الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سطيف–1–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص علوم اقتصادية

بعنوان:

آثار و انعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إعداد الطالبة: لطرش ذهبية

تحت إشراف : أ.د. صالحي صالح

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بوهزة محمد	أستاذ	جامعة سطيف –1–	رئيسا
أ.د صالحي صالح	أستاذ	جامعة سطيف –1–	مشرفا و مقررا
أ.د فلاحي صالح	أستاذ	جامعة باتنة	مناقشا
أ.د بوعشة مبارك	أستاذ	جامعة قسنطينة–2–	مناقشا
د. عبد الرزاق فوزي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سطيف–1–	مناقشا
د.بودرامة مصطفى	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سطيف–1–	مناقشا

السنة الجامعية: 2014–2015

بسم الله الرحمن الرحيم

" لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن
قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا
وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ " (286) سورة البقرة

شكر و تقدير

أولا و قبل كل شيء أحمد الله و أشكره على كل النعم التي وهبني إياها، ثم اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى:

-الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور صالحي صالح على قبوله تحمل عبء الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل النصائح القيمة والإرشادات التي قدمها لي طيلة مدة انجازها .

-الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على تكبدهم مشقة قراءة المذكرة و حضورهم لإثراء الموضوع.

-إلى كل من أمدني بالمساعدة من قريب أو من بعيد خاصة رشيدة و خالد .

اهداء

إلى كل من خدم هذا الوطن العزيز بكل إخلاص و تفان، إلى روح الشهيدين:

جدي لطرش احمد و خالي لطرش عبد القادر

إلى الوالدين الكريمين: أمي و ابي

إلى زوجي منير

إلى عائلة زوجي، اخوتي و أخواتي، و إلى كل من ساهم في مشواري الدراسي

قائمة الاختصارات

الوم ا: الولايات المتحدة الأمريكية

الغات: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة

الص وم : الصناعات الصغيرة و المتوسطة

PAC : la politique agricole commune
FEOGA : Le fonds européen d'orientation et de garantie agricole
GATT : General agreement on tarifs and trade
OMC : organisation mondiale du commerce
CIHEAM : Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes
IPEMD : Institut de Perspective Economique du Monde Méditerranéen
AMS : Aggregate Meusurment of Support
FIDA : FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE
CNPE : conseil national des participations de l'état
HAAB: Holding agroalimentaire de base
AGRODIV : Holding agro divers
GIPLAIT : Groupe industriel pour la production du lait.
CNES : conseil national économique et social
FNRDA :Fonds national de régulation et de développement agricole
SYRPALAC : System de régulation des productions de base de large consommation
FMI : Fonds Monétaire International
BM : Banque Mondiale
SGPC Système Global de Préférences Commerciales
Ocde : L'Organisation de Coopération et de Développement Economiques
DRC : Domestic Resource Cost
NPC : Nominal Protection Coefficient
EPC : Effective Protection Coefficient
DAP : le Droit Additionnel Provisoire
SMSA : Le System de Management de la Sécurité des produites Alimentaires
PNDIAA : Le Programme National de Développement des Industries Agroalimentaires

مقـــــــــــــــــــــــــــــدمة

تمهيد

اتسمت مرحلة ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بالكثير من التشوهات التجارية الناتجة عن الممارسات غير الشفافة التي اعتمدتها الدول المتقدمة لحماية أسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية و تقييد تجارتها الخارجية ، الوضع الذي دفع أطراف التبادل التجاري إلى التفكير في وضع أسس جديدة لتأطير النظام التجاري العالمي و السعي إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة. لكن الفكرة أجهضت بعد رفض الو م ا و تم الاكتفاء بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (GATT) كإطار قانوني يشرف على إدارة جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، و تنظيم التجارة الدولية وإقامة إطار منظم و شفاف عبر آليات التحرير التجاري و تخفيض القيود الكمية على عناصر التجارة الدولية.

و قد ركزت المفاوضات التجارية للغات(GATT) عبر جولاتها السبع الأولى(**1949–1986**) على تحرير تجارة السلع المصنعة، في حين بقيت التجارة الدولية للسلع الزراعية بعيدة عن جميع مبادئ التحرير التجاري التي تنادي بها الاتفاقية وأحيطت بمعاملة خاصة تمييزية و خضعت إلى الكثير من الأساليب الحمائية. حيث لجأت الو م ا ودول الاتحاد الأوروبي بهدف الحفاظ على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي و التخفيف من الضغوطات السياسية لطبقة المزارعين، إلى منح معاملة استثنائية للسلع الزراعية من مواد الاتفاقية في مجال الدعم و الحماية من المنافسة الأجنبية بالرغم من تراجع أهميتها النسبية في إجمالي التجارة الدولية للسلع، مما تسبب في نشوء الكثير من النزاعات التجارية وإحداث تشوهات كبيرة في بنية التجارة الدولية لهذه السلع نظرا لغياب مظاهر المنافسة الشفافة والعادلة.

و قد دفع نمو و استمرار هذه الأوضاع إلى إطلاق مفاوضات تجارية جديدة في جولة الارغواي (**1986**)، تم فيها لأول مرة إخضاع تجارة السلع الزراعية إلى التفاوض بضغط من الو م ا على دول الاتحاد الأوروبي، غير أن اختلاف المواقف ووجهات النظر حول آليات تحرير التجارة الدولية لهذه السلع و تمسك دول الاتحاد الأوروبي بمختلف الأشكال الحمائية أدى إلى امتداد المفاوضات على مدار**7** سنوات إلى غاية **1993**، أين تم التوصل إلى اتفاق نهائي حول طرق تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية استكمل بجملة من القواعد المنظمة لهذه التجارة تضمنها الاتفاق النهائي حول الزراعة الذي تم الإعلان عنه رسميا في إعلان مراكش **1994**، و الذي شمل جملة من الأحكام والضوابط الهادفة إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قوى السوق، تتعلق بالنفاذ إلى الأسواق و تخفيض مستويات الدعم الزراعي واحترام متطلبات الصحة و الصحة النباتية، كما ركز على ضرورة اخذ الدول المتقدمة بعين الاعتبار أثناء تنفيذ التزاماتها في مجال الوصول إلى الأسواق الاحتياجات الخاصة للدول النامية الأعضاء، و كافة المصالح غير التجارية (الأمن الغذائي وحماية البيئة)، و منحها معاملة خاصة و تمييزية مع ضرورة تعويضها عن الآثار السلبية الناتجة عن إصلاح النظام التجاري للسلع الزراعية.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن تنفيذ اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية و القواعد المنظمة لها ، يتوقع أن يترتب عليه نشوء أوضاع جديدة تتأثر بها جميع دول العالم، سواء الدول مكتسبة العضوية في منظمة التجارة العالمية أو غير الحاصلة على العضوية و من ذلك الجزائر، خاصة ما يتعلق بتخفيض مستويات الدعم الزراعي المحلي و دعم التصدير وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، و التي يتوقع أن تسهم في رفع مستويات الدخل العالمي و الرفاهية الاقتصادية، و إن كان توزع هذه المكاسب يختلف باختلاف مستويات الإنتاجية و التنافسية للدول الأعضاء ومساهمتها في التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية. كما يتوقع أن تؤدي الاتفاقيات إلى إحداث تغيير في القواعد التي تحكم التجارة العالمية في هذه

السلع، مما يؤثر على الإنتاج والاستهلاك و التدفقات التجارية و أسعار المنتجات الزراعية الغذائية على المستوى العالمي، مما يجعل الصناعات الزراعية الغذائية من أكثر الفروع الإنتاجية تؤثرا بنتائج التحرير التجاري.

و بالإسقاط على حالة الجزائر التي تعد من الدول المستوردة الصافية للغذاء (تصنف ضمن الدول العشر الأولى عالميا في استيراد الحبوب و السكر والزيوت و القهوة) نظرا لتسجيلها عجزا هيكليا في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية، فإن عملية تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية تحمل جملة من الآثار و الانعكاسات السلبية المؤثرة في الوضعية التنافسية للقطاع الزراعي و منظومة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المدى القصير، باعتبار أن معظمها حديثة النشأة تعاني ضعفا في الجوانب الإنتاجية، التسييرية و التنظيمية و التسويقية التي لا تؤهلها لمواجهة المنافسة القائمة في الأسواق المحلية و الدولية، لاسيما الشركات عابرة القارات التي تحتكر عمليات الإنتاج والأسعار و الأسواق (التملك والاندماج و الوصول إلى وفورات الحجم و وفورات النطاق)، و التي عرفت منتجاتها توسعا كبيرا في السوق الجزائرية لنظرا لجودتها الكبيرة وأسعارها التنافسية، و من جهة أخرى تبعيتها إلى الأسواق الدولية في مجال التكنولوجيا وتوفير المدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية، ما جعلها أكثر عرضة لصدمات و مخاطر تقلب أسعار السلع الزراعية الحاصلة في الأسواق الدولية، التي انعكست سلبا على أسعار مخرجاتها الغذائية و أضعفت قدراتها التنافسية.

غير أن عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية تحمل من جهة أخرى جانبا من المكاسب الايجابية من منظور الأثر الديناميكي طويل المدى الذي يعمل في اتجاه تطوير تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م، خاصة إذا ترافق ذلك مع اعتماد جملة من السياسات التأهيلية المتكاملة على المستويين الكلي و الجزئي لتحسين محيط عمل هذه المؤسسات وجودة مخرجاتها و جعلها قادرة على التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية في مجال التقييس و المعايير..

إشكالية البحث:

تستدعي معالجة إشكالية الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم الآثار و الانعكاسات المترتبة عن اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر؟

و يندرج ضمن التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية نوجزها في ما يلي:

1–ما هي خصائص الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية ؟ و ما مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؟

2–ما هي الآثار و الانعكاسات لاتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر؟

4– ما هي الآثار و الانعكاسات السلبية لاتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر؟

3–ما هي أهم السياسات و الاستراتيجيات اللازمة لتأهيل و تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص وم الجزائرية لتقليص حجم الخسائر و الآثار السلبية الناتجة عن اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية؟

فرضيات البحث:

تطرح الدراسة عددا من الفروض العلمية التي يسعى البحث إلى محاولة التحقق منها و إثبات صحتها أو نفيها:

1- يساهم اتفاق التجارة في السلع الزراعية في إحداث تحرير لتجارة المنتجات الزراعية الغذائية و إقامة سوق عالمي مستقر و شفاف يستند إلى قوى السوق.

2-يترتب على تطبيق اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية في ظل استمرار الخصائص المميزة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر جملة من الآثار و الانعكاسات السلبية المؤكدة على المدى القصير.

3- يحمل اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية بعض المكاسب و الانعكاسات الايجابية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر التي يمكن تحققها على المدى البعيد.

4-تعتمد القدرة على تحويل مكاسب الانفتاح التجاري و آثار تطبيق اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر على درجة مرونة السياسات الاقتصادية الكلية المعتمدة لتأهيلها وتطويرها، و على مرونة سياساتها الاقتصادية الجزئية المتبعة لتحسين جودة المخرجات و طرق الأداء و التسويق لرفع مستوى تنافسيتها.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1-التعرف على أهم التطورات التي شهدتها المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حول الملف الزراعي و تجارة السلع الزراعية و النقاط الخلافية التي تعرقل التوصل إلى أهداف جولة الدوحة للتنمية، التي كانت سببا في إخفاق معظم المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية؛

2- إبراز أهمية الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية، و دورها في التشغيل وتحقيق التكامل مع القطاع الزراعي و خلق القيمة المضافة و تحقيق التوازن البيئي و الجهوي، و تنمية رصيد التجارة الخارجية من النقد الأجنبي؛

3- تشخيص واقع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الاقتصاد الجزائري و تحليل أهم نقاط قوتها و نقاط ضعفها والفرص و التهديدات التي تواجهها، لا سيما أهم الفروع الإنتاجية (الحبوب، الحليب، الزيوت و السكر...)، وتبيان أهم المعوقات التي تحد من تطوير قدراتها التصديرية إلى الأسواق الدولية، و تعظيم استفادتها من فرص النفاذ إلى الأسواق التي يتيحها اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية و مختلف التفضيلات التجارية الإقليمية؛

4- الوقوف على أهم الآثار الايجابية و السلبية الناتجة عن اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر؛

5- تقديم رؤية لأهم السياسات التي لابد أن تتدخل من خلالها الدولة لترقية تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص وم و تحسين مناخها الاستثماري، و تأهيل محيط ممارسة أعمالها لضمان اندماجها الايجابي في الاقتصاد الوطني، وترقية مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي و مواجهة تحديات التحرير التجاري العالمي متعدد الأطراف للسلع الزراعية.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية بالغة في الوقت الراهن كونه يعالج تحديا مهما من التحديات التي تواجه الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر في ظل الانفتاح التجاري و التحرير العالمي متعدد الأطراف لتجارة السلع الزراعية، و التي تسعى الجزائر من خلال مختلف السياسات و البرامج إلى ترقية إنتاجيتها و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني ومساهمتها في

تحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل ضعف مرونة الإنتاج الزراعي المحلي و معدل اندماجه في عملية تصنيع الأغذية، وارتباط الصناعات الزراعية الغذائية الص و م بالتقلبات الحاصلة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، مما أصبح يشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع البحث إلى عدة دوافع يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

– الرغبة في معاينة واقع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، و أسباب ضعف مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، ما جعل الجزائر دولة مستوردة للغذاء و التضخم الحاصل في أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية بالرغم من توفر البعض من عوامل التنمية الزراعية في الجزائر؛

– الرغبة في تعميق البحث المدروس في الماجستير" اقتصاد دولي" الذي يعالج التطورات الحاصلة في بنية التجارة الدولية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي شملت لأول مرة اتفاقا خاصا بتحرير تجارة السلع الزراعية، هذا الأخير الذي يترتب عن التزام الدول الأعضاء بتنفيذ أحكامه نشوء علاقات تجارية جديدة تحمل في طياتها انعكاسات ايجابية وسلبية لفرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر باعتبارها أكثر ارتباطا و انفتاحا على الأسواق الدولية أمام استمرار الاختلالات التي يشهدها القطاع الزراعي الجزائري؛

– المساهمة في الجهود البحثية المتخصصة التي تحاول تقدير الآثار الناتجة عن تطبيق اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر، المتعلقة بفرص النفاذ إلى الأسواق و دعم القطاع الزراعي و تطبيق القواعد الجمركية و الفنية، وعرض الفرص المتاحة لاعتماد بعض الآليات و السياسات التي تسهم في تطوير هذه الصناعات لجعلها في مستوى التحديات التي تواجهها.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات و الأبحاث العلمية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، تبين أن معظمها عالجت الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئيه، إذ اختصت بعضها في دراسة و تحليل الجوانب المرتبطة بالمنظمة العالمية للتجارة أو اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية، في حين تناولت أخرى موضوع الصناعات الزراعية الغذائية فقط. و يمكن عرض أهم هذه الدراسات فيما يلي:

1–دراسة مولود هدير، بعنوان " l'économie algérienne à l'éprouve de l'OMC " سنة **2003** استعرض الكاتب عموميات حول تطور النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف وأهم الجولات التفاوضية التي جرت في إطار اتفاقية الغات **47** وصولا إلى جولة الارغواي، واستكمال البناء المؤسساتي للنظام التجاري العالمي **(OMC)**، مع عرض أهم الاتفاقيات المنبثقة عنها ومبادئ تنظيم التجارة الدولية من جهة، و من جهة أخرى التطرق إلى تطور نظام التجارة الخارجية في الجزائر و مختلف جولات المفاوضات التي أجرتها الجزائر مع المنظمة، و تحليل أهم آثار اتفاقيات المنظمة على الاقتصاد الجزائري مع تقديم إشارة بسيطة إلى واقع القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري، والصعوبات التي واجهت الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة حول الملف الزراعي دون الإشارة إلى فرع الصناعات الزراعية الغذائية. وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة تؤكد أن انضمام الجزائر إلى المنظمة يعد عاملا أساسيا في تحديد الإستراتيجية المستقبلية لتوجهات الاقتصاد الجزائري ودمجه في الاقتصاد العالمي، و أن القدرة على الاندماج و تحويل المكاسب والفرص

التجارية المتاحة يعتمد على مدى قدرة المؤسسة الجزائرية على التكيف والاستجابة السريعة مع الأوضاع التنافسية الجديدة، و هو ما يتطلب بدوره إعادة هيكلة و تأهيل للاقتصاد الوطني على جميع المستويات و تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لذلك.

2-دراسة عز الدين بن تركي، بعنوان "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية جزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 2006-2007 جامعة الحاج لخضر باتنة: ركزت الدراسة على تحليل الجوانب المختلفة لمعالجة الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة و المشاكل المطروحة أمام الزراعة الجزائرية و آليات تطويرها، لكن بالرغم من أهميتها إلا أنها لم تقدم أي إشارة واضحة حول الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و مستقبلها في ظل التطورات التجارية الزراعية العالمية.

3-دراسة فوزي عبد الرزاق، بعنوان "الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر (2006-2007) : انطلق الباحث من تساؤل رئيسي حول مكانة ودور الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد الجزائري و طبيعة العلاقة التشابكية مع القطاع الزراعي، و حاول من خلال الدراسة عرض أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه مؤسسات الفرع و تحدياته المستقبلية، لا سيما في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أوالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دون التطرق إلى أحكام اتفاق الزراعة، أو التعمق و التركيز على عرض الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة على الصناعات الزراعية الغذائية. وتوصلت الدراسة إلى ضعف علاقات التكامل بين الصناعات الزراعية الغذائية و القطاع الزراعي، بسبب عدم انتظام كمية الإنتاج و توفر النوعية المطلوبة و هو ما جعل مؤسسات الفرع مرتبطة بالأسواق الدولية، و من جهة أخرى استمرار المشاكل التمويلية والعقارية و البيروقراطية واشتداد المنافسة ...التي تعيق عملية الاستثمار في الفرع، مما يستدعي الإسراع في إيجاد الآليات التي تسمح بتطوير القطاع الزراعي و تبني برامج تأهيلية لتحسين تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية .

4- دراسة محمد الطيب مجاهد، بعنوان « le droit de l'OMC :perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale » سنة **2010**، تطرق الكاتب إلى آلية تسوية المنازعات و أساليب الحماية التجارية المتاحة في إطار منظمة التجارة العالمية ومختلف التدابير الوقائية التي اعتمدتها الجزائر لحماية الاقتصاد الوطني منذ سنة **2001**، في إطار تكييف منظومتها القانونية و التجارية مع أحكام المنظمة، كالرسوم المضادة للإغراق و قواعد المنشأ و الإجراءات التعويضية، إضافة إلى آليات تحرير التجارة الخارجية والصعوبات التي تواجه الجزائر لاعتماد الطرق الجديدة للتقدير الجمركي(القيمة لدى الجمارك). و قد اقتصرت الدراسة بالرغم من أهميتها على العناصر سابقة الذكر دون الإشارة إلى الصناعات الزراعية الغذائية و التحديات التي تواجهها، وخلصت إلى أن ضمان المراقبة الفعالة للتجارة الخارجية و مكافحة الممارسات غير المشروعة و غير القانونية يتطلب وجود إدارة جمركية متطورة معززة بالإمكانيات المادية و البشرية و التكنولوجية و المعلوماتية، و إنشاء هيئة وطنية مكلفة بتوجيه و تنسيق أنشطة المراقبة النوعية للتجارة الخارجية، و إجراء التحقيقات التي تؤكد تعرض الاقتصاد الجزائري إلى ممارسات الإغراق....حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.

5- دراسة وزارة الصناعة و الم ص و م و ترقية الاستثمار التي جاءت بعنوان الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعات الغذائية" «stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires » : عبارة عن وثيقة مرجعية أصدرت في مارس **2010** قدمت تشخيصا دقيقا لأهم فروع الإنتاج الغذائي في الجزائر بشقيه النباتي و الحيواني (الإمكانيات، قدرات الإنتاج و المشاكل مع تقديم بعض الحلول)، غير أنها ركزت على استعراض المحاور الأساسية للإستراتيجية الوطنية التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بفرع الصناعات الزراعية الغذائية باعتباره من أهم الفروع التي ترتكز عليها إستراتيجية التصنيع الجديدة في الجزائر، حيث تم توضيح أهم أهداف الإستراتيجية المتوخاة إلى غاية **2014** و الهيئات المشرفة على تنفيذها و آليات تعزيز تنافسية الفرع. و بالرغم من القيمة العلمية التي أضافتها الدراسة إلا أنها تضمنت إشارة بسيطة التي تحديات العولمة الاقتصادية على مؤسسات الفرع، و خلصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء صندوق خاص لدعم الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، ومركز تقني خاص بها يساعد على تحسين تنافسيتها من خلال تقوية علاقة المقاولة والشراكة بين مؤسسات القطاع العام والخاص وإدماج خريجي الجامعات في مجالات الاستثمار المرتبطة بالفرع.

6-دراسة آيات الله مولحسان بعنوان" المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة – الجزائر و مصر"، و هي دراسة مقارنة قدمت كأطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم بجامعة باتنة- **2010-2011** : استعرضت الباحثة الجوانب النظرية و الفكرية للتجارة الدولية، و ظروف إنشاء اتفاقية الغات **47** والعوامل المساعدة على التحول إلى المنظمة العالمية للتجارة، و عرض أهم التطورات الحاصلة في سياسات التجارة الخارجية في كل من الجزائر ومصر، و قدمت تحليلا علميا لأهم انعكاسات انضمام كل من الجزائر ومصر على مختلف القطاعات الاقتصادية (القطاع الزراعي، الصناعي، الخدمي، التجارة الخارجية، حقوق الملكية الفكرية). و بالرغم من أهمية الدراسة إلا أنها تعد دراسة شاملة كونها لم تركز على القطاع الزراعي أو الصناعات الزراعية الغذائية، و اعتبرت الدراسة أن اكتساب صفة العضوية في المنظمة يحمل جملة من الآثار الايجابية و السلبية التي تختلف باختلاف الخصائص الاقتصادية لكل بلد و الجهود المبذولة لمسايرة التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

7- دراسة **Jean-Louis Rastoin**و **El Hassan benabderrazik** بعنوان:

« Céréales et oléoprotéagineux au Maghreb, pour un Co-développement des filières territorialisées »

دراسة صادرة في ماي **2014** عن معهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي **'IPEMED'**، تناولت بالتحليل واقع قطاع الحبوب و البذور الزيتية في الجزائر انطلاقا من تحديد حجم الطلب و الإنتاج المحليين من الحبوب و البذور الزيتية وحجم التبعية و الارتباط بالأسواق الدولية، مع عرض آليات تنظيم السوق لا سيما من خلال تدخل الدواوين الوطنية، و تخلص الدراسة إلى تقديم بعض الاقتراحات التي تسمح بتعزيز إنتاجية الفرعين و تحسين الإنتاجية و تقليص الارتباط بالأسواق الدولية دون التعرض إلى ربط ذلك بآثار تحرير تجارة السلع الزراعية على الفرعين.

منهج البحث:

فرضت طبيعة الموضوع و محاولة الإجابة على إشكالية البحث المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، القائم على جمع المعلومات والإحصائيات المختلفة المرتبطة بالتجارة الدولية للسلع الزراعية واتفاق تحريرها، ومحاولة تفسيره و تحليل أحكامه لتقدير أهم آثاره و انعكاساته على مختلف فروع الصناعات الزراعية الغذائية

الص و م في الجزائر، و ذلك بهدف المساهمة في صياغة تصور للسياسات و الاستراتيجيات التي لابد من اعتمادها لتطوير هذه المؤسسات، و رفع تنافسيتها لضمان التكيف الايجابي مع تحديات التحرير التجاري العالمي متعدد الأطراف للسلع الزراعية.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهت انجاز البحث ما يلي:

-قلة الدراسات المتخصصة التي تربط بين اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية و الصناعات الزراعية الغذائية الص و م، فمعظم الدراسات المتوفرة تحلل آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري بصورة شمولية بسيطة.

-محدودية المعلومات و المعطيات الإحصائية المتعلقة بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و مفاوضاتها حول الملف الزراعي و التعهدات الجمركية المقدمة، و التي تعد حسب إطارات وزارة التجارة و الفلاحة سرية جدا وغير قابلة للنشر باعتبار أن الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة.

-التضارب الكبير في الإحصائيات و الأرقام المقدمة من طرف الدوائر الرسمية كوزارة التجارة و الفلاحة و الديوان الوطني للإحصائيات و مديرية الجمارك و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تلك المحصل عليها من تقارير بعض المنظمات الدولية(BM, UNCTAD, OCDE, FAO, OMC)، مما صعب عملية الاختيار فيما بينها، إضافة إلى صعوبة تحديث المعطيات بصورة دورية نظرا لغياب الشفافية و عدم وجود هيئات متخصصة في الإعلام الاقتصادي .

خطة البحث:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على التساؤل الرئيسي و الأسئلة الفرعية، و محاولة التأكد من صحة الفرضيات أو نفيها ، تم تقسيم البحث إلى ستة فصول تسبقها مقدمة عامة و تليها خاتمة شاملة، نستعرض مضمونها في ما يلي:

- الفصل الأول: سيتناول مدخل لعرض و تحليل اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية، انطلاقا من تحديد أهم أشكال المعاملة الخاصة و التمييزية للزراعة في إطار مفاوضات جولات الغات 47 ، و محتوى اتفاق التجارة في السلع الزراعية المنبثق عن جولة الارغواي، و أهم التطورات الحاصلة في المفاوضات التجارية بعد جولة الارغواي لاستكمال آليات الإصلاح التجاري للسلع الزراعية؛

- الفصل الثاني: سيخصص لإبراز مكانة الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية، و ذلك بالتطرق أولا إلى المفاهيم المرتبطة بالصناعات الزراعية الغذائية وواقعها على مستوى الاقتصاد العالمي، ثم عرض أهم التطورات التي عرفتها الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و تسليط الضوء على فروع الإنتاج الأكثر أهمية (الحبوب، الحليب، الزيت و السكر، المشروبات)؛

- الفصل الثالث: سيقف على تحليل آثار تطبيق اتفاقية الدعم الزراعي على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر، سواء المرتبطة بفرص الدعم الزراعي المحلي و دعم التصدير المتاحة للجزائر، أو الآثار الناتجة عن عدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذ التزاماتها و تعهداتها المتعلقة بتقليص حجم الدعم الزراعي و التشوهات الناتجة عن ذلك.

– الفصل الرابع: سيقف أيضا على تحليل آثار تطبيق اتفاق النفاذ إلى الأسواق على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، و ذلك من خلال توضيح أهم الفرص المتاحة أمام منتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص وم للنفاذ إلى الأسواق الدولية، بناءا على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية أو نظام الافضليات المعمم مع الإشارة إلى أهم معوقات نفاذها إلى الأسواق الدولية، كما سيعالج الفصل الاثار الناتجة عن توسيع فرص نفاذ المنتجات الأجنبية إلى السوق الجزائري على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م؛

– الفصل الخامس: سيخصص لتوضيح أهم العوامل المساعدة في تحديد آثار اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، و ذلك بالتطرق إلى أهمية الخصائص التنافسية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م و دور الدولة في تحسين محيط الأعمال، في تحديد حجم المكاسب الناتجة عن تحرير تجارة السلع الزراعية، مع الإشارة إلى تأثير الاتفاقيات التجارية غير القطاعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م.

–الفصل السادس: سيخصص لتوضيح أهم سياسات و استراتيجيات تأهيل و تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، من خلال تحديد سياسات تأهيل هذه الصناعات على المستويين الكلي و الجزئي لترقية تنافسيتها، ثم عرض أهم برامج تأهيلها في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)، و إبراز أهم توجهات و محاور الإستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

الفصل الأول:

مدخل لعرض و تحليل اتفاق

تحرير التجارة في السلع الزراعية

تمهيـــــــد

حظيت التجارة الدولية في السلع الزراعية قبل جولة الارغواي بمعاملة خاصة و تمييزية (تفضيلية) مقارنة بالسلع الصناعية بخضوعها للكثير من القيود التعريفية و الكمية، التي جعلتها بعيدة عن مبادئ التحرير التجاري التي تنادي بها اتفاقية الغات 47 عبر مختلف جولات مفاوضاتها التجارية، وذلك بسبب إجراءات الدعم التي عهدت الدول المتقدمة إلى توفيرها لمنتجيها الزراعيين باعتبارها من أهم الدول المنتجة للسلع الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية، وتطبيقها أساليب حمائية شديدة مناقضة لما تقتضيه مبادئ الحرية التجارية، كونها مشوهة للتخصص وتقسيم العمل الدولي، و هو ما دفع الكثير من الدول إلى المطالبة بتحرير تجارة السلع الزراعية و إخضاعها لقواعد التحرير التجاري في الجولة الثامنة لمفاوضات الغات 47 المعروفة بجولة الارغواي، التي شكلت نقطة انعطاف و تحول في تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حول الزراعة، إذ تم لأول مرة وضع مبادئ و نظم تساهم في الحد من التشوهات التي تحدثها الممارسات الزراعية غير الشفافة للدول الأعضاء في المنظمة.

حيث تضمن اتفاق الزراعة المنبثق عنها مجموعة من الضوابط الداعية إلى تقليص مظاهر الحماية و جعل التجارة أكثر شفافية، و اعتماد جملة من القواعد و الأحكام التجارية ذات العلاقة بتجارة السلع الزراعية لتسهيل تدفقها وانسيابها بحرية نسبية (اتفاقية الصحة و الصحة النباتية، آلية الوقاية الخاصة، المساعدات الفنية....)، إلى جانب إخضاع المبادلات التجارية لهذه السلع إلى مبادئ التحرير التجاري التي تنادي بها منظمة التجارة العالمية، و ذلك بتعميم وتبادل الإعفاءات والامتيازات التعريفية بين الدول الأعضاء دون تمييز، و السهر على شفافية المعلومات وضمان تدفقها المستمر حتى تسهل عملية التنبؤ بمستقبل التجارة الدولية للسلع الزراعية و اتخاذ القرارات التجارية والاستثمارية في ظل التأكد.

و يتناول هذا الفصل أهم التطورات الحاصلة في المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية سواء في إطار اتفاقية الغات47 أو في إطار منظمة التجارة العالمية، و مختلف الأحكام التي تضمنها اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة الملف الزراعي في إطار اتفاقية الغات 47

المبحث الثاني: أحكام اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية المنبثقة عن جولة الارغواي (الغات 94)

المبحث الثالث: تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حول السلع الزراعية بعد جولة الارغواي

المبحث الأول: مكانة الملف الزراعي في إطار اتفاقية الغات 47

رفضت الدول المتقدمة لا سيما دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا كل محاولات التحرير التجاري للسلع الزراعية في إطار اتفاقية الغات 47 و إخضاعها إلى قواعد العرض و الطلب، نظرا للتعددية الوظيفية للقطاع الزراعي، و اعتبرت أن إقامة نظام تجاري عالمي للسلع الزراعية يستند إلى مبدأ الحرية التجارية، و تأسيس سوق مبنية على أساس التكافؤ والمنافسة الحرة و المشروعة من خلال إزالة التشوهات عن أسعار المنتجات الزراعية ومختلف العوائق التجارية والرسوم الجمركية يعد أمرا صعب التطبيق بالنسبة للسلع الزراعية مقارنة بالسلع الصناعية.

و بذلك فشلت الغات47 في تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وكانت أحكامها ضد مصالح الدول النامية، بسبب إجراءات الدعم المتزايد الذي قدمته الدول المتقدمة للمنتجين الزراعيين (يمثلون قوة لها تأثيرها السياسي) الذي كان له أثر كبير في تشويه التجارة الزراعية العالمية.

و يتم التعرف على كيفية معاملة الزراعة في إطار اتفاقيات و مفاوضات الغات 47 من خلال هذا المبحث الذي يشمل المطالب التالية:

المطلب الأول:الحمائية في إطار السياسات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي و الوم ا

المطلب الثاني: المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في اتفاقية الغات 47

المطلب الأول:الحمائية في إطار السياسات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي و الوم ا

إن التعرف على طريقة التعامل مع السلع الزراعية في إطار اتفاقية الغات 47 و أحكام اتفاق الزراعة المنبثق عن جولة الارغواي يستلزم معرفة و استيعاب مناخ السياسات الزراعية في أكبر البلدان التجارية الرئيسية على المستوى العالمي خاصة الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي، و معرفة الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فيها وحجم الضغوطات السياسية والاجتماعية التي دفعت إلى استثناء السلع الزراعية من أحكام و قواعد التحرير التجاري متعدد الأطراف و حجم الحماية و الدعم الكبير الممنوح لها، لاسيما وأن بقية الدول الأخرى التي برزت فيما بعد كقوى زراعية مثل مجموعة الكيرنز• بعضها كانت دولا مستعمرة و أخرى حديثة العهد بالاستقلال، وبعضها كان وزنها النسبي في التجارة الدولية للسلع الزراعية ضعيفا مثل أستراليا، و بالتالي لم يكن لها تأثير كبير على المفاوضات التجارية وفرض تطبيق أحكام الغات47 على القطاع الزراعي. و يشمل المطلب الفروع التالية:

الفرع الأول: أسباب و دوافع الحماية و المعاملة الخاصة و التميزية للسلع الزراعية

الفرع الثاني: مبدأ الحمائية في إطار السياسات الزراعية للو م ا

الفرع الثالث: سياسات الحماية الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي

•تضم مجموعة الكيرنز (group de cairns) أهم الدول المنتجة و المصدرة للمنتجات الزراعية، لها مواقف داعية إلى إزالة الحواجز أمام تجارة المنتجات الزراعية و تخفيض مستويات الدعم، و عددها 14 بلدا هي: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الارغواي، كولومبيا، اندونيسيا،ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، تايلندا، الشيلي، فيجي و المجر.

الفرع الأول: أسباب و دوافع الحماية و المعاملة الخاصة و التميزية للسلع الزراعية

قبل التطرق إلى أهم الأسباب و الدوافع من منح الزراعة معاملة خاصة و تفضيلية تجدر الإشارة إلى إبراز مكانتها في التجارة الدولية للسلع و تطور أهم ملامح الحماية الزراعية لا سيما في الدول المتقدمة.

أولا–حصة السلع الزراعية في التجارة الدولية للسلع و تطور إجراءات حماية القطاع الزراعي

1–حصة السلع الزراعية في إجمالي التجارة الدولية للسلع

لجأت القوى الزراعية الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعداد و صياغة سياساتها الزراعية دون الأخذ بعين الاعتبار آثار هذه السياسات على استقرار الأسواق العالمية[1]، و هذا بالرغم من تقلص حصة الزراعة في التجارة الدولية للسلع من **48 %**في عقد الخمسينيات إلى **22 %** في عقد السبعينيات إلى **14 %** في **1985** [2]، و انخفضت إلى **9,4 %** في سنة **2009** بقيمة **1269** مليار دولار من إجمالي **12490** مليار دولار مقارنة بحصة المنتجات المصنعة التي قدرت ب**66,9%**[3]، وتراجعت إلى **9,2 %** في سنة **2012** حسب التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية (**1659** مليار دولار)، و ذلك بسبب التحولات البنيوية التي شهدتها الدول المتقدمة خاصة في مجال الصناعة والتكنولوجيا و الخدمات التي أضحت تشكل حوالي **60 %**من الناتج المحلي لها، فالزراعة في دول الاتحاد الأوروبي لا تساهم إلا ب **4 %** من إجمالي اليد العاملة (**5 %** في كل من فرنسا و اسبانيا و ايطاليا) و **1,5 %** في الو م ا، كما أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعد **2 %**(**0,9 %** في الو م ا و **1,6 %** في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر)، لكن التنظيم الجيد والمحكم للفلاحين جعلهم يشكلون جماعات ضغط على المستوى السياسي[4] أجبرت الحكومات على الرضوخ لمطالبهم المتمثلة في دعم و حماية القطاع الزراعي. و قد أثرت أشكال السياسة الحمائية المختلفة المتمثلة في التعريفات الجمركية و الإعانات والضرائب، القروض و القيود الكمية و الإنفاق الحكومي سلبا على التجارة و التنمية في الدول النامية، وأضعفت اندماجها في النظام التجاري للسلع الزراعية كونها لا تستند إلى واقعية هيكل التكاليف الحقيقي، مما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص التنافسية في الأسواق العالمية لهذه المنتجات[5].

2– تطور حماية القطاع الزراعي

أكدت دراسة أجراها البنك الدولي من طرف**(kym Anderson 2009)** أن حماية القطاع الزراعي خلال الفترة الممتدة بين **1955 –2004** تميزت بالارتفاع المتزايد لمعدلها في الدول الصناعية مقارنة بحماية القطاع الصناعي، حيث كان متوسط معدل الحماية يقارب **20 %** في بداية **1955** وتجاوز **50 %** في **1989** ليتجه للتناقص بعد بدء تطبيق أحكام جولة الارغواي المرتبطة بالزراعة، مع بقائه عند مستويات أعلى من تلك المطبقة في الدول النامية، هذه الأخيرة التي سجل في أغلبها غياب مظاهر الحمائية و سلبيتها خلال الفترة **1955–1994** وارتفاعها بشكل ضعيف بعد ذلك، إذ لم يتجاوز معدل الحماية **10 %**في سنة **2004** بالمقابل لم يتجاوز متوسط معدل حماية القطاع الصناعي في الدول الصناعية **15 %** في **1989** و انخفض إلى أقل من **5 %** في **2010** [6].

---

[1] Jean pierre Butault, **évolution du soutien à l'agriculture en termes réels dans les pays de l'OCDE et les économies émergentes**, édition OCDE, n 37, 2011, p.9

[2] حشماوي محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.28.

[3] Dominick Selvatore, **introduction to international economics**, john wiley&singaporePte, inc, Hoboken, 2012, p.20

[4] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, **économie international**, publié par Pearson Education France, 2006, p. 226

[5] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسة الزراعية و أثرها في الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2012، ص. 94

[6] David Laborde, Will Martin, Agricultural Trade : whate matters in the Doha round, international Food Policy Research Institute, paper N 01251, March 2013, p. 5

ثانيا– دوافع المعاملة الخاصة و التمييزية للسلع الزراعية

بالرغم من تراجع مساهمة الزراعة في التجارة الدولية مقارنة بالتجارة في المنتجات الصناعية و تجارة الخدمات وانخفاض مساهمتها في الناتج القومي العالمي، إلا أن القطاع الزراعي ظل من القطاعات المستبعدة من نطاق مفاوضات التحرير التجاري خلال الجولات السبع السابقة لجولة الارغواي في إطار اتفاقية الغات47[1]، كما تم التغاضي عن المشاكل التجارية الناشئة عن الزراعة في التجارة الدولية لفترات طويلة، و يرجع ذلك إلى أسباب ترتبط باختيارات السياسات التجارية للدول المتعاقدة و الطبيعة الخاصة للقطاع الزراعي[2]، كونه قطاعا حيويا و مهما في الاقتصاد القومي لمعظم الدول، ما جعله يحض بدعم و حماية كبيرة لاسيما في الدول الأوروبية و الو م ا ، إذ ينفرد بخصائص هيكلية تميزه عن بقية القطاعات الأخرى و تجعله محل حماية كبيرة لا سيما انخفاض المرونة السعرية للعرض و الطلب على المنتجات الزراعية[3]، و يمكن ذكر أهم خصائصه فيما يلي:

1– ضعف مرونة العرض الزراعي في المدى القصير

لعل من أبرز خصائص القطاع الزراعي ضعف مرونة العرض في المدى القصير و مرونة نسبية في المدى المتوسط، و يرجع ذلك إلى:

1–1– أن التغير الحاصل في الأسعار لا يؤثر على الإنتاج في المدى القصير، كما أن العرض يشهد تقلبات على المدى القصير في هيكل الإنتاج الزراعي بسبب تشتت جانب العرض، فإمكانيات الحد من تقلبات الإنتاج تبقى قليلة على المستوى العالمي بفعل تعدد المنتجين(العدد الكبير لصغار المزارعين) و العارضين خاصة في الدول النامية المصدرة للسلع الأساسية(قهوة، السكر، الكاكاو..) على عكس القطاع الصناعي(تكتلات صناعية)، مما يؤدي إلى ضعف القوة التفاوضية للمنتجين الذين يتخذون قراراتهم الإنتاجية بصورة مستقلة فيما يتعلق بالإنتاج و توزيع الموارد استجابة للتغير في أسعار مدخلات و مخرجات الإنتاج الزراعي، إضافة إلى عمليات المضاربة التي تشهدها الأسواق الزراعية خاصة الأسواق الآجلة.

1–2–إن الزراعة تعد موسمية نسبيا و مرتبطة بمتغيرات احتمالية غير مؤكدة تتحكم فيها عوامل تخرج عن سيطرة وتدخل العنصر البشري كالعوامل الطبيعية و المناخية والبيولوجية و التعرض للآفات الزراعية، على عكس القطاع الصناعي أوالخدمي فكلاهما يخضعان إلى عوامل موضوعية[4]. و بذلك فإن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب أو الأسعار يكون غير ممكن، بالرغم من الجهود التي أصبحت تبذل للقضاء على خاصية موسمية الإنتاج الزراعي وضمان استمراريته على مدار السنة باستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة والدراسات العلمية المتخصصة[5].

1–3–إن العوامل المرتبطة بجانب العرض تؤثر في المدى القصير على شروط و حجم الإنتاج و التوزيع و التكاليف التي تتميز بالتغير باستمرار لتأثرها بالمناخ و المستوى التكنولوجي المستخدم و حجم المستثمرة الزراعية، إضافة إلى مستوى مهارة الأيدي العاملة ... وهو ما يجعل الأسعار النهائية للمنتجات الزراعية احتمالية و لا تخضع لآليات العرض و

---

[1] Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie internationale, édition DALLOZ, 2005, p. 341

[2] Mouloud Hedir, l'économie algérienne à l'éprouve de l OMC, édition ANEP, 2003, p.18

[3] مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007 ، ص. 202

[4] انظر: -عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية جزائرية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص. 69

-مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص. 140

[5] محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر و التوزيع، 2005، ص. 55

الطلب نظرا لصعوبة تحديدها مسبقا، مما يؤثر مباشرة على المخزون الغذائي و أداء الأسواق و السياسات الزراعية و بذلك تتأثر دخول و عوائد المنتجين الزراعيين التي تتحكم فيها مرونة الطلب السعرية[1].

إن الخصائص السابقة تجعل النشاط الزراعي نشاطا اقتصاديا غير مستقر بالنسبة لقرارات المنتجين ودخولهم ومستويات الأسعار، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى التدخل باعتماد سياسات الضبط الحكومية لتقليل الفارق الذي يميز الدورات الإنتاجية (الفائض أو العجز في العرض) و التي تتسبب في إحداث تقلبات سعرية ارتفاعا و انخفاضا.

2- ضعف مرونة الطلب الزراعي في المدى القصير

تعد بعض السلع الزراعية سلعا ضرورية (حسب طبيعة النظام الغذائي) و بالتالي فإن مرونة الطلب عليها تكون ضعيفة لأن التغير النسبي في الأسعار يكون أكبر من التغير النسبي في الكميات المطلوبة، و هو ما أشار إليه قانون كينغ (King) •. و بالرغم من أنKing درس ظاهرة تراجع الإنتاج الزراعي في بريطانيا في أواخر القرن السابع عشر إلا أن قانونه اعتبر صالحا لتفسير ظاهرة الوفرة النسبية للإنتاج الزراعي التي تكون في صالح المستهلكين على حساب المزارعين الذين يتضررون من تدني مستويات الأسعار، مما يجعل الأسواق الزراعية تعاني الكثير من التناقضات البنيوية وعدم الاستقرار[2]، و هو المبرر الذي دفع الحكومات خاصة في الدول المتقدمة مثل الوم ا و دول الاتحاد الأوروبي إلى التدخل لتأمين دخول المزارعين و ضمان استقرار نشاطهم و توفير الإنتاج الكافي لتحقيق الأمن الغذائي.

3- تدهور القطاع الزراعي في المدى الطويل

يشهد القطاع الزراعي في المدى الطويل تدهورا بسبب:

3-1-انخفاض المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الزراعية التي تكون أقل من الواحد، حيث أن ارتفاع مستوى الدخل يصاحبه انخفاض نسبي في الإنفاق على الغذاء مقارنة بالإنفاق على السلع و الخدمات الأخرى، و هنا تعد السلع الغذائية سلعا دنيا أو سلعا متدنية الأهمية الاقتصادية(قانون انجل **la loi d'Engel**)[3]. و يدفع ذلك إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب الفعال على السلع الزراعية في المدى المتوسط و الطويل أمام تزايد حجم العرض الزراعي، مما يتسبب في حدوث تراجع بنيوي في الأسعار المطلقة و النسبية للمنتجات الزراعية[4].

3-2- انخفاض الطلب العالمي على فوائض السلع الزراعية الناتجة عن خصائص القطاع الزراعي في المدى الطويل، مما يساهم في تراجع الأسعار التي تؤثر سلبا على مداخيل الفلاحين و تهدد استقرار القطاع الزراعي، مما يدفع الدول إلى التدخل بمختلف أشكال الدعم لإنقاذ الأسعار و دخول الفلاحين من التدهور و حمايتها .

الفرع الثاني: مبدأ الحمائية في إطار السياسات الزراعية للو م ا

عرفت الو م ا بحمايتها الشديدة للقطاع الزراعي، و يمكن إبراز أهم سياسات الحماية الزراعية و أسبابها في العناصر التالية:

---

[1] مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2002، ص.271

• نسبة إلى عالم السلالات البريطاني GREGORY KINGالذي لاحظ وجود تعارض بين دخول المزارعين و مستوى تغير المحاصيل الزراعية، حيث تنخفض الأسعار في مواسم الوفرة النسبية و ترتفع في مواسم الإنتاج الضعيفة الأمر الذي يؤدي إلى تضرر المزارعين نتيجة تراجع مداخيلهم.

[2] انظر: -عز الدين بن تركي، مرجع سابق، ص، 64

-Mylène kherallah, impact of trade liberalization on agriculture in the Near East and North Africa, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, USA, 2007, p.144

[3] Emmanuel Nyahoho, pierre Paul Proulx, le commerce international, presse de l'université du Québec, 3 Edition, Québec, canada, 2006 , p.608

[4] عز الدين بن تركي، مرجع سابق، ص. 52

أولا–تطور سياسات الحماية الزراعية في الو م ا و دوافعها

1–تطور سياسات الحماية الزراعية في الو م ا

من أهم سياسات الحماية الزراعية التي تبنتها الو م ا ما يلي:

1–1– قانون التعديل الزراعي

تعد الو م ا من أوائل الدول التي لجأت إلى إجراءات حماية و دعم القطاع الزراعي بإصدارها قانون التعديل الزراعي• سنة **1933** للحفاظ على مستويات دخل المزارعين حتى تكون متناسبة مع دخول القطاعات الأخرى، و من أبرز أدواته التقليص الطوعي للمساحات المزروعة مقابل الحصول على دعم، غير أنه تم التخلي عنه لاحقا لأن المكاسب المرجوة منه لم تؤثر على العرض و الإنتاجية و هو ما طرح مشكل الفوائض و المخزونات.

1–2–فرض رسوم جمركية و قيود كمية على الواردات

أحدثت الو م ا في **1948** تعديلا على المادة **22** من قانون التعديل الزراعي، منحها صلاحيات واسعة في فرض الرسوم الجمركية واستخدام القيود غير التعريفية والضوابط الكمية على الواردات الزراعية، دون الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية المبرمة التي تتعارض مع القانون الزراعي الأمريكي[1].

1–3–استبعاد المنتجات الزراعية من المفاوضات التجارية للغات 47

أجرت الو م ا في **1951** تغييرا على قانون التعديل الزراعي تضمن الترتيبات و الإجراءات المتعلقة بالتخطيط الزراعي واستبعاد المنتجات الزراعية من المفاوضات التجارية الدولية، حيث أشارت المادة **22** من قانون التعديل الزراعي إلى أنه لا يجوز تطبيق أي اتفاقية تجارية بطريقة مخالفة لهذا الجزء، الأمر الذي جعلها تحصل في **1955** على ما يعرف ببند" التنازل الشهير"(**section 22 waiver**) بعد أن هددت الدول المتعاقدة من الانسحاب من اتفاقية الغات**47** ما لم يسمح لها بفرض قيود كمية على وارداتها من المنتجات الزراعية[2]. كما تمكنت في نفس السنة في إطار مفاوضات الغات**47** من توسيع نطاق قانون الحماية المحلية ليشمل الكثير من المنتجات الزراعية(القطن، السكر، الحليب والكاكاو)، و التي تتم عبر منح إعانات و دعم للمنتجين الزراعيين المحليين و دعم التصدير بهدف المحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار المحلية للمنتجين [3].

2– دوافع الحماية الزراعية في الو م ا

من أهم دوافع الحماية الزراعية في الو م ا، ما يلي:

2–1–الضغوط السياسية و الاجتماعية للمزارعين

شكلت الضغوط السياسية و الاجتماعية للمنتجين الزراعيين المحليين عوامل جد مهمة في دفع الو م ا إلى اعتماد الإجراءات الحمائية و الضغط على الدول المتعاقدة في اتفاقية الغات**47** إلى استثناء الزراعة من قواعد الحرية التجارية.

2–2– تراجع مكانة القطاع الزراعي

عرف القطاع الزراعي في الو م ا تراجعا كبيرا على إثر التوسع الكبير الذي شهده القطاع الصناعي و الخدمي، حيث تراجعت مساهمته في التشغيل من **22 %**سنة **1930** إلى **5,7 %**سنة **1970** و إلى اقل من **1,3 %**سنة **2007** كما

•Agricultural adjustment Act

[1]محمد عمرحماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص. 23

[2] أحمد جامع، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و شهرتها الغات، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، 2001، ص.308

[3] Fereydoun A. Khavand, le nouvel ordre commercial mondial, du GATT à L'OMC, édition NATHAN, 1995, paris, p. 153

تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 8 %في سنة 1930 إلى 0,7 %سنة 2007 [1]، مما أحدث خللا في توزيع المداخيل و أثر سلبا على الكثافة السكانية الزراعية و أصبح يشكل خطرا على أمنها الغذائي.

إن هذا الوضع استدعى معاملة القطاع الزراعي معاملة خاصة تختلف عن معاملة القطاعات الأخرى، و ذلك بتدخل الدولة لدعم الأسعار للحفاظ على دخل المزارعين(دعم مباشر للدخول)[2]، و الضغط على الدول المتعاقدة في اتفاقية الغات47 على استثناء السلع الزراعية من مبادئ التحرير التجاري، و لذلك فإنه "لا ينظر إلى معاملة القطاع الزراعي في إطار الغات على أنها معاملة خاصة فحسب، بل يبدو أن هذه المعاملة كانت مفصلة على البرامج الزراعية الأمريكية القائمة حينذاك".

ثانيا– مظاهر الحماية الزراعية في الو م ا

تتجلى مظاهر الحماية الزراعية في الو م ا في مجموعة من السياسات الزراعية، لعل أبرزها مايلي:

1–سياسات البرامج السلعية

اعتمدت الوم ا في حمايتها للقطاع الزراعي على ما يعرف بالبرامج السلعية، حيث يتم تصميم هذه البرامج لكي تدعم دخل المزارعين لكنها في الكثير من الحالات تسمح بدعم الصادرات و تقييد الواردات، و تشمل البرامج السلعية:

1–1–السياسات المرتبطة بالمدفوعات المباشرة: تدفع للمزارعين على شكل دعم لأسعار المحاصيل (الحبوب والحبوب الزيتية)، و هي تمثل الفرق بين سعر السوق و السعر المضمون(سعر ثابت مستهدف) إذا كان سعر السوق في مستوى أدنى من هذا الأخير.

و في سنة 1985 طورت الو م ا برنامجا لدعم الصادرات من خلال اعتماد برنامج إنعاش التصدير (export enhancement program)، لتعزيز قدرة المصدرين على مواجهة صادرات الدول الأخرى، و قانون التجارة الذي يسمح لها باتخاذ إجراءات مؤقتة للحد من استيراد بعض المنتجات الزراعية المنافسة للمنتجات المحلية[3]. وعلى إثر ذلك منحت الو م ا دعما مباشرا إلى المزارعين في سنة 1993 قدر بحوالي 87 مليار دولار و هو ما يمثل بالمتوسط حوالي 23 % من أسعار المنتجين، وجه معظمه إلى قطاع إنتاج السكر و منتجات الألبان و اللحوم[4].

1–2– السياسات المرتبطة ببرامج ضبط الإمدادات: تتمثل في المدفوعات التي يستفيد منها المزارعون الذين يلتزمون بتقليص المساحات المزروعة من منتوج معين بنسبة معينة، بهدف المحافظة على توازن الأسعار في الأسواق و تقليص الفوائض التصديرية[5].

2–سياسات القروض الزراعية

تميزت سياسة تنظيم سوق المنتجات الزراعية في الو م ا بتطبيق ما يعرف بمعدل القرض الذي تمنح بموجبه الحكومة قروضا للمنتجين الزراعيين، لتمكينهم من تخزين محاصيلهم و فائض الإنتاج وفقا لأسعار مضمونة و انتظار الوقت

---

[1] Évaluation des réformes de la politique agricole aux états –unis, OCDE, 2011, p.18

[2] Hervé Guyomard, Louis-Paul Mahe, Knud Munk, Terry roe, l'agriculture au GATT et la reforme de la PAC: l'éclairage de l'économie politique et de l'économie publique, revue Economie rurale, N 220-221, mars -juin 1994, p.177

[3] André Dumas, l'économie mondiale, 2 édition de BOECK université, Bruxelles, 2004, p.33

[4] محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص. 42

[5] جوز ماريا كابييرو، جيرالدوكاليجر، كارلو كابي، الآليات الحمائية و آثارها الاقتصادية ، قسم المساعدة في مجال السياسات لمنظمة التجارة العالمية، ص.6 (تاريخ التصفح: 2008/08/05) متوفر على الموقع: http://uae.gov.ae/uaeagricent/Issues/X7352a/X7352a.htm

الملائم للبيع. في حالة ما إذا بقيت أسعار السوق منخفضة و أقل من معدل القرض فإن المنتجين يتخلون عن إنتاجهم لصالح هيئة الإقراض أو التسليف السلعي و لا يلتزموا بدفع و تعويض القرض، أما إذا كان سعر السوق أكبر من سعر الإفراج أو الإطلاق فإنه بإمكان المنتجين استرجاع منتجاتهم و بيعها في السوق، و إذا تجاوز سعر السوق مستوى معين أو محدد فإن المنتجين يصبحون مطالبين إجباريا باسترجاع محاصيلهم[1].و في الحالتين السابقتين يطالب المزارعون بإرجاع و دفع قيمة القروض الممنوحة لهم إضافة إلى علاوات التخزين التي تلقوها سابقا. و الشكل الموالي يلخص أهم مظاهر الحماية الزراعية في الو م ا.

شكل رقم1: أشكال الدعم السعري للمنتجات الزراعية في الو م ا

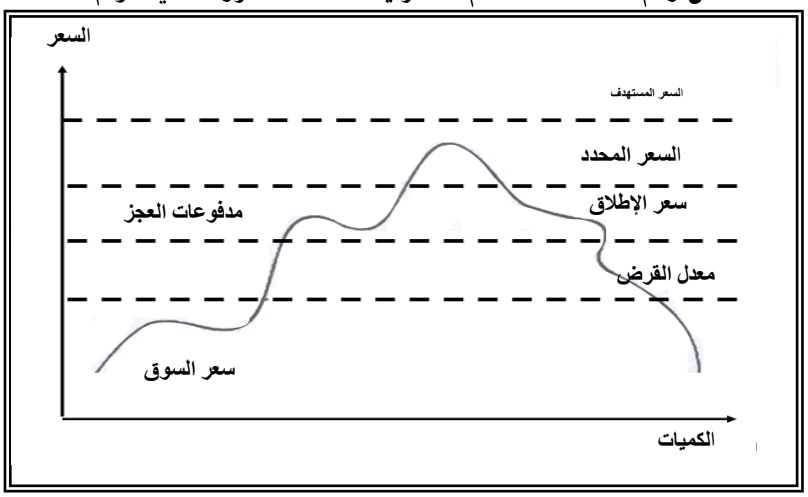

Source : André Dumas, l'économie mondiale, 2 édition de BOECK université, Bruxelles, 2004, p.33

ثالثا– نتائج تطبيق السياسات الحمائية على الزراعة الأمريكية

يمكن إبراز أهم نتائج تطبيق السياسة الحمائية على الزراعة الأمريكية في العناصر التالية:

1– زيادة حجم الإنتاج الزراعي مع بداية الستينيات بفضل السياسات الحمائية المتعاقبة و دعم الأسعار وغياب المنافسة الحقيقية (خاصة الأوروبية وقتها) وزيادة حجم الطلب العالمي، إضافة إلى خصائص الزراعة الأمريكية التي تتميز باتساع حجم المساحة المخصصة للزراعة (400 مليون هكتار) و ضخامة و ارتفاع حجم المستثمرات الزراعية بالرغم من تراجع و تقلص عددها، إذ تسيطر 10 % من المستثمرات على أكثر من نصف هذه المساحة، كما تسيطر المستثمرات العائلية على أكبر نسبة كونها تمثل 98 % من إجمالي هذه المستثمرات و تساهم ب 78 % من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي و 50 %من رقم الأعمال الإجمالي للقطاع[2] .

2– انتعاش التجارة الخارجية الأمريكية للمنتجات الزراعية و سيطرتها على أسواق التصدير الدولية، حيث كانت تؤمن حوالي 75 % من الصادرات العالمية من الذرى و 70 % من منتوج الصوجا و 30 % من القمح في نهاية السبعينيات من القرن الماضي[3]، و بالرغم من تراجع حصة الو م ا في إجمالي الصادرات الزراعية العالمية من 14,3 %في سنة 1990 إلى 9,7 % في 2000 و إلى 10,5 % في 2010 إلا أنها تظل من أكبر القوى الزراعية على المستوى العالمي[4]. و قد

[1]Voir : André Dumas, op.cit, p.33
[2] Évaluation des réformes de la politique agricole aux états –unis, op.cit, p.18
[3] André Dumas, op.cit., p.32
[4] L'agroalimentaire français en 2011, chambre d'agriculture, n 1012 avril-mai 2010, p. 42

استمرت الو م ا في دعم القطاع الزراعي حتى بعد الإعلان عن نتائج جولة الارغواي المتعلقة بالزراعة ودخولها حيز التنفيذ (يتم الإشارة إلى بعض من مظاهره لاحقا في الثالث و ذلك تجنبا للتكرار).

الفرع الثالث: سياسات الحماية الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي

طرحت الدول الأوربية فكرة الحماية الزراعية في إطار تبنيها سياسة زراعية موحدة تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي و تقليص تبعيتها إلى الو م ا، و ذلك بتطوير قدراتها الزراعية اعتمادا على جملة من الإجراءات الحمائية التي أقرتها السياسة الزراعية المشتركة(la PAC) في 1960 عبر مجموعة من القوانين و التشريعات و الممارسات، لتحديد و صياغة السياسات الزراعية العامة و الموحدة التي تضمن لها التنسيق المحكم و الجيد فيما يتعلق بطرق الإنتاج و التجارة والصناعات الغذائية و التنمية الريفية المتوازنة، بهدف ضمان حرية التداول و توحيد أسعار المنتجات الزراعية(الوصول إلى وحدة السوق) و تطوير وسائل الإنتاج لتحقيق الاستقلالية الغذائية، و رفع مساهمة الزراعة في الاقتصاد التي كانت تساهم ب 10 % من الناتج المحلي الإجمالي و 22 % من توظيف اليد العاملة.

أولا– أدوات السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي(62–92)

من أهم الأدوات التي استخدمتها الدول الأوروبية في المرحلة الأولى من السياسة الزراعية (1962–1992) و التي ارتبط فيها الدعم بكميات الإنتاج•، ما يلي:

1– نظام دعم الأسعار في السياسة الزراعية المشتركة : و يتم ذلك من خلال :

1–1– نظام الاقتطاعات المتغيرة على الواردات

أقرت السياسة الزراعية المشتركة الاعتماد على آلية التعويضات والاقتطاعات لحماية السوق الأوروبية من المنافسة الأجنبية، حيث يتضمن نظام الاقتطاعات اقتطاعات متغيرة على الواردات تحدد على أساس سعر العتبة أو السقف الذي يمثل الحد الأدنى المضمون لأسعار الاستيراد، و هو عبارة عن سعر يتم تثبيته سنويا ويكون أعلى من السعر العالمي بفارق كبير، وتطبق الاقتطاعات و المتمثلة في ضرائب و رسوم جمركية عند دخول المنتجات الأجنبية المستوردة وتكون مساوية للفرق بين سعر العتبة أو السعر المسقف (السعر الأدنى للاستيراد) و السعر في السوق العالمي[1]، إضافة إلى تطبيق إجراءات صارمة على الواردات حتى ترتفع أسعارها مقارنة بالأسعار المحلية، و ذلك لمنع دخولها بأسعار تقل عن الأسعار الداخلية ضمانا لقدرة المزارعين المحليين على بيع منتجاتهم و تحقيق أرباح. و قد مكن اعتماد هذا الأسلوب من التحكم في مقدار المنافسة الأجنبية المسموح بها داخل أسواق الدول الأوروبية، كما كانت في بعض الأحيان تلجأ إلى الحظر و المنع المطلق لاستيراد السلع الزراعية مثل البرتقال المستورد من تونس و المغرب والجزائر[2].

1–2–نظام التعويضات للصادرات

تشكل التعويضات الفرق بين سعر التدخل أو الأسعار الداخلية (prix d'intervention) والأسعار العالمية التي غالبا ما تكون أقل من مثيلاتها الداخلية، وهي تمثل علاوات للتصدير تمنح للمنتجين الأوروبيين عند تصدير فائض الإنتاج. تجدر

• يرتبط الدعم المقدم من خلال السياسة السعرية و التدخل في الأسواق بالكمية المنتجة، حيث كلما زادت الكمية المنتجة ارتفعت قيمة دفعات الدعم المقدمة للمزارعين على عكس الإصلاح في المرحلة الثانية بعد مخطط ماشاري الذي تغير فيه اتجاه الدعم إلى نظام غير مرتبط بالإنتاج الزراعي يعتمد على دفعات مباشرة مبنية على أساس الإنتاج و عدد الحيوانات خلال فترة مرجعية مختارة.

[1] انظر:محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية السورية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، 2006، سوريا، ص.2.

-Emmanuel Nyahoho, pierre Paul Proulx, le commerce international, op.cit, p.621

[2] علي إبراهيم، جولة الارغواي و تقنين نهب العالم، دار النهضة العربية، 1997،ص. 140

الإشارة إلى أن **95 %** من صادرات القمح و **90 %** من صادرات الجبن و **40 %** من صادرات السكر و **30 %** من صادرات الحليب المجفف تتلقى دعما للتصدير من هذا الشكل[1].

1-3- نظام سعري تدخلي

يعد أسلوبا لدعم الأسعار المنخفضة، حيث تقوم الدول بالتدخل لإنقاذ المحاصيل الزراعية عندما يرتفع العرض مقارنة بالطلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى مستويات دنيا (أسعار التدخل) [2]. و ذلك بهدف ضمان تعادل القوة الشرائية بين المزارعين و غير المزارعين(يضمن برنامج دعم الأسعار أن تكون أسعار المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي أعلى من سعر التوازن، مما يرفع دخول المزارعين على حساب المستهلكين بشكل أعلى مما كان عليه في ظل السوق الحر) و يتم المحافظة على ارتفاع الأسعار على سعر التوازن من خلال عملية شراء الفائض و تخزينه [3] ، كما يقوم المزارعون ببيع منتجاتهم الزراعية إلى وكالات الشراء بكميات كبيرة للتخلص من الفائض الذي يتم صرفه بطرق عدة، إما ببيع جزء منه إلى بعض المزارعين بأسعار منخفضة علفاً للحيوانات، وإما أن يُقدم جزء منه دعماً غذائياً للدول النامية، أو أن يباع جزء منه في السوق العالمية وهذا يعني دفع مبالغ كبيرة لدعم المصدرين ومزيداً من العبء على ميزانية السوق المشتركة (نظام التعويضات المشار إليه سابقا). و الشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم 2: نظام أسعار التدخل في إطار السياسة الزراعية المشتركة

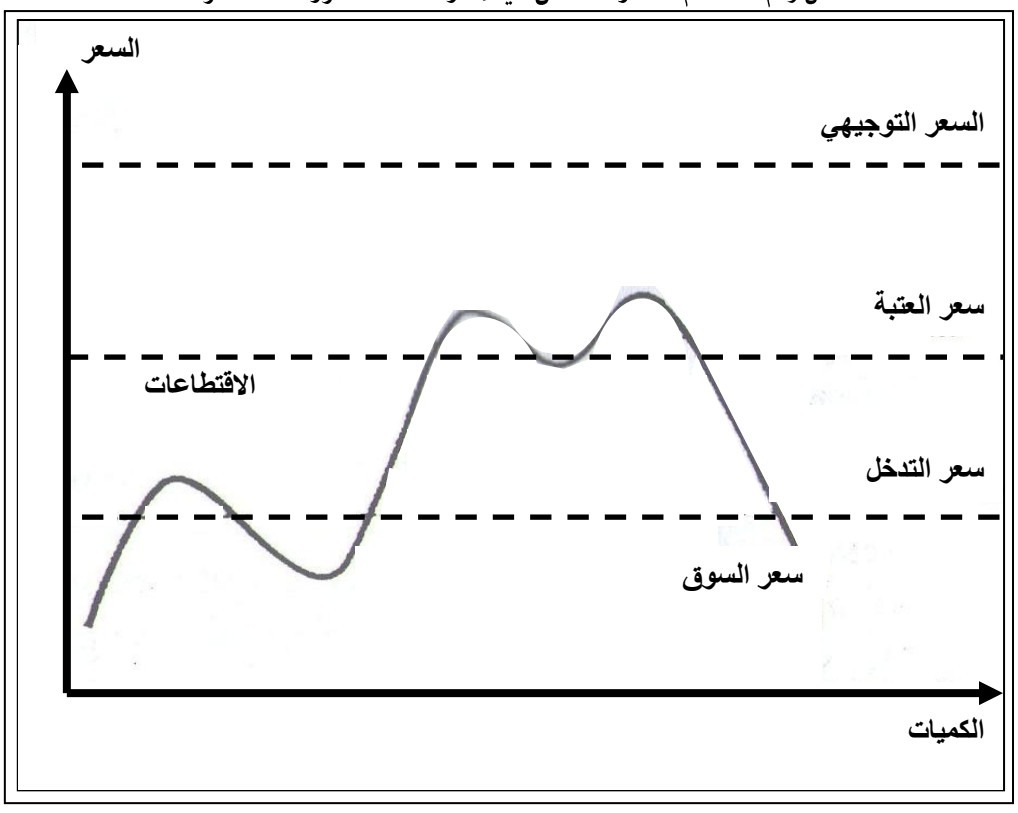

Source : André Dumas, l'économie mondiale, 2 édition de BOECK université, Bruxelles, 2004, p.34

[1] محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص.42

[2] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, op.cit,p. 194

[3] مورد خاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007 ، ص. 180

عند سعر التدخل تكون الدولة مضطرة إلى شراء الفائض في الإنتاج للحفاظ على مستوى للسعر المحلي يفوق السعر العالمي و يحملها هذا التدخل تكاليف مرتفعة منها تكاليف التخزين، و تكاليف التخلص من هذا المخزون الذي تم الحصول عليه من شراء الفوائض و الذي عادة ما تقوم ببيعه بسعر أقل من أسعار السوق.

1-4-الدعم المباشر للمنتجين

يأخذ صورة دفعات نقدية مباشرة، يستفيد منه المنتجون الذين يزرعون أنواعا محددة من المحاصيل الزراعية أو الذين يمارسون نشاطهم في مناطق نائية[1]، و يسمح هذا النظام بزيادة حجم الإنتاج و حجم الأرباح المرتبطة بهذه الزراعات المختارة و التي تعد الحبوب و اللحوم و الحليب من أهم المنتجات التي استفادت منها.

2 – السياسة الهيكلية و جمعيات السوق العامة

2-1- السياسة الهيكلية

تعد أقل أهمية مقارنة بسياسة دعم الأسعار، حيث تشكل فقط **5 %** من الموازنة الزراعية، و هي تركز على تقديم المساعدات للاستثمار في إطار إعادة الهيكلة الزراعية كدعم البحوث الزراعية و التطوير و الإرشاد الفلاحي.

2-2- جمعيات السوق العامة

سعيا منها لتحقيق أهداف السياسة الزراعية المشتركة، تم إنشاء جمعيات خاصة بمعظم المنتجات الزراعية تعمل على التنسيق مع جمعيات الأسواق الأخرى و الالتزام بالقواعد العامة للمنافسة.

ثانيا- مبادئ السياسة الزراعية المشتركة(62-92) و نتائج تطبيقها

تتجلى أهم مبادئ السياسة الزراعية المشتركة خلال الفترة(62-90) و نتائج تطبيقها في العناصر التالية:

1-مبادئ السياسة الزراعية المشتركة(62-92)

ارتكزت السياسة الزراعية المشتركة في تحقيق أهدافها على جملة من المبادئ أهمها[2]:

1-1-مبدأ تفضيل المنتجات الزراعية لصالح دول السوق، أي السعي أولا إلى تغطية الطلب في دول المجموعة ثم الاتجاه إلى التصدير في حالة تسجيل فائض في الإنتاج.

1-2- وحدة السوق، بتبني أسعار و تشريعات تقضي بضمان السوق الحرة لتدفق المنتجات الزراعية دون أي قيود بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفات جمركية مشتركة.

1-3- تفضيل المجتمع أو مبدأ الأولوية وذلك بمنح معاملة تفضيلية و تمييزية للمنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي، و ميزة سعرية في الأسواق الأوروبية الداخلية مقارنة بباقي المنتجات الزراعية المستوردة.

1-4-مسؤولية المجموعة الأوروبية في دعم الأسعار على المستوى الداخلي و تعويض الخسارة في الأسواق الدولية.

1-5- الدعم المالي: يتم تمويل نفقات السياسة الزراعية من الميزانية المشتركة للمجموعة الأوروبية عن طريق الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الزراعي.

2- نتائج تطبيق السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي (62-92)

من أهم نتائج تطبيق السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(62-92) ما يلي:

---

[1] علي إبراهيم، مرجع سابق، ص.141

[2] انظر - شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 244

-محمد علي محمد، مرجع سابق، ص.4

- André Dumas, op.cit, p.34

2-1- الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات لا سيما الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وغيرها من السلع الزراعية؛

2-2- تحقيق درجة عالية من التخصص والتنسيق و التعاون في مجالات البحوث العلمية وتبادل الخبرات، مما ساعد على زيادة الإنتاج واستخدام التقنيات البيولوجية والتوازن البيئي للحد من التلوث وحماية البيئة والمحافظة على السلالات المحلية، وتدريب المزارعين على أساليب هذه التقنيات في برنامج الزراعة البيئية.

2-3-بروز مشكل فوائض الإنتاج المتزايدة و تزايد مضاعفاتها المالية لمواجهة انهيار الأسعار (لأن la PAC تمثل 70 % من ميزانية دول الجماعة الأوروبية) الذي تزامن مع أزمة الكساد التضخمي، و هو ما دفع الدول الأوروبية إلى إدخال إصلاحات على هذه السياسة مع بداية الثمانينات تزامنا مع انضمام إسبانيا و اليونان و البرتغال، حيث تم تبني أول إجراء تمثل في التقييد الكمي للضغط على فائض الإنتاج و إحلال آلية الدعم المباشر محل الدعم غير المباشر.

ثالثا- الحماية الزراعية بعد إصلاحات 1992

1- إصلاح ماك شاريréforme Mac Sharry

عمدت دول الاتحاد الأوروبي بعد سنة 1992 إلى إدخال تعديلات على سياستها الزراعية المشتركة تحت ضغط الوم ا التي لجأت إلى فرض تعريفات جمركية مرتفعة على بعض المنتجات الأوروبية خاصة الخمر[1]،و من جهة أخرى حتى تتماشى مع أهداف الوحدة الاقتصادية الأوروبية التي أقرتها معاهدة ماستريخت، لكن بعيدا عن تحرير الأسواق الزراعية و إزالة الدعم، حيث تم تبني ما يعرف بإصلاح ماك شاري في ماي 1992 الذي عمل على:

1-1- إحداث تغييرات عميقة في طرق الدعم الزراعي و المساعدات المباشرة و حول نظام الدفع من نظام مرتبط بالإنتاج الزراعي إلى نظام يعتمد على دفعات مباشرة مبنية على أساس حجم الإنتاج و عدد رؤوس الماشية خلال فترة زمنية مرجعية، و ذلك بهدف جعل الأسعار أكثر تنافسية على مستوى أسواقها المحلية و في أسواق التصدير العالمية.

1-2- تخفيض نفقات الميزانية (سيتم التفصيل فيه لاحقا).

1-3-التركيز على أهم الزراعات كالحبوب و البذور الزيتية و منتجي لحوم الأبقار الذين لديهم وزن سياسي جد معتبر[2].

2- إصلاح أجندة 2000 للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة

تبنت دول الاتحاد الأوروبي في 26 مارس 1999 ما يعرف بإصلاح أجندة 2000 للسياسة الزراعية المشتركة• ، لتكملة الإصلاحات المقترحة في ماي 1992، تضمن:

2-1- إحداث تخفيضات معتبرة في الأسعار المضمونة؛

2-2- تعويض خسائر الدخل عن طريق إعانات و مساعدات مباشرة لكل هكتار(الحبوب) و حسب عدد رؤوس الماشية(الأبقار) أو حسب حصة الإنتاج(الحليب).

3-الإصلاحات الزراعية بعد توسع ماي 2004

سمح توسع الاتحاد الأوروبي بعد ماي 2004 و ضمه لعشر دول من أوروبا الشرقية ب:

3-1-زيادة عدد المزارعين من 7 إلى 11 مليون و ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية ب 30 %.

[1] Jean Louis Rastoin, Lucien bourgeois, fouad cheriet, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, IPEMED, 2012, p.82

[2] Hervé Guyomard, op.cit, p.178

• La reforme Agenda 2000 de la politique agricole de l'UE

3-2-رفع ميزانية الدعم الزراعي ب 10% في سنة 2006، و إحداث تغيير في آليات تمويل السياسة الزراعية ابتدءا من 2007 بإنشاء صندوقين جديدين: صندوق ضمان الزراعة الأوروبية الذي يهدف إلى ضمان الحد الأدنى لمداخيل المزارعين وصندوق الزراعة الأوروبية للتنمية الريفية[1].

4-إصلاح السياسة الزراعية المشتركة لما بعد سنة 2013

تم في 26 جوان 2013 التوصل إلى الإصلاح النهائي للسياسة الزراعية المشتركة لما بعد سنة 2013، و قد تضمن[2]:

4-1-الإبقاء على حصة الزراعة في الموازنة الإجمالية المقدرة ب 38 %، بالرغم من إقرار خفض مخصصاتها للفترة (2014-2020) إلى 373,2 مليار اورو مع البدء في تطبيق نظام الدعم و الإعانات انطلاقا من جانفي 2015؛

4-2- إعطاء الأولوية لحماية البيئة (تخصيص 30% من المساعدات للمشاريع التي تحترم حماية البيئة)؛

4-3- إعادة النظر في توزيع مخصصات الدعم بالتركيز على صغار المزارعين الذين تسهم أنشطتهم بنسبة كبيرة في إجمالي الإيرادات، و أولئك الذين تقل أعمارهم عن 41 عاما و يملكون مستثمرات زراعية تتراوح بين 25-90 هكتار وذلك بحصولهم على أكثر من 25 %من المدفوعات، في حين تخفض المخصصات الموجهة لكبار المستثمرين التي تتجاوز قيمة 150 ألف اورو ب 5 %.

المطلب الثاني: المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في اتفاقية الغات 47

إن حجم الدعم الكبير الذي أولته الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي للقطاع الزراعي دعم بشكل كبير تنافسية منتجاتها الزراعية في الأسواق الدولية، و عمل على تعميق اختلالاتها الهيكلية و السعرية، مما دفع إلى ضرورة إصلاح النظام التجاري للسلع الزراعية في جولة الارغواي، و هو ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مظاهر المعاملة التمييزية للسلع الزراعية في إطار جولات الغات47

الفرع الثاني: أثر الإجراءات الحمائية للسلع الزراعية في اتفاقية الغات 47 على بنية التجارة الدولية والاستثمار الزراعي

الفرع الأول: مظاهر المعاملة التمييزية للسلع الزراعية في إطار جولات الغات47

تبرز أهم ملامح المعاملة الخاصة و التمييزية للسلع الزراعية في إطار اتفاقية الغات47 من خلال ما يلي:

أولا- الاستثناءات الواردة في أحكام اتفاقية الغات 47 المتعلقة بالزراعة

بالرغم من أن أحكام اتفاقية الغات 47 تنص على معاملة التجارة الزراعية بنفس معاملة التجارة في السلع الأخرى، إلا أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في اقتصاديات الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية جعل المنتجات الزراعية المنتجات الوحيدة التي استفادت من المعاملة الخاصة في إطار الاتفاقية[3]، التي تتضح معالمها من خلال الإجراءات الاستثنائية من مواد الغات 47 و عدم إخضاعها إلى المبادئ العامة المتعلقة بالدعم و الإعانات والقيود الكمية، حيث أن

---

[1] انظر: كريم مقدسي و كارول شوشاني شرفان، ورقة مرجعية حول المنطقة العربية، الاسكوا، هيئة الأمم المتحدة، افريل 2005، ص. 11
- Emmanuel Nyahoho, pierre Paul Proulx, le commerce international, op.cit, p.622

[2] Politique agricole : suivi et évaluation 2014, pays de l'OCDE, éditions OCDE, p.23

[3] آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011، ص.39

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية(المادة الأولى) لم يتم تطبيقه في الزراعة، و هناك قائمة من التنازلات التعريفية المربوطة التي توضحها المادة الثانية لم تكن موجودة في المنتجات الزراعية، كما أن الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة المتعلقة بالمعاملة الوطنية لم تطبق أيضا في المنتجات الزراعية. و يمكن إبراز هذه المعاملة التفضيلية أو التميزية من خلال مظهرين أساسين هما:

1- القيود الكمية على الواردات

حددت الدول المتعاقدة الهدف الأساسي من اتفاقية الغات 47 في إحداث و إضفاء المزيد من الشفافية والحرية التجارية، و ذلك عبر التزامها في جداول تنازلاتها بإحداث تخفيض في الرسوم الجمركية على وارداتها و منع أو حظر اللجوء إلى استخدام القيود الكمية و غير التعريفية. و تعد هذه الالتزامات من أهم المبادئ الأساسية التي تستند إليها فلسفة التحرير التجاري، و هو مبدأ الشفافية الذي ينص على أن الإجراءات الحمائية الوحيدة المسموح بها لأي بلد متعاقد يجب أن لا تتجاوز استخدام الرسوم الجمركية، إلا في حالات استثنائية يمكن فيها اللجوء إلى التدابير الحمائية غير الجمركية(نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، فرض رسوم جمركية متغيرة، اتفاقيات اختيارية لتقييد الصادرات، فرض حد أدنى لأسعار المواد الزراعية المستوردة...) كتسجيل عجز في ميزان المدفوعات أو تدفق الواردات السلعية بكميات تهدد مستقبل الإنتاج المحلي ..

1-1-آلية معالجة القيود الكمية:

تم معالجة موضوع القيود الكمية من خلال[1]:

أ- الاستبعاد العام للقيود الكمية: بمنع و حضر اللجوء إلى استخدام نظام الحصص أو تراخيص الاستيراد أو أي قيود أمام السلع المستوردة ماعدا الضرائب و الرسوم الجمركية، بهدف التخفيف من الآثار والنتائج السلبية لهذه الإجراءات على التجارة الدولية.

ب- القيود الخاصة بمعالجة ميزان المدفوعات: تعد كاستثناء عن المادة السابقة، و هي تجيز إمكانية استخدام القيود الكمية لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات و إعادته إلى وضع التوازن.

ج- تنظيم نظام الحصص في حالات التصدير و الاستيراد.

د- الاستثناءات المتعلقة بنظام الحصص في ظل حالات معينة لميزان المدفوعات.

1-2-المعاملة التمييزية للسلع الزراعية

تبرز المعاملة التمييزية للسلع الزراعية في استثنائها من إلغاء القيود الكمية، وإمكانية استخدامها إلى جانب القيود الجمركية، في الحالات التالية:

أ- استخدام القيود الكمية على الصادرات لتأمين المتطلبات الغذائية في الأسواق المحلية للدول المصدرة، و ذلك بمنع و تقليص حالات تصدير هذه السلع الزراعية و غيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية و الضرورية.

ب- استخدام هذه القيود على الصادرات و الواردات لضمان الالتزام بتطبيق المعايير و التنظيمات المتعلقة بالتصنيف ومراقبة الجودة و تسويق المنتجات و السلع الزراعية الموجهة للتجارة الدولية[2].

ج- يمكن للبلد المتعاقد تطبيق القيود الكمية إذا كان ذلك ضروريا و مهما لتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بتقييد إنتاج و تسويق المنتجات الوطنية المماثلة لهذه السلع المستوردة، أو التي تشكل بديلا قريبا منها أو في حالة الرغبة في

[1] انظر: احمد جامع، مرجع سابق، ص.55

[2] R.Sharma, l'agriculture dans le GATT : historique, http://uae.gov.ae/uaeagricent/Issues/X7352a/X7352a.htm

التخلص من فائض الإنتاج المؤقت من المنتجات المحلية المماثلة أو البديلة للسلع المستوردة، و ذلك بتوزيعها على المستهلكين المحليين مجانيا أو بأسعار منخفضة عن تلك السائدة في الأسواق[1].

د- إمكانية اللجوء إلى القيود الكمية في حالة تقييد إنتاج بعض المنتجات الحيوانية و التي تعتمد كليا أو جزئيا على الاستيراد لتموينها بالمواد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، لكن يشترط على البلد المتعاقد الإبلاغ عن الكميات و القيم الإجمالية للمنتوج التي يسمح باستيرادها لاحقا أو أي تعديلات و تغيرات تحدث مستقبلا.

2- الدعم و الإعانة: تم معالجة موضوع الدعم و الإعانة من خلال ما يلي:

2-1- مطالبة الدول المتعاقدة بضرورة إخطار الدول الأخرى بكل أنواع الدعم و الإعانات الممنوحة سواء كان الدعم للدخل أو للأسعار، و إن كان ممنوحا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف زيادة الصادرات من منتوج معين إلى إقليم بلد متعاقد آخر أو تخفيض الواردات من أي منتوج (الفقرة الأولى من المادة السادسة عشر من اتفاقية الغات **47**).

2-2- تحديد شروط منح هذا الدعم: " يجب على الأطراف المتعاقدة أن تسعى إلى تجنب استخدام دعم و إعانات الصادرات في المنتجات الأولية•، أما إذا كان الطرف المتعاقد يمنح بصورة مباشرة أو غير مباشرة دعما يؤدي إلى زيادة الصادرات من منتج أولي من حدود إقليمه فإن هذا الدعم يجب أن لا يمنح بصورة تؤثر على الطرف المتعاقد الآخر وتسمح له كطرف مصدر بالحصول على حصة سوقية أكبر من الحصة العادلة في التجارة الدولية لصادرات هذا المنتج، مع الأخذ بعين الاعتبار حصة الأطراف المتعاقدة الأخرى في تجارة هذا المنتج خلال فترة زمنية نموذجية سابقة (فترة أساس) و أي عوامل خاصة أخرى تكون قد أثرت و يمكن أن تؤثر على تجارة هذا المنتج"[2].

2-3- حضر و منع دعم الصادرات على المنتجات ما عدا المنتجات الأولية و من ذلك المنتجات الزراعية، و بذلك تتأكد المعاملة التميزية للسلع الزراعية في مجال الدعم و الإعانات من خلال الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشر التي أجازت إمكانية تقديم دعم و إعانات تصدير للمواد الأولية بما فيها المنتجات الزراعية.

لكن بالرغم من أن اتفاقية الغات **47** أقرت بإمكانية اللجوء إلى استخدام القيود غير التعريفية للحد من تدفق المنتجات الزراعية إلى أسواق الدول المتعاقدة و منح دعم و إعانات لتشجيع عملية التصدير بشروط معينة، إلا أن الدول لم تلتزم بهذه الشروط[3]، و تبنت إجراءات حمائية تقييدية أثرت سلبا على هيكل التجارة الدولية لهذه المنتجات.

ثانيا- محدودية المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في جولات الغات47 قبل جولة الارغواي

ركزت جولات الغات **47** المتعاقبة في معظمها على آليات تحرير التجارة الدولية للسلع المصنعة في حين لم تحض المفاوضات حول تحرير تجارة السلع الزراعية إلا باهتمام ضعيف، و هو ما نلمسه من خلال محاور المفاوضات التجارية في كل جولة و نتائجها من خلال ما يلي.

1- المفاوضات الزراعية في جولة كيندي

1- 1-طبيعة المفاوضات الزراعية في جولة كيندي

---

[1] احمد جامع ، مرجع سابق، ص.56.

• تشمل المنتجات الاولية حسب تعريفها : المنتجات الزراعية، الغابية، السمكية و منتجات الصيد، المواد المعدنية سواء بصورتها الطبيعية أو خضعت لعملية تحويل لإعدادها للبيع في الاسواق الدولية

[2] الفقرة 3 من المادة 16 من اتفاقية الغات 47.

[3] عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة و مفاوضات جولة الدوحة (الفرص و التحديات)، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، الفرص و التحديات أمام الدول العربية(المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، دمشق، سوريا، 2008، ص. 143

أقرت دورة ديلون (1960-1961) اتفاقيات بصورة جزئية بين الو م ا و دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية تقضي بضرورة تخفيض الرسوم الجمركية الحمائية على المنتجات الزراعية إلى مستويات معتدلة، ومن ذلك تخفيض الرسوم المفروضة على بعض المنتجات مثل فول الصويا و اللحوم مرتفعة البروتين إلى مستوى الصفر، بالمقابل تم توسيع المناقشة بشأن المنتجات الزراعية في جولة كيندي (1962-1967) و ذلك بطرح مبادرة تقضي بإحداث تخفيض في الرسوم الجمركية بمعدل 50 % ، غير أنها قوبلت بالرفض لا سيما من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي رفضت تعديل إجراءاتها الحمائية و الحد منها و اعتبرت أن ذلك يعد موضوعا بعيدا عن موضوع المفاوضات، فكانت نتائجها جد محدودة ما عدا التوصل إلى اتفاق حول تجارة القمح، كما مارست الو م ا ضغطا كبيرا على الدول المتعاقدة بهدف تأمين أسواق صادراتها الزراعية، و تدعيم وضعية ميزان مدفوعاتها و تحسينه نظرا لتسجيله عجزا مستمرا و مواجهة القيود التجارية المفروضة من طرف دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

1-2-نتائج المفاوضات الزراعية في جولة كيندي

تضمن البيان الختامي لجولة كيندي اتفاقية حول المنتجات الزراعية قضت بضرورة تثبيت السعر العالمي عند الحدود الدنيا، و قد جاء ذلك في إطار اتفاق حاصل بين الدول المصدرة و المستوردة، كما تضمن الاتفاق أحكاما حول تجارة الحبوب تنص على تبني مبادرة للمساعدات الغذائية تقدر ب 4,5 مليون طن من الحبوب، تشترك فيها كل من الو م ا (42%) و دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية(23 %) و كندا (11 %) و اليابان (5 %)، و أحكاما أخرى تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية الأولية بمتوسط 25 % [1]، أما منتجات الألبان و مشتقاتها فإن المفاوضات قد انتهت دون التوصل إلى اتفاق بشأنها.

2- المفاوضات الزراعية في جولة طوكيو

توقفت المفاوضات في جولة طوكيو(1973-1979) حول المنتجات الزراعية بسبب استمرار الخلافات بين الوم ا و الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ أبدت الو م ا إصرارها لإخضاع الزراعة إلى نفس المعاملة التي تعامل بها القطاعات الأخرى في المفاوضات إلا أن دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية رفضت ذلك ودعت إلى إجراء مفاوضات منفصلة حول الزراعة، و امتنعت عن إجراء أي تعديل حول السياسة الزراعية المشتركة، كما استمرت في فرض القيود غير التعريفية و الرسوم الجمركية المتغيرة على الواردات و تقديم الدعم للصادرات و الدعم المحلي، و لم تستأنف المفاوضات إلا في 1977 بعد أن وافقت الوم ا على المعالجة المنفصلة لقطاع الزراعة، و هو ما سمح بالتوصل إلى اتفاق لتخفيف القيود الكمية على منتجات الأرز بالنسبة لليابان و اللحوم و المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك [2].

الفرع الثاني: أثر الإجراءات الحمائية للسلع الزراعية على بنية التجارة الدولية و الاستثمار الزراعي

تسببت الإجراءات و الأحكام الاستثنائية في مجال الدعم و الإعانات و القيود لصالح السلع الزراعية في إطار اتفاقية الغات47 في ارتفاع الإجراءات الحمائية التي قامت بها الدول بشدة، مما تسبب في إحداث فوضى و تشوهات في بنية التجارة الدولية للمنتجات الزراعية و غموض التحديات المستقبلية (عدم القدرة على التنبؤ) المرتبطة بها، و نمو الحروب التجارية التي عجزت الدول المتعاقدة عن إيجاد الآليات الملائمة لحلها، حيث تشير دراسات الغات47 إلى أن 60

[1] انظر:-محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة الدولية، الجزء الأول: تحرير التجارة الدولية، دار الحكمة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، سنة النشر غير موجودة، ص. 182

- مقدم عبيرات، مرجع سابق ، ص. 241.

[2] انظر:- محمد طوبا اونغون، منظمة التجارة العالمية و بعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص. 84

-مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص. 142

% من الخلافات التي كانت قائمة بين عامي 1980-1990 بين الدول هي منازعات تجارية متعلقة بالمنتجات الزراعية. و يمكن إبراز أهم الآثار الناتجة عن التمادي في إجراءات دعم و حماية القطاع الزراعي فيما يلي:

أولا- أثر إجراءات الحماية الزراعية على الدول المتقدمة

تبرز أهم ملامح اثر الحماية الزراعية على الدول المتقدمة في ما يلي:

1-هيمنة دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أسواق التصدير الدولية

تمكنت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بفضل السياسة الزراعية المشتركة من التحول من مستورد صاف للغذاء إلى مصدر صاف للغذاء و تعزيز الموقع التنافسي لمنتجاتها الزراعية في الأسواق الدولية[1]، و كان من نتائج ذلك:

1-1-ارتفاع نصيبها من صادرات المنتجات الزراعية خلال الفترة 1970-1988 من 24 % إلى 36 % من إجمالي الصادرات العالمية[2]، و انخفضت وارداتها الزراعية من 50,6 مليار دولار إلى 42 مليار دولار من بعض السلع الزراعية التي كان من المفروض أن تكون مستوردة لها وفقا لمبدأ المزايا النسبية، بالمقابل ارتفعت صادراتها من المنتجات الزراعية التي لو خضعت لقانون الميزة النسبية لكانت مستوردة لها خاصة القمح و اللحوم و منتجات الألبان[3].

1-2- تحول تجارة السلع الزراعية إلى تجارة ثنائية تم فيها اقتسام الأسواق و ضاعفت الو م ا و الدول الأوربية من حجم الدعم لاسيما عند انخفاض الأسعار، مما أضعف القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية و تسبب في ضيق حصصها التصديرية إلى الأسواق الدولية، و بذلك انخفضت كفاءة السوق و تعطلت المفاوضات المتعلقة بتخفيض الحماية الزراعية[4].

1-3-تراجع حصة الوم ا في الأسواق الدولية للسلع الزراعية، فبعد أن كانت في بداية عقد السبعينيات من أكبر القوى الزراعية (سبق الإشارة إلى كونها تؤمن أكثر من 70 % من الصادرات العالمية من الذرى و منتوج الصوجا مثلا)، انخفضت صادراتها من 27 % من إجمالي المبيعات العالمية في النصف الأول من عقد السبعينيات إلى أقل من 12% في عقد التسعينيات، كما أصبح منتجو الحبوب و المنتجات الغذائية ذات المصدر الحيواني يواجهون مع مطلع عقد الثمانينيات منافسة قوية من قبل المنتجات الأوروبية التي دفعت إلى تقلص صادرات الو م ا الزراعية من الحبوب من 49 مليون طن إلى 25 مليون طن بين سنتي 1980 و 1986 ، مما أدى إلى ارتفاع حجم المخزون الذي وصل في سنة 1986 إلى 51 مليون طن من إجمالي حجم الإنتاج المقدر ب 61 مليون طن[5]. كما انخفض الفائض التجاري في المنتجات الزراعية من 24,7 مليار دولار في 1981 إلى 7,6 مليار دولار في سنة 1985 ، و انخفضت بذلك حصتها في الصادرات العالمية للقمح من 45 % إلى 25 % في هذه الفترة[6] . بالمقابل شهدت حصة دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية نموا في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت في مبيعات القمح من 12 % من إجمالي الصادرات العالمية إلى17 %، وعموما لم تعد تشكل صادرات الو م ا و صادرات دول مجموعة الكيرنز إلا 38 % من إجمالي الصادرات العالمية من المحاصيل الزراعية[7].

---

[1] Jean marie boisson, la négociation agricole dans l'Uruguay round, options méditerranéennes, (CIHEAM), sér B, N8, 1994, p.6

[2] سمير عبد العزيز، التجارة العالمية و جات 94 ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 1997، ص.79

[3] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, op.cit, p. 194

[4] انظر:- مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق ، ص.180
-مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص. 143

[5] Daniel Jouanneau, le GAAT et OMC, presse universitaires de France, paris, 1997, p.77

[6] Emmanuel Nyahoho, pierre Paul Proulx, op.cit , p.618

[7] نبيل حشاد، الغات و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، بنك الكويت الصناعي، العدد 42، سبتمبر 1994، ص.3

2-تراكم الأعباء المالية على الميزانيات الحكومية المدعمة للقطاع الزراعي

إن فقدان الو م ا و بعض الدول الزراعية لحصص في الأسواق الدولية دفعها إلى تكثيف إجراءات الحماية و الدعم ، فإلى جانب إعانات الميزانية التي تقدم مباشرة للمزارعين أنشأت الو م ا في **1985** برنامج مساعدات موجه للمصدرين لدعم صادراتها الزراعية الموجهة خاصة إلى الأسواق التي تعاني فيها منافسة شديدة من طرف منتجات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، و هو ما أدى إلى تزايد عجز الموازنة الأمريكية و جعلها غير قادرة على الاستمرار في دعم القطاع الزراعي، و بذلك أصبحت تنادي بضرورة بدأ جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف جديدة شرط أن يطرح الملف الزراعي على طاولة التفاوض و النقاش.

و بصفة عامة فاقت الأعباء المالية للدعم الزراعي **300** مليار دولار سنويا في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام **1980**، و ارتفعت النفقات الحكومية لدعم الاستهلاك من أقل من **5** مليار ايكو (**ECUs**) في عقد الستينيات إلى أكثر من **20** مليار ايكو في**1980**[1].

ثانيا- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي للمنتجات الزراعية لا سيما في الدول النامية

أشارت المادة السادسة عشر• من اتفاقية الغات **47** إلى التأثيرات السلبية الناتجة عن دعم الصادرات، ومع ذلك سمحت بدعم صادرات " المنتجات الأولية " شرط الحصول على نصيب عادل من التجارة الدولية، لكن ونظرا لصعوبة الوصول إلى مفهوم العدالة في مجال التطبيق تشعبت و تنوعت أشكال دعم الصادرات الزراعية، و أصبحت سببا في تشويه التجارة الدولية و مصدرا للخلافات و النزاعات التجارية الدولية، ذلك أن دعم الصادرات أدى إلى:

1-إحداث خسارة في الرفاهية و تعميق تبعية الدول النامية إلى الأسواق الدولية في تجارة المنتجات الزراعية

1-1- إحداث خسارة في الرفاهية و عدم استقرار أسعار السلع الزراعية

نجم ذلك من تغيير ترتيب الميزات التنافسية[2]، حيث سمح بزيادة حصة البلدان المدعمة للصادرات في الأسواق الدولية و قوتها التصديرية على حساب الدول الأخرى، و تخفيض الأسعار العالمية نتيجة تخفيض التكلفة و انخفاض أسعار التصدير (تراجع الأسعار الدولية للسلع الزراعية خلال الفترة **1970-1974** و الفترة **1985-1989** ب **30** %[3]) ، و عرضها لعدم الاستقرار لان القرارات الخاصة بمستوى دعم الصادرات يتغير بشكل يصعب التنبؤ به و هو ما دفع إلى حدوث تقلبات شديدة في امدادت الأسواق بالمواد الغذائية و في الأسعار العالمية[4]، و نتج عن ذلك تدهور وتردي شروط التبادل التجاري.

من جهة أخرى دفع تشكيل فوائض كبيرة من الإنتاج الزراعي (في نهاية **1985** بلغ المخزون الأوروبي من لحوم الأبقار **780** ألف طن و **1,2** مليون طن من الزبدة و **12** مليون طن من الحبوب) إلى زيادة دعم الصادرات خاصة من طرف الوم ا و دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية للتخلص منها و تسويقها ، مما تسبب في عدم استقرار أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية و زاد من حالات عدم القدرة على التنبؤ بها، و هو ما أثر سلبا على القرارات الإنتاجية و التصديرية

---

[1] Voir :- Jean marie boisson, op. cit, p.6
- Mylène kherallah, op. cit, p.146

• المادة السادسة عشر من اتفاقية الغات 47: يجب على الأطراف المتعاقدة أن تحاول تجنب استخدام دعم الصادرات عند تصدير المنتجات الأولية، و في حالة إقدام هذه الدول على دعم الصادرات بشكل مباشر أو غير مباشر و أدى ذلك إلى زيادة صادراتها الأولية، فانه يجب أن تحرص ألا يؤدي هذا الدعم إلى حصول الطرف المتعاقد على حصة أكبر من الحصة العادلة في تجارة الصادرات العالمية من هذا المنتج، مع مراعاة حصص الأطراف المتعاقدة في تجارة هذا المنتج خلال فترة مماثلة سابقة و أي عوامل أخرى خاصة تكون قد أثرت و قد تؤثر على التجارة في هذا المنتج.

[2] مورد خاي كريانين، مرجع سابق ، ص. 152

[3] Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op.cit, p.341

[4] العولمة و أثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، تقرير مقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة، 15 جانفي 2002، الأمم المتحدة، ص. 10

في الكثير من الدول النامية، و أصبح بذلك دعم التصدير خطرا يهدد مستقبل الكثير من الاقتصاديات الزراعية التي لجأت هي الأخرى لحماية منتجيها إلى اعتماد سياسة للدعم الزراعي [1].

1-2-تعميق تبعية الدول النامية للأسواق الدولية في تجارة المنتجات الزراعية

ساهم تزايد إجراءات الدعم و دعم التصدير في انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، و هو ما عرض الإنتاج الزراعي المحلي في الدول النامية و أمنها الغذائي للخطر، وتحولت الكثير منها من مصدرة للسلع الزراعية إلى دول مستوردة لها بسبب الفارق بين الأسعار المحلية غير المدعمة و أسعار الواردات المدعمة المنخفضة.

2- الأثر على توزيع الدخل و الاستثمار الزراعي

يبرز اثر دعم الصادرات الزراعية على توزيع الدخل و الاستثمار من ناحيتين:

2-1-اثر جد سلبي على توزيع الدخل و الاستثمار في الدول التي تحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المدعمة أو البدائل القريبة منها، لان انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية المدعمة عرض المنتجين المحلين في تلك الدول المستوردة لخسائر معتبرة بسبب انتقال مستوى الأسعار العالمية المنخفضة إلى الأسواق المحلية، على عكس المستهلكين الذين حققوا مكاسب إضافية، و تتضاعف خسائر المنتجين و تتراجع عوائدهم أكثر كلما كانت مدة انخفاض الأسعار طويلة، الأمر الذي دفعهم إلى تخفيض الاستثمار في الزراعة و التوجه إلى قطاعات إنتاجية أخرى ذات عائد أكبر، و بذلك انخفض معدل نمو القطاع الزراعي و تحملت الدول تبعات ذلك عند ارتفاع الأسعار و ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء، واختلال التوازن الاجتماعي فيها الأمر الذي جعل من دعم الصادرات إجراءا تجاريا غير عادل.

2-2- اثر ايجابي في صالح الدول المستوردة الصافية للغذاء التي لا يوجد بها إنتاج مماثل للمنتجات المدعومة أو بدائل قريبة منها على المدى القصير، و في هذه الحالة يعد الدعم نوعا من تحويل الدخل من البلدان التي تقدم الدعم للصادرات إلى المستهلكين في الدول المستوردة[2].و ينتج عن دعم الصادرات مكاسب تتعلق بالرفاهية العامة في الدول المستوردة الصافية للغذاء، لان المنافع التي يجنيها المستهلكون تفوق تعويض الخسائر التي يتكبدها المنتجون، و إن كانت هذه المنافع و الرفاهية مرتبطة بمدى تأثير دعم الصادرات على استقرار الأسواق و الأسعار و هو ما يجعل الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء تتحمل نفقات إضافية لمواجهة الحالات التي تكون فيها الأسواق العالمية غير مستقرة[3] بسبب عدم استقرار إعانات التصدير و صعوبة التنبؤ بحجم المنتجات المدعمة في الأسواق الدولية، و ارتفاع الأسعار عند تخفيض أو توقيف الإعانات. من جهة أخرى فان انخفاض الأسعار الدولية يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي لهذه الدول من خلال إغراق الأسواق بمنتجات ذات أسعار منخفضة لا يمكن للمنتجين المحليين فيها منافستها.

[1] Voir : Paul Krugman, Maurice Obstfeld, op cit, p. 194
Hervé Guyomard, Louis-Paul Mahe, Knud Munk, Terry roe, op.cit, p.179

-مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق ، ص. 143
[2] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق ، ص. 79
[3] رتشارد بيرس و راميش شارما، تنافسية الصادرات، ص. 3 : www.uae.gov.ae/uaeagricent/issues/x7353a/x7353a.htm

المطلب الثالث: المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في جولة الارغواي

شكلت المفاوضات الزراعية في جولة الارغواي نقطة خلافية حادة بين أكبر القوى الزراعية تسببت في تأخرها والإعلان عن نتائجها النهائية، حيث امتدت لمدة ثمان سنوات من **1986** إلى غاية افريل **1994** . و فيما يلي عرض لأهم مجريات المفاوضات الزراعية التي تمت في جولة الارغواي و نتائجها.

الفرع الأول:الإصلاح الزراعي لإعلان **Punta Del Este**

الفرع الثاني: المفاوضات الزراعية بعد إعلان **Punta Del Este**

الفرع الثالث: اتفاق بلارهاوس حول المنتجات الزراعية

الفرع الأول:الإصلاح الزراعي لإعلان Punta Del Este

شكل إعلان **Punta Del Este** منعطفا تاريخيا في المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية، وفيما يلي أهم محاوره:

أولا- المفاوضات التحضيرية لإعلان Punta Del Este

تمثلت أهم أهداف و مجالات المفاوضات التحضيرية لإعلان **Punta Del Este** فيما يلي:

1- أهداف المفاوضات التحضيرية لإعلان **Punta Del Este**

أكدت الدول المتعاقدة تزامنا مع انطلاق جولة الارغواي في **1986** على ضرورة البدء في عملية إصلاح لتجارة السلع الزراعية، بهدف:

1-1-إخضاع التجارة الزراعية العالمية لمزيد من الانضباط و جعلها قابلة للتوقع بمسارات تطورها، لمواجهة التقييدات التي تعتريها أو التشوهات التي تشوب المعاملة في أسواقها لاسيما المتعلقة بالفوائض الهيكلية، حتى يتسنى التقليل من عنصر عدم التأكد من الاختلالات المحتملة و عدم استقرار الأسواق الزراعية في العالم [1] .

1-2- إزالة القيود لتسهيل عملية النفاذ إلى الأسواق و تطبيق قواعد جديدة فيما يتعلق بالدعم و الإعانات، و تمت معالجة هذا الموضوع في إطار المجموعة السادسة للمفاوضات (من أصل **14** فريق عمل) التي استندت بدورها إلى توصيات الأطراف المتعاقدة في الدورة الأربعين التي أعدت برنامج الغات في سنة **1982** لجمع المعلومات [2].

2-مجالات المفاوضات التحضيرية لإعلان **Punta Del Este**

طالبت الو م ا بضرورة إصلاح السياسات الزراعية و تحرير تجارة السلع الزراعية من خلال تخفيض أشكال الحماية و اعتماد مبدأ الخيار الصفري(**option zéro**)•، الذي يقضي بضرورة إلغاء كل أشكال الدعم والإعانات التي يستفيد منها القطاع الزراعي، و إزالة أشكال الحماية غير التعريفية(القيود الكمية) على حركة التدفقات السلعية الزراعية المستوردة لفترة انتقالية مدتها **10** سنوات من خلال الإجراءات التالية[3]:

2-1- تحويل الاقتطاعات والضرائب و الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات خاصة المتغيرة منها إلى رسوم جمركية ثابتة للوصول إلى مستوى يسمح بتسهيل فرص الوصول إلى الأسواق الداخلية.

---

[1] Annie Krieger – Krynicki, l'organisation mondiale du commerce, 2e édition Vuibert, mai 2005, p. 119

[2] André Dumas, op.cit, p.33

•صفر رسم جمركي، صفر إعانات و صفر دعم محلي للأسعار.

[3] Jean marie boisson, op.cit, p.8

2-2-التخلي عن كل أشكال الدعم الداخلي الممنوح للمزارعين الذي يؤثر مباشرة على الأسعار والأسواق(الصندوق الأحمر)، و إزالة كل الإعانات الموجهة للتصدير.

2-3- المطالبة بالتفاوض حول الإعانات و المساعدات المتعلقة بالدخل الزراعي، أما الإعانات التي لا تؤثر مباشرة على السوق و المتعلقة بالتكوين و التطوير فإنه يمكن الاستمرار في منحها (الصندوق الأخضر green box)

ثانيا- محاور الإصلاح الزراعي لإعلان Punta Del Este و نقاط الخلاف

يمكن عرض أهم جوانب الإصلاح الزراعي لإعلان Punta Del Este و نقاط الخلاف فيه فيما يلي:

1- جوانب الإصلاح الزراعي لإعلان Punta Del Este

تتلخص أهم محاور إصلاح السياسات الزراعية التي تضمنها إعلان Punta Del Este في جولة الارغواي فيما يلي :

1-1- تحسين فرص النفاذ و الوصول إلى الأسواق من خلال تخفيض الحواجز الجمركية على حركة الواردات الزراعية.

1-2- تحسين مناخ المنافسة باعتماد أحسن و أفضل سلوك عند استعمال كل أشكال الإعانات المباشرة و غير المباشرة، و غيرها من الإجراءات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية للسلع الزراعية مع التخفيض التدريجي لآثارها السلبية و معالجة أسبابها.

1-3- تخفيض الآثار السلبية الناتجة عن استعمال قيود الصحة و الصحة النباتية في تجارة السلع الزراعية إلى أدنى مستوى، مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بذلك.

2- النقاط الخلافية في مفاوضات Punta Del Este

ترجع أهم نقاط الخلاف في مفاوضات Punta Del Este إلى:

2-1- مساندة مجموعة من الدول مثل كندا و نيوزلندا و استراليا للو م ا في طرحها، حيث كانت تؤمن بأهمية الإصلاح لإحداث انضباط أكثر في السوق و زيادة القدرة على التنبؤ بالتجارة الزراعية العالمية، وضمان التوسع في الطلب الغذائي العالمي من خلال تخفيض الأسعار و تنظيم الأسواق و استقرار المبادلات، و جعلها تخضع لقواعد المنافسة المشروعة القائمة على الأسعار النسبية التنافسية.

2-2-رفض الدول الأوروبية التي رحبت بفكرة الإصلاح الزراعي و كان موقفها ايجابيا عند بدأ مفاوضات جولة الارغواي من خلال إعلان Punta Del Este ، تقديم أي تنازلات على صعيد سياستها الزراعية و عارضت بقوة فكرة تجميد السياسة الحمائية و مبدأ الخيار الصفري الذي تنادي به الو م ا و طالبت بمراجعة متدرجة لمستويات الحماية[1].

لكن بالرغم من وجود بعض نقاط الاختلاف إلا أن إعلان Punta Del Este الوزاري يعد نقطة الانطلاق في المفاوضات الزراعية خلال جولة الارغواي، كونه يهدف إلى إحداث إصلاح للسياسات الزراعية و تحقيق قدر أكبر من الحرية للمبادلات التجارية لزيادة القدرة على المتابعة و التنبؤ بالتجارة الدولية للسلع الزراعية، و إحداث توازن في الأسواق الدولية بضمان استقرار أسعار هذه السلع، و يتحقق ذلك بإخضاع الإجراءات و القيود و التشوهات المؤثرة على نفاذية السلع و تنافسيتها في الأسواق إلى قواعد و ضوابط أكثر قوة و فعالية في التطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ العامة للمفاوضات.

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص. 402.

الفرع الثاني: المفاوضات الزراعية بعد إعلان Punta Del Este

إن عدم التوصل إلى توافق للمواقف في إعلان **Punta Del Este** دفع إلى استمرار المفاوضات الزراعية عبر عدة اجتماعات، ومحطات أهمها اجتماع مونتريال و مسودة دنكل التي حملت جملة من الاقتراحات تعرض فيما يلي:

أولا-تطور المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية بين 1988-1990

من أهم المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية خلال هذه الفترة:

1- اجتماع مونتريال في 1988 (MOTREAL)

بعد إعلان **Punta Del Este** بسنتين (**1988**)تم لأول مرة مراجعة نصف الدورة التي تمت في مونتريال ولعل أهم ما لوحظ فيها:

1-1-استمرار الخلاف في وجهات النظر بين الأطراف المتعاقدة المتفاوضة حول الملف الزراعي.

1-2- فشل الدول في التوصل إلى اتفاق حول صياغة نص مؤقت تدور حوله المناقشة و التفاوض.

1-3-رفض دول مجموعة الكيرنز الموافقة على نصوص المفاوضات الأخرى في حالة عدم وجود نص عام خاص بالزراعة.

1-4- عرض الهند موقفها لصالح الدول النامية، حيث أكدت بأن مشاكل التجارة في السلع الزراعية مصدرها الوحيد هو الدول المتقدمة، و أنه لابد من اعتبار الإجراءات الحكومية المباشرة التي تقوم بها الدول النامية في شكل إعانات أو دعم للأسعار وسياسات ضبط الاستقرار ذات طابع مشروع و أن تكون التعهدات التي تقدمها هذه الدول اختيارية[1].

1-5-تأكيد الوم ا على مبدأ تحرير المبادلات التجارية لكل المنتجات الزراعية، بما في ذلك المنتجات الغابية ومنتجات الصيد البحري.

1-6- الإعلان عن فشل مؤتمر مونتريال في **9** ديسمبر **1988** لعدم قدرة الو م ا و الدول الأوروبية على تقريب الرؤى و المواقف المتباعدة حول الزراعة[2].

2- المقترحات المقدمة حول الملف الزراعي في **1990** و أسباب فشلها

2-1-المقترحات المقدمة في **1990** حول آليات تحرير تجارة السلع الزراعية

تواصلت المفاوضات التجارية على أمل التوصل إلى اتفاق بحلول شهر ديسمبر **1990** الموعد الذي كان محددا لاختتام مفاوضات جولة الارغواي. و الجدول الموالي يوضح أهم المقترحات المقدمة :

جدول رقم**1**: المقترحات الرسمية المقدمة في ديسمبر **1990** المتعلقة بتخفيض مستويات الحماية الزراعية و الدعم.

مجال التخفيض	مقترحات الو م ا	مقترحات الجماعة الاقتصادية الأوروبية	مقترحات اليابان	مقترح السويد
الدعم المحلي	**75%(2000-90)**	**30 %** عن مستوى **86** خلال **10** سنوات	نفس المقترح الأوروبي	**30 %(90-95)**
قيود الاستيراد	**75%(2000-90)**	---------	التحفظ على فتح أسواق الأرز	**30 %**(**90-95**) مع نفاذ إجباري حده الادنى**5 %**
دعم الصادرات	**90 %(2000-90)**	لا تنازلات	إلغاء شكلي	**30 %(90-95)**

المصدر: مقدم عبيرات، طواهر محمد تهامي، موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الارغواي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد **2** ، جوان **2002** ، ص.**159**

[1] Annie Krieger – Krynicki, op.cit, p. 120

[2] Fereydoun A. Khavand, op.cit, p.26

يلاحظ استمرار تمسك دول الاتحاد الأوروبي بإجراءات الحماية للقطاع الزراعي، برفضها تقديم أي تنازلات أو تخفيضات في دعم الصادرات و تقديم مقترح لتخفيض مستويات الدعم المحلي يقل عن ذلك المقدم من طرف الوم ا.

2-2-أسباب فشل المقترحات المقدمة في 1990 حول الملف الزراعي

أعلن في 7 ديسمبر **1990** الفشل النهائي للمفاوضات بسبب الخلافات حول الإعانات الزراعية، كما تحفظت اليابان على فتح أسواق الأرز باعتبار أن معدل تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها من المنتجات الزراعية يعد ضعيفا حيث لا يتعدى **50 %** في **1990** مقابل **143 %** في فرنسا و **113 %**في الو م ا[1]. و قوبلت المقترحات المقدمة بالرفض من طرف الوم ا و دول مجموعة الكيرنز من جهة و من جهة أخرى دول الجماعة الاقتصادية الأوربية و اليابان التي تبنت نفس الموقف الأوروبي الرافض لتخفيض الدعم، إضافة إلى نظام الحصص و التعريفات الجمركية التي فرضت على الواردات من السكر و الأرز و القمح و الشعير و منتجات الحليب لحماية إنتاجها المحلي[2].

ثانيا- المقترحات المقدمة في مسودة دنكل حول تحرير تجارة السلع الزراعية

إن طول المفاوضات الزراعية و تعقدها و تزايد الصعوبات التي اعترضتها دفع بتدخل المدير العام للغات السيد "آرثر دنكل" **Arthur Dunkel** لتقديم مقترح في **1991**، فيما يلي أهم محاوره و المواقف المثارة حوله.

1- محاور مسودة دنكل

تضمنت مسودة دنكل حول تحرير تجارة السلع الزراعية ثلاثة محاور تغطي الفترة **1993-1999** و هي [3]:

1-1 تخفيض مستوى الدعم المحلي ب **20 %** مع اعتماد الفترة **86-88** كفترة أساس؛

1-2- تخفيض إعانات التصدير المخصصة لكل منتوج بمعدل **36 %** و الصادرات المدعومة بمعدل **24 %** مع اعتماد نفس فترة الأساس السابقة؛

1-3- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية المستوردة بمعدل **36 %** لتسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق.

2- موقف الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي من مسودة دنكل حول تحرير تجارة السلع الزراعية

اختلفت مواقف الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي حول محاور مسودة دنكل، كما يلي:

2-1-موقف الو م ا من مسودة دنكل

في الوقت الذي لقيت فيه مسودة دنكل ترحيبا و قبولا من طرف الو م ا، قوبلت بالرفض من طرف دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ما دفع الو م ا إلى شن حرب تجارية ضدها، حيث هددت في البداية بفرض رسوم جمركية على بعض الصادرات الأوروبية في حدود **200 %**، و تطبيق قانون **301** الذي يعطي صلاحيات واسعة للرئيس في فرض عقوبات انفرادية على الدول دون اللجوء إلى الغات عندما تطبق و تمارس سياسات تضر بمصالح الاقتصاد الأمريكي، ثم أقدمت في نوفمبر **1992** على فرض رسوم جمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية الأوروبية و هو ما يعرف بـــ" حرب البذور الزيتية"بعد فشل المفاوضات المتعلقة بها التي أجريت في مدينة شيكاغو في **4** نوفمبر **1992** وفرضت في مارس **2002** ضرائب على وارداتها من منتجات الصلب ذات المنشأ الأوروبي[4].

---

[1] Ibid, p. 93

[2] محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص. 43

[3] André Dumas, op.cit, p.35

[4] Voir : Annie Krieger – Krynicki, op.cit, p.86

- علي إبراهيم، مرجع سابق، ص. 145

- محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص.35

- Fereydoun A. Khavand, op.cit, p.26

2-2-موقف دول الاتحاد الأوروبي من مسودة دنكل

أقدمت دول الاتحاد الأوروبي كرد فعل مماثل على سياسة الو م ا إلى تدعيم موقفها في اتجاهين تمثلا في :

أ-معاهدة ماستريخت في **1992** التي أقرت إنشاء الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية قائم على تنسيق السياسات الاقتصادية المالية و التجارية و الاستثمارية و النقدية (عملة موحد الاورو) بما يضمن تحقيق مصالح هذه الدول.

ب- تقديم مقترح أو خطة ماك شاري (**Mac Sharry Plan**) للتوفيق بين رغبة الو م ا الداعية إلى تحرير تجارة السلع الزراعية وفق مقترح دنكل، و رغبة دول الاتحاد الأوروبي في المحافظة على ملامح السياسة الزراعية المشتركة.

ثالثا- محاور الإصلاح الزراعي لمقترح ماك شاري و موقف الو م ا منه

يمكن تلخيص أهم المحاور و المرتكزات الأساسية لإصلاح ماك شاري و موقف الو م ا منه في العناصر التالية:

1-محاور الإصلاح الزراعي لماك شاري

من أهم ما جاء به الإصلاح الزراعي المقترح من طرف ماك شاري في **1992** ما يلي[1]:

1-1- تخفيض السعر التوجيهي للحبوب بمعدل **29 %** (**130** وحدة نقد أوروبية /طن خلال الموسم **93-94**، **120** وحدة نقد أوروبية /طن للموسم **94-95** و **110** وحدة نقد أوروبية /طن خلال الموسم **95-96**) يتم تعويضه بدعم مباشر يقدر ب**25** ، **35** و **45** وحدة نقدية أوروبية /طن على التوالي حسب المواسم الزراعية السابقة الذكر.

ب-تجميد **15 %** من الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الحبوب و تعويض ملاكها بدعم مباشر.

ج-الاحتفاظ بنظام الحصص في إنتاج الحليب و التخلص من دفع العلاوات المدفوعة للبقرة الحلوب.

د-تخفيض سعر التدخل بالنسبة للحوم الأبقار بمعدل **15 %** يتم تعويضه بعلاوة **150** وحدة نقدية لكل ثور و **120** وحدة نقدية لكل بقرة حلوب انطلاقا من **1996** .

5- تخفيض علاوة الشاة بـــ **50 %** انطلاقا من **1000** رأس في المناطق غير المفضلة و بـــ**50** رأس في المناطق الأخرى.

6-تنويع وسائل المرافقة و المساعدة المتعلقة بحماية البيئة و التشجير و التقاعد المسبق للمزارعين.

2-موقف الو م ا من المقترح الزراعي لماك شاري

رفضت الو م ا إصلاح السياسة الزراعية وفقا لمقترح ماك شاري و اعتبرته غير كاف لإحداث عملية تحرير و إصلاح حقيقية، و هددت مع نهاية **1992** برفع الرسوم الجمركية على وارداتها من بعض المنتجات الزراعية الأوروبية خاصة الخمر الأبيض و زيت الكولزا إلى مستوى **200 %** و هو ما يسمح لها بتحصيل حوالي **300** مليون دولار[2].

و رأت أن الإصلاح جاء ليدعم أكثر القوة الزراعية الأوروبية، لأن الاستمرار في منح دعم و إعانات نقدية للمنتجين تمكنهم من تخفيض أسعار الإنتاج، و هو ما يدفع مباشرة إلى انخفاض حجم الواردات الزراعية ذات الأسعار الأعلى وغير القادرة على المنافسة ، كما أن رفض تخفيض دعم الصادرات يعزز أكثر القدرات التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الدولية و يرفع حصتها السوقية و يتسبب في الحد من توسع تجارة السلع الزراعية للكثير من القوى الزراعية.

[1] André Dumas, op.cit, p.36
[2] Ibid. p.35

الفرع الثالث: اتفاق بلارهاوس حول المنتجات الزراعية

سمح اتفاق بلارهاوس BLAIRHOUSE بإنهاء الجمود الذي عرفته مفاوضات الملف الزراعي في جولة الارغواي و الذي كان من الأسباب الرئيسية لتأخر انتهاء الجولة بعد أن كان مقررا في 1991، و يعكس هذا التعثر في المفاوضات الزراعية اختلاف المصالح الأوروبية و الأمريكية من مكاسب تحرير التجارة الزراعية.

أولا– المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في اتفاق بلارهاوس

يمكن عرض أهم ما تضمنه اتفاق بلار هاوس حول آليات تحرير تجارة السلع الزراعية في النقاط التالية:

1– الاتفاق المبدئي حول آليات تحرير تجارة السلع الزراعية في اتفاق بلارهاوس

تحت تأثير التهديدات و مراعاة لمصالحها التجارية وافقت دول الاتحاد الأوروبي بعد سلسلة عسيرة و صعبة من الاتصالات على إعادة التفاوض مع الو م ا حول الملف الزراعي، التي كللت بإصدار اتفاق أولي في 23 نوفمبر 1992 في بلارهاوس يعتبر أقرب نوعا ما إلى ما جاء في مسودة دنكل، و في ما يلي عرض لأهم العناصر التي شملها الاتفاق:

1–1–تحويل الرسوم الجمركية المتغيرة إلى رسوم جمركية ثابتة و تخفيضها بمعدل 36 % إلى غاية 1999 اعتمادا على متوسط الرسوم الجمركية لفترة الأساس 1986–1988، بهدف تسهيل فرص الوصول إلى الأسواق مع ضمان شرط الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق لفتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية و ذلك بتطبيق رسم جمركي مخفض (تخفيض بمعدل 32% من رسم الأساس) و ضمان أن تمثل الواردات أكثر من 3 % من الاستهلاك المحلي لفترة الأساس (86–88)، على أن تلتزم الدول برفع مستوى الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق إلى 5 % من الاستهلاك المحلي بعد مضي 6 سنوات.

1–2– تخفيض كل أشكال الدعم المحلي الداخلي اعتمادا على المقياس الإجمالي للدعم بمعدل 20 % من مقدار الدعم الممنوح في فترة الأساس (86–88)، مع استثناء الإعانات المباشرة المرتبطة بإجراءات تقييد الإنتاج (تجميد الأراضي عند مستواها في سنة 1992) .

1–3– تخفيض إعانات التصدير بالنسبة لكل منتوج بمعدل 36 %خلال 6 سنوات اعتمادا على متوسط حجم الإعانات للفترة 86–90، مع تخفيض حجم الصادرات المدعومة من الإنتاج الزراعي في شكلها الأولي بمعدل 21 % لمدة 6 سنوات (فترة الأساس 86–90) بدلا من معدل تخفيض 24 % وفقا لمقترح دنكل[1].

2– الاتفاق النهائي حول آليات تحرير تجارة السلع الزراعية في اتفاق بلارهاوس

اعتبرت فرنسا أن النص المبدئي للاتفاق لا يتماشى و أهداف السياسة الزراعية المشتركة و رفضت بعض عناصره وكانت من أشد الدول الأوروبية معارضة كونها تمثل أهم بلد زراعي في أوربا(تمثل صادراتها الزراعية 35 % من إجمالي الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي) إلى جانب الضغوطات التي فرضت عليها من طرف المزارعين ومنتجي اللحوم و الألبان[2]، إلا أنها وافقت إلى جانب بقية الدول الأوروبية على إثر الضغط الذي مارسته الو م ا عليها في اجتماع مجلس (conseil Jumbo) المنعقد في سبتمبر 1993 على ضرورة إعادة التفاوض في بعض نقاطه و هو ما عارضته الو م ا في البداية ثم وافقت على إعادة التفاوض في بعض النقاط التي هي محل خلاف. لتنتهي المفاوضات الشاقة في 15 ديسمبر 1993 و هي تحمل جملة من التعديلات على الاتفاق المبدئي أهمها[3]:

---

[1] Jean marie boisson, op.cit, p.16

[2] علي إبراهيم، مرجع سابق، ص. 146

[3] R.Sharma, l'agriculture dans le GATT : historique, http://uae.gov.ae/uaeagricent/Issues/X7352a/X7352a.htm

2-1- إن الالتزامات سابقة الذكر تتعلق بمجموعات سلعية و ليس كل منتوج على حدى، فمثلا في دعم الصادرات تم المحافظة على نفس المعدلات لكن تطبق بالنسبة لكل مجموعة من المنتجات و ليس على أساس المعاملة الخاصة بالنسبة لكل منتوج.

2-2-فترة الأساس أو الفترة المعتمدة كمرجع لحساب معدلات التخفيض لابد أن تكون متغيرة حتى تكون هناك مرونة أكبر في تطبيق الاتفاقيات.

2-3- الالتزام بتخفيض إجمالي الدعم المحلي للقطاع الزراعي بدلا من الالتزامات المتعلقة بتخفيض الدعم المحلي على أساس كل سلعة على حدى.

2-4- استثناء المدفوعات المباشرة للمداخيل في إطار برامج تخفيض الإنتاج التي أقرتها السياسة الزراعية المعدلة في دول الاتحاد الأوروبي و المدفوعات الموجهة في الو م ا إلى تغطية العجز من التزامات التخفيض.

مما سبق يمكن القول إن التوصل إلى اتفاق نهائي حول الزراعة يعكس بوضوح محاولة القوى العظمى خلق نوع من التوازن في مصالحها التجارية بعيدا عن مصالح و مكاسب الدول النامية التي كانت طرفا ضعيفا في المفاوضات الزراعية، و تركز انشغالها حول أثر و انعكاسات هذه المفاوضات الداعية إلى التحرير التجاري لأسعار السلع الزراعية في الأسواق الدولية لاسيما و أن معظمها مستوردة للغذاء، و انقسمت آراؤها إلى قسمين بعضها مؤيدة لسياسات الدعم في دول الاتحاد الأوروبي التي تسمح بانخفاض الأسعار و بالتالي انخفاض تكاليف استيرادها للغذاء، و بعضها الآخر أيدت الموقف التحريري للو م ا الداعي إلى توسيع فرص الوصول إلى الأسواق بما يسمح بزيادة صادراتها الزراعية في الأسواق الدولية، بل إن بعضا منها أخضع للمساومة من طرف الو م ا لتبني موقف مؤيد لموقفها مقابل الحصول على الإعانات الغذائية[1].

و تطبق أحكام اتفاقية الزراعة على المنتجات الواردة في الفصول من 1 إلى 24 من النظام المنسق• لوصف السلع الزراعية مع استبعاد الأسماك و المنتجات السمكية كونها تخضع إلى القواعد المنظمة للسلع غير الزراعية.

ثانيا- أهداف اتفاق بلارهاوس حول تحرير تجارة السلع الزراعية

يهدف اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

1-تحسين فرص الوصول و النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من خلال إزالة القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية.

2-السعي إلى إقامة نظام دولي يعتمد على شفافية المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية من خلال تخفيض مختلف أشكال الدعم الزراعي.

و يمكن تلخيص الإطار العام للالتزامات في القطاع الزراعي في التخلص من أشكال الإغراق الزراعي في أسواق الدول النامية و إيجاد صيغة تطبيقية للمعاملة الخاصة و التفضيلية لها نظرا لوضعها الخاص، و توفير مرونة كافية لها لتنفيذ برامجها الرامية إلى تطوير و تنمية القطاع الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي.

---

[1] محمد عمر حماد ابو دوح ، مرجع سابق، ص.57

• النظام المنسق هو نظام عالمي لتوصيف و ترقيم السلع، معتمد من طرف المنظمة العالمية للجمارك، يستخدم كأساس عالمي لأنظمة التعريفة الجمركية، يغطي حوالي 98 % من البضائع الداخلة في التجارة العالمية التي يتم تصنيفها بموجب هذا النظام ، في 21 مجموعة كل مجموعة منها تسمى قسم و كل قسم يضم فصول حسب تنوع السلع التي تضمها المجموعة الواحدة.

[2] Mahmoud babili, Amer Selman, the impact of Syria's accession to the WTO on agricultural sector, national agricultural Policy center, ministry of agricultural and agrarian reform , Syrian Arab republic, Damascus, may2012, p. 3

المبحث الثاني: أحكام اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية المنبثق عن جولة الارغواي(الغات 94)

بعد مناقشات و مفاوضات شاقة أسفرت جولة الارغواي على إطار جديد لإصلاح التجارة الدولية في السلع الزراعية يقضي بزيادة الاعتماد على آليات السوق، و تقليص إجراءات الحماية و الدعم سواء المحلي أو دعم الصادرات مع منح نوع من المرونة للدول النامية و المستوردة الصافية للغذاء في إعداد و تنفيذ سياساتها التجارية و الزراعية.

حيث يهدف الاتفاق إلى إجراء إصلاحات على تجارة السلع الزراعية بصورة عادلة تستند إلى قوى السوق تسمح بتحسين آليات التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في الأسواق، والعمل على استقرارها من خلال تحسين آليات النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات و ضمان التطبيق الشفاف لإجراءات الصحة و الصحة النباتية و وضع آلية لتعويض الدول النامية عن الآثار السلبية لعملية الإصلاح التجاري للسلع الزراعية. و هو ما سيتم التطرق إليه.

المطلب الأول: تسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق

المطلب الثاني: اتفاق تخفيض مستويات الدعم الزراعي

المطلب الأول: تسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق

شمل اتفاق الزراعة المنبثق عن جولة الارغواي جملة من الأحكام و القواعد المساعدة على تيسير و تسهيل التدفق الحر والمشروع للسلع الزراعية للدول الأعضاء إلى مختلف الأسواق، و يعد ذلك انجازا كبيرا حققه الاتفاق ومساهمة جوهرية تساعد في أمن واستقرار التجارة الدولية و زيادة القدرة على التنبؤ بالمستجدات التجارية و اتخاذ القرارات بشفافية أكبر.

الفرع الأول: أحكام فرص النفاذ و الوصول إلى الأسواق

الفرع الثاني: الاتفاقيات المكملة و المسهلة لفرص النفاذ إلى الأسواق

الفرع الأول: أحكام فرص النفاذ و الوصول إلى الأسواق

بهدف تسهيل فرص نفاذ ووصول السلع الزراعية إلى أسواق الدول الأعضاء نص اتفاق الزراعة على التزام الدول بما يلي:

أولا- عملية التعرفة

نص الاتفاق النهائي لغات 94 حول السلع الزراعية على حضر و منع كل الممارسات التي تقوم بها الدول الأعضاء (التي تسمح بالاحتفاظ بالقيود غير الجمركية في المبادلات التجارية) بهدف تيسير وتوسيع فرص وصول وتدفق صادرات كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية إلى الدول الأعضاء الأخرى، حتى تقتصر مظاهر الحماية التجارية للأسواق المحلية على الرسوم الجمركية فقط، لأن إزالة الحواجز و العراقيل يوسع من الفرص التجارية و يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري العالمي، كما يتوقع أن يوفر تطبيق هذا الاتفاق على المدى البعيد فرصا أكبر للدول النامية

للاستفادة من تحرير التجارة في السلع الزراعية التي من المنتظر أن تشهد زيادة في معدل نموها بحوالي **20,3 %** في المتوسط سنويا[1].

تضمن الاتفاق جملة من الأحكام و الآليات المساعدة على الوصول إلى هذا الهدف أهمها مايلي:

1- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية مكافئة و ربطها

1-1- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية مكافئة: بتحويل الحماية الممنوحة لسلعة ما عن طريق القيود غير الجمركية • إلى معدلات تعريفية (رسوم جمركية) يتم الاتفاق على مستوياتها في جداول التنازلات التي تقدمها الدول الأعضاء.

1-2- العمل على ربط • الرسوم الجمركية بعد التحويل كليا و تثبيتها عند حد أقصى (قبل جولة الارغواي كانت فقط **58 %**و **17 %** من بنود التعريفات الجمركية الزراعية مربوطة في الدول المتقدمة و النامية على التوالي)[2].

2-التعهد بعدم رفع الرسوم الجمركية و استخدام الفجوة السعرية في حساب معامل التعريفة الجمركية

2-1-التعهد بعدم رفع الرسوم الجمركية عن المعدلات المتفق عليها و عدم الرجوع إلى استخدام القيود غير التعريفية بعد إتمام عملية التعرفة **(tarification)**[3] إلا بعد التشاور مع الدول الأعضاء، حتى تتوفر للدول أطراف التبادل التجاري المعلومات المتعلقة بالرسوم الجمركية بشفافية أكبر تساعدهم في رسم سياساتهم التصديرية بشكل واضح وتقلل الحواجز الجمركية التي تعرقل التدفق الحر للتجارة[4] (التعريفات على المنتجات غير المربوطة يمكن رفعها في أي وقت وبدون شروط).

2-2- استخدام الفجوة السعرية في حساب معامل التعريفة الجمركية

تعتمد عملية التعرفة التي تهدف إلى الوصول إلى معدلات مكافئة أو معادلة لأثر القيود غير التعريفية في حماية المنتجات المحلية ، على احتساب المعدل المكافئ للتعريفة وفقا للصيغة التالية[5]:

المعدل المكافئ للتعريفة = السعر في سوق بلد الاستيراد(الداخلي) – سعر التسليم في ميناء الاستيراد(الخارجي)/ السعر الخارجي ×**100**

يتم حساب المعدل بالنسبة لكل سلعة في كل سنة ثم يحسب المتوسط خلال فترة الأساس المتفق عليها(**1986-1988**)، و يتم تضمين هذه المعدلات في جداول التنازلات بالنسبة لكل بلد كما سبق الإشارة إليه. وفي حالة وجود معدل مكافئ و مساو للصفر أو سالب يتم الاعتماد على معدلات التعريفة الجمركية المطبقة في عام **1986** كمعدل أساس بالنسبة لكل سلعة ثم تخفيضه بمعدل **15 %** بالنسبة للدول المتقدمة و **10 %** بالنسبة للدول النامية.

---

[1] Voir :- Najib akesbi, prix agricoles : une nouvelle inconnue pour la méditerranée, la lettre de veille du CIHEAM (centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes) Série N 5, 2008, p.7

-مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص. 16

• تشمل القيود غير التعريفية: قوائم حضر الاستيراد، الحصص الكمية على الواردات ، الرسوم الجمركية المتغيرة و اشتراطات الحد الادني لسعر المنتج المستورد....

• عرض أعلى معدل للتعريفة الجمركية يمكن تطبيقه بعد إخطار البلد العضو به و لا يشترط أن يشتق من حساب معادل التعريفة الجمركية لعملية التعرفة.

[2] Mahmoud babil, amer sleman, op.cit, p. 4

[3] Revue de l'organisation mondiale du commerce, 2 édition, mars 1998, p.17

[4] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية،أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية، المكتبة الوطنية، الرياض، ط1 ، 2004 ، 73

[5] نصر الدين حاج أمين، التعريفات الجمركية و الشروط الأخرى للنفاذ إلى الأسواق، قسم التجارة و السلع، منظمة التجارة العالمية، مقال متوفر على الموقع: http://uae.gov.ae/uaeagricent/Issues/X7352a/X7352a.htm (تاريخ التصفح: 2008/08/05)

ثانيا– خفض التعريفات الجمركية و ضمان الحد الأدنى من التخفيض

1–التزامات الدول بتخفيض التعريفات الجمركية: من أهم هذه الالتزامات:

1–1–تخفيض الرسوم الجمركية سواء تلك الناتجة عن عملية التعرفة أو غيرها من الرسوم الجمركية بمعدل **36 %** في الدول المتقدمة خلال **6**سنوات و بمعدل**24%**بالنسبة للدول النامية على مدار **10**سنوات من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية (**1995**).

1–2–إعفاء الدول الأقل نموا التي لا يفوق متوسط الدخل الفردي السنوي فيها **1000** دولار من تخفيض التعريفات الجمركية على وارداتها الزراعية، مع السماح للدول الأعضاء في حالة ثبوت تعرض أسواقها للإغراق برفع معدل التعريفة الجمركية[1].

2– ضمان الحد الأدنى من التخفيض

حددت الاتفاقية الحد الأدنى للتخفيض في الدول المتقدمة ب **15 %** و **10 %** في الدول النامية بهدف ضمان وتأمين المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول اعتمدت هيكلا تعريفيا متباينا، حيث سمحت بربط رسوم جمركية مرتفعة على قائمة محددة من السلع الحساسة و تخفيض الرسم على السلع الأقل حساسية بهدف الوصول إلى معدل الخفض المستهدف، لذا فان هذه الآلية يكتنفها الكثير من النقص و أوجه القصور لأن تباين هيكل التعريفات الجمركية يزيد من تشوهات الأسعار بالنسبة للمنتجين.

ثالثا– ضمان الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق

تعد عملية التعرفة من التغييرات الأساسية التي جاءت بها جولة الارغواي فيما يتعلق بالسلع الزراعية، غير أن هذه العملية أثارت العديد من الشكوك من أن إحلال التعريفة الجمركية محل القيود الكمية و غير التعريفية يتسبب في ارتفاع التعريفات الجمركية المربوطة المطبقة على الواردات الزراعية، مما يؤثر على التجارة الدولية لهذه السلع، و هو ما دفع إلى اعتماد مفهوم الحد الأدنى للنفاذ أو الوصول إلى الأسواق الذي يعد نظام حصص التعريفة الجمركية من أهم الآليات المساعدة على تحقيقه.

1– رفع الفرص التجارية لصادرات الدول الأعضاء، و ذلك من خلال:

1–1–إلزام الدول الأعضاء بالإبقاء و المحافظة على الفرص الجارية لوصول الواردات من المنتجات المتعرفة إلى مستويات مكافئة للفرص التي كانت مطبقة و قائمة خلال فترة الأساس الممتدة من **86–88** و ضرورة إتاحة فرصة إضافية للوصول إلى الأسواق استنادا إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و ذلك بزيادة كمية الواردات من السلع الزراعية إلى البلد المستهدف التي كانت خاضعة للقيود غير التعريفية من نسبة لا تقل عن **3 %** من متوسط الاستهلاك المحلي للدول المستوردة خلال الفترة (**86–88**) إلى فرص تجارية تعادل **5 %** من الاستهلاك في فترة الأساس في عام **2000** بالنسبة للدول المتقدمة و **2004** بالنسبة للدول النامية[2].

1–2–منح معاملة خاصة للدول التي لا ترغب في تحويل القيود غير التعريفية إلى رسوم جمركية على بعض المنتجات (اليابان، الفلبين و كوريا الجنوبية بالنسبة للأرز و إسرائيل بالنسبة للحوم الضأن و الماعز و منتجات الحلب)، حيث تلتزم

---

[1] عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مطبعة رمضان و أولاده، الإسكندرية ، 1999، ص.40.

[2] رتشارد بيرس و راميش شارما، النفاذ إلى الأسواق: حصص التعريفة الجمركية، منظمة التجارة العالمية. متوفر على الموقع: http://uae.gov.ae/uaeagricent/Issues/X7352a/X7352a.htm(تاريخ التصفح: 2008/08/05)

بتقديم حد أدنى من فرص النفاذ إلى الأسواق فيما يتعلق بهذه المنتجات بدلا من تعرفة القيود غير التعريفية، نسبته **4 %** من المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي (**1986-1988**) ابتداء من **1995** على أن يرتفع ب **8 %** سنويا إلى غاية نهاية سنة **2000**[1].

2 – حصص التعريفة الجمركية(tariff rate quotas (TRQ's

2-1- مفهوم حصص التعريفة الجمركية

وضعت حصص التعريفة الجمركية كوسيلة إضافية لتحسين فرص المصدرين للنفاذ إلى الأسواق (نوع من الحد الأدنى لفرص النفاذ إلى الأسواق)، و يقصد بها أن تكون تجارة الحصص أو الكميات المحددة من الواردات الزراعية تخضع لأدنى معدلات التعريفة الجمركية أو لرسوم منخفضة مقارنة برسوم الدولة الأولى بالرعاية الناتجة عن عملية التعرفة[2]، والتي تكون مرتفعة بالنسبة لبعض المنتجات بدرجة تعيق التعاملات التجارية، مثل الموز و السكر التي تكون التعريفات الجمركية المفروضة عليها طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية مرتفعة في بعض الأسواق الرئيسية. و لذلك لابد أن تتم المعاملات التجارية طبقا لمعدلات حصص التعريفة الجمركية، في حين تخضع التجارة التي تتجاوز حدود هذه الحصص إلى رسوم الدولة الأولى بالرعاية[3]. و ينظر إلى نظام الحصص على أنه من الآليات التي تسمح بتوسيع فرص النفاذ إلى الأسواق نظرا لانخفاض حجم التعريفة الجمركية .

2-2- التزامات الدول الأعضاء

تلتزم الدول الأعضاء بالإبلاغ عن حصص التعريفة الجمركية في جداول تنازلاتها و هي تشمل نوعين من الحصص:

الحصص المخصصة و الحصص سابقة التخصيص، حيث تتميز الحصص المخصصة بكونها عالمية و متاحة حسب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إلى جميع الموردين دون تمييز، أما الحصص سابقة التخصيص فإنها تشير إلى الحصص التي تتم في شكل اتفاقيات ثنائية و تمنح لمتعاملين تجاريين أو شركاء تقليديين معينين و محددين[4].

لكن بالرغم من تضمن المادة **13** من الغات **94** تنظيما لهذه العملية مقتضاه "أنه يجب أن تكون هناك حصة تعريفية عالمية يتم تطبيقها دون أي أساس تمييزي أو تفضيلي" فإن بعض الدول المستوردة تقوم بإدماج الترتيبات التجارية الإقليمية و الثنائية فيما يخص فرص النفاذ إلى الأسواق ضمن الحصص التعريفية، و بذلك فإنها تطبق حصص التعريفة الجمركية مع بعض الدول بشكل تميزي من خلال هذه الاتفاقيات الثنائية[5]، كما برزت الكثير من المشاكل في إدارة الحصص التعريفية خاصة ما يتعلق بالحصص التي استخدمتها الدول سابقا كقيد كمي لتقييد الوصول إلى الأسواق.

2-3- شروط تطبيق نظام الحصص

لتنظيم نظام الحصص منحت المادة **8** من اتفاق الغات **94** الحرية للدول الأعضاء في تطبيق الطرق الملائمة لإدارة حصص التعريفة الجمركية شرط الالتزام بعدم التمييز بين المصدرين و العدالة في توفير فرص وصولهم إلى الأسواق وإضفاء الشفافية و الوضوح في الطرق المطبقة، و تبسيط و تسهيل الإجراءات الإدارية و التكاليف المرتبطة بتنفيذها وزيادة القدرة على التنبؤ بها[6].

---

[1] بهاجيرات لال داس، تعريب احمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ، العربية السعودية، 2009، ص.123.

[2] Un commerce ouvert sur l'avenir, la revue de l'OMC, 2 édition, avril 1998, Genève, p.17

[3] محسن يوسف اسمندر، سياسة حماية القمح السوري و دعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص.14.

[4] محمد طوبا اونغون، مرجع سابق، ص. 87

[5] بهاجيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية، تعريب: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص.271.

[6] Contingents tarifaires et autres, note d'information du secrétariat de l'OMC, TN/AG/S/5). Disponible : www.wto.org

3- مدى التزام الدول الأعضاء بتطبيق نظام الحصص

بالرغم من إقرار جولة الارغواي بأهمية نظام حصص التعريفة الجمركية للتقليل من الآثار السلبية لعملية التعرفة و ارتفاع الأسعار وضرورة تحديدها في جداول التنازلات للدول الأعضاء، إلا أنه لوحظ:

3-1-عدم التزام بعض الدول بتطبيق نظام الحصص و البعض الآخر أبقى على سقوف مرتفعة للتعريفة الجمركية، إذ قدر المتوسط المطبق على حصص التعريفة الجمركية للمنتجات الزراعية في النرويج ب **216 %** و ب **51 %** في اسلندا و **36 %** في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، ما عدا نيوزيلندا التي التزمت بنتائج جولة الارغواي المتعلقة بنظام حصص التعريفة الجمركية حيث خفضتها إلى الصفر، مما يقلل من فرص النفاذ إلى الأسواق، كما لجأت الدول إلى ترشيد عملية الاستيراد إذا كان الطلب على الواردات الزراعية عند معدل التعريفة المنخفض أكبر من القيمة و الحجم المسموح به في إطار هذا النظام.

3-2- تراجع معدل استخدام حصص التعريفة الجمركية، أي تناقص الحجم الفعلي للواردات منسوبا إلى مستويات حصص التعريفة الجمركية حسب الالتزامات التي تقدمها الدول الأعضاء، حيث انخفضت إلى **46 %** بعد **1997** بعد أن كانت تتجاوز **60 %** في **1996**، بسبب تراجع الالتزامات و الإخطارات المتعلقة بحصص التعريفة الجمركية ، وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب و الفترة الزمنية الملائمة لاستخدام الحصص و نظم إصدار التراخيص، و صغر حجم الحصص التفضيلية و ارتفاع نسب الرسوم الجمركية المطبقة على الحصص[1].

4-مطالب الدول المتعلقة بحصص التعريفة الجمركية

تلقى المناقشات المتعلقة بحصص التعريفة الجمركية اهتماما واسعا خاصة من طرف لجنة الزراعة و تنادي الدول النامية بضرورة:

4-1-زيادة مستويات حصص التعريفة الجمركية (رفع حصة الواردات التي تخضع لرسوم جمركية مخفضة) إلى المستوى الذي يمكن من إجراء التجارة في نطاق حصص التعريفة الجمركية الأقرب إلى رسوم الدولة الأولى بالرعاية، أوإجراء تخفيض حاد للرسوم الجمركية المرتفعة المطبقة في إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على المنتجات التي تخضع لحصص التعريفة الجمركية.

4-2-المطالبة بالحفاظ على المكاسب المتأتية من نظام حصص التعريفة الجمركية، بإعادة النظر في الطرق الإدارية المطبقة في تخصيص الحصص، و التي تعد معقدة و لا تتلاءم مع القدرات و الطاقات الإدارية للدول النامية، كما تنادي بمنحها معاملة خاصة و تفضيلية بزيادة تمكينها من حصص التعريفة الجمركية.

الفرع الثاني: الاتفاقيات المكملة و المسهلة لفرص النفاذ إلى الأسواق

يرتبط اتفاق الزراعة بعدد من الاتفاقيات المكملة التي تهدف إلى تسهيل فرص نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية أهمها:

أولا- اتفاقية الصحة و الصحة النباتية

1- تعهدات الدول الأعضاء المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية

لا تعد إجراءات الصحة والصحة النباتية حديثة العهد في جولة الارغواي، بل شاع استعمالها في إطار الاتفاقيات الثنائية قبل جولة الارغواي غير أنها لم تكن خاضعة للمقاييس الدولية، لذا جاءت أحكام اتفاقية الصحة و الصحة النباتية

[1] رتشارد بيرس و راميش شارما، مرجع سابق، ص.14

التي وردت في أربعة عشر مادة و ثلاث ملاحق لتؤكد أهمية هذه التدابير و توضح آليات تطبيقها بشفافية و دون الإضرار بتدفق التجارة الدولية للسلع الزراعية، و ذلك نظرا للترابط الكبير بين المنتجات الزراعية و الغذائية والجوانب الصحية[1].

حيث أشار الاتفاق إلى انه يحق لأي بلد عضو في المنظمة تبني التدابير الضرورية التي يراها ملائمة و مناسبة لحماية حياة وصحة الإنسان و الحيوان و النبات شرط أن تكون متسقة مع أحكام الاتفاق. و تطبق هذه التدابير من أجل:

1-1-حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات من المخاطر الناشئة عن انتشار الأمراض .

1-2-حماية حياة و صحة الإنسان من المخاطر الناتجة عن الفساد أو التلوث السلعي، تسمم الأغذية و المشروبات .

1-3-حماية صحة الإنسان من المخاطر المنتقلة بسبب الأمراض التي تحملها المنتجات الحيوانية و النباتية أو بسبب انتشار الآفات.

و تشمل تدابير حماية الصحة و الصحة النباتية كل القوانين و المراسيم و اللوائح التنظيمية و الإجراءات ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك معايير المنتج النهائي وطرق التجهيز والإنتاج والاختبار والمعاينة وإجراءات التصديق و الموافقة، والمتطلبات المناسبة لنقل المنتجات الغذائية و متطلبات التعبئة و الملصقات المبينة للمحتوى و المرتبطة مباشرة بسلامة المواد الغذائية[2].

2-شروط تطبيق أحكام اتفاق الصحة و الصحة النباتية

يشترط على الدول الأعضاء عند تطبيق أحكام و تدابير الاتفاق الالتزام بما يلي:

2-1-الاستناد إلى الأدلة العلمية في تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية

لا يجوز لأي بلد تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية إلا في إطار الحدود الضرورية الملائمة لحماية صحة الإنسان والحيوان و النبات، و التي يجب أن يستند تطبيقها إلى المبادئ العلمية و الأوضاع البيئية المناسبة و التوقف عن تطبيقها إذا لم تتوافر الأدلة العلمية الكافية. إضافة إلى ذلك يجب أن يتم تقييم المخاطر بناءا على الأدلة العلمية المتاحة من طرق الاختبار و المعاينة الدقيقة، و تقدير التدابير بالمستوى الكافي الذي يكفل حماية الصحة و الصحة النباتية دون المغالاة في تطبيقها، مع مراعاة العوامل الاقتصادية المرتبطة بالموضوع عند تقييم و تنفيذ التدابير الحمائية ، و السعي إلى تقليص الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق المعايير الحمائية على التجارة إلى أدنى المستويات حتى لا تكون سببا في إعاقة حركتها وانسيابها بشكل حر[3].

2-2-الالتزام بتطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية دون تمييز بين الدول الأعضاء [4]، و أن لا تشكل قيودا على التجارة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الفنية و الاقتصادية للدول النامية.

2-3-التنسيق بين المنظمات الدولية لإعداد معايير الصحة و الصحة النباتية، و ذلك بتكثيف العمل الجماعي المشترك مع المنظمات الدولية التي لها علاقة بالموضوع وتنسيق نشاطهم لمراجعة وتطوير المعايير و التوصيات بصورة دورية مثل لجنة

---

[1]Voir : Mesures sanitaires et phytosanitaires, la série des accordes de l'OMC, organisation mondiale du commerce, édition 2010, p.37

-بلعة جويدة، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10، 2010، ص. 239

[2] انظر:- بهاجيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية، تعريب: رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.170.

-Résultats des négociations commerciales multilatérales du cycle d'Uruguay, texte juridiques, le secrétariat du GATT, mai 1994, Genève, suisse, p.73

- الملحق الأول المتضمن للتعاريف المرتبطة باتفاقية الصحة و الصحة النباتية.

[3] Annie, Krieger- Krynicki, op.cit, p.123

[4] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص.222

دستور الغذاء والمكتب الدولي للأمراض الحيوانية و المنظمات الدولية و الجهوية التي تعمل في إطار الاتفاقية الدولية لحماية النباتات[1].

2-4-اعتماد مبدأ الشفافية في الإعلام بتدابير الصحة و الصحة النباتية، بحث الدول على نشر الدول كل التدابير والتنظيمات المتعلقة بحماية الصحة و الصحة النباتية أو أي تعديل أو تغيرات تجريها، و منح فترات زمنية كافية بين النشر و التطبيق لتمكين الدول الأعضاء المصدرة من تكييف منتجاتها مع المعايير الجديدة و متطلبات الحماية في هذه الدول المستوردة[2]. و في إطار التزام الدول الأعضاء بمبدأ الشفافية تلقت المنظمة في سنة **2011** و **2012** ما يقارب **1388** و **1219** إخطار أو إشعار حول التدابير الحمائية المطبقة على التوالي، و التي تضمنت عددا من التدابير التي أجري عليها تغييرات و تعديلات و بذلك يصل إجمالي الإخطارات التي تلقتها المنظمة و المرتبطة بالاتفاق منذ دخوله حيز التنفيذ في **1995** إلى سنة **2012** إلى **14869** إخطارا أو إشعارا[3].

و في هذا الإطار حظيت الدول النامية بمعاملة تمييزية و ذلك بمنحها فترة سنتين لتطبيق أحكام الاتفاقية انطلاقا من دخولها حيز التنفيذ و الدول الأقل نموا فترة **5** سنوات، لتكييف منتجاتها و معاييرها وفقا لمعايير الصحة والصحة النباتية و الاستفادة من المساعدة الفنية نظرا لافتقارها الخبرة الفنية و البنية الأساسية و الموارد اللازمة لتطبيق هذه الأحكام[4].

2-5-إمكانية تطبيق التدابير المؤقتة لحماية الصحة و الصحة النباتية، في الحالات التالية:

أ-في حالة عدم توفر الأدلة العلمية الكافية شرط أن يسعى خلال فترة معينة إلى الحصول على معلومات إضافية أكثر موضوعية لتقييم المخاطر وإعادة النظر في التدابير المطبقة. و يسمح ذلك بإعطاء حرية أكبر للدول الأعضاء في تطبيق الاشتراطات الصحية لفترات زمنية قصيرة[5].

ب-في حالة تطبيق بلد مستورد على صادرات بلد آخر تدابير و إجراءات لحماية الصحة لا تستند إلى المعايير والإرشادات و التوصيات الدولية المناسبة، يحق للبلد المصدر طلب توضيح للأسباب التي دعت إلى اتخاذ هذا الإجراء وعلى البلد المستورد تبرير ذلك. تجدر الإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق مبدأ الحذر للوقاية من المخاطر الناتجة عن الآفات و الأمراض التي تؤثر على حياة و صحة الإنسان و الحيوان و النبات تستند في تطبيق المعايير و التدابير الصحية إلى القانون الفرنسي المعروف بقانون **loi Barnier** الصادر في **2** فيفري **1995** و الذي لا يتلاءم مع معايير و توصيات لجنة دستور الغذاء ، و هو ما جعل موقف هذه الدول ضعيفا أمام هيئة تسوية المنازعات حول موضوع تسمين الأبقار بالهرمونات[6].

[1]Voir : Mesures sanitaires et phytosanitaires, la série des accordes de l'OMC, op.cit, p.33
-Résultats des négociations commerciales multilatérales du cycle d'Uruguay, op.cit, p.74

[2] Linda Fulponi, Matthew Shearer, Juliana Almeida, regional trade agreements treatment of agriculture, OECD FOOD AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER N 44, OECD 2011, P.33

[3] Organisation mondiale du commerce, rapport annuel 2013, p.43

[4] عاطف السيد، مرجع سابق، ص. 43

[5] بهاجيراث لال داس، مرجع سابق، ص.172

[6] Annie, Krieger- Krynicki, op.cit, p.123

2-6- إجراءات الرقابة و المعاينة و المصادقة

وردت هذه الإجراءات في الملحق الثالث من الاتفاق، وهو ما يبرز أهمية إجراءات المراقبة و إصدار الموافقة أو المصادقة التي تسمح للبلد بالتأكد وضمان الوفاء بتدابير حماية الصحة والصحة النباتية التي يجب أن تحترم الشروط التالية [1]:

أ-سرعة تنفيذ التدابير الحمائية و عدم تأخيرها دون مبرر أو التمييز بين المنتجات المحلية و المستوردة .

ب- نشر المعلومات حول المدة اللازمة لإنهاء كل إجراء حمائي أو المدة المتوقعة لإنهائه، مع اقتصار المعلومات على ما هو ضروري لإجراء عملية الرقابة و المعاينة و اتخاذ قرار الموافقة و التصديق المناسب، بما في ذلك الموافقة على استخدام المواد المضافة و تحديد المستوى المسموح به في المواد الغذائية و المشروبات و أغذية الحيوانات مع التعهد بالسرية التامة حول المعلومات المتعلقة بالمنتجات المستوردة محل المراقبة أو المعاينة.

ج- يجب أن تقتصر متطلبات الرقابة و المعاينة و الموافقة على نماذج و عينات معينة من المنتج .

3- تسوية المنازعات و الخلافات المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية

تخضع آلية تسوية الخلافات التجارية المرتبطة بموضوع الصحة و الصحة النباتية إلى نفس آلية تسوية الخلافات المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، و في يلي توضيح لذلك و لحجم الخلافات المرتبطة بهذا الموضوع.

3-1-آلية تسوية المنازعات التجارية المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية

نص الاتفاق على تطبيق النصوص الواردة في المادتين الثانية و العشرون و الثالثة و العشرون من اتفاقية الغات **94** المتعلقة بالمشاورات و تسوية المنازعات التي تنشأ عند تطبيق تدابير حماية الصحة و الصحة النباتية، لا سيما و أن المنظمة تسجل سنويا العديد من المشاكل المرتبطة بها، و التي يتم تسويتها عبر هيئة تسوية المنازعات وفقا للآليات المعمول بها بدءا بالتشاور إلى مرحلة تشكيل الفريق الخاص الذي يتكون من مجموعة استشارية من الخبراء التقنيين أو التشاور مع المنظمات الدولية المختصة مرورا بمرحلة الطعن ثم اتخاذ القرار النهائي[2].

3-2- تطور الخلافات التجارية المرتبطة بموضوع الصحة و الصحة النباتية

فيما يلي توضيح لتطور الخلافات التي سجلت على مستوى هيئة تسوية المنازعات المتعلقة بالصحة و الصحة النباتية منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ إلى غاية **2013** .

[1] الملحق الثالث من اتفاقية الصحة و الصحة النباتية و الذي جاء بعنوان: إجراءات الرقابة و المعاينة و الموافقة أو المصادقة.

[2] Mesures sanitaires et phytosanitaires, la série des accordes de l'OMC, op.cit, p.38

شكل رقم3: تطور الخلافات التجارية المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية (1995-2013)

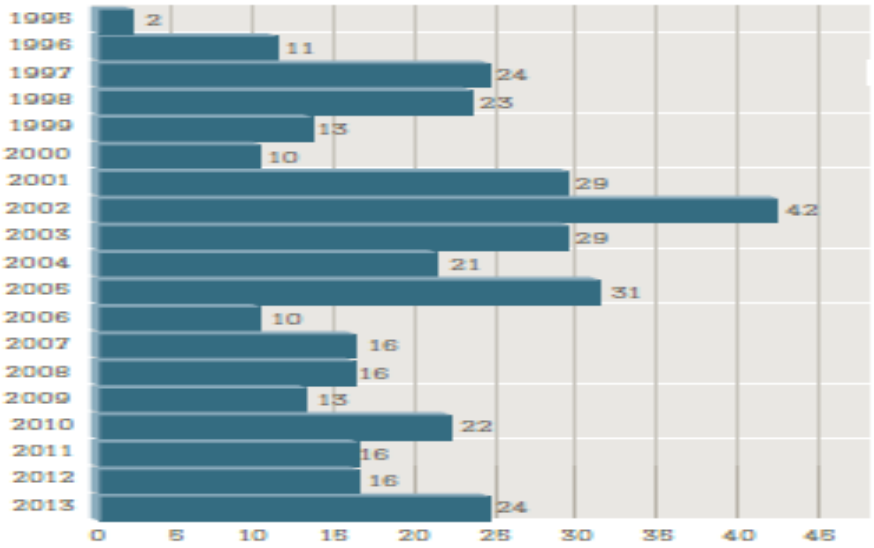

Source : organisation mondiale du commerce, rapport annuel 2014, p.51

يسجل سنويا إخطار المنظمة العالمية للتجارة بالخلافات و النزاعات التجارية المرتبطة بموضوع الصحة و الصحة النباتية حيث قدر عددها سنة **1995** بخلافين فقط ارتفع إلى **31** خلاف سنة **2005**، في حين سجل في سنتي **2012** و**2013** حوالي **16** و **24** خلافا تجاريا على التوالي.

أما بالنظر إلى طبيعة المشاكل التجارية المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية حسب موضوع الخلاف، فقد شكلت الخلافات المرتبطة بصحة المنتجات الحيوانية في سنة **2012** و **2013** أكبر نسبة(**40 %**)، تلتها تلك المتعلقة بصحة المنتجات الغذائية (**31 %**) و المحافظة على صحة النباتات (**24%**)[1].

4-الحماية القانونية للمنتجات المرتبطة بصحة الإنسان و الحيوان و النبات

نظرا للصلة الوثيقة التي تربط اتفاقية الصحة و الصحة النباتية باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، فقد دعت المادة **28** من هذه الأخيرة الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات و التدابير الضرورية لحماية التنوع النباتي من خلال البراءات، حيث أعطت للدول الحق في منح الاستغلال التجاري لبراءات الاختراع في بلادهم لحماية صحة الإنسان والحيوان و النبات أو لتجنب الآثار المضرة بالبيئة، كما استثنت النباتات و المعالجات البيولوجية الأساسية لإنتاج النباتات و الحيوانات من حقوق البراءات[2].

تجدر الإشارة إلى أن الأصل في استخدام القيود الصحية والصحية النباتية التي تطبق على الواردات أن لا تمثل إجراءات تجارية في حد ذاتها، ولكن الواقع اثبت أن الكثير من الدول حولتها إلى أداة حمائية جديدة، فقد تزايد باستمرار استخدام هذه القيود قصد حماية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية. كما أنه ليس نادراً أن تقوم البلدان بإقامة مثل هذه الحواجز ليس بغرض الحماية من مهددات معينة استناداً على دليل علمي، بل استجابة للنشاطات السياسية لجماعات الضغط ذات المصالح ، وقد كان الاعتراف بهذه الاعتبارات هو الذي وضع القيود الصحية والصحية النباتية على رأس الأجندة في المفاوضات التجارية للسلع الزراعية[3].

---

[1] Organisation mondiale du commerce, rapport annuel 2014, p.51

[2] محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص.51

[3] جوز ماريا كابييرو، جيرالدو كاليجر، كارلـو كابى، الآليات الحمائية و أثارها الاقتصادية، قسم المساعـــدة في مجـال السياسـات،متوفر على الموقع : http://uae.gov.ae/uaeagricent/Issues/X7352a/X7352a.htm

ثانيا– اتفاقية المعاملة الخاصة و التفضيلية

تضمن الاتفاق ما يعرف ببند "التعامل الخاص" و الذي تستفيد في إطاره الدول الأعضاء من جملة من الإعفاءات أوالاستثناءات تتيح لها إمكانية الاحتفاظ بالقيود غير التعريفية على وارداتها من المنتجات الزراعية في الحالات التالية[1]:

1– إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تقل عن 3 % من حجم الاستهلاك المحلي لسنة الأساس(86–88)؛

2– إذا كانت الصادرات من المنتجات الزراعية لم تستفد من أي دعم أو إعانات تصديرية منذ 1986؛

3– إذا كانت السلعة الزراعية من السلع التي تتطلب معاملة خاصة في الدول النامية و ذلك لاعتبارات غير تجارية تتعلق بالأمن الغذائي أو بهدف حماية البيئة.

لكن يشترط على هذه الدول فتح حصص تعريفية بالنسبة لتلك المنتجات، و تستفيد الدول النامية من هذا الاستثناء لمدة 10 سنوات أما الدول المتقدمة فتستفيد منه لمدة 5 سنوات، و هي قابلة للتمديد حيث أجازت الاتفاقية إمكانية استمرار الدول المستفيدة من هذه المعاملة الخاصة في تطبيق القيود بعد الفترة المحددة لها شرط التزامها بمنح تيسيرات و تسهيلات إضافية و مقبولة حسب ما تتوصل إليه المفاوضات الثنائية التي تتم بين الدول المستفيدة و الدول الأخرى[2].

ثالثا– اتفاقية الإجراءات الوقائية

1–أهمية استخدام الإجراءات الوقائية

إن صعوبة القيام بعملية التعرفة بتحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية و بهدف تشجيع و تحفيز الدول الأعضاء على القيام بعملية التحويل من جهة، و من جهة أخرى تخوف لجنة الزراعة في منظمة التجارة العالمية من أن تؤدي عملية إلغاء القيود غير التعريفية إلى زيادة تدفق الواردات الزراعية إلى أسواق بعض الدول الأعضاء بشكل يؤثر على الإنتاج المحلي، أو أن تكون عملية التعرفة سببا في خفض الأسعار المحلية بعد تحويل القيود التعريفية و ربط الرسوم الجمركية و التي قد تكون غير كافية، تم السماح كاستثناء للدول التي تقوم بعملية التعرفة باستخدام آلية خاصة للوقاية تنص عليها المادة 5 من اتفاق الزراعة، وهي تتيح للدول الأعضاء فرض رسوم جمركية وقائية مؤقتة لكن شرط أن لا يرتفع معدل الرسم الجمركي بأكثر من 30 % عن المعدل العادي للتعريفة الجمركية المطبق في تلك السنة، و أن لا تطبق الرسوم الإضافية على الواردات الزراعية التي تتم في إطار نظام حصص التعريفة الجمركية و الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق بالرغم من أنها تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب كمية الواردات لتحديد الأساس الكمي للتحرك [3]، كما أن تطبيق الرسم الإضافي يستمر و يبقى ساري المفعول إلى غاية نهاية السنة التي فرض فيها فقط و لا يجوز للدول تحصيل الرسوم الإضافية بعد انتهاء السنة التي فرضت فيها.

2–معايير تطبيق الإجراءات الوقائية

يشترط لتطبيق التدابير الوقائية أن تكون السلعة خضعت لعملية التعرفة و تم إدراجها في جداول الالتزامات على أنها تتمتع بتدابير وقائية خاصة، و أن تتوفر فيها المعايير المرتبطة بعملية تطبيق الإجراءات الوقائية سواء السعرية أو الكمية.

و يتم اتخاذ التدابير الوقائية في حالتين هما :

---

[1] فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000، ص.57.

[2] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة نيويورك، جويلية 2005 ، ص.6.

[3] انظر:- محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص.66.

-بهاجيراث لال داس، تعريب رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص.277.

2-1- الوقاية على أساس الحجم (مؤشر الكمية)

يقصد به إمكانية فرض رسوم إضافية إذا فاقت نسبة الزيادة في الواردات المتدفقة من المنتج حجما معينا يعرف بمستوى الإطلاق للحجم أو مؤشر الكمية الذي يشير إلى المستوى الفعلي للكمية المستوردة (المستوى الكمي للاستيراد)و الذي بتجاوزه يمكن اتخاذ الإجراء الوقائي أي فرض رسوم جمركية إضافية، و يكون في حالتين: في حالة التغير في الاستهلاك المحلي و الزيادة المفاجئة أو التدفق الكبير من الواردات الزراعية لبعض المنتجات و التي تم تحديدها في جداول التنازلات لكل بلد عند المستوى المحدد لمؤشر الكمية [1].

2- 2-الوقاية على أساس السعر (مؤشر السعر)

تشير الوقاية على أساس السعر إلى إمكانية فرض رسوم جمركية إضافية تتجاوز معدل الرسوم المربوطة، في حالة انخفاض أسعار منتج معين من الواردات الزراعية دون مستوى أسعار التدخل المحددة(الأسعار السائدة و التي تعرف بمستوى الإطلاق للأسعار) بشكل يهدد السوق المحلية و يؤثر على الإنتاج المحلي.

3-شروط تطبيق الإجراءات الوقائية

ألزمت اتفاقية الإجراءات الوقائية الدول الأعضاء بضرورة:

3-1- تطبيق مبدأ الشفافية و الوضوح عند اتخاذ التدابير الوقائية، و ذلك بإخطار لجنة الزراعة في المنظمة بالإجراءات المتخذة وإرفاق كل البيانات اللازمة قبل اتخاذ إجراء الوقاية مسبقا، وتطبيقها في مدة لا تتجاوز 10 أيام من بدء تنفيذ أول إجراء من هذه التدابير الوقائية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للمنتجات سريعة التلف و المنتجات الموسمية باستخدام فترات زمنية اقصر .

3-2-التعهد بعدم اللجوء إلى استخدام قواعد التدابير الوقائية التي جاءت بها الفقرتين 1 و 3 من المادة التاسعة عشر لاتفاقية الغات 94 أو الفقرة 2 من المادة 8 من الاتفاق المتعلق بالتدابير الوقائية[2]. كما أن هذه الآلية لا تستفيد منها الدول التي لم تكن تطبق قيودا غير تعريفية و كذلك الدول المنظمة حديثا إلى منظمة التجارة العالمية و قد نص على ذلك بروتوكول الانضمام[3] و بذلك فهو في غير صالح الكثيرمن الدول النامية و من ذلك الجزائر.

رابعا-القرار المتعلق بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء

1-أهداف القرار المتعلق بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء

توصلت الدول المتفاوضة في ختام جولة الارغواي إلى إصدار قرار وزاري يقضي بضرورة مساعدة الدول النامية خاصة المستوردة للمنتجات الزراعية و الغذائية، و تعويضها عن الآثار السلبية الناتجة عن عملية الإصلاح لبنية التجارة الدولية للسلع الزراعية و فتح أسواقها أمام السلع الأجنبية و تخفيض مستويات دعمها للقطاع الزراعي . خاصة الآثار الناتجة عن ارتفاع الأسعار بسبب التزام الدول الأعضاء بتخفيض مستويات الدعم الزراعي، و أشار الاتفاق إلى وضع آليات معينة تسمح بتوفير المعونات الغذائية للدول النامية بالمستويات الملائمة التي تغطي احتياجاتها، مع ضرورة تقديم المساعدات و المعونات الغذائية و الفنية خاصة للدول الأقل نموا المستوردة الصافية للغذاء لتمكينها من رفع قدراتها الإنتاجية والتصديرية و الاستفادة من مزايا و مكاسب التحرير التجاري لهذا القطاع.

---

[1] عادل السن، مرجع سابق، ص. 154

[2] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص.147

[3] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص.6

2-محتوى القرار المتعلق بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء

تم في هذا الإطار الاتفاق على[1]:

2-1-إعادة النظر في حجم المعونات الغذائية التي تستفيد منها الدول النامية في إطار اتفاق المعونة الغذائية، و البدء في إجراء مفاوضات بين الهيئات المختصة للنظر في زيادة حجم المعونات لتلبية الاحتياجات الضرورية لهذه الدول.

2-2- منح اهتمام أكبر لطلبات المعونة الفنية و المالية للدول النامية، بهدف تحسين إنتاجية القطاع الزراعي و البنى التحتية و تسهيل حصولها على التمويل قصير الأجل من المؤسسات المالية الدولية لتمويل وارداتها الغذائية.

2-3- وضع مجموعة من القوانين لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسية التي تقدم للدول الأقل نموا و الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء في شكل منح أو بشروط ميسرة.

غير أن الاتفاق بقي يشوبه الكثير من الغموض كونه لم يقدم أي التزام من الدول المتقدمة للحد من الآثار السلبية لعملية التحرير[2]، و لم يحدد طبيعة المساعدة المالية و الفنية الممنوحة لهذه الدول و لم يحدد قيمتها أو نسبتها أو الأسلوب المتبع لتقديرها و منحها و ترك شأن ذلك إلى التفاوض مستقبلا[3]، و هو ما جعل الدول النامية تنادي في جولة الدوحة بإعادة النظر في موضوع التعويضات و تطالب بتسريع عملية التنفيذ نظرا لتكبدها لخسائر و تكاليف كبيرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية.

المطلب الثاني: اتفاق تخفيض مستويات الدعم الزراعي

ركزت اتفاقية الغات47 على التدابير التجارية و أهملت سياسات الإنتاج المحلية للدول المتعاقدة التي كان لها تأثير سلبي على التجارة الدولية للسلع الزراعية، بسبب اللجوء المتزايد للدول إلى منح إعانات للمزارعين لتمكينهم من تحسين الإنتاج و زيادته، مما شكل فوائض إنتاجية كبيرة في هذه الدول تطلبت تخصيص إعانات لتصديرها إلى الأسواق الدولية، الوضع الذي سبب عجزا في الموازنة الحكومية لبعض الدول، مما دفع إلى طرح موضوع الدعم الزراعي للتفاوض في إطار جولة الارغواي التي أسفرت في النهاية عن اتفاق يقضي بتخفيض كل أشكال الدعم المشوهة والمحظورة لوضع حد للخلافات التجارية القائمة بين الدول و جعل الأسعار أكثر استقرارا.

الفرع الأول: الدعم المحلي

الفرع الثاني: دعم تنافسية الصادرات

الفرع الأول: الدعم المحلي

شكل موضوع الدعم• المحلي محورا جد هام في مفاوضات جولة الارغواي نظرا لتأثيره السلبي على استقرار الأسعار في الأسواق الدولية، و تغيير و تشويه بنية التجارة الدولية للسلع الزراعية لصالح الدول الداعمة للقطاع الزراعي على حساب الكثير من الدول غير المانحة للدعم، و التي تتمتع بمزايا نسبية تنافسية فقدتها جراء إجراءات الدعم الممنوحة

[1] إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، جانفي 2001، ص.127

[2] محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص.52

[3] عادل أحمد حشيش و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص.278

•يعرف الدعم على انه مساهمة مالية تقدمها الدولة أو احد هيئاتها الرسمية للمزارع في شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض و المساعدات أو في شكل تحويل غير مباشر مثل ضمانات القروض و الإعفاءات الضريبية و الجمركية إضافة إلى دعم الأسعار و الدخول.....

للمزارعين. و قد انتهت مفاوضات جولة الارغواي بالتوصل إلى اتفاق يقضي بضرورة تخفيض مستويات الدعم المحلي لضمان شفافية التجارة الدولية.

أولا– أحكام تخفيض الدعم الزراعي المحلي و أهدافها

1– أحكام تخفيض الدعم الزراعي المحلي

نص الاتفاق النهائي لجولة الارغواي بشأن الزراعة على:

1–1–ضرورة إخضاع كل تدابير الدعم المحلي• التي يستفيد منها المزارعون لأحكام و ضوابط تخفف من مقدار الدعم المقدم؛

1–2–تحديد أنواع الدعم المحلي المستثناة من التزامات الخفض؛

1–3–تنظيم و تخفيض مستويات الدعم المحلي الممنوح للمزارعين مع استثناء عدة أشكال من الدعم من التزامات التخفيض، و هنا يتم التفرقة بين أشكال الدعم استنادا إلى معيار الآثار المشوهة للتجارة أي العلاقة بين الدعم و تأثيره على الأسعار و الكميات، و بناء على ذلك يمكن التمييز بين الدعم غير المشوه للتجارة المعروف بالدعم النوعي الذي يشير إلى سياسات الدعم المستثناة من التزامات التخفيض و الدعم المشوه للتجارة أو الدعم الكمي و الذي يحدد جداول التزامات خفض الدعم الزراعي.

2–الأهداف المتوخاة من تخفيض الدعم المحلي

حدد الهدف من هذه الأحكام و الضوابط في:

2–1– التخفيف من حدة الخلافات التجارية الناشئة عن سياسات الدعم و التي تسببت في حدوث اختلالات في بنية الإنتاج و الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية؛

2–2–إقامة تجارة دولية مبنية على أساس اعتبارات الكفاءة و المزايا النسبية، و الحد من سياسات الدعم الزراعي التي توفرها خاصة دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التي تنفق أكثر من **230** مليار دولار سنويا على الدعم الزراعي وتشكل الإعانات الزراعية لكل من الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي و اليابان **80** %من إجمالي الدعم الزراعي العالمي[1] بالمقابل تمارس هذه الدول نوعا من الضغوط على الدول النامية لتخفيض الدعم الزراعي.

ثانيا–أنواع الدعم المحلي المستثناة من التخفيض(الدعم النوعي)

تضمنت نصوص الاتفاق جملة من الاستثناءات التي تعفي الدول الأعضاء من تخفيض مستوى الدعم، فهي بذلك توضح أنواع الدعم التي لا تدمج عند حساب مقياس الدعم الإجمالي أو الكلي للدعم الذي يخضع للتخفيض كونها لا تتسبب في إحداث تشوهات و آثار سلبية على بنية التجارة الداخلية و الخارجية للسلع الزراعية.

و من أهم أنواع الدعم المستثناة من التخفيض و التي لا تحسب ضمن المقياس الإجمالي للدعم:

1–دعم الصندوق الأخضر

يشترط في أنواع الدعم المحددة في الصندوق الأخضر أن يكون تأثيرها على تشويه التجارة و الإنتاج ضعيفا (الحد الأدنى)، غير أن الدول وجدت صعوبة في وضع الحدود الفاصلة بين هذا الدعم و الأنواع الأخرى ، باعتبار أن معظم سياسات الإنتاج تقريبا يمكن أن تسبب تشويها في بنية التجارة، و هو ما جعل الدول النامية تطالب لجنة الزراعة بضرورة

•وردت الأحكام المتعلقة بتخفيض الدعم الزراعي في الفقرتين 1 و 2 من المادة 3 من اتفاق الزراعة و المادتين 6 و7 و الملاحق التابعة له رقم 2 و 3 و 4.

[1] مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق ، ص. 180

إعادة النظر في تعريف أنواع الدعم المدرجة في الصندوق الأخضر باعتبار أنها أكثر انتشارا و استخداما في الدول المتقدمة عما هي عليه في الدول النامية، و فيما يلي توضيح لأهم أنواع الدعم المدرجة في هذا الصندوق.

1-1-شروط استثناء دعم الصندوق الأخضر من التخفيض

تضمن الملحق الثاني من اتفاق الزراعة الدعم المسموح به و الذي استثني من التخفيض، و هو شامل لقائمة أنواع الدعم التي لا يكون لها آثار مشوهة على التجارة الدولية و المحلية أو تكون أثارها المشوهة ضئيلة جدا على التجارة و الإنتاج و ذلك كونها[1]:

أ- تمنح عن طريق برنامج حكومي عمومي يمول مباشرة من الميزانية العامة للدولة و لا تتضمن تحويلات من المستهلكين تؤثر على مستوى رفاهيتهم.

ب- لا تؤدي إلى مساندة سعرية للمنتجين كونها لا تهدف إلى دعم أسعار المنتجين الزراعيين بضمان مستويات أسعار معينة خدمة لمصالحهم.

1-2- أنواع الدعم المتضمنة في الصندوق الأخضر

من أهم أنواع الدعم المدرجة ضمن هذا الصندوق ما يلي :

أ-الخدمات ذات الطابع العام (الخدمات العامة)

تتمثل في مختلف الخدمات الموجهة إلى القطاع الزراعي و تنمية المناطق الريفية شرط أن لا تكون في شكل تحويلات أو مدفوعات مباشرة للمنتجين الزراعيين، و من أمثلة ذلك[2]:(برامج البحث العلمي العامة و برامج البحث المتعلقة بحماية البيئة و مكافحة الأمراض و الآفات الرامية إلى زيادة حجم الإنتاج، مختلف خدمات الاستشارة و نشر المعلومات وإيصال نتائج البحث للمنتجين و المستهلكين، خدمات تأهيل و تكوين العنصر البشري، خدمات فحص و تفتيش للمنتجات الزراعية لضمان مراقبة الجودة و ضمان احترام المعايير و المحافظة على الصحة، خدمات التسويق لتوفير المعلومات حول الأسواق، الأسعار، الترويج، الاستشارة...، خدمات البنية التحتية مثل شبكات الكهرباء و الطرقات ووسائل النقل، الأسواق، وسائل التبريد، التزويد بالمياه،...

ب- المشتريات أو المخزونات الحكومية(العمومية) لأغراض الأمن الغذائي

تتعلق بالمدفوعات التي تصرف بغرض زيادة الإنتاج الزراعي و تخزينه بهدف مواجهة حالات نقص الغذاء التي تهدد الأمن الغذائي، شرط إدراجها ضمن مخطط أو برنامج للأمن الغذائي محدد في التشريع الوطني للدولة و أن تتسم عملية تكوين المخزون الغذائي بالشفافية، حيث تتم عملية الشراء الحكومي للمواد الغذائية بالأسعار الجارية و لا يتم بيعها بأقل من الأسعار الجارية بالسوق المحلي، و يستثنى من ذلك المعونات الموجهة للمناطق الريفية في الدول النامية.

ج-دعم الغذاء المحلي

يشمل النفقات العمومية الممنوحة في شكل مساعدات غذائية إلى طبقات معينة من المجتمع و التي هي بحاجة إلى الغذاء (سكان الأرياف)، شرط توفر عنصر الشفافية و ذلك بشراء الحكومة للسلع الغذائية من المنتجين بأسعار السوق.

د-تعويضات عن الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية

[1] Résultats de la négociation commerciale multilatérale du cycle d'Uruguay, texte juridiques, op.cit, p.59

[2] بهاجيرات لال داس، تعريب احمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص.128

لمنح هذه التعويضات لابد من التأكد الفعلي من وقوع الكارثة الطبيعية و أن تتحدد الخسارة في الإنتاج عند مستوى يتجاوز 30 % من متوسط الإنتاج في ثلاث سنوات سابقة، أو متوسط إنتاج خمس سنوات سابقة مع استبعاد أعلى و أدنى قيمة في الإنتاج[1].

ه–الدعم الممنوح في إطار برامج التعديل الهيكلي للإنتاج الزراعي

يشير إلى أنواع المدفوعات التي يستفيد منها المنتجون الزراعيون بهدف الحفاظ على مستويات الأسعار المحلية والدولية من خلال التحكم في عرض المنتجات، و يتم ذلك في إطار برامج التوقف الكلي و الدائم على إنتاج سلع معينة قابلة للتسويق و ذات قيمة سوقية(نظام تقاعد المنتج)•، أو تحويلهم إلى قطاعات إنتاجية أخرى غير القطاع الزراعي (التوقف الكلي و الدائم عن الإنتاج للاستفادة من هذه التعويضات).

و–الدعم المدرج ضمن برامج المساعدة الإقليمية

يسمح بهذا الدعم للمنتجين الزراعيين الذين تتواجد أراضيهم في المناطق المعزولة و المحرومة من المرافق الضرورية و يجب أن تكون المدفوعات محصورة في إطار التكاليف الإضافية، أو الخسائر في الدخل عند القيام بالإنتاج الزراعي في تلك المنطقة و أن لا ترتبط بنوع أو حجم الإنتاج أو الأسعار.

و–الدعم المدرج في إطار برامج حماية البيئة

في إطار الحفاظ على البيئة و حمايتها تضع الدولة برنامجا يقضي بمنح دعم للمنتجين شرط التزامهم بعدم استخدام مدخلات معينة أو إتباع طرق إنتاجية معينة، ويعتمد تحديد هذا الدعم أو التعويضات على مستوى الزيادة في التكاليف أوالانخفاض في الدخل الناتج عن الالتزام بإتباع برامج حماية البيئة، شرط أن لا ترتبط بنوع معين من المدخلات أو طريقة معينة من طرق الإنتاج.

2–دعم الصندوق الأزرق و استثناءات تخفيض الدعم المشمول في الصندوق الأحمر

إضافة إلى أنواع الدعم المشمولة في الصندوق الأخضر يستثنى من التخفيض أنواع الدعم الزراعي التالية:

2–1–دعم الصندوق الأزرق

تشير هذه التدابير إلى استثناء المدفوعات المباشرة للمنتجين التي تقدم ضمن برامج الحد من الإنتاج وتقليص المساحات المزروعة من منتوج معين من التزامات الخفض شريطة أن تكون[2]:

أ–مرتبطة بمساحة ثابتة من الإنتاج.

ب– إذا دفعت على أساس 85 % أو اقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس.

ج–إذا كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

د– إذا تم حسابها و دفعها على أساس 3 % فما اقل من قيمة الإنتاج المحددة في فترة الأساس.

و قد اعتبر هذا الدعم من طرف كل من الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي بأنه دعم أقل تشويها و تأثيرا على التجارة كونه يمنح في شكل تعويضات لتحديد الإنتاج و لا يرتبط بمستوى معين من الإنتاج ، لذا تعتبره الدول النامية بأنه في صالح الدول المتقدمة كونها الدول الوحيدة التي تمنحه و طالبت في العديد من المفاوضات الزراعية بضرورة إلغائه و إخضاعه للتخفيض[3].

---

[1] محمد عمر حماد أبو الدوح، مرجع سابق، ص.71.

• تعد الو م ا من الدول التي تدعم هذه السياسة لضمان مستويات معينة من عرض المنتجات الزراعية خاصة القمح.

[2] عادل المهدي، مرجع سابق، ص. 219

[3] دراسة قومية حول سياسات الدعم الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص.13.

2-2-استثناءات تخفيض الدعم المشمول في الصندوق الأحمر

بالرغم من أن أنواع الدعم المشمولة في الصندوق الأحمر تعد محظورة و مشوهة للتجارة و بالتالي يجب أن تخضع إلى التخفيض، إلا أن اتفاق الدعم الزراعي نص على استثناء بعض منها من التخفيض و يتعلق الأمر ب:

أ-استثناء الحد الأدنى De Minimis

يشير إلى الجزء المعفى من التخفيض في إطار دعم الصندوق الأحمر، وهي مستويات صغرى من الدعم المحلي لا تعتبر كافية لتشويه التجارة و بالتالي لا يتعين إدراجها في حساب مقياس الدعم الإجمالي، و يشمل استثناء واستبعاد الدعم المحلي لمنتج معين و محدد(كالقمح و السكر) من التزامات الخفض إذا كانت قيمة الدعم لا تتجاوز **5 %** من إجمالي قيمة الإنتاج لذلك المنتج في الدول المتقدمة و **10 %** في الدول النامية، كما يستثنى من ذلك الدعم غير النوعي للمنتجات الذي لا يرتبط بمنتج معين (الري و الطاقة) إذا كان لا يتجاوز **5 %** و **10 %** من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي الكلي في الدول المتقدمة و الدول النامية على التوالي[1].

ب- الدعم المسموح به كمعاملة تفضيلية للدول النامية

أشارت الفقرة الثانية من المادة السادسة إلى نوع من الدعم المشوه المسموح به للدول النامية و الأقل نموا والمعفى من التخفيض كنوع من المعاملة التفضيلية، وهو يشير إلى الإعانات الحكومية الموجهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة والمدرجة في إطار برامج التنمية التي تقوم بها الدول النامية لتشجيع التنمية الزراعية و الريفية، و من صورها الدعم المالي للاستثمارات و المستلزمات الزراعية الممنوحة للمزارعين ذوي الدخول المنخفضة أو محدودي الموارد، والإعانات التي تهدف إلى تشجيع التنوع في الإنتاج الزراعي وتحويل المزارعين و إبعادهم عن زراعة المنتجات المضرة وغير المشروعة[2].

ثالثا- الدعم الخاضع للتخفيض(الدعم الكمي)

نظرا لطبيعة العلاقة القائمة بين الدعم المحلي للسلع الزراعية و التجارة الدولية فان اتفاقية الزراعة تضمنت أحكاما تقضي بضرورة تخفيض مستوياته نظرا لتأثيره السلبي على المنافسة المشروعة و إخلاله بقواعد التجارة العادلة، و فيما يلي توضيح لأهم أنواعه و آلية حسابه و تخفيضه.

1-طبيعة الدعم الخاضع للتخفيض (دعم الصندوق الأحمر) و أحكام تخفيضه

قبل التعرف على أحكام تخفيض الدعم الزراعي المشوه لابد من تحديد مفهومه أولا فيما يلي.

1-1- مفهوم الدعم الخاضع للتخفيض (دعم الصندوق الأحمر)

تستند عملية تخفيض الدعم الزراعي المحلي حسب المادة السادسة إلى ما يعرف ب " مقياس الدعم الإجمالي أوالكلي" **(AMS)** و يعرف أيضا بدعم الصندوق الأحمر(الدعم المشوه للتجارة و الخاضع لالتزامات التخفيض)، و الذي يشير حسب الفقرة أ من المادة الأولى إلى مستوى الدعم السنوي غير المستثنى من التخفيض(المحسوب بالقيمة النقدية) الذي يقدم إلى منتوج زراعي معين أو الدعم غير المرتبط بمنتجات محددة و المتاح لصالح المنتجين الزراعيين بصفة عامة في إطار السياسات الزراعية.

1-2-أحكام تخفيض مقياس الدعم الإجمالي

يمكن عرض أهمها فيما يلي:

[1] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة، مرجع سابق، ص. 8

[2] دراسة قومية حول سياسات الدعم الزراعي في الدول العربية، مرجع سابق، ص.14

أ-تخفيض مقياس الدعم الإجمالي بمعدل 20 % من المستوى المحدد خلال فترة الأساس (86-88) خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة انطلاقا من سنة 1995، و بمعدل 13,3% خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، في حين تعفى الدول الأقل نموا من إجراءات التخفيض.

ب-إلزام الدول الأعضاء بعرض تعهدات الخفض السنوي للدعم في جداول التزاماتها القطرية، و خلال كل سنة من سنوات التنفيذ تقوم بحساب إجمالي مقياس الدعم الكلي الجاري الذي يشترط أن لا يتجاوز المستوى الذي تعهدت به في جداول الالتزامات.

ج- الدول حديثة الانضمام لا تجبر على الالتزام بنفس فترة التنفيذ و التزامات الخفض الصادرة عن جولة الارغواي، بل يتم تحديد هذه الالتزامات في إطار التفاوض على جداول التزامات محددة مع الدول الأعضاء المفاوضة (حالة الجزائر)، أما الدول التي أخطرت المنظمة بأنها لم تكن تقدم هذا النوع من الدعم المشوه أثناء جولة الارغواي أو كان مقياس الدعم الكلي مساويا للصفر عند حسابه فانه لم يعد مسموحا لها بتقديمه بعد ذلك[1].

تجدر الإشارة إلى أن اختيار مقدار التخفيض ب 20 % و فترة التخفيض بمدة طويلة مقدرة ب ست سنوات يدل أن الأثر الناشئ عن التخفيض يكون ضئيلا و لا يتناسب مع قواعد الحرية التجارية، إضافة إلى ما سبق فانه يلاحظ أن معظم أنواع الدعم مستثناة من التخفيض مثل دعم الصندوق الأخضر و الدعم الأزرق و التي لا يمسها التخفيض .

2- أنواع الدعم الخاضعة للتخفيض

يتضمن مقياس الدعم الإجمالي الخاضع للتخفيض المساندة السعرية التي تقدمها الدولة للمنتجين الزراعيين عن طريق تحديد أسعار تدخلية و التي تكون أعلى من الأسعار العالمية، و منه تتضمن تحويلات من المستهلكين تمثل الفرق بين السعر الإداري و السعر المرجعي الخارجي الثابت مضروبا في كمية الإنتاج من المنتوج المدعم، إضافة إلى المدفوعات المباشرة للمنتجين المرتبطة بحجم الإنتاج وتدابير أخرى مثل دعم مدخلات الإنتاج[2].

و قد صنفت حسب اتفاق الدعم المحلي إلى[3]:

2-1- مقياس الدعم الكلي السلعي: يعبر عن إجمالي مستوى الدعم الممنوح لكل منتج من المنتجات الزراعية الأساسية مثل دعم الأسعار و المدفوعات المباشرة.

2-2-مقياس الدعم الكلي غير السلعي: إجمالي مستوى الدعم الذي يقدم بموجب السياسات التي تستهدف القطاع الزراعي ككل مع استبعاد الدعم النوعي للمنتجات المشار إليه سابقا.

2-3- معادل مكافئ مقياس الدعم: الدعم السلعي للمنتجات و الذي يصعب فيه استخدام منهج مقياس الدعم الكلي

3-آلية حساب مقياس الدعم الكلي

تضمن الملحق الثالث من اتفاقية الزراعة الطريقة التي يتم من خلالها حساب مقياس الدعم الكلي بالنسبة لفترة الأساس(86-88)، و هو ما يعرف" بمقياس الدعم الكلي الأساسي " و مقياس الدعم الكلي الجاري المتعلق بكل سنة من سنوات تنفيذ التخفيض، مع الإشارة إلى أنه يجب أن يتضمن حساب الدعم الكلي المصاريف المدرجة في الموازنة وكذلك

[1] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة، مرجع سابق، ص. 7

[2] محسن يوسف اسمندر، سياسة حماية القمح السوري و دعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،مرجع سابق، ص. 16

[3] نصر الدين حاج أمين، تدابير الدعم المحلي، مرجع سابق، ص. 4

الإيرادات التي تتنازل عنها الحكومات[1]، مع ضرورة خصم الضرائب أو الرسوم الزراعية المحددة التي يدفعها المنتجون من مقياس الدعم الكلي[2].

و يتم حساب مقياس الدعم الكلي وفقا للصيغة التالية:

مقياس الدعم الكلي= مقياس الدعم الكلي السلعي + مقياس الدعم الكلي غير السلعي+مقياس المكافئ للدعم

ويجب أن يتجاوز مقدار كل نوع منهما على حدى مستوى الحد الأدنى المسموح به المشار إليه سابقا، و هو **5%** بالنسبة للدول المتقدمة و **10 %** بالنسبة للدول النامية. و عليه يتم حساب إجمالي مقياس الدعم كما يلي:

3-1- مقياس الدعم الكلي السلعي: و هو حاصل جمع الدعم السعري السلعي و دعم أسعار مستلزمات الإنتاج.

حيث:

أ-دعم سعر السوق بالنسبة للسلعة (الدعم السعري السلعي)، يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية[3]:

دعم سعر السوق بالنسبة للسلعة(الدعم السعري) = (السعر الحكمي أو السعر المقرر عند باب المزرعة – السعر المرجعي الخارجي الثابت•)×كمية الإنتاج التي يطبق عليها السعر المقرر.

ب- دعم سعر السوق لأحد مستلزمات الإنتاج المتعلقة بالسلعة، و يحسب كما يلي:

(السعر المقرر للتسليم للمزارع – سعر السوق) × كمية المدخلات التي تحصل على الدعم.

و عليه فان:

الدعم الكلي السلعي= دعم سعر السوق لكل سلعة + أشكال الدعم الأخرى غير المرتبطة بالفجوة السعرية (غير المرتبطة بدعم سعر السوق) مثل دعم مستلزمات الإنتاج والمدفوعات المباشرة غير المرتبطة بالفجوة السعرية

بعد حساب مقياس الدعم الكلي السلعي يتم إدراجه ضمن إجمالي مقياس الدعم الكلي و تضمينه كجزء منه إذا كان مقداره يتجاوز مستوى الحد الأدنى المسموح به من الدعم، أي **5 %**بالنسبة للدول المتقدمة و **10%** بالنسبة للدول النامية من القيمة السوقية للكمية المنتجة من السلعة.

3-2- مقياس الدعم الكلي غير السلعي: يشير إلى جميع أشكال الدعم غير النوعي للمنتجات، أي إجمالي الدعم الموجه إلى القطاع الزراعي ككل و من ذلك دعم أسعار الطاقة و المياه و الائتمان، و حتى يتم إدماجه و تضمينه في إجمالي مقياس الدعم الكلي، لابد أن يتجاوز مقداره الحد الأدنى المسموح به من الدعم بنفس المعدلات المشار إليها سابقا، أي إذا كان : (مقياس الدعم الكلي غير السلعي أو غير النوعي للمنتجات / القيمة السوقية لمجموع الكميات المنتجة) ×**100 > 5 %** و **10 %** في الدول المتقدمة و الدول النامية على التوالي.(يتم تحديده على أساس حجم الإنفاق العام على القطاع الزراعي بالموازنة العمومية).

[1] انظر: الفقرة 2 من الملحق رقم 3 المتعلق بحساب إجمالي مقياس الدعم الكلي.

[2] انظر: الفقرة 4 من الملحق رقم 3 المتعلق بحساب إجمالي مقياس الدعم الكلي.

[3] انظر: الفقرة 8 من الملحق الثالث المتعلق بحساب مقياس الدعم الكلي.

• السعر المرجعي الخارجي الثابت يستند إلى فترة الأساس (86-88) و هو يعبر على سعر السوق العالمية أي متوسط قيمة الوحدة بسعر (FOB) بالنسبة للمنتج الزراعي المعني في الدولة التي تعتبر مصدرا صافيا للغذاء، أو متوسط قيمة الوحدة بسعر (CIF) بالنسبة للمنتج الزراعي المعني في الدولة المستوردة للغذاء، و يجوز تعديله مراعاة لاختلاف الجودة إذا تطلب الأمر.

3-3-المقياس المكافئ للدعم: يشمل الدعم السلعي للمنتجات و الذي يصعب فيه استخدام منهج مقياس الدعم الكلي، و ذلك استنادا إلى السعر المقرر و كمية الإنتاج المؤهلة للخضوع إلى ذلك السعر أو من خلال مدفوعات الميزانية لدعم الأسعار. و عليه فان:

مقياس الدعم الكلي الخاضع للتخفيض= متوسط (مقياس الدعم الكلي السلعي + مقياس الدعم الكلي غير السلعي والذي يتجاوز كل واحد منهما الحد الأدنى المسموح به من الدعم +المقياس المكافئ للدعم) خلال الفترة 86-88 وتخفيضه ب 20 % في الدول المتقدمة على مدار 6 سنوات و ب 13,3%في الدول النامية خلال 10 سنوات.

تجدر الإشارة إلى أن مقياس الدعم الكلي الخاضع للتخفيض يحسب على أساس كل منتج لوحده، غير أن الالتزام بالتخفيض يسري على المبلغ الإجمالي، و هو ما يمنح الدول لا سيما المتقدمة مرونة كبيرة جدا في إحداث تخفيضات معتبرة في مستويات الدعم على المنتجات القادرة على المنافسة و توجيه مستويات دعم مرتفعة إلى المنتجات الحساسة، كما لا يسمح للدول التي لم تكن تقدم الأشكال السابقة للدعم قبل جولة الارغواي من تقديمها.

الفرع الثاني: دعم تنافسية الصادرات

يعد دعم تنافسية الصادرات من أهم العوامل التي ساعدت على اتساع الاختلالات و التشوهات في بنية التجارة الدولية للسلع الزراعية و خلق بيئة تجارية غابت فيها قواعد المنافسة الحقيقية المبنية على الأسعار التنافسية، الوضع الذي تطلب إعادة النظر في شروط منحه و أشكاله لخلق منافسة شفافة في الأسواق الدولية.

أولا- أحكام اتفاق دعم تنافسية الصادرات

تضمن اتفاق التجارة في السلع الزراعية أحكاما تنص على ضرورة الحد من دعم الصادرات لإضفاء المزيد من الشفافية في عملية التصدير و إخضاعها لقواعد المنافسة الشرعية.

1-أنواع دعم تنافسية الصادرات الخاضعة للتخفيض

من أهم أشكال دعم الصادرات التي تخضع لتعهدات التخفيض[1]:

1-1 الإعانات و الدعم المقدم مباشرة من طرف الدولة في صورة نقدية أو عينية و يكون له أثار مباشرة على زيادة القدرة التصديرية للسلع الزراعية، كما يمكن تقديمه من طرف الهيئات الرسمية إلى المزارعين أو المؤسسات التسويقية.

1-2-كل أشكال البيع المعتمدة لتسهيل عملية التصدير: تشمل السياسات التي تقوم بها الدولة العضو أو أحد هيئاتها الرسمية لتصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية بأسعار أقل من السعر السائد في السوق المحلية. (الإغراق).

1-3 - الإعانات و المدفوعات المقدمة لتصدير المنتجات الزراعية: و يشترط أن تكون ممولة من نشاط قامت به الدولة سواء من خلال خصم قيمتها من الحساب العام أم لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة نشاط ضريبي معين أو رسم يفرض على المنتج الزراعي الموجه للتصدير أو أي منتج زراعي آخر يشتق منه المنتج المصدر.

[1] Voir :- Mahmoud babil, amer sleman, op.cit, p. 5

-احمد جامع، مرجع سابق، ص. 357

1-4- الدعم المالي الموجه لتخفيض تكاليف تسويق الصادرات من المنتجات الزراعية: و يشمل تكاليف النقل والشحن الدوليين و تكاليف أو نفقات تحسين النوعية، و أساليب التسويق مع استثناء خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية من التخفيض.

1-5- نفقات و تكاليف الشحن للسلع الزراعية الداخلية: (داخل السفن) التي توفرها الحكومات للمصدرين بأسعار أقل من أسعار تقديم هذه الخدمات السائدة في السوق المحلي.

1-6- الدعم المالي للمدخلات الزراعية: و هو الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية التي تعد مكونا يدخل في تركيبة المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير (مثلا القمح في صناعة البسكويت).

2-الأحكام المتعلقة بتخفيض دعم تنافسية الصادرات

أقر اتفاق تخفيض دعم الصادرات نوعين من التخفيض احدهما نقدي و الآخر كمي، حيث يشير الأول إلى تخفيض حجم الإنفاق الحكومي الموجه لدعم الصادرات، في حين يتجه الثاني إلى إقرار تخفيض كمية السلع المصدرة الحاصلة على الدعم. و تسري أحكام الاتفاق على كل الدول المتقدمة و النامية مع إعفاء الدول الأقل نموا من إجراءات التخفيض كمعاملة خاصة و تفضيلية لها.

و يمكن تلخيص أهم الأحكام المتعلقة باتفاق تنافسية التصدير كما يلي•:

2-1- تخفيض حجم الدعم و كمية الصادرات المدعمة في الدول المتقدمة و الدول النامية

تسري عملية التخفيض على كل من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات و كمية الصادرات المدعمة، حيث تلتزم الدول النامية بتخفيض نسبة **24** %من قيمة الدعم و **14** %من كمية الصادرات المدعمة من متوسط الدعم المقدم في فترة الأساس(**86-90**) خلال الفترة(**1995-2004**)، بالمقابل تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض **36** %من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات و **21** %من كمية الصادرات المدعمة من متوسط الدعم المقدم خلال نفس فترة الأساس السابقة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال ست سنوات، في حين تعفى الدول الأقل نموا من القيام بأي تخفيض[1].

2-2- التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الأحكام و الضوابط المتفق عليها و المتعلقة بتقديم التسهيلات الائتمانية التصديرية ومنع و حضر كل أشكال الدعم التي لم ترد في جداول التنازلات.

2-3-منع أي بلد من تقديم دعم للصادرات مستقبلا إذا كان غير مطبق في فترة الأساس.

إن المتتبع لأحكام الاتفاق يلاحظ أنه تم تغير فترة الأساس في هذا الاتفاق مقارنة بفترات الأساس المختارة في الاتفاقيات الأخرى (النفاذ إلى الأسواق أو الدعم المحلي)، و جاء ذلك ليعكس رغبة الدول المتفاوضة في وضع أساس أعلى للحماية نظرا لارتفاع أشكال دعم الصادرات في تلك الفترة، من جهة أخرى أوضح الاتفاق كمية الصادرات وحجم النفقات الموجهة للصادرات التي يجب إخضاعها للتخفيض دون أن تتضمن القواعد أي معلومات حول معدلات الدعم المخصصة لكل وحدة (مثلا الدعم النقدي ل: كغ أو الطن)، و هو ما يجعل معدلات التخفيض تختلف لكن بشرط احترام الحدود القصوى للدعم المالي و دعم الكمية.

ثانيا- التزامات الدول الأعضاء المتعلقة بدعم تنافسية الصادرات

تلتزم الدول الأعضاء ب:

• المنتجات الزراعية محل التعهد بتخفيض دعم الصادرات قدرت بحوالي 22 منتج زراعي هي:
القمح، الحبوب الخشنة كالذرى و الشعير، الأرز، البذور الزيتية كفول الصويا و عباد الشمس، الزيوت الزيتية، بذور القطن، السكر، الزبدة، الحليب المجفف، الجبن، لحم الخروف، لحم الأبقار، لحم الخنزير، مشتقات الألبان، الحيوانات الحية، البيض، الخمر، الفواكه، الخضر، التبغ، القطن، لحوم الطيور الحية.

[1] Un commerce ouvert sur l'avenir, op.cit, p.19

1-الإخطار عن الكميات المدعومة و تسجيل التعهدات في جداول الالتزامات

1-1-الإخطار عن الكميات المدعومة: يلتزم كل بلد عضو في المنظمة حسب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من اتفاق الزراعة بالإخطار و إعلام الدول الأعضاء بالكمية القصوى من المنتجات التي يجوز دعم صادراتها و أقصى مستوى من الإنفاق يخصص لدعم الصادرات كل سنة في جداول تنازلاته، و قد تضمنت هذه المادة قدرا من المرونة حيث تجيز للبلد تجاوز المستويات المحددة في جداول الالتزامات السنوية خلال السنوات الواقعة بين السنة الثانية والسنة الخامسة شرط التقيد ببعض المعايير التراكمية المحددة[1].

1-2-تسجيل التعهدات في جداول الالتزامات

نص الاتفاق على أن تتم عملية التخفيض في إطار سنوي بمعدلات متساوية لكل سلعة على أن تلتزم كل دولة عضو بتوضيح ذلك في جداول التزاماتها، إضافة إلى تحديد مستوى الدعم في فترة الأساس و الحد الأقصى لدعم الصادرات الذي تبدأ به فترة التنفيذ(**1995**)، و أدنى حد للدعم الكمي و النقدي يتم بلوغه في نهاية فترة التنفيذ بعد إجراء عملية التخفيض[2].

2-منع الدول من تقديم دعم للصادرات الزراعية لم يكن يقدم سابقا و كل أشكال التحايل على التعهدات

2-1- منع الدول الأعضاء التي لم يسبق لها تقديم دعم للصادرات الزراعية في فترة الأساس (**86-90**) من تقديم أي شكل من أشكال دعم الصادرات سواء كان في شكل إعانات مالية أو دعم للكميات المصدرة بعد سريان تنفيذ الاتفاق.

2-2-منع أشكال التحايل على التعهدات المتعلقة بتخفيض دعم الصادرات و المعونات الغذائية: منعت المادة العاشرة من اتفاق الزراعة الدول الأعضاء من تطبيق أي إجراء أو استعمال أي معاملات غير تجارية بطريقة تؤدي إلى التحايل على التعهدات التي قدموها في جداول التزاماتهم حول تخفيض دعم الصادرات، من خلال برامج ائتمانات التصدير وضمانات التصدير وتأمين ائتمانات التصدير بشروط أكثر يسرا من تلك السائدة في السوق(سعر فائدة أقل).

3-منح معاملة تفضيلية للدول النامية و المنتجات الزراعية المتضمنة في منتجات مصنعة موجهة للتصدير

3-1- نص الاتفاق على ضرورة تقديم إعانات غذائية للدول الأقل نموا و المستوردة الصافية للغذاء في شكل منح غذائية أو منح نقدية لشراء الأغذية أو على شكل بيع حبوب مقابل عملة البلد المستفيد أو على شكل مبيعات ائتمانية لأجل على أن يكون الدعم مطابقا لمعايير معينة[3]، شرط أن لا يرتبط منحها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحجم الصادرات من المنتجات الزراعية للدول المستفيدة من هذه المعونات، كما تتاح لهذه الدول إمكانية الحصول على قروض قصيرة الأجل من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي لتمويل عمليات استيراد السلع الزراعية[4]. لكن الكثير من الدول تعتبر أن هذه المعايير غير كافية و تطالب بوضع المزيد من الضوابط لها و ضرورة تطبيقها بصورة أكثر إلزامية.

3-2- معاملة المنتجات الزراعية المتضمنة في منتجات مصنعة موجهة للتصدير

عالجت المادة **11** من الاتفاق حالة المنتجات الزراعية المدمجة لإنتاج سلع أخرى تكون معدة للتصدير، وأكدت على عدم تجاوز مقدار الدعم المدفوع و الممنوح للوحدة الواحدة من المنتج الزراعي الأولي المتضمنة في سلعة مجهزة معدة للتصدير مبلغ دعم الصادرات الذي كان سيدفع لوحدة من صادرات هذا المنتوج الزراعي الأولي لو تم تصديره في شكله الخام[5].

---

[1] بهاجيراث لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.289

[2] محمد عمر حماد ابو الدوح، مرجع سابق، ص.77

[3] رتشارد بيرس و راميس شارما، دعم الصادرات، مرجع سابق، ص. 7

[4] Résultat des négociations commerciales multilatérales du cycle d'Uruguay, op.cit, p.52

[5] أحمد جامع، مرجع سابق،ص. 373

المبحث الثالث: تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حول السلع الزراعية بعد جولة الارغواي

أقرت الدول المتفاوضة في جولة الارغواي بعدم كفاية الأحكام التي تضمنها اتفاق الزراعة لإحداث التحرير الحقيقي لتجارة السلع الزراعية و ضرورة الاستمرار في التفاوض متعدد الأطراف لبلوغ الهدف طويل الأجل من اتفاق الزراعة، لذا تم طرح الملف الزراعي للتفاوض في مختلف المؤتمرات الوزارية للمنظمة و كان من الأسباب الرئيسية لفشلها.

المطلب الأول: المفاوضات الزراعية في إطار جولة الدوحة للتنمية

المطلب الثاني: المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية قبل مؤتمر هونغ كونغ

المطلب الثالث: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعية في مؤتمر هونغ كونغ و ما بعده

المطلب الأول: المفاوضات الزراعية في إطار جولة الدوحة للتنمية

لقد دفع فشل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في المؤتمرات الوزارية السابقة لمؤتمر الدوحة إلى إطلاق جولة جديدة للمفاوضات في هذا المؤتمر، تحاول الأخذ بعين الاعتبار المصالح التجارية للدول النامية و جعلها شريكا في التجارة الدولية للسلع الزراعية. و للتعرف أكثر على معاملة الزراعة في إطار هذه المؤتمرات و مؤتمر الدوحة للتنمية تعرض العناصر التالية.

الفرع الأول: الإجراءات التكميلية لعملية تحرير تجارة السلع الزراعية قبل جولة الدوحة للتنمية

الفرع الثاني: آليات تحرير تجارة السلع الزراعية في مؤتمر الدوحة للتنمية

الفرع الأول: الإجراءات التكميلية لعملية تحرير تجارة السلع الزراعية قبل جولة الدوحة للتنمية

يمكن حصر أهم المفاوضات التجارية المتعلقة بالملف الزراعي قبل جولة الدوحة للتنمية فيما يلي:

أولا–استمرار عملية الإصلاح في الزراعة

1–أهداف عملية الإصلاح في الزراعة

نصت المادة عشرون من اتفاق الزراعة على استمرار المفاوضات الزراعية بهدف استكمال عملية إصلاح النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف للسلع الزراعية، و إزالة التشوهات التي تشهدها التجارة الدولية في هذه السلع وإخضاعها إلى مبادئ و قواعد السلوك التجاري الدولي للوصول إلى منافسة عادلة بين الدول المنتجة و المصدرة، وزيادة إمكانية النفاذ و الوصول إلى الأسواق بإزالة العوائق و الحواجز التي تقف أمام التدفق الحر و المشروع للسلع الزراعية بين أطراف التبادل التجاري.

2–مبررات استمرار عملية الإصلاح في الزراعة

تنبع حتمية استمرار المفاوضات حول آليات التحرير التجاري للسلع الزراعية نظرا لوجود أسباب قانونية و أخرى موضوعية، فالقانونية ترجع إلى تضمن بعض مواد الاتفاقية ضرورة التفاوض بشأن إحداث تخفيضات تصاعدية في مستويات الدعم و الحماية لتحقيق الهدف بعيد الأمد من عملية التحرير التجاري، أما الأسباب الموضوعية فإنها ترتبط

برغبة الكثير من الدول في استمرار المفاوضات لإحداث زيادة أكبر في عملية التحرير التجاري تسمح لها بتوسيع نصيبها وحصتها من التجارة العالمية[1]، ووجود الكثير من المشاكل العالقة المرتبطة بإدارة نظام حصص التعريفة الجمركية و تدابير تعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء عن الآثار السلبية لعملية التحرير ...

ثانيا– المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في مؤتمر سياتل

يعد مؤتمر سياتل (**11/30 – 12/3/ 1999**) ثالث مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية منذ إنشائها بعد كل من مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف اللذين لم تطرح فيهما مناقشات فيما يتعلق بالزراعة، و فيما يلي توضيح لأهم ما تناوله المؤتمر حول آليات تحرير تجارة السلع الزراعية.

1–نتائج مؤتمر سياتل حول تحرير تجارة السلع الزراعية و أسباب فشله

1–1– نتائج مؤتمر سياتل حول تحرير تجارة السلع الزراعية

بالرغم من فشل مؤتمر سياتل إلا أنه يكتسي أهمية بالغة ترجع إلى تزامن انعقاده مع موعد إعلان بداية المفاوضات التجارية المتعلقة بالزراعة و الخدمات، و الإعلان عن المواضيع الجديدة التي تدخل في إطار المفاوضات لعام **2000** ، كما شكل موعدا لإجراء تقييم شامل لنشاط المنظمة بعد حوالي خمس سنوات من بدء نشاطها.

كانت المفاوضات التجارية لمؤتمر سياتل تأمل إلى تحديد و الإعلان عن جدول زمني للموضوعات المطروحة للتفاوض حول سبل التحرير التدريجي للسلع الزراعية لعام **2000**، و استند تحديد جدول المفاوضات إلى قاعدة المعلومات و البيانات التي جمعتها لجنة النفاذ إلى الأسواق حول الدعم و الإعانات الرسمية و الحواجز التجارية التي تعترض التجارة الحرة في الزراعة، ومن أهم المواضيع التي كانت مطروحة للتفاوض شمولية المفاوضات لعام **2000** والإجراءات التنظيمية و الجدول الزمني للمفاوضات.

1–2–أسباب فشل مؤتمر سياتل

عرف مؤتمر سياتل فشلا ذريعا بسبب استمرار الخلاف الحاد بين أكبر القوى الزراعية الاتحاد الأوروبي و الوم ا حول موضوع تحرير تجارة السلع و المنتجات الزراعية، لاسيما الإعانات و الدعم الرسمي المقدم للمزارعين في إطار السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة[2]، حيث أبدت دول الاتحاد الأوروبي رفضا كبيرا لإلغائها نظرا لأهميتها الوظيفية وتأثيرها على رفاهية المزارعين، و بقيت محافظة على مختلف أشكال دعم القطاع الزراعي سواء في إطار الصندوق الأخضر أو دعم التصدير أو الدعم المحضور في الصندوق الأحمر، من جهة أخرى أصرت الو م ا على إدماج موضوع معايير العمل و ربط عدم الالتزام بها بعقوبات تجارية.

2–تحضيرات مؤتمر سياتل لشمولية المفاوضات لعام **2000** و الإجراءات التنظيمية المتعلقة بها

2–1–تحضيرات مؤتمر سياتل لشمولية المفاوضات لعام **2000**

بالرغم من فشل مؤتمر سياتل إلا أن دول مجموعة الكيرنز كانت قد تقدمت بمشروع لإلغاء جميع أنواع الدعم والإعانات الرسمية الممنوحة للقطاع الزراعي و إلغاء جميع الحواجز غير الجمركية التي تشكل قيودا خفية على التجارة الدولية للسلع الزراعية، و التوصل إلى قواعد لتنظيم نشاط شركات القطاع العام التي تحدد أسعار المحاصيل الزراعية ومنح إجراءات وقائية للدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية التي تتضرر جراء عملية تحرير أسعار التصدير، كما دعت إلى تخفيض

[1] جرينفيلد، استمرار عملية الإصلاح في الزراعة، القضايا التي تثيرها المادة 20، ص. 2 متوفر على الموقع:
http://uae.gov.ae/uaeagricent/Issues/X7352a/X7352a.htm

[2] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، ص. 60

الرسوم الجمركية الملزمة إلى حدود الرسوم الجمركية المطبقة في الدول الأعضاء و اعتبار هذه الأخيرة ملزمة[1]، بالمقابل دعت الو م ا إلى ضرورة مناقشة تحرير التجارة في السلع الزراعية و الهندسة الوراثية و الربط بين تحرير التجارة و حقوق العمالة و هو ما اعترضت عليه الدول النامية و دول الاتحاد الأوروبي[2].

2-2- الإجراءات التنظيمية لمفاوضات عام 2000

بهدف تسهيل المفاوضات المزمع إجراؤها في سنة **2000** قدمت لجنة النفاذ إلى الأسواق قاعدة بيانات حول الإعانات والدعم الرسمي الممنوح للزراعة، و الإجراءات التي كانت سببا في إحداث تشوهات عميقة في هيكل التجارة الدولية لهذه المنتجات، و أسعار تصديرها إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها استعدادا لإجراء المفاوضات المقبلة.كما أعادت أمانة المنظمة النظر في أساليب عرض الالتزامات المحددة للدول الأعضاء لتخفيض أشكال الإعانات و الدعم لتسهيل متابعة جهود إصلاح و إزالة التشوهات السعرية في بنية التجارة الدولية للسلع الزراعية.

2-3-تحديد جدول زمني للمفاوضات

لم تتضمن مسودة المفاوضات لمؤتمر سياتل بعد فشله أي إشارة إلى المدى الزمني الكافي لإجراء المفاوضات حول الزراعة ولا تاريخ انتهائها، و التي كان من المنتظر أن يتم الإعلان عنه في البيان الختامي لنتائج مفاوضات المؤتمر.

الفرع الثاني: آليات تحرير تجارة السلع الزراعية في مؤتمر الدوحة للتنمية

انعقد مؤتمر الدوحة في نوفمبر **2001**، و تم في إطاره إقرار أجندة الدوحة للتنمية التي تضمنت الآجال الزمنية لإنهاء الجولة في عام **2005** و تشكيل اللجان و مجموعات العمل التفاوضية.

أولا-أهداف مؤتمر الدوحة للتنمية المتعلقة بتجارة السلع الزراعية

سطرت الدول الأعضاء المتفاوضة مجموعة من الأهداف تسعى إلى بلوغها، أهمها ما يلي[3]:

1-إحداث تحسينات جوهرية في فرص النفاذ إلى الأسواق، تخفيض دعم الصادرات و الدعم المحلي المشوه للتجارة.

2-التركيز على الاهتمامات غير التجارية للقطاع الزراعي التي يجب أن تتضمنها مقترحات الدول الأعضاء و التأكيد على أن تأخذ بعين الاعتبار في المفاوضات وفقا لما نص عليه اتفاق الزراعة.

3-التوصل إلى توافق للآراء حول المعاملة الخاصة و المتميزة للدول النامية، و اعتبارها جزءا لا يتجزأ من مختلف مواضيع المفاوضات بما في ذلك الأمن الغذائي و التنمية الريفية.

ثانيا-نتائج مؤتمر الدوحة للتنمية المتعلقة بتجارة السلع الزراعية

توصلت الدول الأعضاء إلى إصدار البيان الختامي لإعلان الدوحة الوزاري و الذي أعاد التأكيد على الهدف طويل الأجل المنصوص عليه في اتفاق الزراعة المتمثل في" إرساء نظام تجاري عادل موجه إلى الأسواق من خلال برنامج إصلاحات جذرية، يشمل قواعد معززة و محددة بشأن الدعم و الحماية بغية تصحيح القيود والتشوهات في أسواق المنتجات الزراعية و منع حدوثها" [4]. و قد شمل البيان نتائج المفاوضات حول الملف الزراعي، و من أهمها[5]:

---

[1] جمال الدين زروق، اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية، الدروس المستفادة و التحديات الجديدة أمام الدول النامية و منها الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سنة النشر غير موجودة، ص.10

[2] سمير محمد عبد العزيز، و عالمية تجارة القرن الحادي و العشرين، منظمة التجارة العالمية و مؤتمراتها الوزارية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2006،ص. 192

[3] انظر: مفاوضات منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على الدول النامية، منتدى السياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، دمشق، سوريا، 2002، ص.18.

[4] انعكاسات التطورات الراهنة في بيئة التجارة العالمية و الإقليمية على الأمن الغذائي و التنمية الزراعية في الشرق الأدنى، المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون للشرق الأدنى، صنعاء، اليمن 12 مارس 2006 ، ص. 1

[5] انظر- سمير محمد عبد العزيز، و عالمية تجارة القرن الحادي و العشرين، مرجع سابق، ص .232

1- ضرورة التزام الدول بالتحفظ عند الطعن ضد الإجراءات التي تتخذها الدول النامية، والتي تطالب بالإبلاغ عنها نظرا لخصائص هذه الدول و متطلبات التنمية الريفية و الأمن الغذائي فيها.

2- التأكيد على ضرورة الالتزام بتطبيق القرار المتعلق بالآثار السلبية المتوقعة عند تطبيق الدول النامية و الأقل نموا المستوردة الصافية للغذاء لبرنامج الإصلاح، لا سيما ما يتعلق بتقديم المساعدات الفنية و الغذائية و المالية في إطار برامج المساعدة لتحسين الإنتاج الزراعي و تطوير هياكل البنية التحية، و ضمان توفير التمويل الكافي للمستويات العادية من الواردات الغذائية.

3- الإقرار بضرورة المتابعة المستمرة و عرض نتائجها.

4-في مجال الصحة و الصحة النباتية، أشار البيان إلى أنه في حالة ملاحظة بلد عضو أن الإجراءات المطبقة تحمل مشاكل له، فان بإمكانه الدخول في مشاورات مع البلد المطبق لهذه الإجراءات للتوصل إلى حل نهائي يرضي الطرفين، وتم تكليف لجنة إجراءات الصحة و الصحة النباتية باستعراض الأعمال و تنفيذ الاتفاق مرة كل أربع سنوات على الأقل.

5- الاتفاق لأول مرة على بدء المفاوضات حول موضوع البيئة، الذي لقي قبولا من طرف دول الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات الدولية، في حين رفضته الدول النامية التي تعتبره تعزيزا للآليات الحمائية الجديدة التي تطبق ضد صادراتها الزراعية .

ثالثا-مواضيع الخلاف المرتبطة بتجارة السلع الزراعية في مؤتمر الدوحة للتنمية

تتعلق الجوانب التي استمر حولها الخلاف في مؤتمر الدوحة للتنمية حول تجارة السلع الزراعية ب:

1-النفاذ إلى الأسواق

بقيت المفاوضات حول موضوع الوصول إلى الأسواق متعثرة بسبب تمسك دول الاتحاد الأوروبي بموقفها الرافض لخفض التعريفات الجمركية، و الذي أيدتها فيه كل من اليابان و كوريا اللتان حرصتا على توفير و تأمين المزيد من الحماية خاصة لقطاع الأرز. أما الهند و بقية مجموعة الثلاث و الثلاثون• للدول النامية فقد سعت إلى أن لا تتسبب حمايتها الخاصة للمنتجات الزراعية الحساسة في إعاقة الهدف الاشمل و المتمثل في توسيع فرص النفاذ إلى الأسواق، أما الصين فقد رأت أن المقترحات المعروضة تعد غير كافية لحماية مزارعيها من منافسة المنتجات المستوردة و أصرت على فرض رسوم جمركية أعلى لحمايتهم[1].

2- الدعم المحلي

لم يسفر المؤتمر على اتفاق حول تخفيض الدعم المحلي، فالدول النامية معظمها ملتزمة بتخفيض مستويات الدعم إلى أدنى مستوى في حين الدول المتقدمة لديها مستويات عليا من الدعم في إطار الصندوق الأخضر و الأزرق، و باعتبار هذا الأخير غير مسموح به إلا بشروط فقد عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تحويل هذا الدعم إلى الصندوق الأخضر، كما أنه لم تحدد أي حدود قصوى لمستويات دعم الصندوق الأخضر الذي تمادت الدول المتقدمة في منحه في حين عجزت الدول النامية عن توفيره لمزارعيها نظرا لضعف قدراتها المالية. و جاء ذلك بسبب تنامي دور جماعات الضغط في الدول

- Vito cistulli, libre échange, agriculture et environnement : contraints et opportunités pour la méditerranée, options méditerranéennes, sér A/n 52, 2003, p. 94

• تعرف مجموعة الثلاث و الثلاثون بمجموعة أصدقاء المنتجات الخاصة في الزراعة، تضم أكثر من 46 عضو بما في ذلك أعضاء مجموعة العشرين و دول نامية أخرى، تعارض هذه المجموعة مقترح توحيد التخفيض في الرسوم الجمركية من طرف الدول الأعضاء و تصر على وجوب وجود اختلاف في نظم التعريفة في الدول النامية، كما تتميز بموقفها الداعم لموضوع الحماية المميزة للمنتجات الخاصة و تطالب بمنحها الحرية في تحديد طبيعة المنتجات الخاصة اعتمادا على مؤشرات مبنية على معايير الأمن الغذائي و المعيشي و التنمية الريفية، و أن تكون آلية الحماية الخاصة شاملة لجميع المنتجات الزراعية في الدول النامية دون تقييد.

[1] هدى عباس، المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين في منظمة العالمية للتجارة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2009، ص. 2

المتقدمة خاصة الو م ا و اليابان و الاتحاد الأوروبي التي مارست ضغطا على حكوماتها لمنع أي إجراء يرمي إلى تخفيض مستوى الحماية عن طريق الدعم.

تجدر الإشارة إلى أن لجنة الزراعة قد عقدت اجتماعات غير رسمية في ماي، جويلية، سبتمبر و ديسمبر **2001** ثم في فيفري **2002** تركزت معظم المناقشات حول إدخال بعض التفاصيل الفنية التي تعد جد ضرورية لإيجاد طريقة تسمح للدول الأعضاء بإعداد الاقتراحات، و التوصل إلى اتفاق مبني على التوافق حول النماذج و التعديلات التي يجب إجراؤها حول القواعد و التعهدات المتعلقة بالزراعة وفق جدول زمني محدد، غير أن هذه الجهود آلت إلى الفشل و عجزت الدول عن تحديد الجدول الزمني و ذلك بسبب تباين المواقف و تمسك كل طرف بمصالحه[1].

المطلب الثاني: المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية قبل مؤتمر هونغ كونغ

بقيت الحماية الزراعية ضمن أكثر المواضيع استمرارية في المفاوضات التجارية العالمية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، سعيا لتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج الدوحة للتنمية، و تجسد ذلك من خلال المفاوضات المدرجة في إطار مؤتمر كانكون الوزاري الذي عكس فشله الاهتمامات التجارية المتعاكسة بين الو م ا و الاتحاد الأوروبي من جهة و من جهة أخرى الدول النامية لا سيما مجموعة العشرين، أو من خلال آليات العمل والأطر التي تضمنتها حزمة جويلية **2004** بالنسبة للمفاوضات الزراعية و التي تمحورت حول الدعائم الزراعية الثلاث (النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي و تنافسية الصادرات). و فيما يلي توضيح لذلك.

الفرع الأول : المفاوضات التجارية للسلع الزراعية في مؤتمر كانكون

الفرع الثاني: إطار جويلية **2004** حول تجارة السلع الزراعية

الفرع الأول : المفاوضات التجارية للسلع الزراعية في مؤتمر كانكون

بعد فشل مؤتمر الدوحة للتنمية في التوصل إلى توافق للآراء حول سبل تحرير تجارة السلع الزراعية، اتفقت الدول الأعضاء على التحضير جيدا لإعداد النماذج و التعهدات المتعلقة بالموضوع لتسهيل المفاوضات التجارية في مؤتمر كانكون.

أولا– تحضير وثيقة النماذج و تقديم الاقتراحات المرتبطة بالسلع الزراعية

1–تحضير وثيقة النماذج المرتبطة بالسلع الزراعية

لتحقيق الأهداف المعلن عنها في مؤتمر الدوحة، سعت الدول الأعضاء إلى تحضير وثيقة النماذج أو القواعد التي توضح العروض الأولية للدول الأعضاء أو مشاريع التعهدات الكلية المتعلقة بالتخفيضات المقترحة، و تحديد جداول الالتزامات الخاصة بذلك تحضيرا لمؤتمر كانكون في سبتمبر **2003**، على أن يتم إجراء ذلك قبل **31** مارس **2003** التاريخ المحدد لعرض الوثيقة، لكن الدول لم تتمكن من التوصل إلى حل و توافق، حيث صرح رئيس لجنة الزراعة قائلا" يجب أن نشير إلى أنه قد خاب ضننا، لأن كل الجهود التي بذلت لم تأت بثمارها"[2]، كما أنها لم تحترم الآجال الزمنية لصياغة النماذج و اكتفت بتحديد المحاور الكبرى لها أو ما يعرف بالإطار فقط(**le cadre**) الذي تم التوصل إلى شكله النهائي في **1** أوت **2004**.

[1] دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، مرجع سابق، ص.17.

[2] Dossier de presse, organisation mondiale du commerce, quatrième conférence ministérielle, Doha, 9/13 novembre 2001 : www.wto.org/french/the wto_f/minist_f/min01_brief_f/doha_presspack_f.pdf

2-تقديم الاقتراحات المرتبطة بالسلع الزراعية

تقدمت كل من دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا باقتراح في سنة 2002 حول آليات تحرير تجارة السلع الزراعية من خلال إحداث تخفيض في مستويات الدعم الزراعي، والجدول التالي يلخص أهم ما جاء في المقترحين:

جدول رقم2: المقترحين الأمريكي و الأوروبي المقدمين في 2002 لتخفيض مستويات الدعم الزراعي

المنتوج	تقدير دعم المنتج 2001 (مليون دولار)	تقدير دعم المنتج الجديد %		أسعار 2001 (مؤشر FAO)	ارتفاع الأسعار وفقا للمقترحين%	
		المقترح الأوروبي	المقترح الأمريكي		المقترح الأوروبي	المقترح الأمريكي
الشوفان	50,3	22,6	5,0	27,2	7,5	8,3
الشعير	50,3	22,6	5,0	11,8	10,5	10,8
الذرى	36,6	16,5	5,0	11,3	19,7	22,2
القمح	43,47	19,6	5,0	12,8	10,5	11,0
زيت الصوجا	39,5	17,8	5,0	34,3	3,1	3,1
السكر	46,1	20,7	5,0	24,6	6,9	7,5
الحليب والزبدة	39,8	17,9	5,0	64,7	1,8	1,9

Source : José vicens, Alejandro lorca, effets de la libéralisation agricole sur les économies des payes partenaires méditerranéens, FEMISE, juin 2004, p.159

يلاحظ من الجدول أن الو م ا تقدمت باقتراح يقضي بإحداث تخفيض في مقياس الدعم الزراعي المشوه للتجارة (الصندوق الأحمر و الأزرق) في كل الدول الأعضاء بنفس المستوى و بنفس الصيغة بمعدل 5 % من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال خمس سنوات، غير أن الاقتراح رفض من طرف دول الاتحاد الأوروبي التي تقدمت هي الأخرى في ديسمبر 2002 باقتراح ينص على إحداث تخفيض في مقياس الدعم الإجمالي بمعدل أقصاه 55 % انطلاقا من مستوى التعهدات المقدمة في جولة الارغواي، و إن كان الأثر النهائي للمقترحين متقارب من حيث دفعه إلى ارتفاع الأسعار بمستويات متقاربة نوعا ما.

ثانيا- طرح مسودة هاربنسون حول آليات تحرير تجارة السلع الزراعية

لتجاوز الخلافات القائمة و التوصل إلى توافق في الآراء قبل نهاية الموعد المحدد في 31 مارس 2003 تقدم رئيس لجنة المفاوضات S. Harbinson في فيفري 2003 باقتراح عرف "بمسودة هاربنسون"، التي عرفت هي الأخرى رفضا من طرف بعض الدول و من أهم ما تضمنته المسودة:

1- تخفيض مستوى الدعم الكلي بنسبة 60 % و 40 % في الدول المتقدمة و الدول النامية على التوالي في شكل دفعات سنوية متساوية تمتد على مدى خمس سنوات في الدول المتقدمة و عشر سنوات في الدول النامية[1]، وتخفيض دعم الصادرات ب 50 % على الأقل خلال نفس الفترات و إخضاع ائتمان الصادرات لقواعد محددة تلزم بعدم منح أي ائتمان أو مساعدة مالية مباشرة و غير مباشرة للصادرات الزراعية[2]، إضافة إلى التطرق إلى القواعد المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية و الأقل نموا و الدول المستوردة الصافية للغذاء. غير أن هذه المقترحات لقيت معارضة ما دفع الو

[1] عادل السن، مرجع سابق، ص. 179

[2] Richard E.Mshomba, Africa and the WORLD TRADE ORGANIZATION, Cambridge university press, new York, USA, 2009, p.155

م ا و دول الاتحاد الأوروبي إلى طرح ورقة عمل مشتركة في أوت **2003** تضمنت تحديد المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأزرق و توسيعها، و هي المقترحات التي رفضتها الدول النامية الأمر الذي دفع إلى استمرار الخلاف.

2- الإشارة إلى المعونة الغذائية و اقتراح وضع قواعد خاصة بها تتماشى مع الإجراءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة مع التركيز على عدم توجيهها إلى التصدير بعد الحصول عليها، و التطرق إلى شركات الاتجار الحكومي والالتزامات المتعلقة بالأسعار، و عدم حضر الحد من تصدير المنتجات الزراعية أو شرائها بهدف التصدير و عدم منح هذه الشركات أي امتيازات، إضافة إلى اقتراح منع فرض أي قيد أو ضرائب جديدة على الصادرات الزراعية[1].

3- عرض مشروع لإعداد النماذج بهدف تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق قائم على تصنيف المنتجات حسب الرسوم الجمركية الأولية مع إحداث تخفيضات معتبرة، و هو يستند إلى المنهج المتبع في جولة الارغواي• الذي ينص على إحداث تخفيضات في الدول المتقدمة بمتوسط **6** %سنويا مع الالتزام بالحد الأدنى للتخفيض[2].

ثالثا-أسباب فشل مرحلة بناء النماذج و التعهدات المرتبطة بتجارة السلع الزراعية

يمكن تلخيص أهم محاور الاختلاف التي عرقلت التوصل إلى إصدار النماذج و التعهدات فيما يلي[3]:

1- اختلاف وجهات النظر حول موضوعات التفاوض المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق و الدعم المحلي و دعم التصدير.

2-التباين في طبيعة التفاصيل الفنية التي تضمنتها المقترحات المقدمة من طرف الدول الأعضاء، حيث التزمت بعض الدول مثل مجموعة الكيرنز بتقديم اقتراحات تفصيلية حول بعض المواضيع و معالجة مسائل معينة، في حين أصرت دول أخرى مثل الاتحاد الأوروبي و الو م ا، اليابان و سويسرا على تقديم اقتراحات شاملة تغطي عدد كبير من المواضيع دون التفصيل فيها.

3-عدم التوافق حول معايير تحديد طبيعة المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية و كيفية تطبيق مفهوم الاهتمامات غير التجارية في مجال الزراعة، و ربط التفاوض حول السلع الزراعية بالتقدم المحرز في مجالات المفاوضات الأخرى.

4-إقدام بعض الدول المتقدمة على تطبيق برامج تسمح برفع مستوى الدعم، فالو م ا أصدرت في ماي **2002** قانون " امن المزارع و الاستثمار الريفي" و بموجبه ارتفع الدعم بحوالي **82,8** مليار دولار على مدى عشر سنوات[4] و هو ما يتعارض مع أهداف اتفاق الزراعة مما ساهم في تعميق الخلافات في المفاوضات، بالمقابل لم تلتزم دول الاتحاد الأوروبي و بعض الدول الأخرى بالتزامات تخفيض مقياس الدعم الإجمالي و بقيت محافظة على مستويات الدعم المشوهة للتجارة، حيث بقي تخفيض مقياس الدعم الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي المقدر ب **35** مليار دولار سنة **2003** اقل من المستوى

---

[1] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة، مرجع سابق ، ص.28

• الصيغة المقدمة في إطار جولة الارغواي صيغة خطية في حين تعتمد الصيغة السويسرية على معادلة رياضية كما يلي:

$$T' = A \times T/(A+T)$$

T' معدل الرسم الجمركي الجديد بعد إحداث عملية التخفيض

T الرسم الجمركي الأولي قبل إجراء عملية التخفيض

A معامل ذو قيمة ثابتة محدد .

اقترحت من طرف سويسرا في جولة طوكيو(1973-1979) بالرغم من أنها في المفاوضات الزراعية الحالية ترفضها و تطالب بتطبيق صيغة جولة الارغواي، و هي تستخدم صيغة رياضية للحصول على مجال ضيق من معدلات التعريفة النهائية انطلاقا من مجموعة واسعة من التعريفات الابتدائية، و يكون معدل التعريفة النهائي جد ضعيف مقارنة بالمعدل المحصل عند تطبيق صيغة الارغواي.

أما معادلة جولة الارغواي فهي معادلة خطية تأخذ الشكل التالي $T'=C\times T$ (حيث C هو معامل ذو قيمة ثابتة 6 %)

[2] Mahmoud babil, Amer sleman, op.cit, p.24

[3] التقدم المحرز في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف على أجندة الدوحة للتنمية، مرجع سابق، ص. 4

[4] هدى عباس، مرجع سابق، ص. 3

المثبت أو المربوط المقدر ب **61** مليار دولار [1]، و ذلك بعد أن أقدمت على إحداث تعديل على السياسة الزراعية المشتركة.

5- رفض الدول النامية للالتزامات المقترحة عليها، حيث تم مطالبتها فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق بتطبيق صيغ تخفيض أكبر من الدول المتقدمة بدعوى أن متوسط التعريفة الجمركية فيها المقدر ب **14 %** أكبر من ذلك المطبق في الدول المتقدمة المقدر ب **3 %**[2].

رابعا- موقع المفاوضات الزراعية في مؤتمر كانكون

إن فشل الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق حول النقاط الخلافية في المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في مؤتمر الدوحة و المرحلة التحضيرية لمؤتمر كانكون، دفع إلى إعادة طرحه بحدة في مؤتمر كانكون الذي لم يكلل هو الأخر بالنجاح بسبب استمرار الخلافات و تباين المواقف.

1- نتائج مؤتمر كانكون حول تجارة السلع الزراعية

أختتم المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في كانكون بالمكسيك(**10-14** سبتمبر **2003**) بالفشل دون التوصل إلى اتفاق نهائي و نتائج ملموسة حول تحرير تجارة السلع الزراعية، يعود ذلك إلى المواقف غير المرنة للدول الأعضاء، حيث فشل في تقريب المواقف المتعلقة بأشكال الالتزامات الخاصة بتحقيق الهدف من التفاوض المنصوص عليه في إعلان الدوحة الوزاري، لا سيما بعد إقدام الو م ا على إصدار القانون الخاص المتعلق بالمزارع الأمريكية وقانون الاستثمار الريفي وإعلان دول الاتحاد الأوروبي عن إجراء مراجعة و تعديل في السياسة الزراعية المشتركة تنتهي في حدود سنة **2006**، وهو ما يؤكد عدم التزام القوى الكبرى بمبدأ تخفيض الحمائية الزراعية عن طريق الدعم المشوه للتجارة الدولية الذي يتعارض مع هدف جولة الارغواي، كما ازدادت المفاوضات تعقيدا بعد رفض الو م ا للمقترح المقدم من طرف دول غرب إفريقيا (بنين، بوركينافاسو و مالي و تشاد) الداعي إلى ضرورة تخفيضها للدعم المقدم لمنتجي و مصدري القطن (يفوق **3** مليار دولار سنويا) الذي اثر سلبا على عوائد الصادرات والمداخيل في هذه الدول، كما طالبت الدول النامية بتطبيق الصيغة المختلطة للتخفيض التي تتفق مع مبدأ المعاملة الخاصة و التفضيلية لهذه الدول أو ما يعرف بالمنهج المركب بدلا من الصيغة السويسرية أو الصيغة المقترحة في جولة الارغواي[3]. و يمكن توضيح مفهوم المنهج المركب من خلال الشكل الموالي.

---

[1] Agriculture, pèche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, rapport annuel du CIHEAM, 2006, p.11

[2] منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونغ كونغ، مجلة جسر التنمية، العدد الخامس و الخمسون، ، المعهد العربي للتخطيط، جويلية-أوت 2006، ص. 4

[3] احمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية : من هونغ كونغ إلى الدوحة، مجلة جسر التنمية، مجلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الخامس و العشرون، جويلية، 2006، السنة الخامسة، ص. 3

شكل رقم4 : المنهج المركب المقترح للنماذج في مؤتمر كانكون

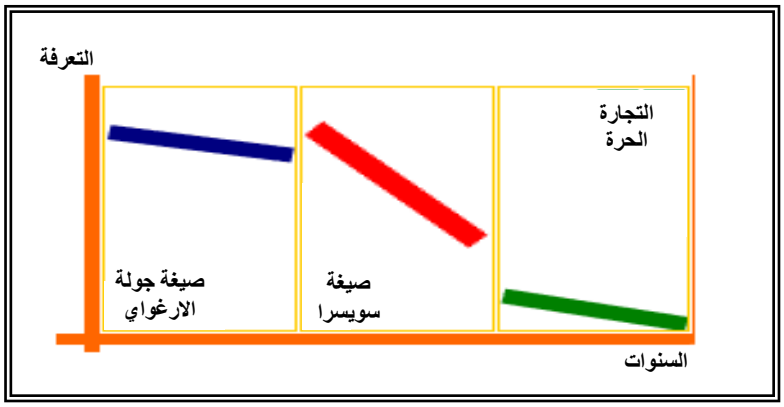

Source : agriculture, pèche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, op.cit, p.4

استعمل هذا المنهج في إطار النماذج المطروحة في مؤتمر كانكون خاصة من طرف الدول النامية و هو منهج مكون من ثلاث صيغ: صيغة جولة الارغواي تطبق على عينة من المنتجات الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى للنفاذ، و تطبق الصيغة السويسرية على قائمة أخرى من السلع الزراعية في حين تعامل قائمة أخرى من هذه السلع معاملة تفضيلية و تعفى نهائيا من الرسوم الجمركية.

2- الدور التفاوضي لمجموعة العشرين في مؤتمر كانكون

شهد مؤتمر كانكون تغييرا ايجابيا في ديناميكية المفاوضات وسمح بخلق نوع من التوازن و التقارب في القوة التفاوضية بين الدول المتقدمة و النامية بعد إنشاء مجموعة العشرين • التي أضحى لها دورا محوريا في المفاوضات، خاصة بعد أن عملت على توحيد مواقف الدول النامية التي ظلت متباينة نظرا لاختلاف اهتماماتها، فالدول المستوردة للغذاء تسعى إلى توفير إمداداتها من السلع الغذائية بأسعار منخفضة في حين تحاول الدول المصدرة الوصول إلى أسواق تصدير جديدة و بأسعار عالمية تنافسية و شفافة[1]. و ركزت المجموعة على موضوع الدعم الزراعي الذي تمنحه الدول المتقدمة لمزارعيها بما يتجاوز المليار دولار يوميا .

تجدر الإشارة إلى أهم الملامح المميزة للمرحلة الممتدة ما بين مؤتمر كانكون و إطار جويلية **2004** و التي تميزت بتشكيل مجموعة الأطراف الخمسة المهتمة بملف التفاوض حول الزراعة (الو م ا ، الاتحاد الأوروبي، استراليا، الهند والبرازيل)، وعقد المؤتمر الوزاري المصغر على هامش الاجتماع الوزاري السنوي لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بحضور عدد من وزراء التجارة من الدول النامية و المتقدمة، و تم في إطاره تحديد موعد للوصول إلى اتفاق حول الزراعة في نهاية جويلية **2004**.[2]

• مجموعة العشرين :تضم مجموعة العشرين كلا من الأرجنتين ، بوليفيا، البرازيل، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، مصر،إكوادور، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، جنوب أفريقيا، تايلند، تشكل أكثر من نصف سكان العالم و تمثل أكثر من 63 % من فلاحيها.

[1] مفاوضات منظمة التجارة العالمية: هل تستفيد الدول النامية من تفاهم جديد، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، ديسمبر 2005، ص. 3

[2] التقدم المحرز في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف على أجندة الدوحة للتنمية، مرجع سابق، ص. 7

الفرع الثاني: إطار جويلية 2004 حول تجارة السلع الزراعية

بعد فشل المفاوضات الزراعية في مؤتمر كانكون، تم إعادة بعث المفاوضات في 22 مارس 2004 و تم تقديم حوالي 32 إطار عمل و 99 وثيقة غير رسمية تشتمل اقتراحات لتسوية الخلافات[1]. مهدت لانعقاد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمدينة جنيف السويسرية في جويلية 2004 الذي ضم 147 دولة، و كان من المنتظر أن تنتهي المباحثات في أخر يوم من الشهر غير أن تعثر المفاوضات أخرها إلى اليوم الأول من شهر أوت، و قد أصدرت الدول ما يعرف بحزمة أو إطار عمل جويلية 2004 الذي اعتبره مدير المنظمة (بانيشتباكدي) S.PANICHTPAKDI بأنه حدث تاريخي يعزز فرص الأعضاء في استكمال مفاوضات الدوحة المهمة بنجاح، بالرغم من انه لا يمثل اتفاقية نهائية لكنه يشتمل التزامات مهمة و تاريخية أكدت على ضرورة مواصلة الإصلاحات الزراعية بشكل متوازن في مختلف المواضيع المرتبطة بها و المتمثلة في:

أولا– الدعم المحلي و دعم التصدير

1–دعم التصدير

وافقت الدول الأعضاء لأول مرة على التفاوض لإلغاء كل أشكال دعم التصدير في تاريخ معين و محدد يتم الاتفاق عليه خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، و تخفيض ائتمان الصادرات و ضمانات ائتمانات التصدير أو برامج التأمين التي تزيد فترة سدادها عن 180 يوما عند حلول التاريخ المتفق عليه، و إلغاء الشروط و القيود المتعلقة بالائتمانات التي تقل فترة سدادها عن 180 يوما، مع وضع ضوابط معينة يتم الاتفاق عليها حول استخدام هذه الائتمانات التصديرية مثل كيفية سداد الفائدة والحد الأدنى لمعدل الفائدة و الحد الأدنى للقسط[2].

2–الدعم المحلي

وافقت الدول الأعضاء على إحداث تخفيضات جوهرية في مستويات الدعم المحلي، حيث حددت الإعانات والمساعدات الموجهة للحد من الإنتاج في إطار الصندوق الأزرق بمستويات أقصاها 5 % من قيمة الإنتاج الزراعي، وهو ما يحمل فرصا جد مهمة لمنتجي القطن في غرب إفريقيا و مختلف مناطق العالم الذين يستفيدون من الدعم في إطار " برنامج للموارد الإضافية" الذي ينشأ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، إضافة إلى ذلك وافقت الدول الأعضاء على بدء مفاوضات لوضع قواعد جديدة تتعلق بالتدابير التجارية و الجمركية[3].

ثانيا–النفاذ إلى الأسواق في حزمة 2004

1–إحداث تخفيض في الرسوم الجمركية

أجمعت الدول الأعضاء على إحداث تخفيض تدريجي في الرسوم الجمركية والرسوم الجمركية القصوى على الواردات من السلع الزراعية خلال الفترة 2015-2017 .

2– التمسك بأساليب الحماية الجمركية للمنتجات الحساسة في الدول المتقدمة

أصرت الدول المتقدمة على الاحتفاظ برسوم جمركية مرتفعة لحماية منتجاتها الحساسة مثل الأرز في اليابان و الحليب و السكر و لحم الأبقار في دول الاتحاد الأوروبي.

---

[1] José vicens, Alejandro Lorca, op.cit, p.15

[2] دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص.23

[3] Voir :- Agriculture, pèche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, op.cit, p. 10
-Annie Krieger – Krynicki, op.cit, p.155

وفي أول أوت **2004** أصدر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية القرار المتعلق بإطار جويلية الذي مثل حجر الزاوية الهام في المفاوضات الخاصة بالزراعة، لكن بالرغم من أهمية ما جاء به إطار جويلية إلا انه يمكن اعتباره مجرد وعود نظرا لعدم تحديد جدول زمني دقيق لإلغاء الدعم و تخفيض الرسوم الجمركية، فقد صرح مندوب موريشيوس بأن الدول النامية لم تحصل على ما كانت تريده، و أنها ترى بأن الاتفاق ظل ناقصا في بعض محاوره لأنها كانت تأمل في أن يحمل الاتفاق ضغوطا أقل بالنسبة لها و تعهدات أقوى بالإصلاح في الدول المتقدمة.

من جهة أخرى اعتبر جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في سنة **2001** أن" هناك تناقض صارخ وهوة شاسعة بين أجندة الدوحة و بين تعهد أعضاء منظمة التجارة العالمية في سنة **2004**، بجعل جولة الدوحة جولة للتنمية وأن الأولوية يجب إعطاؤها لإنشاء نظام أكثر عدالة للتجارة عن طريق إصلاح كل اتفاقات التجارة الدولية السابقة" [1] وطالب بإعطاء المبادرة للدول النامية لفرض رسوم جمركية عقابية على الواردات الزراعية المدعومة و منحها فترات انتقالية لإجراء تحرير تدريجي لتجارة السلع الزراعية.

المطلب الثالث: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعية في مؤتمر هونغ كونغ و ما بعده

حمل مؤتمر هونغ كونغ(**2005**) الكثير من الآمال أمام الدول النامية لإحداث إصلاح في التجارة الدولية للسلع الزراعية، لا سيما بعد التوصل إلى اتفاق يقضي بإلزام الدول المتقدمة بتخفيض مستويات دعم تنافسية الصادرات ، غير أن هذا لم يمنع من استمرار الخلافات في المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر هونغ كونغ.

الفرع الأول: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعية في مؤتمر هونغ كونغ
الفرع الثاني: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعة بعد مؤتمر هونغ كونغ

الفرع الأول: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعية في مؤتمر هونغ كونغ

من أهم نتائج مؤتمر هونغ كونغ حول تجارة السلع الزراعية المرتبطة بإزالة التشوهات في بنية التجارة الدولية، مايلي:

أولا–الدعم المحلي و دعم التصدير

1– الدعم المحلي

فيما يتعلق بالدعم المشوه للتجارة حث الإعلان على تصنيف المساعدات الزراعية للدول الأعضاء في ثلاث مستويات حتى يتم تخفيضها، يعبر المستوى الأول على أعلى مستويات تخفيض الدعم التي تلتزم بها دول الاتحاد الأوروبي في حين يصنف دعم الو م ا و اليابان في المستوى الثاني ، أما المستوى الأخير فيشمل دعم بقية الدول الأخرى بما فيها الدول النامية ، كما تم التأكيد على ضرورة إدراج معايير جديدة تتعلق بدعم الصندوق الأخضر و الأزرق لكن دون تقديم أي تفاصيل بشأن طبيعتها.

و تلتزم الدول بأن يكون حجم الاقتطاع من إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة معادلا لمجموع التخفيضات في الصندوق الأزرق و دعم الحد الادني أو المستثنى، و قد اعتبر هذا الالتزام اقل مشروطية مقارنة بالالتزامات السابقة التي

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص.232

تنص على أن يكون حجم الاقتطاع أكبر من حجم التخفيضات، إلا انه ينظر إليه على انه قد يكون أكثر صعوبة على الدول للتحايل بيسر عند إعادة تصنيف المساعدات للتهرب من التزامات التخفيض [1].

2-دعم تنافسية التصدير

لقد سمحت مرونة دول الاتحاد الأوروبي إلى توصل الأطراف المتفاوضة في مؤتمر هونغ كونغ إلى اتفاق حول التفكيك التدريجي لدعم الصادرات أو ما يعرف بتنافسية الصادرات يمتد إلى غاية **2013** للبلدان المتقدمة و **2016** بالنسبة للبلدان النامية، أما دعم تكاليف تسويق الصادرات و نقلها داخليا و خارجيا في الدول النامية فتم تأجيلها إلى غاية **2021** [2]، حيث ورد في نص الإعلان ما يلي " على الأعضاء أن يضمنوا الحذف المتوازي لكافة صيغ المساعدات التصديرية، و كذلك الضوابط على الإجراءات التصديرية ذات الأثر المكافئ ليكتمل ذلك مع بداية سنة **2013** " .

من جهة أخرى اشترط الاتفاق أن يتم تحويل الجزء الأساسي و المهم من التخفيضات مع نهاية النصف الأول من فترة تطبيق الأحكام المقررة، و طالب الدول الأعضاء بوضع و تطوير الضوابط المتعلقة بالمساعدات الغذائية (إنشاء صندوق للمعونات الغذائية خاصة في حالات الطوارئ) و برنامج الائتمان الخاص بالتصدير و ممارسات المشاريع الحكومية التصديرية(فرض ضوابط على القوى الاحتكارية لشركات الاتجار الحكومي) في تاريخ أقصاه **30** افريل **2006**.

ثانيا-تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق

1-توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق يقضي بتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، تم في إطاره تحديد أنواع مختلفة من مرونة دخول الأسواق اعتمادا على تباين درجات المواصفات و طبيعة المنتجات خاصة الحساسة، فمثلا يسمح للدول النامية تطبيق عدد مناسب من مستويات التعريفات الجمركية على بعض المنتجات المستوردة الخاصة و التي يتم اختيارها وتشخيصها على أساس مجموعة من المؤشرات المبنية على معايير الأمن الغذائي و المعيشة و التنمية الريفية[3]؛

2- إلغاء الدول المتقدمة للرسوم الجمركية و نظام الحصص على صادرات الدول الإفريقية الأقل نموا و الدول المصدرة الصافية للقطن ابتداءا من السنة الأولى[4].

الفرع الثاني: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعة بعد مؤتمر هونغ كونغ

يمكن استعراض أهم المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية بعد مؤتمر هونغ كونغ في ما يلي:

أولا- المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية بين سنتي 2006-2008

1- المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في سنتي 2006 -2007

تم الإشارة سابقا إلى أنه تم في مؤتمر هونغ كونغ التوصل إلى تاريخ محدد لإلغاء كافة أشكال الدعم التصديري غير أن الالتزام بهذا التاريخ مشروط بالتوصل إلى النماذج التفاوضية المتعلقة بالممارسات ذات الأثر المكافئ للدعم التصديري(المعونات الغذائية، ائتمانات التصدير، شركات الاتجار الحكومي)، و انه تم الاتفاق على أن يكون شهر افريل **2006** آخر اجل للتوصل إلى النماذج التفاوضية المتعلقة بالزراعة و تقديم جداول الالتزامات بناءا على هذه النماذج التفاوضية، و عليه تقدمت استراليا في **2006** باقتراح يتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية بمقدار أعلى ب **5 %** من المقترح الذي قدمته مجموعة العشرين و المتمثل في تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة **54 %** و التزام الو م ا بتخفيض

[1] محمد بيبلي، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2006، ص. 1

[2] محسن يوسف اسمندر، سياسة القمح السوري و دعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ، ص. 19

[3] محمد بيبلي، مرجع سابق ، ص. 2

[4] آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص. 78

الدعم الزراعي بحوالي 5 مليار دولار، و يعرف هذا المقترح بمقترح " الخمسة خمسة " و قوبل هذا الأخير بالرفض من طرف دول الاتحاد الأوروبي[1].

و نظرا لعدم التوصل إلى النماذج بسبب استمرار الخلاف الشديد حول مقدار و حجم التخفيض في الدعم المحلي ودعم الصادرات و نسب التخفيض في التعريفات الجمركية، و ربط تاريخ تخفيض الدعم المحلي بالتقدم المحقق في المسارات التفاوضية حول الدعم التصديري تم توقيف و تعليق المفاوضات الزراعية بقرار من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في شهر جوان 2006 ليتم استئنافها من جديد في فيفري 2007.

2- المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في سنة 2008

في 29 جويلية 2008 أعلن المدير العام للمنظمة فشل الدول المتفاوضة في التوصل إلى توافق آراء حول مسودة شاملة لاتفاق دولي حول السلع الزراعية التي عرضت و قوبلت بالرفض، فبعد مفاوضات شاقة استمرت قرابة تسعة أيام انتهى اجتماع منظمة التجارة العالمية في 24 جويلية 2008 بفشل بعد أن قارب على النجاح بسبب توافق الدول الأعضاء على 18 موضوع من إجمالي 20 موضوع، وذلك نتيجة الخلاف الحاد بين كل من الو م ا و الهند والصين حول واردات المنتجات الزراعية وصياغة شروط خاصة حول آليات الوقاية في حالة الارتفاع المفاجئ للواردات الزراعية من جهة، و بين الاتحاد الأوروبي و الوم ا من جهة أخرى حول مستوى الدعم الزراعي و انفتاح الأسواق الأوروبية[2]، كما بقيت الخلافات مستمرة بين الدول النامية فيما بينها، وقد طالبت البرازيل التي ترأس مجموعة العشرين الو م ا بضرورة تسقيف مستوى الدعم المحلي عند حدود سنوية لا تتجاوز 12 مليار دولار أمريكي بالمقابل أشارت الوم ا إلى إمكانية تخفيضه إلى مستوى يتراوح ما بين 17 و 19 مليار دولار و هو ما رفضته مجموعة العشرين كونه لا يتوافق مع مطالبها[3].

ثانيا- مفاوضات المؤتمر الوزاري السابع حول السلع الزراعية (جنيف 2009)

توصلت الدول الأعضاء المتفاوضة في 6 جانفي 2009 إلى مسودة معدلة للنماذج الزراعية تناولت مايلي[4]:

1- إحداث تخفيضات تتراوح بين 50 % كحد أدنى و 70% كحد أقصى و حد أدنى للاقتطاعات على التعريفة النهائية المطلوبة في البلد العضو ب 45 %في الدول المتقدمة و ثلثها بالنسبة للدول النامية.

2-تحديد 4 % من خطوط التعريفة في الدول المتقدمة كمنتجات خاصة، حيث كانت تحدد أكثر من 30 % من خطوط تعرفتها في الحدود العليا، و يحق للدول النامية توسيع ذلك بمقدار الثلث، لكن شرط الالتزام بزيادة حصص التعريفة الجمركية وإحداث تخفيضات معتبرة في التعريفات ضمن الحصص بعد توسيعها.

3-يمكن للدول النامية اختيار بعض المنتجات كمنتجات خاصة على أساس مؤشرات الأمن الغذائي و التنمية الريفية.

4- الاتفاق فيما يتعلق بالمعاملة الوقائية الخاصة على فرض رسم جمركي أقصاه 25 % إذا كانت نسبة الزيادة في الواردات تتراوح ما بين 10 % و 15 %، يرفع السقف إلى 40 % إذا كانت الزيادة ما بين 15 % و 35 %، وإلى 50 % إذا تجاوزت نسبة الزيادة في الواردات 35 %.

---

[1] هدى عباس، مرجع سابق، ص. 4

[2] Mechal petit, paralysie ses négociation internationales agricoles : enjeux et risques pour les pays méditerranéens, la lettre de veille de CIHEAM, automne 2010, N 15, p.5

[3] تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة المنظمة العالمية للتجارة، مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدورة السادسة و العشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، 10-12 ماي 2010، انطاليا، ص. 38 الموقع الالكتروني: www.comcec.org/.../agenda%203_%20iii%20WTO%20matters%20arabic.doc

[4] محسن يوسف اسمندر، سياسة حماية القمح السوري و دعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص.24

5- تخفيض مقياس الدعم الإجمالي المشوه للتجارة ب 45 % إذا كانت التزامات الدعم تقل عن 15 مليار دولار وب 60% إذا تجاوزت 15 مليار دولار و ترتفع نسبة التخفيض إلى 70 % إذا فاق مستوى الدعم 40 مليار دولار بالنسبة للدول المتقدمة خلال فترة الأساس المعتمدة (1995-2000) خلال خمس سنوات، أما الدول النامية فحددت التزامات التخفيض فيها بثلثي 3/2 التخفيضات المطبقة في الدول المتقدمة خلال فترة تمتد إلى غاية تسع سنوات.

6- تخفيض سقف الالتزامات في الصندوق الأزرق إلى 5 % و 2,5 % من إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة والنامية على الترتيب خلال فترة الأساس المعتمدة(1995-2000)، و يمكن تمديدها إلى غاية 2004 بالنسبة للدول النامية على أن يتم اختيار السنوات الخمس الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات.

ثالثا-مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول الزراعة في المؤتمر الوزاري الثامن و التاسع

يمكن عرض أهم نتائج المؤتمرين الوزاريين الثامن و التاسع حول تجارة السلع الزراعية في ما يلي:

1-مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعية في المؤتمر الوزاري الثامن

استمرت محاولات الدول الأعضاء في 16 ديسمبر 2011 لحل الخلاف القائم بين الدول الأعضاء و التوصل إلى النماذج التي تسمح باستمرار عملية الإصلاح في تجارة السلع الزراعية، من خلال تقديم التعهدات النهائية المتعلقة بالرسوم الجمركية و الإعانات الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الدول النامية (مرونة السياسات) و معاملتها معاملة تفضيلية.

في هذا الإطار أصدرت لجنة الزراعة تقريرا تضمن نتائج المفاوضات التي ركزت على تكثيف المشاورات مع مجموعات صغيرة من الدول الأعضاء بهدف تنسيق مواقفها فيما يتعلق بالمواضيع التي لم يتوصل فيها إلى اتفاق مثل نماذج التخفيض المتعلقة بالقطن، و الاستمرار في التفاوض حول المواضيع المقترحة في سنة 2009 المتعلقة بتحصيل المعطيات و المعلومات الدقيقة حول قيمة الإنتاج الزراعي التي تعد ضرورية لتحديد التعهدات المتعلقة بتخفيض الدعم المحلي. و تم مطالبة الدول الأعضاء بتوفيرها بصورة مستمرة و شفافة و المشاركة في إقامة منتدى الكتروني موسع يسمح بتحديد تعهدات الدول الأعضاء بصورة شفافة وواقعية[1].

و لاستكمال المفاوضات المتعلقة بالزراعة تم عقد سلسلة من المشاورات بين العديد من الدول الأعضاء خلال الفترة 21-22 مارس 2012 ، لم تسفر عن أي تقدم لبناء رؤية مشتركة حول مستقبل تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية بسبب اختلاف وجهات النظر و الآراء بين الدول الأعضاء [2].

2-مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعية في المؤتمر الوزاري التاسع(3-6 ديسمبر 2013)

اقر المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في ختام أعماله في مدينة بالي باندونيسيا حزمة من القرارات الهادفة إلى تبسيط إجراءات التجارة حتى تتيح للبلدان النامية المزيد من الخيارات لتوفير الأمن الغذائي وتعزيز التجارة والمساعدة الإنمائية للبلدان الأقل نموا. و من ذلك الحد من تقديم إعانات التصدير و مختلف أشكال الدعم الزراعي التي كانت من الأسباب المباشرة لنمو الخلافات التجارية(حيث شكلت أكثر من 77 %من إجمالي الخلافات التجارية المسجلة لدى لجنة الزراعة في سنة 2013[3] مقارنة بتلك المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق 20%و تنافسية الصادرات 3 %) والاحتفاظ بها عند مستويات منخفضة، و التقليل من العقبات التجارية عند استيراد السلع الزراعية.كما تم التطرق إلى قرار تسهيل

[1] Organisation mondiale du commerce, rapport annuel 2012, p.24

[2] اشرف مختار، تطور مفاوضات جولة الدوحة، بحوث و أوراق عمل مؤتمر منظمة التجارة العالمية: تحديات التجارة الدولية و اهتمامات الدول العربية، القاهرة، 2012، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013، ص.170.

[3] Organisation mondiale du commerce, Rapport annuel, 2014, p.49

التجارة متعددة الأطراف وتبسيط الإجراءات الجمركية من خلال تخفيض التكاليف وتحسين سرعتها وكفاءتها وكذلك مساعدة البلدان النامية والأقل نموا لتحديث بنيتها التحتية، إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي ودعم الصادرات ودعم تجارة القطن، وإدارة حصص التعريفة الجمركية التي اعتبرتها مجموعة العشرين بأنها عائق إضافي للتجارة لعدم تفعيلها من طرف الدول المستورة التي تعتبر بأن منتجات هذه الدول اقل جودة مقارنة بمنتجاتها المحلي[1] .

[1] Ibid, p. 29 ,30

خلاصة الفصل الأول

بعد مفاوضات صعبة بين الدول المتعاقدة في اتفاقية الغات47 تم التوصل في إطار اتفاق بلارهاوس إلى نوع من التوافق في الآراء بين الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي حول آلية تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية، مما ساهم و لأول مرة في تقريب تجارة هذه السلع من مناهج و مبادئ الغات47 التي ظلت بعيدة عنها، مما أسهم في إحداث اختلالات وتشوهات عميقة في بنية التجارة الدولية غابت فيها مظاهر المنافسة الشفافة و النزيهة المستندة إلى مبدأ الميزة النسبية التنافسية، حيث تضمن اتفاق الزراعة مجموعة من الأحكام و الضوابط الداعية إلى تقليص مظاهر الحماية و جعل التجارة أكثر شفافية من خلال تسهيل فرص وصول و دخول السلع الزراعية إلى أسواق الدول الأعضاء وتبادل التنازلات الجمركية و التفضيلات التجارية و حظر اللجوء إلى الحواجز غير التعريفية و إلغاء أنواع الدعم الزراعي المشوهة للأسعار، و إن كانت هذه النتائج تعكس بصورة جلية سعي القوى الزراعية الكبرى إلى المحافظة على مصالحها التجارية دون الأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها على الدول النامية التي همش دورها في هذه المفاوضات، لا سيما الو م ا التي أضحت غير قادرة على الاستمرار في دعم القطاع الزراعي في ضوء سياستها الرامية إلى الضغط على النفقات و تخفيض العجز في موازنتها و تقلص حصصها النسبية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية.

و بالرغم من الأحكام و الضوابط التي أقرها اتفاق الزراعة و الأهداف المرجوة منه لضمان استقرار الأسعار وشفافية السياسات الزراعية من خلال الاستناد إلى قوى السوق إلا أن تأثيره على الرفاهية و التجارة العالمية تبقى حسب الكثير من المتتبعين جد محدودة مقارنة بنتائج الاتفاقيات الأخرى، و ربما يرجع ذلك إلى طبيعة و خصائص أحكام هذه الاتفاقية و الأسباب التالية:

-امتداد و طول الهيكل الزمني أو فترات السماح الممنوحة للدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات و الأحكام الرامية إلى إخضاع التجارة الدولية للسلع الزراعية إلى قواعد التحرير التجاري العالمي متعدد الأطراف.

-ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية بعد القيام بعملية التعرفة و ارتفاع السقوف المربوطة و خضوع هذه الرسوم إلى مبدأ التصاعد الذي يحد من تنافسية السلع الزراعية تامة التصنيع.

-عدم كفاية الالتزامات و التعهدات التي قدمتها الدول المتقدمة لا سيما في مجال تخفيض الدعم المحلي أو دعم التصدير.

-اختيار فترات الأساس التي تؤخذ كفترات مرجعية لتطبيق أحكام التخفيض في الرسوم الجمركية أو الدعم لصالح الدول المتقدمة مما يجعل آثار الإصلاح الزراعي جد محدودة و ضعيفة الأهمية بالنسبة للدول النامية.

-السماح حسب آلية الوقاية باتخاذ إجراءات وقائية خاصة على بعض المنتجات الحساسة.

-عدم الالتزام الفعلي للدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها و عرقلتها لتحقيق أي تقدم ايجابي في مسار المفاوضات.

و عليه فانه لابد من إدارة المفاوضات المقبلة للزراعة في نفس الاتجاه الذي اعتمدته و دعت إليه جولة الارغواي وذلك بإحداث إدماج حقيقي لتجارة السلع الزراعية في القواعد العامة للتحرير التجاري العالمي متعدد الأطراف، و ضرورة تفعيل دور الدول النامية في المفاوضات و الضغط على الدول المتقدمة و إلزامها بضرورة التخفيف من حدة الإجراءات الحمائية التقييدية، و إبداء نوع من المرونة الكافية اتجاه صادرات الدول النامية الزراعية حتى تكون طرفا فعالا في النظام التجاري العالمي و ترتقي مشاركتها الايجابية في التجارة الدولية للسلع الزراعية.

الفصل الثاني:

مكانة الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية

تمهيد

تعد الصناعات الزراعية الغذائية من أهم الصناعات التحويلية على المستوى العالمي نموا و انتشارا نظرا للتزايد المعتبر في عدد السكان و تغيير النمط الاستهلاكي الغذائي و تعدد الرغبات الاستهلاكية، و تشابك و ترابط المبادلات التجارية وعولمة أنماط الاستهلاك. كما تعد من أسرع الصناعات تطورا و تنوعا لارتباطها بالتطورات الحاصلة في تقنيات علوم الأغذية و العلوم ذات الصلة بعمليات التصنيع الغذائي. حيث تستخدم النظريات ونتائج الدراسات التي تضمنتها العلوم الدقيقة كالكيمياء والهندسة و البيولوجيا... لتحويل المواد الخام الزراعية نباتية كانت أو حيوانية باستخدام طرق التجفيف و التصبير و الحفظ والتغليف .... إلى سلع قابلة للاستهلاك مع إمكانية حفظها من الفساد لأطول مدة ممكنة واستخدامها في مواسم غير مواسم إنتاجها.

و تشهد المبادلات التجارية الدولية لهذه المنتجات انتعاشا كبيرا يرجع إلى عدم قدرة دولة واحدة على إنتاج كافة المنتجات الزراعية الغذائية التي يحتاجها مستهلكوها أو ارتفاع تكلفة إنتاجها مقارنة بتكلفة استيرادها، في حين تلجأ الدول صاحبة الفائض من المنتجات الزراعية الغذائية إلى تصديرها إلى الأسواق الخارجية لتحصيل النقد الأجنبي الذي يمكنها من تغطية فاتورة استيرادها و من جهة أخرى تسوية وضعية ميزان المدفوعات.

لذا تركز معظم السياسات التصنيعية الوطنية في الوقت الراهن سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة على تطوير الصناعات الزراعية الغذائية و تحسين طرق إنتاجها و جودة مخرجاتها، لجعلها قادرة على التماشي مع التطورات الديمغرافية الحاصلة و الاستجابة كما و نوعا لمتطلبات المستهلكين و تحقيق الاستقلالية الغذائية.

و للتعرف أكثر على أهمية الصناعات الزراعية الغذائية و مكانتها في الاقتصاديات الوطنية قسم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:مدخل للتعريف بالصناعات الزراعية الغذائية

المبحث الثاني:واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالصناعات الزراعية الغذائية

يعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي الذي تسعى الاقتصاديات إلى تطويره و الاهتمام به، إذ يحتل موقعا حيويا نظرا لدوره المتعاظم في تحقيق الأمن الغذائي و توفير المستلزمات الغذائية للسكان من خلال إعادة تدوير المدخلات الزراعية و إدخال جملة من التغيرات الفيزيائية و الكيميائية عليها، مما يجعلها تساهم في زيادة القيمة المضافة للمادة الأولية الزراعية و إيجاد نوع من التوازن في السوق بين العرض و الطلب وضمان استقرار أسعار المخرجات الغذائية.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الزراعية الغذائية

المطلب الثاني: أهمـــــــية الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية و العوامل المساعدة على تطورها

المطلب الثالث: واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الزراعية الغذائية

تعد الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع النشاط الصناعي في مختلف دول العالم و التي ساهمت التطورات الحاصلة في كل من الإنتاج الزراعي و طرق الحفظ و تقنيات التصنيع في توسيع آفاقها. و هي تشمل مجموعة من الفروع الإنتاجية التي تعتمد على المنتجات الزراعية حيوانية كانت أو نباتية كمدخلات أساسية لنشاطها، كما أنها تشكل حلقة مهمة في سلسلة الغذاء ووسيطا هاما بين الحقل و المائدة كونها تسعى إلى توفير الاحتياجات الغذائية للمستهلك مع حرصها على سلامة الغذاء و توفيره بشكل دائم و مستقر.

يتناول المطلب التعريف بالصناعات الزراعية الغذائية و إبراز أهم خصائصها و أهميتها من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: تعريف الصناعات الزراعية الغذائية و هيكل سوقها

الفرع الثاني: تطور اقتصاد الصناعات الزراعية الغذائية

الفرع الأول: تعريف الصناعات الزراعية الغذائية و هيكل سوقها

يمكن عرض أهم التعاريف المتعلقة بالصناعات الزراعية الغذائية و أهم الفروع التي تشملها في ما يلي:

أولا– تعريف الصناعات الزراعية الغذائية

1– التعريف الضيق للصناعات الزراعية الغذائية

وردت الكثير من التعاريف لتحديد طبيعة الصناعات الزراعية الغذائية و إبراز خصائصها، من بينها:

1-1–هي المؤسسات التي تقوم بعملية تحويل المواد الأولية الأساسية الناتجة عن الزراعة و تربية الماشية و منتجات الصيد البحري إلى منتجات موجهة أساسا إلى الاستهلاك الغذائي[1].

[1] Mourad boukella, les industries agro-alimentaires en Algérie, option méditerranéennes, CIHEAM, 1996, p.16

1-2- مجموعة الأنشطة الموجهة إلى تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع و منتجات غذائية، و كذلك كل الأنشطة التي تسمح بالحصول على الأطعمة والمواد الغذائية باستثناء الأنشطة التي تقوم بتحويل المواد و المنتجات الزراعية إلى منتجات غير زراعية[1].

1-3-تعرفها وزارة الفلاحة و الصيد في فرنسا على أنها" الصناعات التي وظيفتها حفظ و تحويل المنتجات الزراعية ومنتجات تربية الحيوانات و الصيد البحري إلى منتجات غذائية و مشروبات موجهة للإنسان و تغذية الحيوان، إضافة إلى صناعة التبغ و الأنشطة التقليدية مثل صناعة الخبز و الحلويات التقليدية[2]، و ذلك اعتمادا على أسس و نتائج العلوم الأخرى لزيادة عمرها التخزيني و المحافظة على قيمتها الغذائية و جودتها.

1-4- هي الصناعة التحويلية التي تغير شكل المنتج الغذائي الابتدائي (وربما هيئته وطبيعته) إلى شكل آخر يكون أسهل تداولاً وتخزيناً وحفظاً وأكثر قابلية لدى المستهلك و أكثر نفعاً[3].

1-5-تعرف الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على أنها تلك المؤسسات التي تعمل على تحويل المدخلات الزراعية إلى مخرجات موجهة للاستهلاك الغذائي، والتي تخضع إلى معايير تحديد الم ص وم المحددة في القانون التوجيهي للم ص و م[4] في الجزائر، و التي لا يتجاوز عدد عمالها **250** عامل و رقم أعمالها وحصيلتها السنوية **2** مليار دج و **500** مليون دج على التوالي مهما كانت طبيعتها القانونية و تستوفي شروط الاستقلالية، حيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار **25 %** من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف الم ص و م .

يلاحظ أن هذه التعاريف ركزت معظمها على اعتبار الصناعات الزراعية الغذائية فرعا صناعيا يتولى تحويل المدخلات الزراعية مهما كان مصدرها إلى مخرجات غذائية موجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني، بحيث تحافظ على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة، و ذلك باستخدام طرق التحويل و الحفظ و التصبير ...تماشيا مع شروط الاستهلاك التي يطلبها التطور الحضاري. غير أن الفرع اشمل و أوسع إذ يتعدى عملية التحويل ليشمل مراحل أخرى (النقل والتوزيع وإيصال المنتجات إلى المستهلك النهائي) و عمليات تنظيمية للسوق.

2-التعريف الموسع للصناعات الزراعية الغذائية

ظهرت تعاريف أخرى للصناعات الزراعية الغذائية تركز على عدة مستويات أهمها:

2-1- المستوى التقني- الاقتصادي: يعرف هذا المفهوم الصناعات الزراعية الغذائية على أنها" طريق موجه يربط بين عدة فروع تنطلق من الإنتاج الزراعي للمواد الأولية ووسائل الإنتاج و تنتهي بالوصول إلى عملية التوزيع النهائي والخدمات المرتبطة باستعمال و استهلاك المنتوج، مرورا بعدة أنشطة منها التحويل والحفظ و التخزين و النقل... (التعريف لا يقتصر على عملية التحويل فقط).

و ينظر إلى أنظمة الإنتاج أنها أصبحت أكثر تلاؤما و تكيفا مع مختلف أنماط الاستهلاك الغذائي و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات الحاصلة في التحويل و المسافات(النقل) و الوقت(التخزين) و عملية التوزيع[5].

---

[1] Fabrice Hatem, le secteur agroalimentaire dans la région euro méditerranéenne, notes et études ANIMA, N 16, novembre 2005, p.9

[2] Enjeux des industries agroalimentaires françaises, ministère de l'agriculture et de la pêche, édition 2008, p.6

[3] عوض خليفة موسى، التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعات الإفريقية(الجامعة الإفريقية العالمية)، جانفي 2006، الخرطوم، ص.7

[4] المادة 4 من القانون 01-08 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[5] Hugon Philippe, l'industrie agroalimentaire, analyse en termes de filières, Tiers –Monde, tome 29, N 115, 1988, p. 667

2-2-المستوى الاجتماعي- الاقتصادي: ينظر إلى الصناعات الزراعية الغذائية وفقا لهذا المنظور على أنها فرع يساهم في معرفة و فهم تطورات النظام الغذائي، و تحديد أهم الفاعلين فيه و دراسة العلاقات التجارية و غير التجارية و تحليل الطرق التنظيمية له و أهم العناقيد الإستراتيجية(مراكز البحث و التطوير...).

و عليه تعرف الصناعات الزراعية الغذائية كنظام فرعي يجمع بين الإنتاج و التوزيع و استعمال المنتوج أو مجموعة من المنتجات الغذائية وفقا لطرق تنظيمية محددة زمنيا و مكانيا، أو هي عملية تحويل مادية للمواد، الطاقة و المعلومة في مكان و زمان معين من خلال طرق تنظيم معينة.

كما تعرف على أنها حلقة مهمة من حلقات النظام الغذائي، و سلسلة الزراعة وهي فرع واسع و حيوي إذ تقوم مؤسسات و صناعات التحويل و تجهيز و توضيب المواد الأولية الزراعية بتحويلها إلى منتجات زراعية غذائية و توزيعها و إيصالها إلى المستهلك النهائي[1].

حيث يشير النظام الغذائي إلى شبكة مترابطة بين مختلف الفاعلين (مؤسسات إنتاجية، مالية، هيئات عمومية وخاصة.) تتواجد في فضاء جغرافي معين(منطقة، دولة، أو فضاء متعدد الجنسيات) تساهم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في خلق تدفقات من السلع و الخدمات الموجهة إلى إشباع الاحتياجات الغذائية للمستهلكين المحلين أو الأجانب[2].

مما سبق يمكن القول أن فرع الصناعات الزراعية الغذائية يضم الصناعات التي تقوم بطرح منتجات غذائية موجهة للاستخدام في تغذية الإنسان أو الحيوانات مباشرة سواء كان ذلك بطريقة تحويلية (الحبوب و مشتقات الحليب وتكرير السكرو الزيوت) أو عن طريق التعليب و الحفظ و التغليف و التبريد للمنتجات الزراعية الطازجة دون إخضاعها لعمليات تحويلية(السمك، الزيتون، ...أو تحضير منتجات غذائية مساعدة و مكملة مثل التوابل و الملونات والسهر على تخزينها و نقلها و توزيعا لإيصالها للمستهلك في الوقت المناسب وبطريقة جيدة بالاشتراك مع مجموعة واسعة من الفاعلين.

ثانيا- هيكل سوق الصناعات الزراعية الغذائية و فروعه

يرتبط فرع الصناعات الزراعية الغذائية بمجموعة واسعة من الفاعلين و يتشكل من عدة فروع نستعرضها فيما يلي.

1-هيكل سوق الصناعات الزراعية الغذائية، يرتبط الفرع بمجوعة من الفاعلين أهمهم [3]:

1-1- قطاع التموين بالمواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة التي تدخل في تشكيل المنتج النهائي(القطاع الزراعي،تزويد المزارعين بالآلات، البذور، الأسمدة، ...).

1-2- المؤسسات الصناعية التي تتولى عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات غذائية والمؤسسات الزراعية الغذائية التي تتولى عملية جمع و تخزين و تحويل و توضيب المنتجات.

1-3- شبكة التوزيع، النقل، آليات التسويق...وغيرهم من المتدخلين الذين يسمحون ببيع و إيصال المنتجات إلى المستهلك النهائي.

1-4-الخدمات الوسيطة:كمراكز التكوين، منتجي التجهيزات الضرورية للصناعة، الإعلام، المراكز الفنية، الاتصال...

[1] Jean louis Rastoin, et Selma tozanli, l'agroalimentaire dans les pays méditerranéens : entre mimétisme et mémoire? Académie d'agriculture de France, 2008, séance du 9 avril 2008, p. 2

[2] J.L. Rastoin, S. Tozanli, G. Ghersi, l'émergence du capitalisme agroalimentaire dans les pays méditerranéens, conférence FEMISE, 4, 5,6, décembre 2003, Marseille, p.1

[3] Fabrice Hatem, op.cit, p. 9

شكل رقم5 : هيكل سوق الصناعات الزراعية الغذائية

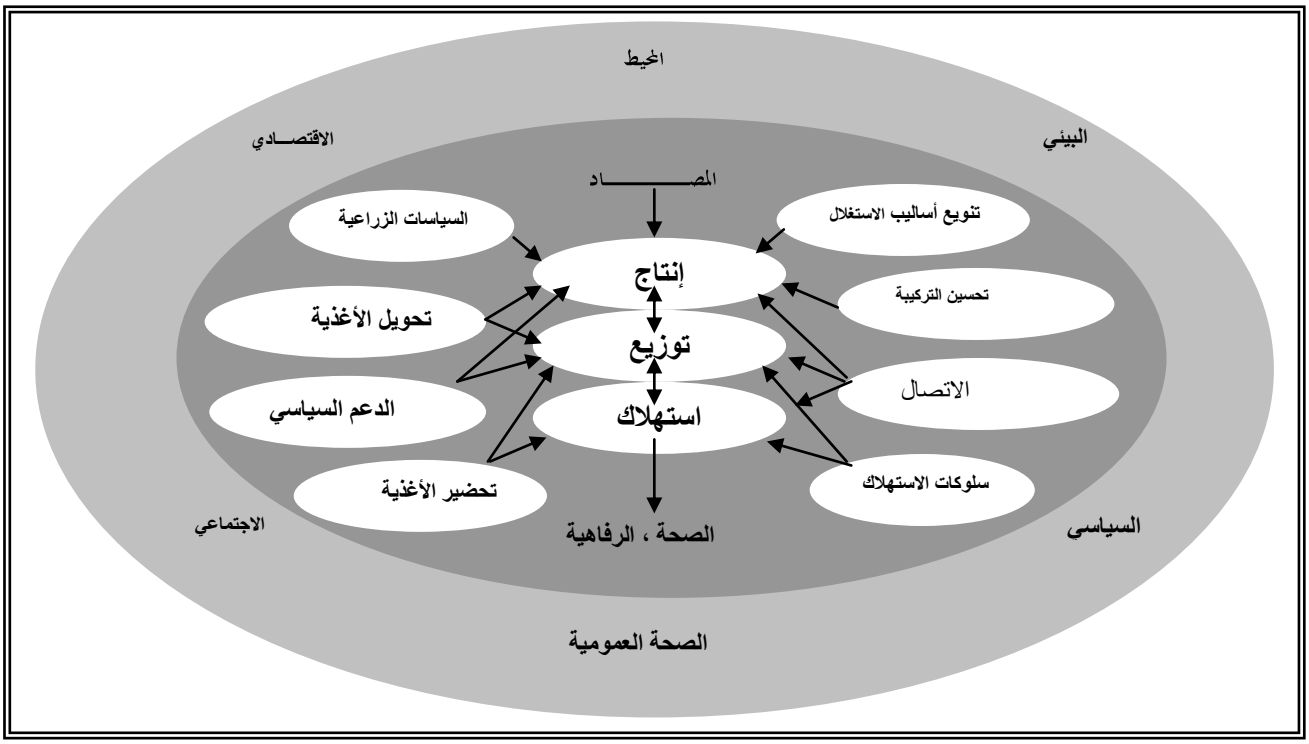

Source : stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, document de référence, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, mars 2010, p. 30

تشكل الصناعات الزراعية الغذائية حلقة وسيطة ضمن الصناعات التحويلية، فهي ذات ارتباط وثيق بالإنتاج الزراعي حيواني أو نباتي والصناعات الأخرى كالصناعة الكيمياوية و صناعة الحفظ و صناعة التعبئة و التغليف ، كما ترتبط بمراكز التخزين و النقل و التحضير للمواد الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية للمحافظة على صنف و خصائص المادة الغذائية[1].

و يتضح من الشكل أن قوة أداء الفرع تعتمد على العلاقة القائمة بين هذه الصناعات و القطاع الزراعي والسياسات المرتبطة به وهياكل البنى التحتية المتعلقة بالتوزيع....، مستوى التكوين، دعم الدولة ... و غيرها من العناصر الفاعلة التي تساهم في تقوية مؤسسات الفرع و دعم قدراتها الإنتاجية و التنافسية في بيئة المنافسة .ذلك أن سبب ضعف أداء هذه الصناعات في الجزائر و الكثير من الدول النامية راجع أساسا إلى ضعف مصادر التموين بالمواد الزراعية و تدني وضعية هياكل البنى التحتية و ضعف مستوى التكوين...

2- أهم الأنشطة المدمجة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية

يضم الفرع مجموعة من الأنشطة الصناعية مصنفة في 8 فروع تحويلية هي[2]:

1-1-صناعة المواد الغذائية المصبرة و المجمدة و الأطباق المنزلية؛

1-2- صناعة المنتجات الغذائية المشتقة من الحبوب: السميد، الفرينة، الخبز، العجائن،...

[1] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، رسالة دكتوراه غير منشورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 - 2008، ص.50

[2] Industrie agroalimentaire dans l'UEMOA, panorama, problématiques, enjeux et perspectives, publication PMC, juillet 2008, p.12

1-3-صناعة المواد الغذائية المختلفة: الشكولاطة، الحلويات، النكهات ، أغذية الحمية...

1-4-صناعة الزيوت و الشحوم و المواد الدسمة: المارغرين، الزبدة، الزيت...

1-5- صناعة السكر و المواد السكرية؛

1-6-صناعة اللحوم: ذبح الماشية و سلخها و تجهيزها للبيع؛

1-7- صناعة المشروبات و الكحوليات: عصير الفواكه، الخمور،.....

1-8- صناعة الحليب و مشتقاته: الحليب، الجبن، اليايورت.....

الفرع الثاني: تطور اقتصاد الصناعات الزراعية الغذائية

أمام التطورات الحاصلة في مجال الصناعات الزراعية الغذائية و تزايد أهميتها في كل الاقتصاديات أصبحت هذه الصناعات محل اهتمام العلماء و الدارسين، و أضحى لها علم مستقل بذاته يهتم بدراسة و تحليل مشاكلها و البحث عن طرق تطوير منتجاتها و آليات إيصالها إلى المستهلك.

أولا- مكانة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في علم الاقتصاد و تطور الإطار المفاهيمي المرتبط به

1-مكانة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في علم الاقتصاد

يعد علم الاقتصاد الزراعي الغذائي فرعا مهما من فروع علم الاقتصاد، يهتم بدراسة المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية التي تبحث في جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه و تخزينه و تسويقه و توزيعه واستهلاكه في مراحله النهائية. حيث تم تطويره مع نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي(**1957**) من خلال أعمال **Goldberg et Davis** بجامعة هارفارد في إطار ما يعرف بالأعمال الفلاحية **(agri business)**، وجاءت أعمالهما مخالفة للتحليل الزراعي الكلاسيكي الذي يتمركز حول الاستغلال الزراعي فقط، و اعتبرا أن ديناميكية القطاع الزراعي لا يمكن أن تتم إلا في إطار تحليل شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع الأنشطة القبلية (الصناعات التجهيزية للفلاحة) والبعدية للزراعة(أنشطة التحويل و التوزيع)[1] ، هذه الأنشطة التي يرون أنها أساسية و تكتسي أهمية تفوق أهمية الزراعة في حد ذاتها. و في عقد الستينيات تطور هذا المفهوم من خلال مقاربة جديدة للاستهلاك الغذائي تعتمد على أدوات المحاسبة الوطنية التي تسمح بتحليل العلاقة ما بين الفروع في مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية.

2- تطور الإطار المفاهيمي للاقتصاد الصناعي الزراعي الغذائي

شهدت المفاهيم و المقاربات ذات الصلة بالفرع (الاقتصاد الزراعي الغذائي، النظام الغذائي..) تطورا ملحوظا في إطار سعيها إلى تحديد جميع الأنشطة المتداخلة مع بعضها البعض و المتقاطعة في دورة حياة المنتجات الزراعية الغذائية لفهم مدى التجانس و توافق التشغيل بينها، و تفسير ظواهر التكامل و شبه التكامل التي تحدث في الفرع و التي تساعد على صياغة مختلف الاستراتيجيات الضرورية لتطويره، و بذلك طرحت الكثير من القراءات للفرع منها[2]:

2-1-فرع الصناعات الغذائية كمجموعة من العمليات التقنية؛

2-2-الفرع كمجموعة من العمليات الاقتصادية(تعاملات، تدفقات نقدية و تقييم)؛

2-3-الفرع كمجموعة منظمات.

---

[1] J.L.Rastoin, S.Tozanli, G. Ghersi, op.cit, p.1

[2] عبد المليك مزهوده، واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا و جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2007، ص. 113

كما أن توظيف التطورات التكنولوجية في صناعة الأغذية خلقت تقسيما جديدا للعمل وسمحت بدخول فاعلين جدد (كما سبق الإشارة إليه) في سلسلة النظام الغذائي وعلاقتهم الوطيدة بالصناعات الزراعية الغذائية من الناحية الخلفية والأمامية، و يتعلق الأمر بالممونين الزراعيين (مواد زراعية، أسمدة، مبيدات..) و موردي التجهيزات و المعدات والوسائل المادية، موردي الخدمات(التمويل، التأمين، البحث و التطوير، التكوين، الاتصال...) مراكز الرقابة والجودة.. و هي السمة المميزة للصناعات الزراعية الغذائية في الدول المتقدمة أين تتشابك و تترابط العلاقة الوثيقة بين مختلف الفاعلين على عكس خصائص الفرع في دول جنوب المتوسط و الجزائر حيث تغيب هذه العلاقات و الارتباطات.

ثانيا –مظاهر تطور الصناعات الزراعية الغذائية

شهدت الصناعات الزراعية الغذائية تطورات معتبرة يمكن إبرازها فيما يلي.

1–مراحل تطور الصناعات الزراعية الغذائية

انتقلت الصناعات الزراعية الغذائية في الدول المتقدمة من مرحلة التصنيع الغذائي إلى مرحلة الصناعة الغذائية الخدمية، وأصبحت بمثابة نقطة مفصلية تربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعة، الصناعة و الخدمات التي أضحى دورها جد محوري في التعريف بهذه المنتجات و خصائصها و إيصالها إلى المستهلك عبر شبكة خدماتية للتوزيع(النقل، التسويق، الإشهار، البحث و التطوير)[1]، و يمكن إبراز أهم محطات تطور الصناعات الزراعية الغذائية في ما يلي [2]:

1–1– المرحلة الفلاحية: تتميز باعتماد فرع الصناعات الزراعية الغذائية على إنتاج واستهلاك المواد الغذائية ومخرجات القطاع الفلاحي مباشرة دون إدخال تعديلات و تحويلات عليها، و تعد معظم الدول الأقل نموا (الفقيرة جدا) التي يقل فيها متوسط الدخل الفردي عن 2 دولار حسب تصنيفات البنك الدولي أهم الدول التي لا تزال في هذه المرحلة.

1–2–مرحلة الانتقال نحو الصناعة: تتصف هذه المرحلة التي تشهد نوعا من التطور في الإنتاج الزراعي و ارتفاع في نسبة مساهمة الزراعة في خلق القيمة المضافة بوجود نوع من تقسيم العمل ناتج عن وجود مؤسسات صغيرة و متوسطة تقوم بعملية تحويل المدخلات الفلاحية، و بروز مؤسسات تجارية تتولى نقل و تخزين وتوزيع المنتجات لإيصالها إلى المستهلك خاصة في المناطق الحضرية (الجزائر، مصر، سوريا،المغرب، تونس....)

1–3–مرحلة الصناعات الغذائية **agro-industries**: هي المرحلة التي ترتفع فيها مساهمة الأنشطة التحويلية و الخدمية في النظام الغذائي و تصبح مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في خلق القيمة المضافة و العمالة أكبر مقارنة بمساهمة القطاع الزراعي. إضافة إلى تعدد و تنوع الأنشطة الجانبية المحيطة بالنواة(مركز الإنتاج الفلاحي) و تتسع سلسلة القيمة الغذائية لتشمل مزودي الخدمات. (حالة الدول الأوروبية و إسرائيل).

1–4– مرحلة الصناعة الغذائية الخدمية و اللامادية **agro-tertiaire**: أو المرحلة القمة، تتميز بارتفاع مساهمة الخدمة في النظام الغذائي، حيث يصبح أكثر من نصف ميزانية الأسر الموجهة للإنفاق على الغذاء تصرف خارج المنزل في المطاعم وتشكل الخدمة في هذه المرحلة حوالي ثلثي قيمة المادة الغذائية. فمثلا في الو م ا تشكل الخدمة أكثر من **50 %**من السعر

[1] Kheladi mokhtar, L'industrie agroalimentaire : Réalité, Enjeux et Problèmes, Colloque internationale L'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles dans les économies émergentes, Biskra le 2 et 3 décembre 2008, p.8

[2] عبد المليك مزهوده، مرجع سابق، ص. 114

النهائي للمنتجات الغذائية و من ذلك خدمات النقل و التسويق (يشكل الإشهار لوحده حوالي **10 %** من سعر المنتوج) و الفوائد البنكية والتأمين و هوامش التوزيع و الضرائب و الرسوم ...(ارتفاع وزن الخدمات في السعر النهائي للمنتوج الغذائي) و تنخفض حصة المواد الأولية الزراعية إلى **20%** فقط، في حين تشكل تكاليف عملية التحويل الصناعي و التغليف الغذائي **30** %من السعر النهائي[1]، كما يسجل ارتفاع المدخلات اللامادية التي تفوق نسبتها **15 %** من السعر النهائي أمام تراجع المدخلات المادية (حالة الو م أ).

2–العوامل المساعدة على الانتقال إلى مرحلة الصناعات الزراعية الغذائية الخدمية

يمكن حصر أهم العوامل التي ساعدت على الوصول إلى الشكل النهائي للصناعات الزراعية الغذائية في:

2–1– التزايد الملحوظ في رأس المال اللامادي نتيجة الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة التي أحدثت تسريعا في عمليات التجديد و تغيرات تكنولوجية عميقة في هيكل الإنتاج[2]، حيث أن الاعتماد على الأسس العلمية في النشاط على مستوى تنسيق الأنشطة و تنظيم المبادلات ساهم في تحسين إنتاجية الصناعات الزراعية الغذائية.

2–2– التجديدات التي حصلت على مستوى سلسلة التموين سمحت بطرح العديد من المنتجات و تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات و الاستجابة إلى رغبات المستهلكين سواء من الناحية الكمية أو النوعية. و الجدول الموالي يلخص أهم التطورات التي شهدتها الصناعات الزراعية الغذائية.

جدول رقم3: تطور هيكل الاقتصاد الصناعي الزراعي الغذائي في الدول المتقدمة

نوع الاقتصاد الزراعي	نهاية القرن 19	بداية القرن 20	منتصف القرن 20	الو م منذ 1990 (اق زراعي غذائي خدمي)	استخدام التكنولوجيا الحيوية اللامادية
الزراعة	% 100	%70	%30	%10	%5
الصناعة الغذائية	%0	%20	%40	%35	%25
الصناعة الغذائية الخدمية	%0	%10	% 30	55%	% 70

Source : stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, document de référence, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, mars 2010، p.25

و بالإسقاط على حالة الجزائر و الدول العربية تبرز خصائص مؤسسات الفرع أنها لم ترق بعد إلى المرحلة الأخيرة أي الصناعات الغذائية الخدمية و أنها لا تزال في مرحلة انتقالية من نظام (زراعي–زراعي) إلى نظام (زراعي–صناعي)، **حيث تعتمد بشكل كبير على المدخلات الزراعية في تشكيل القيمة النهائية و اندماج ضعيف للخدمات التي لا تتعدى مساهمتها في تشكيل القيمة أو السعر النهائي للمنتوج1 % و ضعف استخدامها و توظيفها للتكنولوجيا الحديثة.**

[1] Abdelhamid Bencharif et jean Rastoin, concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires : application par la chaine globale de valeur au cas des blés en Algérie, working paper N7, CIHEAM, 2007 ,p.8
[2] Les future agricoles et alimentaires en méditerranée, Méditera, CIHEAM, 2008, p. 122

المطلب الثاني: أهمـــــــية الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية و العوامل المساعدة على تطورها

يكتسي فرع الصناعات الزراعية الغذائية أهمية بالغة في الاقتصاديات الوطنية، من خلال مساهمتها المعتبرة في الإنتاج وخلق القيمة المضافة و تحصيل النقد الأجنبي و تحقيق الأمن الغذائي و توفير مناصب الشغل....، ما جعل معظم الاقتصاديات تولي اهتماما كبيرا لمؤسسات الفرع و تقدم لها دعما ماليا و فنيا للارتقاء بدورها و تنافسيتها وتطويرها، ويمكن إبراز أهمية الصناعات الزراعية الغذائية في مختلف الاقتصاديات و العوامل المساعدة على تطورها من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: العوامل المساعدة على تطور الصناعات الزراعية الغذائية

الفرع الثاني: أهمية الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية

الفرع الأول: العوامل المساعدة على تطور الصناعات الزراعية الغذائية

قبل التطرق إلى أهم العوامل التي ساهمت في نمو و تطور الصناعات الزراعية الغذائية لابد أولا من التعرف على خصائصها و ووظائفها، نظرا لارتباط تطور هذه الصناعات بطبيعة خصائصها ووظائفها.

أولا–خصائص الصناعات الزراعية الغذائية ووظائفها

1–خصائص الصناعات الزراعية الغذائية

تمتاز الصناعات الزراعية الغذائية بجملة من الخصائص أهمها:

1– 1–الارتباط الوثيق بمخرجات القطاع الزراعي التي تعد بمثابة مدخلات أساسية لنشاطها.

1–2– سيطرة المؤسسات التحويلية التي تمثل أكبر نسبة من مؤسسات الفرع، و هي تشكل حلقة مهمة في سلسلة طويلة هي السلسلة الغذائية، حيث أصبحت المنتجات الزراعية الغذائية التحويلية تمثل مصدر **95 %** من المنتجات الغذائية المستهلكة في الدول مرتفعة الدخل و ما بين **60** إلى **70%** في دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط[1].

1–3– العلاقة القوية بين التحديد الكمي و النوعي للمنتجات الغذائية وطرق التصنيع وارتباط قنوات التوزيع بالمستهلكين وقدراتهم الشرائية و تفضيلاتهم و عاداتهم الاستهلاكية، و قدرة المؤسسة على إيصال المنتجات إليهم في الوقت و المكان المناسبين[2].

1–4– تدويل الأنشطة الزراعية الغذائية: اتجه نشاط الفرع إلى التدويل بسبب تزايد درجة الاعتماد المتبادل و الترابط والتشابك الغذائي بين الدول في إطار العولمة الاقتصادية و تأثره في إطار توجه الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مبني على المعرفة، حيث طرأت تغيرات عديدة على عمليات الإنتاج و التوزيع، كاتجاه المؤسسات إلى التخصص في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج و تجزئة النشاط لعدم قدرتها على التحكم في جميع المعارف الضرورية لعمليات الإنتاج التي أصبحت جد معقدة، و سعيها إلى تخفيض التكاليف و تفضيلها للتركيز حول مهاراتها الأساسية التي تسمح لها بالحصول على ميزة

[1] Jean louis Rastoin et Selma tozanli, op.cit, p.2

[2] ميلود زيد الخير، الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ و بعده، الملتقى الدولي حول المنافسة و الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص. غير متوفرة .

تنافسية،و تجزئة و تقسيم عمليات الإنتاج مما شكل عاملا مهما في إعادة تشكيل الأنظمة الإنتاجية، إضافة إلى اتجاه مؤسسات الفرع إلى الاندماج على المستوى القطري لتعظيم سلسلة القيمة[1].

2- وظائف الصناعات الزراعية الغذائية

تقوم الصناعات الزراعية الغذائية بعدة وظائف أهمها[2]:

2-1- وظيفة السلامة الغذائية: و ذلك بطرح منتجات سليمة خالية من الجراثيم نظيفة غير مضرة بصحة الإنسان، بما يسمح للمستهلك من تكوين صورة ذهنية جيدة حول المنتوج.

2-2- وظيفة حفظ و تخزين الأغذية من التلف و مسببات التسمم الغذائي: لأن بقاء الأغذية على حالتها الطبيعية يعرضها للفساد و يغير خصائصها الفيزيائية و الكيميائية تحت تأثير العوامل المناخية، لذا تم تطوير العديد من التقنيات للحفاظ على خصائص المنتجات الزراعية لمدة أطول و تقديمها للاستهلاك بعد فترات معينة في ظروف و شروط مثلى.

2-3-التنويع ومراعاة القدرة الشرائية: تسمح عملية تحويل المنتجات الزراعية بتوسيع قاعدة الاختيارات أمام المستهلك وطرح بدائل غذائية متنوعة من حيث الجودة و النوعية، تتماشى مع أذواق و طلبات مختلف شرائح المجتمع و من حيث السعر كونها تراعي القدرة الشرائية للمستهلك و ميزانيته المخصصة للغذاء.

2-4- وظيفة التغذية و تثمين المنتجات: تساعد عملية التحويل في الحفاظ على الخصائص الغذائية للمنتوج و ترفع من قيمته الغذائية نتيجة إضافة بعض المكونات الضرورية لجسم الإنسان، كما تجعل بعض المنتجات التي لايمكن استهلاكها مباشرة على حالتها الطبيعية أكثر نفعا للمستهلك و غير مضرة بصحته، و تسمح بدمج منتوجين أو أكثر وطرح منتجات جديدة تتماشى و متطلبات المستهلكين (توفير أغذية لفئات خاصة من المجتمع كالمرضى و الأطفال وأغذية الحمية..).

2-5- وظيفة الملاءمة للاستخدام: ينبع هذا الدور في ظل تغير الخصائص الاجتماعية للمجتمعات لاسيما بعد توجه المرأة للعمل و الاتجاه إلى العائلة المصغرة و محاولة محاكاة نمط المعيشة الغربي في الدول النامية، و بذلك أصبحت هناك حاجة ملحة لتوفر أغذية محفوظة جاهزة أو سريعة التحضير تسمح بتوفير الوقت و الجهد مقارنة بالأغذية الطازجة.

ثانيا- العوامل المساعدة على تطور الصناعات الزراعية الغذائية

تعد الصناعات الزراعية الغذائية من أسرع الصناعات على المستويين المحلي و العالمي تطورا و نموا لا سيما في ظل الزيادة المعتبرة لعدد السكان، و تعدد الرغبات و العادات الاستهلاكية و تغير أنماط الاستهلاك في إطار عولمة النشاط الاقتصادي. ساعد على نمو هذه الصناعة و تطورها تظافر جملة من العوامل لعل أهمها[3]:

1-الحاجة إلى ضمان استقرار و توافر الإمدادات الغذائية، نظرا ل:

1-1- وجود فجوة زمنية بين الإنتاج الزراعي الموسمي المحدود و عملية الاستهلاك المستمرة التي تتطلب وجود منتجات زراعية غذائية تتسم بالديمومة لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية في أي وقت؛

---

[1] Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, op.cit, p. 25

[2]انظر: - ميلود زيد الخير، مرجع سابق، الصفحة غير موجودة.

-Kheladi mokhtar, op.cit, p. 8

[3] Voir :-Les petites et moyennes entreprises agroalimentaires à l'heure de la qualité, approche qualité de l'ONUDI dans le secteur agroalimentaire, vienne 2005, p.8

- Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, op.cit, p.25

- Jean louis Rastoin, Lucien bourgeois, Foued cheriet, Nahid movahedi, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, les notes d'IPEMED, paris 2012, p. 34

1-2- الحاجة إلى توفر الغذاء في الحالات الطارئة و الاستثنائية كالحروب و الجفاف، إضافة إلى دور التغيرات المناخية التي أضحت تشكل عاملا جديدا و حافزا لتطوير وزيادة الاتجاه نحو الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية و في شروط التجارة مع الدول المتقدمة؛

2-التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإنتاج و وسائل النقل

2-1-ساهم التجديد و التطور العلمي و التكنولوجي و التقني المتسارع و توظيفه في مجال إنتاج و تحويل و تصبير وحفظ و توضيب المنتجات الزراعية الغذائية، و تحسين مكوناتها في جعل هذه المنتجات أكثر أمنا و أقل عرضة للتلف و أكثر جذبا للمستهلكين.

2-2- ساعد تطور وسائل النقل على تسريع و تسهيل عملية نقل المواد الغذائية من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها و تحسين طرق شحنها و تفريغها مما قلص مدة و مشاكل نقلها لمسافات بعيدة.

3-التطورات الاجتماعية و تزايد ضغوط المنافسة

3-2-التطورات الاجتماعية التي تتجلى في ارتفاع نسبة عدد سكان المدن إلى إجمالي عدد سكان العالم من **39** % إلى **51** %بين سنتي **1980**و **2010** (في تركيا ارتفعت من **44**% إلى **70** % و في الجزائر من **44** % إلى **66**% و في الدول المتوسطية **11** من **46** % إلى **61**%)، و تزايد ظاهرة عمل المرأة حيث ارتفعت نسبة اليد العاملة النسوية إلى إجمالي عدد العمال على المستوى العالمي من **39** %إلى **45**% خلال الفترة **1980** و **2010** (في الجزائر ارتفعت من **21** % إلى **34** % وفي دول الاتحاد الأوروبي من **39**% إلى **45**%). إضافة إلى امتداد العمر الزمني لحياة الإنسان في معظم دول العالم إلى سن متقدمة و التطورات الحاصلة في أذواق و رغبات المستهلكين (تزايد استهلاك اللحوم والوجبات السريعة)، و تحسن قدراتهم الشرائية التي ترجمها نمو الطلب على المنتجات المحلية أوالأجنبية، إضافة إلى تحسن يقظة و معرفة المستهلك لخصائص المنتجات و تركيبتها و أهميتها في سلوكه الغذائي ومدى سلامتها نظرا لتطور مستوى تعليمه و تكوينه.

3-2-الضغوطات المتزايدة أمام المؤسسات بسبب نمو المنافسة و تزايد الطلب على المنتجات ذات الجودة العالية مما دفع إلى تسريع عمليات التجديد، التي سمحت بظهور منتجات جديدة و جعل دورة حياة المنتوج اقصر، إضافة إلى تطور الجوانب التشريعية و القانونية المتعلقة بسلامة الأغذية و تزايد دور جمعيات حماية المستهلك، و وسائل الإعلام والاتصال في توعية المستهلكين حول مخاطر المنتجات الغذائية على صحة الإنسان و البيئة و دورها في تحقيق تنمية مستديمة، ما دفع المؤسسات إلى تركيز الاهتمام حول جودة الأغذية و مواد التغليف و طرق الحفظ و التوزيع حتى تكون منتجاتها سليمة وصديقة للبيئة.

الفرع الثاني: أهمية الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية

تكتسي الصناعات الزراعية الغذائية أهمية كبرى في الاقتصاديات القطرية لا سيما من خلال مساهمتها في توفير الأمن الغذائي الذي أصبح هدفا تسعى السياسات التنموية الزراعية إلى تحقيقه و تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتشكل المنتجات الغذائية المصنعة نسبة معتبرة في الاستهلاك الغذائي و يرجع ذلك إلى ظاهرة التمدن و تطور النظام الغذائي

وتزايد عمل المرأة و تطور السلاسل العالمية و المحلات الكبرى ، حيث تشكل ميزانية الغذاء أكثر من**20 %**من ميزانية العائلات في اغلب دول العالم، و يقارب **50** في دول شمال أفريقيا[1].و يمكن إبراز هذه الأهمية من خلال مايلي:

أولا–المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

1– المساهمة في استقرار أسواق و أسعار المنتجات الزراعية الغذائية

1–1– المساهمة في استقرار أسواق المنتجات الزراعية الغذائية: تشكل هذه الصناعات في الدول التي تتمتع بوفرة الإنتاج الزراعي فرعا مهما يسمح بتحويل فائض الإنتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية و ضمان استقرار أسعارها[2]، حيث يتم نقل المنفعة الزمانية من المواسم التي تسجل فائضا في الإنتاج الحيواني و النباتي إلى المواسم قليلة الإنتاج، و المنفعة المكانية إلى الأماكن التي يقل أو ينعدم فيها الإنتاج و هو ما يسمح بإعطاء قيمة اقتصادية للمنتجات الزراعية وتوفير الغذاء بشكل مستمر والحفاظ على استقرار الأسعار والأسواق[3]. (احتواء مشكل الوفرة النسبية في منتوج البطاطا و الطماطم و البصل في بعض المواسم في الجزائر؟؟؟).

1–2–استقرار أسعار المنتجات الزراعية الغذائية: تساهم الصناعات الزراعية الغذائية في الحد من تدهور و انخفاض عائدات القطاع الزراعي و إبعاد المخاطر الناتجة عن زيادة الإنتاج، و هي بذلك تقدم حلا لمشكلة تأمين الأسواق المناسبة للمنتجات الزراعية، خاصة الأساسية و ضمان الأمن الغذائي و الحفاظ على مستوى محدد من الأسعار.

2– المساهمة في تحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي و تعميق التكامل مع القطاع الزراعي

2–1–المساهمة في تحقيق التوازن الإقليمي و الاجتماعي: إن إيجاد مراكز تصنيعية للمنتجات الغذائية في المناطق النائية والأرياف القريبة من مناطق الإنتاج الزراعي يساهم في تنمية هذه المناطق، و تدعيم اقتصاديات الريف و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية المتوازنة بخلق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي بالحد من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن[4]، ورفع مستوى الدخل فيها.

كما يساعد تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في المناطق الريفية للدول النامية في ضمان استقرار هذه الدول و ذلك بتوفير فرص عمل مستدامة في المناطق المتضررة و التقليل من هجرة الشباب غير المؤهل إلى المدن، كما يساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة و النمو الاقتصادي و بالتالي المساهمة في الاندماج في الأسواق العالمية[5]، لا سيما و أن نسبة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية المصنعة تظل ضعيفة بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية، حيث قدرت حصتها ب **13,4 %** في **1980** و **13,7 %** في سنة **2001** بالمقابل سجلت هذه الدول نموا في حجم الواردات من المواد الغذائية والتي شكلت المواد الزراعية المصنعة منها أكثر من الثلثين[6].

2–2–تعميق التكامل مع القطاع الزراعي: تشكل الصناعات الزراعية الغذائية حلقة مهمة في بنية الإنتاج الزراعي، حيث يسمح الاستيعاب الفعال و المنتظم لمخرجات القطاع الزراعي من تحقيق الاستقرار في الأسعار و الأسواق الزراعية

---

[1]FMI, Perspectives de l'économie mondiale, une dette élevée et une croissance anémique, étude économiques et financières, octobre 2012,p .61

[2]محمد عمار محسن، الصناعات الغذائية في سوريا، واقعها و آفاق تطويرها، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2000، ص. 11

[3]إبراهيم احمده سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا و بشريا ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+ الرابع، 2011، ص. 393

[4]غربي فوزية، مرجع سابق، ص.50

[5] Hélèn Ilbert, Produits du terroir méditerranéen : conditions d'émergence, d'efficacité et modes de gouvernance, CIHEAM, Montpellier, juin 2005, p.107

[6]Rapport du forum mondial pour agro-industrie, new Delhi, Inde, 8-11avril 2008, p.3

وضمان النجاعة و الاستغلال الأمثل و الفعال للإنتاج، و يساهم الاستثمار في هذه الصناعات في تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي و التقليل من الاضطرابات التي تحصل في الأسواق الزراعية و احتوائها[1] في حالة فائض الإنتاج أو العجز. من جهة أخرى فإن إقامتها في المناطق الريفية يساعد على التخفيف من الفقر في الدول النامية، لاسيما و أن معظم الدراسات تؤكد تواجد 75 % من الفقراء على المستوى العالمي في المناطق الريفية و تعد الزراعة المصدر الأساسي لحصولهم على الدخل.

3-المساهمة في عمليات التجارة الخارجية

تبرز العديد من الأسباب الاقتصادية التي تبرر التجارة في المنتجات الزراعية الغذائية منها[2]:

3-1-عدم قدرة أي دولة مهما كانت إمكانياتها الطبيعية و المالية و البشرية و التكنولوجية على إنتاج كافة المنتجات الغذائية التي يحتاج إليها مستهلكوها؛

3-2- تصدير الفائض من المنتجات الزراعية الغذائية في الدول ذات القدرات الإنتاجية العالية يمكن من تحصيل العملات الأجنبية التي توجه لاستيراد المنتجات الزراعية التي لا يمكن إنتاجها محليا أو إنتاجها بتكلفة مرتفعة، و تخفيض العجز التجاري في ميزان المدفوعات؛

3-3-تعمل بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف على تقليل وزن الأغذية و حجمها مما يقلص من نفقات استيرادها.

4- تشجع على قيام صناعات أخرى مكملة لها كصناعة العبوات المختلفة اللازمة للتعبئة البلاستيكية و الزجاجية وغيرها من المنتجات الكيمياوية التي يحتاج إليها في تصنيع الأغذية و حفظها، كما تسمح بتحويل مخلفات المصانع الغذائية من خلال بعض عمليات التصنيع الغذائي إلى منتجات اقتصادية[3].

ثانيا-المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

1-مفهوم الأمن الغذائي المستدام

تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات في الوقت الراهن لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي و تزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار وعدم استقرار العرض. الأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث عن الآليات و الإجراءات المؤسساتية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام والحد من التبعية إلى الأسواق الدولية لتوفير غذاء آمن و مستقر و صحي لشعوبها. حيث يرتكز مفهوم الأمن الغذائي المستدام • على 5 عناصر أساسية هي[4]:

1-1-الإتاحة **la disponibilité** :عرض المنتجات الغذائية يكون كاف و مؤمن بصورة مستمرة و يتماشى مع التطورات السكانية الحاصلة و تغير عاداتهم الاستهلاكية؛

1-2-إمكانية الوصول إليه**l'accessibilité** : تأمين الحصول المادي و الاقتصادي على المنتجات الغذائية(قدرة شرائية)؛

---

[1] عزالدين بن تركي، مرجع سابق، ص. 248

[2] انظر : محمد عبيدات، مرجع سابق، ص. 234

[3] حسين عبط المطلب الأعرج، تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة الايكونوميكات للعلوم المالية و المصرفية ، السنة الرابعة، العدد الثاني و العشرين، دمشق، سوريا، ص. 10

• تعرف منظمة الأغذية و الزراعة الأمن الغذائي على انه: الحصول المادي و الاقتصادي و الاجتماعي لكل فرد في أي وقت على الغذاء الكافي والآمن الذي يسمح له بتلبية و تغطية احتياجاته الطاقوية و تفضيلاته الغذائية لضمان حياة صحية و نشيطة. و تماشيا مع بروز مفاهيم التنمية الشاملة والمستدامة خرج مفهوم الأمن الغذائي من إطاره التقليدي إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، الذي يركز إضافة على ما يتضمنه الأمن الغذائي على عنصر الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية و السمكية و المائية و الغابات مع القدرة على حماية الأنظمة البيئية الوطنية و الإقليمية و العالمية، و إرساء أنماط إنتاجية مستدامة و متنوعة تراعي الاحتياجات الحاضرة و المستقبلية للسكان دون الإضرار بصحتهم أو بالبيئة.

[4] Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, op.cit, p.25

1-3-الاستقرار la stabilité: يكون العرض الغذائي مناسب من ناحية السعر و الكمية؛

1-4-عدم الإضرار بالصحة l'innocuité: نوعية و جودة المنتجات تسمح للمستهلكين من الاستفادة من الأغذية المناسبة لمتطلباتهم و تفضيلاتهم دون الإضرار بسلامتهم الصحية؛

1-5-المحافظة على البيئة و ضمان الاستدامة préservation de l'environnement : لأن تلبية الحاجيات الغذائية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة و تعريض البيئية للتدهور لا يسمح بضمان الأمن الغذائي على المدى البعيد.

كما أصبح يتداول مصطلح السيادة الغذائية **la souveraineté alimentaire** الذي يكمل مفهوم الأمن الغذائي إلا أنه أعمق و أشمل منه، كون أن السيادة الغذائية تعبر عن " حق الشعوب و الحكومات في وضع و صياغة و بكل حرية السياسات الزراعية التي تتكيف و تلبي احتياجاتها شرط عدم الإضرار بالدول الأخرى"[1].

لذا تطرح أمام الصناعات الزراعية الغذائية الكثير من التحديات لتحقيق هذه الأهداف لا سيما أمام النمو المتزايد لعدد سكان العالم الذي يتوقع أن يتجاوز **9,3** مليار نسمة بحلول عام **2050**، و هو ما يتطلب حسب منظمة الأغذية والزراعة رفع حجم الإنتاج الزراعي ب **60** %مقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة **2005-2007**[2]، و أن يكون هذا النمو مستداما مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الناتجة عن تناقص الموارد الطبيعية و التغيرات المناخية و ارتفاع تكلفة الوصول إلى الغذاء في ظل تراجع الأجر الحقيقي للكثير من المستهلكين لا سيما في الدول النامية.

2- مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

يعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي على المستوى العالمي قدرة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، و يبرز ذلك من خلال دوره المتعاظم و المتزايد في:

2-1- إشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة، مع مراعاة و احترام معايير و مواصفات الإنتاج التي تحمي صحة المستهلك و البيئة.

2-2-تعد الصناعات الزراعية الغذائية محددا أساسيا لإستراتيجية الأمن الغذائي، من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي الأولي، أو عن طريق تصنيع وتحويل الفائض من الإنتاج الزراعي المحلي في مواسم الوفرة أو المدخلات الزراعية المستوردة إلى سلع استهلاكية تؤمن الغذاء للسكان باستخدام مختلف تقنيات الحفظ و التغليف و التسويق مما يسمح بإعطاء قيمة مضافة لهذه المنتجات[3].

2-3- إنشاء الصناعات الزراعية الغذائية يساهم في تعزيز الأمن الغذائي من ناحيتين، فزيادة المخرجات الزراعية الغذائية التي توفرها هذه الصناعات يساعد على سد الحاجات الغذائية، وفي حال تصدير الفائض يوفر نقدا أجنبيًا يوجه لتغطية قيمة الواردات، و من جهة أخرى إن إقامة مشروعات جديدة تخلق فرص عمل إضافية وتوفر دخولا للأفراد لتغطية و تأمين حاجاتهم الغذائية [4].

---

[1] Omar Bouazouni, étude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, programme alimentaire mondial, octobre 2008, p.27

[2] OCDE, sécurité alimentaire mondiale : défis pour le system agricole et agroalimentaire, 2013, p.29

[3] Kheladi mokhtar, op.cit, p. 1

[4] رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص. 307

4-2-إدخال تعديلات و تحويلات على الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية يجعل منها ذات صلاحية أكبر للتخزين لفترات أطول مقارنة بتركها في حالتها الخام، و هو ما يجعلها أكثر منفعة كونها تساعد على تقليص الخسائر الناتجة عن فساد و تلف الكميات الفائضة عن الاستهلاك الموسمي، و في الحالة المعاكسة يمكن للدولة التي تسجل عجزا في إنتاج هذه المواد الزراعية الخام استيرادها و إعادة تصنيعها محليا(صناعة الزيت و السكر في الجزائر) وتحقيق المكاسب الناجمة عن فرق الأسعار، إضافة إلى المنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن إقامة هذه الصناعات (توظيف اليد العاملة، خلق مداخيل..)[1]و إن كان ذلك يتطلب توفر البنية التحتية الملائمة للتموين بالمواد الأولية والتخزين.

و في هذا الإطار خلصت دراسة لمنظمة الأغذية و الزراعة أن المنتجات الزراعية الغذائية تساهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تخفيض خسائر ما بعد الحصاد التي تصل في الحبوب إلى 30% و 50 % في الجذور و 70 % في الفواكه والخضر وتمديد مدة حياة المنتوج و تسهيل وصوله إلى المناطق الريفية التي يتمركز فيها السكان، و إضافة قيمة للسلع وتحسين نوعية و جودة المنتجات و سلامتها نظرا لالتزامها بالمعايير، و إنشاء شهادات مناسبة و أنظمة تعقب وتتبع (سيتم التطرق إليها لاحقا)و تنسيق المعايير مما يسمح بزيادة فرص وصولها إلى الأسواق[2]. إضافة إلى قدرتها الكبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا الحديثة الضرورية في عملية تصنيع الأغذية "[3].

المطلب الثالث: واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد العالمي

ساهمت سياسات الدعم التي أولتها الدول المتقدمة لا سيما الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي للقطاع الزراعي عبر مختلف أشكال التدخل و الحماية التي سبق الإشارة إليها في تحقيق فوائض إنتاجية كبيرة، و دعمها التفوق التكنولوجي في تحويلها إلى منتجات غذائية مصنعة و هو ما جعلها تحتل المراتب الأولى في التجارة الدولية لهذه المنتجات على عكس الدول النامية التي تقلصت الحصة النسبية للكثير منها و اضحت مستوردا صافيا للغذاء.

الفرع الأول: مكانة الصناعات الزراعية الغذائية في الدول المتقدمة

الفرع الثاني: واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية

[1]محمد عمار محسن، مرجع سابق، ص. 17

[2] منظمة الأغذية و الزراعة، مبادرة تطوير شركاء التصنيع الغذائي و الزراعي الإفريقي، 2010، ص. 4

[3] Dan Acquaye , Abishag Frimpong –Manso, The roles and opportunities for the private sector in Africa's agro-food industry , united nations development program, 2010, p.23

الفرع الأول: مكانة الصناعات الزراعية الغذائية في الدول المتقدمة

تحتل الصناعات الزراعية الغذائية مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة، نستعرضها في ما يلي:

أولا– معطيات حول مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية على المستوى العالمي

1–دور الصناعات الزراعية الغذائية في الإنتاج و رقم الأعمال و الاستثمار العالمي

1–1– دور الصناعات الزراعية الغذائية في الإنتاج العالمي

تعد الصناعة الزراعية الغذائية أول صناعة على المستوى العالمي، كونها تمثل ربع الأنشطة الصناعية و حوالي **4** % من إجمالي الإنتاج العالمي، توظف أكثر من **23** مليون عامل على المستوى العالمي[1]، كما أن **75** % من الإنتاج الزراعي العالمي يتم تحويله عن طريق الصناعات الغذائية ليوجه للاستهلاك. و يشهد سوق المنتجات الغذائية منذ سنة **2002** نموا يقدر بالمتوسط ب **5** % سنويا[2]. وتؤمن الصناعات الغذائية في الدول ذات الدخول المرتفعة حوالي **95**% من قيمة المنتجات الغذائية الاستهلاكية، أما في دول جنوب و شرق البحر المتوسط فان هذه النسبة تتراوح ما بين **60** % إلى **70**%[3]. و يتوقع أن يناهز الإنتاج العالمي من المنتجات الزراعية الغذائية ما قيمته **1148** مليار دولار في سنة **2018** ، نتيجة لارتفاع معدلات النمو في أكبر عشر شركات على المستوى العالمي التي تسيطر على أكثر من **20** % من الحصة السوقية العالمية نتيجة تمتعها بوفورات الحجم.

و بالرغم من ضعف مساهمة الزراعة في الاقتصاد الأمريكي إلا أن الصناعات الزراعية الغذائية تعد قطاعا حيويا فيها إذ تساهم بحوالي **15** % من القيمة المضافة للقطاع الصناعي. تتميز بالتخصص خاصة في إنتاج القمح و الذرى و القطن والحليب[4] و هو ما جعلها من أكبر القوى التجارية على المستوى العالمي في المنتجات الغذائية، حيث تحتل المراتب الأولى عالميا في تصدير القمح (**31** % من حجم الصادرات العالمية) و الحبوب (**51** %) و الزيوت (**41** %) ولحوم الطيور (**34** %) و الخضر و الفواكه (**16** %)[5].

1–2– مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في رقم الأعمال العالمي

ساهمت الصناعات الزراعية الغذائية الأوروبية في سنة **2002** برقم أعمال فاق **24** % من إجمالي رقم الأعمال العالمي تلته الو م ا ب **21**% ثم اليابان ب **10** %، وقدر رقم أعمال الفرع في دول الاتحاد الأوروبي ب **836** مليار اورو سنة **2004** [6] ارتفع إلى **995** مليار اورو في **2007** حققته حوالي **310** ألف مؤسسة توظف **4,4** مليون عامل[7] اغلبها من المؤسسات الفرنسية والألمانية، البريطانية، الايطالية و الاسبانية .و قدر ت مساهمة الو م ا في رقم أعمال الفرع سنة **2008** ب**482** مليار اورو و ب **220** مليار اورو في اليابان، أما الدول الناشئة مثل الصين فبلغت مساهمتها **345** مليار اورو و في البرازيل قدرت ب **105** مليار اورو) ، استراليا(**50** مليار اورو) و نيوزيلندا (**16** مليار اورو).

---

[1] IAA dans l'UEMOA, panorama ,problématiques, enjeux et perspectives, op.cit, p.12

[2] Marie Madeleine Mialot, les industries agroalimentaires en région centre, agence de développement et de promotion économique de la région centre, France, avril 2012, p.6

[3] Jean louis Rastoin ,et Selma Tozanli, op.cit, p. 2

[4] Aymeric pontvianne, les grandes agricultures mondiales face à la libéralisation, L'agriculture dans le monde, L'agriculture, nouveaux défis - édition 2007. p. 107

[5] Kheladi Mokhtar, op.cit p.26

[6] IAA dans l'UEMOA, panorama ,problématiques, enjeux et perspectives, op.cit, p.13

[7] Philippe Rouault, analyse comparée de la compétitivité des industries agroalimentaires françaises par rapport à leurs concurrents européennes, CIAA, octobre 2010, p.11

في سنة **2013** احتلت الشركة السويسرية **Nestlé** المرتبة الأولى عالميا برقم أعمال **99,5** مليار دولار و **Pepsi-Cola** الأمريكية المرتبة الثانية برقم أعمال قدر ب **66,5** مليار دولار ثم تلتها **Unilever** ب**66,4** مليار دولار و **coca cola** الأمريكية و **Danone** الفرنسية على التوالي برقم أعمال قدر**46,8** و **28,2** مليار دولار.

1-3- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية على المستوى العالمي

تشير معطيات هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية إلى أن فرع الصناعات الزراعية الغذائية يعد من أضعف الفروع الإنتاجية قدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، حيث قدرت حصته إلى إجمالي التدفقات الرأسمالية للفترة 2007-2009 ب 4 % فقط[1] ، لذا تعد جاذبيته ضعيفة مقارنة ببعض القطاعات كقطاع الخدمات المالية و خدمات المؤسسات و قطاع الطاقة و المناجم التي استقطب على التوالي 22 %، 18 %و 10 %من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية للفترة (2007-2010) و ارتفعت إلى 6 % في سنة2012 .(توجه في إفريقيا 6 %من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصناعات الغذائية و في أمريكا اللاتينية و الكرايبي حوالي 30 %منها) . كما يلاحظ ضعف حصة القطاع الزراعي التي لم تتجاوز 7 مليار دولار أي ما يعادل فقط 0,4 %من إجمالي هذه الاستثمارات والتي يتوقع أن تشهد نموا بسبب استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية واشتداد المضاربة بين المستثمرين في ظل غياب التوازن بين العرض و الطلب العالمي على هذه المنتجات. و كانت حصة القارة الإفريقية من إجمالي الاستثمارات الجديدة (Greenfield FDI) في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات و التبغ جد ضعيفة لم تتجاوز 1,24 مليار دولار سنة 2013 مقابل 2,22 مليار دولار سنة 2012[2].

و تحتكر السوق العالمي للمنتجات الزراعية الغذائية مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات معظمها من الدول المتقدمة، و قد ساعد على ذلك اتساع عمليات إعادة الهيكلة التي شهدتها هذه الشركات العملاقة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي من خلال عمليات الخوصصة و إعادة الشراء و التملك و الاستحواذ•، التي عززت من مكانتها التنافسية وتحكمها في الأسعار و العرض العالمي من هذه المنتجات.

2- هيكل المبادلات التجارية العالمية في منتجات الصناعات الزراعية الغذائية

2-1- نصيب التجارة الدولية في المنتجات الزراعية الغذائية إلى إجمالي المبادلات التجارية العالمية

شهدت المبادلات التجارية الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية تراجعا ملحوظا في العقود الأخيرة، حيث انخفضت مساهمتها إلى إجمالي التجارة العالمية السلعية من 20% في عقد السبعينيات إلى 7 % في سنة 2008[3]. بالمقابل سجل نمو في حصة المنتجات الزراعية المحولة و المصنعة في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية على حساب المنتجات الزراعية الخام، حيث ارتفعت حصتها من 27 %في عقد الثمانينات إلى أكثر من 38% في سنة 1991[4] وإلى حوالي 49 % في سنة 2004 بسبب الدور المتزايد لصادرات الدول متوسطة الدخل مثل الأرجنتين، الصين، البرازيل، اندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، تركيا.

---

[1] jean Louis Rastoin, , pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, op.cit, p.21

[2] UNCTAD, world Investment report 2014, p.37

• قدرت عمليات التملك و الاستحواذ في فرع الصناعات الزراعية الغذائية ب 510 عملية في سنة 2012 ، 25 %منها في المشروبات الكحولية ، 23 %في مجال التغليف و 21 %في المشروبات غير الكحولية و 15 % في فرع المكونات أو المحتويات و 12% في فرع الحليب و 4 %في فرع المشروبات الأخرى. مع الإشارة إلى أن قيمة 26 عملية تملك و اندماج فاقت 87 مليار دولار، و أن معظمها تعود إلى شركات للدول المتقدمة، منها الوم ا ب 194 عملية ، المملكة المتحدة 44 عملية ، فرنسا 35 عملية، هولندا 21 و ألمانيا 20 عملية.

[3] Pete Liapis, changing patterns of trade in processed agricultural products, OECD ,FOOD, AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER, NO47, OECD 2011, p.15

[4] Rapport du forum mondial pour agro-industrie, op.cit,p. 5

و شهدت قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية المحولة(المصنعة) ارتفاعا من متوسط **150** مليار دولار خلال الفترة **1980-1990** إلى أكثر من **200** مليار دولار في الفترة **1991-2000** مقارنة بنمو حصة الصادرات من المنتجات الزراعية الأولية التي انتقلت خلال نفس الفترات من **100** مليار دولار إلى حوالي **160** مليار دولار فقط، و قاربت قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية المصنعة **500** مليار دولار سنة **2008**، و هي بذلك تشكل حوالي **48** % من إجمالي التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية المقدرة ب **1** تريليون دولار[1].

2-2- القوى التجارية العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية

تسيطر على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية الدول المتقدمة خاصة دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا، حيث تساهم الدول الخمسة عشرة الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية الغذائية على المستوى العالمي التي تضم كل من دول الاتحاد الأوروبي، كندا الو م ا، البرازيل و الصين، الأرجنتين، الهند ... لوحدها على **81,1** % من إجمالي قيمة الصادرات العالمية من هذه المنتجات في سنة **2013** و المقدرة ب **1457** مليار دولار.و الجدول الموالي يبرز أهم الدول المصدرة والمستوردة على المستوى العالمي للمنتجات الزراعية الغذائية.

جدول رقم**4** : أهم الدول المصدرة و المستوردة للمنتجات الزراعية الغذائية في سنة **2013** على المستوى العالمي

الوحدة: مليار دولار

الدول المصدرة	القيمة 2013	الحصة إلى إجمالي الصادرات العالمية		الدول المستوردة	القيمة 2013	الحصة إلى إجمالي الواردات العالمية	
		2000	2013			2000	2013
الاتحاد الأوروبي 28	566	43,9	38,9	الاتحاد الأوروبي 27	569	43,5	36,9
الو م ا	142	12,6	9,7	الو م ا	123	11,1	8,0
البرازيل	82	3,0	5,6	الصين	99	2	6,4
الصين	60	3,1	4,1	اليابان	72	10,5	4,6
كندا	47	4,1	3,2	روسيا الفيدرالية	42	1,5	2,7
الأرجنتين	41	2,7	2,8	كندا	34	2,6	2,2

Source : statistique du commerce international 2014, rapport de l'OMC 2014, p.71

يظهر الجدول بروز بعض دول مجموعة البريكس(BRICS)• لا سيما البرازيل و الصين كقوى زراعية عالمية باحتلالها لمراتب جد متقدمة في قائمة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية الغذائية، و نمو حصتها السوقية بشكل ملحوظ مقارنة بالقوى الزراعية العالمية التقليدية مثل الو م ا و فرنسا التي سجلت منذ سنة **2000** تراجعا ملحوظا في حصتها السوقية من **9,8** %و **9,3** % إلى **7,4** % و **6,3** %على التوالي سنة **2010** كما يبرزه الشكل الموالي:

[1] Pete Liapis, op.cit, p.16

• تشمل : البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب إفريقيا.

شكل رقم 6: حصص السوق العالمية للسلع الزراعية الغذائية

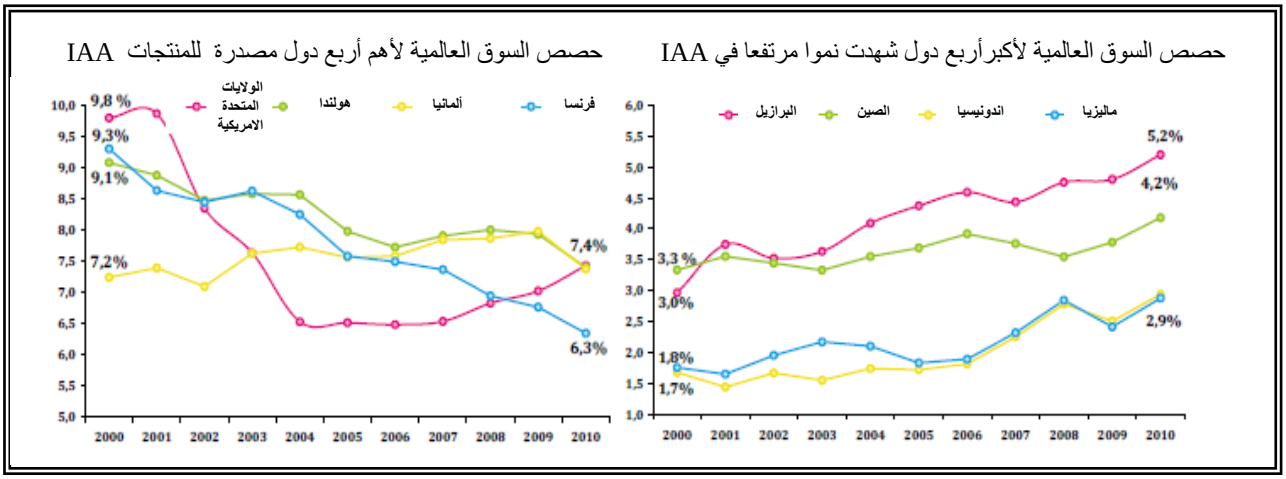

Source : Guetier Bailly et autres, une stratégie publique pour les industries alimentaires, rapport de conseil général de l'alimentation, de l'agriculture et des espace ruraux, N 111-62, France, mai 2012, p. 13

يؤكد الشكل انه في الوقت الذي تراجعت فيه حصة القوى الزراعية التقليدية في الأسواق العالمية للسلع الزراعية الغذائية برزت قوى عالمية جديدة، اتسمت بنمو حصتها التي تجاوزت 3 %سنويا تقودها كل من البرازيل والصين واندونيسيا و ماليزيا، لكن تأثيرها على الأسواق يظل متواضعا مقارنة بالوم ا و الاتحاد الأوروبي بالرغم من تراجع حصتهم السوقية العالمية.

2-3- هيكل التجارة البينية الإقليمية للسلع الزراعية الغذائية

لعل أهم ما يميز المبادلات التجارية العالمية للسلع الزراعية الغذائية هو نمو التجارة البينية الإقليمية داخل اكبر التكتلات على المستوى العالمي، و تمركز معظم عمليات الاستيراد و التصدير داخل هذه التجمعات التجارية ، في حين يبق حجم مبادلاتها التجارية مع الدول النامية جد ضعيف. فقد ارتفع حجم المبادلات التجارية لهذه المنتجات إلى أكثر من 1457 مليار دولار سنة 2012، لكن تبقى السمة المميزة لها سيطرة المبادلات داخل التكتلات الإقليمية ، والجدول الموالي يبرز ذلك.

جدول رقم5: مصفوفة المبادلات التجارية العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية سنة2013

الوحدة: مليار دولار

	الاتحاد الأوربي	دول آسيا	أمريكا الشمالية	أفريقيا	جمهوريات المستقلة	الشرق الأوسط	أمريكا الجنوبية والوسطى	إجمالي العالم
الاتحاد الأوروبي	466	38	27	25	25	23	6	610
دول آسيا	38	172	34	22	8	26	4	306
أمريكا الشمالية	19	74	87	7	3	5	17	213
أفريقيا	17	8	2	16	1	5	2	51
أمريكا الوسطى والجنوبية	44	60	24	14	7	13	34	198

Source: statistique du commerce international 2014, rapport de l'OMC 2014, p.70

يبرز الجدول عدم التوازن في هيكل الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية بين مختلف دول العالم، حيث تبرز شدة التمركز التجاري الجغرافي لهذه المنتجات داخل التكتلات الإقليمية، فمثلا دول الاتحاد الأوروبي تتجاوز تجارتها البينية في المنتجات الزراعية الغذائية 76% من إجمالي صادراتها في هذه المنتجات، في حين لا تتجاوز صادراتها إلى دول الشرق الأوسط 23 مليار دولار في سنة 2013 أي ما يمثل فقط 3,5 % من إجمالي صادراتها من هذه المنتجات مقارنة بحجم تبعية هذه الدول إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ثانيا– الصناعات الزراعية الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي

يستهدف عرض واقع الصناعات الزراعية الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي التعرف على مكانتها و دورها في هذه الاقتصاديات و أهم خصائصها، لا سيما و أن الاتحاد الأوروبي يعد من أكبر القوى التجارية على المستوى العالمي في تجارة المنتجات الزراعية الغذائية و تربطه علاقات شراكة مع الجزائر تجعل من خصائص هذه الصناعات ذات أثر بالغ على الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية، خاصة المؤسسات الفرنسية منها.

1– معطيات حول الصناعات الزراعية الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي

1-1– مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في التشغيل و رقم الأعمال

تعد دول الاتحاد الأوروبي أول متعامل اقتصادي و تجاري على المستوى العالمي في مجال المنتجات الزراعية الغذائية، خاصة فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بريطانيا و اسبانيا، و يمثل سوق هذه المنتجات أول سوق للصناعة التحويلية في دول الاتحاد قبل صناعة السيارات و الصناعة الكيماوية برقم أعمال فاق 956 مليار اورو سنة 2012 و بذلك يساهم ب 13 % من إجمالي رقم الأعمال للصناعة الأوروبية .

يوظف الفرع أكثر من 4,4 مليون منصب شغل و تسيطر عليه أربع أنشطة إنتاجية تمثل 76,9 % من إجمالي رقم الأعمال و 83,9 %من إجمالي العمالة هي: اللحوم، مشتقات الحليب، المشروبات و المنتجات المتنوعة منها (الحلويات والمسكرات و العجائن و أغذية الأطفال) .

تتميز الصناعة الزراعية الغذائية الأوروبية بالاعتماد شبه الكلي على المواد الأولية الزراعية ذات المنشأ الأوروبي (70 %) حيث تقدر ب 100 % بالنسبة للسكر و 95% بالنسبة للحليب و 90 % الحبوب[1]. و قد خصص الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2013 ما يفوق 5,6 مليار اورو لدعم الصناعات الزراعية الغذائية.

1-2- المبادلات التجارية الأوروبية للمنتجات الزراعية الغذائية

تعد دول الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري على المستوى العالمي في تجارة المنتجات الزراعية الغذائية، قدرت مساهمتها خلال الفترة 2006-2010 بحوالي 42% من إجمالي الصادرات العالمية و 40 %من إجمالي الواردات العالمية لهذه المنتجات مقارنة بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي قدرت مساهمتها ب 16% و 14 %من إجمالي الصادرات و الواردات العالمية[2].

و قد سجلت دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2011 عجزا تجاريا في المنتجات الغذائية ب 2,2- مليار اورو، بعد أن تجاوز 12 مليار اورو سنة 2008 و ارجع ذلك إلى النمو المتزايد لمنافسة صادرات الوم ا، ثم تحول هذا العجز إلى فائض فاق 6,8 مليار اورو في سنة 2012[3].

و تعد العلامات المشهورة للمراكز التجارية الكبرى مثل Carrefour, Metro و Tesco من أهم العوامل التي ساعدت على تسهيل عملية التوزيع و الترويج الدولي للمنتجات الغذائية الأوروبية في الأسواق الدولية، فمثلا تحقق كل من Nestlé و Unilever ما بين 50 إلى 66 %من رقم أعمالها في الأسواق الخارجية و هو ما يجعلها تبحث عن الأسواق خارج دول الاتحاد الأوروبي خاصة باتجاه دول آسيا[4].

2-الصناعات الزراعية الغذائية في فرنسا

إن المكانة التي تحتلها فرنسا كواحدة من أكبر القوى التجارية على المستوى العالمي في المنتجات الزراعية الغذائية راجع إلى الخصائص المميزة لمؤسسات الفرع، و التي لابد على المؤسسات الجزائرية التعرف عليها و محاولة ربط اتفاقيات شراكة وتحالفات إستراتيجية معها للاستفادة من نقاط قوتها و عوامل نجاحها.

1-2- خصائص الصناعات الزراعية الغذائية الفرنسية

يعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية أول فرع صناعي في فرنسا من حيث مساهمته في التشغيل و رقم الأعمال، و يمكن التعرف على أهم خصائص الصناعات الزراعية الغذائية الفرنسية من خلال المصفوفة التالية:

[1] Marita wiggerthale, la politique commerciale sous la férule de l'industrie agroalimentaire, édition WEED en collaboration avec ABL, novembre 2005, p.2

[2] Jean louis Rastoin, Foued cheriet, sécurité alimentaire en méditerranée, un enjeu géostratégique majeur, les notes de IPEMED, N6, janvier 2010, p.12

[3] http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/refreshTableAction.do?tab=table&plugin=1&pcode=tet00061&language=en

[4] Marita wiggerthale, op.cit, p.5

جدول رقم6: مصفوفة SWOT للصناعات الزراعية الغذائية في فرنسا

نقاط القوة	نقاط الضعف
–أهم فرع صناعي في فرنسا(13500 مؤسسة، رقم أعمال 161 مليار اورو و توظيف 495 ألف عامل سنة 2012 –مساهمة الفرع القوية في ميزان التجاري(فائض يفوق 11,5 مليار اورو سنة 2013) –ديمومة و استمرار النشاط لتلبية الحاجيات الغذائية . –تكامل كبير مع القطاع الزراعي حيث يتم تحويل 70 %من المخرجات الأولية للقطاع الزراعي المحلي. – تغطية 70 % من الاستهلاك الفرنسي للمنتجات الغذائية يتم بالإنتاج المحلي لهذه الصناعات. -معدل استغلال الطاقة الإنتاجية يصل إلى 80% –الارتباط الوثيق بمراكز البحث العلمي	–تشبع السوق حيث تنشط أكثر من 13000 مؤسسة معظمها ص و م (3 % فقط يفوق عدد عمالها 250 عامل) –ضعف عدد الم ص و م ذات الحجم المؤثر في السوق. –تمركز عملية التوزيع و تبعيتها إلى بعض المجمعات، فمؤسسة إنتاجية كبيرة لا تساهم إلا في حدود 2 %من رقم أعمال مؤسسة التوزيع، بالمقابل فان مؤسسة التوزيع يمكن أن تمثل 20 % من رقم أعمال المؤسسة المتخصصة في الصناعات الزراعية الغذائية. – ضعف جاذبيته للاستثمارات نظرا للربحية المتوسطة. –ضعف التحضير المسبق للكثير من عمليات التحول التي تشهدها المؤسسات
الفرص	التهديدات
–استقرار النسيج الاقتصادي و قلة الأزمات. –القدرة على تثمين الإمكانيات اللامادية في المؤسسات الزراعية الغذائية التي تصل إلى 80% مقابل 60 %في فروع الإنتاج الصناعي الأخرى(العلامات و label –أقسام السوق تحمل فرص واعدة لمؤسسات الفرع: الأسواق الناشئة، المنتجات العضوية و المنتجات الحلال، المنتجات الموجهة لكبار السن و الرضع... –القدرة على ربط علاقات مباشرة مع المستهلكين من خلال ابتكار نماذج توزيع حديثة. – تعزيز أنظمة الابتكار و التطوير لتعزيز تنافسيتها. –تفعيل دور الفرع في تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة. –تزايد النمو السكاني العالمي و ظاهرة التمدن..	الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية المستوردة و عدم القدرة على التنبؤ بها. – مخاطر تراجع سمعة المؤسسات الزراعية الغذائية أمام المستهلكين بسبب المخاطر الصحية. –ضعف عمليات التوزيع و اتجاه الموزعين بسبب المنافسة دفع إلى إعادة تنظيم العرض من خلال تخفيض الأسعار مما يهدد بخسارة الفرع. –تأثير الأزمات البنكية على القروض الموجهة لمؤسسات الفرع. –تشبع السوق الداخلي و الأوروبي.

Source : jean René buisson, l'industrie agroalimentaire face a de nouveaux enjeux, association française des industries alimentaires, dossier de presse 2010, p.8 + Guetier Bailly et autres, op.cit, p.18

يبرز الجدول نقاط القوة التي تميز الصناعات الزراعية الغذائية في فرنسا من حيث مساهمتها في التشغيل و تحقيق رقم الأعمال و في التجارة الخارجية و قدرتها على التكامل مع القطاع الزراعي، و تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستديمة والتي جعلتها قطاعا رائدا في الصناعة الفرنسية بالرغم من نقاط الضعف و التهديدات التي تواجهها.

2-2- العوامل المساعدة على تطور الصناعات الزراعية الغذائية في فرنسا

إن الوضعية الرائدة و المتميزة للصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد الفرنسي دعمتها جهود الدولة في توفير الدعم، لاسيما ما يتعلق:

أ-بالتمويل الذي يعد ضروريا لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في عمليات التوسع، التجديد و التطوير ودراسة الأسواق... حيث أنشأت في سنة **2007** صندوق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الغذائية الذي وجهت أهدافه إلى المساهمة في حدود أقصاها **15** مليون اورو في عمليات الاستثمار في الم ص و م التي تحقق رقم أعمال يتراوح ما بين **30** و **500** مليون اورو[1]، و حددت العمليات المستهدفة في تطوير المؤسسات و تقوية التقارب والمقاولة بينها و مساعدتها على توسيع حصتها السوقية و البحث عن الأسواق الخارجية و تمتد مرافقة الصندوق إلى مدة **7** سنوات، كما توفر فرنسا أكثر من **180** خبير متخصص في الصناعات الغذائية لمرافقة المؤسسات المصدرة منهم **50** خبير في المنتجات و **130** مختص في الأسواق الخارجية[2].

2-تكثيف إنشاء الأقطاب التنافسية (**12** قطب) لتشجيع حركية البحث و التطوير في الم ص و م الزراعية الغذائية، وجعلها قادرة على التحكم في التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بالفرع، إضافة إلى تبني بعض الإصلاحات المصرفية بعد **2008** الهادفة إلى تقديم الدعم المالي لعمليات الابتكار في المؤسسات بمنح قروض في حدود **30 %** من نفقات البحث والتطوير تصل إلى **100** مليون اورو.

3-فتح الوكالة الفرنسية للبحث العديد من برامج البحث المرتبطة بالفرع كبرنامج التغذية و الصناعات الغذائية في سنة **2008 ALIA(Alimentation et Industries Alimentaires)** الذي يرتكز على ثلاث محاور أساسية هي: تحسين رفاهية و مستوى معيشة الأفراد و إقامة اقتصاد ديناميكي في المنتجات الغذائية و مجتمع متوازن قادر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الإنتاج الغذائي[3].

4- تبني أنظمة التتبع في الصناعات الزراعية الغذائية الفرنسية انطلاقا من **1** جانفي **2005** التزاما بالتنظيم الأوروبي المتعلق بالتتبع (**2002/178**)، الذي يلزم بتطبيق نظام التتبع عبر كامل السلسلة الغذائية بهدف توفير المعلومات الدقيقة حول طبيعة المنتجات و مكوناتها، من خلال الملصقات و مختلف المتعاملين والمونين الفاعلين على طول السلسلة(يتم التطرق إليه في الفصل السادس).

الفرع الثاني: واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية

بالرغم من توفر الكثير من المقومات الطبيعية و البشرية في الدول النامية الضرورية للنهوض بالقطاع الزراعي وتنمية فرع الصناعات الزراعية الغذائية، إلا أن هذه الدول تعد من أكثر الدول عجزا عن تحقيق الأمن الغذائي ومن أهم الدول المستوردة للغذاء على المستوى العالمي، كما شهدت حصتها في التجارة الدولية للمنتجات الغذائية تراجعا ملحوظا في العقود الأخيرة.

[1] Enjeux des industries agroalimentaires françaises, ministère de l'agriculture et de la pêche, édition 2008, p.8
[2] Guetier Bailly et autres, op.cit, p.18
[3] Jean René buisson, industrie agroalimentaire face à de nouveau enjeux, rapport de l'association nationale des industries agroalimentaires, France, 2010, p.25

أولا– خصائص الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية و التحديات التي تواجهها

يتم تحليل أهم خصائص الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية و مختلف التحديات التي تواجهها من خلال:

1–الخصائص الهيكلية للصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية و آليات دعمها

لإبراز أهم خصائص الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية سنكتفي بعرض الخصائص المتعلقة بالتجارة الخارجية.

1–1–مكانة الدول النامية في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية

سجلت مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية المصنعة نموا ضعيفا، حيث ارتفعت وارداتها من 13,4 % في 1980 إلى 13,7 % في سنة 2001، و تشكل المنتجات الزراعية المصنعة أكثر من ثلثي 3/2 وارداتها الزراعية[1]، أما الصادرات فإنها لم تشهد نموا معتبرا (ارتفعت من 35 %في سنة 1960 إلى 37 %سنة 2011)، و عرفت تغيرا في طبيعتها نظرا لنمو الصادرات غير التقليدية(الخضر والفواكه، منتجات الصيد البحري والمشروبات، زيوت، حليب) على حساب الصادرات التقليدية[2]، و نمو حصة الدول النامية الأعضاء في مجموعة العشرين (البرازيل، الأرجنتين، الصين،..)التي انتقلت صادراتها من 15 %من إجمالي الصادرات العالمية في سنة 1960 إلى 28 % في سنة 2012 و اضحت بذلك تشكل 7 %من إجمالي الناتج المحلي، بالمقابل يسجل تراجع حصة الدول النامية الأخرى من 29 %سنة 1960 إلى اقل من 18 %في سنة 2012 وهي لا تشكل إلا 3 %من إجمالي الناتج المحلي [3].

أما الدول الأقل نموا فقد أضحت مستوردة صافية للغذاء، حيث سجلت هذه الدول مجتمعة عجزا في الحساب التجاري للمواد الغذائية بلغ 30 مليار دولار عام 2012 بقيمة صادرات قدرت ب 15 مليار دولار وواردات بقيمة 45 مليار دولار، و تراجعت صادراتها من المنتجات الزراعية من 21,1 %من إجمالي صادراتها إلى اقل من 9,7% في سنة 2012[4].

أما الدول الإفريقية فقد عرفت مساهمتها هي الأخرى تراجعا ملحوظا في إجمالي المبادلات الزراعية العالمية من 8 % في نهاية عقد الستينيات إلى اقل من 3,5 % في الوقت الراهن، و بذلك تحولت من دول مصدرة إلى دول مستوردة للغذاء منذ بداية الثمانينيات، ويتوقع أن ترتفع الواردات الإفريقية من الغذاء في السنوات القادمة لا سيما من القمح و السكر و الزيوت لتبلغ 200 مليار دولار بين 2013–2015 مسجلة بذلك زيادة تفوق 300 % ما بين 2001–2015[5].

1–2–أسباب تدهور شروط التبادل التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية في الدول النامية

عرفت المبادلات التجارية في المنتجات الزراعية الغذائية في الدول النامية خارج مجموعة العشرين منذ عقد الستينيات من القرن الماضي تطورات متسارعة ميزها النمو المتواضع للصادرات الزراعية الغذائية مقارنة بباقي الصادرات من المنتجات التحويلية، والاختفاء التدريجي لإجمالي الفائض التجاري للقطاع الزراعي في هذه الدول و اتجاه معظمها إلى استيراد أهم المنتجات الأساسية بدل التصدير، فقد انتقلت حصتها في إجمالي واردات التجارة الدولية للمنتجات الزراعية من 30 % في 1974 إلى 34 % في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، و يتوقع أن تتحول إلى دول مستوردة

[1] Rapport du forum mondial pour agro-industrie, op.cit, p. 3
[2] OMC, rapport annuelle 2014, p.149
[3] IBID, p.153
[4] IBID, p.155
[5] Dan Acquaye, Abishag Frimpong –Manso, The roles and opportunities for the private sector in Africa's agro-food industry, United Nations development program 2010, p.7

صافية للغذاء بحلول عام **2030** [1]. أما الدول الأقل نموا فقد تحولت منذ الثمانينيات إلى مستوردة صافية للمنتجات الغذائية و بذلك أضحت تسجل عجزا مستمرا في ميزان تجارتها الزراعية يتوقع أن يتضاعف بأربع مرات في سنة **2030**.

و قد أرجعت هذه التغيرات إلى السياسات المتبعة من طرف الدول المتقدمة لحماية القطاع الزراعي التي تسببت في منع دخول صادرات هذه الدول إلى أسواقها و ارتفاع تكاليفها و بالتالي انخفاض كفاءتها و تنافسيتها، و تدهور عملية التنمية و الاستثمار الزراعي في الدول النامية بسبب سياسات الدعم التي أدت إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الزراعية مما شجع هذه الدول على الاتجاه نحو الاستيراد، إضافة إلى تأثير قوى السوق متمثلة في انخفاض الطلب في الأسواق المتقدمة على المنتجات الزراعية الغذائية و ارتفاع درجة تشبعها التي دفعت إلى تخفيض صادرات الدول النامية إلى هذه الأسواق[2].

1-3-آليات دعم الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية

لدعم الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية و جعلها أكثر إنتاجية و تنافسية لابد من توفر الدعم المالي والفني لها من خلال وضع الهيئات التي تشجع الاستثمار فيها و ربطها بهيئات التقييس، و غيرها من الآليات التي تسعى منظمة الزراعة و الأغذية من خلال البرنامج الذي اعتمدته في سنة **2007** بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية **FIDA** إلى فتح فرع للبنى التحتية الريفية و الصناعات الغذائية[3]، تسمح بتقديم أعمال في هذين المجالين(السقي، الطاقة، أماكن التخزين) التي تعد ضرورية لجعل الزراعة قادرة على تموين فرع الصناعة الغذائية.

و في هذا الإطار أكدت دراسة للبنك الدولي أن فرع الصناعات الزراعية الغذائية في افريقيا يحمل الكثير من فرص النمو و الاستثمار التي يتوقع ان تفوق **1000** مليار دولار سنة **2030**[4]، شرط إعادة الاعتبار له باعتماد استراتيجيات محددة يمكن أن تعزز مكانة افريقيا في التجارة الدولية و تحسن فرص اندماجها الايجابي في التجارة الدولية، لا سيما و ان إحصائيات مفوضية الاتحاد الإفريقي حول التجارة و الأسواق تشير الى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية في إفريقيا من **50** مليار دولار سنة **2000** إلى أكثر من **200** مليار دولار سنة **2030**، وتحسن مستوى الدخل الجماعي الذي يتحصل عليه المزارعون سواء الناتج عن تجارة محلية أو دولية إلى **30** مليار دولار و زيادة دخول سكان الريف إلى حدود **60** مليار دولار[5] إذا تم استغلال المقومات الاقتصادية و الاجتماعية المتوفرة، لا سيما في ظل تزايد النمو الحضري (المناطق الحضرية ستستوعب بحلول **2030** حوالي **53 %** من سكان إفريقيا) و توفر إفريقيا على طاقات بشرية تشكل فيها فئة الشباب أكثر من نصف عدد السكان .

2- التحديات التي تواجه الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية

تواجه الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية مجموعة من التحديات الداخلية المرتبطة بالقضايا الفنية والتنظيمية و التمويلية و أخرى خارجية تتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة، و التغيرات التي طرأت على فرع الصناعات الغذائية عالميا الناتجة عن التغيرات الحاصلة في التجارة الدولية و تغير سلوكيات الغذاء و تغير فلسفة الإنتاج الزراعي(من

[1] Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassima oulmane, l'accès aux marches peut il aider l'agriculture africaine ? commission économique pour l'Afrique, N 26, novembre 2005, p. 4

[2] Agriculture mondiale : horizon 2015-2030, op.cit, p. 26

[3] Rapport du forum mondial pour agro-industrie, op.cit, p.3

[4] INSTITUT NATIONAL DE LA RECHERCHE AGRONOMIQUE D'ALGÉRIE, Bulletin de Veille Technologique et Économique, Alger, N27, mars 2013, p.8

[5] مبادرة تطوير شركاء التصنيع الغذائي و الزراعي الإفريقي، مرجع سابق، ص.5

تأثير البيئة على الإنتاج إلى تأثير الإنتاج على البيئة)، مما أدى إلى تغير فلسفة و أنظمة الإنتاج، و خلق أنظمة جديدة وتحديث التشريعات و القوانين و تغير أولويات البحث العلمي، يتم التركيز على أهمها من خلال العناصر التالية:

2-1- تحدي التغير المتسارع للمحيط

تواجه الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية تحديات كثيرة ناتجة عن التغير المتسارع للمحيط الناتج عن النمو الديمغرافي المتزايد و ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر و الجوع، الذين تقدر عددهم منظمة الأغذية والزراعة بأكثر من **1** مليار نسمة على المستوى العالمي و انتشار ظاهرة التمدن، مما يدعو إلى تنامي الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية المحولة. إضافة إلى التغير في أنماط المعيشة في الكثير من الدول النامية و تغيير سلوكياتها الاستهلاكية التي أضحت مشابهة نوعا ما لأنماط الغذاء الغربية (عولمة أنماط الاستهلاك الغذائي)، و عليه فان هذه المستجدات تطرح تحديات عميقة أمام الصناعات الزراعية الغذائية في هذه الدول و مدى قدرتها على توفير الغذاء والاستجابة لمتطلبات المستهلكين لا سيما في ظل التقلبات المناخية و عدم استقرار الأسعار في أسواق المواد الزراعية الأولية و نمو الاشتراطات الفنية المرتبطة بالعملية الإنتاجية و التسويقية للحفاظ على صحة و سلامة غذاء المستهلك. حيث أصبحت الاشتراطات المرتبطة بجودة الأغذية و صحتها و احترام المحيط و البيئة و شفافية العملية الإنتاجية من المتطلبات الضرورية للمستهلكين التي نمت بشكل واسع منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي[1].

2-2-تحدي التنافسية و الإنتاجية: أصبحت المؤسسات بسبب التغيرات المتزايدة التي يشهدها المحيط الاقتصادي على جميع المستويات محليا أو إقليميا أو دوليا تعيش في بيئة سريعة التغيير فرضت عليها ضرورة التكيف معها، لا سيما في ظل الاتجاه المتزايد لظاهرة الإقليمية و عولمة النشاطات الإنتاجية و تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و دور المعايير والمواصفات البيئية في تحديد فرص النفاذ إلى الأسواق، مما أدى إلى اشتداد وتيرة المنافسة بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. حيث يلاحظ في إطار نمو المنافسة أن **50 %** من بين أكبر **100** ش م ج في فرع الصناعات الزراعية الغذائية قد اختفت في العقود الأخيرة بسبب اتجاهها إلى ظاهرة التملك و الاندماج[2].

و قد اضحت التنافسية من أهم التحديات التي تواجه الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية للسيطرة و الاستحواذ على الأسواق و المحافظة على المزايا التنافسية المكتسبة، لا سيما في ظل تغير مفاهيم التنافسية و الاتجاه إلى المنافسة المعتمدة على الزمن للاستجابة لمتطلبات المستهلكين و مواجهة المنافسين و التكيف مع المتغيرات التي تشهدها الأسواق، حيث ترتكز التنافسية الحالية على:

أ-المرونة: مدى قدرة المؤسسة على تنويع منتجاتها وتسويقها في الوقت المناسب أي حسب الطلب، إلى جانب قدرتها على التعامل بمرونة مع التغيرات الحاصلة في أذواق المستهلكين وجميع تغيرات المحيط الخارجي المؤثرة على نشاطها.

ب-الإنتاجية: إن قدرة الصناعات الزراعية الغذائية على اكتساب مزايا تنافسية في الدول النامية و المحافظة على حصتها السوقية، وضمان بقائها و استمرارية نشاطها يعتمد على قدرتها في استغلال إمكانياتها و مواردها بطريقة عقلانية و رشيدة مما يسمح لها برفع إنتاجيتها و طرح مخرجات أفضل ذات جودة أكبر و تكلفة أقل.

ج-الجودة الشاملة: أصبح بقاء و استمرار نشاط المؤسسة في السوق مرهون بمدى قدرتها على تبني نظم الجودة الشاملة التي تسمح لها بتحسين و ضمان جودة منتجاتها.

---

[1]Rapport d'information sur l'avenir du secteur agroalimentaire, disponible sur le site : www.sent.fr/rapsen, date de consultation : 21/08/2012

[2] J.L. Rastoin, S. Tozanli, G. Ghersi, op.cit. p.4

د–الزمن: أدى اشتداد المنافسة و استمرارها بين المؤسسات في الأسواق إلى تغير طبيعة المنافسة لتصبح بدلالة الزمن وتتجلى مظاهر المنافسة عبر الزمن في تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق باختصار دورة حياة المنتج بفعل تزايد معدلات الابتكار والتغير التكنولوجي، مما يسمح بتخفيض زمن دورة العملاء و دورة تصنيع المنتجات لا سيما في ظل الاعتماد على أسلوب الإنتاج والتخزين في الوقت المحدد(Just in time)،مما يترتب عليه إمكانية تخفيض المخزون وتكاليف الإنتاج، حيث يتم الالتزام بجداول زمنية محددة وثابتة لتسليم المكونات الداخلة في عملية التصنيع حسب كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية.

2–3 –تحدي ثورة المعلوماتية: أصبح الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي سمحت بإحداث ثورة كبيرة على مستوى جميع مراحل العملية الإنتاجية والتوزيعية للمنتجات الغذائية من أهم محددات التنافسية لمؤسسات الفرع، فالتحكم والاستعمال الجيد لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال جد مهم لفرع الصناعات الزراعية الغذائية سواء بالنسبة للخدمات الأمامية أو البعدية، كونها تساعد في زيادة قدرة المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الأسواق والمستهلكين بتحسين جودة المنتجات و تخفيض تكاليف الإنتاج، و للوصول إلى هذه الأهداف لابد من وجود تدفق وحركة سريعة للمعلومات المساعدة يتم تأمينها عبر شبكات الإعلام الآلي والانترنت تسهل على المؤسسة إجراء دراسات السوق بدقة والتعرف بسرعة على الاتجاهات الجديدة للاستهلاك، وتحليلها ثم محاولة الاستعانة بأحدث المعدات لطرح المنتجات في السوق في أقصر مدة ممكنة و بأقل التكاليف.

كما تسمح بتحسين وتنظيم الخدمات في المؤسسة و تسيير عملية إدارة الجودة و التحكم في مواصفات الإنتاج التي أصبح يطلبها الكثير من المستهلكين بطريقة رقمية، إضافة إلى تقوية عمليات الاتصال سواء الداخلية في المؤسسة أومع المتعاملين الخارجين عبر رسائل الكترونية سريعة منخفضة التكلفة،كما تمكنها من شراء مدخلات الإنتاج والتعريف بمنتجاتها و بيعها عبر شبكة الانترنت(في فرنسا يتم تصريف **15 %**من مبيعات هذه المؤسسات عبر شبكة الانترنت) مما يسمح للمؤسسات بالتقرب أكثر من المستهلكين و توسيع شبكة التوزيع و تخفيض التكاليف .

3–استراتيجيات مواجهة التحديات التي تواجه الصناعات الزراعية الغذائية في الدول النامية

لمواجهة تحديات المنافسة تطرح أمام المؤسسات الزراعية الغذائية في الدول النامية عدة خيارات إستراتيجية أهمها[1]:

3–1–إستراتيجية المواجهة: تعد هذه الإستراتيجية مستبعدة للكثير من مؤسسات الفرع في الدول النامية التي تفتقر إلى معايير التنافسية الكمية والنوعية والسعرية، نظرا لعدم قدرتها على التحكم في الجوانب التسيرية و التكنولوجية والتسويقية الحديثة، و إن كان هناك بعض التجمعات الإنتاجية القادرة على تبني هذه الإستراتيجية لمواجهة المنافسة الأجنبية .

2–2–إستراتيجية التحالف: يقصد بها ربط علاقات تشاركية مع الشركات متعددة الجنسيات أو بعض المؤسسات سواء المحلية أو الإقليمية للاستفادة من خبراتها في مجال إدارة الموارد البشرية، و الإنتاج و التسيير و التسويق و تحويل التكنولوجيا الحديثة إلى وحداتها الإنتاجية.

3–3–إستراتيجية التفادي: تتحقق بتركيز المؤسسات على أجزاء معينة من السوق التي يمكن أن تتميز فيها باستغلال الموارد والمنتجات الزراعية المحلية، وطرح بعض المنتجات التقليدية التي تحض بطلب كبير في السوق المحلي.

[1] عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص.128

ثانيا– الصناعات الزراعية الغذائية في دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط Psem

عرفت دول جنوب و شرق المتوسط• تطورات و تعديلات معتبرة في نموذج الاستهلاك الغذائي سمحت بتقاربه مع نموذج و نمط الاستهلاك السائد على المستوى العالمي، الذي يتميز بنمو سريع لاستهلاك الدسم و البروتينات، وبذلك شهدت الحمية الغذائية اليومية لهذه الدول ارتفاعا و نموا بمعدل 39% منذ بداية ستينيات القرن الماضي لتصل إلى 3400 سعرة حرارية في 2003 مقابل 3900 في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية. كما ارتفع استهلاكها من الزيوت و اللحوم ب 84% و السكر ب71%، في حين الحبوب ارتفعت ب29% والخضر و الفواكه ب 49% وبذلك ابتعدت بشكل كبير جدا عن نمط الغذاء التقليدي، و يتوقع استمرار هذا النمط الغذائي و ارتفاع حجم النفقات الموجهة إلى الغذاء مستقبلا في معظم الدول المتوسطية.و هو ما يستدعي إعادة الاعتبار إلى الصناعات الزراعية الغذائية وتشجيع الاستثمار فيه خاصة و أن المنطقة تكتسي خصوصيات جد مهمة من ناحية المناخ و تتوفر على مؤهلات فلاحية مشجعة لتطويره .

و للتعرف أكثر على خصائص الصناعات الزراعية الغذائية في هذه الدول يتم التطرق إلى العناصر التالية:

1–مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الإنتاج و التشغيل و التجارة الخارجية لدول جنوب و شرق المتوسط

1-1– مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الإنتاج و التشغيل في دول جنوب و شرق المتوسط

أصبحت الصناعات الزراعية الغذائية تحتل مكانة معتبرة بالنسبة لدول جنوب و شرق المتوسط نظرا لوزنها الاجتماعي والاقتصادي فهي أول صناعة تحويلية محلية، إذ قدر عدد المؤسسات في الفرع في الفترة 2002 –2004 بحوالي 230 ألف مؤسسة تشغل حوالي 2,2 مليون عامل و تحقق حوالي 400 مليار دولار كرقم أعمال، و تمثل القيمة المضافة لهذه الصناعات ثلث القيمة المضافة للقطاع الزراعي و تساهم ب 6%من إجمالي التشغيل في المنطقة. علما أن اكبر نسبة من إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية في المنطقة تحققها 8 دول بحوالي 88%، حيث تعرف هذه الصناعات منذ عقود نموا و تنظيما خاصا في شكل صناعات غذائية واسعة الانتشار كثيفة، متخصصة ، متمركزة وعالمية(تركيا)، لكن بالمقابل يبقى العرض و الإنتاج جد ضعيف في دول شمال أفريقيا بالرغم من محاولة ظهور بعض مؤسسات القطاع الخاص بعد السيطرة الكاملة للمؤسسات العمومية قبل عقد التسعينيات، و الذي تظهر في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

كما أن النسيج الصناعي لفرع الصناعات الزراعية الغذائية في معظم الدول المتوسطية الجنوبية تسيطر عليه مؤسسات القطاع الخاص التي تظهر في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة، و يفسر هذا بإعادة هيكلة هذه الاقتصاديات منذ عقد التسعينيات، و اتجاهها إلى اقتصاد السوق و الخوصصة و فتح المجال أمام القطاع الخاص. لكن بالرغم من هذه التحولات إلا أن الإنتاج في دول جنوب و شرق المتوسط يتسم بالتراجع و ضعف المساهمة في الإنتاج العالمي للمنتجات الزراعية الغذائية التي لم تتجاوز خلال الفترة (2005–2007) متوسط 10 %ما عدا بعض المنتجات مثل زيت الزيتون و حليب البقر، كما سجلت اغلب فروع الإنتاج نموا خلال الفترة (1996–2006) فاق معدل نمو السكان

•الدول المتوسطية 11 هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس و تركيا.

المقدر بأكثر من 15%، و سجل إنتاج لحوم الدواجن أعلى معدل نمو قارب 75 %، في حين انخفضت معدلات إنتاج بعض المنتجات مثل البقوليات و النبيذ و اضحت تسجل معدلات نمو سالبة[1].

2- 2-هيكل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية لدول جنوب و شرق المتوسط

تعد دول المنطقة من أكبر الدول المستوردة للغذاء على المستوى العالمي نظرا للتطور المستمر في استيراد الغذاء الذي قدر معدل نموه خلال الفترة 2000-2010 ب 2,8 % و بفاتورة استيراد تجاوزت 70 مليار دولار، تشكل 4 % من إجمالي الواردات العالمية من المنتجات الزراعية الغذائية و تغطي الواردات الغذائية بين 40 %إلى 80 %من احتياجاتها الغذائية حسب الدول. وذلك نظرا لضعف قدرات إنتاج صناعاتها الزراعية الغذائية التي لم تتجاوز 1,5% من إجمالي الإنتاج العالمي لتوفير الغذاء لحوالي 4% من سكان العالم، ما جعلها تسجل عجزا تجاريا متزايد مع عدم التوازن خاصة في المواد الدسمة، الحبوب، المنتجات الأساسية للسكان و تبعية تجارية قوية جدا إلى الأسواق الخارجية خاصة في الحبوب، السكر و الزيوت التي تشكل على الترتيب 9 %، 7 % و 6%من إجمالي الواردات العالمية من هذه المنتجات في سنة 2011)[2] .

حيث سجلت دول المنطقة عجزا في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية سنة 2011 قارب 40 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار في سنة 2009[3]. و يرجع ذلك إلى تسجيل تركيا لعجز في الميزان التجاري لهذه المنتجات منذ سنة 2008 بعد أن كانت تحقق فائضا فاق 2,8 مليار دولار في سنة 2005 ، و إلى العجز المسجل في كل من الجزائر و مصر اللتان تعدان من أ كبر الدول المستوردة. و من جهة أخرى إلى محدودية الصادرات التي قدرت سنة 2010 ب 30 مليار دولار (معدل نمو 3,3 % خلال الفترة 2000-2010) والتي مصدرها ثلاث دول (تشكل 70 %من إجمالي هذه الصادرات) هي: تركيا (12,4 مليار دولار)، مصر(5,1 مليار دولار) و المغرب (3,7 مليار دولار). و هو ما يجعل دول المنطقة عرضة لتقلبات أسعار الغذاء في الأسواق الدولية، و انعكاساتها السلبية على مستويات التغذية (يعاني 5 %من سكان المنطقة من سوء التغذية والأمراض الناتجة عنها). **كما تعاني الدول المتوسطية من استمرار التبعية التجارية خاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي يسيطر على أكثر من 17 %من إجمالي وارداتها و 21 %من صادراتها، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تعد مصدرا ل 16 % من وارداتها.**

2- جاذبية الصناعات الزراعية الغذائية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب و شرق المتوسط

2-1- تطور حجم التدفقات الرأسمالية المباشرة إلى فرع الصناعات الزراعية الغذائية

لم يرق أداء فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الدول المتوسطية الجنوبية إلى مستوى التطور الذي شهدته الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي، ما جعل مؤسساته غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى المنطقة من دول الاتحاد الأوروبي و الوم أمثل **COCACOLA – –NESTLE UNILEVER-DANON**، حيث انتقل عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة من 24 مؤسسة في سنة 1988 إلى 159 مؤسسة في سنة 2002 ، و في الفترة الممتدة ما بين 2002-2004 لم تستقطب المنطقة سوى 0,4 % من إجمالي التدفقات الرأسمالية العالمية بالنسبة لكل القطاعات و 0,9% من التدفقات الخاصة بالصناعات الغذائية، أي اقل من

[1] Jean louis Rastoin, agriculture méditerranéen : les trois défis de la mondialisation, options Méditerranéennes, B64, 2009, perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, p.207

[2] jean Louis Rastoin, , pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, op.cit, p.11

[3] Jean-Louis Rastoin, Sortir de l'insécurité alimentaire par une stratégie de proximité et de solidarité euro-méditerranéenne, IPEMED, paris, 5 décembre 2013, p. 5

160 مليون دولار من إجمالي التدفقات المقدرة ب 17 مليار دولار [1]. و خلال الفترة 2003–2004 تلقت المنطقة حوالي 45 مشروع استثماري في الصناعات الزراعية الغذائية سمحت بتوفير 1200 منصب شغل، في حين استقطبت أوروبا الشرقية 72 مشروع سمح بتوفير 2413 منصب شغل و أوروبا الغربية سجلت 209 مشروع سمح بتشغيل 7277 منصب شغل[2].

و تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بواقع الصناعات الزراعية الغذائية إلى أن 65% من المشاريع الاستثمارية في الفضاء الاورومتوسطي و 68% من مناصب الشغل خلال نفس الفترة تعود إلى شركات ذات أصل أوروبي، في حين 20% هي من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و 15% من أمريكا الشمالية، تأتي الوم ا في المرتبة الأولى ب 54 مشروع (7 مشاريع في منطقة جنوب و شرق المتوسط) تليها فرنسا ب 29 مشروع (6 مشاريع في منطقة جنوب وشرق المتوسط)[3]. و قد احتلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات الزراعية الغذائية المرتبة الثامنة من حيث مساهمتها في التشغيل و خلق فرص العمل في سنة 2012 بتوفير 38 منصب شغل لكل 1 مليون اورو مستثمر في المنطقة[4].

و بذلك تظل المنطقة من أقل الدول جاذبية و استفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وطرق التسيير والإدارة و التسويق الحديثة. فبالرغم من تطور التدفقات الرأسمالية إلى المنطقة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية و التي انتقلت من 288 مليون اورو سنة 2004 إلى 1163 مليون اورو سنة 2009 إلا أن نصيب الفرع من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها يبقى ضعيفا، حيث لم يتجاوز سنة 2010 نسبة 0,65 % ولم يشكل مخزون الاستثمار المتراكم منذ 2003 إلى غاية 2012 سوى 3,69 % من إجمالي الاستثمار المتدفق للمنطقة خلال هذه الفترة ، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم7 : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصناعات الزراعية الغذائية في دول جنوب و شرق المتوسط(2003–2012)

الوحدة: مليار اورو

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
IDEفي الصناعات الزراعية الغذائية	0,45	0,18	0,21	2,34	1,05	1,64	1,20	0,26	3,81	1,12	12,31
إجمالي IDE في دول المنطقة	9,86	11,68	35,14	64,52	53,00	37,27	28,03	35,31	27,18	37,06	333,07
النسبة	4,6	1 ,6	0,6	3,63	1,98	4,4	4,3	0,7	14,03	3,04	3,69

Source : Emmanuel Noutary, Manal Tabet, les pays émergents investissent la méditerranée, bilan 2012 de l'attractivité des pays Med en matière d'investissement étranger, étude N 65, ANIMA, octobre 2013, p. 18

يتضح من الجدول أنه بالرغم من التزايد المستمر في إجمالي التدفقات الرأسمالية المباشرة إلى المنطقة من 3,9 مليار اورو سنة 2003 إلى أكثر من 37 مليار اورو سنة 2012 إلا أن نصيب الصناعات الزراعية الغذائية ظل ضعيفا ومتذبذبا، إذ سجل أقصى مستوى له في سنة 2008 بحجم قارب 1,7 مليار اورو لينخفض سنة 2010 إلى أقل من

[1] Jean louis Rastoin, agriculture méditerranéen : les trois défis de la mondialisation, op.cit, p.209
[2] Safia Berkouk, investissements dans le secteur agroalimentaire : dans la région meda, le jeune indépendant, 19 novembre 2005
[3] Idem.
[4] Mediterranean attractiveness 2012, ANIMA, march 2013, p.15

220 مليون اورو. و خلال الفترة الممتدة بين 2004–2009 قدر معامل مضاعف الاستثمار لهذا الفرع ب 3,4 % مقارنة بمعامل قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي قدر ب 5,5 %و قطاع التوزيع ب 3,5 %[1].

قدر عدد المشاريع في الصناعات الزراعية الغذائية في سنة 2010 ب 47 مشروع مقارنة بقطاع الطاقة الذي سجل به123 مشروع والبنوك 88 مشروع، أما قطاع التجهيزات الكهربائية و الالكترونية و السياحة و البناء والأشغال العمومية فقد تلقت على التوالي: 51، 45 و 41 مشروع، و قد تراجع العدد إلى 45 و 32 مشروع فقط في سنة2011 و 2012 على التوالي.

2–2–أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الزراعية الغذائية لدول جنوب و شرق المتوسط

إن استفادة دول جنوب و شرق المتوسط من عمليات التملك و الاندماج التي جرت خلال الفترة 1987–2006 من طرف أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات على المستوى العالمي في مجال التصنيع الغذائي كانت جد ضعيفة، حيث لم تستفد إلا من 1,1 % من إجمالي هذه العمليات (0,6 % لصالح تركيا) مقابل 20 % من إجمالي هذه العمليات التي وجهت لصالح الدول المتوسطية الأوروبية[2]. الأمر الذي يجعل آثار هذه الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد المحلي للدول جنوب و شرق المتوسط محدودة جدا من حيث المساهمة في تطوير الأسواق و نموها والتدريب وتعليم المؤسسة و المساهمة في نمو السوق، إذ أن معظمها جاءت لتقضي على تطور المؤسسات الوطنية نظرا لتفوقها التكنولوجي و أدائها الصناعي و قدراتها الإدارية و التسييرية.... حيث و بهدف السيطرة و التموقع السريع في الأسواق تعتمد هذه الشركات العالمية على مؤسسات كبرى للتوزيع خاصة في دول المغرب تشرف هذه المؤسسات على حوالي نصف تجارة التجزئة و ترفض أشكال التوطن الحقيقي في هذه الاقتصاديات[3] .

مما سبق يمكن القول انه بالرغم من أهمية فرع الصناعات الزراعية الغذائية في دول جنوب و شرق المتوسط إلا أن الواقع يبرز عدم قدرته على تغطية احتياجات الأسواق المحلية و تبعيته الكبيرة إلى الأسواق الدولية، إضافة إلى ضعف جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة . و التي أرجعت إلى عدم استقرار المحيط السياسي و اختلاف معدلات النمو في دول المنطقة مقارنة بالدول الناشئة وعدم توفر الإجراءات المؤسساتية الكافية التي تعد من أهم معوقات جذب الاستثمار بسبب ضعف الجهاز المصرفي و قطاع التأمين و ضعف حركية بورصة القيم المنقولة، البيروقراطية، ارتفاع معدلات الفائدة، الرشوة و عدم استقرار محيط الأعمال و عدم كفاية الحماية القانونية.... إن هذه الوضعية تستدعي من هذه الدول اتخاذ إجراءات استعجاليه للنهوض بمؤسسات الفرع و استغلال المزايا الزراعية النسبية التي تتمتع بها و تعميق درجة التعاون و التكامل بينها لمواجهة الشركات العملاقة المحتكرة للأسواق العالمية التي تشهد حركات متسارعة باتجاه الاندماج و التكتل.

[1] jean Louis Rastoin, , pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, op.cit, p.22
[2] Les futures agricoles et alimentaires en méditerranée, CIHEAM, MEDETERRA 2008, p.80
[3] jean Louis Rastoin, , pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, op.cit, p.22

المبحث الثاني: واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات في الجزائر اختلالا في التوازنات الاقتصادية الكلية بسبب انخفاض أسعار البترول و تراجع إيرادات الصادرات و تزايد ثقل أعباء المديونية الخارجية، ما دفع الدولة إلى إعادة النظر في السياسة الغذائية و اتخاذ جملة من الإصلاحات العميقة، انطلقت مع بداية التسعينيات مثل تحرير الإنتاج الزراعي وإصلاح نظام الأسعار، و إعادة هيكلة الفروع الإنتاجية و استقلالية المؤسسات و طرح خيار الخوصصة و الاتجاه نحو تشجيع المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لا سيما الصغيرة و المتوسطة بعد أن سيطر رأس المال العمومي على سوق المنتجات الزراعية الغذائية منذ الاستقلال.

و قد شهد فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر تحولات تنظيمية عميقة رافقتها إصلاحات على المستويين الجزئي و الكلي لا سيما في إطار الإصلاحات المتعاقبة على القطاع الفلاحي، و مختلف التحولات التي شهدها فرع التحويل و التوزيع. إضافة إلى القوانين و الإجراءات المؤسساتية التي اعتمدتها وزارة التجارة و وزارة الفلاحة المتعلقة بمراقبة النوعية وجودة المنتجات و محاربة الغش و سياسة الأسعار و ترقية الفروع الإنتاجية و المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة، ومختلف الإجراءات المتعلقة بتنظيم الأسواق الزراعية ...بهدف تفعيل دور مؤسسات الفرع في تحقيق الأمن الغذائي و تقليص الارتباط بالأسواق الدولية.

و للتعرف أكثر على واقع الفرع في الاقتصاد الجزائري يقسم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور الخصائص الهيكلية للصناعات الزراعية الغذائية و دورها في الاقتصاد الجزائري
المطلب الثاني: دراسة لأهم الفروع الإنتاجية في الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

المطلب الأول: تطور الخصائص الهيكلية للصناعات الزراعية الغذائية و دورها في الاقتصاد الجزائري

سجلت الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر تطورا ملحوظا يرجع إلى الجهود المعتبرة للدولة التي تهدف إلى تغطية الطلب المحلي المتزايد بسبب النمو الديمغرافي و تحسن المداخيل و المستوى المعيشي، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الغذاء و زاد الطلب على المواد الغذائية، مما ساهم في إحداث تغيرات في هيكل الاستهلاك و العادات الغذائية والتحول من التركيز على المواد الأساسية مثل الخبز و الأرز إلى اللحوم و الحليب و مشتقاته، لكن مع ذلك تظل بعيدة عن خصائص الصناعات الزراعية الغذائية العالمية كونها لا تزال في معظمها في مرحلة الانتقال إلى مرحلة الصناعة فقط.

الفرع الأول: تطور الخصائص الهيكلية للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر
الفرع الثاني: دور الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: تطور الخصائص الهيكلية للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

شهد فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر جملة من التطورات نبرزها فيما يلي:

أولا– مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية قبل التوجه إلى اقتصاد السوق

من أهم خصائص الصناعات الزراعية الغذائية في هذه الفترة ما يلي:

1– تطور الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية قبل التوجه إلى اقتصاد السوق

1-1– الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية خلال الفترة 1962–1966

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي قوة زراعية اشتهرت بتنوع منتجاتها الزراعية و قدرتها على تحويل الفائض إلى الأسواق الدولية، غير أن السياسة الاستعمارية التعسفية عملت على تغيير هيكل الإنتاج الزراعي من زراعة معيشية إلى زراعة موجهة إلى التصدير لخدمة الاقتصاد الفرنسي بإنتاج مادة الكروم الموجهة لإنتاج الخمور و مختلف الخضر والفواكه، و تقليص المساحات الموجهة لزراعة الحبوب ما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الإنتاج المحلي من الحبوب الذي انتقل من **44** قنطار في **1901** إلى **2** قنطار في **1930** و إلى **1** قنطار سنة **1961**، كما أن الميزان التجاري للسلع الزراعية الذي كان يسجل فائضا قبل **1830** و إلى غاية **1880** شهد تراجعا و اتجاها متزايدا نحو استيراد المواد الغذائية خاصة خلال الفترة **1950–1959**، و تناقصا في التصدير بالرغم من السياسات الشكلية التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لإصلاح القطاع الزراعي و إعادة بعث التراكم الرأسمالي فيه (مخطط قسنطينة سنة **1958**•). و الجدول الموالي يعرض ذلك بوضوح.

جدول رقم **8**: الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة **1950–1959**

الوحدة: ألف فرنك فرنسي

السنوات	الاستيراد	المؤشر	التصدير	المؤشر	الميزان التجاري
1950	33206	100	90077	100	56871
1951	45598	137	90259	100	44661
1952	50485	152	97820	108	47335
1954	51014	153	92618	102	41604
1955	51765	155	106834	118	55069
1956	70532	212	106825	118	36293
1957	81390	245	132874	133	51484
1958	1006208	303	1650720	183	644512
1959	1263719	380	1357746	150	94027

Source : Mourad boukella, politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, fondation Friedrich-Ebert, El Biar, Alger, septembre 2008, p.7

كما أن اكتشاف البترول في الجزائر و انطلاق عمليات التنقيب و الاستغلال أدى إلى انطلاق عهد جديد في الجزائر قائم على التحول من التراكم الرأسمالي في القطاع الزراعي إلى التراكم الرأسمالي في قطاع المحروقات، مما ساعد على النمو التصاعدي لصادرات المنتجات الطاقوية أمام تراجع الصادرات من المنتجات الغذائية، حيث تراجعت مساهمتها في إجمالي

• قدرت حصة الزراعة و تنمية المياه و البرامج الريفية من إجمالي الاستمارات المبرمجة في مخطط قسنطينة ب 29 %. و كان المخطط يهدف إلى إحياء الريف باستصلاح نصف مليون هكتار من الأراضي و بناء السدود و تدريب التقنيين الزراعيين .

الصادرات من **80,4** %سنة **1958** إلى **59,5** %سنة **1960** و إلى**17,7** %فقط سنة **1969** [1] .أما بعد الاستقلال وبالرغم من إصدار الجزائر لقانون الاستثمار الأول(**1963**) إلا انه لم يسمح بتسجيل استثمارات جديدة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، و تم الاكتفاء بإنشاء الوحدات الإنتاجية المبرمجة في مخطط قسنطينة **1958** التابعة للشركات الفرنسية، و إنشاء شركات لتوزيع المنتجات الغذائية عبر التراب الوطني فقط.

1-2-الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية خلال الفترة **67-80**

لم تحظ الصناعات الزراعية الغذائية بالأولوية في إطار المخططات الاقتصادية التنموية التي تبنتها الجزائر منذ **1967** التي ركزت على إقامة قاعدة صناعية مصنعة منتجة لوسائل الإنتاج على حساب الصناعات الخفيفة و منها الصناعات الغذائية، بالرغم من لجوئها إلى تأميم و استعادة الأراضي الزراعية من المعمرين وتطبيق قانون التسيير الذاتي سنة **1963** و إنشاء التعاونيات الزراعية الاشتراكية طبقا لمرسوم الثورة الزراعية، و يبرز ذلك من خلال قيمة المخصصات الاستثمارية الموجهة لهذا الفرع، التي لم تتجاوز **3 %** من إجمالي المخصصات المالية للفترة **74-79** مقارنة بقطاع مواد البناء الذي حضي ب **41 %**و قطاع الصناعة المعدنية**13 %**، إضافة إلى ذلك ساهم توجه الدولة إلى احتكار جميع الأنشطة الممتدة عبر سلسلة إنتاج المنتجات الغذائية انطلاقا من الإنتاج الزراعي إلى عملية التحويل و التوزيع و التسويق و حتى الاستيراد و إقصاء مساهمة القطاع الخاص في تطوير هذا الفرع لمواجهة النمو الديمغرافي المتزايد في الجزائر ، إلى الاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية و تزايد حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية و المواد نصف المصنعة ووسائل الإنتاج و التكنولوجيا و مصادر المعرفة المرتبطة بالفرع، و هو ما سمح ببروز نموذج غذائي استيرادي **un modèle agro-importateur** الوضع الذي أدى إلى إضعاف الترابط و التكامل بين فروع الإنتاج الغذائي التي أقيمت ما بين عقدي **70-80** (المطاحن و مصانع الحليب و الزيوت و السكر...) و قطاع الزراعة وبعض الفروع الصناعية الوطنية التي تربطها علاقة بالفرع[2].

1-3- الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية في الفترة **1980-1989**

شهد النصف الأول من عقد الثمانينيات زيادة في عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الصناعات الغذائية، حيث شكلت في **1982** ما يعادل **21** %من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع المؤسسات الص و م و ارتفعت إلى**29 %** في **1983** لتسجل تراجعا نوعا ما في **1984**، إذ شكلت **15 %** من إجمالي المشاريع الاستثمارية[3]. كما أولت الدولة في هذه الفترة اهتماما كبيرا لمؤسسات الفرع خاصة بالنسبة لفروع المواد الأساسية واسعة الاستهلاك (الحبوب، الحليب، الزيت و السكر)، حيث ظلت تحت إشراف و رقابة الدولة التي احتكرت عملية الاستيراد و الإنتاج[4] و وفرت إعانات كبيرة لعملية تحويل و توزيع هذه المواد عن طريق المؤسسات العمومية، نظرا لأهمية هذه الصناعة التي اعتبرت من أهم أولويات السياسة الغذائية في الجزائر، التي كانت تهدف إلى توفير و إشباع الحاجات الغذائية للسكان خاصة في المدن والسكان المعوزين و تخفيض الواردات من المنتجات تامة الصنع أو النهائية من خلال اعتماد سياسة إحلال الواردات[5].

---

[1] Mourad boukella, op.cit, p.8

[2] Ibid, p.9

[3] CNES, rapport : pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2002, p. 199

[4] Idriss ardjoune, libéralisation et ouverture de l'économie algérienne : quel impact sur la gouvernance des entreprises agroalimentaires ?thèse présenté en vue de l'obtention du diplôme de hautes études du CIHEAM, 8 décembre 2009, p.51

[5] A.ben charif, stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie : état des lieux et problématique option méditerranéenne, sér B/N 32, 2001, p.26

غير أن النصف الثاني من الثمانينيات عرف أزمات مالية ناتجة عن انهيار أسعار البترول 1986 تسببت في إلغاء الكثير من الاستثمارات في فرع الصناعات الزراعية الغذائية و تقليص حجم التمويل الموفر لها.

2- الإصلاحات المعتمدة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية

2-1-إعادة الهيكلة العضوية لمؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية

شهدت مؤسسات الفرع كغيرها من المؤسسات العمومية الجزائرية مع مطلع الثمانينيات بداية الإصلاحات الاقتصادية عبر إعادة الهيكلة العضوية (مرسوم 242/89 المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية)، كونها كانت تمثل أكثر من 50 % من إجمالي الناتج المحلي الصناعي و تستعمل 60% من الاستهلاكات الوسيطة في عقد السبعينيات، حيث تم تجزئة و تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة يمكن التحكم في تسييرها بشكل أفضل، و بناءا على ذلك انبثق عن المؤسسة الوطنية للسميد و العجائن و الحبوب(S N.SEMPAC) خمس مؤسسات جهوية (الجزائر، سطيف، قسنطينة، بلعباس وتيارت)، و انبثق عن المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية ثلاث مؤسسات للسكر و الزيوت و المصبرات تمركزت في (الشلف و الجزائر و بوفاريك)، أما المؤسسة الوطنية للمياه المعدنية فقد سمحت إعادة هيكلتها العضوية بإنشاء ثلاث مؤسسات جهوية (الجزائر ، باتنة و سعيدة)[1]. و قد سمح الاهتمام المتزايد بمؤسسات الفرع و عملية إعادة الهيكلة العضوية و حتى المالية بإعادة تفعيل دور هذه المؤسسات و تحسين معدل نمو الإنتاج فيها، حيث انتقل من 37,6 %في 1970 إلى 72,3 %سنة 1980 إلى أكثر من 118 %سنة 1990 مقارنة بسنة الأساس 1984 ، في حين ارتفعت قيمة المؤشر بالنسبة لإجمالي القطاع الصناعي من 20,7 %إلى 57,6 %ثم إلى 109 %فقط خلال نفس الفترة.

و بذلك تحسنت مساهمة الفرع إلى 40 % من الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات، و أصبح بمثابة الفرع الأول من حيث مساهمته في القيمة المضافة للقطاع الصناعي التي قدرت ب 22 %، لكن بقي دوره ضعيفا في الإنتاج الوطني الخام و إجمالي القيمة المضافة حيث لم يتجاوز 8,8 % و 3 % على التوالي[2].

2-2-استقلالية مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية

بعد أزمة 1986 و انخفاض أسعار البترول و إيرادات الخزينة العمومية أصبحت الدولة غير قادرة على الاستمرار في تموين و تمويل الصناعات الزراعية الغذائية كغيرها من المؤسسات العمومية ما دفعها إلى اللجوء إلى منح هذه المؤسسات الاستقلالية (استقلالية المؤسسات العمومية)• و تحويلها إلى شركات أسهم ذات رأس مال اجتماعي مملوك بالكامل من طرف الدولة بواسطة صناديق المساهمة، و منحها الحرية في التسيير و الإدارة و اتخاذ القرارات و انتقاء الاستثمارات والبحث عن فرص التمويل. حيث تم إنشاء ثمانية صناديق للمساهمة• متخصصة حسب فروع النشاط تعنى بتسيير محفظة أسهم الدولة، من بينها صندوق خاص بفرع الصناعات الزراعية الغذائية يضم 41 مؤسسة.

---

[1] عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص. 121

[2] Omar bessaoud, Mohamed tounsi, les stratégies agricoles et agroalimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000, options méditerranéennes, sér B/N14, 1995, p.110

• القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 : القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

• تعرف صناديق المساهمة حسب القانون (88-03) المؤرخ في 12 جانفي 1988 بأنها شركات عمومية اقتصادية لتسيير القيم المنقولة، تشكل الوساطة التي تمكن الدولة و الجماعات المحلية من المساهمة في المؤسسات العمومية و ممارسة حقها في الملكية. تتولى الصناديق القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة عن طريق المساهمة في راس مال المؤسسة الاقتصادية العمومية و انجاز العمليات التي تسمح بصيانة محفظة القيم المنقولة وتسييرها ، كما تشرف على دراسة و تنفيذ مختلف التدابير التي تساهم في تشجيع التوسع المالي و الاقتصادي للمؤسسة العمومية.

ثانيا– إعادة تنظيم المؤسسات العمومية للصناعات الزراعية الغذائية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق

1– تنظيم المؤسسات العمومية للصناعات الزراعية الغذائية في فترة التسعينيات

عرفت الصناعات الزراعية الغذائية العمومية في عقد التسعينيات عدة تحولات نوجزها فيما يلي:

1–1– إنشاء الشركات القابضة الزراعية الغذائية

بهدف تفعيل أداء القطاع الصناعي اتجهت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات التي مست القطاع العام و خوصصة المؤسسات التابعة للدولة، حيث تم ابتداء من سنة **1995** إلغاء صناديق المساهمة و تعويضها بالشركات القابضة، أين تم تجميع مؤسسات الفرع في شكل شركات قابضة كل شركة تضم المؤسسات المتشابهة في النشاط: **11** شركة قابضة وطنية و **5** شركات قابضة جهوية. تخضع هذه الشركات القابضة للإشراف و التوجيه من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة• ،و بناءا على ذلك قسم صندوق المساهمة للصناعات الزراعية الغذائية **(le fond de participation des IAA)** إلى شركتين قابضتين مختلفتين هما[1]: الشركة القابضة للصناعات الغذائية الأساسية أو القاعدية والشركة القابضة للصناعات الغذائية المختلفة.

و في هذه المرحلة انتقلت الصناعات الزراعية الغذائية من التنظيم و الهيكل الإداري المخطط من طرف الدولة إلى هيكل تنظيمي موجه و منظم عن طريق السوق، و أصبحت الإشكالية المرتبطة بهذه الصناعات تتمثل في" إعادة هيكلة الصناعات الزراعية الغذائية و تنسيق و ربط الأنشطة بهدف البحث عن عقلانية اقتصادية أفضل و أحسن تنافسية[2]".

1–2– تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و تأثيرها على الصناعات الزراعية الغذائية

دفعت الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينيات إلى اللجوء إلى المنظمات المالية و النقدية الدولية وإبرام اتفاق إعادة جدولة الديون و تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار برامج التكييف الهيكلي(**94–98**) ، و بالرغم من تحقيق البرامج لنتائج ايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية إلا أن تأثيرها على المستوى الجزئي كان جد سلبي، و مس الكثير من فروع الصناعات الزراعية الغذائية، و من أهم معالم هذا التأثير ما يلي:

أ–التأثير السلبي على الإنتاج

تأثرت الصناعات الزراعية الغذائية جراء عملية الانفتاح السريعة لاسيما في ظل استمرار الصعوبات و المشاكل الموروثة من مرحلة الاقتصاد المخطط و الموجه كمشاكل تراكم المديونية و العمالة الزائدة، اهتلاك وسائل و أدوات الإنتاج، ضعف الإنتاجية، ترسخ المنهج الإداري في تسيير المؤسسات و ضعفه، التبعية الخارجية، حيث دفعت هذه العملية إلى تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي فيها (**9,2-** %مقارنة بسنة الأساس **1989**)، مما دفع إلى تراجع حصتها السوقية إلى جانب التأثير السلبي على مستوى التشغيل فيها و تطور حجم إنتاجها، كما يبرزه الجدول الموالي:

•انشأ وفقا للأمر 95-25 الصادر في 6-10-1995 المتعلقة بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة

[1] Cherfaoui Assia, essai de diagnostic stratégique d'une entreprise publique en phase de transition, cas de LFB, Algérie, CIHEAM, N 62, 2003, p.38

[2] A.ben charif, stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie op.cit, p.27

جدول رقم 9 : تطور خصائص الصناعات الزراعية الغذائية العمومية في فترة الإصلاحات الاقتصادية

السنوات	عدد العمال	تطور مؤشر الإنتاج %	معدل استخدام طاقات الإنتاج%	رقم الأعمال مليار دج	القيمة المضافة مليار دج
1994		4,1-	62,7	-	-
1995		7,7-	61,0	-	-
1996		4,5-	65,0	-	-
1997		2,2-	-	200,2	-
1998	52053	13,1	-	217,8	-
1999	49152	1,9-	-	200,4	76,6
2000	46820	9,4-	65,0	187,8	72,0
2001	40503*	12,8-	62,0	178,4	66,2
2002	36793	16,6-	72,0	-	66,5

SOURCE : ONS, rapport Du MIR ET CNES (rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'adjustment structurel, p.208-209)

* إلى غاية سبتمبر 2001

تسمح قراءة الجدول بإبداء الملاحظات التالية:

–سلبية مؤشر نمو الإنتاج الذي ظل سالبا ما عدا سنة 1998.

–معدل استغلال الطاقة الإنتاجية فوق المتوسط و مع ذلك مؤسسات الفرع غير قادرة على الاستغلال الأمثل لإمكانياتها و مواردها.

–تراجع ملحوظ في رقم الأعمال و مساهمتها في خلق القيمة المضافة.

ب– عجز الخزينة في الصناعات الزراعية الغذائية

إن انخفاض معدل استغلال وسائل الإنتاج جاء نتيجة الآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي و القيود الهيكلية التي عانت منها الصناعات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع العام و عدم قدرتها على استرجاع و تحصيل مستحقاتها لدى الدولة، وتقلص الطلب على منتجاتها بسبب تزايد حدة المنافسة الناتجة عن عملية التحرير التجاري بعد 1995 و ارتفاع تكاليف الحصول على المخزون و تسييره، إضافة إلى التأثير السلبي لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على فاتورة استيرادها، مما اثر على وضعية خزينة هذه المؤسسات[1] التي ظلت سالبة في تلك الفترة (عجز ب 14,7 مليار دج و 18,2 مليار دج و 4 مليار دج في 1995 و 1996 و 1998 على التوالي)[2]، بسبب اتجاه هذه المؤسسات إلى السحب على المكشوف بأسعار فائدة جد مرتفعة(معدل 24 %) كنتيجة حتمية للخسائر التي لحقت بها جراء تخفيض قيمة الدينار الجزائري، غير أن وضعية الخزينة بدأت تعرف تحسنا مع نهاية سنة 1996 نظرا للحركية التي شهدها الفرع و اعتماده في بعض الصناعات على المواد الأولية المحلية.

[1] عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص. 150

[2] Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'adjustment structurel, op.cit, p. 211

ج- تراجع الحصة السوقية للصناعات الزراعية الغذائية

انعكست الخصائص سالفة الذكر و تحرير الأسعار و التجارة الخارجية سلبا على مستوى أداء مؤسسات الفرع ونشاطها الذي تميز بالضعف، مما دفع إلى تراجع حصتها السوقية و انخفاض الطلب على منتجاتها، نظرا لارتفاع الأسعار و زيادة التضخم الذي أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين ضعيفي الدخل الذين كانت حصة الغذاء في ميزانيتهم جد مرتفعة، حيث سجل تزايدا مستمرا في المؤشر العام لأسعار الغذاء ارجع إلى ارتفاع الطلب الكلي بسبب النمو الديمغرافي من جهة ومن جهة أخرى كأثر للإجراءات الاقتصادية المعتمدة في تلك الفترة المتمثلة في التخلي عن الدعم و الإعانات الغذائية والتحرير التدريجي للأسعار و تخفيض قيمة العملة الوطنية، إذ ارتفع المستوى العام لأسعار المواد الغذائية من 122,72 %في سنة 1990 إلى 510,71 %في سنة 1996، و شهدت أسعار المنتجات الغذائية المحولة أكبر زيادة، إذ انتقلت من 108,13 % إلى 807,69 % خلال نفس الفترة. و كنتيجة لذلك شهد استهلاك الفرد الجزائري من بعض المواد الغذائية كاللحوم و الحليب و مشتقاته تناقصا بسبب ارتفاع أسعارها و تزايدا في استهلاك القمح الذي قدر ب 200 كغ/للفرد /سنة[1].

1-3- الاتجاه إلى خيار الخوصصة

إن الوضعية الحرجة التي آلت إليها مؤسسات الفرع دفعت الجزائر إلى الإعلان عن خوصصة كل المؤسسات العمومية الغذائية تطبيقا للأمر 22/95 الصادر في 26 أوت 1995 المتعلق بالخوصصة، غير انه و بعد إجراء الدراسات تم الموافقة على خوصصة 89 مؤسسة عمومية فقط من أصل 240 منها 12 مؤسسة في الصناعات الزراعية الغذائية[2] أهمها شركة الرياض-سطيف التي كانت أول مؤسسة عمومية دخلت البورصة و رياض تيارت، و المؤسسة العمومية للمشروبات و مؤسسات التخزين و التبريد..

1-4- فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص

تميز هيكل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر بعد النصف الثاني من عقد التسعينيات بظهور و انتشار نسيج ديناميكي من الم ص و م التابعة للقطاع الخاص (الذي ظل محروما من الاستثمار في هذا الفرع) في مجالات و فروع متنوعة منها: الإنتاج الحيواني، منتجات الصيد البحري، الإنتاج النباتي، الأنشطة المتعلقة بتحويل المواد النباتية والحيوانية(المطاحن، الحليب و مشتقاته، الحلويات والبسكويت، تصفية و تكرير الزيوت، السكر، المياه المعدنية، المشروبات المختلفة) إلى جانب التدخل في مجال خدمات حفظ المنتجات الغذائية، التغليف و توضيب السلع و توفير شروط الإنتاج الملائمة. تميزت هذه الصناعات بالتمركز في المناطق ذات البنية التحتية الملائمة القريبة من الأسواق الحضرية الكبرى ذات معدلات الاستهلاك المرتفعة.

و قد ارجع هذا التطور إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري و تحرير التجارة الخارجية و الاستثمار و إلى قرار الدولة المتعلق بخوصصة المؤسسات التابعة لها و فتح المجال أمام القطاع الخاص، مما سمح بظهور قطاع صناعي ديناميكي مثل مجمع سفيتال الذي تمكن من انجاز مركب ضخم في مدينة بجاية بقيمة 300 مليون دولار، و نجح بذلك في تطوير قطب صناعي مختص في صناعة الزيوت النباتية و السكر ...و المجمع الصناعي سيم الذي تمكن من فتح ست فروع بطاقة إنتاج يومية تقدر ب 1600 طن من السميد و الفرينة، تسيطر هذه الفروع على 15% من سوق العجائن الغذائية، و مجمع

[1] Rapport annuel de CIHEAM, 1998, p.117-118

[2] المرسوم التنفيذي رقم 194/98 الصادر في 7 جوان 1998 المتضمن قائمة المؤسسات المعروضة للخوصصة و القدر عددها ب 89 مؤسسة.

بلانكي Blanky الذي يعد من المجمعات الرائدة خاصة في توزيع هذه المنتجات و مجموعة جرجرة التي تسيطر على 60% من السوق الوطني في إنتاج اليايورت و الاجبان[1].

2- تنظيم المؤسسات العمومية للصناعات الزراعية الغذائية بعد سنة 2000

خضعت الصناعات الزراعية الغذائية مع مطلع سنة 2000 إلى الإصلاحات التالية:

2-1- إنشاء الشركة القابضة للصناعات الغذائية la holding AGROMAN

حاولت الدولة الإبقاء على الصناعات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع العام لتساهم في سياسة تنظيم بعض الأسواق خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع مثل الحليب، السميد و الفرينة ، الزيوت، الدواجن ...و في شهر جوان 2000 تم إجراء تنظيم جديد شمل هذه المؤسسات تمثل في تقليص عدد الشركات القابضة الوطنية من 11 شركة إلى 5 شركات وإنشاء شركة قابضة جديدة تعرف ب la holding AGROMAN تضم مجموعتين هما: الشركة القابضة للصناعات الغذائية الأساسية و الشركة القابضة و للصناعات الغذائية المتنوعة.

2-2- إخضاع الصناعات الزراعية الغذائية إلى مؤسسة التسيير و المساهمة

مع مطلع عام 2001 و في إطار تثمين رؤوس الأموال التجارية انتهجت الدولة إصلاحات عميقة تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية تندرج في إطار برنامج التأهيل الاقتصادي الذي سيتم التطرق إليه لاحقا، و في20 أوت 2001 أصدرت التعليمة رقم 01-04 المتعلقة بتنظيم المؤسسة الاقتصادية العمومية و تسييرها و خوصصتها تماشيا مع المعطيات الاقتصادية الدولية (تحضير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية)، و انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق من جهة و من جهة أخرى لتفادي تعدد مراكز اتخاذ القرارات و التخفيف من القيود و العراقيل القانونية و التنظيمية التي تعيق نشاط الاستثمار، و إعادة سلطة التسيير إلى مسيري المؤسسات (تكريس مبدأ الاستقلالية) و هو ما يكفل لها استقلالية الذمة المالية، كما صاحب التعليمة حل كل الهيئات التي جاءت بها التعليمات السابقة مثل مجلس الخوصصة و الشركات القابضة و التي حولت امتيازاتها و صلاحياتها إلى مجلس مساهمة الدولة[2]، و أصبح تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية يتم من خلال 28 مؤسسة تسيير و مساهمة.

2-3-عرض مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية للخوصصة

أوكلت إلى مجلس مساهمات الدولة مهمة الإشراف على خوصصة مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية، و في هذا الإطار تم طرح 942 مؤسسة للخوصصة من أصل 1280 مؤسسة اقتصادية عمومية، منها 268 مؤسسة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية(29 %من إجمالي المؤسسات المعروضة للخوصصة) تنشط في مجال التحويل (الحليب ومشتقاته، المواد الدسمة، المطاحن، المشروبات و المياه الغازية، منتجات اللحوم....)، صناعة العتاد الفلاحي، صناعة منتجات الكروم و خدمات التسويق ... و قد ارجع سبب الإقدام على خوصصة هذه المؤسسات إلى فشل الجهود الرامية إلى إعادة توازنها المالي بعد فقدانها لحصة معتبرة من السوق التي تراجعت من 24 %إلى 13 %خلال الفترة 1999-2001 [3](في بداية ديسمبر 2005، لم تتجاوز حصة 70 %من مختلف فروع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر 1 %من السوق).

[1] Idriss ardjoune, op.cit, p.54
[2] Idem
[3] Horri Khalifa, secteur agroalimentaire algérien et contraintes de la privatisation, disponible sur le site : http://www.agoravox.fr/actualites/international/article/secteur-agro-alimentaire-algerien-26422 Consulté le : 21/09/2013

و قد أشارت المعطيات المقدمة من طرف مجلس مساهمات الدولة إلى أن عمليات الخوصصة المنجزة خلال الفترة جوان 2003 و جانفي 2006 شملت 238 مؤسسة، منها 48 مؤسسة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية و 9 مؤسسات في مجال تبريد المنتجات الغذائية، و بالموازاة مع عمليات الخوصصة وافق مجلس مساهمات الدولة على 37 عملية شراكة، استفاد فيها فرع الصناعات الزراعية الغذائية من 12 مشروع شراكة. و إلى غاية نهاية سنة 2009 تم خوصصة 90 مؤسسة عمومية تابعة لهذا الفرع، أما المؤسسات التي لم تستفد من الخوصصة فقد دخلت في برنامج التأهيل الاقتصادي.

الفرع الثاني: دور الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تعد الصناعات الزراعية الغذائية من أهم الفروع الإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري، لا سيما في ظل التحولات الحالية التي يمر بها خاصة النمو الديمغرافي و تزايد مدا خيل الأفراد، إذ يعد فرعا حيويا و ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي لأكثر من 37 مليون نسمة و توفير مناصب الشغل.

أولا–معطيات حول دور الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الإنتاج و التوظيف و رقم الأعمال

عرف الفرع تزايدا مستمرا في عدد المؤسسات لا سيما التابعة للقطاع الخاص، و يمكن إبراز ذلك من خلال:

1– تطور عدد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و توزيعها الجغرافي

1–1– تطور عدد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

ينظر إلى السوق الجزائرية للمنتجات الزراعية الغذائية على أنها سوقا واعدة حيث تقدر ب 5,4 مليار دولار و هو ما يمثل حوالي45 % من ميزانية العائلات الجزائرية ، و يعد سوقا جد مهم خاصة أمام تغير هيكل و ديناميكية الاستهلاك الغذائي في الجزائر. غير أن أهم ما يميزه أنه سوق طلب (un marché de demande) لأن معدل نمو الطلب على المنتجات الغذائية يقدر ب 10 % سنويا نظرا للنمو الديمغرافي و ظهور أنماط استهلاكية جديدة و ليس سوق عرض (un marché d'offre) نظرا لتركيز المستهلكين بشكل كبير على الجانب الكمي دون الجانب النوعي بسبب انخفاض القدرة الشرائية، حيث يتصف سلوكهم الغذائي بأنه ابتدائي لا يأخذ بعين الاعتبار مفهوم النوعية و الجودة[1].

انتقل عدد المؤسسات في الفرع حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 11640 مؤسسة سنة 1999 إلى 12381 مؤسسة في سنة 2001 مسجلا بذلك معدل نمو قدر ب 11% في القطاع الخاص و تراجعا في مؤسسات القطاع العام ب 9%[2]، ثم ارتفع إلى 13058 مؤسسة سنة 2003 و هو ما يمثل حوالي 6,28 % من إجمالي المؤسسات الص و م في هذه السنة. و قد جاء هذا التطور تزامنا مع بداية تطبيق برامج الاستثمارات العمومية، حيث ساهمت الإجراءات الجمركية و التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع الخاص التي أقرتها قوانين الاستثمار باندماجه في مجال الاستثمار و بروز الكثير من المؤسسات و المجمعات الغذائية الص و م التي تشكل حوالي 95 % من إجمالي المؤسسات التي تنشط في هذا المجال[3]. و يمكن إبراز هذا التطور من خلال الجدول الموالي.

[1] Hélèn Ilbert, op.cit, p. 117

[2] Boukhalfa benamar, jean louis Rastoin, l'innovation dans les entreprises agroalimentaires en Algérie, 1 er colloque international »le management dans l'espace méditerranéen » Beyrouth, 9-10 juin 2006, p. 5

[3] فريد سالمي، إقبال غير مسبوق لشباب مهتم بالاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية، العدد 32 ، ماي 2011، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبة، الجزائر، ص. 19

جدول رقم10: تطور عدد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر (2004-2012)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	*2011	**2012
العدد	13673	14117	15290	16109	17045	17679	18394	22750	23555

المصدر: انظر: نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سابقا: **2004-2005-2006-2007-2008-2009**

***premier recensement économique2011, collections statistiques N 168, office nationale des statistiques, Alger, janvier 2012, p.21**

** Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, CADRE PROGRAMMATION PAR PAYS ALGERIE (2013 – 2016), Décembre 2012, p14

انتقل عدد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من 13673 مؤسسة في سنة 2004 إلى أكثر من 23550 مؤسسة سنة 2012 ، علما انه سجل معدل نمو ب 11 %في سنة 2010 و 26 % سنة 2011 بإنشاء 778 مؤسسة، وهي تشكل 25 % من النسيج الإجمالي للمؤسسات الصناعية[1] مقابل 10-20 % في الدول المتوسطية و ترتفع في مصر إلى 30%، علما أن المؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم تسيطر على 87 %من الحصة السوقية في حين تسيطر 5 مجمعات كبرى هي Danone, cevital, Giplait, Soummam , Cogral على 13 % من الحصة السوقية[2].

1-2- التوزيع الجغرافي للصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تتمركز معظم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر في مناطق الشمال بالقرب من السواحل و مراكز التموين (قربها من الموانئ و السكك الحديدية) و توفر البنية التحتية الجيدة على حساب مناطق الجنوب وفي المناطق الحضرية التي تتميز أسواقها بطلب استهلاكي متزايد (الجزائر العاصمة، سطيف، قسنطينة، وهران، تيبازة، بومرداس، بجاية، تيزي وزو، ..) ، بالرغم من أن هذه المنطقة تمثل اقل من 15 %من المساحة الإجمالية إلا أنها تضم 70 % من إجمالي السكان الذين يتمركزون خاصة في الجزائر العاصمة، و هو ما يؤكد غياب التوازن في التوزيع و الجوانب اللوجيستية[3]. في حين لا تنتشر إلا 7 %من إجمالي هذه المؤسسات في مناطق الجنوب الشاسعة، و هذا يعني عدم قدرة هذه المؤسسات على التوسع الأفقي الى مناطق اخرى غير التي انشأت فيها، كما يلاحظ ان نطاق السوق جد محدود لا يتعد الولاية التي تتواجد بها المؤسسة او بعض الولايات المجاورة باستثناء بعض المؤسسات التي تمكنت من توسيع نطاقها الجغرافي على مستوى عدة ولايات من الوطن. و هو ما يؤكد ضعف دورها في تحقيق التوازن الجهوي و الإقليمي الذي دفع الدولة إلى تكثيف جهودها و منح بعض المزايا لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى هذه المناطق. كما يسجل تمركز هذه الوحدات الإنتاجية التحويلية في المدن و غيابها في المناطق الريفية[4] و هو ما يؤكد انفصالها و ضعف ترابطها مع القطاع الزراعي المحلي وإدماج مخرجاته في عملية تصنيع الأغذية و تدني مساهمتها في خلق دخول في المناطق الريفية وضمان استقرارها. وبالتالي فان مساهمتها تعد ضعيفة و هامشية في تحسين الأمن الغذائي و تطوير القطاع الزراعي و المساهمة في إستراتيجية التنمية المستدامة .

[1] Allal rida, place des IAA dans l'économie nationale, constats, opportunités et perspectives, séminaire : les enjeux de la mise a niveau des entreprises dans la filière agroalimentaire, 21 mai 2012, université de Mostaganem, p.4

[2] Dan Acquaye, Abishag Frimpong –Manso, op.cit, p.8

[3] Mohamed naili, transport, logistique et développement agro-alimentaire en Algérie, MEDITERRA 2014 -logistique et commerce agro-alimentaires, un défi pour la méditerranée, CIHEAM, p.372

[4] Organisation de nation unis pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), cadre programmation par pays Algérie op.cit, P.74

2- تطور عدد العمال في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و مساهمتها في التشغيل

2-1-تطور عدد العمال في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تعد الصناعات الزراعية الغذائية

من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر التي تسهم في الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل، حيث قدرت مساهمتها في التوظيف خلال الفترة 70-74 بمعدل قدر ب 17 % لينخفض إلى 14% خلال الفترة 75-79 ثم ارتفع إلى 15,5 % خلال الفترة 80-89 . غير أن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري دفعت إلى تراجع مساهمة الفرع في التشغيل إلى 7 % في نهاية عقد التسعينيات، حيث كان الفرع يضم 152 مؤسسة تابعة للقطاع العام قدر إجمالي عدد العمال فيها ب 71000 عامل، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقدر عدد المؤسسات ب 4728 مؤسسة سمحت بتوظيف 38822 عامل، و هي تشكل حوالي 40,5 % من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص وتساهم ب 39,3 % من إجمالي مناصب الشغل فيه[1].

و في سنة 1999 قدر عدد العمال في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ب 49488 عامل أي ما يمثل 7,8 % من إجمالي عدد عمال في الم ص و م[2].

و قد شهد عدد العمال تراجعا حيث انخفض إلى 36793 عامل فقط سنة 2002 بعد أن كان يتجاوز 52053 عامل سنة 1998، غير أن سياسة الدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الفرع التي انعكست على تزايد عدد المؤسسات كما سبق الإشارة إليه سمحت برفع عدد العمال إلى أكثر من 145000 عامل سنة 2012، كما يوضحه الجدول.

جدول رقم 11 : تطور عدد الأجراء في الصناعات الزراعية الغذائية من 1998 إلى غاية 2012

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2012*
عدد الأجراء	52053	49488	46820	40503	36793	145000

Source : développement des métiers liés au domaine des industries agroalimentaires, ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, 2007, p. 10

* Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, CADRE PROGRAMMATION PAR PAYS ALGERIE (2013 – 2016), Décembre 2012, p14

مع العلم أن اكبر مساهمة تعود إلى مؤسسات القطاع الخاص التي توفر أكثر من 86,31 % من مناصب الشغل أمام تراجع دور مؤسسات القطاع العام التي انتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل في 2010 إلى 19486 سنة 2011 و إلى 19854 منصب شغل سنة 2012[3]، و هو ما يمثل حوالي 13,69 % من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها الفرع في هذه السنة. (تساهم 77 مؤسسة عمومية محلية منها 16 مؤسسة في فرع الدواجن بتوظيف 18604 عامل).

2-2-مساهمة مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في التشغيل

بالرغم من تطور عدد مؤسسات الفرع و تطور إجمالي عدد الأجراء إلا أن مساهمتها في إجمالي التشغيل تظل ضعيفة، حيث انخفضت من 9 %سنة 2000 إلى اقل من 3 % سنة 2009 من إجمالي اليد العاملة الشغيلة في الجزائر، وتعد ضعيفة جدا مقارنة بمساهمتها في بعض الدول الأوروبية و الأسيوية التي ترتفع فيها مساهمة مؤسسات الفرع في التشغيل

[1] Omar bessaoud, Mohamed tounsi, op.cit, p.110

[2] CNES, rapport : pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2002, p. 204

[3] La production industrielle et taux d'utilisation des capacités de production, collection statistiques d'ONS, 2012, p.18

إلى أكثر من 30 %. و قد ارجع ذلك إلى انخفاض مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع العام في التشغيل إلى 19,8 % في سنة 2012 من إجمالي اليد العاملة في القطاع الصناعي بعد أن قاربت 40 % في 1970، و إلى كون معظم مؤسسات الفرع مصغرة و صغيرة لا توفر أكثر من 9 عمال.(تساهم 20 مؤسسة كبيرة الحجم في الصناعات الزراعية الغذائية في توفير 16000 منصب شغل أي 11 %من إجمالي اليد العاملة في الفرع)[1] و بصفة عامة يوظف الفرع ما يعادل 45 % من إجمالي اليد العاملة في القطاع الصناعي[2] تتمركز في أربع أنشطة رئيسية هي: الحليب ومشتقاته، المطاحن، المياه المعدنية و المشروبات الغازية و حفظ الخضر الفواكه.

3- دور الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الإنتاج و رقم الأعمال الوطني

3-1-دور الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في خلق القيمة المضافة و الناتج المحلي الإجمالي

تساهم مؤسسات الفرع بنسبة تتراوح ما بين 50 و 55 % من الناتج الداخلي الخام الصناعي و بين 45 و50 % من القيمة المضافة الصناعية، في حين تنخفض مساهمتها إلى إجمالي الناتج المحلي الخام و إجمالي القيمة المضافة،كما يبرزه الجدول الموالي.

جدول رقم12 : مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في إجمالي الناتج المحلي و القيمة المضافة حسب الطابع القانوني

الوحدة: مليار دج

السنوات		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الناتج المحلي للصناعات الزراعية الغذائية	ق العام	114,8	105,3	96,7	99,9	107,8	112,5	118,9	143,1	150,0	160,1
	ق الخاص	344,6	361,4	377,7	471,2	499,5	574,2	627,4	680,9	749,3	826,9
	المجموع	459,4	462,9	474,4	571,1	607,4	686,7	746,4	824,1	899,3	987,1
إجمالي الناتج المحلي		7303,4	8873	10195	11257	12836	12043	13846	15979	17095	18424
مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج المحلي		%6,29	%5,21	%4 ,65	%5,07	%4,73	%5 ,7	%5,39	%5,15	%5,26	%5,35
القيمة المضافة للصناعات الزراعية الغذائية	ق العام	26,3	24,6	24,0	23,6	24,2	25,7	27,5	32,0	33,9	36,3
	ق الخاص	93,5	101,7	110,8	132,4	139,9	162,7	186,5	199,7	232,2	249,1
	المجموع	119,8	126,4	134,9	156,0	164,1	188,4	214,1	231,8	266,1	285,4
إجمالي القيمة المضافة		5099,6	6436,1	7332,2	8021,8	9314,9	8054, 9	9656,7	11278,5	12028,5	12808,8
مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة		%2,3	%1,9	%1,8	%1,9	%1,76	2,33 %	%2,21	%2,05	%2,21	%2,22

Source : les comptes économiques de 2000à 2013, collection N669, office nationale des statistiques, pp.3-16

[1] Organisation de nation unis pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), cadre programmation par pays Algérie , op.cit, P.75

[2] Fayçal Abdelaziz, développement de l'industrie agroalimentaire, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p. 42

وفقا لمعطيات الجدول يتضح أن هناك زيادة مستمرة في قيمة الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة للصناعات الزراعية الغذائية بالأسعار الجارية، و أن هذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى مساهمة القطاع الخاص الذي أضحى يساهم بأكثر من 60 % من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بعد أن كانت مساهمته في حدود 37 % ما بين سنتي 1979-1984 و 40 % في سنة 1996، حيث شكلت مساهمته ما يفوق 87,3 % من إجمالي القيمة المضافة للفرع خلال سنتي 2012 و 2013 مقارنة بمساهمة القطاع العام التي لم تتجاوز 12,7 %[1]، و جاء ذلك في ظل التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه المؤسسات بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها و أثرت على نموها بشكل سليم، و من ذلك اهتلاك معدات الإنتاج و قدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة و التجديد بصورة دورية. و مع ذلك تبق مساهمة مؤسسات الفرع في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ضعيفة إذ لم تتعد 5,35 % و 2,22 % على التوالي سنة 2013 مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية و المواصلات و قطاع التجارة.

3-2- مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في رقم الأعمال الإجمالي للقطاع الصناعي

تشير المساهمة القطاعية في تحقيق رقم الأعمال لسنة 1990 إلى تفوق الصناعات الزراعية الغذائية التي تساهم بأكثر من 60 % من رقم الأعمال مقارنة بباقي الفروع الصناعية الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، متفوقة بذلك على الصناعات الكيميائية و الصيدلانية و صناعة مواد البناء...و تعد الصناعات التحويلية للحبوب أهم فروع النشاط مساهمة في رقم أعمال الفرع بنسبة تجاوزت 33 %. وقد سجلت مؤسسات القطاع العام تراجعا في رقم الأعمال خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث انتقل من 200 مليار دج سنة 1997 إلى اقل من 178 مليار دج سنة 2001 [2]، بالمقابل حقق القطاع الخاص في سنة 2000 رقم أعمال إجمالي تجاوز 87 مليار دج، مسجلا بذلك معدل نمو قدره 20 % مقارنة بسنة 1999 التي سجل بها رقم أعمال قدره 72,9 مليار دج، شكلت مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية فيه نسبة معتبرة تجاوزت 50 % بقيمة قدرت ب 47,11 مليار دج [3]، وقد ارجع ذلك إلى تحسن طرق الإنتاج وظهور مؤسسات جديدة. و مع ذلك لم تمثل مساهمة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص إلا 20% من إجمالي رقم الأعمال المحقق من طرف مؤسسات الفرع. أما في سنة 2011 فقد حقق الفرع رقم أعمال فاق 300 مليار دينار يمثل 40 % من إجمالي رقم الأعمال المحقق في القطاع الصناعي خارج المحروقات[4] تشكل فيه مساهمة مؤسسات القطاع الخاص أكثر من 65 % مقابل 35 % مساهمة مؤسسات القطاع العام التي شهد رقم أعمالها تزايدا من 78,88 مليار دج سنة 2010 إلى 104,41 مليار دينار سنة 2011 و 106,172 دج سنة 2012 و هو ما يمثل حوالي 29,8 %من رقم الأعمال المحقق من طرف مؤسسات القطاع الصناعي العمومي[5] .

[1] Les comptes économiques de 2000à 2013, collection N669, office nationale des statistiques, p. 29
[2] Développement des métiers liés au domaine des industries agroalimentaires, op.cit, p. 10
[3] Restructuration et mise à niveau d'entreprise, ministère de l'industrie et de la restructuration industrielle, Alger, 2003, p.24
[4] فريد سالمي، مرجع سابق، ص. 19
[5] Office national des statistiques, l'activité industrielle année2012, Collections Statistiques N° 180/2013 , juillet 2013, p.23

ثانيا– مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في عمليات التجارة الخارجية

يعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر من أكثر الفروع الإنتاجية ارتباطا بالأسواق الدولية لاستيراد أهم مدخلات الإنتاج بالمقابل يسجل ضعف مساهمته في التصدير و جذب النقد الأجنبي، و المعطيات التالية تؤكد ذلك.

1– مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الاستيراد

1–1–تطور الواردات الزراعية الغذائية في الجزائر

تعد الجزائر من أهم و أكبر المستوردين للمواد الزراعية الغذائية على المستوى العالمي، خاصة القمح بنوعيه الصلب واللين، و الجدول الموالي يوضح تطور فاتورة استيراد الغذاء في الجزائر.

جدول رقم13 : تطور الواردات الزراعية الغذائية في الجزائر من سنة 2001 إلى سنة 2013

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات* الغذائية	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	**9580**

Source : évolution de balance commerciale de l'Algérie, période : années 2000à 2013, direction générale des douanes ministère des finances, p.2

*قدرت ب **9,49** مليار دولار في **10** أشهر الأولى من سنة **2014** و يتوقع أن تتجاوز **11,11**مليار دولار سنة **2015** و **12,07** مليار دولار سنة **2016**.

يلاحظ أن هناك تزايدا مستمرا في فاتورة استيراد المواد الزراعية الغذائية الموجه جزء منها للتحويل و إعادة إدماجها في حلقة الإنتاج ، حيث ارتفعت قيمتها من **2,3** مليار دولار سنة **2001** إلى أكثر من **9,5** مليار دولار سنة **2013**، هي تتجاوز **10** مليار دولار عند إضافة قيمة السلع الوسيطة المستوردة الموجهة للصناعات الزراعية الغذائية التي قدرت قيمتها سنة **2013** ب **867,47** مليون دولار مقارنة ب **914,77** مليون دولار سنة **2012**[1]، مشكلة **19,19 %** من إجمالي الواردات الجزائرية المقدرة ب **46,801** مليار دولار، و تعتبر بذلك الأكبر استيرادا للمواد الغذائية في دول المغرب العربي مقارنة بالمغرب و تونس اللتين قدرت وارداتهما الغذائية ب **6,4** و **3,4** مليار دولار على التوالي[2].

1–2– هيكل الواردات الزراعية الغذائية في الجزائر في سنتي 2012–2013

من أهم الواردات الزراعية الغذائية خلال سنتي **2012** و **2013** ما يلي:

[1]Statistiques de commerce extérieure de l'Algérie, centre national de l'informatique et des statistiques, 2013, p. 6

[2] Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, Co-développement des filières céréales et oléagineux au Maghreb, rapport d'étape d'IPEMED, 2-12-2013, p. 3

شكل رقم14 : أهم الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية خلال سنتي 2012-2013

الوحدة: مليون دولار

	2012		2013		التغير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	%
الحبوب و الدقيق والفرينة	3295,03	36,52	3310,34	34,55	0,46
الحليب و مشتقاته	1268,66	14,06	1261,81	13,17	-0,5
السكر و مشتقاته	1010,92	11,21	944,67	9,86	-6,55
القهوة و الشاي	392,08	4,35	374,74	3,91	-4,42
البقوليات الجافة	359,08	3,98	457,98	4,78	27,5
اللحوم	256,85	2,85	253,70	2,65	-1,2
الواردات من هذه المنتجات	6582,62	72,96	6603,24	68,93	0,31
إجمالي الواردات الغذائية	9022	100	9580	100	6,18

Source : Statistiques de commerce extérieure de l'Algérie, centre national de l'informatique et des statistiques, 2013, p.9

يلاحظ من الجدول:

-فاتورة استيراد المنتجات الزراعية الغذائية عرفت ارتفاعا في سنة 2013 ب 6,18 % مقارنة بسنة 2012.

-تشكل الواردات من الحبوب و الحليب و السكر أهم الواردات الزراعية الغذائية في الجزائر، بقيمة تفوق 57 % من إجمالي قيمة الواردات الجزائرية.

-تبرز أهمية الواردات من الحبوب التي تشكل لوحدها ما يفوق ثلث قيمة الواردات الزراعية الغذائية، و التي عرفت قيمتها ارتفاعا طفيفا في سنة 2013 قدر ب 0,46 % مقارنة بسنة 2012.

1-3- توزيع عمليات الاستيراد حسب الطابع القانوني

يبرز توزيع المستوردين للمواد الزراعية الغذائية حسب الطبيعة القانونية سيطرة متعاملي القطاع الخاص الذين يتحكمون في أكثر من 75 % من عمليات الاستيراد مع تراجع نسبة استيراد مؤسسات القطاع العام إلى اقل من 25 %[1] ، إلا أنه سجل في سنة 2011 ارتفاع حصتها في استيراد المنتجات الزراعية الغذائية إلى أكثر من 40 %، و يرجع ذلك إلى تدخل الديوان المهني للحبوب بعد تراجع القطاع الخاص عن استيراد الحبوب عند ارتفاع أسعارها في السوق الدولية.

2 -مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الصادرات

2-1- تطور حصيلة الصادرات الزراعية الغذائية

تعد مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية جد ضعيفة و هامشية في مجال التصدير، حيث لم تتعد قيمة المنتجات الغذائية المصدرة 402 مليون دولار من إجمالي الصادرات الجزائرية، و الجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, N 18 (2010) et N20, mars 2012, p.49

جدول رقم 15 : تطور الصادرات الزراعية الغذائية خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليون دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	28	35	49	59	67	73	88	119	113	315	356	313	402

Source : évolution de balance commerciale de l'Algérie, période : années 2000 à 2013, direction générale des douanes, ministère des finances, p.3

*قدرت ب **250** مليون دولار في **10** أشهر الأولى من سنة **2014** و يتوقع أن تقدر في سنة **2015** ب **441,52**مليون دولار و **482,32**مليون دولار سنة **2016**

وفقا للجدول يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات الزراعية الغذائية في الجزائر من 28 مليون دولار سنة 2001 إلى 356 مليون دولار سنة 2011 و 402 مليون دولار سنة 2013، لكنها تظل محدودة و جد هامشية كونها لم تمثل إلا 0,61 % من إجمالي الصادرات لسنة 2013(2,3 %من قيمة الإنتاج الزراعي الوطني)، و لم تسمح بتغطية إلا 4,19 %من إجمالي الواردات الغذائية في نفس السنة، مقارنة بحجم صادرات قدر في المغرب ب 3928 مليون دولار و 1931 مليون دولار في تونس تشكل على التوالي ما يفوق 20 %و 23 %من الإنتاج الزراعي الوطني.

2-2-هيكل الصادرات الزراعية الغذائية بين سنتي 2012- 2013

تركزت أهم الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية في سنتي 2012 و 2013 في المنتجات التالية[1]:

*** السكر بقيمة 272,15 مليون دولار (12,57 % من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات) مقارنة بسنة 2012 التي قدرت ب 207,97 مليون دولار (10,09%).**

*** المياه المعدنية بقيمة 33,67 مليون دولار (1,56 %)مقابل 31,13 مليون دولار سنة 2012(1,51%)**

***التمور بقيمة 29,49 مليون دولار(1,39 %) مقابل 24,71 مليون دولار سنة 2012 (1,20%)**

*** الخضر الطازجة المجمدة بقيمة 18,24 مليون دولار (0,84 %) مقابل 7,71 مليون دولار سنة 2012 (0,37 %) .**

وخلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2014 بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية الجزائرية حوالي 231 مليون دولار تشكل فقط 0 ,47 %من إجمالي الصادرات الجزائرية، أهمها من صادرات السكر التي تراجعت من 207,12 مليون دولار إلى 160,58 مليون دولار وصادرات التمور التي ارتفعت من 20,93 مليون دولار إلى 28,03 مليون دولار و صادرات المياه المعدنية التي سجلت تراجعا من 24,25 مليون دولار إلى 11,32 مليون دولار[2].

تجدر الإشارة إلى أن عدد مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية التي تقوم بعملية التصدير لا تتجاوز 162 مؤسسة معظمها كبيرة الحجم، في حين المؤسسات العائلية و صغيرة الحجم تجهل في معظمها الإجراءات التنظيمية و طرق التصدير.

[1]Statistiques de commerce extérieure de l'Algérie, centre national de l'informatique et des statistiques, 2013, p.10

[2] Ministère des finances, direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période : Neuf premier mois 2014, p.10

2-3- الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر

تبرز مقارنة قيمة الواردات الجزائرية من المواد الزراعية الغذائية مع الدول المتوسطية المجاورة عمق التبعية للأسواق الخارجية لتوفير هذه المنتجات على عكس هذه الدول التي تحقق قدرا معتبرا من الاستقلالية الغذائية، حيث لا تشكل الواردات الغذائية بالنسبة إلى إجمالي الواردات في تركيا، إسرائيل، المغرب إلا **6,2**% ، **6,5** % و **12,4** % على التوالي[1] في حين تصل في الجزائر إلى **20**%. إن هذه الوضعية تجعل الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية يسجل عجزا هيكليا مستمرا أمام الضعف المسجل في حجم الصادرات يبرزه الجدول الموالي:

جدول رقم **16** : الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري	-2368	-2705	-2629	-3538	-3520	-3727	-4866	-7694	-5750	-5712	-9494	-8709	-9178

Source : calculé a partir de : évolution de balance commerciale de l'Algérie, période : années 2000à 2013, direction générale des douanes ministère des finances, p. 2,3

انتقل عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية من**2,3** مليار دولار في سنة **2001** إلى **7,6**مليار دولار سنة **2008** مع تسجيل عجز في سنة **2013** فاق **9,1** مليار دولار، يرجع ذلك إلى تأثير أزمة الغذاء العالمي و الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية التي دفعت أسعار الغذاء إلى الارتفاع و عدم مرونة جهاز الإنتاج المحلي لتغطية الطلب المحلي المتنامي.

المطلب الثاني: دراسة لأهم الفروع الإنتاجية في الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

يتم التركيز في هذا المطلب على عرض التطورات التي عرفتها أهم فروع الإنتاج في الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، لاسيما فروع الإنتاج واسعة الاستهلاك كالحبوب و الحليب و الزيوت و السكر، إضافة إلى فرع المشروبات باعتباره الفرع الأكثر قدرة على تغطية جزء كبير من متطلبات السوق المحلية.

الفرع الأول:صناعة الحبوب و الحليب و مشتقاتهما في الجزائر
الفرع الثاني: صناعة المواد الدسمة و السكر في الجزائر
الفرع الثالث: صناعة المشروبات و المصبرات في الجزائر

الفرع الأول:صناعة الحبوب و الحليب و مشتقاتهما في الجزائر

يتناول الفرع دراسة تحليلية لصناعة الحبوب و الحليب و مشتقاتهما باعتبارهما من المنتجات واسعة الاستهلاك في المجتمع الجزائري، و معرفة قدراتهما الإنتاجية و أهم المشاكل التي تواجه تطورهما من خلال العناصر التالية.

[1] Fabrice Hatem, op.cit .p28.

أولا– صناعة الحبوب و مشتقاتها

تمثل الحبوب مصدرا أساسيا للغذاء في الجزائر و عنصرا استراتيجيا لكفالة الأمن الغذائي، و يحتل القمح مكانة بارزة في النظام الغذائي للمستهلك الجزائري، ما جعل الجزائر تولي أهمية كبيرة لصناعة الحبوب و مشتقاتها.

1–هيكل صناعة الحبوب و مشتقاتها في الجزائر

1–1–مكانة الحبوب و مشتقاتها في النظام الغذائي للعائلات الجزائرية

تعد صناعة الحبوب و مشتقاتها من أهم فروع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، إذ تحتل مكانة معتبرة في الاقتصاد الوطني و النظام الغذائي للعائلات،كونها توفر أكثر من 60 % من الطاقة الحرارية للفرد و تمثل 25 %من ميزانية الإنفاق على الغذاء ، فقد انتقل متوسط استهلاك الفرد الواحد من الحبوب و مشتقاتها من متوسط 110كغ في بداية 1961 إلى 120كغ في 1970 و 182كغ في 1980 ثم 193 كغ في 1990 ليتجاوز 201 كغ في سنة 2003 [1]، وقدر سنة 2013 ب 255كغ للفرد و بذلك وصل إجمالي استهلاك الحبوب في الجزائر إلى 66 مليون قنطار.

و أمام تزايد الأهمية النسبية لاستهلاك الحبوب أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتطوير حجم إنتاجها و ذلك بتخصيص حوالي 40 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة لزراعة الحبوب، حيث قدرت في سنة 2009 بحوالي 3,4 مليون هكتار (تقارب المساحات المحصودة سنويا بالمتوسط 63% من الحقول المزروعة) [2]، ثم تقلصت إلى 3,061 مليون هكتار سنة 2013 . يضم الفرع 750 ألف مستثمرة من إجمالي 1,1 مليون مستثمرة توظف بالمتوسط 500 ألف عامل سنويا ما بين عامل دائم و موسمي.

1–2– مكانة مؤسسات القطاع العام في صناعة الحبوب و مشتقاتها

تحتل المؤسسات التحويلية للحبوب مكانة مرموقة و رائدة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية (المرتبة الأولى)، حيث تقوم بعمليات التحويل الأولى و الثانية لما يفوق 60 مليون قنطار من الحبوب كمتوسط (قمح لين و صلب)، و هي ممثلة من طرف القطاع العمومي من طرف 5 فروع جهوية لشركة الرياض تشمل حوالي 80 مطحنة منها 21 مطحنة تم خوصصتها في نهاية 2006 ، قدرت طاقتها الإنتاجية سنة 2008 ب 14553 طن/اليوم (6953طن/اليوم بالنسبة للفرينة و 7600 طن/يوم بالنسبة للدقيق).

و يقوم الديوان المهني للحبوب من خلال تعاونيات الحبوب و البقول الجافة(42 تعاونية) بتموين حوالي 470 وحدة تحويل يوميا عبر الوطن سواء تابعة للقطاع العام أو الخاص[3].

1–3–سيطرة مؤسسات القطاع الخاص على صناعة الحبوب و مشتقاتها

استثمر القطاع الخاص بقوة في صناعة الحبوب و مشتقاتها بعد تحرير الاقتصاد الجزائري و انفتاحه و زوال احتكار الدولة، حيث ارتفع عدد المؤسسات التي تقوم بعملية التحويل الأولى من 253 مؤسسة في 2005 تسيطر على 80 % [4] من السوق المحلي إلى 351 وحدة في سنة 2008 (220 مطحنة و131 مصنع لصناعة الدقيق)، تقدر طاقتها الإنتاجية

---

[1] Rym Kellou, Analyse du marché algérien du blé dur et les opportunités d'exportation pour les céréaliers français dans le cadre du pôle de compétitivité Quali-Méditerranée, Thèse de Master Science du CIHEAM – IAMM , n° 93, 2008, p.42

[2] Abdelkader Djermoun, la production céréalière en Algérie : les principales caractéristiques, revue nature et technologie, n 1, juin 2009, université de Hassiba Benbouali, Chelef, p.46

[3] OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES, Note de Conjoncture 3éme Trimestre 2013, novembre 2013, p.5

[4] AbdelKader djermoun, op cit , p. 46

الإجمالية ب **29689**طن/اليوم (**18647**طن/اليوم دقيق (سميد) **11043**طن/اليوم فرينة)[1]. و قد شهدت قدرات تحويل القطاع الخاص تطورا معتبرا، فبعد أن كانت منعدمة في سنة **1990** بسبب سيطرة القطاع العام (**11300** طن /يوم) ارتفعت إلى **720** طن/يوم في سنة **1997** ثم إلى **27480** طن/يوم في سنة **2003** متجاوزة قدرات القطاع العام التي قدرت ب **16280** طن/يوم. أما عملية التحويل الثاني و التي يسيطر عليها مؤسسات القطاع الخاص فتتم عبر وحدات إنتاج العجائن الغذائية والكسكس لا سيما شركة سيم وشركة عمر بن عمر و المخابز و صناعة أغذية الأطفال و فرع صناعة البسكويت، التي تشهد منافسة قوية من طرف المنتجات المستوردة التي فاقت قيمتها **21** مليون دولار سنة **2012** بعد إن كانت في حدود **300** ألف دولار سنة **2001**. وقد سمح التطور السريع لقدرات التحويل على المستوى المحلي بتخفيض معتبر في الواردات من المنتجات تامة الصنع (السميد و الفرينة) مقابل ارتفاع حجم الواردات من المادة الأولية(بذور القمح)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات تامة الصنع من الحبوب ومشتقاتها المقدرة ب **30 %** وانخفاضها بالنسبة للبذور المثبتة عند مستوى **5%**، كما دعم النمو المتزايد للناشطين الخواص في زيادة طاقة الإنتاج للصناعة التحويلية منذ سنة **2004**، بالرغم من أن بعض المطاحن لا تعمل بأقصى طاقتها خاصة التابعة للقطاع العام التي تشتغل بنسبة لا تتجاوز **45** % و في القطاع الخاص لا تتجاوز **55%**[2].

2-المشاكل التي تواجه صناعة الحبوب و مشتقاتها في الجزائر

تواجه مؤسسات صناعة الحبوب و مشتقاتها جملة من المشاكل أثرت سلبا على نموها و مساهمتها الايجابية في تغطية متطلبات السوق المحلي، لعل أبرزها:

1-1- ضعف إنتاج الحبوب

شهد إنتاج الحبوب في الجزائر تطورا بسيطا بفضل الجهود التي بذلتها الدولة لدعم القطاع الفلاحي، حيث تجاوز **6,1** مليون طن في سنة **2009** و تم تشكيل فائض قدر ب **2,4** مليون طن من الشعير وجه جزء منه لأول مرة إلى الأسواق الخارجية للتصدير، لكن دون أن نتغاضى عن دور العوامل المناخية في ذلك و التي تؤثر بشكل كبير على المردودية الزراعية فسوء العوامل المناخية كان سببا في تذبذب الإنتاج من سنة إلى أخرى ، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم **17**: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر

الوحدة: مليون طن

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2015
إنتاج الحبوب	**1,95**	**4,26**	**4,03**	**3,52**	**4,01**	**3,59**	**1,53**	**6,2**	**4,55**	**4,25**	**5,13**	**4,9**	**5,4**
الإنتاجية ق/هكتار	**10,6**	**14,7**	**13,4**	**15,0**	**15**	**12,5**	**11,46**	**16,5**	**15,96**	**17**	**17**	**18,11**	**30**

Source: note de conjuncture, 3 trimester 2013, OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES, **p.3,4**

*توقعات **2015** حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**: **http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-agriculture**

يتضح من الجدول التحسن الملحوظ في إنتاج الحبوب منذ سنة 2001، حيث قدر سنة 2013 ب 4,9 مليون طن تشكل ما نسبته 97 % من حجم الإنتاج المحدد وفق عقود النجاعة، و إن كان ذلك يعد غير كاف لتغطية

[1] Principales filières alimentaires, ministère de PME, p.1

[2] Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, céréales et oléoprotéagineux au Maghreb, op.cit, p.22

احتياجات المطاحن و المؤسسات التحويلية التي تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية، و هو ما يستدعي تكثيف الجهود لتوسيع المساحات الزراعية المخصصة لإنتاج الحبوب و تطوير طرق الري لتقليص الاعتماد و الارتباط بالتساقط.

2-2-ضعف مردودية إنتاج الحبوب

بالرغم من تسجيل تحسن في مردودية إنتاج الحبوب التي تجاوزت 18 ق/ها سنة 2013 مقابل 10 ق/هآ سنة 2002، حيث سجلت بعض المستثمرات لا سيما في عين الدفلة و غليزان إنتاجا فاق 50 ق/ها• مقارنة مع متوسط السنوات السابقة الذي تراوح مابين 7و 15 ق/ها، إلا أنها تظل ضعيفة مقارنة بإنتاجية الحبوب في دول أخرى، ما جعل الدولة تكثف من جهودها بهدف رفعها إلى مستوى 20-50 ق/ها لتقارب مستويات الإنتاج في بعض الدول كتونس و العربية السعودية(45 ق/ها) و فرنسا (63 ق/ها) و دول الاتحاد الأوروبي (55 ق/ها). كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم7: تطور مردودية الحبوب في الجزائر من 1961-2011 مقارنة ببعض الدول

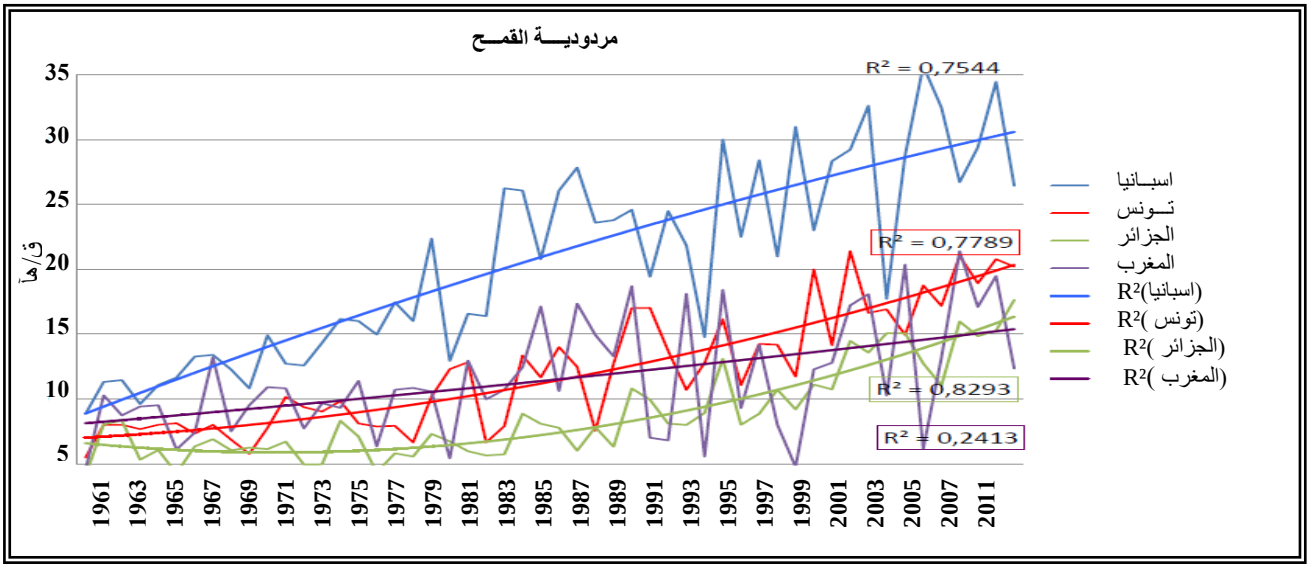

Source : Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, céréales et oléoprotéagineux au Maghreb, pour un Co-développement des filières territorialisées, rapport d'étape d'IPEMED (institut de perspective économique du monde méditerranéen, 2-12-2013, p. 5

يلاحظ من الشكل أن مردودية الحبوب في الجزائر تظل ضعيفة مقارنة بمستواها في تونس التي تجاوزت 20 ق/ها و اسبانيا 31 ق/ ها في سنة 2011، و المتوسط العالمي المقدر ب34 ق/ ها و متوسط الدول الأوروبية المقدر ب 52ق/ها و المتوسط المسجل في دول جنوب و شرق المتوسط المقدر ب 25ق/ها، و ارتباط هذه الإنتاجية بمعدلات التساقط(R^2=0,82 أي أن العلاقة جد قوية بين حجم التساقط و إنتاج الحبوب في الجزائر)، و هو ما يجعل مستقبل هذه الزراعة المطرية مهدد بسبب التغيرات المناخية (الحرارة و الجفاف)، حيث تشير نماذج تغير المناخ إلى انه من المتوقع أن ينخفض المتوسط السنوي لمعدلات تساقط الأمطار ب 10 % في السنوات الخمسين المقبلة وفي ظل ذلك سينخفض الإنتاج الزراعي في الجزائر ب 40 %[1].

•انتقل عدد المنتجين الذين تجاوز حجم إنتاجهم 50ق/ها من 16 منتج سنة 2010 إلى 44 منتج سنة 2011 و 173 منتج سنة 2012 و تجاوز 279 منتج سنة 2013.

[1]الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة و استجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مارس 2012، ص.18.

2-3-ضعف قدرات اندماج الحبوب في العملية التحويلية

يساهم إنتاج الحبوب بشكل كبير في دعم صناعة تحويل الحبوب و مشتقاتها غير انه يسجل ضعفا كبيرا في اندماج المنتوج المحلي في العملية التحويلية، فحوالي 38 % من القمح الصلب مرفوض في المطاحن نظرا لارتفاع نسبة الشوائب فيه، إضافة إلى توجيه اغلب الإنتاج إلى الاستهلاك العائلي مباشرة، و ضعف قدرات التجميع من طرف الديوان المهني للحبوب التي لا تتجاوز 62 %بالنسبة للقمح اللين و 42 % بالنسبة للقمح الصلب (انتقل حجم الحبوب المجمع من 2 مليون طن سنة 2009 إلى 3,05 مليون طن سنة 2013 [1]) ،الذي يقوم بإعادة توجيه الحبوب المجمعة إلى الوحدات الصناعية التحويلية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص ، أما عملية التوزيع فإنها تتم عن طريق نقاط البيع العمومية أو عن طريق تجار التجزئة للفرينة أو المخابز التي يفوق عددها 14000 مخبزة. لذا تهدف الإستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية إلى رفع معدل الاندماج من 20 %إلى 80 %في الفترة 2010-2014.

2-4-تبعية صناعة الحبوب و مشتقاتها إلى الأسواق الدولية

بالرغم من تطور إنتاج الحبوب في الجزائر إلا أنها تبق عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي و هو ما يجعلها مرتبطة بالأسواق الخارجية، حيث يقدر معدل التبعية إلى الأسواق الخارجية ب 70% كون الإنتاج الوطني لا يساهم في تغطية الاحتياجات المحلية المقدرة ب 8 مليون طن سنويا إلا في حدود 30%(القمح الصلب و اللين: 28,4%، الشعير: 69,6 %)[2]، وبذلك تمثل الحبوب حوالي 40 % من فاتورة استيراد المواد الغذائية و تحتل المرتبة الأولى قبل منتجات الحليب 20,6 % ، السكر 10% و الزيوت و المواد الدسمة 10%[3]. ويرجع ذلك إلى ضعف مردودية الهكتار وانخفاض معدل استغلال الأراضي الفلاحية التي لا يستغل منها إلا 57 % و التقلبات الناتجة عن التغيرات المناخية، خاصة تساقط الأمطار و الري حيث لم يمس ري و سقي الأراضي الزراعية إلا 5 % من المساحة المزروعة في سنة 2007.

2-5-ضعف تبادلية فرع الحبوب

لتقديم توضيح شامل على وضعية الفرع و ارتباطه بالأسواق الدولية يمكن اللجوء إلى تحديد مدى تبادلية أو عدم تبادلية الفرع.•، و ذلك بدراسة تطور الإنتاج، الصادرات و الواردات من الحبوب خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية سنة 2013 و الذي يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي:

---

[1] OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES, Note de Conjoncture3éme Trimestre 2013, op.cit, p.10

[2] Abdelkader djermoun, op.cit, p.52

[3] Principales filières alimentaires, ministère de PME, p.4

• يقصد بالتبادلية تحديد العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الدولية، و يتم ذلك بتتبع تطور أسعار السلع القابلة للتبادل (التبادلية) و السلع غير القابلة للتبادل(غير التبادلية). يأخذ بعين الاعتبار هذا المنهج المعتمد لتحديد تبادلية أو عدم قابلية السلع للتبادل معدل نفاذ الصادرات و الواردات و يسمح بالتمييز بين السلع التبادلية و غير التبادلية و ما اذا كان المنتوج التبادلي يندرج ضمن السلع التصديرية أو السلع المستوردة.

يعتمد المفهوم على حساب: $TX=X/Q$ معدل نفاذ الصادرات و $TM=M/(Q+M-X)$ معدل نفاذ الواردات، حيث:

Q : تمثل حجم الإنتاج ، X:الصادرات و M: الواردات و تشير Q+M-X : الموارد المحلية الإجمالية .les ressources domestiques totales

-إذا كان TX<10% ou 15 % و TM<10% ou 15 % فان المنتوج أو الفرع أو القطاع يعتبر غير تبادلي.

- إذا كان المنتوج تبادلي فانه من المهم جدا تحليل ما اذا كان تصديري (exportable)أو منتوج مستورد (Importable). و في هذه الحالة يجب حساب : $R=(M-X)/(Q+M-X)$

إذا كان :R< 0 فان الفرع تصديري la branche est exportable أما إذا كان R>0 فان الفرع استيرادي و هنا لابد من تحديد تنافسية الفرع، حيث إذا كان R > 75 % فان الإنتاج المحلي يعتبر هامشي (marginale) و يعد بذلك الفرع غير منافس للواردات .

تجدر الإشارة هنا أن بعض المنتجات التبادلية تعد منتجات غير تبادلية بسبب الرقابة على الواردات أو بسبب القيود على التصدير أو عدم توفر الإمكانيات و الآليات التي تسمح بتطوير التصدير أو ارتفاع التكاليف المادية.

جدول رقم18: تطور إنتاج و تصدير و استيراد الحبوب في الجزائر(2002-2013)

الوحدة: ألف طن

	الإنتاج	الصادرات	الواردات
2006-2002	3559,37	6,95	7630,32
2007	3601,91	7,18	7091,48
2008	1702,05	12,13	8933,58
2009	6200	6,03	7925,19
2010	4558,57	6,03	7925,19
2012	5130	3,4	9790
*2013	4912	6,6	10030

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ، الخرطوم، مجلد رقم 30 ، 31 ، 32

* إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية

يلاحظ ارتفاع الواردات الجزائرية من الحبوب بشكل مستمر، حيث انتقلت من متوسط 7,5 مليون طن خلال الفترة 2002-2010 إلى أكثر من 10 مليون طن سنة 2013، مع تسجيل تذبذب كبير في حجم الإنتاج و غياب مبادرات التصدير التي تظل هامشية و محدودة جدا. و بناءا على ذلك يمكن دراسة مؤشر التبادلية و عرضه في الجدول الموالي:

جدول رقم19: دراسة مؤشر تبادلية فرع الحبوب خلال الفترة(2002-2013)

السنوات	2006-2002	2007	2008	2009	2010	2012	2013
TX%	0, 1	0, 1	0, 7	0, 1	0, 1	0	0
TM%	68	66	84	60	63	65	67
R%	68	66	83	60	60	65	67

من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 19

يبرز مؤشر نفاذ الصادرات TX أن قيمته مساوية للصفر و هو اقل من 10 % و عليه فان الفرع غير تبادلي و هو ما يؤكد محدودية الصادرات الجزائرية من الحبوب إلى الأسواق الدولية، في حين يؤكد مؤشر نفاذ الواردات TM الذي تجاوزت قيمته 60 % أن فرع الحبوب هو استيرادي. و في الحالات التي تفوق فيها قيمة R معدل 75 % كما هو الحال في سنة 2008 فان الإنتاج المحلي يكون هامشي جدا و هو ما تؤكده معطيات الجدول السابق، و بالفعل فالجزائر تصنف من اكبر الدول المستوردة للحبوب على المستوى العالمي حيث تصنف في المراتب الخمس الأولى باستيرادها ل 6 % من إجمالي الواردات العالمية من الحبوب سنويا[1].

[1] Mohamed naili, évolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, les notes de CIHEAM, N 52, septembre 2009, p. 4

3- السياسة الزراعية المعتمدة لتطوير صناعة الحبوب و مشتقاتها في الجزائر

3-1-احتكار الدولة لعمليات الاستيراد، الإنتاج و التحويل

اعتمدت الدولة منذ الاستقلال على سياسة تهدف إلى توفير و تأمين التموين الكافي من الحبوب الضروري لعملية التحويل سواء بالاعتماد على الإنتاج المحلي أو اللجوء إلى استيراد الحبوب عن طريق هيئتين هما: الديوان المهني للحبوب (OAIC)الذي أنشأ سنة 1962 بهدف جمع و تخزين الحبوب عن طريق التعاونيات المحلية (42 تعاونية للحبوب و البقول الجافة و 5 اتحادات للتعاونيات الفلاحية) و استيراد و توزيع بذور الحبوب و البقوليات، والمؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها التي أنشأت في 1965 لتتولى عملية التحويل الصناعي و استيراد وتوزيع المنتجات تامة الصنع مثل الفرينة و السميد من خلال مراكز التوزيع. وللحد من تنامي دور القطاع غير الرسمي اتخذت إجراءات منذ 1966 إلى غاية 1996 تمنع القطاع الخاص من القيام بعمليات البيع الحر للبذور في الأسواق المحلية بالرغم من وجود بعض المطاحن غير الرسمية، التي كانت تحول حوالي 40 % من الإنتاج المحلي في سنة 2007[1].

3-2- فتح المجال أمام مؤسسات القطاع الخاص للاستيراد و الإنتاج و التوزيع

خضعت مؤسسات صناعة الحبوب ومشتقاتها سواء مؤسسات التحويل أو الاستيراد أو التوزيع مع مطلع عقد التسعينيات إلى عملية الخوصصة، و بذلك زال احتكار استيراد البذور من طرف الديوان المهني للحبوب و استيراد المنتجات تامة الصنع من طرف المؤسسة الوطنية لتطوير الصناعات الغذائية ابتداء من 1995، ليفتح المجال أمام أي متعامل اقتصادي للقيام بعملية استيراد الحبوب بعد الحصول على ترخيص يستلمه من الديوان المهني للحبوب و احترام شروط دفتر الأعباء الذي يحدد معايير النوعية و الأسعار القصوى لإعادة البيع في السوق المحلي، و هو ما سمح بنمو الاستيراد عن طريق القطاع الخاص الذي لجأ إلى استئجار مراكز التخزين التابعة للدولة في الموانئ أو التابعة لمطاحن الخواص، وقد اعتمد المستوردون الخواص على سياسة الاستيراد عند ما تشهد الأسعار انخفاضا في السوق الدولي و التوقف عن ذلك عند ارتفاعها، و هو ما احدث تذبذبا في تموين السوق المحلي دفع الديوان المهني للحبوب إلى التكفل بالاستيراد عند ارتفاع الأسعار في ظل أزمة الغذاء العالمية(2007-2008) لتغطية متطلبات السوق المحلي.

3-2-السياسات المعتمدة منذ المخطط الوطني للتنمية الريفية

حضي فرع الحبوب بدعم كبير من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية و انطلاق"برنامج تكثيف الحبوب" في 1998 خاصة في المناطق الملائمة التي تمتد على مساحة 1,2مليون هكتار، وتجسد ذلك بإقرار منحة للمردودية (19000دج/طن بالنسبة للقمح الصلب و 17000دج/طن للقمح اللين)[2]، و تثبيت الأسعار المضمونة للمنتجين وتخفيض معدلات الفائدة على القروض الموجهة لمكننة الأراضي و إعادة تمويل الزراعة، و اعتماد دعم مباشر للأسعار لمنتجي الحبوب بشتى أنواعها تقدم مباشرة للمنتجين خلال 72 ساعة من تسليمهم للمحاصيل إلى الديوان المهني للحبوب مع تخصيص 33 مليار دج لبناء فضاءات تخزين جديدة و إعادة الاعتبار لتعاونيات البذور باستعمال تقنيات وتكنولوجيا جديدة....

[1] Sylvaine Lemeilleur, Selma Tozanli, Abdelhamid Bencherif, dynamique des acteurs dans la filière agricoles et agroalimentaires, options méditerranéennes, B64, 2009, perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord, p.64

[2] Abdelkader djermoun, op.cit, p.49

3-4-الإجراءات و التدابير التحفيزية لتشجيع إنتاج الحبوب

اعتمدت الجزائر جملة من التدابير و الإجراءات التحفيزية لتشجيع إنتاج الحبوب منها[1]:

أ- حث تعاونيات الحبوب و البقول على توفير البذور و الأسمدة بالكميات و النوعية المطلوبتين طيلة الموسم الزراعي.

ب- تأجيل سداد قروض التعاونيات من طرف المزارعين المتضررين من الجفاف .

ج- وضع كل من الديوان المهني للحبوب و بنك التنمية الريفية و شركات التأمين تحت تصرف المزارعين، مما يمكنهم من الحصول على قروض لشراء الأسمدة.

د- استفادة المنتجين من بيع الحبوب بأسعار مدعمة من طرف الدولة و رفع المكافأة التحفيزية المقدمة لهم .

ه-توفير التقنيات الحديثة الملائمة القابلة للتطبيق من خلال المتابعة الفنية الفعلية التي تقدمها المعاهد الوطنية المتخصصة.

ثانيا- فرع صناعة الحليب و مشتقاته

يعد الحليب من بين المواد الأساسية واسعة الاستهلاك في المجتمع الجزائري ، تشكل وارداته 22% من إجمالي الواردات الزراعية الغذائية، مما يجعل الجزائر بلدا مستوردا صافيا للحليب(أول دولة على المستوى الإفريقي)، حيث تقدر التبعية إلى السوق الخارجي بأكثر من 57 % من إجمالي الطلب المحلي الذي يشهد ارتفاعا مستمرا، لاعتبار الفرد الجزائري مادة الحليب مادة جد أساسية في نظامه الغذائي، حيث يقدر معدل استهلاك الفرد سنويا ب 137لتر في حين أن المقاييس الدولية تشير إلى معدل استهلاك سنوي في حدود 90 لتر للفرد الواحد .

1- الخصائص الهيكلية لصناعة الحليب و مشتقاته في الجزائر

تشكل مؤسسات صناعة الحليب حوالي 20 % من إجمالي المؤسسات في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، من أهم هذه المؤسسات:

1-1- مؤسسات القطاع العام: تشمل 18 وحدة تابعة للمجموعة الصناعية لإنتاج الحليب تسيطر على سوق حليب الأكياس، تقدر طاقتها الإنتاجية ب 1214 مليون لتر من الحليب و 180 مليون لتر من مشتقاته سنويا، عرفت هذه المجموعة تراجعا في الإنتاج بحوالي 140 %، حيث انتقل من 1325275 لتر/يوم في 1996 إلى 531231 لتر/يوم في 2005، توظف حوالي 70 % من الوحدات عدد عمال يقدر ب 250 عامل في حين توظف البقية عدد عمال يتراوح ما بين 100 و 200 عامل بالمتوسط.

1-2-مؤسسات القطاع الخاص: تضم 139 وحدة إنتاج صغيرة و متوسطة و تقليدية ظهرت خاصة بفضل الدعم الذي وفرته الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية، طاقتها الإنتاجية تصل إلى 1000 مليون لتر من الحليب سنويا. تقوم بعملية تحويل و تصنيع 80 %من الحليب المجمع. (يسيطر مجمع صومام على 45 %من الحصة السوقية مقابل 23 % لصالح مجمع دانون ب 23 %).

1-3-المؤسسات الأجنبية: دفعت الإجراءات التحفيزية الممنوحة للمستثمرين الأجانب الى استقطاب شركات اجنبية تستثمر في صناعة الحليب و مشتقاته مثل Candia, Danone و غيرها من الشركات التي تسعى إلى الاستثمار المشترك مع القطاع المحلي.

[1] عبد المجيد بهلول، الزراعة و التنمية الريفية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلة نصف سنوية، العددان الأول و الثاني 2009، ص 28

و قد عرف إنتاج الحليب في الجزائر تطورا معتبرا حيث انتقل من 24 مليون لتر في بداية الاستقلال 1963 إلى 1,3 مليار لتر في سنة1994 [1] ليصل إلى 3,14 مليار لتر في سنة 2013، و يمكن إبراز تطوره في الجدول التالي:

جدول رقم 20: تطور إنتاج الحليب الطازج في الجزائر 2000-2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015
الإنتاج مليار لتر	1,58	1,63	1,54	1,66	1,91	2,09	2,24	2,1	2,2	2,39	2,63	2,92	3,08	3,14	3,8
معدل النمو%	1	3	6-	8	15	9	7	-6,41	5	8,81	9,94	11,17	5,4	1,9	21

Source : la stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, mars 2010, p.74/04/2014) -2011, 2012, 2013,2015, disponible sur le site (consulté le 1/04/2014) :
http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-agriculture

يلاحظ تطور حجم إنتاج الحليب الطازج في الجزائر من حوالي 1,5 مليار لتر سنة 2000 إلى 3,14 مليار لتر سنة 2013، و يتوقع أن يقارب 3,8 مليار لتر سنة 2015، مع تسجيل معدلات نمو متذبذبة، حيث سجل معدل نمو في حدود 2 % سنة 2013 بعد أن حقق معدلا مرتفعا في سنة 2011 مقداره 11,17 %.

و بالرغم من تطور الإنتاج المحلي من الحليب إلا انه لا يزال بعيدا عن تغطية الطلب المحلي، فهو لا يوفر إلا 40 % من حجم الاحتياجات الوطنية، في حين تلبى 60 % الأخرى عن طريق الاستيراد الذي يشهد هو الأخر تزايدا مستمرا مع تسجيل بعض التذبذبات(في سنة 1998)، لا سيما في ظل التزايد المعتبر في حجم الاستهلاك المحلي الذي قدر في سنة 2010 ب 5 مليار لتر معادل من الحليب، وهو ما يؤكد الأهمية النسبية لمادة الحليب في النظام الغذائي للعائلات الجزائرية. و حسب معطيات وزارة التجارة فان الديوان المهني للحليب و مشتقاته يشرف على توزيع ما يفوق 15,26 ألف طن من غبرة الحليب شهريا، يستفيد منها 116 وحدة إنتاج منها 15 وحدة عمومية و يحصل المجمع الصناعي للحليب ومشتقاته (Giplait) على ألف طن شهريا. و قد بلغ إنتاج حليب الأكياس المبستر سنة 2013 حوالي 1,5 مليار لتر منها 850 مليون لتر أنتجتها الوحدات التابعة للقطاع العمومي.

2- تموين فرع الحليب و مشتقاته في الجزائر

يغطى الطلب المحلي من الحليب عن طريق استيراد حليب الغبرة الجاف الذي يعاد تحويله إلى حليب أو عن طريق الحليب المجمع محليا، الذي يشكل فيه حليب الأبقار حوالي 75 % و الباقي يأتي من حليب الماعز(11%) وحليب النعجة (11 %) و الناقة(3 %) (2008) .

2-1-التموين عن طريق حليب الأبقار

بالرغم من محاولات تحفيز المربين على إدماج حليب الأبقار الطازج في الدائرة الإنتاجية لاستبدال مسحوق الحليب المستورد إلا أن الواقع يبين ضعف معدل الإدماج، فمن إجمالي حجم الإنتاج الذي يفوق 2 مليار لتر سنويا فإن 15 % إلى 19 % من الحليب الطازج فقط يدخل في السلسلة أو العملية الصناعية، ماعدا سنة 2013 التي سجل فيها ارتفاع

[1] Rachid Amellal, la filière lait en Algérie, option méditerranéennes, sér B, N14 ,1995, p.229

معدل جمع الحليب إلى أكثر من 26 % في حين يبقى الجزء الأكبر من الحليب خارج الدائرة الرسمية و يوجه اغلبه إلى الاستهلاك العائلي للفلاحين.

جدول رقم 21: تطور معدلات جمع حليب الأبقار في الجزائر مقارنة بحجم الإنتاج من 1992 إلى غاية 2013

الوحدة: مليون لتر

السنوات	إنتاج الحليب	جمع الحليب	معدل التجميع %
1992	1229	385	3,13
1997	1050	112,7	10,73
1998	1200	92,5	7,71
1999	1558,6	97	6,22
2000	1583,6	100	6,31
2001	1637,2	91,4	5,58
2005	2092	194	10 ,25
2006	1368,6	220	12,57
*2009	2394,2	400–300	16
*2010	2632,9	400–300	15
*2012	3080	687	22,3
*2013	3140	832	26,49

Source : Souki Hakima, les stratégies industrielles et la construction de la filière lait en Algérie : portée et limites, revue scientifique trimestrielle de l'université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, N 15, septembre 2009, p. 4

* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-agriculture

يلاحظ من الجدول انه تم تحقيق الهدف المتعلق برفع حجم إنتاج الحليب في الجزائر المحدد في الإستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية المحدد بمستوى 3,2 مليار لتر، غير أن الهدف المتعلق برفع معدلات التجميع لم يحقق بعد باعتبار أن حجم الحليب المجمع الطازج لم يتجاوز 0,9 مليار لتر في حين المبرمج وفقا عقود النجاعة يقدر ب 1,2 مليار لتر.ولتحقيق هذا الهدف تسعى الحكومة الى زيادة عدد الأبقار الحلوب ليصل إلى 1,2مليون رأس (2014) وتحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 11,6% [1]. مع العلم ان العدد الإجمالي للابقار انتقل من 800 الف بقرة سنة 2003 الى اكثر من 966 الف بقرة سنة 2012 منها 698 الف بقرة محلية و 267 الف بقرة مستوردة[2].

2-2- التموين عن طريق الحليب المستورد

قدرت واردات الجزائر في 2009 من مسحوق الحليب و مشتقاته ب 121 ألف طن بعد أن تجاوزت 145 ألف طن في 2008، و هو ما سمح بانخفاض فاتورة الاستيراد من 1,28 مليون دولار في 2008 إلى 862 مليون دولار في 2009، كما ساهم في ذلك انخفاض أسعار المادة الأولية في السوق الدولي و إعادة إدماج جزء من الحليب الطازج المحلي في العملية الإنتاجية (16%)، غير أنها شهدت في سنة 2011 ارتفاعا إلى 1,53 مليار دولار مسجلة زيادة ب 53,5 % مقارنة بسنة 2010، و هي تؤمن 60% من الاستهلاك الوطني لهذه المادة. و انخفضت سنة 2012 إلى

[1]Voir : -Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, op.cit, p .52 ,74
-Principales filières agroalimentaires, ministère de PME.

[2] Institut technique d'élevages, Dynamiques de développement de la filière lait en Algérie, bulletin infos élevages N 6, 9 janvier 2014, p. 3

1,268 مليار دولار ثم إلى **1,261** مليار دولار سنة **2013**. و هو ما يجعل الفرع تبادلي لكن استيرادي وفقا لمبدأ التبادلية.كما يبرزه الجدول الموالي.

جدول رقم 22: تطور إنتاج و استيراد الحليب و مشتقاته في الجزائر (2003-2012)

الوحدة: ألف طن

	2007-2003	2008	2009	2010	*2012
الإنتاج	1720	1878	2377,64	2377,64	3080
التصدير	15	20	16,81	16,81	0
الاستيراد	2607	2547	2752,26	2752,26	2025

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، مجلد 31، 2011، ص ص. 117، 190، 259.

*L'Office national interprofessionnel du lait (ONIL)

انطلاقا من الجدول السابق يمكن دراسة تبادلية فرع الحليب في الجزائر من خلال حساب المؤشرات التالية:

جدول رقم23: دراسة تبادلية فرع الحليب خلال الفترة(2003-2013)

السنوات	2007-2003	2008	2009	2010	2012
%TX	0,8	1	0, 7	0, 7	0
%TM	60	57	53	53	45
%R	60	57	53	53	45

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 23

يبرز الجدول أن قيمة **TX** لا تتعد **1 %** و هو ما يؤكد ضعف الصادرات من الحليب و مشتقاته في حين ترتفع قيمة **TM** إلى حدود تتراوح بين **45** و **60 %**و هو ما يعني أن الفرع يعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الأسواق الدولية، غير أن الإنتاج المحلي يعد منافسا للواردات و ليس هامشيا مثل الحبوب باعتبار أن قيمة **R** هي اقل من **75 %** و هو ما تم الإشارة أليه سابقا، كونه يغطي **40 %** من احتياجات السوق المحلي توفره بعض المؤسسات الوطنية والأجنبية (يقدر الاستهلاك السنوي من حليب البودرة في الجزائر ب **165** ألف طن و يتوقع أن يرتفع إلى **170** ألف طن، علما انه تجاوز **185** ألف طن في سنتي **2011** و **2012**). و يغطى هذا الطلب بأكثر من **60 %**عن طريق الاستيراد الذي قدر ب **125** ألف طن سنة **2013** و يتوقع أن ينخفض إلى **115** ألف طن سنة **2014** بعد أن تجاوز **129** ألف طن سنة **2011**[1]).

2-أهم مشاكل فرع الحليب في الجزائر

يشير بعض المنتجين في الفرع إلى انه بالرغم من حجم الإعانات التي توفرها الدولة لدعم الفرع إلا أن تحد استبدال غبرة الحليب المستوردة عن طريق الحليب المحلي الطازج و رفع معدل إدماجه تواجهه الكثير من الصعوبات أهمها:

[1] United States Department of Agriculture Foreign Agricultural Service, World Agricultural Outlook Board /USDA, December 2013, p.25

2-1- صعوبة إدماج الحليب الطازج المحلي في حلقة الإنتاج بسبب غياب التنظيم الجيد لشبكات تجميع الحليب وربطها بمراكز الإنتاج و وحدات التحويل[1]، إضافة إلى استقرار سعر استهلاك الكيس في الوقت الذي يتم بيعه في الدائرة غير الرسمية بسعر يفوق **40** دج للتر الواحد، كما يمتنع المربون عن تحويله إلى منتجي مشتقات الحليب مثل الجبن والمرطبات و اليايورت...و الاستمرار في التنازل عن الحليب الطازج عند هذا السعر نظرا لارتفاع هوامش الربح التي يجنيها منتجي هذه المواد و التي تفوق ما يحققه المربون و المحولون بعدة أضعاف، كما يسجل تأخر الدولة أحيانا عن دفع التعويضات المقدرة ب **21** دينار للتر واحد.

2-2- الارتباط الوثيق بالأسواق الدولية لتموين السوق الجزائري بمسحوق الحليب الذي شهدت أسعاره ارتفاعا كبيرا على المستوى العالمي بنسبة **50%**، إضافة إلى توجيه كميات كبيرة منه إلى صنع مشتقات الحليب كالجبن واليايورت،[2] وهذا راجع إلى سوء التوزيع وغياب التنظيم والذهنية الإنتاجية الخاطئة التي ينتهجها المنتجون بجعلهم مسحوق الحليب هو المادة الأساسية والحليب الطازج هي المادة المكملة، من جهة أخرى يطرح مشكل عدم انتظام التموين، حيث تلجأ وحدات الإنتاج إلى استيراد مسحوق الحليب عندما تنخفض أسعاره دوليا و التموين عن طريق نظام الحصص التي يوفرها الديوان المهني للحليب المدعمة التي تكون غير كافية عندما ترتفع أسعاره في الأسواق الدولية.

2-3- قلة المساحات الخضراء وانعدامها في أغلب المناطق ساهم في انخفاض منتوج الحليب بنسبة **50** % نظرا لقلة مياه السقي وتقلص المساحات الرعوية وغياب الاستغلال الأمثل لها، إضافة إلى عدم احترام قوانين مزارع الأبقار وأنظمتها[3]، فقد ارجع الكثير من المختصين أزمة الحليب في الجزائر إلى سوء التعامل مع الأبقار المستوردة من فرنسا وألمانيا و هولندا التي تفقد معظم مقومات العيش السليم وتضيّع حوالي **50** % من طاقتها الإنتاجية للحليب كونها لا تلقى العناية الضرورية خاصة فيما يتعلق باحترام البيئة التي تعيش فيها، أما الأبقار المحلية فتتميز بتذبذب الإنتاج و عدم انتظامه عبر الفصول (موسمي)و ضعف مردوديتها التي لا تتجاوز **6** لتر/اليوم[4].

2-4- ارتفاع سعر المادة الأولية الضرورية للأبقار المتمثلة في الأعلاف حيث بلغ سعر النوع المركز **3000**دج للقنطار، و هو ما أدى إلى عجز المربي في العملية التجارية و ضعف أرباحه، إضافة الى تعرض الابقار للأمراض وما يترتب عليها من أثار سلبية في تنمية الثروة الحيوانية و إنتاج وتسويق الحليب، مما يتسبب في إلحاق خسائر كبيرة بالمزارعين و هذا راجع إلى ضعف الإرشاد والتوعية (كما و نوعا).

2-الآليات المعتمدة لتطوير صناعة الحليب في الجزائر

تعكف الحكومة على تطبيق برنامجين أساسين بهدف تطوير صناعة الحليب [5]:

2-1- برنامج تأهيل تربية الأبقار الحلوب: يركز البرنامج على تحسين نوعية الأبقار الحلوب من خلال تشجيع عملية التلقيح الاصطناعي و التحويل الجيني لها، و تطوير شروط و ظروف تربية الأبقار بإعادة تنظيم البنى التحتية و تطوير التجهيزات الخاصة بجمع الحليب و توفير الأعشاب بتوسيع المساحات المخصصة لإنتاجها و تحسين طرق تخزينها.

---

[1] Sawsan kacimi Alhassani, la dépendance alimentaire en Algérie : importation de lait en poudre versus production locale, quelle évolution? , mediterranean journal of social sciences, MCSER publishing, Rome, Italy, vol 4 N 11, october 2013, P.157

[2] Idem.

[3] جمال البليدي، أزمة الحليب في الجزائر : مقال متوفر على الموقع الالكتروني: (2013/1/22)
http://www.dzworld.org/vb/archive/index.php/t-122971.htm

[4] Mohamed naili, op.cit , p. 4

[5] La stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, op.cit,p. 74

2-2- برنامج زيادة وحدات الإنتاج و تجميع الحليب

بهدف زيادة حجم الحليب الطازج يسعى البرنامج إلى تطوير إنتاج الأبقار و زيادة مردوديتها بتشجيع عملية الاستيراد وانتقاء السلالات الجيدة، و بهدف إعادة إدماج الحليب ضمن الدائرة الرسمية وضع البرنامج مخططا يهدف إلى إقامة شبكات قوية و منسقة بين مختلف الفاعلين في الفرع من المربين، الجامعين و وحدات التحويل يتولى الديوان المهني للحليب تأطيره و تأمينه من خلال التعاقد مع وزارة الفلاحة لضمان تحقيق أهداف التجميع و تطوير عملية تربية الأبقار الحلوب، أو من خلال تعاقده مع وحدات الإنتاج و ربط اتفاقيات بين المربين و المحولين و وحدات الإنتاج.

الفرع الثاني: صناعة المواد الدسمة و السكر

لقد تعزز إنتاج مادتي السكر و الزيوت النباتية في الجزائر لا سيما بعد دخول المتعامل الاقتصادي سيفتال (CEVITALمما سمح بتحقيق فوائض في الإنتاج وجه جزء منها إلى الأسواق الدولية.

أولا- صناعة المواد الدسمة

يقدر متوسط استهلاك الفرد الجزائري سنويا من الزيوت ب 12كغ/فرد، مقابل 17كغ/فرد في تونس، لا يشكل استهلاك زيت الزيتون إلا 13 %من هذا الاستهلاك، مقابل ارتفاع نسبة استهلاك أنواع الزيوت الأخرى(زيت الصوجا وعباد الشمس... و سيتم التركيز في صناعة المواد الدسمة على إنتاج زيت المائدة و زيت الزيتون، من خلال ما يلي:

1-صناعة زيوت المائدة

1-1-هيكل صناعة زيوت المائدة في الجزائر

تتولى مؤسسات الفرع استيراد البذور النباتية و إعادة تكرير الزيوت الخام لإنتاج مختلف أنواع الزيوت النباتية الموجهة للاستهلاك الغذائي العائلي، و يأتي ذلك كنتيجة لمحدودية إنتاج البذور الزيتية محليا التي شهدت تراجعا ملحوظا من 90 ألف طن سنة 1990 إلى 12 ألف طن سنة 1998، و بالرغم من الجهود المعتمدة لزيادة إنتاجها إلا أنها لم تبلغ المستوى المسجل قبل عقد التسعينيات، حيث لم يتجاوز 50 ألف طن سنة 2012 [1] نظرا لضعف المساحات المزروعة التي لا تتجاوز 20 ألف هكتار. و من أهم مؤسسات صناعة زيوت المائدة:

أ-المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة التي تتكون بدورها من 9 وحدات، شهدت هذه المؤسسة فتح رأسمالها الاجتماعي في سنة 2005 في حدود 80%، تصل طاقتها الإنتاجية الإجمالية إلى 350000 طن/سنة أي ما يعادل 37 %من إجمالي حجم الإنتاج الوطني و هي تسجل ضعفا في استعمال الطاقة الإنتاجية حيث لم تتجاوز 30%.

ب-مؤسسات القطاع الخاص: تدعمت بدخول مجمع سيفتال في سنة 2000 الذي يشتغل بطاقة إنتاجية للتصفية تصل إلى 550 ألف طن سنويا جعلته يحتكر السوق بحصة تفوق 59 %من إجمالي حجم الإنتاج الوطني، إضافة إلى ظهور وحدات إنتاج أخرى مثل (مجموعة عافية و لابل اللتان تسيطران على حصة سوقية تقدر ب20 % و 15 % على الترتيب).

1-2-مصادر تموين صناعة زيوت المائدة في الجزائر

تصل الطاقة الوطنية لإنتاج زيت المائدة إلى 945 ألف طن سنويا يتم توفير 95 % من المادة الخام الضرورية لإنتاجها من الأسواق الدولية ، يحتكر مجمع سيفتال أكبر نسبة منها، إذ يعد اكبر مستورد للبذور الزيتية و المواد الخام، قدرت حصته في سنة 2010 ب 57,99 %و ب 52 %في سنة 2011، و ذلك بهدف تغطية الطلب المحلي على

[1] Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, op.cit, p.33

الزيت الغذائي ، المقدر بالمتوسط ب 435 ألف طن سنويا، الأمر الذي يشير إلى وجود فائض في قدرات التصفية والإنتاج تمثل ضعف قيمة الطلب[1]، لذا يوجه جزء من الفائض إلى التصدير.و الشكل الموالي يبين تطور استيراد البذور الزيتية و مدخلات الإنتاج للفرع مقارنة بتونس والمغرب.

شكل رقم 8 : تطور الواردات من المدخلات الضرورية لفرع الزيوت النباتية في الجزائر من 2000 إلى 2011

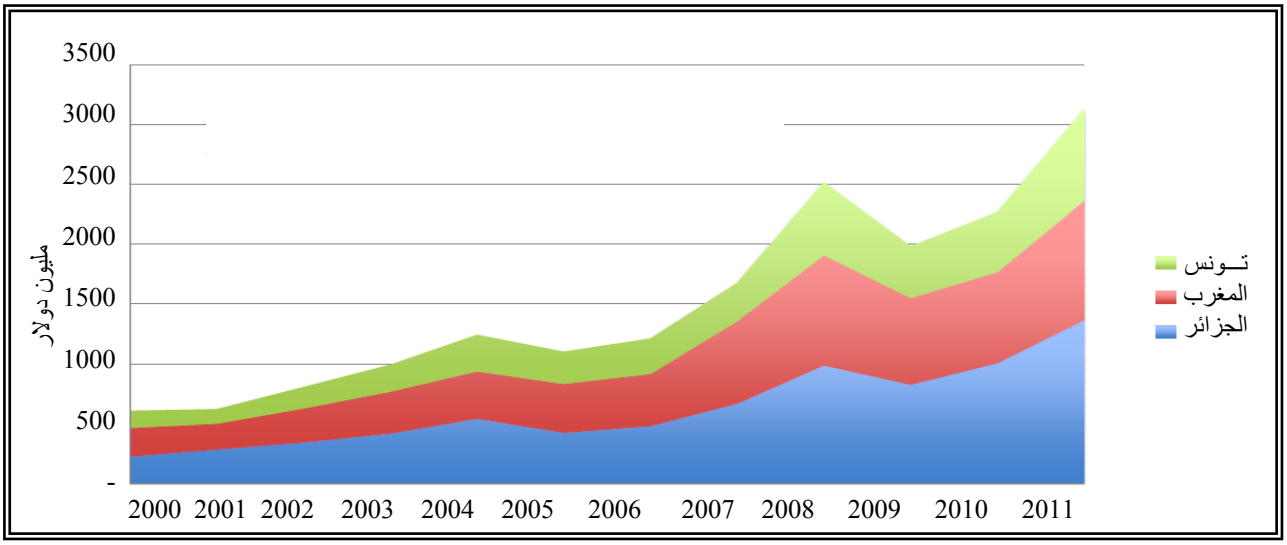

Source : Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, Co-développement des filières céréales et oléagineux au Maghreb, rapport d'étape d'IPEMED, 2-12-2013, p.9

يتضح من الشكل النمو المتزايد في حجم الواردات من البذور الزيتية في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011، حيث انتقلت قيمتها من 200 مليون دولار إلى حوالي 1400 مليون دولار، و هو ما يؤكد ارتباط الفرع بالأسواق الدولية في ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على توفير متطلباته من المدخلات الضرورية و محدودية أنواعها.

إن تبعية الفرع إلى الأسواق الخارجية لتوفير المادة الأولية جعلته مرتبط بتغيرات الأسعار الدولية التي دفعت بأسعار الزيوت إلى الارتفاع ب 3 مرات ما بين 2006 و 2008 ، و عليه فان هذه الوضعية تستدعي تركيز و توجيه جهود الاستثمار إلى إنشاء وحدات لإنتاج البذور الزيتية، لا سيما و أن التوقعات تشير إلى ارتفاع الواردات من البذور والمدخلات الضرورية لإنتاج زيوت الطعام في الجزائر ب 65 % في غضون سنة 2015 مقارنة بسنة 2000، في حين تسجل تونس ارتفاعا في حجم وارداتها من هذه المواد في حدود 15 %فقط. و هو ما يجعل الفرع في الجزائر مستوردا لتضخم الأسعار الحاصل في الأسواق الدولية إن لم تتخذ أي إجراءات لتشجيع إنتاج هذه البذور محليا.

2- صناعة زيت الزيتون في الجزائر

2-1-تطور إنتاج زيت الزيتون في الجزائر

عرفت المساحة المخصصة لزراعة أشجار الزيتون توسعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، و يمكن التمييز بين بساتين الزيتون المتطورة التي توجه جزءا كبيرا من إنتاجها إلى الاستهلاك المباشر (زيتون المائدة) و البساتين التقليدية التي تشكل أكثر من 85 % من إجمالي بساتين الزيتون على المستوى الوطني و هي متخصصة في إنتاج زيت الزيتون، حيث توجد أكثر من 1705 معصرة توفر حوالي 85 % من حجم الإنتاج الكلي لزيت الزيتون في حين توفر المعاصر المتطورة حوالي 15

[1] Principales filières alimentaires, ministère de PME, p. 5

%، مما يسمح بتغطية كل احتياجات المستهلكين المحليين دون اللجوء إلى الاستيراد، غير أن الإنتاج يتسم بالتذبذب لارتباطه بالتغيرات المناخية[1] مما أثر سلبا على صناعة زيت الزيتون، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 24: تطور خصائص الهيكل الإنتاجي لفرع زيت الزيتون في الجزائر(2000-2012)

الوحدة: مليون قنطار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
زيتون المائدة (ق)	0,34	0,33	0,47	0 ,63	0,58	0,85	0,68	0,81	0,91	1,1	1,3	2,03	1,46
زيتون لإنتاج الزيت(ق)	1,82	1,66	1,44	1,04	4,1	2,3	1,9	1,2	1,6	3,7	1,7	4,06	2,46
إجمالي الزيتون (ق)	2,17	2	1,91	1,67	4,68	3,16	2,64	2,08	2,54	4,90	3,16	6,09	3,92
زيت الزيتون(مليون هل)	0,33	0,26	0,25	0,16	0,75	0,37	0,34	0,23	0,26	0,66	0,28	–	–
مردودية الزيتون(ق/ها)	12,9	11,3	10,8	8,0	20,7	13,2	15,1	11,4	13,1	23,2	-	-	–

Source : Rapport sur la situation du secteur agricole, ministère de l'agriculture et du développement rural, 2010, 2011,2012.

قدر عدد أشجار الزيتون في سنة 2006 بحوالي 30 مليون شجرة سمحت بتوفير ما يقارب 2,6 مليون قنطار من الزيتون غير أن حجم الإنتاج شهد تراجعا ملحوظا مقارنة بذلك المسجل في سنة 2004، كما سجل الإنتاج تراجعا كبيرا سنة 2007 إلى ما يقارب 2 مليون قنطار، لتجاوز 6,09 مليون قنطار سنة 2010، ثم شهد تراجعا ملحوظا في الموسمين 2011 و 2012 إلى 4,6 و 3,9 مليون قنطار على التوالي و هو ما يؤكد خاصية تذبذب الإنتاج.

نفس الملاحظة تنطبق على إنتاج الزيتون الموجه لصناعة الزيت، حيث شهد تراجعا ب 14,96 %في 2006 مقارنة بإنتاج سنة 2005، مما انعكس على حجم الإنتاج من زيت الزيتون الذي سجل تراجعا ب 7,71%، و ارتفع إنتاج الزيتون الموجه لصناعة الزيت إلى أقصى مستوى له في سنة 2009 مسجلا 3,7 مليون قنطار و هو ما سمح بإنتاج 669765 هل من زيت الزيتون ليشهد تراجعا في سنة 2010 إلى 288860 هل فقط.

2-2-تطور المساحة المخصصة لزراعة أشجار الزيتون

انتقلت المساحة المخصصة لزراعة أشجار الزيتون من177,22 ألف هكتار في سنة 2000 إلى 243 ألف هكتار كمتوسط خلال الفترة 2003-2007 ، و ارتفعت إلى 288,44 ألف هكتار سنة 2009 لتصل إلى 294,20 ألف هكتار سنة 2010.

يرجع التطور الحاصل في فرع زيت الزيتون إلى جهود الدولة الرامية إلى تطويره من خلال البرنامج الوطني للتنمية الريفية الذي سمح بارتفاع متوسط الإنتاج من زيت الزيتون من 23000 طن خلال الفترة (99/90) إلى 33000 طن

[1] Hélèn Ilbert, op.cit, p. 116

كمتوسط للفترة 2008/2000[1] ، و زيادة عدد الأشجار المغروسة إلى 32 مليون شجرة و تحسن متوسط المردودية من 14 كغ إلى أكثر من 17 كغ/ شجرة و زيادة عدد معاصر الزيتون التي انتقلت من 1650 معصرة في 1999 إلى 1532 معصرة في 2008 و 1705 معصرة في 2010.

2-3- تنافسية زيت الزيتون الجزائري في الأسواق الدولية

بالرغم من تطور المساحة المغروسة من الزيتون و الجهود المبذولة من اجل تطوير الإنتاج إلا أن إنتاج زيت الزيتون في الجزائر يظل متواضعا و متذبذبا، حيث انخفض من 67 ألف طن في موسم 2011/2010 الى 39 الف طن في الموسم الموالي و ارتفع الى 66 الف طن في موسم 2013/2012(يتوقع ان ينخفض الى 62 الف طن سنة 2014)[2]، و بذلك لم يشكل في سنة 2013 إلا 2 % من إجمالي الإنتاج العالمي المقدر ب 3,09 مليون طن مقارنة باسبانيا(35%) ايطاليا(24 %) تونس (8%) و سوريا (4%)، و يمثل فقط ثلث الإنتاج في تونس الذي يحول 70 % منه إلى الاستهلاك المحلي و 30 % إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، علما أن المساحة المغروسة في تونس قدرت ب 1,6 مليون هكتار سنة 2009[3] و ارتفعت سنة 2010 إلى 1,763 مليون هكتار.

و بذلك تظل الجزائر طرفا ضعيفا في السوق الدولي لزيت الزيتون بالرغم من المزايا التنافسية التي يتميز بها المنتوج الجزائري و جودة نوعيته، و يرجع ضعف الإنتاج إلى طرق و أساليب التجميع التقليدية المعتمدة في الفرع التي انعكست على نوعية مخرجاته و أسعاره، و هو ما جعل المنتجين يواجهون صعوبة كبيرة في النفاذ إلى الأسواق الدولية، حيث يؤكد أصحاب معاصر زيت الزيتون انه لا يوجد إحصاء دقيق لحقول الزيتون في الجزائر، وغياب التحاليل الدقيقة لتحديد صنف أو نوع الزيتون الضروري لتحديد العلامة المحلية التي تعد شرطا أساسيا للتصدير، و عليه تبنت الجزائر مخططا وطنيا للمنتجات الزيتية يهدف إلى تحسين المردودية، و خصصت حوالي مليون هكتار لزراعة أشجار الزيتون كما عملت على منح أصحاب المعاصر تخفيضا في معدلات الفائدة البنكية.

ثانيا- فرع صناعة السكـــــــ

لعدم قدرتها على التكيف مع المعايير الدولية[1]، مما اضعف كل جهود التطوير فيها بالرغم من التطور القوي للطلب المحلي، إذ تظل قدرات التكرير فيها متواضعة و شبه ثابتة تتراوح بين **200 – 297** ألف طن سنويا من السكر الأحمر لإنتاج ما يقارب **267** ألف طن من السكر الأبيض سنويا و لا يتجاوز معدل استغلال الطاقة الإجمالية **50** %.

1-2-مؤسسات القطاع الخاص

ظل القطاع الخاص في فرع السكر مهمشا طيلة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر القائمة على مبدأ التخطيط المركزي، حيث لم يسمح له بالاندماج في الحركية الصناعية إلى غاية عقد التسعينيات بعد صدور قانون النقد و القرض وقانون ترقية الاستثمار في **1993**، و هو ما سمح ببروز مجمعات في الفرع أشهرها مجمع سيفتال الذي له طاقة إنتاجية كلية ارتفعت من **500** ألف طن سنويا إلى **800** ألف طن سنويا ، و هي بذلك تمثل حوالي **70 %** من الإنتاج الكلي المحلي[2] (يراهن المجمع على بلوغ قدرات إنتاجية تفوق **2,7** مليون طن سنة **2015**)، و مجمع "لابل **la Bell** " لتكرير السكر الذي دخل الإنتاج في افريل **2012** بطاقة إنتاجية تصل إلى **350** ألف طن سنويا (قيمة الاستثمار قدرت ب **70** مليون اورو ، يمتلك الشريك "لابل " حصة **65 %** في حين يمتلك الشريك الفرنسي " **union cristal**" **35 %** المتبقية.

يتم تغطية الطلب المحلي الذي يضاهي **1,1** مليون طن بالمتوسط عن طريق تصفية السكر الأحمر المستورد من دول أمريكا الجنوبية المقدر ب **800** ألف طن سنويا، أو الاستيراد المباشر للسكر الأبيض القابل للاستهلاك النهائي المقدر سنويا ما بين **300 – 400** ألف طن من البرازيل و دول الاتحاد الأوروبي(لتغطية الفارق بين الطلب و الإنتاج).

2- أهم مشاكل التي تواجه تطوير صناعة السكر في الجزائر و آليات تطويرها

2-1- أهم المشاكل التي تواجه صناعة السكر في الجزائر

يعاني فرع صناعة السكر في الجزائر بشكل كبير من الارتباط و التبعية إلى الأسواق الخارجية للحصول على المادة الأولية (الشمندر أو قصب السكر و السكر الأشقر) لا سيما دول الاتحاد الأوروبي، و هو ما جعله عرضة للتأثر بالتقلبات الحاصلة في الأسعار على مستوى البورصات الدولية، و قد دفع ارتفاع الأسعار الكثير من المؤسسات والوحدات إلى الإغلاق، كما تأثر نتيجة لذلك القطاع الصناعي لاسيما فرع المشروبات و العصائر و إنتاج الحلويات لارتفاع تكلفة الإنتاج، حيث يوجه **75**% من إجمالي الإنتاج إلى الاستهلاك العائلي المباشر بالمقابل يوجه **25** % من الإنتاج المحلي من السكر (**250** ألف طن) لتغطية طلب القطاع الصناعي، و تتوزع كما [3]:

-50% يوجه إلى فرع المشروبات الغازية و غير الغازية.

-25 % إلى فرع الحلويات و البسكويت و الشكولاطة.

- 10 % إلى فرع الحليب و مشتقاته.

- 15 % إلى استعمالات أخرى

بلغت قيمة واردات الجزائر من السكر عام **2008** حوالي **439,15** مليون دولار تمثل **5,62** %من إجمالي واردات المواد الغذائية، ارتفعت إلى **586, 97** مليون دولار عام **2009**، أي ما يشكل**70, 9** % من إجمالي واردات

[1] Mohamed Akli Achabou, Selma Tozanli, Association agreement between Algeria and the European Union: consequences on the Algerian sugar industry , Paper prepared for presentation at the I Mediterranean Conference of Agro-Food "Adding Value to the Agro-Food Supply Chain in the Future Euro Mediterranean" , Barcelona, Spain, April 23rd - 25th, 2007, p.6

[2] Principales filières agroalimentaires, ministère de PME, p.4

[3] Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, op.cit, p67.

المواد الغذائية (نسبة نمو **56 ,29** %) نتيجة ارتفاع أسعار السكر في السوق الدولية •، و قد تجاوزت **1,19** مليار دولار سنة **2011** لتستقر في حدود **881** مليون دولار سنة **2013**.

و عليه يمكن القول أن الرهانات العالمية المستقبلية لصناعة السكر تعد جد صعبة في ظل سيطرة بلدين على إنتاج السكر وهما الهند و البرازيل التي أصبحت تتحكم في أسعار السكر في الأسواق العالمية، كونها أيضا الرائد العالمي في إنتاج وقود الإيثانول الذي يعتبر الوقود الأخضر المستقبلي الذي يتم إنتاجه من قصب السكر، حيث يحتاج إنتاج **100** لتر من وقود الإيثانول إلى **1270** كغ من قصب السكر أو **1030** كغ من الشمندر السكري، وتلجأ البرازيل إلى زيادة إنتاج الإيثانول كلما ارتفعت أسعار البترول بتوجيه **50 %** من إنتاجها من قصب السكر نحو إنتاج وقود الإيثانول ، و انطلاقا من سنة **2010** اضحت تخصص **65 %** من قصب السكر لإنتاج الإيثانول و**35 %** لإنتاج السكر، و يتوقع أن تستمر في توجيه أكثر من **60 %**من إنتاج السكر لإنتاج الإيثانول في حدود سنة **2023** [1].

2-2- آليات تطوير صناعة السكر في الجزائر

إن استمرار هذه الأوضاع تستدعي التدخل المباشر للدولة لتنظيم سوق السكر واعتماد سياسة وطنية واضحة المعالم لتشجيع إنتاج المادة الأولية للسكر محليا (قصب السكر و الشمندر السكري الذي تخلت الجزائر عن إنتاجه منذ بداية عقد الثمانينيات)، لتقليل اثر التقلبات السعرية و الاحتكارات الحاصلة في الأسواق الدولية، و القضاء على الخصائص المميزة للفرع لاسيما من حيث محدودية النسيج الصناعي و احتكار السوق من طرف مؤسسة سيفتال، و رفع مستوى الإنتاج إلى سقف **4** ملايين طن سنويا لتوفير حاجيات السوق المرشحة للارتفاع إلى **2** مليون طن سنويا وتصدير الفائض منه (**272** مليون دولار سنة **2013**). و في هذا الإطار عملت الجزائر على تنويع و توسيع المتدخلين في صناعة السكر، حيث برزت سنة **2011** مشاريع جديدة وتم تدعيم منشآت المؤسسة الوطنية للسكر وتطوير قدرات إنتاج مجمع سيفتال. وهو الالتزام الذي أقره المشروع الجزائري الفرنسي لإنتاج السكر(**2011**) بين شركة " لابل" والمجموعة الفرنسية **union cristal** التي تمتلك نسبة **20 %** من إنتاج الشمندر في فرنسا وستستغل هذه المادة الأولية لإنتاج السكر في الجزائر والتصدير. كما برمج مجمع سيفتال خطة على المدى القصير تقضي بدعم إنتاج السكر في وحداته لتفوق مليوني طن سنويا مع توجيه جزء منه للتصدير. من جانب آخر استفادت المؤسسة الوطنية للسكر من دعم من السلطات العمومية لضمان تطوير قدرات إنتاجها والحفاظ على حصتها في السوق، برفع الطاقة الإنتاجية لفروعها في مستغانم وخميس مليانة لتوفير مستوى إنتاج يقدر ما بين مليون و**1,1** مليون طن سنويا، مع عقود لتحويل السكر الأشقر لفائدة شركات خاصة.

• و ذلك على اثر تراجع الإنتاج العالمي الذي قدر خلال موسم **2009 / 2010** ب **160,5** مليون طن فيما بلغ الاستهلاك العالمي **164,4** مليون طن، ما دفع إلى تشكيل عجز بلغ **3,9** مليون طن كان وراء الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للسكر نهاية سنة **2010** نظرا لتراجع الإنتاج لدى أهم منتجين عالميين للسكر وهما البرازيل والهند بسبب الظروف المناخية، حيث يعتبر البرازيل أول منتج بما يعادل **31** مليون طن و أول مصدر في العالم أيضا متبوعا بالهند التي كانت تحقق اكتفاءا ذاتيا لكن إنتاجها الذي لم يتجاوز **21** مليون طن واستهلاكها الداخلي الذي بلغ **24** مليون طن سنة **2010** كان وراء تراجع صادراتها.

[1] OECD-FAO, agricultural Outlook 2014, p.18

الفرع الثالث: صناعة المشروبات و المصبرات في الجزائر

يخصص الفرع لعرض وضعية فرعي المشروبات و المصبرات في الجزائر من خلال تناول العناصر التالية:

أولا– صناعة المشروبات في الجزائر

تعود البدايات الأولى لظهور فرع المشروبات في الجزائر إلى حقبة الاستعمار الفرنسي أين تم إنشاء أول مصنع لصناعة عصير الليمون في **1876**، ليعرف بعدها انتشارا للوحدات الإنتاجية للمشروبات الغازية و المياه المعدنية في معظم أرجاء البلاد، لكن معظمها كانت موسمية. و في الفترة الممتدة بين **1970–1980** عمدت الدولة إلى تأميم بعض الوحدات الإنتاجية، ليفتح الاستثمار مع بداية عقد التسعينيات لمؤسسات القطاع الخاص الذي تطور بسرعة خاصة بعد **1996**، ما سمح بظهور علامات وطنية مثل**IFRI,SIDI EL KEBIR,** وبعضها في إطار عقود الامتياز مثل: **COCAKOLA,PEPSI,MECA-COLA,ORANGINA**، كما اتجهت الدولة إلى خوصصة المؤسسات العمومية، حيث تم التنازل عن : **MOUZAIA,GROUPE SIM,BATNA ATTIA,NGOUS**،...

1–الخصائص الهيكلية لفرع صناعة المشروبات في الجزائر

يعد فرع المشروبات من أهم الفروع الديناميكية في الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (يتوقع أن يتجاوز معدل نموه **8, 7 %** في الفترة **2011–2016**)، يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية من أهمها:

1–1–المياه المعدنية و مياه المصادر الطبيعية: يضم **4** وحدات تابعة للقطاع العمومي تم خوصصتها و حوالي **60** وحدة تابعة للقطاع الخاص، تصل الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدات على التوالي إلى **650** ألف هل/سنة ، و **1,5**مليون هل/سنة ، يؤمن القطاع الخاص لوحده أكثر من **90**% من الإنتاج و يوظف حوالي **29 %** من إجمالي العمال، ويشكل إنتاج المياه المعدنية حوالي **41 %** من إنتاج الفرع.

1–2–المشروبات الغازية: يسيطر على الفرع القطاع الخاص ب **200** وحدة لها، طاقة إنتاجية تجاوزت **2** مليون هل/سنة، يساهم بتوفير **30 %** من مناصب الشغل و **41 %** من الإنتاج الكلي لفرع المشروبات.

1–3– العصائر: يعتمد الفرع في تحضير هذه المشروبات على استيراد المواد المركزة للعصير نظرا لقلة و ندرة الإنتاج المحلي من الفواكه الضرورية له، يتشكل الفرع من أربع وحدات عمومية و أكثر من أربعين وحدة تابعة للقطاع الخاص تملك طاقة تقدر ب **2** مليون هل، يمثل عدد العمال فيه **10 %** من إجمالي عمال الفرع و يساهم ب **6 %** من الإنتاج الكلي لفرع المشروبات.

1–4– المشروبات الكحولية: يساهم الفرع ب **31 %** من عدد العمال و **12%** من إنتاج الفرع.

حسب الإحصاء الاقتصادي لسنة **2011 (CNES)** فقد تم إحصاء **810** مؤسسة في الفرع، في حين يشير المركز الوطني للنشاط التجاري إلى تراجع عددها إلى **748** مؤسسة في سنة **2012** منها **695** في المشروبات غير الغازية، سمحت بتوفير **14800** منصب شغل مباشر و **37000** منصب شغل غير مباشر[1]، اغلبها تابعة للقطاع الخاص الذي يسيطر على أكثر من **94,6** %من إجمالي المؤسسات التي تشتغل بأكثر من **66** %من طاقتها الإنتاجية، علما أن **40** % منها يفوق معدل استغلال طاقتها الإنتاجية **80**%.

[1] Mohamed kaci, Abdenour ABtroun, la filière boisson en Algérie synthèse 2012, ministère de l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, juin 2013, pp.110.111

في سنة **2010** قدرت مساهمة فرع المشروبات ب**7** %من إجمالي الإنتاج في الصناعات الزراعية الغذائية، مسجلة معدل نمو قدر ب **14** % مقارنة بمعدل نمو مؤسسات الفرع ككل التي قدرت ب **7,1** %، و يمكن رفع معدل النمو لو يتم القضاء على نمو القطاع غير الرسمي.

2- هيكل تموين السوق الجزائري من المشروبات

لقد تضاعف متوسط الاستهلاك السنوي من المشروبات غير الكحولية في الجزائر من متوسط **19** لتر /فرد سنويا في سنة **1995** إلى **33,6** لتر/فرد في سنة **2005** ثم إلى **49** لتر/فرد في سنة **2008**، ليصل إلى **57,4** لتر/فرد/سنويا سنة **2012**، و هو معدل يفوق المتوسط العالمي المقدر ب **24** لتر /للفرد /سنة، علما انه يتوقع أن يصل إلى **62,2** لتر/فرد في سنة **2015** بحجم إنتاجي يقارب **2394,7** مليون لتر[1]، كما سجل ارتفاع في معدل الطلب الاستهلاكي لعصير الفواكه و المشروبات غير الغازية مقارنة بالمشروبات الغازية، و تعد هذه الظاهرة عادية في نموذج الاستهلاك كون المستهلك يبحث عن المنتجات الصحية الطاقوية ذات الإضافات المفيدة غير المضرة بصحته، و من جهة أخرى يرجع ذلك المختصين إلى الظروف المناخية ومحاولة الفرد الجزائري استبدال الفواكه ذات الأسعار المرتفعة بالمشروبات تماشيا مع قدرته الشرائية[2].

من أهم خصائص فرع المشروبات في الجزائر قدرته على تموين السوق المحلي بشكل كبير عن طريق الإنتاج المحلي فحسب دراسة قامت بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة **2007**، فإن فرع إنتاج المشروبات بكل أنواعها ضم **1465**مؤسسة، وقدر الإنتاج الكلي ب **17** مليون هل سنويا من العصير وهو يمثل **99** % من الإنتاج المتداول في السوق الوطنية، في حين لم تتعدى الكمية المستوردة من نفس المشروب نسبة **1**%.

لكن بالرغم من ديناميكية الفرع و قدرته على تغطية احتياجات السوق المحلي دون اللجوء إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية إلا أن مؤسساته تبق غير قادرة على تحقيق الانتشار القطري، حيث أن **24** % فقط من المؤسسات لها قدرة على التواجد عبر مختلف مناطق الوطن و **13** % وسعت شبكات توزيعها إلى المناطق المجاورة لها، في حين **63** % من المؤسسات تكتفي بتوزيع منتجاتها داخل إقليم ولاية نشاطها، إضافة إلى معاناتها من نمو المنافسة غير القانونية للقطاع غير الرسمي، حيث من إجمالي عدد المنتجين المقدر ب **1647** في سنة **2012** منتج تعمل **748** مؤسسة فقط بطريقة طبيعية و مستمرة حسب المركز الوطني للسجل التجاري [3].

3- العوامل التي تحد من قدرة المشروبات الجزائرية على التصدير إلى الأسواق الدولية

يسجل ضعف و عدم قدرة المشروبات الجزائرية على النفاذ إلى أسواق التصدير الخارجية حيث تظل هامشية جدا، إذ ارتفعت من **1,18** مليون لتر سنة **2000** إلى **36** مليون لتر سنة **2008** ، تم توجيهها إلى الأسواق التي يتواجد فيها الجزائريون بكثرة مثل (فرنسا، بلجيكا، بريطانيا و كندا و بعض الدول الإفريقية)، و يفسر ضعف قدرات التصدير ب[4] :

1-عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على الالتزام بمتطلبات الأسواق الخارجية خاصة في مجال الجودة.

2-ضعف و عدم كفاية إجراءات الدعم التي توفرها الدولة لتشجيع صادرات المشروبات.

---

[1] Ibid, p.114

[2] Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, op.cit, p.70.

[3] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, La filière boisson en Algérie, juin 2013, p.30

[4] Abdelkrim boudra, l'industrie des boissons et des jus de fruits, euro développement pme (EDPME), édition mi-juillet 2007, p.84

3- ارتباط الفرع بالأسواق الخارجية لتوفير 95 %من وسائل الإنتاج و المدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية(سكر، نكهات، المواد الكيميائية، قارورات الزجاج..)، إذ يستهلك الفرع حوالي 120 ألف طن من السكر سنويا (120 غ لكل لتر) و معظم القارورات المستعملة لا يتم تصنيعها محليا بل تستورد خاصة من تونس و تركيا، إضافة إلى ضعف إنتاج الفواكه الضرورية لإنتاج العصائر و ارتفاع أسعارها محليا مقارنة بتلك المستوردة و تدني نوعيتها(سعر 1 كغ من البرتقال المستورد من البرازيل اقل ب6 مرات مقارنة بسعره في الجزائر مع تسجيل ارتفاع نسبة السكر و المياه فيه مما يجعل المنتج يحتاج إلى 2 كغ منه فقط لإنتاج 1 لتر من العصير في حين يحتاج إلى 7 كغ من البرتقال المحلي نظرا لارتفاع درجة حموضته و قلة نسبة المياه).

ثانيا- صناعة الطماطم المصبرة

بالرغم من قدرات الإنتاج الهائلة للطماطم الصناعية المسجلة سنويا في الجزائر إلا أن فرع صناعة الطماطم يسجل تدهورا و تراجعا كبيرا في قدراته الإنتاجية أمام التزايد المعتبر للواردات من الطماطم التي أغرقت السوق الجزائري.

1-تطور إنتاج الطماطم الصناعية و أهم الآليات المعتمدة لتطويره

1-2-تطور حجم إنتاج الطماطم المصبرة

بلغت المساحة المخصصة لزراعة الطماطم الصناعية 10569 هكتار في سنة 2006 مسجلة تراجعا ب 50,30 % عن تلك المزروعة في سنة 2005 و المقدرة ب 21265 هكتار، مما أدى إلى تراجع حجم الإنتاج من 5096طن إلى 2472 طن في نفس الفترة [1] . ويتشكل فرع صناعة الطماطم من وحدات القطاع العام التي تراجعت طاقتها الإجمالية من إنتاج 3340 طن سنة 2005 إلى 104 طن سنة 2010 و 277 طن سنة 2012 [2]. أما القطاع الخاص فيضم 27 وحدة إنتاجية طاقتها تصل إلى توفير 160 ألف طن سنويا اعتمادا على الطماطم الصناعية التي يشهد إنتاجها نموا متذبذبا، يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم 25 : تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر(2000-2012)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج	4,75	4,56	4,13	4,30	5,80	5,09	2,47	2,52	5,12	3,82	7,61	7,04	6,00

Source: Rapport sur la situation du secteur agricole, ministère de l'agriculture et du développement rural, 2000-2012

سجل إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، إذ انتقل من 4,7 مليون قنطار سنة 2000 إلى أكثر من 7,6 مليون قنطار سنة 2010، لكن مع تسجيل تذبذبات في الإنتاج حيث تراجع إلى 6 مليون قنطار سنة 2012.

1-2- السياسة المعتمدة لتطوير إنتاج الطماطم المصبرة

حظيت الصناعة التحويلية للطماطم بدعم مالي من طرف وزارة الفلاحة عبر صناديق الدعم و ذلك بمنح علاوة لإنتاج الطماطم الصناعية تقدر ب 2 دج/كغ، شرط توفر ووجود عقد بين المزارعين و المحولين تحت إشراف مديرية الخدمات

[1] Rapport sur la situation du secteur agricole, ministère de l'agriculture et du développement rural, 2006, p.27

[2] Office national des statistiques, l'activité industrielle année2012, Collections Statistiques N° 180/2013, juillet 2013, p. 40

الزراعية و غرفة الفلاحة على المستوى الولائي، يضاف إلى هذا الإجراء علاوة لتحويل الطماطم الصناعية بحوالي **1,5** دج/كغ و ذلك لتحسين الإنتاج من الطماطم الصناعية.

كما تم في إطار سياسة التجديد الريفي إنشاء لجنة مهنية للطماطم تضم مختلف الفاعلين في الفرع من منتجين و غرف التجارة، حاضنات الأعمال، المعاهد التقنية، الجامعين و المحولين....)، تعنى بدراسة و تحليل أهم مشاكل شعبة الطماطم المصبرة و محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها حتى تسهم في تطوير الإنتاج و تقليص الاستيراد.

2–أهم المشاكل التي تواجه إنتاج الطماطم المصبرة في الجزائر

يعد فرع إنتاج الطماطم المصبرة في الجزائر غير قادر على تغطية متطلبات السوق المحلي التي تصل إلى **8** مليون قنطار ويرجع ذلك إلى تراكم عدة مشاكل منها:

2–1– ضعف استغلال القدرات الإنتاجية و نقص مصادر التمويل و التموين بالمادة الأولية (الطماطم) التي يتعرض جزء كبير من إنتاجها إلى التلف سنويا، نظرا لنقص مراكز التبريد و آليات المرافقة لمؤسسات الفرع، فقد عرف إنتاج الطماطم المصبرة تراجعا من **60000** طن في بداية **2000** إلى **15000** طن في **2009**، و تأثرت المستثمرات الزراعية المقدر عددها ب **5000** مستثمرة، حيث سجلت تراجعا و عجزا في معالجة حوالي **360000** طن من الطماطم الطازجة الموجهة للمعالجة و خسارة تتراوح ما بين **3** إلى **10** مليار دينار في رقم الأعمال سنويا، و أكثر من **4,2** مليار دج من القيمة المضافة بالنسبة لجميع المتدخلين و المرتبطين بالفرع، و أكثر من **1** مليار دج كضرائب(رسم القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، ضريبة الدخل، ضريبة أرباح الشركات..) تخسرها خزينة الدولة، بالمقابل سجل ارتفاع فاتورة الاستيراد من الطماطم المصبرة لصالح الدول المصدرة التي تحقق فائضا في ميزانها التجاري، إذ ارتفعت الواردات من **2600** طن في **2006** إلى **50000** طن في **2009** خاصة من تركيا، تونس، الصين، وذلك نظرا لارتفاع معدل الاستهلاك المحلي من هذه المادة الذي يتراوح ما بين **270** إلى **300** دج للفرد سنويا، مما تسبب في غلق أكثر من **20** وحدة تحويل وفقدان **80** ألف من مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة من أصل **100** ألف منصب شغل [1].

2–2– مشكل تأمين مشاتل الطماطم لمواجهة الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية (فيضانات الطارف) كون أن اغلبها ليست مؤمنة، بالرغم من وجود صيغة تأمين ثلاثية بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والفلاح و المحول إلا أن نسبة ضعيفة جدا من أصحاب المشاتل من قاموا باعتمادها.

[1] إنتاج الطماطم المصبرة في الجزائر يحتضر: مقال متوفر على الموقع (تاريخ التصفح: 2013/12/15): http://www.turess.com/alchourouk/161993

خلاصة الفصل الثاني

تعد الصناعات الزراعية الغذائية فرعا مهما من فروع الإنتاج الصناعي في مختلف دور العالم، و هو ما دفع إلى تزايد الاهتمام بالتصنيع الغذائي و الاستثمار فيه نظرا للتأثيرات الجوهرية المتعددة الناتجة عن ذلك، المتمثلة في توليد الطلب على المنتجات الزراعية و المدخلات و الخدمات المرتبطة بها و خلق فرص العمل داخل و خارج المزرعة، وتعزيز المداخيل والمساهمة في إضافة القيمة و تزويد موارد القطاع العام و حصيلة التجارة الخارجية، إضافة إلى دورها المتميز في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال قدرتها على توفير و إتاحة الغذاء بشكل دائم و مستمر يقضي على مشكل الوفرة الزمانية و المكانية للغذاء و حرصها على مراعاة الطرق و الأساليب الحديثة في الإنتاج و المعايير والمواصفات لطرح منتجات سليمة غير مضرة بصحة المستهلك.

وتشهد هذه الصناعات حركة متسارعة في النمو و الإنتاج في الدول المتقدمة التي تعد من أهم القوى التجارية المسيطرة على أسواق المنتجات الغذائية عالميا، على عكس بعض الدول النامية التي تعد مستوردة صافية للغذاء مثل دول جنوب و شرق المتوسط بالرغم من المقومات الطبيعية و المالية و البشرية التي تتوفر عليها، باستثناء دول البريكس التي اضحت منافسا قويا في الأسواق الدولية للدول المتقدمة.

أما في الجزائر فقد عرفت الصناعات الزراعية الغذائية تحولات جوهرية بعد التحول إلى اقتصاد السوق، ميزها الاندماج القوي لمؤسسات القطاع الخاص في مجال الإنتاج و الاستثمار و التوزيع و الاستيراد....لكن مكانة مختلف مؤسسات الفرع في الاقتصاد الوطني تظل ضعيفة من حيث مساهمتها في التشغيل و خلق القيمة المضافة و ترقية المناطق الريفية في ظل ارتباطها و تبعيتها إلى الأسواق الدولية، و هو ما يستدعي إعادة الاعتبار لها و تثمين المقومات الزراعية المتاحة في الجزائر و رفع قدرتها على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. لا سيما و أن دراسة لوزارة الصناعة التي أجرتها في **2007** أشارت إلى أن الفرع يحمل الكثير من فرص النمو و التطور الصناعي الى غاية سنة **2018** ، حيث سيشهد استثمارات جديدة تقدر بحوالي **330** مليار دج و تحقيق معدل نمو سنوي يقارب **10 %**، ويسمح ذلك بتطوير أنشطته حتى يكون قادرا على الاستجابة إلى متطلبات السوق المحلي (**40** مليون نسمة في سنة **2020** و **48** مليون نسمة في **2030**) و تخفيض الواردات و النفاذ إلى الأسواق الدولية، لكن تحقق ذلك مرتبط و مشروط برفع درجة اندماج الإنتاج المحلي في حلقة الإنتاج إلى **60 %** و معالجة مختلف المشاكل و الصعوبات و العراقيل التي تواجه مؤسسات الفرع كالمنافسة القوية للشركات العملاقة الدولية، تقلص الطلب في الأسواق، ارتفاع التكاليف وصعوبات التنظيم و التقييس و غيرها من المشاكل التي تؤثر على تنافسيته و دوره في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

آثار تطبيق أحكام الدعم الزراعي على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر

تمهيد

يعد نظام الدعم الزراعي و الإعانات الغذائية في الجزائر من أهم خصائص و سمات السياسة الزراعية الغذائية التي تهدف إلى تحسين إنتاجية فرع الصناعات الزراعية الغذائية، و تدعيم دورها في مجال التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي و تقليص التبعية إلى الخارج، و دعم أسعار المنتجات الغذائية لتتناسب مع مستويات القدرة الشرائية للفرد الجزائري. و كانت الجزائر قد انتهجت نظام الدعم الزراعي الغذائي تماشيا و أهداف النظام الاشتراكي، حيث تحملت ميزانية الدولة تغطية جميع نفقات الاستغلال و نفقات الاستثمار للمستثمرات الفلاحية العمومية التابعة لملكية الدولة ودعم أسعار عوامل الإنتاج و أسعار الفائدة التفضيلية على القروض الموجهة للقطاع الفلاحي، إضافة إلى دعم أسعار المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة، غير أن تزايد أعباء هذا الدعم على الموازنة العمومية دفع إلى مباشرة جملة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تقليص النفقات العمومية، من خلال التحرير التدريجي لأسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج و اقتصار أشكال الدعم على بعض المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك كالحليب و الخبز، إضافة إلى تبني برامج منذ سنة **2000** موجهة لدعم القطاع الزراعي و تطوير فروعه الإنتاجية.

غير أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب الالتزام بتطبيق اتفاق الدعم الزراعي(المحلي ودعم التصدير)، و هو ما شملته اغلب جولات المفاوضات الجزائرية مع الدول الأعضاء، و التي أكدت فيها الجزائر التزامها واحترامها لأنواع الدعم المسموح به في إطار الاتفاق لا سيما أنواع الدعم المشمولة في الصندوق الأخضر، التي تتجلى من خلال مختلف أنواع الدعم المدرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية أو سياسة التجديد الريفي و الفلاحي. كما تتحمل الجزائر مختلف التبعات و الآثار الناتجة عن التزام الدول الأعضاء بتطبيق اتفاق الدعم الزراعي سواء المحلي أو دعم تنافسية التصدير، و ما يترتب عنه من دفع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية إلى الارتفاع التي تترك اثارا جد واضحة على الصناعات الزراعية الغذائية لا سيما الصغيرة منها و المتوسطة.

و سوف نتناول في هذا الفصل أهم التزامات الجزائر في مجال الدعم الزراعي و أهم الآثار الناتجة عن التزام الدول الأعضاء بتخفيض مستويات الدعم الزراعي على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سبل دعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر وفقا لاتفاق الدعم الزراعي

المبحث الثاني: آثار تخفيض مستويات الدعم الزراعي على أسعار الغذاء العالمية

المبحث الثالث: أثر التقلبات السعرية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

المبحث الأول: سبل دعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر وفقا لاتفاق الدعم الزراعي

يتيح اتفاق الدعم الزراعي للجزائر الكثير من الفرص لتنمية و تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من خلال قدرتها على تنويع أشكال الدعم الزراعي الغذائي المسموح بها وفقا للاتفاق، كدعم البنى التحتية و البحث والتطوير الزراعي و تقديم إعانات للمؤسسات التي ترغب في النفاذ إلى الأسواق الدولية، و غيرها من أشكال الدعم التي تعد الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية بحاجة ماسة لها. و هو ما يستعرضه المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام الجزائر لدعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م وفقا لاتفاق الدعم الزراعي

المطلب الثاني: سياسة دعم صناعة الحليب و الحبوب في الجزائر

المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام الجزائر لدعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م وفقا لاتفاق الدعم الزراعي

تعد معظم الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية مؤسسات صغيرة و متوسطة حديثة النشأة، ظهرت في عقد التسعينيات في إطار توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق و تحرير تجارتها الخارجية، ما يجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية محليا أو دوليا، و هو ما يستدعي تدخلا قويا من طرف الدولة لدعمها شرط الالتزام بالتعهدات المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية المرتبطة بالدعم الزراعي وأن يكون غير محضور ومشوه للأسعار، و من ذلك مختلف أشكال الدعم المحلي ودعم التصدير.

الفرع الأول: فرص الدعم الزراعي المحلي ودعم تنافسية التصدير للصناعات الزراعية الغذائية الص و م

يتاح أمام الجزائر باعتبارها دولة نامية عدة فرص لدعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م، لعل أهمها:

أولا– دعم تنافسية التصدير للصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين قدراتها التصديرية من المنتجات الزراعية الغذائية و جعلها قادرة على الوصول إلى الأسواق الدولية، و لبلوغ هذا الهدف لابد من تبني سياسات وطنية لدعم المؤسسات المصدرة، وتقديم الإعانات المالية الكافية لها للتعرف على الأسواق الدولية و متطلبات المستهلكين فيها و تعريفهم بخصائص المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية، شرط التقيد و الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في اتفاق دعم تنافسية الصادرات. و بذلك يتاح أمامها:

1– إمكانية الاستفادة من المعاملة الخاصة للدول النامية

1-1– عدم الالتزام بتخفيض أو الغاء دعم الصادرات الزراعية الغذائية

شكل موضوع دعم و إعانات التصدير للمنتجات الزراعية نقطة خلاف أساسية في ملف التفاوض حول المنتجات الزراعية بين الجزائر ومفاوضيها، الذين طالبوها بضرورة تخفيض و إلغاء كل أشكال دعم الصادرات، وأكدت الجزائر أن الصادرات الجزائرية بصفة عامة لم تتلق أي دعم مباشر للتصدير قبل سنة **2000** باعتبار أن معظمها من المحروقات[1]، و

[1] الرد الكتابي على الأسئلة التي تلقتها الجزائر من طرف الدول المفاوضة، مذكرة 2001

بررت اللجوء إلى الدعم بهدف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات لا سيما و أن حجم الدعم الموجه للصادرات الزراعية يشكل اقل من 1 % من إجمالي إيرادات الصادرات1.و بهذا تعفى الجزائر من الالتزام بتخفيض أو إلغاء دعم الصادرات وفقا لاتفاق تنافسية الصادرات.

1-2- الاستفادة من الاستثناءات المتعلقة بمنح دعم و إعانات لتشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن ذلك الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية في شكل دعم لتكاليف النقل الداخلي و الدولي، و النفقات المرتبطة بتوضيب و تجهيز السلع المصدرة و الشحن والتوزيع و خدمات الترويج ...مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة النهائية للصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية في الأسواق الدولية و بالتالي رفع كفاءتها التصديرية وتنافسيتها في هذه الأسواق. وفي هذا الإطار يتم تغطية 25 %من تكاليف النقل الدولي لكل السلع الغذائية المصدرة مهما كانت وجهتها و ترتفع إلى 80 %بالنسبة لصادرات التمور، أما دعم تكاليف النقل المحلي فان موجه بالنسبة للمسافات التي تتجاوز 150 كم (5دج/طن/كم) 2. و إن كان تحقق هذه المكاسب على المدى القصير غير وارد و يتوقع أن يحصل ذلك على المدى المتوسط والطويل إذا كان جهاز الإنتاج الوطني مرن، و قادر على تطوير قدراته الإنتاجية والتجارية و التصديرية و التكيف مع التطورات التجارية الدولية المتجددة في تجارة المنتجات الزراعية.

1-3-الاستفادة من التسهيلات الجمركية المتاحة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية: مثل تخزين و تحويل واستخدام ونقل السلع الزراعية الغذائية دون تطبيق أي حق أو رسم، مما يساهم في التقليل من اعباء و تكاليف التصدير، اضافة الى السماح المؤقت لها باستيراد مستلزمات الانتاج التي تدخل في عملية التصنيع الموجهة للتصدير والاستفادة من نظام المستودعات الجمركية لتخزين البضائع.

و عليه فان الجزائر مطالبة بتعظيم الاستفادة من كافة الامتيازات التي يتيحها اتفاق دعم التصدير لزيادة فرص وصول المنتجات الزراعية الغذائية ذات المنشأ الجزائري إلى الأسواق الدولية، مع التركيز دائما على دعم السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية تنافسية والتي تخضع في الدول المتقدمة لالتزامات تخفيض الدعم الممنوح3، مع محاولة استحداث إجراءات دعم جديدة بعيدا عن الإجراءات الكلاسيكية مثل تمويل عمليات دراسة الأسواق المستهدفة والحصول على المعلومات الدقيقة حولها و تكثيف الأنشطة التسويقية.

2-الإطار المؤسساتي و التنظيمي المتاح لدعم الصادرات الزراعية الغذائية في الجزائر

عكفت الدولة على إيجاد الإطار القانوني و التنظيمي الذي ينظم تدخلها لتشجيع و تطوير الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية بإنشاء فضاءات وسيطة و اعتماد اجراءات تحفيزية يمكن تلخيص اهمها في العناصر التالية:

2-1-الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية و الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان التجارة الخارجية بهدف تأمين المؤسسات المصدرة من مختلف الأخطار التجارية المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية و تنظيم المعارض في الخارج للتعريف بخصائص المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية لا سيما العضوية منها، و صندوق ترقية الصادرات الذي يعمل على تعبئة الموارد المالية بهدف إجراء دراسات حول الأسواق الخارجية المستهدفة و تعريف المؤسسات بفرص التصدير المتاحة لها، وتوفير المعلومات الضرورية لتحسين نوعية المنتجات و مساعدتها على إقامة المعارض في الخارج و دعمها ماليا لتسهيل

[1] Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC, centre d'économie de l'Université paris nord, document de travail N 2009-05, p.17

[2] Ministère de commerce, direction générale du commerce extérieur, fonds spéciale pour la promotion des exportations, 2013, p.3

[3] خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص.565

عمليات النقل الدولي وترتيب السلع في الموانئ و المطارات و تمويل و تغطية جزء من التكاليف المتعلقة بالتكيف و مطابقة المنتجات المصدرة مع المنتجات الأجنبية في مجال النوعية و التعبئة ، وغيرها من الخدمات المرافقة التي تعد تكاليفها جد مرتفعة بالنسبة للمؤسسات الزراعية الغذائية المصدرة[1].

2- 2-تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات بإعفائها كليا أو جزئيا من دفع بعض الضرائب عند قيامها بعملية التصدير، كالإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة و ضريبة أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني لمدة خمس سنوات لعمليات بيع السلع الموجهة للتصدير، إضافة إلى إلغاء مبدأ الحصول الإجباري على شهادة النوعية عند التصدير في حالة عدم طلبها من طرف الزبون الأجنبي[2].

2-3-إنشاء الرواق الأخضر: ظل دعم التصدير في الجزائر مقتصرا على تصدير التمور من خلال اعتماد إجراءات الرواق الأخضر **(le couloir vert)**• الذي يهدف إلى تسهيل و زيادة حجم الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية، وجاء ذلك بناء على دراسة لأهم الصعوبات و العراقيل التي تواجه المصدرين، حيث يسمح بمنح قروض غير محددة القيمة لمصدري التمور لا تتجاوز أسعار الفائدة **5 %** و قيمة التأمين على البضاعة **1 %**، إضافة إلى الإجراءات المرافقة كالتسهيلات المرتبطة بالتأمين و عمليات الجمركة و الضرائب وتغطية و تمويل جميع العمليات المتعلقة بنقل وتغليف التمور المصدرة. لكن بالرغم من تحسن الإنتاج الوطني من التمور(**798,2** طن في **2012**) نظرا لزيادة عدد أشجار النخيل و توسع المساحة المزروعة التي تضاعفت بنسبة **70 %** ، إلا أن صادرات التمور بقيت ضعيفة لا تشكل إلا **1 %** من إجمالي الإنتاج الوطني، و بهدف رفع حجم الصادرات منها تم الاعتماد على جملة من الإجراءات من طرف الصندوق الخاص بترقية الصادرات والصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، حيث يتحمل الصندوق الوطني لترقية الصادرات **80 %** من تكاليف النقل الدولي و منح علاوة لتثمين القيمة تقدر ب **5** دج/كغ للتمور المعبئة و المغلفة، كما يساهم في تغطية تكاليف و مصاريف الإشهار المتعلقة بإقامة المعارض والمشاركة في التظاهرات الدولية ب**80 %** في حالة المشاركة في المعارض المسجلة في برامج وزارة التجارة و **50 %** إذا تم ذلك بمبادرة فردية. أما الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية فيستفيد المصدر للتمور في إطاره من علاوة مقدارها **5**دج /كغ للتمور المعبئة في علب وزنها **12** كغ غير المصابة بالحشرات و علاوة ب **8** دج/كغ بالنسبة للتمور المعبئة في علب ذات وزن **1** كغ أو اقل.

2-4-توسيع استخدام الرواق الأخضر: أقدمت مديرية الجمارك في إطار تعديل قانون الجمارك على توسيع استخدام الرواق الأخضر لفائدة مختلف المصدرين لمنتجات الصناعات الزراعية الغذائية و لم يعد مقتصرا على تصدير التمور فقط[3]، لكن تجدر الإشارة إلى أن السلع المدعمة محليا غير قابلة للتصدير مثل صناعة العجائن مثلا، لان القمح يعد من السلع المدعمة و بالتالي فان مشتقاته تكون موجه للاستهلاك المحلي و تمنعها الدولة من التصدير.

ثانيا- فرص الدعم المحلي لصالح الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

يمكن عرض أهم فرص الدعم الزراعي المحلي المتاحة أمام الجزائر لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من خلال العناصر التالية:

---

[1]Mohamed Tayeb Medjahid, le droit de l'OMC, perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, 2 édition, HOUMA, Alger, 2010, p.92.

[2] Ibid, p.93

• انبثق الرواق الأخضر عن الاجتماع الوزاري المنعقد في 17 سبتمبر 2006.

[3]الجمارك تدخل عهد العصرنة و تتكيف مع التغيرات، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية صادرة عن دار الأبحاث للترجمة و النشر والتوزيع، الجزائر، العدد الحادي عشر، السنة الثانية، ماي 2009، ص. 69

1- الاستفادة من الأحكام الخاصة بالدول النامية في مجال الدعم الزراعي المحلي

1-1- عدم الالتزام بتخفيض المقياس الإجمالي للدعم الزراعي المحلي

تعد التعهدات التي تقدمها الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في مجال الدعم الزراعي ذات طبيعة ملزمة، لذا سيكون لها تأثير على مرونة السياسات الزراعية مستقبلا، لكن و بما أن الجزائر لم تقدم دعما معتبرا للمنتجين الزراعيين خلال فترة الأساس (**86-88**) وبما أن كافة أنواعه تعد متوافقة مع أحكام اتفاقية الدعم المحلي، نظرا لغياب أشكال الدعم المشوه للتجارة(دعم الصندوق الأحمر)، فإن إجمالي مقياس الدعم الكلي الخاضع للتخفيض سيكون بنسبة الصفر أو دون المستوى الأدنى المسموح به، و بالتالي فإنها لا تلتزم بإحداث أي تخفيض أو إجراء تغيرات على سياستها الزراعية الغذائية الحالية، فضلا عن ذلك سيكون أمامها فرصا إضافية لزيادة حجم الدعم الزراعي و تبني أنواع جديدة شرط توافقها مع أحكام الدعم الزراعي المحلي. ففي هذا الإطار تلقت الجزائر سؤالا عند إجرائها لمفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتعلق بأنواع الدعم الزراعي التي توفرها و حجمها، و قد أكدت في أجوبتها بأنها تعتمد على التثبيت والتحديد الإداري لأسعار بعض المنتجات كالحليب و الفرينة و الخبز لأسباب اجتماعية و لدعم القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري و أن مستوى الدعم يتماشى مع أحكام الاتفاقية، إذ لم يتجاوز **5 %** من قيمة الإنتاج الزراعي في بداية **2001** و تم رفعه إلى حدود **8 %**، و أنه يندرج ضمن القائمة الخضراء المسموح بتقديمها، و هو موزع كما يلي[1]:

أ- برامج البحث و التطوير، التكوين، الدعم التقني، حماية الصحة النباتية و الحيوانية... يخصص لها **20 %** من حجم الدعم الإجمالي؛

ب- برامج التنمية المحلية للقطاع الزراعي يخصص لها **60 %**؛

ج-الإدارات المركزية و مديريات الخدمات الزراعية على مستوى الولايات يخصص لها **20 %** من الحجم الإجمالي للدعم.

تجدر الإشارة إلى أن دعم الصندوق الأزرق لا يطرح في حالة الجزائر كونه دعما موجها إلى تخفيض الإنتاج والمساحات المزروعة، والجزائر لم تحقق بعد الأمن الغذائي و بالتالي لا يمكن الحديث عن تخفيض حجم الإنتاج .

1-2- تعزيز أنواع الدعم الزراعي المشمولة في الصندوق الأخضر

تستفيد الجزائر في إطار استثناءات مستوى الدعم الخاضع للتخفيض من إمكانية تعزيز دعم الصندوق الأخضر شرط توافقه مع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية(لا يجوز أن يشمل الدعم المالي لمستلزمات الإنتاج ولا تكاليف التشغيل)، أي لا يكون له أثر مباشر على تشويه الإنتاج و الأسعار و تجارة المنتجات الزراعية الغذائية، و من ذلك نفقات البنى التحتية و تغطية خسائر الكوارث و النفقات المرتبطة بالبحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي والدعم الفني للتكوين المهني في القطاع الزراعي الغذائي.و يمكن للصناعات الزراعية الغذائية الص وم في هذا الإطار الاستفادة من:

أ- دعم التأمين الزراعي، الذي يعتبر عاملا مشجعا على توسيع النشاط الزراعي و الإنتاجي ، خاصة أمام تعرض الكثير من المستثمرين و التعاونيات الزراعية إلى أخطار الكوارث الطبيعية و أخطار انتشار بعض الأمراض و الحشرات التي تؤثر على حصيلة الموسم الزراعي، لاسيما و أن **95 %** منهم غير مؤمنين ضد هذه المخاطر و لا يعرفون تقنيات التأمين الفلاحي حسب معطيات الصندوق الوطني للاشتراك الفلاحي. و عليه فان تعرضهم لهذه المخاطر يحملهم تكاليف كثيرة لا تغطيها حصيلة نشاطهم الزراعي في حين إن تكفل الدولة وفقا لما تنص عليه اتفاقية الزراعة بتقديم أنواع من الدعم لتأمين الإنتاج الزراعي و التأمين ضد الكوارث الطبيعية سوف يشجع على تكثيف الإنتاج الزراعي وتحسين المردودية و الجودة.

[1] مذكرة التفاهم التي أرسلتها الجزائر إلى المنظمة للرد على الأسئلة الكتابية.

ب–الدعم المقدم في شكل خدمات البحوث و التطوير المتعلقة ببرامج البيئة، و بحوث مكافحة الأمراض و الآفات التي تصيب منتجات زراعية معينة من خلال توفير الوسائل الضرورية للقضاء عليها، و تسهيل عملية نقل المعلومات ونتائج البحوث إلى المستهلكين، و خدمات الفحص الموجهة لأغراض الصحة أو التصنيف و توحيد التقييس وخدمات التسويق و الترويج لبعض المنتجات الزراعية، و خدمات البنى التحتية و دعم تطوير الإرشاد الفلاحي.

ج– الدعم الموجه إلى تشجيع التنمية الزراعية و تخزين الاحتياطي من الإنتاج الذي يعد مشكلا تعاني منه الزراعة الجزائرية، حيث بناءا على دراسة أجرتها منظمة الزراعة و الأغذية أكدت أن مشكل الزراعة الجزائرية لا يكمن في نقص الإنتاج فقط و إنما في ضعف هياكل البنى التحتية الضرورية للتخزين، و توصلت إلى أن مستوى الخسارة من الحبوب الجزائرية هو في حدود **20 %** سنويا من حجم الإنتاج، و أرجعته إلى سوء شروط و ظروف التخزين و النقل السيئة[1].

إن الاستثناءات الواردة في اتفاقية الدعم الزراعي تتيح للصناعات الزراعية الغذائية الص و م فرصة الاستفادة من أنواع الدعم سابقة الذكر و مختلف و الإعانات التي تسمح بزيادة حجم إنتاجها، خاصة المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية ظاهرة، لا سيما إن رافق ذلك زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي استجابة للارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية و إن كان ذلك يتوقف على دور الدولة وتدخلها للقيام بهذه الأنشطة و اخذ المبادرات بإحداث التغيير النوعي و الكمي في دعم الفرع.

2– الاستفادة من المعاملة الخاصة و التمييزية للدول النامية

تستفيد الزراعة الجزائرية من استثناءات المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية(الحد الأدنى المسموح به) من خلال:

2–1–دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين و مربي الماشية قليلي الدخل و الموارد و دعم الاستثمار في الزراعة، لأن اتفاقية الدعم أعفت الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم المحلي إذا كان لا يتجاوز **10 %** من قيمة الإنتاج الزراعي، و هو ما يجعل الجزائر غير ملزمة بإحداث أي تخفيض، بل يوفر لها فرصة رفع مستوى الدعم السلعي و غير السلعي إلى حدود **10%** [2]، و بذلك تتاح أمام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م إمكانية الاستفادة من الدعم الزراعي، خاصة في ظل تزايد أهمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات الضرورية لهذه الصناعات و انخفاض حجم الدعم الممنوح له، حيث تخصص الجزائر في إطار السياسة الزراعية دعما محليا في حدود **8 %** سنويا من قيمة الإنتاج الزراعي لدعم الاستثمار و الإنتاج الزراعي، أما دعم الأسعار فإنه يشكل اقل من **1 %** . إضافة إلى إمكانية رفع قيمة الدعم غير النوعي للمنتجات الذي لا يرتبط بمنتج معين (الري و الطاقة) إلى سقف **10 %** من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي الكلي وفقا لأحكام الفقرة **4** من المادة **6** من اتفاق الدعم المحلي.

2–2– تستفيد الجزائر من معاملة تفضيلية وفقا لأحكام الفقرة **2** من المادة **6** التي تعفيها من تخفيض حجم الدعم المشوه المسموح به للدول النامية و الأقل نموا، و الذي يشمل الإعانات الحكومية الموجهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة والمدرجة في إطار برامج التنمية لتشجيع التنمية الزراعية و الريفية، و من ذلك الدعم المالي للاستثمارات والمستلزمات الزراعية الممنوحة للمزارعين ذوي الدخول المنخفضة أو محدودي الموارد، و الإعانات التي تهدف إلى تشجيع التنوع في الإنتاج الزراعي و تحويل المزارعين و إبعادهم عن زراعة المنتجات المضرة وغير المشروعة، و تندرج أنواع الدعم التي توفرها حاليا الجزائر ضمن برامج التجديد الريفي و الزراعي في إطار هذا النوع من الدعم و سيتم التطرق إليها لاحقا.

[1] Adel A.kader, role of agro-industry in reducing food losses in the middle East and North Africa region, FAO, February 2012, P.16

[2] آيات الله مولحسان، مرجع سابق ، ص.289

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن برامج دعم أسعار المنتجات الغذائية في الجزائر يتم تمويلها في معظمها مباشرة من ميزانية الدولة، و هي بذلك لا تتعارض مع أحكام اتفاقية الدعم الزراعي ما دامت لا تتجاوز **10 %** من قيمة الإنتاج الزراعي و لا تمول من مدفوعات المستهلكين.

الفرع الثاني: أشكال الدعم الزراعي الغذائي في الجزائر و مدى توافقها مع أحكام اتفاق الدعم المحلي

يعد الدعم الزراعي الغذائي في الجزائر من أهم أولويات و اهتمامات الدولة نظرا لحرصها على ضمان استقرار أسعار المنتجات الزراعية الغذائية و مداخيل المزارعين و المنتجين، و قد شهدت أشكاله تطورات عديدة نوجزها فيما يلي:

أولا– سياسة الدعم الزراعي الغذائي قبل و أثناء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يمكن توضيح سياسة الدعم الزراعي الغذائي قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و في إطاره من خلال العناصر التالية:

1– الدعم الزراعي قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1–1– تطور آليات الدعم الزراعي الغذائي في الجزائر

اعتمدت الجزائر على نظام الدعم الزراعي الغذائي قبل **1990** في إطار نظام التخطيط المركزي بهدف الحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية(برنامج من اجل حياة أفضل)، غير أن تحمل الميزانية العمومية لأعباء كبيرة نتيجة هذا الدعم لا سيما بعد أزمة **1986** دفع بها في **5** جويلية **1989** إلى إصدار القانون رقم **12/89** المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات و آليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار للانتقال من نظام الأسعار الإدارية إلى الأسعار الحقيقية، و بذلك اقتصر دعم الدولة للقطاع الزراعي عبر آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي يتولى صندوق التعويض تمويله اعتمادا على الإيرادات الجمركية[1]. وأصبح نظام دعم السلع الاستهلاكية شاملا لبعض المنتجات الغذائية فقط(الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الطماطم المستوردة، الزيت، الحليب، السكر، البقول الجافة، الخميرة الموجهة للمخابز)، وقدرت قيمته ب **17,65** مليار دج و **29,5** مليار دج خلال سنتي **1991** و**1992**.

و قد شكلت الإعانات المالية الموجهة لدعم أسعار المنتجات الزراعية الغذائية عبئا كبيرا على ميزانية الدولة خاصة في سنة **1992**(**5 %** من إجمالي الناتج المحلي) بسبب ندرة الموارد المالية و عدم نجاح التحويلات في استهداف العائلات الفقيرة فعلا، فقد بينت دراسة أجراها البنك العالمي أن قيمة التحويلات الموجهة للعائلات الفقيرة خلال الفترة (**1991–1995**) هي اقل بثلاث مرات مقارنة بتلك التي استفادت منها العائلات الغنية، الأمر الذي دفع الدولة إلى تغيير سياسة الدعم وتقليص حجم المخصصات سنة **1993** إلى **22,7** مليار دج[2] وجهت إلى خمس مواد مدعمة فقط هي: الحبوب و السميد و دقيق الأطفال و الدقيق المستورد و الحليب، تبعتها عملية تحرير ضخمة لنظام الأسعار أدت إلى رفع أسعار المنتجات الغذائية ب **20 %** تزامنت مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع الإبقاء على دعم المواد الأساسية واسعة الاستهلاك للفئات الفقيرة، و استحداث نظام للتحويلات عبر الشبكة الاجتماعية وصندوق لمساعدة هذه الفئات يمول من ميزانية الدولة.

[1] رابح زبيري، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004، ص. غير موجودة

[2] Jean louis Rastoin, Lucien bourgeois, Foued cheriet, op.cit, p.51

1-2-دعم أسعار المنتجات الزراعية الغذائية خلال الفترة 1990-1999

تبنت الجزائر نظاما لدعم القطاع الزراعي خلال فترة **1990-1999** من خلال الصندوق الوطني للتنمية الزراعية والقرض الزراعي الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث وجهت التمويلات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتنمية الزراعية لدعم المنتجات واسعة الاستهلاك و وزعت ما بين دعم للأسعار و دعم للاستثمار، كما يلي[1]:

أ- دعم الأسعار: شكل حوالي **82 %** من إجمالي تمويلات الصندوق، و استحوذ دعم المنتجات واسعة الاستهلاك على حوالي **92 %** من هذا الدعم (الحبوب، الحليب، ...)

ب- دعم الاستثمار: خصص له **18 %** من إجمالي الدعم الممنوح من طرف الصندوق، ووزع كما يلي:

- **42 %** وجه إلى تعبئة المصادر المائية؛
- **33 %** وجه لتوسيع عملية التشجير و غرس أشجار الكروم؛
- **8 %** لإعادة تجديد وسائل الإنتاج؛
- **7 %** لعملية التأهيل؛
- **7 %** لتكثيف الزراعات الإستراتيجية؛
- **3 %** لتهيئة العقار؛
- **0,1 %** لعمليات التكوين و البحث و الإرشاد الفلاحي.

2- الدعم الزراعي الغذائي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

2-1-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

بدأ الاهتمام الحقيقي بدعم الزراعة في الجزائر بعد اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة **2001** في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي يسعى إلى تحفيز و دعم المستثمرين الفلاحيين بهدف رفع الانتاج الزراعي حسب الخصائص الطبيعية للمناطق، و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع و تكييف انظمة استغلال الاراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تحويلها الى اراضي صالحة للزراعة، باستصلاح **700** الف هكتار من الاراضي و **200** الف هكتار من المساحات المسقية و انشاء **100** ملبنة و **200** معصرة زيت.....

و في هذا الإطار تم استبدال الصندوق الوطني للتنمية الزراعية بالصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية ، و تميز المخطط بارتفاع حجم الدعم الزراعي إلى أكثر من **65** مليار دينار مقارنة ب **11** مليار دينار جزائري فقط في الفترة **95-96**[2] ، و هو ما يمثل **12,4 %** من إجمالي الاستثمارات العمومية للبرنامج. و مع ذلك بقي الدعم الزراعي الغذائي في الجزائر ضعيفا مقارنة بالدعم الممنوح في دول الاتحاد الأوروبي سواء من حيث القيمة أو كنسبة إلى إجمالي الإنتاج الزراعي، إضافة إلى انخفاض نسبة ما يستهلك فعلا من هذا الدعم التي لا تتجاوز **10 %** سنويا، فقد قدر المتوسط السنوي لدعم المستثمرة الزراعية الواحدة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **750** أورو/مستثمرة/سنة علما أن أكثر من **60 %** من هذه الإعانات و الدعم الذي يقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية تستفيد منه المستثمرات التي تقل مساحتها عن **20** هكتار، و بإجراء مقارنة بسيطة مع الدعم السنوي المتوسط الممنوح للمستثمرة الزراعية في فرنسا فان هذا المتوسط يرتفع إلى **27440** أورو/مستثمرة/سنة أي حوالي أربعة أضعاف الدعم المقدم

[1] Omar Bouazouni, étude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, programme alimentaire mondial, octobre 2008, p.31

[2] Le plan de relance économique, disponible sur le site : www.cg.gov.dz/dossiers/plan_relance.htm

للمستثمرة الزراعية في الجزائر، و يرتفع هذا المتوسط خاصة بالنسبة لفرع الحبوب ومربي الأبقار حيث يقدر على التوالي ب **43106** و **38000** اورو سنويا[1].

2-2-أشكال الدعم الممنوحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في اطار تحقيق اهدافه على مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها من خلال مختلف إجراءات الدعم و التحفيز التي يمكن عرضها فيما يلي[2]:

أ-دعم تكييف أنظمة الإنتاج: يستفيد الفلاح من دعم مباشر يسمح له بتأمين مداخيله على المدى المتوسط مع الاخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها؛

ب-دعم تطوير الانتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع، و في هذا الاطار تم الاعتماد على المزارع النموذجية التي تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، ..)، مع التركيز على المنتجات ذات الميزة النسبية التي تؤهلها إلى التصدير و إعادة توجيه الزراعات حسب الخصائص الطبيعية و المناخية لمناطق الإنتاج؛

ج-دعم استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز بهدف زيادة المساحة الصالحة للزراعة؛

-دعم البرنامج الوطني للتشجير بتشجيع غرس الاشجار المثمرة مثل الزيتون و التين البرتقال، النخيل...و ذلك بتخصيص **8000** هكتار لإعادة تشجيرها و **10000** هكتار لغرس اشجار الفواكه و **350** هكتار لزراعة الكروم.....

د-دعم توسيع المساحة الصالحة للزراعة في الجنوب بهدف تحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدماجها ضمن محاور التنمية المستدامة، وذلك بتشجيع الإنتاج الملائم لمناخ هذه المناطق(التمور،الخضر والفواكه).

2-3- مصادر تمويل و دعم القطاع الزراعي الغذائي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تم الاعتماد في دعم القطاع الزراعي الغذائي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على صناديق متخصصة يتم تمويلها مباشرة من ميزانية الدولة و ليس من تحويلات المستهلكين و الضرائب، و هو ما جعلها متوافقة مع اتفاق الدعم الزراعي، يستعرضها الجدول التالي.

جدول رقم 26: تمويل الإنتاج الزراعي الغذائي (2003-2004)

الدعم (مليون دج)	2003	2004	التغير بين 2003-2004
1-ميزانية التجهيز لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية	8,24	8,22	-0,3
2-الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية و الريفية	37,71	29,22	-21,9
3-صندوق التنمية الريفية و تثمين الأراضي عن طريق الامتياز	5,77	5,00	-13,3
4-صندوق مكافحة التصحر و ترقية السهوب	1,00	2,60	160,0
5- إجمالي دعم الصناديق (2-3-4)	44,18	36,82	-16,7
6- إجمالي الدعم (1+5)	52,42	45,04	-14,1
7-دعم مداخيل المزارعين	2,08	1,28	-38,3
إجمالي (6+7)	54,49	46,32	-15,0

Source : Slimane Badrani, l'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et développement rural, option méditerranéennes, séries B/N61, 2008(CIHEAM), p.70

[1] Le soutien de l'état à l'agriculture, FELAHA, p.5, disponible sur le site : (12/10/2013) www.filaha.net./telechargement/subventions.pdf-algerie

[2] غردي محمد، القطاع الزراعي و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2011-2012، ص. 136

تتلقى هذه الصناديق أغلفة مالية سنوية من طرف الدولة توجه لدعم المنتجين تأخذ الأشكال التالية[1]:

أ–إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج الفلاحي و رفع مردوديته و تسويقه و تخزينه و تكييفه و تصديره؛

ب–إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي و الحفاظ على الثروة الحيوانية و النباتية،

ج– إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي؛

د–إعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مداخيل الفلاحين؛

ه– إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة من طرف المنتجين و المحولين؛

و– إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض قروض الفلاحين(إلغاء ديون الفلاحين).

2-4- صناديق الدعم الزراعي الغذائي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتمويل البرامج المسطرة و تحقيق الأهداف المحددة في المخطط استحدثت الجزائر أدوات مالية متخصصة مثل الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي CRMA و الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية FNRDA و صندوق الاستغلال عن طريق الامتياز.و فيما يلي توضيح لهيكل الدعم المالي الزراعي الغذائي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

جدول رقم 27 : هيكل الدعم الزراعي الغذائي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2004)

القيمة	إجمالي الاستثمار	دعم FNRDA	CRMA	التمويل الذاتي للمستثمرات
المبلغ(الاورو)	3984092841	2293215586	1279881146	410996109
الهيكل	%100	%58	%32	%10

Source : Hadibi A, chekired-Bouras F.Z, Mouhouche B, analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja oust, Algérie, actes du quatrième atelier régional du projet sirma, Mostaganem, Algérie 26-28 mai 2008, p. 3

تم تخصيص 23 % من إعانات الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية(قروض دون فائدة) لدعم الأسعار (القمح و الحليب) و 77 % لدعم الاستثمارات الفلاحية و المؤسسات الص و م المكلفة بتنظيم و تثمين المنتجات الفلاحية[2] والهادفة إلى دعم التوسع الأفقي و العمودي للإنتاج الزراعي في الجزائر. حيث استفادت الزراعات الكبرى (الحبوب 16 % و الأشجار المثمرة 15% و الري48 %) من حوالي 79 % من الاستثمارات المنجزة في إطار البرنامج الممول من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم لا يقدم مباشرة من طرف هذه الصناديق، و إنما يتم عن طريق هيئات مالية مختصة (مثل بنك الفلاحة و التنمية الريفية) تقوم بدفع أموال الدعم الى الموردين و مقدمي الخدمات الذين قاموا بتوفير التجهيزات و المواد للفلاحين و المنتجين بعد تقديم الوثائق التي تثبت اداء الخدمة.

ثانيا– الدعم الزراعي الغذائي في إطار سياسة التجديد الزراعي و الريفي

1–تطور المخصصات المالية لدعم المنتجات الزراعية الغذائية في سياسة التجديد الزراعي و الريفي

1-1–دعم أسعار استهلاك المنتجات الزراعية الغذائية في سياسة التجديد الريفي و الفلاحي

لجأت الحكومة إلى استبدال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2008 بما يعرف بقانون التوجيه الفلاحي، وتوفير إعانات مالية سنوية بقيمة 100 مليار دج توجه لدعم شراء المدخلات و التجهيزات الزراعية و دعم المنتجات

[1] رابح زبيري، مرجع سابق، ص. غير موجودة

[2] Omar Bouazouni, op.cit, p.33

الإستراتيجية في إطار دعم أسعار الحبوب، الخضر الجافة و الحليب و إقامة البنى التحتية الزراعية، القروض الزراعية، تمويل نظام مراقبة و تنظيم المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك.

و نظرا لضعف الإنتاج الزراعي و عجزه عن تغطية الطلب المحلي من المنتجات الغذائية و تزامنا مع الأزمة الغذائية العالمية 2007-2008 التي دفعت أسعار أهم المواد الغذائية الأساسية إلى الارتفاع اضطرت الجزائر إلى اعتماد سياسات للحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية، حيث خصصت في سنة 2008 حوالي 2,5 مليار دولار لدعم أسعار المواد الغذائية أي ما قيمته 55 مليار دج تمثل 0,5 % من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بسنة 2007 التي خصصت فيها حوالي 27 مليار دج (0,3 % من إجمالي الناتج المحلي) و ألغت الرسم على القيمة المضافة لمنتجات اللحوم البيضاء[1]. و قد دفعت أزمة جانفي 2011 الدولة إلى إدماج مادتي السكر و الزيت ضمن السلع المدعمة و خصصت ميزانية لدعم أسعار المنتجات الأساسية قدرت ب 300 مليار دج[2].و الجدول الموالي يوضح أهم مخصصات الدعم لصالح فرعي الحليب و الحبوب في هذه السنة.

جدول رقم 28: دعم فرعي الحبوب و الحليب على أثر أزمة جانفي 2011

المنتجات	سعر التكلفة	سعر التنازل المثبت	الفارق	الكمية	التعويضات(مليار دج)
القمح اللين(الفرينة)	3196دج/ق	1285دج/ق	1911دج/ق	46,2 مليون ق	90,3
القمح الصلب(السميد)	5608 دج/ق	2280دج/ق	3328دج/ق	25,2مليون ق	98,8
حليب الأكياس	360000دج/طن	159000دج/طن	210000دج/طن	120000 طن	24,3
الإجمالي	–	–	–	–	213,4

المصدر: دعم شعبة الحليب و الحبوب، 2012، وثيقة مقدمة من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

يلاحظ من الجدول أن ميزانية الدعم الموجه لفرعي الحبوب و الحليب تشكل ما يفوق 70 % من إجمالي الدعم الموجه للحفاظ على استقرار أسعار المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك في سنة 2011 المقدر ب 300 مليار دج ، ويتم ذلك بتخفيض أسعار التنازل لصالح الوحدات الإنتاجية التحويلية بحوالي 40 % مقارنة بسعر التكلفة.

2-2-دعم أسعار الإنتاج و الاستثمار الزراعي الغذائي في سياسة التجديد الريفي و الفلاحي

خصصت الدولة للمشاريع المدرجة ضمن سياسة التجديد الريفي في سنة 2010 حوالي 220 مليار دج لرفع إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية لا سيما القمح و الشعير. كما أن مخطط وزارة الفلاحة الذي وضعته في سنة 2009 لمدة 5 سنوات يتيح لمنتجي القمح الاستفادة من عدة إجراءات تحفيزية و بعث نشاط تعاونيات الحبوب و البقول الجافة. كما تدخلت الدولة مباشرة لدعم المربين عند ارتفاع أسعار أغذية المواشي و الأغنام من خلال الاتجاه إلى استيراد حوالي 300 ألف طن من الشعير و إعادة التنازل عنها للمربين بسعر 15000 دج/طن أي بدعم قدر ب 25000 دج/طن[3].

كما استفاد القطاع الزراعي من اعتمادات معتبرة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني (2010-2014) بتخصيص 1000 مليار دينار لتشجيع الاستثمار الزراعي، منها 200 مليار دينار لدعم سياسة التجديد الريفي والزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر و تحسين معدل نمو الإنتاج الزراعي من متوسط قدر ب 6 % خلال الفترة

[1] Ahmed Galal, Jean-Louis Reiffers, les payes méditerranéennes face à la crise, FEMISE, 2008-209, p.102
[2] Matthieu brun, les subventions alimentaires, enjeux et perspectives dans le monde arabe, les notes d'analyses du CIHEAM, N67 septembre 2012, p.11
[3] Perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, étude du CIHEAM avec le soutien de l'agence françaises de développement, options méditerranéennes, série B, N64, 2009, p.21

2006-2008 إلى متوسط 8,33 % خلال الفترة 2010-2014، و رفع مستوى دمج و تجميع الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية الشاملة و المستدامة و التوازن الإقليمي، و تحسين نمط حياة سكان الأرياف(727 ألف عائلة تضم حوالي 4,5 مليون نسمة) من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المتكاملة و تبني برنامج لتكثيف الإنتاج الزراعي في 10 فروع تستفيد منه 1050 بلدية و 464 دائرة، ومنح مزايا ضريبية و تسهيل فرص الوصول إلى التمويل والعقار الفلاحي(قانون التنازل عن الأراضي الزراعية الخاصة التابعة للدولة) لرفع مستوى التشغيل في القطاع الزراعي كما سطر برنامج لخلق حوالي 1,2مليون منصب شغل في المناطق الريفية المعزولة والفقيرة[1].

2- أشكال الدعم الزراعي المتضمنة في سياسة التجديد الريفي و الفلاحي

تأخذ تدابير الدعم الزراعي الغذائي في سياسة التجديد الريفي و الفلاحي عدة أشكال أهمها[2]:

2-1- استحداث قرض دون فوائد يعرف بقرض" الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية و المربين و قرض استثماري هو قرض التحدي(يتم التطرق إليهما لاحقا)؛

2-2- إقرار دعم لتكاليف اقتناء و إعادة إنتاج البذور و غرسها، و دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20٪، اضافة الى إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي و معدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25% إلى 45%، فضلا عن قروض الائتمان الايجاري مع إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار هذه القروض الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛

2-3- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للبقول التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (العدس: 2600 دينار للقنطار و الحمص 3000 دينار للقنطار) ؛

2-4- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل) و تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتجات الأشجار المثمرة)، مع إعفاء البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية الغذائية من الرسوم الجمركية عند الاستيراد؛

2-5- إخضاع بعض المنتجات للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7% (مبيدات الحشرات والفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة، الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة)؛ ومستوردي أعلاف الدواجن(قانون المالية لسنتي 2014 و 2015)؛

2-6- إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة من خلال:

أ- رفع مساحة المستثمرة الفلاحية ب 5 و 10 هكتارات حسب المنطقة مع تطبيق تخفيضات على إتاوة الامتياز المحددة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره؛

[1] Voir : - La carte des investissements en méditerranée, ANIMA INVESMENT NET WORK, étude N 7, janvier 2010, p.32

-Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, novembre 2010, p.6

[2] تدابير الدعم الزراعي في الجزائر، متوفر على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تاريخ التصفح (2013/11/15)

http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites

ب- منح قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي و إنشاء مستثمرات ودعم خيار الفروع التي تشرك المنتجين الفلاحيين مع العاملين في نشاط التحويل، مع تخصيص قروض مسيرة محددة الآجال توضع تحت تصرف وحدات الصناعات الغذائية (الملبنات و مصانع تصبير الطماطم)؛

ج-إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين و إشراك آليات القرض المصغر و إدماج حملة الشهادات في تنمية نسيج مؤسسات الخدمة الفلاحية ،و في تحسين الاستشارة المقدمة لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل أصحاب الخبرة في هذا المجال .

2-7-توفير 10 مليار اورو كمساعدات للصناعات الزراعية الغذائية خلال الفترة 2010-2014 لإنشاء 10 أقطاب زراعية متكاملة (10 pôles agricoles intégrés)، و كذلك أقطاب تنافسية في مجال الزراعة و الصناعات الغذائية في كل من المدية و الاغواط و أخرى في التكنولوجيا الحيوية الغذائية في الجزائر و سطيف و بجاية و برج بوعريريج و مسيلة، وتعزيز الهياكل المتعلقة بسلسلة التبريد و التحويل و التوزيع[1].

المطلب الثاني: سياسة دعم صناعة الحليب و الحبوب في الجزائر

تعد مادتي الحبوب و الحليب مادتين إستراتيجيتين في النظام الغذائي للمستهلك الجزائري لذا تعمل الدولة على التتبع المستمر و رقابة أسعارهما و ضمان استقرارها من خلال التدخل المباشر لدعم أسعار الاستهلاك و الإنتاج، التي يمكنها الاستمرار في تقديمه بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها دولة نامية وفقا لأحكام الفقرة 4 من المادة السادسة، مع استثناء و استبعاد الدعم المحلي لبعض المنتجات واسعة الاستهلاك من التزامات خفض حجم الدعم الموجه للفرعين لا سيما و انه يشكل اقل من 10 % من إجمالي حجم الإنتاج المحقق في كل فرع، لذا سيخصص المطلب للتعرف أكثر على صور دعم الفرعين في الجزائر. من خلال معالجة العناصر التالية:

الفرع الأول: سياسة دعم صناعة الحليب في الجزائر

الفرع الثاني: سياسة دعم صناعة الحبوب و مشتقاتها

الفرع الأول: سياسة دعم صناعة الحليب في الجزائر

يحض فرع صناعة الحليب بدعم كبير من طرف الدولة باعتباره مادة غذائية واسعة الاستهلاك و ذلك بهدف ضمان استقرار أسعاره، و في يلي توضيح لأشكال هذا الدعم.

أولا-سياسة دعم إنتاج الحليب في الجزائر

1-تطور دعم إنتاج الحليب

يعد فرع الحليب في الجزائر من الفروع الإستراتيجية التي جعلت الدولة تلجأ إلى تحديد و تثبيت الأسعار التي يتحصل عليها المستهلك بسعر مدعم لا يغطي تكاليف إنتاج الفرع، حيث تدخلت عن طريق الرسوم التعويضية التي يشرف عليها صندوق تعويض الأسعار .

[1] Samir Abdelkrim, diasporas : passerelles pour l'investissement, l'entrepreneuriat et l'innovation en méditerranée, ANIMA NET WIRK, étude n 20, septembre 2010, p.43

ففي مجال الإنتاج تتفاوض الدولة مع مختلف المتدخلين في الفرع لتحديد سعر أدنى لجمع الحليب الطازج، و بذلك يحصل المنتجون على إعانات أو دعم مساو للفرق بين السعر المتوسط للاستيراد والسعر الأدنى المحدد المتفاوض عليه(قدر بين سنتي 2006-2007 ب 33 دج/للتر من الحليب الطازج و الموجه إلى مصانع الحليب)، كما استفاد المنتجون من علاوات وجهت لتشجيع إنتاج الحليب و تجميعه و اندماجه في العملية التصنيعية قدرت ب 11دج/ للتر إضافة إلى الاستفادة من دعم لتشجيع الاستثمار و اقتناء المعدات و تحسين السلالات و إنتاج الأعلاف[1].

و قد شهد دعم الدولة لغبرة الحليب الموجهة لإنتاج الحليب المبستر المدعم(25دج/ ل) ارتفاعا ب 15,38 % بين سنتي 2012 و 2013، حيث انتقل من 26 مليار دج الى 30 مليار دج بعد ان قدر ب 24,5 مليار دج سنة2011 [2] و خصص له 46 مليار دج في سنة 2014.

و تتوقع الدراسات ارتفاع مستوى الدعم الحكومي مستقبلا في حالة استبدال أكياس الحليب البلاستيكية بعلب ورقية ، كون ذلك يتطلب إحداث تغيير كبير في سلاسل الإنتاج لمختلف الوحدات التحويلية، حيث ترتفع تكلفة العلب المقدرة بين 13 و 18 دج بعشرة أضعاف مقارنة بتكلفة الكيس الواحد المقدرة ب 1,72 دج[3] و استمرار ارتفاع أسعار المادة الأولية غبرة الحليب في الأسواق الدولية، كما حصل في سنة 2013 اين ارتفع الدعم كما سبق الإشارة إليه إلى 30 مليار دج بسبب ارتفاع سعر غبرة الحليب في الأسواق الدولية نتيجة تراجع الانتاج في نيوزلندا الجديدة و دول شمال اوروبا و امريكا بسبب الاضطرابات الجوية و ارتفاع استهلاك الصين الذي تجاوز 1,2 مليون طن سنة 2013 مقابل 500 الف طن سنة 2012.

2- أنواع دعم إنتاج الحليب

خصصت الجزائر في إطار سعيها لرفع معدل اندماج الحليب في الدائرة الرسمية غلافا ماليا معتبرا لدعم المتدخلين في الفرع على جميع المستويات، وأصدرت قرارا وزاريا في 15 ديسمبر 2008 يحدد شروط الاستفادة من الدعم المحددة كمايلي[4] :

2-1-في مجال إنتاج حليب الأكياس و إدخال الحليب الطازج في العملية الصناعية للفرع، يوجه 12دج/ ل للمربين و5 دج للقائمين على جمعه و 7 دج للمحولين. (1218 جامع، 32000 مربي)

2-2-الإعانات الموجهة لدعم إنتاج الأعشاب و الكلأ: 50 % منها مسقفة عند مستوى 6000 دج /هكتار بالنسبة لتحصيل بذور الكلأ، كما تسقف 30 % منها عند مستوى 40000دج/ مستثمرة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج الزراعي المتخصصة، و تقدم إعانة ب 500 دج/ م3 أقصاها 100000دج/للمستثمرة من أجل بناء هياكل البنى التحتية اللازمة لعملية تخزين الأعشاب أو الكلأ؛

2-3- إعانات تمنح بهدف الحصول على سلالات جديدة من الأبقار المتطورة و القيام بعملية التلقيح الاصطناعي وجلب المعدات المتعلقة بتخزين الحليب ؛

[1] Omar Bouazouni, op.cit, p.43

[2] مقال متوفر على الموقع(تاريخ التصفح 2014/5/1):
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/194206.html#.U2KkQ6KTerk#ixzz30UlGzdHR

[3] مقال متوفر على الموقع: (تاريخ التصفح 2014/5/2)
http://www.elkhabar.com/ar/economie/382216.html#sthash.Wi6nD6H4.dpuf

[4] Maghni billal, analyse des politique de soutien à l'agriculture en Algérie, communication a présenter lors des 7 journées de recherches en sciences sociales INRA-SFER-CIRAD à agrocampus ouest, les 12 et 13 décembre 2013, p .11, 12

2-4- دعم تطوير الإنتاج و الإنتاجية: يحصل المربون على دعم لتسهيل الحصول على معدات الانتاج و التجهيزات المخصصة لتربية الابقار، و جمع الحليب و نقله و مراقبة نوعيته و معالجته(دعم في حدود **30** % من التكلفة الإجمالية لأي عملية مع تحديد أقصى دعم ممكن، يحدد مثلا ب **550** ألف دج في حالة اقتناء تجهيزات لتبريد الحليب المجمع تتراوح سعتها بين **2000** و **6000** لتر،و **420** ألف دج لشراء براميل نقل الحليب التي تتراوح سعتها بين **1000** و **6000** لتر، و **750** ألف دج في حالة اقتناء تجهيزات لمعالجة الحليب و **450** ألف دج تجهيزات تخثير و تكثيف الحليب) ، إضافة إلى حصولهم على دعم لبناء الهياكل المادية لتربية الأبقار في حدود **30** % من تكلفة الإنشاء على أن لا يتجاوز الدعم قيمة **500** ألف دج.

2-5- إقرار الديوان الوطني لأغذية الأنعام دعما لإنتاج مادة الذرى التي تعد المادة الغذائية الأساسية في تغذية الأبقار الحلوب، يتمثل في شرائه للمنتوج مباشرة من المنتجين بسعر **4500** دج/قنطار بعد أن يقوم الديوان المهني للحبوب بتزويد المنتجين بالبذور و الأسمدة و توفير الآلات المستعملة في إنتاج الذرى، و يأتي ذلك في ظل ارتفاع كمية استيراد الذرى التي ارتفعت من **2,2** مليون طن سنة **2009** إلى **2,7** مليون طن سنة **2010**(**600** مليون دولار).

ثانيا- سياسة دعم أسعار استهلاك الحليب

1-تطور دعم أسعار استهلاك الحليب

في مجال الاستهلاك يتحصل المحولون على الفرق بين التكاليف الأولية لإنتاج الحليب المحول و أسعار البيع المحددة و المثبتة إداريا. و تجدر الإشارة إلى أن إعانات الاستهلاك عرفت تراجعا و تدهورا تدريجيا منذ بداية تطبيق نظام جديد لتثبيت الأسعار في **1995** حيث ارتفع السعر من **20**دج/ل إلى **25**دج/ل منذ سنة **2000** و بذلك بقيت الأسعار الجارية للاستهلاك ثابتة بالدينار الجاري غير أنها منخفضة بالدينار الحقيقي ، كما يبرزها الشكل الموالي.

شكل رقم 9: تطور أسعار استهلاك مادة الحليب في الجزائر

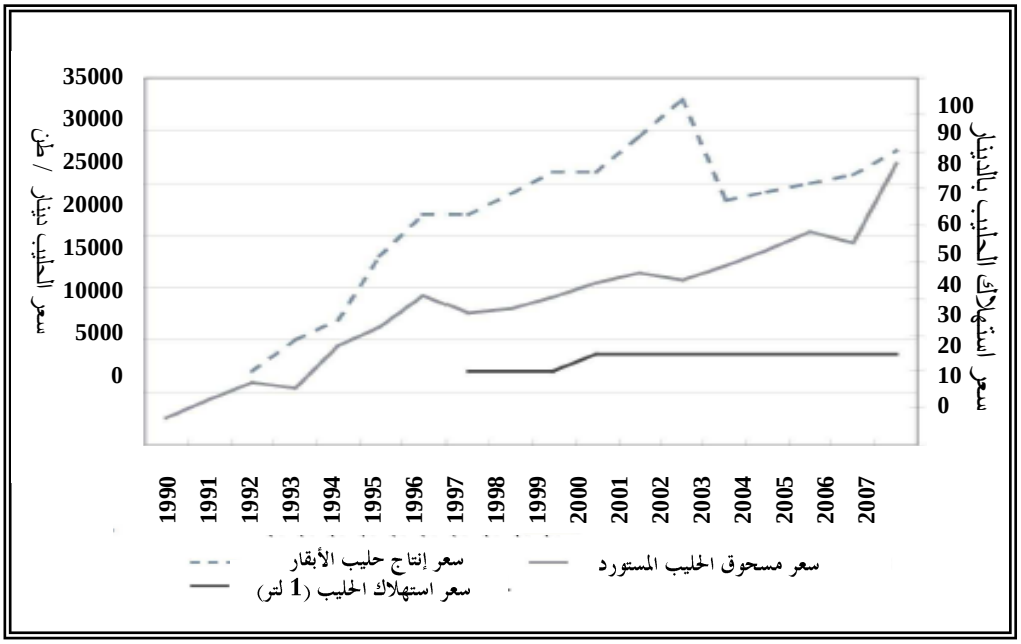

Source : perspectives des politiques agricole en Afrique du nord, étude du CIHEAM avec le soutien de l'agence française de développement, options méditerranéennes, série B, N 64, 2009, p.20

و في سنة **2008** تدخلت الدولة لضمان استقرار أسعار الحليب المعقم في السوق عند حدود **25** دج (السعر الإداري منذ سنة **2000**) بمنح إعانات و دعم مالي استثنائي قارب **10** مليار دج، أي ما يمثل **0,1** % من الناتج المحلي الإجمالي لتعويض المحولين عن الارتفاع الحاصل في تكاليف الإنتاج و التي اعتبروها غير كافية لتغطية إلا **50** % من الخسائر المتراكمة نتيجة ارتفاع أسعار المادة الأولية المستوردة[1].

2-آليات تفعيل دعم أسعار استهلاك الحليب

أمام تدني القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري و عدم التوجيه الصحيح للدعم إلى القنوات المخصصة لها ، كون أن ثلث هذا الدعم يوجه إلى استغلالات أخرى (إنتاج الاجبان و اليايورت و غيرها..)، يطالب الاتحاد الوطني للتجار الجزائريين بإعادة النظر في "طرق توجيه الدعم بالتركيز على الدعم المباشر للفئات المستحقة له، عن طريق تقديم إعانات مالية شهرية يتم تحديد قيمتها وفق متغيرات السوق ووضعية المستحق[2]". و تعزيز الرقابة الرسمية على توزيع حليب الأكياس لضمان استقرار إمداد السوق الوطنية بهذه المادة الإستراتيجية ووصولها إلى المستهلك المستهدف، لان حوالي **60** % من الحليب المدعم يتم تهريبه إلى دول الجوار(تونس، ليبيا و المغرب) ليبعه بأسعار جد مرتفعة[3].

الفرع الثاني: سياسة دعم صناعة الحبوب و مشتقاتها

أمام الارتفاع المستمر لأسعار الحبوب في الأسواق الدولية و تزايد معدلات استهلاكها في الجزائر تجد الدولة نفسها مضطرة الى الاستمرار في دعم انتاج و اسعار هذه المادة الاستهلاكية حفاظا على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

أولا–دعم إنتاج الحبوب و مشتقاتها

1-مظاهر تدخل الدولة لدعم أسعار الحبوب

إن مقارنة تطور أسعار الحبوب في السوق المحلية و الدولية ما بين **1990** و **2008** يوضح التدخل الكبير للدولة في توجيه و إدارة أسعار الإنتاج و الاستهلاك لهذه المادة، لا سيما القمح بنوعيه الصلب و اللين من خلال تدخلها لتغطية الفارق بين أسعار إنتاج القمح و أسعار استهلاك كل من مادتي السميد و الخبز التي تعد أسعارهما محددة ادرايا،كما هو موضح في الشكل.

[1] Perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, op.cit, p.20

[2] عبد الحليم ع/كهينة.ب، ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية يضرب من جديد و يرهن القدرة الشرائية للمواطن ، مقال متوفر على الموقع :(تاريخ التصفح 2014/01/16): http://www.elikhbaria.com/ar/permalink/9876.html

[3] شبكات مختصة تهرب حليبنا إلى تونس و المغرب و ليبيا، مقال متوفر على الموقع: (تاريخ التصفح 2014/03/26): http://essalamonline.com/ara/permalink/31934.html#ixzz30V6mBL00

شكل رقم **10**: تطور أسعار الاستهلاك و أسعار الإنتاج لمادة القمح في الجزائر

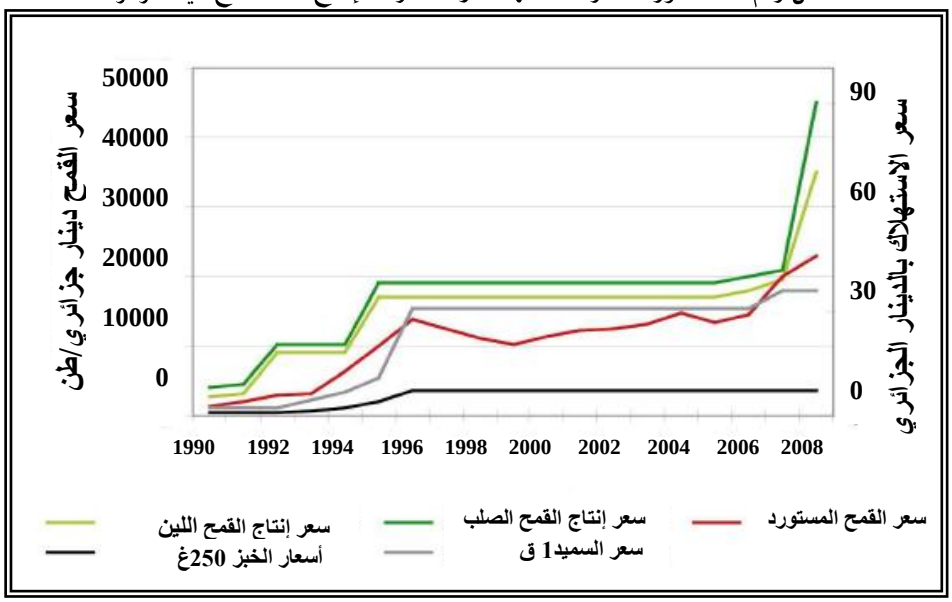

Source : François Lerin, Sylvaine Lemeilleur, Michel Petit, volatilité des prix internationaux agricoles et alimentaires et libéralisation en Afrique du Nord, options méditerranéennes, série B, N64, 2009, perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, étude du CIHEAM avec le soutien de l'agence françaises de développement, p.18

ولمواجهة الارتفاع الحاصل في أسعار الحبوب تدخلت الدولة باعتماد مجموعة من الوسائل لتخفيض الأثر الناتج عنها على المستهلكين و المستثمرين للحفاظ على القدرة الشرائية، لا سيما بتبني برامج الحماية الاجتماعية للسكان الأشد فقرا و السعي لتحسين الإنتاج الزراعي ورفع العرض لمواجهة الزيادة في الطلب[1]، و توسيع سياسة تخزين هذه المادة.

2- دعم إنتاج الحبوب

نظرا لأهمية منتجات الحبوب التي تدخل بشكل كبير جدا في النظام الغذائي للمستهلك الجزائري، فإنه و بالرغم من لجوء الدولة إلى تحرير سوق الحبوب و مشتقاتها في إطار برامج التعديل الهيكلي، التي أدت إلى إعادة النظر في تركيبة وطرق تنظيم الفرع و التحويل و التوزيع، إلا أنها أبقت على عملية مراقبة و ضبط أسعار كل منتجات الفرع التي تعتبرها من الأدوات المهمة لسياسة الأمن الغذائي في الجزائر و تشمل هذه السياسة:

2-1-السعر الأدنى المضمون للإنتاج

تحدد الأسعار الدنيا المضمونة للإنتاج(**prix minimum garanti à la production**) سنويا عن طريق مرسوم خاص بها و تتولى تعاونيات الحبوب و البقوليات التابعة للديوان المهني للحبوب دفعها إلى المنتجين عند شراء الحبوب، حتى يضمن لهم بيع كل الكميات المعروضة و تشجيعهم على عدم تخزين محاصيلهم. ما يلاحظ على هذه الأسعار أنها و منذ **1963** إلى غاية **1973** ظلت ثابتة و مستقرة و لم تشهد أي تغيير نظرا لانخفاض الأسعار على المستوى الدولي وكانت أدنى من هذه المستويات، مما أثر و بشكل كبير على الإنتاج المحلي و أحدث بذلك عجزا هيكليا في سوق الحبوب، إلا أنه و بعد **1974** شهدت أسعار الحبوب الدولية ارتفاعا الأمر الذي دفع الدولة إلى إعادة النظر في مستوى هذه الأسعار و رفعها في سنة **1983** إلى مستوى أضحت فيه الأسعار المحلية أعلى من الأسعار الدولية (أعلى ب **40%** بالنسبة للقمح في

[1] Perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, op.cit, p.20

سنة 2013)، و استمرت الدولة في تطبيقها بعد 1985 بالرغم من انخفاض الأسعار الزراعية الدولية وسهولة عملية الاستيراد بعد إعادة تنظيم طرق التمويل[1].

غير أن ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي منذ بداية عقد التسعينيات و التزام الجزائر بتطبيق برامج التعديل الهيكلي و إحداث تخفيضات في قيمة العملة الوطنية تسببت في ارتفاع فاتورة استيراد الحبوب، ما دفعها إلى إدخال عدة تعديلات على السعر الأدنى المضمون للإنتاج سواء بالنسبة للقمح الصلب أو اللين، يستعرضها الجدول الموالي.

جدول رقم 29 : تطور مستوى السعر الأدنى المضمون لإنتاج الحبوب في الجزائر (1963-2013)

الوحدة: دج/طن

السنة	القمح الصلب	القمح الين	الشعير	السنة	القمح الصلب	القمح الين	الشعير
1967-1963	500	406,5	322	1988	2700	2200	1700
1968-1971	530	440	317	1989	3200	2500	1900
1973	540	480	317	1990	4200	2800	2300
1974	637,8	585	407	1991	4600	3200	2300
1975	757,8	685	407	93/92	10250	9100	4700
1976	860	780	550	1994	10250	9100	6000
1977	1000	900	600	98/95	19000	17000	10000
1978	1200	1100	800	2005/99	19000	17000	حرا
1980-1979	1250	1150	800	2006	20000	18000	
1982-1981	1400	1300	800	2007	20500	19500	
1984-1983	1600	1500	1000	2008	45000	35000	
1985	2000	1900	1400	*2012	45000	35000	-
1987-1986	2200	2100	1550	*2013	45000	35000	

Source : Omar Bouazouni, étude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, programme alimentaire mondial, octobre 2008, p.43

* معطيات وزارة الفلاحة

يبرز الجدول ارتفاع السعر الأدنى المضمون من 10250 دج/طن بالنسبة للقمح الصلب و 9100 دج/طن بالنسبة للقمح اللين في سنة 1994 إلى مستوى 19000 دج/للطن للقمح الصلب و 17000 دج/ للطن بالنسبة لقمح اللين خلال الفترة 1995-1998، و في جوان 2005 بقي مكافئا ل 19000 دج و 17000 دج للطن الواحد بالنسبة لكل من القمح الصلب و اللين على التوالي و حرا بالنسبة للشعير[2]، و منذ سنة 2011 ثبت عند مستوى 45000 دج/ طن من القمح الصلب و 35000 دج/طن من القمح اللين. غير أن هذه السياسة لم تسمح بإحداث أي تحسين أوتخفيز في فرع الحبوب، و هو ما خلق مشاكل على مستوى نوعية و تكلفة المنتجات المصنعة.(منح تعويضات للمنتجين ثم تثبيت أسعار التنازل سواء في المرحلة الأولى أو الثانية للإنتاج).

2- 2-الإعانات المالية و القروض البنكية

تعد الإعانات المالية و القروض البنكية من أهم آليات التدخل التي تعتمدها الدولة لتشجيع إنتاج الحبوب في الجزائر لا سيما القمح اللين و القمح الصلب، و بالنظر إلى ارتفاع فاتورة استيراد الحبوب لجأت الدولة إلى إطلاق سلسلة من

[1] Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, rapport du CIHEAM, 2006, p.101

[2] Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, op.cit, p.101

الإجراءات أهمها منح المنتجين دعما مسقفا لتجميع الحبوب قدر ب **820** دج/قنطار بالنسبة للقمح اللين و**620** دج/قنطار بالنسبة للقمح الصلب و **450** دج/قنطار بالنسبة لمادة الشعيرة، كما يستفيد المنتجون من منح نقدية لمضاعفة إنتاج البذور تتراوح بين **10**% إلى **20** %من سعر البذور حسب نوعية البذور المشتراة، إضافة إلى استفادة المنتجين من قرض زراعي موسمي دون فائدة للحصول على مدخلات الإنتاج و إعانات مالية لتطوير الإنتاج من خلال انتقاء اليد العاملة المؤهلة و استعمال البذور و الأسمدة و المبيدات الجيدة[1].

2-3- إدماج مشتقات الحبوب مثل السميد و القمح اللين الموجه لصناعة الخبز و القمح الصلب الموجه لصناعة السميد و العجائن و الكسكسي ضمن المنتجات المدعمة من طرف الدولة ، كما يستفيد المنتجون من تخفيض أسعار الكهرباء والغاز و الماء، و تم في جانفي **2008** تحديد و تثبيت أسعار تنازل الديوان المهني للحبوب عن القمح الصلب لصالح المطاحن عند مستوى **2250** دج/ق[2] (رفع في **2011** إلى **2280**دج/ق) بفارق **49** % من سعر الإنتاج المقدر ب **4500** دج/ق و بدورها تطرح المطاحـــن منتجاتها من السميد العادي لتجار التجزئة عند سعر **3400**دج/ق و **3700**دج/ق بالنسبة للسميد الممتاز (سنة **2013**) و يتحصل عليهما المستهلك عند مستوى **3600** دج/ق و **4000**دج /ق على التوالي ، أما بالنسبة للقمح اللين فيقدر سعر التنازل للمطاحن ب **1285** دج علما أن سعر الإنتاج محدد عن مستوى **3500** دج/ق (فارق **63** %من سعر الإنتاج)، لتطرح المطاحن منتجاتها من الفرينة إلى المخابز عند سعر **2000** دج/ق و إلى تجار التجزئة عند سعر **2080** دج/ق و بسعر**2180** دج/ق للمستهلكين[3].

تجدر الإشارة إلى التدخل القوي للدولة في سنة **2008** اثناء ازمة الغذاء العالمية لضمان استقرار أسعار الحبوب، من خلال تقديم دعم ب **0,5** %من الناتج المحلي الإجمالي للديوان المهني للحبوب لضمان استقرار أسعار طحين القمح، وإنشاء صندوق تعويض لاسترداد تكاليف النقل حفاظا على استقرار أسعار مشتقات الحبوب في مناطق الجنوب[4].

ثانيا- دعم أسعار استهلاك الحبوب و مشتقاتها

1-ضمان الحد الأدنى للأسعار و تثبيت أسعار استهلاك الحبوب و مشتقاتها

1-1-ضمان الحد الادني لأسعار الحبوب

إضافة إلى السعر الأدنى المضمون للإنتاج فان أسعار استهلاك السميد، الخبز و الفرينة هي الأخرى كانت تخضع للرقابة و الضبط، فتجار التجزئة الخواص مطالبون بالبيع وفقا لأسعار مثبتة و محددة من طرف الدولة (لا نتحدث عن بعض الممارسات للتجار المتعلقة برفع الأسعار)، وكانت هذه الأسعار خلال الفترة **1975-1994** تشكل سعرا مرجعيا يحدد أسعار التحويل و التنازل عن البذور المحلية أو المستوردة من طرف الديوان المهني للحبوب إلى المطاحن ومصانع السميد ،غير أن هذا النظام القائم على تثبيت الأسعار و في ظل ارتفاع الأسعار على مستوى السوق الدولي أصبح جد مكلف لخزينة الدولة بسبب ارتفاع حجم التعويضات، ما دفعها إلى إصلاح و مراجعة سياسات دعم أسعار هذه المواد الاستهلاكية(خبز، السميد و الفرينة). و نظرا لأهميتها ومكانتها الإستراتيجية في فرع الحبوب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تبنت الدولة منهجا حذرا في عملية التحرير و ذلك بالمحافظة على دعم الإنتاج المحلي من خلال السعر الأدنى

[1] Maghni billal, op.cit, p.10

[2] Mourad Boukella, politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, fondation Friedrich Ebert, bureau Algérie, septembre 2008, p.27

[3] Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, op.cit, p.24

[4] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الآمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة و استجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مارس 2012، ص.27

المضمون و حاولت الحفاظ على أسعار مشتقات الحبوب مع تغيير طريقة تحديد الأسعار التي أصبحت منذ **20** جوان **1992** تحدد على أساس أسعار القمح في الأسواق الدولية(بهدف تقريبها جزئيا من الأسعار الحقيقية للقمح في الأسواق الدولية). و بذلك عرفت أسعار الاستهلاك لمشتقات الحبوب من سميد و فرينة و خبز ارتفاعا تدريجيا يرجع إلى السياسة الحذرة التي تبنتها الدولة للوصول إلى الإلغاء التدريجي لإعانات الاستهلاك، الأمر الذي ساعد على انخفاض حجم الإعانات و دعم الاستهلاك حيث انتقل من **205,01**دج للقنطار من القمح الصلب في جوان **1992** إلى **72,53**دج للقنطار في جوان **1995**، لتلغى نهائيا في افريل **1996** ، وبالنسبة للقمح اللين و خلال نفس الفترة خفضت الإعانات من **338** دج للقنطار إلى **275,77** دج للقنطار و ألغيت في **1996**، و بقيت الحكومة تتحمل تكاليف الأسعار الدنيا المضمونة التي كانت متغيرة لارتباطها بالفرق بين السعر الأدنى المضمون والأسعار الدولية وكذلك مستوى الإنتاج المحلي من القمح [1].

و قد شكل هذا النظام في إطار مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مشكلا كبيرا و تم قبوله بصعوبة من طرف الدول الأعضاء المفاوضة التي أشارت إلى أن الواردات تمثل أكثر من ثلثي 3/2 تموينات السوق المحلي وبالتالي فإنه لا يمكن للجزائر الاستمرار في تقديم الدعم لأسعار استهلاك المواد الغذائية وفقا لآلية الدعم و الوقاية[2].

1-2-الاختلالات السوقية الناتجة عن تثبيت أسعار استهلاك الحبوب و مشتقاتها

تظل آليات تنظيم سوق الحبوب و مشتقاتها في الجزائر في مركز اهتمامات الحكومة و العديد من الفاعلين لمواجهة الحالات التي ترتفع فيها أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، لا سيما من خلال إعادة هيكلة الأسعار الدنيا المضمونة للإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع حجم الإعانات الموجهة لتغطية الفرق بين أسعار الاستيراد وأسعار التنازل إلى المستهلكين والموزعين في الوقت الذي ابدي فيه الكثير من المحولين و الموزعين تأثرهم من ارتفاع الخسائر الناتجة عن تثبيت أسعار بيع الخبز والفرينة• و السميد من طرف الدولة التي لم تشهد تغييرا كبيرا (الخبز **7,5**دج و السميد **40** دج /كغ) .

ففي أزمة **2008** اجبر الخبازون على تقليص كميات الخبز العادي الموجهة للاستهلاك و التي تباع بسعر إداري مثبت، وقاموا بإعادة بيع الفرينة إلى العائلات و رفع سعر الخبز بطريقة جماعية وبيعه بأسعار حرة و إغلاق المخابز بصورة جماعية منظمة في بعض المدن للضغط على الدولة لإعادة تنظيم السوق، إما برفع حجم الدعم أو إعادة النظر في سياسة التسعير نظرا لارتفاع تكاليف إنتاجهم و ثبات أسعار الاستهلاك•، كما يوضحها الجدول الموالي.

جدول رقم 30: تطور تكاليف إنتاج الخبز في الجزائر بين 1996-2012

	سعر التنازل عن الفرينة	الخميرة	المحسن	الحد الادني للأجور	التأمين
1996	**2000** دج	**28,89** دج/كغ	-	**4000**دج/شهر	**1260**دج/عامل/شهر
2012	**2000**دج	**280**دج/كغ	**270**دج/كغ	**18000** دج/شهر	**6300** دج/عامل/شهر
الفرق	–	**251,11**دج/كغ	**270**دج/كغ	**14000** دج/شهر	**5040** دج/عامل/شهر

المصدر: مقال متوفر على الموقع(تاريخ الاطلاع:**15** مارس **2013**) **http://www.elkhabar.com/ar/autres/consomateur/323036.html**

[1] Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, op.cit, p.102

[2] Sylvaine le meilleur, dynamique des acteurs dans les filières agricoles et agroalimentaires, option méditerranéennes, 2009, p.103

• Le décret exécutif 96-132 du 13 avril 1996 portant « fixation des prix aux différents stades de la distribution des farines et des pains ».

•أحصت الاتحادية الوطنية للخبازين إفلاس 700 مخبزة سنة 2012 بسبب ارتفاع التكاليف و عدم إقرار أي زيادة في سعر الخبز.

و في هذا الإطار تدخلت جمعيات حماية المستهلك و طالبت الدولة بوضح حد لمثل هذه الممارسات حتى لا تصبح المواد واسعة الاستهلاك موادا خاضعة للمضاربة خاصة في ظل عجز مصالح وزارة التجارة على مراقبة الأنشطة غير القانونية، مثل حجز المخزون الموجه للمضاربة و إعادة البيع غير القانونية و رفع أسعار التجزئة[1] وهي الأسباب التي انفجرت مع بداية **2011** و دفعت الحكومة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية لتنظيم السوق .

2- التدخل المباشر للديوان المهني للحبوب و إلغاء رسم الاستيراد

2-1- التدخل المباشر للديوان المهني للحبوب لضمان استقرار الامتدادات و الأسعار

انسحب القطاع الخاص من الاستيراد و تموين السوق المحلي ببذور القمح عند ارتفاع الأسعار الدولية لاسيما بعد أزمة **2007**، الأمر الذي دفع الديوان المهني للحبوب إلى رفع حجم وارداته لإشباع احتياجات السوق المحلي وضمان استقرار الامدادت و الأسعار، و أصبح بذلك الممون الوحيد للسوق حيث تمكن من توزيع **40** مليون قنطار من القمح اللين في سنة **2010** مقابل **35** مليون قنطار في سنة **2009** ، و قرر بذلك المحافظة على نظام الحصص التي يحدد ويثبت الكميات الموزعة من القمح الصلب و اللين الممنوحة للمطاحن في حدود **50 %** من طاقات الإنتاج لكل مطحنة، هذا المعدل الذي يبقى بعيدا عن إشباع احتياجات المطاحن وجعلها تعمل بأقل من طاقتها ،كما أصدرت الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة **2010** قرارا يقضي بفرض ضرائب و رسوم جمركية على كل المستوردين الخواص للقمح من السوق الدولية بأسعار تقل عن أسعار الديوان المهني للحبوب المحددة ب **2500** دج للقنطار، وعللت الحكومة ذلك بدفع الصناعة المحلية إلى معالجة القمح المحلي المتراكم لدى الديوان المهني للحبوب الذي فاق في مارس **2010** مستوى **6** مليون قنطار من القمح بسبب تراجع الأسعار الدولية عن مستواها المسجل في الثلاثي الأخير من سنة **2009** ، كما اضطرت الحكومة إلى إعادة تنظيم السوق مع مطلع شهر جانفي **2011** بعد الإجراءات المستعجلة التي اتخذها المجلس الوزاري المشترك برفع حصة المطاحن من القمح اللين إلى مستوى **60 %** ابتداءا من **9** جانفي **2011** إلى غاية أوت **2011** (زيادة مقدارها **18 %** شهريا)، و بذلك ترتفع الكميات التي يطرحها الديوان من **350** ألف طن إلى **430** ألف شهريا و طلب تموينات إضافية من السوق الدولية قاربت **1,4**مليون قنطار لدعم المخزون الاستراتيجي من هذه المادة.

2-2- إلغاء رسم الاستيراد

أمام تزايد المشاكل الناتجة عن ندرة مادة السميد و لضمان استقرار أسعارها لجأت الحكومة في **15** ماي **2011** إلى إلغاء و تعليق العمل بالرسم الذي كان قد فرض على عمليات استيراد القمح من قبل الخواص الذي سبق الإشارة إليه، إذ أصبح بإمكان أصحاب المطاحن استيراد القمح الصلب دون دفع أي رسم. و تعود أسباب تبني هذا القرار إلى رغبة الحكومة في تصحيح الاختلالات والاضطرابات التي تشهدها السوق المحلية في مادة السميد جراء عمليات المضاربة التي أفضت إلى ارتفاع الأسعار رغم قرار التسقيف، و إلى جعل مخزون الديوان المهني للحبوب في مأمن من مزايدات الاستيراد لاسيما بعد أن شهدت أسعار مادة القمح في الأسواق العالمية ارتفاعا، إضافة إلى رغبة الحكومة في تكوين مخزون من القمح يمكن المنتجين من تطوير صناعة العجائن و دفعها إلى التصدير شرط الالتزام بالأسعار المسقفة.

[1] Sylvaine le meilleur, op.cit, p.105

المبحث الثاني: أثار تخفيض مستويات الدعم الزراعي على أسعار الغذاء العالمية

أقرت جولة الارغواي و المفاوضات المتلاحقة في إطار المؤتمرات الوزارية حول الزراعة ضرورة تخفيض مستويات الدعم و الإعانات الزراعية، لا سيما تلك التي يترتب عنها آثار و تشوهات في بنية التجارة الدولية اعتمادا على مستوى الدعم الممنوح خلال الفترة **1986-1988**، و عليه يتوقع أن يدفع الالتزام الفعلي (الجزئي) للدول الأعضاء بتخفيض مستويات الدعم الزراعي بالمستويات المنصوص عليها في جداول تنازلاتها على بعض المنتجات إلى إحداث زيادات معتبرة في الأرقام القياسية لأسعار المنتجات الزراعية الغذائية و هو ما يطرح تبعات سلبية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية.

المطلب الأول: الممارسات الميدانية المتعلقة بتخفيض مستويات الدعم الزراعي

المطلب الثاني: أثر التخفيض الجزئي لمستويات الدعم الزراعي على أسعار الغذاء العالمية

المطلب الأول: الممارسات الميدانية المتعلقة بتخفيض مستويات الدعم الزراعي

في الوقت الذي التزمت فيه الدول النامية فعلا بتطبيق أحكام اتفاقية الدعم المحلي و تخفيض مستويات الدعم الزراعي التي انخفضت من **20,4** % إلى **3,7** % خلال الفترة **1983-2007** (تراجعت القيمة المطلقة للدعم الزراعي ب **77** % خلال هذه الفترة)[1]، لا تزال مستوياته في الدول المتقدمة مرتفعة، و شهدت إعانات و وسائل الدعم في إطار الصندوق الأخضر زيادة ملحوظة، حيث تستفيد كل بقرة في دول الاتحاد الأوروبي من دعم يقدر ب **2,2** اورو يوميا(أكثر من الدخل اليومي لحوالي **2,8** مليار نسمة من سكان العالم الذين يعانون من الفقر).

الفرع الأول: مدى التزام دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بتخفيض مستويات الدعم الزراعي

الفرع الثاني: أثر الممارسات غير المشروعة للدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

[1] Sébastien Abis, pierre blanc, perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, options méditerranéennes, série B, N 64, 2009, p.12

الفرع الأول: مدى التزام دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بتخفيض مستويات الدعم الزراعي

بالرغم من إقرار اتفاق التجارة في السلع الزراعية بضرورة تخفيض مختلف أشكال الدعم الزراعي للقضاء على التشوهات الحاصلة في التجارة الدولية، إلا أن الدول المتقدمة لم تلتزم بتعهداتها و بقيت من أكبر الدول الداعمة للقطاع الزراعي.

أولا–معطيات حول الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

1–إجمالي الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

لم تشهد تقديرات الدعم الكلي• للقطاع الزراعي في دول المنظمة تراجعا و انخفاضا ملموسا بل بقيت عند مستويات مقاربة لتلك المسجلة عند بداية تطبيق أحكام التخفيض في **1995**، حيث سجلت قيمة الدعم الكلي الزراعي انخفاضا طفيفا من **1,4** % خلال الفترة **1995–1997** إلى **1,1** % من إجمالي الناتج المحلي بين سنتي **2010–2012** ، وفي دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا استقرت في حدود **0,8** % و **1** % من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب، وقدرت قيمته ب **415** مليار دولار سنة **2012** مقابل **296** مليار دولار في فترة الأساس(**86–88**).

ففي الو م ا استفاد المزارعون من دعم مباشر قارب **28** مليار دولار في سنة **2000** و اقر القانون الزراعي الجديد المعروف بقانون امن المزارع و الاستثمار الريفي زيادة في الميزانية الزراعية و إدراج مدفوعات جديدة [1]، و قدر متوسط الدعم الزراعي في شكل تقديرات دعم المنتجين في الو م ا في الفترة **2003–2005** ب **40,5** مليار دولار أي حوالي **16** % من الإيرادات الزراعية، بالرغم من تسجيله انخفاضا من مستوى **22** % خلال الفترة **86–88** [2] وتم رفع هذا الدعم في للفترة الممتدة بين **2007 – 2012** إلى حوالي **87** مليار دولار.

2–تقديرات دعم المنتجين في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

تبرز دراسة معدل تقديرات دعم المنتجين• أنها بقيت جد مرتفعة في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأنها لم تلتزم بالحدود المنصوص عليها في اتفاق الدعم الزراعي (**5 %**)، كما يوضحه الجدول التالي.

•تقديرات الدعم الكلي للقطاع الزراعي: total support estimate : مؤشر القيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من دافعي الضرائب و المستهلكين إلى القطاع الزراعي الناشئة من خلال إجراءات السياسات الزراعية و تتضمن التحويلات للمنتجين(تقديرات دعم المنتجين) و الخدمات العامة المقدمة للقطاع الزراعة.

[1] Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassim oulmane, l'accès aux marches peut il aider l'agriculture africaine ? commission économique pour l'Afrique, N 26, novembre 2005, p.4

[2] Aymeric pont vianne, Les grandes agricultures mondiales faces à la libéralisation, l'agriculture dans le monde, édition 2007, p. 108

• تقدير دعم المنتجين : مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من المستهلكين و دافعي الضرائب إلى المنتجين الزراعين، إضافة إلى المدفوعات المباشرة من ميزانية الدولة لمنتج معين و التي تمثل الفرق بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية أو الخارجية لذلك المنتج.

جدول رقم 31: تقديرات دعم المنتجين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الزراعي في دول OCDE

الوحدة: نسبة مئوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
استراليا	4	3	4	6	5	4	3	2	2	2
كندا	24	20	21	21	16	13	17	18	18	17
اسلندا	65	65	67	65	55	52	48	50	47	49
اليابان	57	56	54	52	46	48	48	45	52	55
المكسيك	19	12	13	13	13	12	13	12	15	14
نيوزيلندا	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1
النرويج	71	66	66	64	55	59	61	61	60	62
سويسرا	69	69	66	65	49	54	60	54	57	58
تركيا	32	34	37	38	31	25	29	28	23	22
الو م ا	15	16	15	11	10	9	10	7	10	8
الاتحاد الأوروبي27	34	33	31	29	23	22	24	20	20	19
إجمالي OCDE	29	29	28	26	21	20	22	18	20	19

Source : OCDE : estimation du soutien aux producteurs et aux consommateurs : estimation du soutien aux + politique agricoles suivi et évaluation (pays de l'OCDE et économies émergentes), 2013, p.45

قدرت تقديرات دعم المنتجين في فترة الأساس 86-88 ب 239,5 مليار دولار و ارتفعت إلى 252,5 مليار دولار سنة 2010 ثم الى 258,6 مليار دولار سنة 2013[1]، و لم تنخفض قيمتها كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الزراعي في كل دول المنظمة إلا بنسب ضعيفة ، حيث انتقلت من 29 % سنة 2003 إلى 19 % سنة 2012 و 18% سنة 2013 .

يتضح مما سبق استمرار الحماية التي توفرها الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية الغذائية من خلال ارتفاع حجم المخصصات المالية الموجهة لدعم تنافسيتها و تخفيض مستويات أسعار ها في الأسواق الدولية، و هو ما يجعلها في وضعية تنافسية أحسن مقارنة بالمنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية التي تفتقر إلى هذا التنوع في مصادر الدعم وقلة حجمه.

ثانيا-أثر الاستمرار في دعم القطاع الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

يمكن القول أن مستقبل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر يعتمد على طبيعة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لإعادة النظر في أنظمة التمويل و الدعم التي تعد من المحددات الرئيسية لتطور الأسعار الدولية، و بالتالي أسعار و تكاليف الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية، لا سيما وأن أكثر من 48 % من الواردات الغذائية الجزائرية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي[2]، و هو ما يجعلها مرتبطة بالإصلاحات

[1] **OCDE : politique agricoles suivi et évaluation (pays de l'OCDE et économies émergentes), 2014, p.30**
[2] Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassim oulmane, op.cit, p. 6

الزراعية الأوروبية المستقبلية[1] و إضفاء المزيد من الشفافية على السياسة الزراعية المشتركة و مدى الجدية في تطبيق هذه الإصلاحات، لان هذه السياسة لا تزال بحاجة إلى إصلاحات بنيوية تمس التكلفة و الأسعار و غيرها من العناصر حتى تدعم التحرير الحقيقي للتجارة الدولية للمنتجات الزراعية، و يمكن إبراز اثر الاستمرار في دعم القطاع الزراعي في دول المنظمة على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م فيما يلي:

1-الأثر الناتج عن تزايد القدرات الإنتاجية الزراعية

بقي القطاع الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يحض بدعم كبير يتعارض مع أحكام و مبادئ اتفاق الزراعة كما سبق الإشارة إليه، و بفضل هذه السياسة تمكنت الدول المانحة من رفع معدلات الإنتاج الزراعي وتشكيل فوائض إنتاجية وجهت إلى الأسواق الدولية و التحكم في أسعارها لامتلاكها أكبر حصة سوقية، كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم**11**: مؤشر تطور الإنتاج الزراعي في **15** منتوج أساسي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (**2009-86**)

الوحدة: %

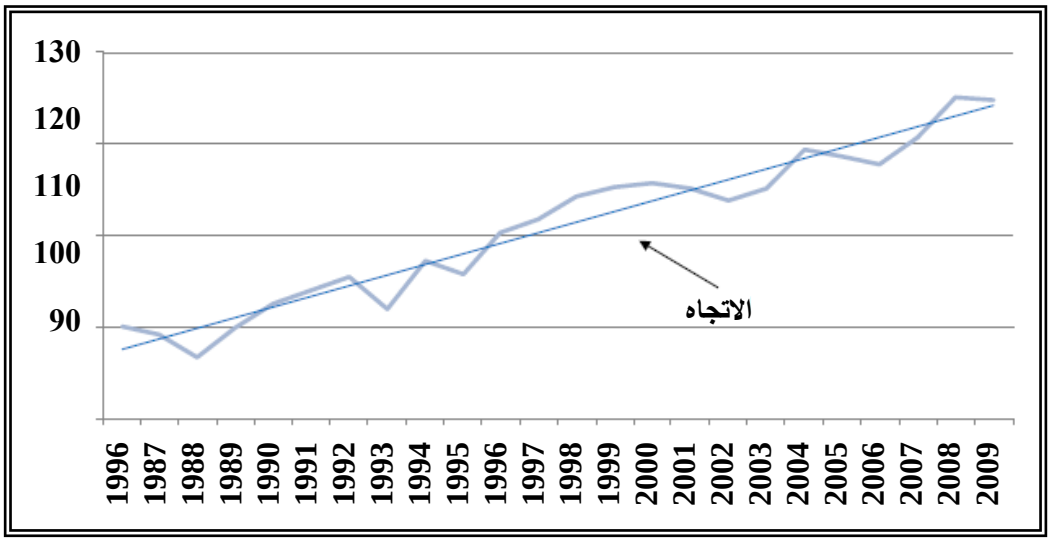

Source : Jaen pierre Butault, évolution du soutien à l'agriculture en termes réels dans les pays de l'OCDE et les économies émergentes, édition OCDE, n 37, 2011, p. 22

يلاحظ أن الإنتاج الزراعي من المنتجات الأساسية في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سجل نموا قارب **25 %** ما بين **1986-2009** بمعدل نمو سنوي قدر ب **1,1 %** (**0,3 %** بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي**19**) مع تسجيل بعض التذبذبات في الإنتاج.

و عليه فان عدم التزام الدول المتقدمة بأحكام اتفاقية الدعم الزراعي يجعل التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية تشوبها العديد من التشوهات كونها غير عادلة و لا تستند إلى قوى السوق و المنافسة الحرة و المشروعة، و أن تأثيرها لم يعد يقتصر على الحد من تدفق الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية فقط، بل يهدد أكثر مستقبل الأمن الغذائي والصناعات الغذائية التي تصبح في وضعية غير تنافسية. فحسب تقديرات البنك الدولي فان الدعم الزراعي اليومي الذي تقدمه الدول الصناعية المتقدمة للمزارعين في حدود واحد مليار دولار يوميا في حين لو أنها تلتزم بإلغائه فان هذا يحقق مكاسب سنوية للدول النامية تقدر سنويا ب **1,5** تريليون دولار[2].

[1] Les futurs agricoles et alimentaires en méditerranée, MEDITERRA, CIHEAM, paris, 2008, p. 87

[2] عياش قويدر،إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص.72.

2-الأثر الناتج عن الاستمرار في دعم تنافسية الصادرات الزراعية على تنافسية المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية

تعد دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا و كندا و استراليا من أكثر الدول الداعمة للصادرات الزراعية الغذائية خاصة منتجات القمح و اللحوم و مشتقات الحليب، وبالرغم من إقرار مفاوضات اتفاقية الزراعة بتخفيض حجم و كمية الصادرات الزراعية المدعومة إلا أن هذا الدعم لا يزال جد مرتفع ، فقد قدرت الميزانية المخصصة لدعم الصادرات الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي **4** مليار دولار في سنة **2004** انخفضت إلى **3,1** مليار دولار و **2,3** مليار دولار خلال سنتي **2005** و **2006**، و ارجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار الدولية لهذه المنتجات في تلك الفترة. (في سنة **2001** صادقت دول الاتحاد الأوروبي على ميزانية إجمالية قدرها **61** مليون اورو لتمويل الإعلام حول المنتجات الزراعية (الخمور و الفواكه و الخضر و اللحوم) و تعزيز تواجدها خاصة في أمريكا الشمالية و روسيا والصين و الهند، و في **2005** صادقت على عشر برامج جديدة لدعم صادرات المواد الغذائية خارج الاتحاد الأوروبي ،كما أن التزامات تخفيض دعم و إعانات التصدير خلال **2002-2003** ظلت اقل من الالتزامات المحددة لدى منظمة التجارة العالمية ما عدا بالنسبة لبعض المنتجات مثل الأرز و الخضر الطازجة و الخمور[1].

و عليه فان زيادة درجة الانفتاح التجاري للجزائر ستجعل المنتجات الزراعية الغذائية تواجه صعوبات كبيرة في مواجهة الواردات المدعومة ذات الأسعار المنخفضة في السوق المحلية، و منافسة أكبر في أسواق التصدير الخارجية لانخفاض قدرتها التنافسية السعرية.

الفرع الثاني: أثر الممارسات غير المشروعة للدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

يمكن إبراز هذه الآثار من خلال ما يلي:

أولا- الآثار الناتجة عن الاعتماد على المقياس الإجمالي للدعم في تخفيض مستويات الدعم الزراعي

1-الأثر الناتج عن اختيار فترة الأساس 86-88

إن إحداث تخفيض في مستوى الدعم الزراعي اعتمادا على مستوى فترة الأساس(**86-88**)من شأنه أن لا يؤدي إلى إحداث تخفيض حقيقي في حجم الدعم الزراعي، نظرا لارتفاع قيمته في هذه الفترة التي اتسمت بانخفاض كبير في الأسعار العالمية للكثير من المنتجات الزراعية التي تكتسي أهمية كبيرة في التبادل التجاري، دفعت الدول المتقدمة إلى رفع مستويات الدعم للقطاع الزراعي. و عليه فان اختيار هذه الفترة كفترة أساس يبقي مستوى الدعم جد مرتفع مما يسمح بتأمين المزيد من الحماية لمنتجات هذه الدول، في حين لو تم الاعتماد على الفترة الموالية خاصة بداية التسعينيات(**91-92**) أو الفترة السابقة ل **1986** التي شهدت مستويات دعم أقل لأدى ذلك إلى تخفيض كبير في مقدار الدعم الزراعي، مما يسمح بإحداث تحرير حقيقي و فعلي لتجارة السلع الزراعية الغذائية بعد انتهاء فترات السماح.

2-الأثر الناتج عن شمولية مقياس التخفيض لكل المنتجات الزراعية

إن الاعتماد على المقياس الإجمالي للدعم في تخفيض مستويات الدعم و الإعانات الزراعية لا على الدعم المقدم لكل سلعة على حدى، جعل دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تعمد إلى إحداث تخفيضات معتبرة في مستوى الدعم على المنتجات الزراعية التي لا تنتجها محليا أو التي لا تواجه منافسة شديدة، و الاحتفاظ بمستويات دعم جد مرتفعة على المنتجات التي تواجه منافسة قوية تتغير معدلات هذا الدعم حسب أهمية كل قطاع.

[1] Les politiques agricoles des payes de l'OCDE, suive et évaluation 2007, OCDE, 2007, p.125

حيث لا تزال نسبة الدعم النوعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية مرتفعة بالنسبة لبعض المنتجات التي تعد حساسة و أساسية مثل السكر و الأرز، اللحوم و الحليب و تنخفض بالنسبة للمنتجات غير الحساسة، و من أشكال الدعم النوعي دعم أسعار السوق و مدفوعات لتشجيع إنتاج هذه المنتجات الحساسة و الشكل الموالي يبرز ذلك.

شكل رقم 12 : تطور التحويلات النوعية للمنتجات الحساسة كنسبة مئوية من الإيرادات الزراعية لكل منتج في دول OCDE

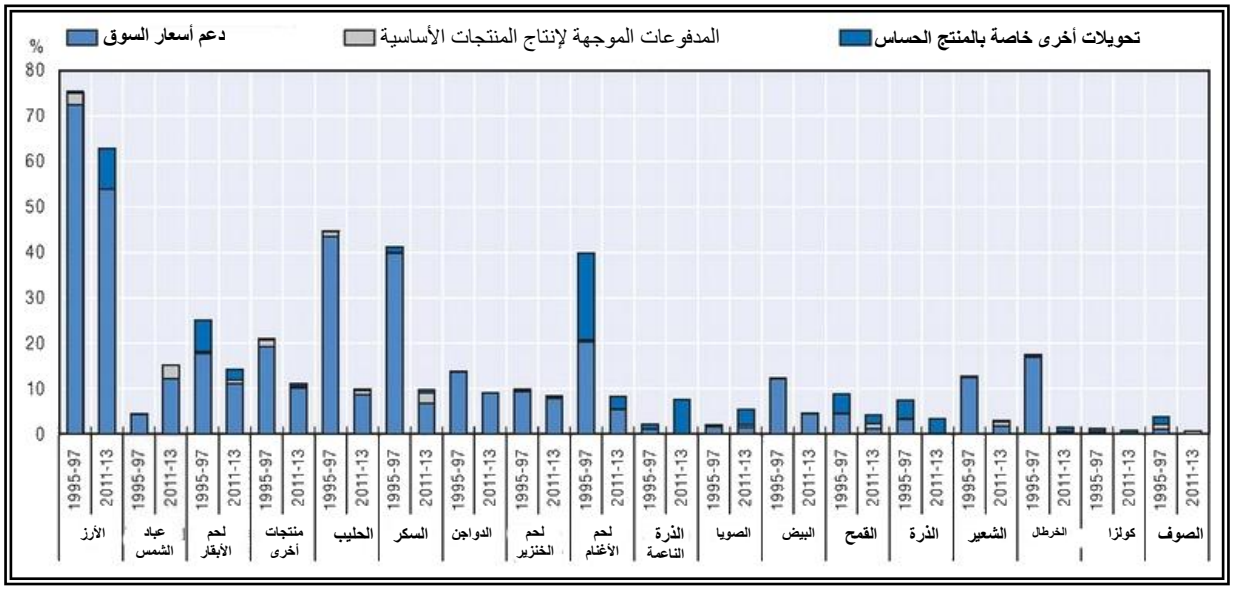

Source : OCDE, politique agricoles suivi et évaluation (pays de l'OCDE et économies émergentes), 2014, p.40

فمثلا في الوم ا تنخفض المدفوعات إلى فرع اللحوم و البيض وترتفع في الحليب و السكر و تطبق معدلات جد مرتفعة مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمنتجات الحساسة للدول النامية كالقمح، الذرى و فول الصويا، القطن و الأرز والشعير و الشوفان، و هي بذلك تؤمن لمنتجاتها الحساسة المزيد من الحماية السعرية و التنافسية في أسواقها المحلية أو الدولية، في حين لا تحصل المنتجات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية على أنواع الدعم النوعي هذه، ما يجعل الجزائر مطالبة باختيار قائمة من المنتجات التي تعد حساسة و تخصيص أنواع دعم لها لترقية قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

ثانيا–الأثر الناتج عن الاستمرار في تقديم أنواع الدعم الزراعي المحضور و ادراج بعض انواعه في الصندوق الأخضر

1–الأثر الناتج عن تمويل القطاع الزراعي من مصادر محظورة

لا تزال مستويات الدعم الزراعي مرتفعة كنسبة إلى إجمالي الإيرادات الزراعية، بالرغم من أن اتفاقية الدعم الزراعي تطالب بضرورة تخفيض مستوى الدعم النوعي الموجه لمنتوج معين (تقديرات دعم المنتجين) كونه دعما مدرجا في إطار الصندوق الأحمر يتم تمويله عن طريق تحويلات المستهلكين و الضرائب، و هو من الدعم الذي يجب أن يتضمنه مقياس الدعم الكلي الخاضع للتخفيض السنوي كونه مشوها للتجارة و الأسعار خاصة في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التي لا يزال الدعم الزراعي فيها يمول بالمصادر المحظورة وفقا لاتفاق الدعم المحلي،كما يبرزها الجدول الموالي.

جدول رقم 32: مصادر تمويل إجمالي الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (86-2012)

	86-88		201		2011		2012	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
إجمالي الدعم الزراعي	296,4	100	383,3	100	409,2	100	415	100
تحويلات دافعي الضرائب	127,2	42,9	282,3	73,6	308,6	75,4	306,8	73,9
تحويلات المستهلكين	191,2	64,5	126,5	44,8	129,6	31,6	134,3	32,3
التمويل من الخزينة العمومية	-22,09	-7,45	-25,5	-9	-29	-7,07	-26,1	-6,28

Source : OCDE, politique agricoles suivi et évaluation (pays de l'OCDE et économies émergentes), 2013, p.83

يلاحظ من الجدول أن إجمالي الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية قد عرف ارتفاعا بالقيمة الاسمية من 296 مليار دولار في فترة الأساس(86-88) الى415 مليار دولار سنة 2012 ، و أن الدعم يمول عن طريق تحويلات المستهلكين ودافعي الضرائب التي شكلت في سنة 2012 ما يقارب 106,2 % من قيمة هذا الدعم، وساهمت بذلك في تمويل الخزينة العمومية ب 26 مليار دولار، وبذلك فإن الاستمرار في دعم القطاع الزراعي في دول المنظمة من المصادر المحظورة يجعل منتجاتها الزراعية الغذائية أقل تكلفة مقارنة بنظيرتها الجزائرية التي لا تستفيد من هذه الأنواع من الدعم و أكثر تنافسية سواء في أسواقها المحلية أو عند تصديرها إلى السوق الجزائري.

2- الأثر الناتج عن إدراج دعم الصندوق الأزرق ضمن الدعم المسموح به

أقبلت دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في سنة 2007 على إعادة النظر في هيكل و مكونات مقياس الدعم الزراعي للمنتجين، بإعداد نظام جديد لتصنيف الأنواع المتعلقة بتقديرات دعم المنتجين، حيث لم يتم تغيير طرق حساب مستوى دعم المنتجين، و لكن التغيير شمل طرق استعمال مكونات هذا الدعم أي الأشكال و الأنواع التي يتم من خلالها منح و تحويل الدعم للمزارعين[1]. حيث عملت دول المنظمة على استبدال و تعويض التخفيض الذي شمل دعم أسعار السوق الذي يعد المكون الأكبر لمقياس تقدير دعم المنتجين (يتم تقديم 70 % من الدعم في المنظمة في شكل دعم أسعار السوق التي تعد مشوهة للتجارة و دفعات مرتبطة بالإنتاج[2]) و الإعانات المباشرة للمنتجين بمدفوعات أخرى جديدة يوضحها الشكل الموالي.

[1] Darryl Jones, analysing the composition of producer support, new tools and methods , agriculture and fisheries working papers, N 32, OECD, publishing 2010, p. 7

[2] المساواة بين الجميع في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، تقرير عن التنمية في العالم 2008، البنك الدولي، موجز للسياسات، ص. 2

شكل رقم 13: تطور أشكال الدعم الزراعي في دول OCDE (1986–2009)

سنة الأساس:1986

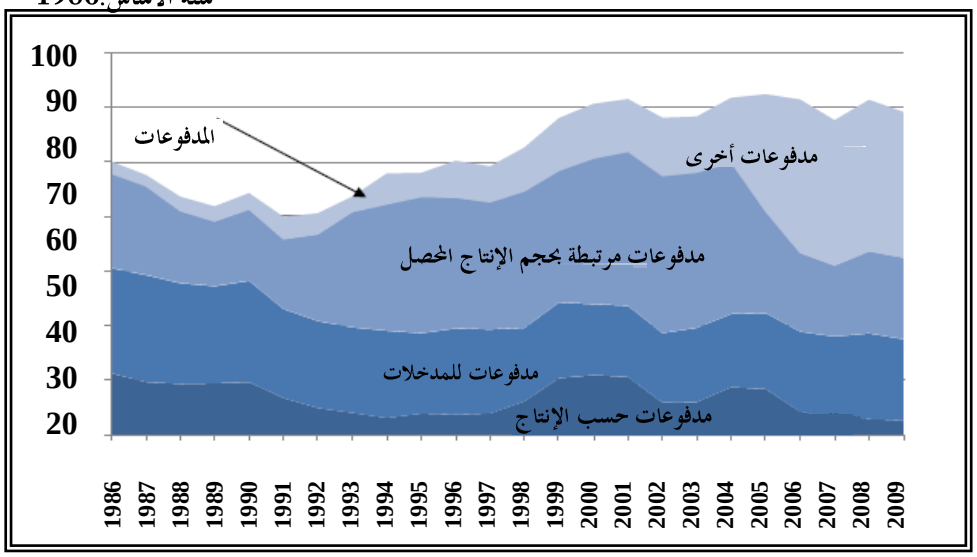

Source: Jaen pierre Butault, évolution du soutien à l'agriculture en termes réels dans les pays de l'OCDE et les économies émergentes, édition OCDE, n 37, 2011, p.32

و بناء على هذه الإصلاحات قامت دول المنظمة لا سيما دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا بتحويل جزء كبير من أشكال الدعم المشوه للتجارة حسب قواعد منظمة التجارة العالمية إلى دعم مسموح به، حيث أن حوالي **90 %** من الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأزرق في دول الاتحاد الأوروبي حول إلى الصندوق الأخضر في شكل مدفوعات وحيدة على المستثمرة الزراعية أو في شكل مساعدات مباشرة لصالح دخول المزارعين ما يجعله غير متعارض مع الدعم المسموح به وفقا لأحكام المنظمة و لا يخضع لتخفيض و أدرج تحت اسم مدفوعات أخرى **(Autres paiements)**.

2– أثر تحويل الدعم السعري المحضور إلى الصندوق الأخضر

يعد الجزء الأكبر من الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية دعما سعريا و دعما للمدخلات تسري عليه أحكام التخفيض كونه مشوها للتجارة و محظورا (**60 %** من الدعم الممنوح لفرع الحبوب و المحاصيل الزيتية هو دعم محظور مصنف ضمن الصندوق الأحمر)، و قد تم تحويله و إدراجه ضمن الصندوق الأخضر في الوم ا و في الصندوق الأزرق في دول الاتحاد الأوروبي[1]. و عليه فإن تحايل الدول المتقدمة على القواعد و المعايير المحددة للدعم المشوه للتجارة والدعم غير المشوه و ذلك بإدراجها لأشكال من الدعم المحضور في البنود المستثناة من التخفيض قلل من التزاماتها بتخفيض مستويات الدعم الزراعي، و هو ما ابقي على مستويات حمائية جد مرتفعة لمنتجاتها الزراعية أمام صادرات الدول النامية. والجدول الموالي يوضح عينة من هذه الممارسات في دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا و إسرائيل.

[1] عز الدين ين تركي، مرجع سابق، ص. 206

جدول رقم 33 : هيكل دعم الإنتاج الزراعي في بعض الدول (1995-2010)

الوحدة: %

	إسرائيل		تركيا		دول الاتحاد الأوروبي		الو م ا	
	1995	2010	1995	2010	1995	2010	1995	2010
دعم لإنتاج المنتجات الأساسية	57,6	76,9	73,9	90,5	62,0	15,9	43,9	7,4
مدفوعات لاستخدام المدخلات	32,1	15,5	25,3	2,0	5,7	16,0	32,4	37,4
مدفوعات مباشرة و متنوعة أخرى	10,4	7,6	0,8	7,5	32,3	68,1	23,7	55,2
إجمالي الدعم الزراعي	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Jean louis Rastoin, Lucien bourgeois, Foued cheriet, Nahid Mohavedi, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, les notes d'IPEMED, paris 2012, p.41

يبرز الجدول ارتفاع نسبة التحويلات المباشرة و المتنوعة لا سيما في الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفعت نسبتها إلى إجمالي أنواع الدعم الزراعي من 32,3 %سنة 1995 إلى أكثر من 68 %في دول الاتحاد الأوروبي ومن 23,7 % إلى 55,2 %في الو م ا خلال الفترة الممتدة 1995 إلى 2010 ، و ذلك للتهرب من التزامات تخفيض مستوى الدعم الزراعي و توسيع نطاق الدعم المدرج في الصندوق الأخضر لتأمين المزيد من الحماية لإنتاجها الزراعي الغذائي.

3-الأثر الناتج عن ارتفاع دعم الخدمات الزراعية

شكل دعم الخدمات أهم أنواع الدعم المباشر و المتنوع و هو يشمل المدفوعات الموجهة إلى تسويق المنتجات وترقيتها وتشجيع البحث والتطوير وتحسين هياكل البنى التحتية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، و فيما يلي توضيح لتطور دعم الخدمات الزراعية منذ 1986 إلى سنة 2012.

جدول رقم 34:توزيع دعم الخدمات الزراعية في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية خلال الفترة 86-2012

الوحدة: مليار دولار

أنواع الدعم	88-86	2010	2011	2012
قيمة دعم الخدمات الزراعية (مليار دولار)	37,045	101	108,9	110
نسبة دعم الخدمات الزراعية إلى إجمالي الدعم الزراعي	12,5	26,4	26,6	26,5
توزيع دعم الخدمات الزراعية :				
التسويق و ترقية جودة المنتجات	13,1	65,3	72,3	76,6
البنى التحتية	10,4	17,3	17,5	15,3
البحث و التطوير	3,55	8	8,69	8,7
أخرى	1,9	2,71	2,742	2,135
خدمات الفحص و التفتيش	1,04	3,64	3,681	3,602
التخزين العمومي	5,8	0,799	0,656	0,684
هيئات التعليم الزراعي	0,9	3	3,2	2,9

Source : OCDE : politique agricoles suivi et évaluation (pays de l'OCDE et économies émergentes), 2013, p.83

إن الإصلاحات الجديدة لسياسة الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون سمحت شكليا بالتخلي عن تقديم الدعم المرتبط مباشرة بأسعار المنتجات الزراعية (دعم أسعار السوق) و مستويات الإنتاج و المستلزمات المستخدمة والمدرجة في تقديرات دعم المنتجين والتي تعد مشوهة للزراعة، واعتماد أشكال أخرى أقل تسببا في إحداث التشوهات كالتحويلات الموجهة لدعم الخدمات الزراعية التي ارتفع حجمها من **37** مليار دولار خلال الفترة (**86-88**) إلى **110** مليار دولار سنة **2012** و أصبحت تشكل أكثر من **26** %من إجمالي الدعم الزراعي. و لأشكال هذا الدعم ارتباط قوي بالإنتاج كونها موجهة لتخفيض التكاليف المرتبطة بتخزين المنتجات و تسويقها و دعم جهود البحث و التطوير في مجال الإنتاج الزراعي الغذائي.. و هو ما يؤكد أن إصلاح السياسات الزراعية في دول منظمة التعاون لم يخفض الحماية و إنما عمل على تغيير أشكالها فقط، و بذلك تكون منتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية غير قادرة على مواجهة ومنافسة منتجات هذه الدول لا سيما في ظل محدودية اشكال دعم الخدمات الزراعية و قلة المخصصات الموجهة لها في الجزائر.

مما سبق يتأكد أن استمرار الدول المتقدمة في تقديم مختلف أشكال الدعم الزراعي لن يسمح بالقضاء على التشوهات الحاصلة في التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية، و يحمل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المزيد من الخسائر و التكليف، لا سيما و أن التقديرات تشير إلى أن السياسات الزراعية مسؤولة عن حوالي ثلثي التكاليف الناتجة عن العراقيل التي تقف أمام تجارة السلع الزراعية و تتسبب الدول المتقدمة بثلاثة أرباع هذه التكاليف[1].

المطلب الثاني: أثر التخفيض الجزئي لمستويات الدعم الزراعي على أسعار الغذاء العالمية

تشير و تتوقع الكثير من الدراسات التي تم إجراؤها لدراسة اثر التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتخفيض مستويات الدعم الزراعي إلى حدوث زيادة معتبرة في أسعار المنتجات الزراعية الغذائية، و ينعكس ذلك سلبا على نشاط الكثير من الوحدات الإنتاجية في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية نظرا لتبعيتها للاسواق الدولية في اقتناء و استيراد مدخلات انتاجها، و ان كانت الاسباب المؤدية الى ارتفاع اسعار الغذاء لا ترتبط بتخفيض مستويات الدعم الزراعي فقط بل تتظافر مجموعة من العوامل في إحداث هذه الزيادات . و هو ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: العوامل المساعدة على ارتفاع أسعار الغذاء العالمية

الفرع الثاني: تطور اتجاهات أسعار الغذاء على المستوى العالمي و تأثيرها على اقتصاديات دول العالم

[1] فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة و تحرير التجارة على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001، ص. 87
- إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، جانفي2001، ص.37
-المساواة بين الجميع في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، مرجع سابق، ص. 1

الفرع الأول: العوامل المساعدة على ارتفاع أسعار الغذاء العالمية

تترابط جملة من العوامل بعضها مؤقتة أو ظرفية و بعضها هيكلية في دفع أسعار المنتجات الغذائية إلى الارتفاع أهمها:

أولا– العوامل المرتبطة بالعرض

سجل معدل النمو العالمي في الإنتاج الزراعي انخفاضا و تراجعا منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث انتقل متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي من **2,7 %**خلال الفترة (**1961–1980**) إلى **2,3 %**خلال الفترة (**1981–1990**) ليتحسن قليلا خلال الفترة (**1991–2000**) و الفترة (**2001–2010**) إلى **2,5 %**و **2,6 %**كنتيجة للحوافز السعرية، و يتوقع أن يتراجع و يتباطأ في سنة **2021** ليصل إلى **1,8 %**[1] لكنه يظل أكبر من معدل نمو السكان المقدر ب **1 %**. و من أهم العوامل التي تساهم في تراجع الإنتاج و العرض العالمي من المنتجات الزراعية:

1–تدهور الظروف المناخية

1–1–اثر التقلبات المناخية على حجم الإنتاج الزراعي

يشهد الإنتاج العالمي من المنتجات الزراعية تراجعا مستمرا بسبب التغيرات المناخية التي أثرت سلبا على المعروض العالمي و دفعت الأسعار إلى الارتفاع، فقد تسببت ظاهرة الجفاف في استراليا و الأمطار في فرنسا في الموسم **2006–2007** في تراجع الإنتاج العالمي ب **1,6%**[2]، و تسببت ظاهرة الجفاف في سنة **2012** في تراجع العرض العالمي من الحبوب والبذور الزيتية بحوالي **90** مليون طن و **26** مليون طن على التوالي مقارنة بالوضع في حالة عدم وجود جفاف وارتفاع السعر المرجعي بحوالي **40 %** و **22 %** على التوالي[3] .

و يتوقع في ظل استمرار ظاهرة الاحتباس الحراري و الجفاف و التصحر و الفيضانات في مناطق أخرى أن تسهم هذه التغيرات المناخية في تراجع الإنتاج الزراعي، و تباطؤ معدل نموه في بعض الأقاليم الإنتاجية إلى **1,7 %** سنويا بالمتوسط مقابل **2,6 %** في العقود السابقة و أن لا يتجاوز نمو الإنتاج الزراعي للفرد **0,7 %**سنويا[4]. و يمكن إبراز أهم تأثيرات التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي العالمي في الجدول الموالي.

جدول رقم **35**: الأثر المقدر لتغير المناخ على الناتج الزراعي المحلي الإجمالي و إنتاج الحبوب في عام **2080**

الإقليم	نسبة التغير في الناتج الزراعي المحلي الإجمالي%	نسبة التغير في إنتاج الحبوب%
العالم	**1,5**	**1,4-**
العالم المتقدم	**0,5-**	**2,8+**
أمريكا الشمالية	**7,5+**	**1,3+**
أوروبا	**14,7-**	**3,4-**
الدول النامية	**1,9-**	**0,6-**
إفريقيا جنوب الصحراء	**4,9-**	**0,6-**
أسيا	**4,3-**	**8,6-**
أمريكا اللاتينية	**3,7+**	**15,9+**
التغير في أسعار السوق العالمية	**10,5+**جميع المحاصيل	**19,5+** الحبوب

المصدر: عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، **2009**، القاهرة، ص. **130**

[1] منظمة الأغذية و الزراعة، استعراض أوضاع الزراعة و الغذاء في العالم، حالة أسواق الزراعة و الغذاء 2012، ص ص . 102، 104

[2] Sébastien Abis, pierre blanc, op.cit, p.13

[3] Perspectives agricole de l'OCDE et la FAO 2013-2022, p. 25

[4] Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO 2011-2020, édition OCDE, p.19

كما أثرت أزمة الجفاف التي يعيشها العالم و ندرة الموارد المائية على الإنتاج الزراعي العالمي، لا سيما و أن الزراعة تعد أكبر قطاع مستهلك للمياه بحوالي 70 % من إجمالي كمية المياه المستعملة مقارنة بالصناعة 20 % والاستهلاك العائلي 10 %و التي يتوقع أن ينخفض إلى 40 %بحلول عام 2050 [1]، كما أن إنتاج الغذاء لشخص واحد يوميا يتطلب توفير ما بين 2000 إلى 5000 لتر من المياه يوميا و يتطلب توفير الغذاء لحوالي 9 مليار نسمة بحلول سنة 2030 مضاعفة الإنتاج الزراعي ب 60 %. و بذلك لابد من البحث عن موارد مائية إضافية كافية للقضاء على ندرة الموارد المائية الحالية و تحسين طرق استغلال الموارد المتاحة منها بإتباع أنظمة فعالة للاستفادة من مختلف مصادر المياه المختلفة[2].

1-2-اثر التقلبات المناخية على أسعار المنتجات الزراعية

يمكن إبراز أثر التغيرات المناخية على أسعار الغذاء العالمية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم14 : الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية على أسعار التصدير لأهم المنتجات الغذائية

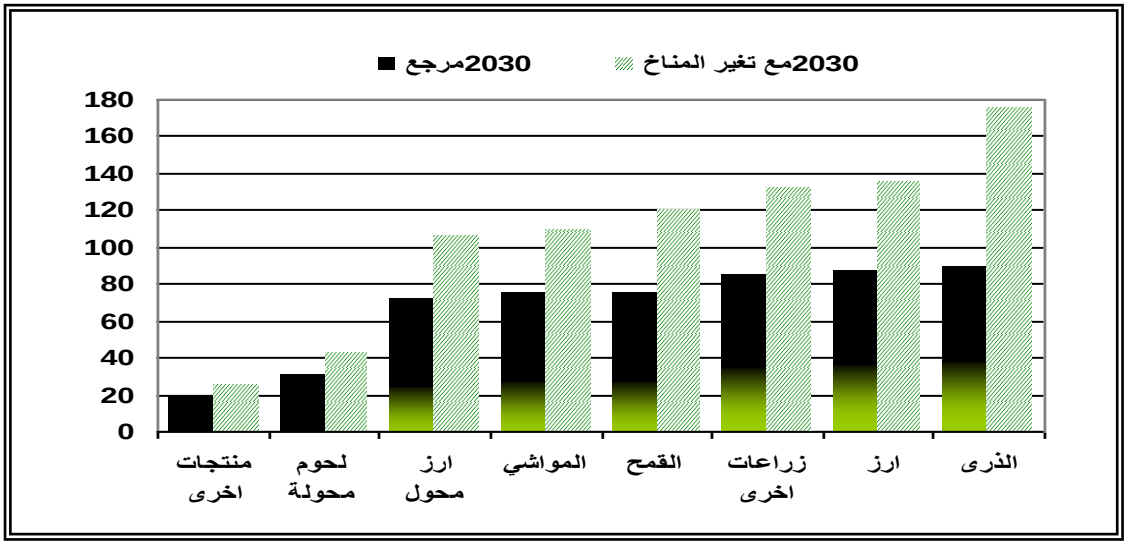

Source : Robert Bailey, cultiver un avenir meilleur, la justice alimentaire dans un monde aux ressources limitées, OXFAM INTERNATIONAL, juin 2011, p25

يتضح جليا من الشكل التأثير السلبي للتغيرات المناخية المحتملة إلى غاية سنة 2030 على مستوى أسعار أهم المنتجات الزراعية الغذائية، التي ستشهد ارتفاعا ملحوظا مقارنة بمستوياتها في حالة استبعاد اثر التغيرات المناخية عليها، فأسعار الذرى مثلا سترتفع ب 170 %عند الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات المناخية، أما في حالة استبعاد الأثر الناتج عنها فان الأسعار سترتفع ب85 %فقط.

2-اتجاه المخزون العالمي من الغذاء إلى التراجع

1-2-تطور المخزون العالمي من الغذاء

يشهد سوق الغذاء العالمي اختلالا في التوازن بين حجم الإنتاج و الاستهلاك العالمي في بعض المنتجات الاستهلاكية الأساسية لا سيما ما يتعلق بالقمح و الأرز و الذرة، و هو ما يدفع إلى تراجع نسبة المخزون العالمي من الغذاء الذي انتقل

[1] استعراض وضع الغذاء و الزراعة في العالم، التركيز على الإنتاجية، حالة الأغذية و الزراعة 2012، منظمة الأغذية و الزراعة، 2012، ص.105

[2] أسامة بدير، سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، الواقع و التحديات و الآفاق المستقبلية، سلسلة الأرض والفلاح، مركز الأرض لحقوق الإنسان، العدد رقم 48، مارس 2009، القاهرة، ص.9

من متوسط قارب 30 %من الاستهلاك العالمي في 1981 إلى حوالي 20,9 % خلال موسم 2012-2013 و يتوقع أن يقدر ب 24,7 % خلال الموسم 2014-2015 . و يمكن إبراز ذلك من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 36: توازنات سوق الغذاء العالمي

الوحدة: مليون طن

	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
الإنتاج	2780,7	2855,5	2826,8	3031,0	3091 ,1
الاستهلاك	2272,7	2327,5	2330,4	2417,8	2465,1
المخزون	501,2	521,4	504,9	579,5	616,0
نسبة المخزون إلى الاستهلاك %	21,5	22,4	20,9	23,5	24,7

Source : Bulletin de la FAO sur l'offre et la demande de céréales, publie 09/10/2014

و في نفس السياق شهد المخزون العالمي من الحبوب تراجعا منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، بعد أن سجل ارتفاعا ملحوظا في عقد الثمانينيات لا سيما في سنتي 1985 و 1987 بسبب حرب الحبوب بين الو م ا و الدول الأوروبية، غير أن هذا المستوى عرف أكبر تراجع له خلال الموسم 2007- 2008، و هو ما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 37: تطور المخزون العالمي من الحبوب (1990-2014)

السنوات	المخزون مليون طن	الاستهلاك مليون طن	نسبة المخزون للاستهلاك	السنوات	المخزون مليون طن	الاستهلاك مليون طن	نسبة المخزون للاستهلاك
1990	492	1707	28,8	2003	356	1934	18,4
1991	483	1713	28,2	2004	404	1990	20,3
1992	518	1737	29,8	2005	389	2019	19,3
1993	482	1739	27,7	2006	336	2043	16,4
1994	476	1762	27	2007	309	2098	14,7
1995	436	1739	25,1	2008	360,88	2462,88	14,6
1996	487	1808	26,9	2009	445,03	2591,79	17,1
1997	541	1821	29,7	2010	552,4	2226,0	24,8
1998	580	1836	31,6	2011	500,6	2275,4	22
1999	585	1855	31,5	2012	519,4	2326,6	22,3
2000	564	1857	30,4	*2013	505,1	2324,7	21,7
2001	634	1902	28,1	*2014	578,5	2419,8	23

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي، ، 2009، ص.53 و 2010، ص. 29 و 2011، ص.41 و 2012

***organisation des nations unis pour l'alimentation et l'agriculture, perspectives de récolte et situation alimentaire, N 1, mars 2014, p.7**

يلاحظ من الجدول أعلاه التراجع الحاصل في مخزون الحبوب ، إذ انخفضت نسبته من 31 %من إجمالي حجم الاستهلاك في سنة 1999 الى اقل من 15 %في غضون أزمة الغذاء العالمية (2007-2008)، ثم شهد تحسنا في سنة 2013 الى 21 %و يتوقع ان يقارب 23 %في سنة 2014.

2-2-أثر تناقص المخزون العالمي من الغذاء على الأسعار العالمية

تشير الكثير من الدراسات و البيانات التاريخية أن هناك علاقة عكسية أو سلبية قوية بين التغيرات الحاصلة في مخزون القمح العالمي و التغيرات الحاصلة في الأسعار العالمية للقمح، و لذلك فقد أثر تراجع مستوى مخزون القمح بمتوسط سنوي قدر ب **3,4** % نظرا لارتفاع حجم الطلب و الاستهلاك العالمي[1]، على مستويات الأسعار التي سجلت منذ **1995** ارتفاعا ملحوظا و الشكل الموالي يبين طبيعة هذه العلاقة.

شكل رقم15 : الارتباط العكسي بين المخزون العالمي و الأسعار العالمية للقمح

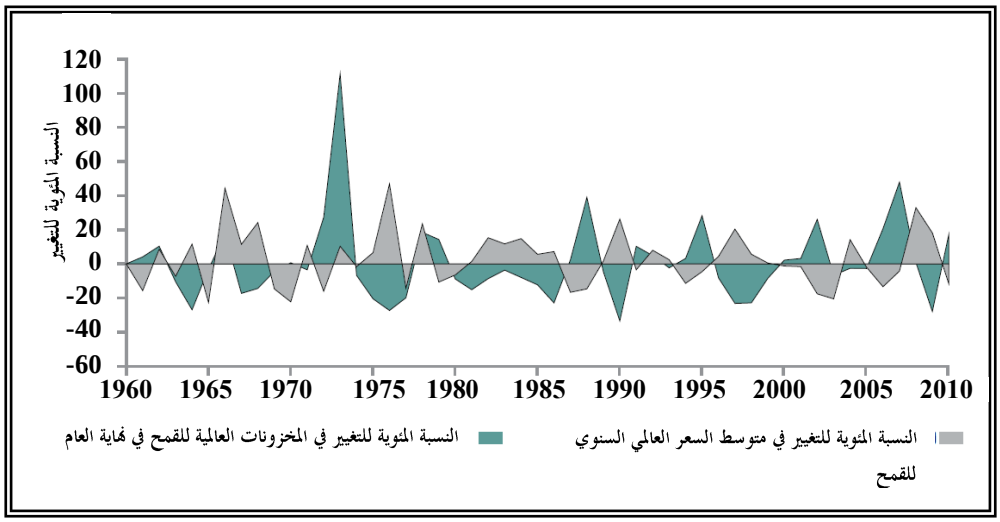

المصدر: سلسلة الحبوب، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية، إصدار البنك العالمي، **2012**، ص.**8**

يبرز الشكل طبيعة العلاقة العكسية القائمة بين مستويات المخزون العالمي من القمح و أسعارها، حيث تعرف المواسم التي يسجل فيها ارتفاعا في حجم المخزون تراجعا لمستويات الأسعار(**1970-1975، 2005**)، في حين يسجل ارتفاعا في الأسعار في المواسم التي ينخفض فيها حجم المخزون (بعد**1975، 1995-2000، 2007**).

3- الاتجاه المتزايد إلى إجراءات الوقاية و ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي

3-1- الاتجاه المتزايد إلى إجراءات الوقاية

لجأت بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية لا سيما أكبر الدول المساهمة في الصادرات العالمية إلى فرض رسوم جمركية و قيود على عمليات التصدير، حيث أقدمت أكرانيا في جويلية **2007** و الهند في أكتوبر **2007** على تقييد تصدير القمح، و قامت الأرجنتين في بداية **2008** بتقليص عدد تراخيص التصدير، كما أقبلت روسيا على رفع رسوم التصدير إلى **40** %[2]، و في سنة **2010** على أثر ارتفاع درجات الحرارة التي أثرت سلبا على محاصيل الحبوب ودفعت إلى تراجع إنتاج القمح ب **40** % لجأت روسيا إلى فرض قيود على تصديره.

3-2- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي

لقد ساهم الارتفاع المسجل في أسعار أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي لا سيما بعد تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية، فقد ارتفعت أسعار الأسمدة في بداية سنة **2008** ب **160** % مقارنة بسنة **2007** ، إضافة إلى ارتفاع أسعار المعدات الزراعية و تكاليف الشحن و النقل انطلاقا من سنة **2006**، مما

[1] أسامة بدير، سامي محمود،مرجع سابق، ص.18.

[2] Sébastien Abis, pierre blanc, op. Cit, p.15

أثر على أسعار استيراد هذه المنتجات في الدول المستوردة. و قد ساهم ارتفاع أسعار مواد الطاقة لا سيما البترول في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الزراعية الغذائية، كما يبرز ذلك الشكل الموالي.

شكل رقم 16:العلاقة بين سعر البترول و أسعار المواد الغذائية

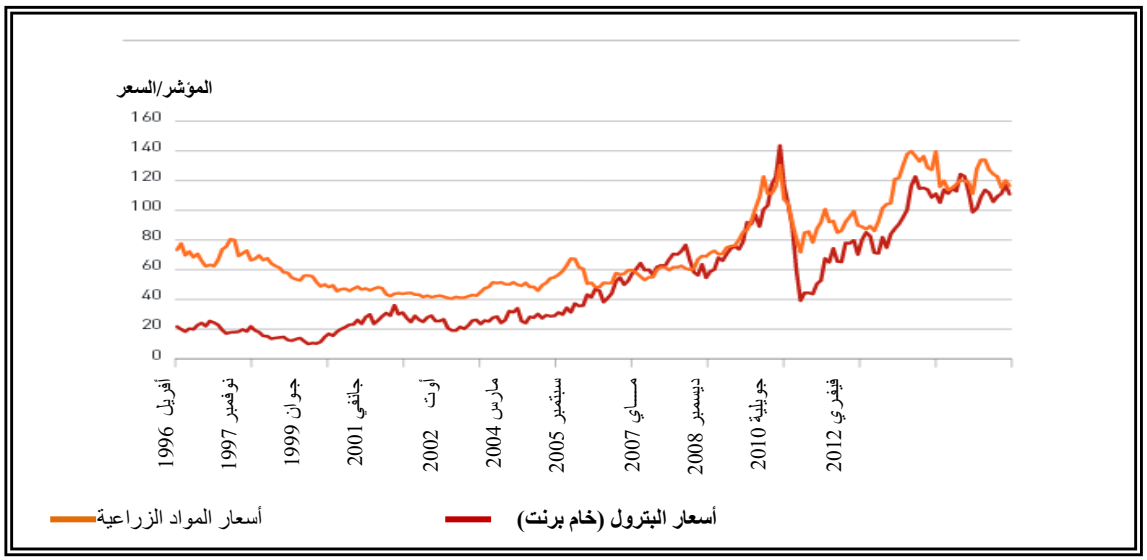

Source : commerce de matières premières agricoles : malédiction ou bénédiction? Revue de économie suisse, n 4, 18 mars 2013, p.7

يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع أسعار البترول و ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي و يرجع ذلك إلى طبيعة متطلبات الزراعة الحديثة و عمليات التصنيع الغذائي التي تستهلك كميات معتبرة من الطاقة في عمليات الحصاد و النقل و التصنيع و التخزين [1]. و يؤدي بقاء أسعار البترول عند مستويات مرتفعة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية، و ذلك نظرا للترابط الوثيق بين الزراعة و سوق النفط العالمي، ليس فقط لان ارتفاعات أسعار النفط تؤثر على تكلفة إنتاج السلع الزراعية، بل لان هذه الارتفاعات تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي و المواد الخام الزراعية المستخدمة في إنتاجه[2].

ثانيا– العوامل المرتبطة بجانب الطلب

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على المنتجات الزراعية الغذائية بحلول عام **2050** بدرجة كبيرة و أن يبلغ حدود **70 %** إلى **100 %**مقارنة بالطلب في سنة **2010**، بسبب تظافر الآثار الناتجة عن النمو السكاني و زيادة الطلب على الغذاء في الاقتصاديات الناشئة ذات الدخول المرتفعة.كما أن إنتاج الوقود الحيوي من شأنه أن يعزز هذا الطلب، وسيفضي تراجع حجم الإنتاج و عدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد إلى المزيد من الاضطرابات في الأسعار الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية. و في ما يلي عرض لأهم أسباب تزايد الطلب العالمي على الغذاء:

[1] تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، جانفي 2009، ص. 5

[2] احمد بدوي، تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2013، ص.7.

1-النمو الديمغرافي و تزايد إنتاج الوقود الحيوي

1-1-النمو الديمغرافي

دفعت ظاهرة التمدن و عمل المرأة في الدول النامية و النمو المعتبر في عدد سكان العالم و تحسن مستويات الدخل ومعدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول خاصة الاقتصاديات الناشئة إلى ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الزراعية الغذائية، فقد شهدت الطبقات الوسطى في الهند و الصين تحسنا في مستوى المعيشة و قدرة شرائية مرتفعة تميزت بارتفاع طلبها على مشتقات الحبوب و اللحوم و تغير في عاداتها الغذائية[1]، وقد ساهم ذلك في إحداث طلب إضافي على الحبوب و اللحوم دفع أسعار مشتقات الحليب و الحبوب و الأرز و اللحوم إلى الارتفاع. و يعتبر البنك الدولي أن ارتفاع هذا الطلب ساهم في زيادة أسعار بعض المواد الغذائية ب 70 %[2].

1-2 – تزايد إنتاج الوقود الحيوي

عرف إنتاج الوقود الحيوي على مدار العقدين الأخيرين توسعا كبيرا و اثبت أنه المصدر الأكبر للطلب الجديد على الإنتاج الزراعي و أنه يمثل "عنصرا سوقيا جوهريا" يؤثر على أسعار جميع الحبوب، لا سيما في الو م ا و البرازيل و دول الاتحاد الأوروبي•، إذ يحول سنويا ما بين 20 %إلى 50 %من إنتاج الذرى إلى وقود حيوي و استخدامه بدلا من البترين لخفض الاعتماد على النفط و الحد من تلوث البيئة[3]. كما دفع التركيز على الزراعة الموجهة لإنتاج الوقود الحيوي إلى تراجع الزراعات الغذائية و تقلصها كما ساهم قطع الأشجار في كل من البرازيل و اندونيسيا و ماليزيا لزيادة إنتاج الوقود الحيوي إلى تفاقم مشكل التصحر و تراجع المساحات الخصبة الموجهة لزراعة المنتجات الغذائية.[4] و الشكل الموالي يبين تطور إنتاج الاثانول في الو م ا و الاستهلاك المقابل له من الذرى .

شكل رقم 17: تطور إنتاج الاثانول في الو م ا و الاستهلاك المقابل من منتوج الذرى

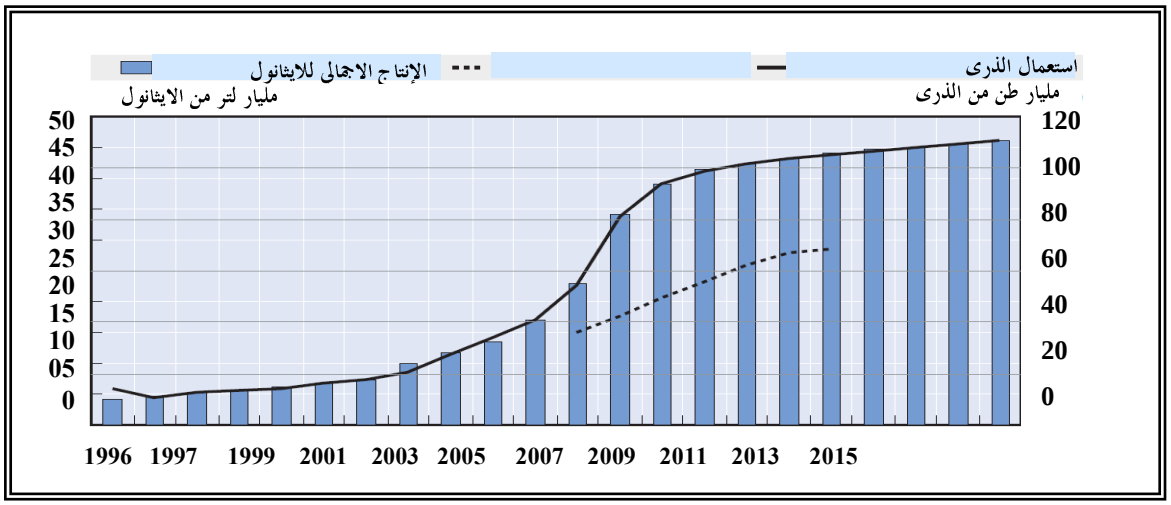

Source : perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO :2007-2016, OCDE/FAO, 2007, p.19

[1] Najib akesbi, prix agricole : une nouvelle inconnue pour la méditerranée, la lettre de veille du CIHEAM, printemps 2008, N 5, p.1

[2] Thijs Kerckhoffs, et al, Financing Food, financialisation and Financial actors in agriculture commodity markets, Somo, 2010, P.2

• ازداد إنتاج الاثانول في الو م ا و البرازيل خلال الفترة الممتدة بين 2000-2012 بنسبة 780 %و 140% على التوالي، ففي سنة 2010 تم توجيه 40 % من إنتاج الذرى في الو م ا إلى إنتاج الوقود الحيوي و في سنة 2012 حول 50 %من قصب السكر في البرازيل و37 %من محصول الحبوب الخشنة لإنتاج الاثانول وحوالي 80 %من إنتاج الزيوت النباتية في دول الاتحاد الأوروبي لإنتاج الديزل.

[3] حالة الأغذية و الزراعة 2012 ، الاستثمار في الزراعة من اجل مستقبل أفضل، منظمة الأغذية و الزراعة ، 2012 ، ص.103.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 44

و يتوقع أن تستمر كمية الإنتاج الزراعي المستعملة في إنتاج الوقود الحيوي في الارتفاع بسرعة، فبحلول سنة 2020 سيوجه 13 % من الإنتاج العالمي للقمح و 15%من الزيوت النباتية و30 % من إنتاج قصب السكر إلى إنتاج الوقود الحيوي[1]، مما يدفع إلى إحداث ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الزراعية الغذائية جراء تقلص العرض.

2-تنامي السياسات الاحتكارية لأسواق و أسعار المنتجات الزراعية الغذائية

2-1-دور الشركات متعددة الجنسيات في احتكار الأسواق و القرارات التسعيرية

تمارس كبرى الشركات العالمية سياسات احتكارية تجعلها تتحكم في الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية و القرارات المتعلقة بالنظام الغذائي العالمي، إذ تشير البحوث إلى أن 500 شركة من مختلف المحولين و المصنعين و البائعين للمنتجات الغذائية تسيطر على 70 % من الاختيارات و القرارات المتعلقة بالنظام الغذائي العالمي،[2] و تسيطر 20 شركة على تجارة البن و6 منها على تجارة القمح. حيث أن 90 % من التجارة العالمية للحبوب تراقبها و تسيطر عليها ثلاث شركات عالمية كبرى هي: ARCHER DANIELS MIDLAND, BUNGE, CARGILL وتحتكر الولايات المتحدة لوحدها حوالي 70% من صادرات الحبوب و إذا أضيفت لها كندا و أستراليا فإن هذه الدول تحتكر 80% من تجارة القمح في العالم،كما تسيطر أربع شركات عالمية هيDupont, Monsanto, Syngenta et Limagrain على مراقبة 50 % من المبيعات الصناعية العالمية للبذور. و يتم قسم كبير من المبادلات التجارية الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية بين عدد قليل من الشركات و هو ما يجعل التجارة لا تتوجه وفقا لآليات الأسواق التنافسية و الأسعار مختلفة عن أسعار الأسواق العالمية[3] نظرا لاحتكار و تحكم الشركات في القرارات التسعيرية لتحقيق أرباح أكبر•.

2-2- العوامل المساعدة على تنامي السياسات الاحتكارية للشركات الكبرى

شهد فرع الصناعات الزراعية الغذائية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي في إطار إعادة هيكلة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات عدة تطورات من خلال عمليات الخوصصة و إعادة الشراء و التملك و الاستحواذ، التي سمحت بظهور شركات تجارية عالمية مندمجة و متكاملة عموديا تسيطر على إنتاج و توزيع و تخزين و تجهيز المنتجات الزراعية الغذائية، وبذلك أضحت هذه الشركات التي استغلت مزاياها المالية و اللوجيستيكية متحكمة في الأسعار الدولية.

علما أن اغلب عمليات الاندماج تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة، حيث احتلت الصدارة الشركات الأوروبية (49 %)• تلتها الشركات الأمريكية (23%)، و هو ما يجعلها تتحكم في أكثر من 70 % من هذه العمليات و بالتالي فرض احتكارها للسوق العالمي للمنتجات الزراعية الغذائية، في حين تنخفض مساهمة الدول النامية ومنها الدول المتوسطية التي لا تساهم إلا ب 2 % من إجمالي عمليات البيع و الشراكة ما يجعل تأثيرها على قرارات

[1] Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO 2011-2020, édition OCDE, p.19
[2]ROBERT BAILEY, op.cit, p.35
[3]Voir :- ROBERT BAILEY, oip.cit,p.34

- رقية خلف حمد الجبوري،مرجع سابق، ص. 54

• دفع الارتفاع العالمي لأسعار الحبوب في سنة 2008 إلى ارتفاع أرباح شركة CARGILL ب 86 % و تضاعفت أرباح شركة Bunge في سنة 2008 بأربع مرات مقارنة بأرباح سنة 2007، كما أن الارتفاع المسجل في الأسعار في النصف الثاني من سنة 2010 سمح بنمو أرباح شركة CARGILL ،من جهة أخرى سيطرت شركة Nestlé أكبر شركة في الصناعات الغذائية في العالم على أكبر حصة في إنتاج مشتقات الحليب على المستوى العالمي، كما تحتكر ست شركات عالمية 75 % من المبيعات العالمية للمواد الغذائية الكيمياوية.

•سجل ما بين سنتي 2005 و 2011 حوالي 1300 عملية تملك و اندماج لشركات أوربية متخصصة في الإنتاج الزراعي الغذائي و التبغ والمشروبات، و في سنة 2013 قدرت عمليات البيع في الدول المتقدمة وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2014 ب 20,6مليار دولار وب 25,2 مليار دولار عمليات الشراء ،أما الدول الإفريقية فان عمليات البيع قدرت ب 1,02 مليار دولار سنة 2013 مقابل 244مليون دولار عمليات شراء. أما في آسيا فقدرت عمليات البيع في سنة 2013 ب 13,4 مليار دولار و عمليات الشراء ب 5,7مليار دولار.

التجارة الدولية لهذه المنتجات جد محدود[1]. كما ترجع سيطرة هذه الشركات و احتكارها للأسواق و الأسعار إلى تحكمها في المعاهد و المراكز العلمية المتخصصة في الأبحاث و الدراسات العلمية المرتبطة بالإنتاج الزراعي الغذائي وتقنيات تحسين إنتاج الغذاء من الناحية الكمية و النوعية و الصحية و طرق نشر المعلومات و قدرتها الكبيرة على الاستغلال القانوني لنتائج الأبحاث من خلال براءات الاختراع و تراخيص استغلالها بعلاوات جد مرتفعة و شروط قاسية عبر فترات جد محدودة[2]. و عليه فان سيطرة و تحكم هذه الشركات العالمية في أسعار المنتجات الزراعية سيكون له تأثير سلبي على القدرات التنافسية للمؤسسات الزراعية الغذائية الجزائرية نظرا لتأثيرها على تكلفة الإنتاج كعامل أساسي للمنافسة وعلى مستوى التوظيف.

3-زيادة المضاربة في بورصات السلع الزراعية الغذائية

3-1- حجم التوظيفات في العقود الآجلة للمنتجات الزراعية الغذائية

شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولا ملحوظا في عقود المبيعات التقليدية للمنتجات الزراعية ذات الطبيعة الوقائية إلى عقود للمضاربة، تؤكدها تقارير منظمة الأغذية و الزراعة التي أشارت في تقريرها الصادر سنة **2011** إلى أن **2 %** فقط من العقود الآجلة حول المواد الغذائية تؤول إلى التسليم الفعلي للمحصول في حين تخضع **98 %**من العقود للمضاربة سعيا لتحقيق الربح، و هو ما ساهم في ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار الغذاء الأساسية ب **2300 %** بين عامي **2003-2008**•. حيث ارتفعت التوظيفات في صناديق المنتجات الزراعية من خلال مختلف المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة و عقود الخيارات) من **13** مليار دولار في سنة **2003** إلى **317** مليار دولار سنة **2008**[3]، كما سجل الربع الأول من عام **2008** ارتفاعا في حجم المبادلات العالمية من الصفقات الآجلة مع خيارات البيع و الشراء فيما يتعلق بالحبوب بنسبة **32 %**مقارنة بنفس الفترة من سنة **2007** حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية المقدم لمعالجة أزمة الغذاء العالمية (**2008**).

3-2- اتساع نطاق المتدخلين في أسواق العقود الآجلة للمنتجات الزراعية الغذائية

ارتفعت حصة المتعاملين غير التجاريين في أسواق السلع الزراعية الذين ازداد اهتمامهم بشراء العقود الآجلة خلال الفترة **2005-2008** بحوالي الضعف في منتجات الذرى و القمح و فول الصويا، لا سيما بعد أن سمحت لجنة التجارة بالسلع الآجلة الأمريكية للبنوك و التجار الذين لا تربطهم علاقة بتجارة المنتجات الغذائية بشراء و بيع العقود الآجلة الغذائية، ووسعت لجنة التبادل و الأوراق المالية الأمريكية نطاق الاستثمار البنكي ليشمل سوق المنتجات الغذائية أيضا، كما يبرزه الشكل الموالي.

---

[1] Jean louis Rastoin, Foued cheriet, sécurité alimentaire en méditerranée, un enjeu géostratégique majeur, les notes IPEMEP, N6, janvier 2010, p.14

[2] الحسين عمروش، الشركات العابرة للقارات و تقويض السيادة الغذائية للدول، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، عدد 5 جويلية 2011، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، ص.295

• أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء في مذكرة إعلامية في سبتمبر 2010 إلى ان جزءا كبيرا من اسباب ارتفاع الاسعار يعزى الى ظاهرة المضاربة.

[3] Olivier de Schutter, Food commodities speculation and food Price crises, UNITED NATIONS SPECIAL RAPPORTEUR ON THE RIGHT TO FOOD, briefing note 2, september 2010, p.3

شكل رقم 18: حصة المتعاملين التجاريين و غير التجاريين في أسواق العقود الآجلة لبعض المنتجات الغذائية 2005-2008

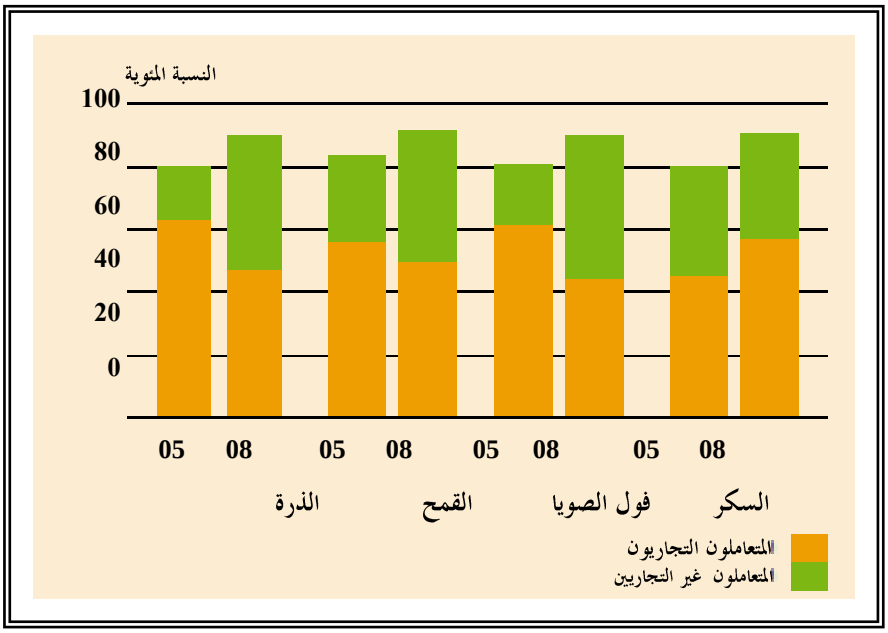

Source : la situation des marchés des produits agricoles : flambée ses prix et crise alimentaire, expériences et enseignements, FAO 2009, p.21

يبرز الشكل بوضوح زيادة حصة المتعاملين غير التجاريين في أسواق العقود الآجلة للمنتجات الزراعية واهتمامهم بشراء العقود الآجلة خلال الفترة 2005-2008 ، حيث زادت حصتهم في أسواق العقود الآجلة لمنتجات الذرة و القمح وفول الصويا بما يقارب النصف مع تغيير بسيط في أسواق العقود الآجلة للسكر، و ذلك بهدف المضاربة و تحقيق الأرباح التي تعوض الخسارة الناتجة عن أزمة الرهن العقاري و القطاعات المالية الأخرى التي أصبحت أقل جاذبية.

3-3-دور المضاربة في رفع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية

يرى الكثير من الملاحظين أن المضاربة الحادة و المتزايدة في أسواق المواد الغذائية كانت من العوامل ذات التأثير الكبير التي دفعت إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، و كان لها دور كبير في إحداث الفقاعة المضاربية الأولى• على أسعار المنتجات الزراعية الغذائية في ماي 2008 [1]، كما ساعد غياب الإجراءات التنظيمية لعملية المضاربة• على أسعار الغذاء إلى تشكيل فقاعة مضاربية ثانية امتدت من الأشهر الثلاثة الأخيرة لسنة 2010 إلى غاية افريل سنة 2011، كما يبرزها الشكل الموالي.

•حينها العلاقة بين المضاربة و ارتفاع الأسعار لم تكن واضحة بشكل جيد، هل المضاربة على السلع الزراعية تدفع الأسعار إلى الارتفاع أم أن الأسعار التي تشهد تزايدا هي التي تجذبها، حيث توصلت دراسة لصندوق النقد الدولي أن الأسعار المرتفعة كانت من العوامل المشجعة على تحول التدفقات الرأسمالية الاستثمارية إلى أسواق العقود الآجلة الخاصة بالسلع الزراعية.

[1] ROBERT BAILEY, op0cit, p.39

•يشير الكونغرس الأمريكي في سنة 2009 إلى امتلاك بعض الوسطاء لأكثر من 53000 عقد دفعة واحدة و حيازة ست صناديق استثمارية لأكثر من 130000 عقد من القمح بالرغم من أن القانون لا يسمح للعميل الواحد بحيازة أكثر من 1000 عقد، لذا يطالب بعض الاقتصاديين بإعادة تنظيم السوق وتحديد طبيعة المتعاملين فيه(المنتجين و التجار و مستخدمي المواد الأولية الزراعية فقط) مع ضرورة تسليم المنتج المتفاوض عليه و تحديد عدد العقود الاجلة التي يجوز للفرد الواحد حيازتها.

شكل رقم 19: الفقاعة المضاربية الأولى و الثانية في أسعار المنتجات الزراعية الغذائية.

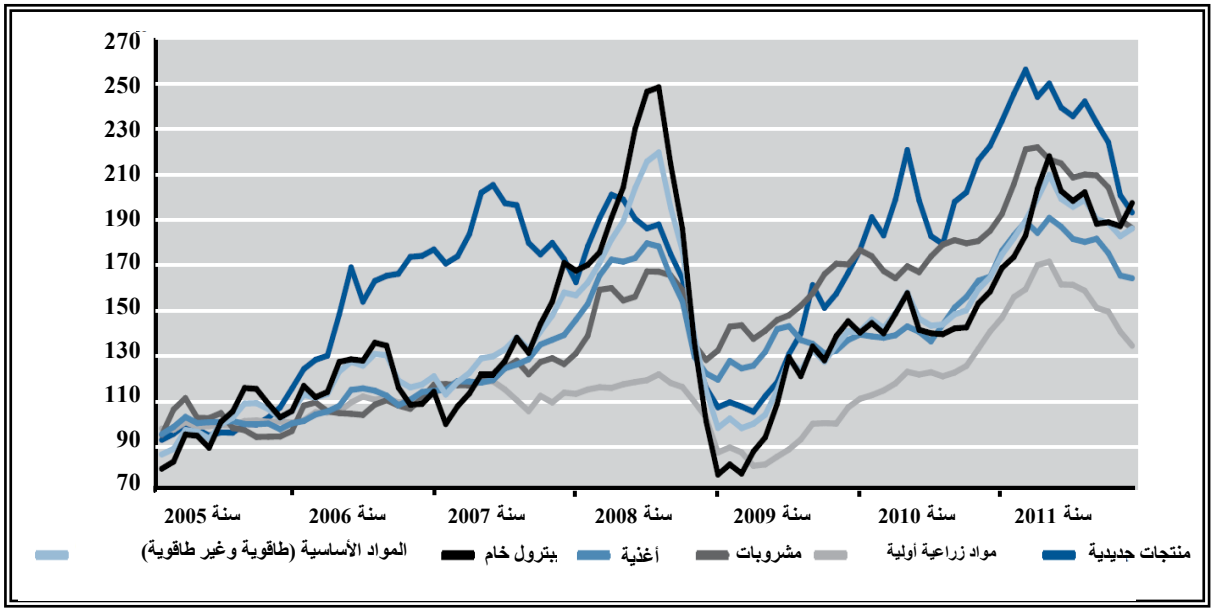

Source: évolution de l'économie mondiale et répercussions sur l'Afrique, rapport économique sur l'Afrique, 2012, p. 23

و شهد حجم التداول العالمي في العقود الآجلة و الخيارات على المنتجات الزراعية الغذائية نموا بأكثر من **50 %** خلال الفترة **2004–2009** (معدل النمو خلال **9** الأشهر الأولى من سنة **2007** قدر ب **30 %** مقارنة بنفس الفترة في سنة **2006**)، تجاوز **60 %** في منتجات القمح و المواشي و قارب **50 %** في السكر، و هو ما ساهم في دفع أسعار هذه المنتجات إلى الارتفاع في الأسواق الدولية. و بذلك تعد المضاربة من أهم المحددات المساهمة في ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، كما يوضحه الجدول.

جدول رقم **38**: أهم المحددات المسببة لارتفاع أسعار الغذاء حسب درجة تأثيرها

المحددات ذات التأثير الكبير	المحددات ذات التأثير المتوسط	المحددات ذات التأثير الضعيف
–المضاربة –ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. –الوقود الحيوي –نمو الطلب في الاقتصاديات الناشئة	–تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب تخفيض الدعم الزراعي. –التغيرات المناخية. –انخفاض المخزون.	–تراجع قيمة الدولار الأمريكي. –سياسات تقييد الصادرات.

Source : Tancrède voituriez, hausse du prix de l'énergie, hausse des prix agricoles : Quelles relations et implications à moyen et longe terme? Ifri (institut français des relations internationales), juin 2009, p.20

الفرع الثاني: تطور اتجاهات أسعار الغذاء على المستوى العالمي و تأثيرها على اقتصاديات دول العالم

تشير بعض التقديرات إلى رفع أسعار المنتجات الغذائية في العشر سنوات المقبلة بمستوى يتراوح ما بين **20 %** إلى **40 %** عن متوسط الأسعار في العشر سنوات السابقة[1] و هو ما يترك آثارا متفاوتة على مختلف دول العالم.

أولا–أثر تحرير تجارة السلع الزراعية على أسعار الغذاء العالمية

1–توقعات ارتفاع أسعار الغذاء في حالة التحرير الكلي و الجزئي لأسعار الغذاء

أجمعت معظم الدراسات الاقتصادية و الأبحاث التي تناولت أثر تخفيض الدعم الزراعي (المحلي أو دعم الصادرات) أن التزام الدول الأعضاء بتخفيض مستوياته لا سيما في الدول المتقدمة، سيترتب عليه حصول المزارعين على أسعار اقل مما يؤدي إلى انخفاض العرض من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يدفع أسعار معظم المنتجات المتلقية للدعم إلى الزيادة وبالتالي ارتفاع فاتورة استيراد المنتجات الغذائية في الجزائر، وتكاليف الإنتاج الزراعي وعملية التحويل في الصناعات الزراعية الغذائية الص وم لا سيما في ظل استمرار الاختلال و عدم التوازن بين معدل نمو الطلب و العرض المحلي.

فحسب دراسة مشتركة بين البنك الدولي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تم التوصل إلى نتائج تفيد بحدوث ارتفاع في أسعار معظم المنتجات الزراعية تتراوح ما بين **1 %** إلى **8 %** ما عدا القليل منها التي يمكن أن تشهد أسعارها انخفاضا مثل الأرز و البن و الكاكاو. و في دراسات أخرى توقعت أن تصل النسبة إلى **25 %**. و فيما يلي عرض لأهم نتائج عملية التحرير الجزئي و الكلي لتجارة السلع الزراعية على الأسعار العالمية.

جدول رقم **39**: نتائج عملية التحرير الجزئي و الكلي لتجارة السلع الزراعية على الأسعار العالمية

الوحدة: نسبة مئوية

التغير في السعر	التحرير الجزئي	التحرير الكلي
انخفاض في السعر اقل من **5 %**	الصوف –**0,1** ، لحوم أخرى–**1,2**، أغذية أخرى - **3,8** ، الأرز –**5**	الصوف- **0, 3**، لحوم أخرى – **0, 5**
انخفاض في السعر من **5%** إلى اقل من **10 %**	الكاكاو– **5,7** ، البن – **8,2**	الأرز – **7,8**
ارتفاع في السعر اقل من **5%**	الشاي**0,1**، القطن، حبوب خشنة **1,5**، زيوت نباتية**1,7**، لحم بقري و ضان**2,8** ، منتجات زراعية أخرى**2,9**، القمح **3,5**	القطن**1,6**، الشاي**2,1**
ارتفاع في السعر من **5 %** إلى اقل من **10 %**	منتجات الألبان**5,1**، السكر **8**	زيوت نباتية **6,1**، حبوب خشنة **8,7**
ارتفاع السعر من **10%** إلى اقل من **20 %**	----------	منتجات زراعية أخرى**11,4**، القمح**16,9**، لحم بقري و ضان **17,8**
ارتفاع الأسعار **20 %** فما أكثر	----------	منتجات ألبان**40,9** ، سكر **46,4**

المصدر: إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، **2001**، ص.**234**

و يعد انخفاض مستوى الدعم الزراعي من بين العوامل التي تساهم في إحداث هذه الزيادة المحسوسة في الأسعار نظرا لحصول المزارعين على مساعدات مالية اقل من تلك التي كانوا يحصلون عليها سابقا، مما يدفعهم إلى إعادة توجيه عوامل الإنتاج إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية و بالتالي تخفيض مستوى الإنتاج و العرض الزراعي، من جهة أخرى يتوقع

[1] Najib akesbi, op.cit, p.10

أن يدفع التحرير التجاري و تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية إلى تسهيل فرص نفاذها إلى أسواق الاستيراد بأسعار أقل مما يؤدي وفقا لآليات اقتصاد السوق إلى زيادة الطلب عليها كنتيجة لانخفاض أسعار ها خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الأسواق الخارجية في توفير احتياجاتها الغذائية، لكن أمام محدودية العرض الزراعي العالمي و تقلصه فإن هذا الوضع سيدفع الأسعار الزراعية على الصعيد العالمي إلى الارتفاع، و بذلك تتحمل الدول المستوردة للغذاء خسائر معتبرة تقدر بالنسبة للدول العربية ب 5 مليار دولار سنويا[1].

من جهة أخرى اعتبر الخبير الجزائري بشير مصيطفى أن خمس دول تحتكر 50 % من واردات الجزائر و هي فرنسا والصين و ايطاليا و اسبانيا و ألمانيا، و أشار أن ثلاث دول من بين هذه الدول معنية بأزمة الديون السيادية و من المقرر أن تتبع حكوماتها سياسات تقشفية لمواجهة عجزها في الميزانية وصعوبات التكفل بتسديد ديونها. و اعتبر أن السياسات التقشفية تعني البحث عن الزيادة في مداخيل الدول الثلاث أي إلغاء الدعم و زيادة في الضرائب في ظل توقعات تراجع النمو الاقتصادي ، وهي عوامل تدفع إلى زيادة أسعار المنتجات الأوروبية(الحليب و الحبوب) بفعل إلغاء الدعم الذي كان يطبق خاصة لفائدة الفلاحين في فرنسا أو اسبانيا أو هولندا.

2-تطور اتجاهات أسعار الغذاء العالمي

تميز الوضع العالمي للأغذية و الزراعة باستمرار الارتفاع و التقلب في الأسعار الدولية، فبعد الانخفاض المسجل في عقدي الثمانينيات و التسعينيات بدأ المؤشر العام لأسعار الغذاء (منظمة الأغذية و الزراعة) على المستوى العالمي يشهدا ارتفاعا بعد سنة 2002 ليبلغ أقصى مستوى له في سنة ماي 2008 و افريل 2011، ثم سجل انخفاضا طفيفا في سنة 2012 بسبب تراجع الأداء الاقتصادي العالمي و الواردات العالمية و نقص استهلاك الوقود الحيوي على أثر تراجع أسعار المواد الطاقوية. حيث ارتفعت أسعار الأرز منذ ماي 2011 ب 20% و أسعار المشروبات ب 73 %مقارنة بأضعف مستوى لها مسجل في جانفي 2009، و ارتفعت أسعار القطن في مارس 2011 ب 170 %مقارنة بسنة 2010، وكان تقلب أسعار السكر الأكثر بروزا حيث فاق 400 % مقارنة بمتوسط السعر للفترة 2003-2004[2].

و قد ارتفعت أسعار الأغذية الاستهلاكية بمعدلات أسرع من أسعار السلع الاستهلاكية الكلية منذ سنة 2000 في أكثر من 166 دولة، و تجاوز التضخم في أسعار السلع الغذائية التضخم الكلي للأسعار الاستهلاكية ب 10 % في 73 دولة و ب 20 % في 55 دولة و بأكثر من 30 % في 12 دولة[3]، كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] طلال محمد مفضي بطاينة، العولمة و انعكاساتها على الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، جانفي 2004، ص.27.

[2] CNUCED, Rapport sur le commerce et le développement, 2013, p. 9

[3] حالة الأغذية و الزراعة2012، الاستثمار في الزراعة من اجل مستقبل أفضل، منظمة الأغذية و الزراعة، 2012 ، ص.100

شكل رقم 20: متوسط الاختلاف بين أسعار الأغذية و أسعار السلع الاستهلاكية الكلية (2000-2011)

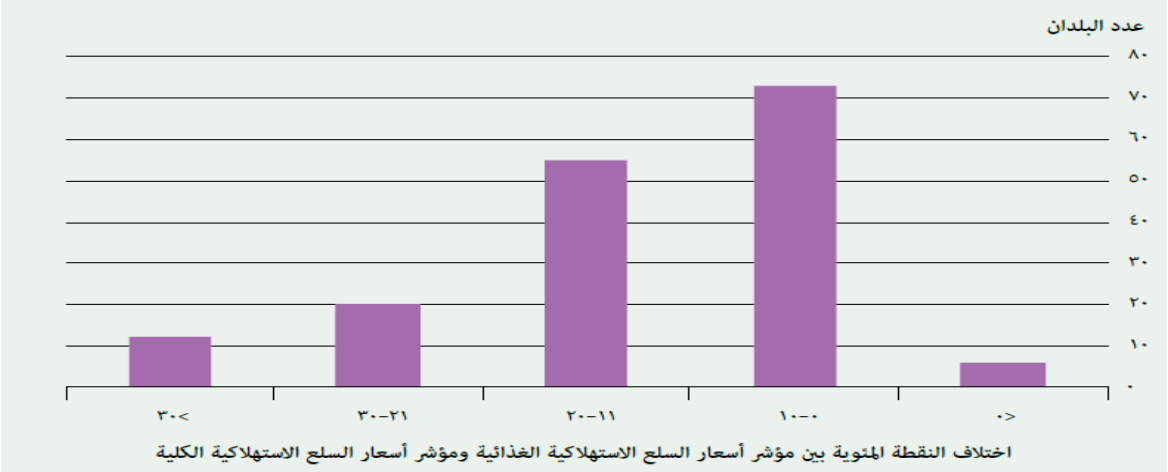

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة، حالة الأغذية و الزراعة 2012، ص.100

و بذلك انتقل الرقم القياسي لأسعار الغذاء في العالم من 154,1 % في سنة 2007 إلى 191, 3 % في سنة 2008 و إلى 151,5 % في سنة 2009 ثم إلى 171,6 % سنة 2010 [1]. و الشكل الموالي يستعرض تطور الرقم القياسي لأسعار بعض السلع الغذائية في العالم بين سنتي (2000-2014).

شكل رقم 21: تطور الرقم القياسي لأسعار بعض السلع الغذائية في العالم (2000-2014)

سنة الأساس: 100=2010

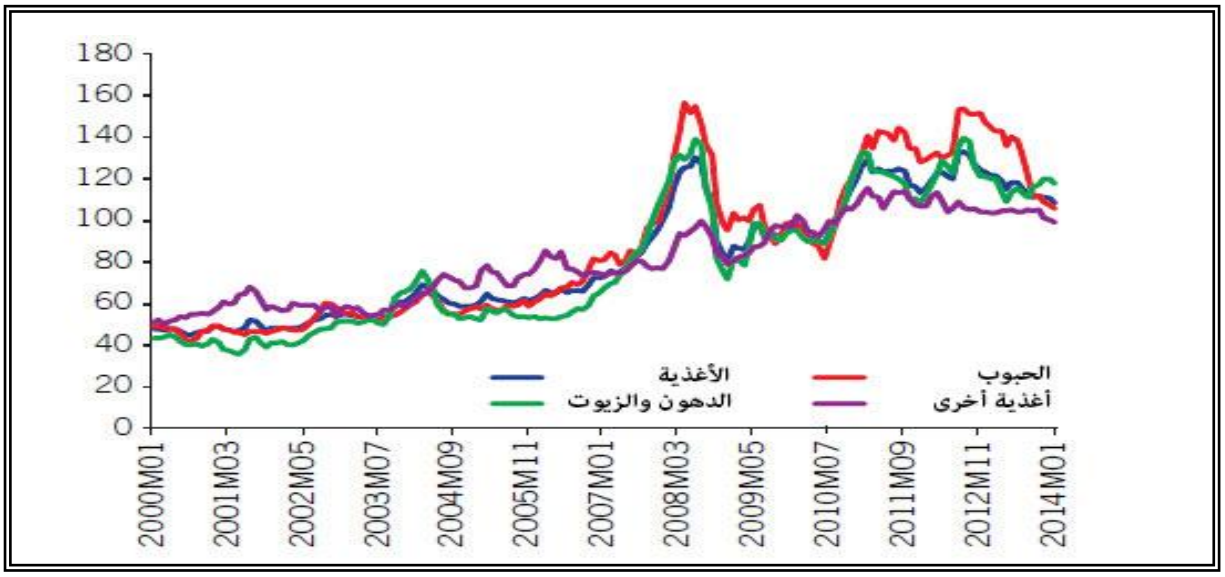

Source : WORLD BANK, Food Price Watch, the world Bank group, February 2014, p.1

يلاحظ من الشكل ارتفاع الرقم القياسي لأسعار اهم المنتجات الغذائية منذ سنة 2010، حيث ارتفعت اسعار الحبوب مثلا في سنة 2012 ب 40 %مقارنة بأسعار سنة الأساس 2010، غير انها عرفت تراجعا بعد ذلك و إن كانت مستوياتها أكبر مقارنة بأسعار الفترة السابقة ل 2007 -2008 (قبل ازمة الغذاء العالمية)

و تؤكد الكثير من الدراسات استمرارية تصاعد أسعار أهم المنتجات الزراعية الغذائية في السنوات المقبلة كالحبوب والزيوت النباتية و اللحوم و الحليب و مشتقاته كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص.56

شكل رقم 22: التوقعات المستقبلية لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بين 2011–2020 مقارنة بالفترة (2008-2010)

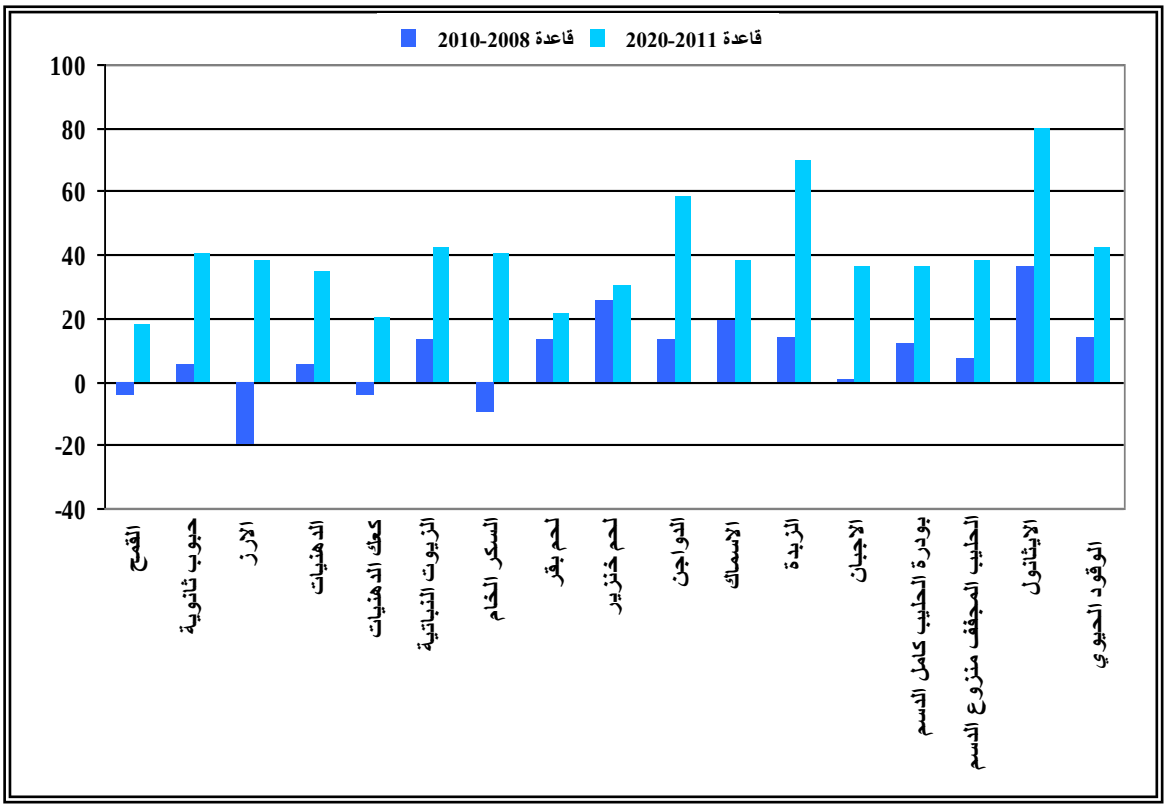

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO 2011-2020, édition OCDE, p.30

ثانيا– أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات دول العالم

قبل التطرق إلى عرض أهم الآثار الناتجة عن تغير اسعار الغذاء على مختلف اقتصاديات دول العالم ارتاينا التعريف اولا بمؤشر التعرض لمخاطر ارتفاع اسعار الغذاء باعتباره مؤشرا مهما في قياس هذه الآثار.

1–مؤشر قابلية التعرض الى صدمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية

أعد خبيرا صندوق النقد الدولي **(Janvry –Sadoulet)** في سنة **2008** مؤشرا لقياس مدى تعرض البلدان لمخاطر تصاعد أسعار الغذاء، يعرف ب ' مؤشر التعرض لمخاطر الصدمات الغذائية'، و هو مؤشر مركب من مجموع نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي استهلاك الأسر(مؤشر التبعية الغذائية) و نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات (مؤشر عبء الواردات الغذائية) و الدالة العكسية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(تقيس القدرة على توفير شبكات الأمان الغذائي للمستهلك المحلي)[1] . تتراوح قيمة المؤشر بين (**0** و **10**)، حيث يشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى زيادة احتمال التعرض إلى مخاطر الصدمات الغذائية في حين انخفاضه يؤكد أن هناك مخاطر أقل.

و تؤكد الدراسات ارتفاع قيمة هذا المؤشر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة كما يبرزه الشكل الموالي:

[1] IMF, Jean Louis Combes, Christian Ebeke, are Foreign aid and remittance inflows a hedge against food Price shocks ? , march 2012, p.5

شكل رقم 23: مؤشر التعرض لمخاطر الصدمات الغذائية في الدول النامية (1980–2009)

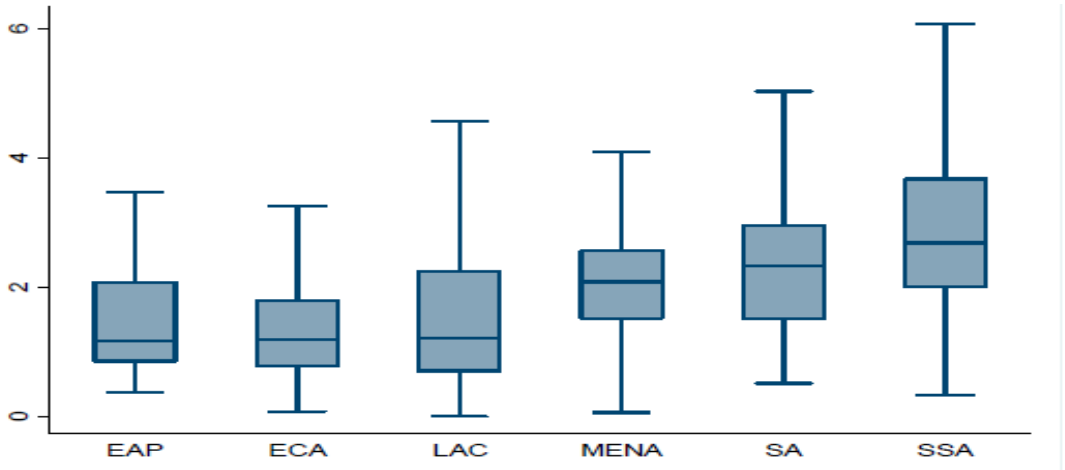

Source : IMF, Jean Louis Combes, Christian Ebeke, are foreing aid and remittance inflows a hedge against food Price shocks ? march 2012, p.6

حيث: **EAP** دول شرق آسيا و المحيط الهادي، **ECA** دول أوربا و آسيا الوسطى، **LAC** دول أمريكا اللاتينية و الكرايبي، **MENA** منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **SA** جنوب آسيا، **SSA** إفريقيا جنوب الصحراء.

يلاحظ من الشكل ارتفاع حجم مخاطر التعرض إلى صدمات ارتفاع أسعار الغذاء في الدول النامية خلال الفترة(1980–2009)، و ان هذه المخاطر ترتفع أكثر في دول افريقيا جنوب الصحراء التي تعد من أقل الدول دخلا، حيث قاربت قيمة المؤشر 6 نقاط ، تليها كل من دول جنوب اسيا و دول امريكا اللاتينية و الكرايبي بقيمة مؤشر فاقت 4,5 نقطة. وتعد دول اوربا و آسيا الوسطى أقل الدول تعرضا لصدمات ارتفاع أسعار الغذاء خلال الفترة المدروسة. أما دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا فقدرت قيمة المؤشر ب 4,2 نقطة نظرا لارتفاع حصة واردات الحبوب كنسبة مؤوية من الاستهلاك و نسبة الغذاء الى الانفاق الكلي للاسر لا سيما الفقراء ما جعلها من أكثر المناطق عرضة لصدمات تغير أسعار الغذاء .

2–العوامل الاخرى المحددة للاثر النهائي لصدمات تغير أسعار الغذاء

تشير بعض الدراسات الصادرة عن البنك الدولي (منشورة مراقبة أسعار الغذاء) إلى أن الأثر النهائي لزيادة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على كل بلد سوف يتوقف أيضا على عوامل محلية، مثل ظروف الانتاج الزراعي المحلي و امكانية الوصول الى الموانئ و حالة البنية التحتية، وواقع السياسة المالية فيه و اختيار ادوات السياسة الملائمة للوقاية من تقلب الأسعار العالمية، مثل سياسة المخزون و إجراءات التدخل التجارية و ضوابط الأسعار و شبكات الأمان و الاستثمار في الزراعة. وأن تفاعل هذه العوامل و خصائصها و الخيارات المعتمدة في السياسات يختلف من بلد إلى آخر. كما تشير إلى أن انتقال أثر تغير الأسعار ليس له شكل موحد أو فوري ، فمثلا في السنوات الأخيرة انتقل ثلاثة أرباع التغير في أسعار الحبوب المتداولة عالميا إلى الأسواق المحلية، و أن انتقال نصف الزيادة في الأسعار الدولية للحبوب إلى الأسواق المحلية يستغرق تقريبا من ستة إلى سبعة أشهر . أما بالنظر إلى المناطق فإن أسعار الغذاء المحلية في إفريقيا و آسيا يقل احتمال أن تتحرك بشكل مواز للأسعار العالمية مقارنة بمناطق العالم الاخرى و يزيد احتمال أن تساهم العوامل المحلية والإقليمية فيها إلى حد كبير في احداث تغيرات فورية في أسعار الغذاء المحلية[1]. (حالة الجزائر مثلا)

و الشكل الموالي يبين مدى تاثر البلدان لصدمات اسعار الغذاء العالمية في سنة 2011

[1] البنك الدولي، منشورة مراقبة أسعار الغذاء ، العدد 11، أوت 2012، ص. 7

شكل رقم 24: مدى تأثر الدول بصدمات أسعار الغذاء العالمية

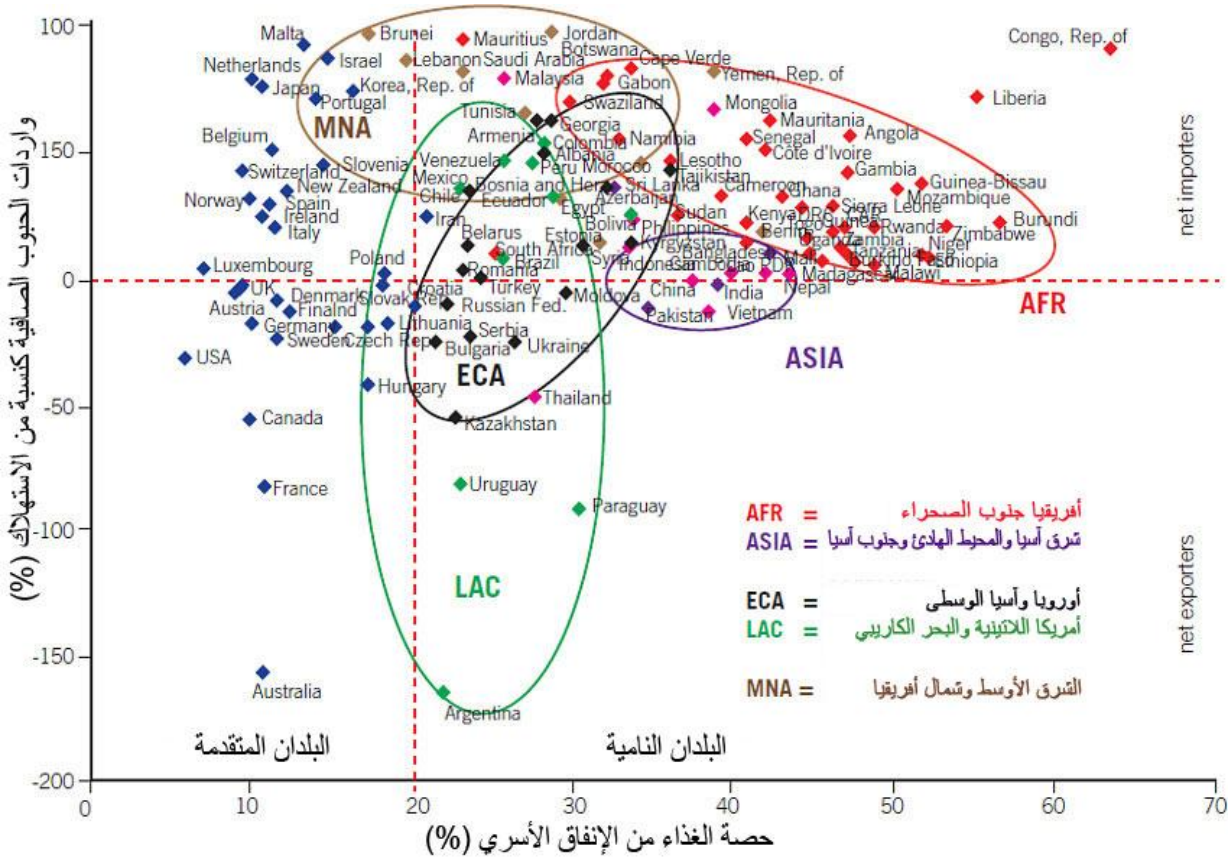

المصدر: البنك الدولي: مراقبة أسعار الغذاء، اوت **2012**، ص.**8**

يلاحظ من الشكل أن الدول المتقدمة كانت أقل الدول عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء العالمية نظرا لانخفاض حصة الغذاء في ميزانية الإنفاق الأسري التي لا تتجاوز **20** %، و انخفاض نسبة استيراد الحبوب إلى إجمالي الاستهلاك لا سيما في الدول المنتجة و المصدرة للحبوب كفرنسا و كندا و الو م ا على عكس الكثير من الدول النامية كما سبق الإشارة إليه.

المبحث الثالث: أثر التقلبات السعرية للسلع الزراعية في الأسواق الدولية على الصناعات الزراعية الغذائيةالص و م في الجزائر

ترتبط الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر ارتباطا وثيقا بالأسواق الدولية لتموينها بمدخلات الإنتاج من مواد أولية و مختلف مستلزمات الإنتاج الاساسية لنشاطها التصنيعي و التحويلي، ما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بتقلبات و ارتفاع أسعار السلع الزراعية، التي تؤكد أغلب الدراسات استمرار ارتفاعها في العقود القادمة و هو ما يجعلها تواجه تحديات عميقة إن لم يتم تقليص ارتباطها بالأسواق الدولية. نستعرضها في هذا المبحث، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على تكاليف الإنتاج و قرارات الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

المطلب الثاني : أثر ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية على أسعار الاستهلاك و التشغيل وسياسات الاقتصاد الكلي

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على تكاليف الإنتاج و قرارات الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

يتسم الطلب المحلي على السلع الزراعية بضعف المرونة باعتبارها منتجات ضرورية للعملية الإنتاجية من جهة ومن جهة أخرى لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري و عدم قدرته على توسيع قدراته الإنتاجية للاستجابة لزيادة الطلب، و هو ما يجعل إمكانية الحد من استيراد هذه المواد جد صعبة لا سيما على المدى القصير بالرغم من ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يضاعف من تكاليف و أعباء الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و يجعلها في وضعية غير تنافسية.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار الغذاء عالميا على تكاليف إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص وم و أسعار إنتاجها

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار الغذاء عالميا على قرارات الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار الغذاء عالميا على تكاليف إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص وم وأسعار إنتاجها

تمارس الارتفاعات الحاصلة في اسعار الغذاء في الاسواق الدولية ضغطا كبيرا على فاتورة استيراد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، مما يساهم في ارتفاع تكاليف إنتاجها و أسعار مخرجاتها.

أولا– أثر تقلبات أسعار الغذاء عالميا على تكاليف إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1–تطور فاتورة استيراد أهم المدخلات الزراعية الغذائية في الجزائر

بالنظر إلى فاتورة استيراد الغذاء في الجزائر يلاحظ أن قيمتها شهدت نموا متسارعا لا سيما بالنسبة للمنتجات واسعة الاستهلاك، فقد سجلت سنة **2008** ارتفاعا في فاتورة استيراد الغذاء ب **55,72 %** مقارنة بسنة **2007**، إذ انتقلت من **4,95** مليار دولار إلى **7,71** مليار دولار بسبب ارتفاع فاتورة استيراد الحبوب(انتقلت من **1,97** مليار دولار إلى **3,96** مليار دولار) و الحليب(ارتفعت من اقل من **1** مليار دولار إلى **1,2** مليار دولار) و السكر و القهوة و الشاي والبقوليات الجافة و اللحوم المجمدة[1].و في سنة **2011** شكلت الواردات الغذائية **20 %** من إجمالي الواردات الجزائرية بقيمة قدرت ب **9,75** مليار دولار و عرفت فاتورة استيراد الغذاء ارتفاعا ب **61%** مقارنة بسنة **2010** حسب المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء الجمركي ، حيث[2]:

1–1– ارتفعت فاتورة استيراد الحبوب ب **102,6 %** و قدرت قيمتها ب **4,03** مليار دولار ،وسجلت واردات الجزائر من القمح الصلب و اللين ارتفاعا قياسيا خلال سنة **2011** بنسبة **41,5 %** و شكلت فاتورة استيراد القمح اللين حصة معتبرة، إذ ارتفعت قيمتها ب **115 %** مقارنة بسنة **2010** مسجلة ارتفاعا إلى**1,96** مليار دولار مقابل **913, 25** مليون دولار في **2010**.(في **2012** قدرت الواردات من القمح اللين ب **4,71** مليون طن بقيمة **1,45** مليار دولار).

بالنسبة للقمح الصلب استوردت الجزائر في **2011** حوالي **1, 85** مليون طن بقيمة **885,6** مليون دولار مقارنة بسنة **2010** التي تم فيها استيراد **1,2** مليون طن بقيمة **338,6** مليون دولار. (**2012** استوردت الجزائر **1,57** مليون طن من القمح الصلب بقيمة **655** مليون دولار). و قد ارجع ذلك مدير الديوان المهني للحبوب إلى ارتفاع الأسعار على المستوى الأسواق العالمية و زيادة الطلب من طرف مؤسسات التحويل التابعة للقطاع الخاص بعدما رفعت حصتها التحويلية من **50 %** إلى **60 %**.

1–2– فاتورة استيراد السكر و المواد السكرية ارتفعت قيمتها ب **71,2 %** و قدرت قيمتها ب **1,16** مليار دولار؛

1–3– الحليب و مشتقاته ارتفعت قيمة وارداته إلى **1,53** مليار دولار مسجلة زيادة ب **53,5 %** ؛

1–4 –القهوة و الشاي ارتفعت قيمة استيرادها ب **35,3 %** أما البقوليات ارتفعت ب **30,6 %**(**390,9** مليون دولار).

و خلال تسعة أشهر الأولى من سنة **2014** ارتفعت الواردات الغذائية الجزائرية إلى أكثر من **8,63** مليار دولار مسجلة ارتفاعا ب **17, 59** %مقارنة بواردات نفس الفترة من سنة **2013** المقدرة ب**7,34** مليار دولار، حيث ارتفعت واردات الحبوب و الفرينة و الدقيق إلى **2827,62** مليون دولار مسجلة زيادة ب **10,41** % مقارنة بواردات نفس الفترة سنة **2013**، وواردات الحليب و مشتقاتها من **928,41**مليون دولار إلى **1727,13**مليون دولار مسجلة زيادة فاقت **86** %، و زادت واردات اللحوم ب **37,42** % حيث انتقلت من **188,63** إلى **259,23** مليون دولار [3].

[1] Mohamed naili, évolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, op.cit, p. 3
[2] L'Economique, revue économique mensuelle, N 9, du 15 février au 15 mars 2012, Alger, p. 35
[3] Ministère des finances, direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période : Neuf premier mois 2014, p. 9

و في ظل استمرار موجة ارتفاع الأسعار العالمية و عدم مرونة الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر نسبيا[1]، وعدم وجود بديل لها نظرا لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الزراعي الجزائري شهدت أسعار استيراد المواد الأولية الزراعية التي تعد مدخلات أساسية لعملية التصنيع الغذائي في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، حيث أشارت معطيات وزارة التجارة إلى أن أسعار السكر الأخمر المادة الأولية لعملية التكرير و إنتاج السكر الأبيض عرفت ارتفاعا ب **27 %** ما بين سنة **2008** و **2010** في الأسواق الدولية ، و بذلك انتقلت الأسعار من **360** دولار للطن (**23393**دج) إلى **377** دولار للطن (**27554** دج) ثم إلى **495** دولار سنة **2010** (**37610**دج) ، أما السكر الأبيض فقد شهدت أسعار استيراده نموا ب **42 %** نتيجة ارتفاع الأسعار من **463** دولار للطن(**30069**دج) إلى **493** دولار(**35972** دج) لتبلغ **630** دولار للطن سنة **2010** (**47868** دج)، كما عرفت أسعار مسحوق الحليب المادة الأولية لإنتاج حليب الأكياس ارتفاعا من **2367** دولار للطن سنة **2009**(**172779**دج) إلى **3207** دولار سنة **2010** (**243747**دج)[2] . وبذلك يمثل التقلب الذي تشهده أسعار السلع الزراعية عالميا تهديدا دائما لتموين الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر بالمدخلات الزراعية الضرورية لنشاطها.(تجدر الاشارة الى انه بالرغم من تسجيل اسعار بعض المدخلات كالسكر والحبوب و الزيوت تراجعا في السوق الدولية الا ان ذلك لا يؤدي الى تراجع اسعار المنتجات الغذائية في الجزائر).

2–اثر ارتفاع اسعار السلع الزراعية على تكاليف الانتاج النهائي للصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية في الأسواق الدولية و تزايد فاتورة استيرادها من قبل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م جعلها تمتص هذه التقلبات السعرية، ما دفع بأسعار منتجاتها النهائية إلى الارتفاع نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج.

إن هذه الوضعية تجعل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر اقل تنافسية في السوق المحلي و تفقد القدرة وفرص النفاذ إلى الأسواق الدولية ، لا سيما و أن الأسعار مرشحة مستقبلا للارتفاع كما سبق الإشارة إليه، لكن تجدر الاشار الى وجود عوامل اخرى تساهم في ارتفاع تكاليف انتاج هذه المؤسسات منها:

2–1–تقلبات أسعار الصرف

تدفع تقلبات أسعار صرف العملات الدولية القابلة للتحويل إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية[3]، و هو ما يجعل الجزائر عرضة لتأثيرات تغير أسعار صرف الدولار و الاورو، حيث تكون الحالات التي ينخفض فيها الدولار في غير صالح المؤسسات الجزائرية كون ذلك يدفع إلى ارتفاع فاتورة استيراد المنتجات الغذائية المقومة بالاورو . و بالنظر إلى سياسة الصرف المعومة التي يتبعها بنك الجزائر بهدف ضمان استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي و الاورو، فان الجزائر تواجه في الغالب مخاطر إعادة تقييم سعر الصرف و الذي تكون له تأثيرات سلبية على فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م. فقد قام بنك الجزائر في سنة **2009** بهدف الضغط على فاتورة الاستيراد بتخفيض قيمة الدينار الجزائري من **65** دج/ دولار أمريكي في **2008** إلى **72,6**دج/دولار أمريكي، و هو ما ساهم في ارتفاع فاتورة استيراد مدخلات الإنتاج لهذه الصناعات لغياب البدائل في السوق المحلية ، كما لجأ إلى ذلك في شهر أكتوبر **2013** (تعديل قيمة العملة الوطنية ب حوالي **20** %خلال **9** أشهر من **98** دج للاورو إلى **117** دج للاورو في بداية أكتوبر)،

[1] الأمن الغذائي و إدارة واردات القمح في البلدان العربية، سلسلة الحبوب، البنك الدولي، 2012، ص.4.

[2] Evolution des prix des matières premières alimentaires importées entre 2008-2010 sur le marché international, ministère du commerce.

[3] بلعة جويدة، مرجع سابق، ص. 243

و هو ما اعتبره الكثير من الاقتصاديين عاملا مهما في ارتفاع أسعار المدخلات و المنتجات الزراعية الغذائية. وعليه فإن ارتباط الصناعات الزراعية الغذائية الص و م بالاستيراد من الأسواق الدولية و في ظل التغيرات الحاصلة في أسعار صرف العملات الرئيسية و استمرار التخفيض في قيمة العملة الوطنية و عدم استقرارها و التي سوف تلتزم بها الجزائر في إطار تفاوضها مع منظمة التجارة العالمية، بهدف تسهيل حرية التبادل سيحمل هذه المؤسسات الكثير من الخسارة من النقد الأجنبي كما تحملته سابقا و هو ما تشكو منه الكثير من المؤسسات المستوردة خاصة أمام عدم قدرة الدولة على تقديم دعم للأسعار يفوق ذلك المحدد وفقا لأحكام المنظمة، و سيدفع ذلك إلى ارتفاع تكاليف استيراد المدخلات الضرورية للصناعات الغذائية، سواء ما يتعلق بالمواد الزراعية الخام أو أجهزة و وسائل الإنتاج الصناعي، الأمر الذي يتسبب في تضخيم تكاليف إنتاجها ويحملها أعباء مالية إضافية يكون أثرها جد واضح على السياسة السعرية بنوعيها الاستهلاكي والاستثماري.

2-2-ارتفاع قيمة المنتجات الموجهة للتعبئة و التغليف(مواد ورقية و بلاستيكية معدنية وزجاجية...) و التي تشكل **15 %** من قيمة التجارة الغذائية في الجزائر و بعض الدول العربية[1].

2-3-ارتفاع التكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على جميع عناصر التجارة ذات الصلة بالصناعات الزراعية الغذائية، انطلاقا من البذور و الشتلات المحسنة و الهندسة الوراثية و الأسمدة و المبيدات و غيرها من الوسائل، و طرق الإنتاج البيولوجية و غير البيولوجية الدقيقة المستخدمة في إنتاج النباتات والحيوانات المحمية بموجب قوانين براءات الاختراع أو أنظمة حماية خاصة(تنويع و تحسين البذور) [2]....

إن تظافر هذه العوامل يرفع من تكلفة الإنتاج الزراعي الغذائي و يجعل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في وضعية غير تنافسية سواء على المستوى المحلي أو في الأسواق الدولية [3]، و كمثال على ذلك أنفقت الجزائر سنة **2011** ما قيمته **2,8** مليار دولار لاستيراد الحبوب (القمح خاصة) أي بزيادة قدرها **125 %** مقارنة بسنة **2010** ومن المتوقع أن ترتفع اسعار الحبوب بنسبة **20 %**خلال الفترة (**2011-2020**) بالقيم الحقيقية مقارنة بأسعار (**2000-2010**)[4].

كما أشار تقرير الرخاء الاقتصادي لسنة **2012** أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا شهدت تكاليف الانطلاق الأولية للمشاريع و انجاز المؤسسات فيها انخفاضا خلال الفترة **2010-2012**، في حين لم تسجل أي انخفاض في الجزائر و بقيت عند نفس مستوياتها[5].

3- خسارة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م للنقد الأجنبي

تتوقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن عملية التحرير التجاري العالمي للسلع الزراعية الغذائية ستحمل الدول العربية و منها الجزائر خسائر تتمثل في نقص حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها الصافية من هذه المنتجات[1]،

[1] فلاح جبر، مستقبل الصناعات الغذائية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية ، تحدي التجارة و التقنية، ملتقى للمنظمة العربية للتنمية الإدارية حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة(الفرص و التحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008، ص. 387

[2] راجع: بهاجيرات لال داس، تعريب احمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص.182

- سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2008/06، ص. 58

[3] -كمال روابنية، تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الحادي عشر، ماي 2007 ص.239

[4] الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال افريقيا، تحليل الحالة و استجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مارس 2012، ص.8

[5] A UNIQUE GLOBAL INQUIRY INTO WEALTH AND WELLBEIENG, the 2012 Legatum Prosperrity Index, 2012, .16

تبلغ هذه الخسارة المتوقعة بالنسبة لكل الدول العربية حوالي **659** مليون دولار سنويا تتحمل مصر فيها الجزء الأكبر ب **172** مليون دولار و السعودية ب **72** مليون دولار، البحرين **28** مليون دولار ...

و تبلغ الخسارة المتوقعة في ثلاث منتجات هي القمح و الأرز و السكر أكثر من **81 %** من إجمالي الخسارة الكلية المتوقعة، أما بالنسبة للجزائر فان التوقعات تشير إلى خسارة سنوية يعكسها الجدول الموالي.

جدول رقم **40**: التغيرات السنوية المتوقعة في حصيلة النقد الأجنبي في الجزائر الناتجة عن تحرير تجارة السلع الزراعية

الوحدة: مليون دولار(بأسعار **1985–1987**)

	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الذرة الرفيعة	اللحوم الحمراء	السكر	فول الصويا	الشاي	البن	الفول السوداني	التبغ	القطن	الإجمالي
الجزائر	-65,7	-4,0	-1,4	0	-1,9	-15,9	0	-0,2	-9,7	0	-1,3	0	-91,1
مصر	-122,5	-15,9	4,9	0	-13,6	-19,2	-0,1	-1,2	-0,6	0	-3,2	0,2	-171,3
الدول العربية	-357,3	-39	-104	3,6	-42,5	-94,8	-0,6	-5,3	-17,2	0	-6,4	0,2	-663,5

المصدر: دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ص. **252**

يوضح الجدول أن متوسط الخسارة السنوية من النقد الأجنبي التي تتحملها الجزائر جراء ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية في الأسواق الدولية يفوق سنويا **91,1** مليون دولار بالأسعار الثابتة للفترة (**1985–1987**)، وباعتبار أن معظم الصناعات الزراعية الغذائية الص وم تستورد حوالي **70 %** من احتياجاتها و مدخلات إنتاجها من الأسواق الدولية فإن هذا يجعلها تتحمل خسارة كبيرة من النقد الأجنبي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار العالمية ويكبدها خسائر معتبرة تؤثر على وضعيتها المالية.

4–الأثر الناتج عن انخفاض أسعار بعض السلع الزراعية في الأسواق الدولية

تجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانية لاستفادة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من أسعار بعض السلع الزراعية عندما تشهد تراجعا و انخفاضا في الأسواق الدولية(ساهم تراجع أسعار مادة السكر في الاسواق الدولية في سنة **2013** ب **25 %** بانخفاض فاتورة استيراده من **980** مليون دولار سنة **2013** الى **903** مليون دولار سنة **2013**).

كما أكدت دراسات منظمة الأغذية و الزراعة أن تقلبات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية لا تمس جميع المنتجات بل هناك منتجات تعرف أسعارها تراجعا في البورصات العالمية(الأرز و البن و الكاكاو...) و التي تعد مكونات أساسية لبعض المنتجات تجعل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في فرع صنع الحلويات ... تستفيد من هذا الانخفاض مما يدفع أسعار منتجاتها إلى الانخفاض النسبي، و يرفع من قدرتها على المنافسة لا سيما إذا ترافق ذلك مع تزايد جودة مخرجاتها و احترام معايير و مواصفات الإنتاج المطلوبة في السوق المحلي و الدولي.

[1]آيات الله مولحسان، مرجع سابق ، ص.288

ثانيا–أثر ارتفاع أسعار الغذاء على مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1–تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي في الصناعات الزراعية الغذائية

بالرجوع إلى التقلبات السعرية للمنتجات الزراعية الغذائية منذ بداية عملية الانفتاح التجاري و تحرير أسعار هذه المنتجات يلاحظ أن هناك ارتفاعا ملحوظا في مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي للصناعات الغذائية في الجزائر، يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم **41**: تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي في الصناعات الزراعية الغذائية* (**2002–2013**)

الوحدة: التغير **%** ،سنة الأساس: **1989**

الطابع القانوني		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
القطاع العام	–	1147,5	1187,0	1234,6	1234,8	1260,6	1291,8	1395,1	1419,1	1450,7	1462,9	1474,9
القطاع الخاص	–	552,5	541,6	542,0	567,9	580,7	612,9	619,0	619,6	651,8	666,4	697,0
التبغ و الكبريت	ق عام	991,4	1083,3	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1186,7	1251,3	1292,9
إنتاج البذور	ق عام	1426,5	1473,3	1486,4	1476,7	1493,6	1541,7	1667,8	1655,4	1651,4	1651,4	1660,4
	ق خاص	738,8	669,0	667,3	669,0	672,1	683,1	692,7	693,8	721,9	734,7	795,7
صناعة السكر	ق عام	931,0	845,6	802,3	843,4	1080,8	1080,3	1080,3	1210,3	1743,8	1699,6	1689,3
المشروبات الغازية	ق عام	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8	774,8
المشروبات غير الغازية	ق عام	703,8	698,9	701,3	699,0	694,5	694,5	694,5	668,1	641,7	641,7	741,7
	ق خاص	932,9	932,9	932,9	932,9	1023,4	1110,5	1109,7	1109,2	1336,5	1338,0	1338,0
صناعة الحليب	ق عام	1472,0	1466,4	1462,6	1469,8	1476,2	1533,7	1615,6	1613,7	1606,6	1606,6	1606,6
	ق خاص	785,9	785,9	785,9	785,9	785,9	804,7	804,7	804,7	804,7	804,7	804,7
مصبرات الخضر والفواكه	ق عام	744,8	697,7	748,2	790,8	905,0	902,4	971,0	1021,9	1021,9	1021,9	1021,9
	ق خاص	357,3	343,4	343,4	404,7	404,7	463,5	463,5	446,3	446,3	446,3	
المنتجات ذات الأصل الحيواني	ق عام	901,6	956,4	1065,1	1057,8	1057,8	1107,1	1372,2	1471,3	1471,3	1471,3	1471,3
	ق خاص	355,2	381,9	382,7	419,7	433,8	447,3	463,3	477,7	502,4	549,9	614,0

* بما في ذلك فرع التبغ و الكبريت

Source : indice des prix a la production industrielle, 2001-2011, collections statistiques N175/2011, office national des statistiques, septembre2011,p p.9, 26,44,47, 49….+ Indice des Prix à la Production Industrielle au premier trimestre 2014.

يوضح الجدول أن مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي قد ارتفع بشكل ملحوظ في مؤسسات القطاع العام أو الخاص وبالنسبة لكل المنتجات، و عليه فان أثر هذه الاتفاقيات سيكون جد واضح على السياسة السعرية بنوعيها الاستهلاكي والاستثماري و يحمل الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي[1] .

[1] خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص. 567

2-اثر ارتفاع اسعار السلع الزراعية على اسعار منتجات بعض الفروع الإنتاجية في الصناعات الزراعية الغذائية

2-1- الاثر على فرع السكر و الزيت

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى التأثيرات الفعلية الناتجة عن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الاولية على أسعار كل من ماديتي الزيت و السكر المنتجة من طرف مؤسسة سيفتال (باعتبارها المؤسسة المسيطرة على الانتاج بالرغم من انها ليست ص و م) ، حيث ارتفعت أسعار مادة السكر من **55** دج /كغ في سنة **2007** إلى **75** دج/كغ في سنة **2008** و تجاوز **95**دج/كغ في سنة **2009** بعد ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية بأكثر من **142** %مقارنة بسنة **2008**، بالمقابل سجلت أسعار زيت المائدة بمختلف أنواعه زيادة ملموسة حيث ارتفع سعر قارورة **5**ل من نوع **Fleurial** إلى **612** دج سنة **2007** مسجلا زيادة مقدارها **22** % مقارنة بأسعار **2006**، ثم انتقل إلى **810** دج في **2008** وتراجع إلى **750**دج في **2009** ، كما سجل سعر زيت المائدة **Elio** نموا ب **17** %سنة **2007** مقارنة بسنة **2006**، حيث بلغ سعر القارورة **480** دج ثم تجاوز **610** سنة **2009** كنتيجة لارتفاع أسعار المادة الأولية للبذور الزيتية المستوردة من الأسواق الدولية (سعر القنطار من بذور عباد الشمس ارتفعت من **658** دولار إلى **1021** دولار و أسعار بذور الصوجا من **598** دولار إلى **881** دولار خلال الفترة **2006-2007**)[1] ، وتمتد آثار هذا الارتفاع في الأسعار إلى مختلف فروع النشاط الأخرى التي تعد ماديتي السكر و الزيت مدخلات ضرورية لها مثل فرع المشروبات و الحلويات والمصبرات ...و غيرها مما يدفع أسعار مخرجاتها هي الأخرى إلى الارتفاع.

2-2-الاثر على فروع بعض الانشطة الاخرى

شهدت فروع الانتاج الوطني في الصناعات الزراعية الغذائية ارتفاعا في اسعار مخرجاتها قدر بخمس مرات بين سنتي (**2008-2013**)، فقد ارتفع سعر العدس بخمس مرات و اللوبيا ب **7** مرات و البيض بأربع مرات و الجبن اربع مرات و اليايورت ثلاث مرات و اللحوم البيضاء بمرتين. كما عرفت اسعار الخبز و الحليب في بعض الوحدات الانتاجية ارتفاع بالرغم من تسقيف الدولة لسعرهما، نظرا لضعف هامش الربح المحقق، حيث اصدر المجلس المهني لمنتجي الحليب في نوفمبر **2013** مذكرة يقيم فيها الخسارة في كيس الحليب ب **65, 1** دج[2] .

الفرع الثاني:أثر تقلبات أسعار الغذاء عالميا على قرارات الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص وم

تم حصر الآثار السلبية الناتجة عن تقلب أسعار الغذاء العالمية في أربعة أنواع من الآثار بناء على دراسة أعدتها منظمة الأغذية و الزراعية و هي: الفقر، انخفاض الاستثمار في المزرعة على مستوى الاقتصاد الجزئي و الآثار على الاقتصاد الكلي و الآثار على العمليات السياسية، كما يوضحه الجدول.

[1] Mehadi Salem, impact de la volatilité des prix internationaux de produits agricoles sur les industries agroalimentaires en Algérie, cas de CEVITAL agroalimentaire, université 20 aout 1955, Skikda, P.182

[2] مقال بعنوان: التخلص من أكياس الحليب يتطلب إنتاج العلب في الجزائر: متوفر على الموقع (تاريخ التصفح: 2014/3/23)
www.elkhabar.com/ar/economie/382216.htm

جدول رقم 42: آثار تقلب أسعار الغذاء العالمية

القناة	من/ ما الذي يتأثر	أمثلة
الفقر	المستهلكون و المزارعون	آليات التصدي مثل الاضطرار إلى بيع الأصول و تقليص استهلاك بعض الأغذية مما يفضي إلى آثار دائمة
انخفاض الاستثمار (اقتصاد جزئي)	المزارعون، المؤسسات التحويلية	انخفاض استخدام الأسمدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية
الآثار على الاقتصاد الكلي	تقلب أسعار الأغذية يقلص قدرة الأسعار على إرسال إشارات لتوجيه تخصيص الموارد	عدم توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية المثلى وبالتالي تقليص النمو.
العمليات السياسية	المؤسسات الديمقراطية و النمو على المدى الطويل	مظاهرات للفقراء التي تضر بالمناخ الاستثماري والإعانات التي تحول دون الاستثمار في السلع العامة.

المصدر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2011، تقرير صادر عن منظمة الأغذية و الزراعة، 2011،ص. 19

و فيما يلي توضيح لأثر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية على قرارات الاستثمار الزراعي الغذائي في الجزائر

أولا-إضعاف قدرات الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المدى القصير و تزايد حالات إفلاس المؤسسات

1-إضعاف قدرات الاستثمار في بعض الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المدى القصير

1-1-تراجع حجم الإنتاج في بعض الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

يدفع ارتفاع تكاليف استيراد السلع الزراعية و المدخلات الأساسية لعملية الإنتاج و ارتفاع أسعار المخرجات إلى إضعاف قدرات الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المدى القصير، حيث أن جزءا كبيرا من مصادر التمويل تتحول إلى الاستهلاك، كما أن الكثير من المؤسسات تنخفض قدراتها الإنتاجية و تنسحب من السوق وتفقد عمالتها. و في هذا الإطار تؤكد المعطيات أنه بالرغم من أهمية الصناعات الزراعية الغذائية في الإنتاج الصناعي الوطني إلا أن مساهمة الكثير من المؤسسات لاسيما التابعة للقطاع العمومي في الإنتاج عرفت تراجعا بالرغم من الإصلاحات المعتمدة من طرف الدولة لتأهيلها و تحسين إنتاجيتها، و الجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 43: تطور حجم الإنتاج في فروع المؤسسات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع العام بين 2002-2012

الفروع	الوحدة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السميد	الف ق	8088	4875	2862	2213	1821	1563	2275	2156	1547	3506	3150
الفرينة	الف ق	6439	4054	4137	2151	1999	3060	4454	3881	3794	4206	4049
العجائن	الف ق	205	145	52	50	28	16	22	11	1 ,5	1,9	8,7
السكر	الف ق	83	150	134	126	160	88	50	31 ,6	3,8	3,8	0,3
المشروبات الغازية	الف هل	184	169	177	102	59	116	61	31	28,6	28,6	28,7
المياه المعدنية	الف هل	320	340	331,7	145	145	135	128	50	0	0	0
الحليب	الف هل	7154	5780	5106	4754	4382	5847	6872	6191	6721	8498	8581
مشتقات الحليب	الف هل	419	339	373	486	267	251	175	191	189	225	264
الاجبان	طن	4581	3611	3691	3321	2738	2393	1527	1361	2366	3809	7044
الزبدة	طن	1403	1116	1157	1054	716	381	521	955	902	1850	1201
الطماطم المصبرة	طن	4506	2365	6838	3340	897	218	246	398	104	2	277
عصائر	الف طن	36,7	38,1	41,4	36	29,3	91,7	0,65	0,81	0,29	0,33	0,02
مربى	طن	9231	11254	8534	6514	7401	5940	563	525	500	759	582

Source : Office national des statistiques, l'activité industrielle année2012, Collections Statistiques N° 180/2013 , juillet 2013, p.39,40

يلاحظ من الجدول أن معظم الفروع الانتاجية للصناعات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع العام عرف انتاجها تراجعا كبيرا منذ سنة 2002 (الطماطم المصبرة) و بعضها توقف نهائيا عن الانتاج مثل فرع المياه المعدنية، و هذا بسبب تراكم مشاكلها الناتجة عن الانفتاح التجاري، باستثناء فرع الحليب و الاجبان اللذان حافظا على قدراتهم الانتاجية نظرا لدعم الدولة.

1-2-تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي و معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م التابعة للقطاع العمومي.

سجل مؤشر الإنتاج الصناعي في مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م التابعة للقطاع العمومي معدلات سالبة و ضعفا في معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، يبرزها الجدول التالي:

جدول رقم44 : تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الصناعات الغذائية للقطاع العمومي خلال الفترة 2010-2012

المنتجات	تطور المؤشر %			معدل استغلال الطاقة الإنتاجية%		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
إجمالي مؤشر الفرع	-3 ,3	21 ,0	-2,1	70,6	65,7	58,8
إنتاج البذور	-11,8	44,5	-6,5	78,7	56,2	52,6
صناعة السكر	-88,0	0,1	-100	83,3	79,2	-
المشروبات الكحولية	-62,3	-36,3	-59,7	3,4	2,1	1,0
المشروبات غير الكحولية	-52,2	0,0	0,4	6,7	6,6	6,7
صناعة الحليب	10,6	30,1	7,9	-	-	-
مصبرات الخضر و الفواكه	-50 ,4	11,5	8,8	5,3	9,4	12,4
المنتجات الغذائية الحيوانية	25,8	20,7	11,2	-	-	-

Source : La production industrielle et taux d'utilisation des capacités de production, collection statistiques d'ONS N 180/2013, l'activité industrielle année 2012, p.13

يسمح تتبع معطيات الجدول بإبداء الملاحظات التالية:

-سجل فرع الصناعات الزراعية الغذائية معدل نمو سالب في سنة 2010 ب 3,3 %مقارنة بسنة 2009، ثم تحسن إلى 21 %في سنة 2011 ليتراجع إلى 2,1 %في سنة 2012، إضافة إلى تراجع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية إلى اقل من 60 %سنة 2012؛(سجل معدل نمو سالب في سنة 2013 ب 0,6%)

-يتسم معدل نمو الإنتاج الصناعي في بعض الفروع بالتذبذب ارتفاعا و انخفاضا(إنتاج البذور سجل تراجع في سنة 2010 قارب 12 %ثم سجل معدل نمو موجب في سنة 2011 قدرب 44 % ثم معدل نمو سالب في سنة 2012) وكذلك صناعة السكر، في حين يشهد فرع الحليب و المنتجات الغذائية الحيوانية معدلات نمو موجبة؛

-تتباين معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية في فروع النشاط، إذ ترتفع نوعا ما في فرع إنتاج البذور و صناعة السكر غير أنها تعد جد ضعيفة في فرعي المشروبات و المصبرات.

و بصفة عامة عرف مؤشر الإنتاج الصناعي في المنتجات الزراعية الغذائية تراجعا ملحوظا منذ سنة 1998 يعرضه الشكل الموالي:

شكل رقم25 : تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في فرع الصناعات الزراعية الغذائية (1998-2012)

سنة الأساس: 1989=100 %

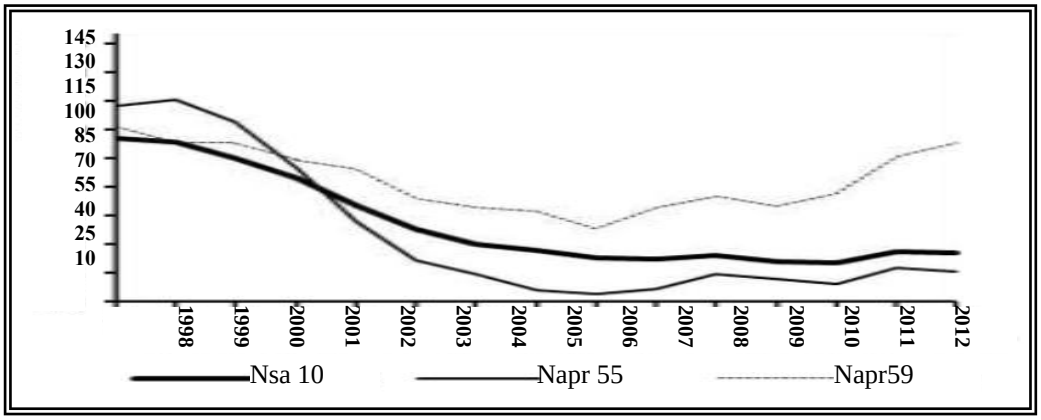

Source : La production industrielle et taux d'utilisation des capacités de production, collection statistiques d'ONS, 2012, p.9

حيث: **Nsa10**: فرع الصناعات الزراعية الغذائية و التبغ و الكبريت، **Napr55** : إنتاج البذور و **Napr 59**: : صناعة الحليب

و بناءا على ذلك تراجعت مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع العام في الإنتاج الصناعي من 55 % في سنة 1998 إلى اقل من 40 % في سنة 2004 ، و سجل مؤشر تطور الإنتاج الصناعي معدلات سالبة منذ 1997 ماعدا في سنة 2011 ، و تنطبق الملاحظة على بعض المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لا سيما الص و م منها، و هذا راجع إلى حجم التأثيرات السلبية لعملية الانفتاح الاقتصادي و التجاري غير المدروسة جيدا و ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار مخرجاتها.

2-تزايد حالات إفلاس مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

أمام تراجع إنتاج الكثير من الصناعات الزراعية الغذائية الص و م فان ذلك جعلها تفقد حصتها السوقية وتنسحب من السوق لافتقارها لمعايير التنافسية الحقيقية، حيث تشكل مؤسسات الفرع التابعة للقطاع الخاص أكثر من 36 %من إجمالي المؤسسات المفلسة و المنسحبة من السوق سنويا التابعة للقطاع الخاص، و تدل على ذلك معطيات الجدول الموالي.

جدول رقم 45: عدد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المفلسة التابعة للقطاع الخاص (2010-2012)

فرع النشاط	2010		2011		2012	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصناعات الزراعية الغذائية	407	38,87	402	36,12	363	38,45
الحديد و الصلب	153	14,61	173	15,54	123	13,03
مواد البناء	90	8,59	79	7,10	83	8,79
كيماء-مطاط-بلاستيك	24	2,29	35	3,14	33	3,5
صناعة النسيج	53	5,06	64	5,75	63	6,67
صناعة الجلود	20	1,91	23	2,07	15	1,59
الخشب و الورق	256	24,45	276	24,80	218	23,09
صناعة مختلفة	44	4,20	61	5,48	46	4,87
المجموع	1047	100	1113	100	944	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, N20, mars 2012, p. 19, N 22, avril 2013, p.17

من الجدول، يلاحظ انه تم شطب 402 مؤسسة صغيرة و متوسطة في فرع الصناعات الزراعة الغذائية سنة 2011 مقارنة ب 407 مؤسسة في سنة 2010، و هي تمثل 36,12 %من إجمالي المؤسسات المشطبة (المفسلة) و ذلك لعدم القدرة على التنافسية في السوق.و شكلت في سنة 2012 ما يقارب 38,45 %من إجمالي المؤسسات المفلسة المقدر ب 944 مؤسسة بفقدانها أكبر عدد من المؤسسات قدر ب 363 مؤسسة. و سجل في الثلاثي الأول من سنة 2013 شطب حوالي 110 مؤسسة مقارنة ب 91 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2012 (شكلت 39,43 % من إجمالي المؤسسات المفلسة في هذه الفترة)[1]

و في هذا الإطار أكدت الكثير من المصادر أن استمرار ارتفاع سعر السكر في الأسواق العالمية سيدفع الكثير من المؤسسات و مصانع المشروبات إلى إغلاق أبوابها و الانسحاب من السوق المحلية، و أن رفع سعر القارورة ب 5 دج سيكون كافيا لتجاوز الأزمة، حيث يتخوف الكثير من المتتبعين لسوق السكر من ارتفاع الأسعار ب 200 % وهو ما يدفع أكثر من 60 %من المؤسسات في السوق المحلي إلى توقيف نشاطها في حالة ما استمرت الزيادة في الأسعار إلى هذا

[1] **Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, N 23, novembre 2013, p.18**

المستوى، كما يشير الديوان الوطني للإحصائيات إلى اختفاء 54 منتوج من السوق الجزائري في سنة 2009 بسبب إفلاس المؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع الغذائية، معظمها من القطاع العام.

ثانيا– اتجاه الصناعات الزراعية الغذائية الص و م إلى الكفاءة في استخدام المدخلات و تشجيع الاستثمار الزراعي الغذائي على المدى الطويل

1–الاتجاه إلى الكفاءة في استخدام المدخلات

يتوقع أن يدفع تحرير تجارة السلع الزراعية و ارتفاع الأسعار على المدى الطويل إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي في الجزائر و إعادة توجيه الموارد الزراعية المحلية لإنتاج السلع الغذائية ذات الأسعار المرتفعة، نتيجة زيادة الحافز الاستثماري الزراعي و ارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الزراعية. ذلك أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية يدفع بالمزارع إلى توسيع استثماراته و زيادة الإنتاج بهدف تحقيق الربح، و هو ما يساهم في تقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية و إتاحة فرص أكبر للتصدير و النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة [1]. كما أن الارتفاع الحاصل في أسعار أهم السلع الزراعية الذي يتسبب في تضخم أعباء و تكاليف الصناعات الزراعية الغذائية سيدفعها إلى ترشيد استهلاكها لهذه المواد وفقا لما يتماشى و احتياجات دورتها التموينية، وتفادي تكديس المنتجات في المخازن التي تعد سريعة التلف والتأثر بالرطوبة أو الحرارة مما يجنبها تحمل تكاليف إضافية.

2–تشجيع الاستثمار الزراعي الغذائي على المدى الطويل

إن مواجهة الحالات الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق الدولية يتطلب إعداد دراسات دقيقة تحدد كيفية الاستجابة للزيادة الحاصلة في الأسعار، و يعتمد على مدى استجابة صغار المنتجين و منتجي القطاع الخاص وأصحاب المستثمرات الزراعية الكبيرة لتطوير إنتاجهم و تحسين المردودية[2]، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية لا سيما إذا رافق هذه الأوضاع الجديدة سياسة تأهيلية للقطاع الزراعي مدعمة من طرف الدولة لجعله مرنا وقادرا على خلق استجابات واضحة اتجاه ارتفاع الأسعار. وعليه فان هذا الوضع يتوقع أن يعطي دفعا قويا على المدى البعيد للمزارعين لزيادة الإنتاج و تحسين مناخ الاستثمار و توسيع المعرفة و استخدام التكنولوجيا و إعادة توجيه رؤوس الأموال مما يساعد على تقليص الاعتماد على الاستيراد و يحفز على تكثيف و زيادة الإنتاج و تحسينه و تخفيض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة[3]، لا سيما و أن الجزائر تتوفر على إمكانيات زراعية جد معتبرة تتطلب إعادة تخصيص عوامل الإنتاج والتركيز على الزراعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتحض بطلب في السوق الدولي، مثل التمور و زيت الزيتون والمنتجات الطبيعية العضوية مثل الحمضيات و بعض أنواع الخضر والكروم.. مع ضرورة مراعاتها لشروط الجودة واحترامها لمعايير الصحة و الصحة الحيوانية و النباتية حتى لا تستعمل كعائق أمام تدفقها إلى الأسواق الدولية. و من جهة أخرى تشجيع الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و توفير المناخ الاستثماري الملائم لها.

---

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.562

[2] تداعيات ارتفاع أسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم السودان، 20009، ص.9

[3] رانية ثابت الدروبي، مرجع سابق ، ص.310

المطلب الثاني : أثر ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية على أسعار الاستهلاك و التشغيل و سياسات الاقتصاد الكلي

سبق و أن بينا أثر الارتفاع الحاصل في اسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية على فاتورة استيراد مدخلات الانتاج للصناعات الزراعية الغذائية الص و م و انعكاس ذلك على تكاليف الإنتاج، و هي نتائج لها أثر مباشر على أسعار الاستهلاك النهائية للمنتجات الغذائية و تحديد حجم الطلب الكلي عليها و قدرتها التنافسية في السوق المحلي أو في الأسواق الدولية عند تصديرها. و هو ما سيتم التطرق اليه في هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: أثر ارتفاع تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية الغذائية على أسعار الاستهلاك

الفرع الثاني: تأثير ارتفاع أسعار السلع الزراعية على سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة لدعم تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

الفرع الأول: أثر ارتفاع تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية الغذائية على أسعار الاستهلاك

تشهد أسعار استهلاك معظم المنتجات الغذائية في الجزائر زيادة معتبرة باستثناء أسعار المنتجات المثبتة إداريا من طرف الدولة، و ذلك كنتيجة حتمية لارتفاع تكاليف إنتاجها و من ذلك أسعار مادة السكر و الزيت وغيرها ..

أولا–تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الجزائر و دوره في التأثير على النظام الغذائي للعائلات الجزائرية

1–تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الجزائر

إن الارتفاع المسجل في أسعار الإنتاج الصناعي للصناعات الزراعية الغذائية دفع بدوره إلى تسجيل زيادة ملحوظة في مؤشر أسعار استهلاك المنتجات الغذائية في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات، يلخصه الجدول التالي.

جدول رقم **46** : تطور مؤشر أسعار استهلاك المنتجات الغذائية في الجزائر

سنة الأساس: **2001=100** %

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012	*2013
مؤشر أسعار الاستهلاك	105,7	109,9	111,4	114,0	118,2	123,9	131,1	136,2	142,4	155,1	160,1
التغير السنوي	4,26	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,9	3,3
مؤشر أسعار استهلاك المنتجات الغذائية	104,2	108,9	107,7	112,2	119,4	128,3	138,9	144,8	150,9	–	–
التغير السنوي	3,59	4,47	-1,07	4,2	6,36	7,49	8,23	4,23	4,22	4,2	4,3

Source : office nationale des statistiques, indice de prix à la consommation2001-2011, collections statistiques N 171/2012 , série E : statistiques économiques N68, juin 2012, p.11 + Evolution annuelle de l'indice général des prix a la consommation **www.ons.dz**

ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر من **105,7** %سنة **2003** إلى**142,4** % سنة **2011** و سجل نسبة نمو ما بين سنتي **2008–2009** فاقت **5,7** % و **8,9** %بين سنتي **2011–2012**. و قد شملت زيادة الأسعار أهم المنتجات الغذائية لا سيما واسعة الاستهلاك خاصة السكر و الزيوت النباتية حيث يلاحظ ارتفاع مؤشر أسعار استهلاك المنتجات الغذائية ب **150,9** %بين سنتي **2001–2011** و سجل معدل نمو سنوي جد مرتفع خلال الفترة **2007–2009** بسبب استيراد التضخم الحاصل في أسعار الغذاء على المستوى العالمي تجاوز **8** % في سنة **2009** (ارتفعت أسعار المنتجات الطازجة ب **20,5** %) و هو ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري و إمكانية وصوله إلى مثل هذه المنتجات بصورة مستمرة لتلبية احتياجاته الغذائية. ليتراجع إلى **4,2** % في سنة **2011** و قد ارجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الطازجة ب **4,6** % مقارنة بأسعار المنتجات الغذائية المصنعة(**3,9** %).

و خلال سنة **2012** سجل مؤشر أسعار استهلاك المنتجات الغذائية ارتفاعا بنسبة **4,3** % بالمقارنة مع سنة **2011**، حيث تضاعفت أسعار المواد الغذائية و المشروبات ب **8,88** % و المنتجات الزراعية الطازجة بنسبة **18,87** %، ومنتجات الصناعة الزراعية الغذائية ب**5,64** % نظرا لارتفاع أسعار المشروبات **19,88** % و البن و الشاي **7,9** % والسكر و المواد السكرية **3,73** % و الزيوت والدهون **3,54** %.كما تبيّن المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تقلبات الأسعار الكبيرة بين سنتي **2001** و**2014**، والتي فاقت **177** % بالنسبة للحم الخروف و **65** % للبي، أما سعر الطماطم و البرتقال فقد عرف نموا ب**82,03** %، و **99,6** % على التوالي، وتضاعفت أسعار دقلة نور ب **243** %.

2-تزايد حصة الغذاء في ميزانية الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية

شكلت ميزانية الغذاء أكبر نسبة من نفقات المستهلك الجزائري بما يقارب **44,6 %** في سنة**2000** ثم تراجعت إلى **41,8 %**في سنة **2011** مقارنة بالإنفاق على السكن و النقل التي خصص لهما على التوالي **20,4 %** و **12 %** على التوالي سنة **2011**. مع ارتفاع هذه النسبة بالنسبة للأسر الريفية إلى حوالي **46 %** [1]، و يسجل ارتفاع استهلاك الفرد من الحبوب و مشتقاتها التي تمثل حوالي خمس الميزانية المخصصة للغذاء لا سيما في المناطق الريفية (**19,4 %**) . و الجدول التالي يوضح هيكل توزيع نفقات الغذاء في الجزائر سنة **2011**.

جدول رقم**47** : هيكل توزيع النفقات الغذائية في الجزائر حسب طبيعة المنتجات و المناطق في سنة **2011**

الوحدة: مليار دج

المناطق	المناطق الحضرية	%	المناطق الريفية	%	الإجمالي	%
مشتقات الحبوب	209,4	16,3	117,9	19,4	327,4	17,4
اللحوم الحمراء	176,4	13,7	72,3	12,1	248,7	13,2
لحوم الطيور	112	8,7	43,9	7,3	155,9	8,3
الأسماك	19,7	1,5	6,6	1,1	26,4	1,4
الحليب ومشتقاته	112	8,7	46,0	7,7	158	8,4
الزيوت و المواد الدسمة	86,1	6,7	47,2	7,9	133,4	7,1
الخضر و الفواكه	304,8	23,7	139,6	23,4	444,4	23,6
السكر والمنتجات السكرية	51,2	4	23,7	3,9	74,9	3,9
القهوة و الشاي	39,3	3,0	21,7	3,6	61,1	3,2
منتجات غذائية أخرى*	169,6	13,2	74,4	12,5	244,2	13,0
الإجمالي	1281	100	594,2	100	1875,3	100

*تشمل المشروبات غير الكحولية و التوابل و نفقات غذائية أخرى.

Source : Collections statistiques d'office national des statistiques, N183, série statistiques sociales, mars 2014, p. 26

يبرز الجدول سيطرة الحبوب و مشتقاتها على ميزانية الغذاء للأسر الجزائرية، حيث شكلت أكثر من **17 %** سنة **2011** و قاربت **20 %**بالنسبة للأسر في المناطق الريفية. و إذا ما أضيفت إليها النفقات الموجهة لاقتناء الخضر والفواكه سواء الجافة أو الطازجة ترتفع النسبة إلى حوالي **40 %**.

و نتيجة حتمية لارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية ارتفعت نسبة مساهمة الغذاء في مؤشر أسعار المستهلكين إلى أكثر من **40 %** سنة **2010**[2]. لكن تجدر الإشارة إلى أن نسبة التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الغذائي تبق في الجزائر اقل مقارنة ببعض الدول العربية و ذلك نظرا لتدخل الدولة لتحديد و تسقيف بعض الأسعار (المرسوم التنفيذي رقم **108/11** الصادر في **6** مارس **2011** المتعلق بتثبيت أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة السكر

[1] Collections statistiques d'office national des statistiques, N183, série statistiques sociales, mars 2014, p. 26

[2] صندوق النقد الدولي، أضواء على أهم الأحداث لآفاق الاقتصاد العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الفصل الأول والثاني، **11** نوفمبر **2013**، ص.**55**

الأبيض و الزيت)، و في سؤال تلقته الجزائر من طرف المنظمة العالمية للتجارة عن أسباب تدخل الدولة لتحديد أسعار المنتجات الزراعية أجابت بان ذلك يرجع إلى كونها واسعة الاستهلاك و إلى تراكم مشاكل القطاع الزراعي. و في هذا الإطار أشارت منظمة الأغذية و الزراعة إلى أن المستهلكين في الجزائر لم يتأثروا كثيرا جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية لا سيما أهم المنتجات المستوردة كالقمح والزيت و الحليب و السكر نظرا للتدخل القوي للدولة للحفاظ على الأسعار من خلال مختلف سياسات الدعم الممولة عن طريق نفقات الميزانية المدعمة من مداخيل البترول[1](مثلا في أزمة **2011** اضطرت الحكومة إلى تخفيض و إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من السكر و الزيت المقدرة ب **5** % وضريبة أرباح الشركات على الإنتاج (**19**%) و الرسم على القيمة المضافة (**17**%) لتخفيض أثر ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، و هو ما يطرح بشدة التساؤل المتعلق بمستقبل أسعار المواد الغذائية في الجزائر في حالة تخليها عن دعم أسعار المنتجات الزراعية الغذائية و كيف يمكن للصناعات الزراعية الغذائية مواجهة الوضعية أمام تراجع القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري؟

3- أثر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية على النظام الغذائي للعائلات الجزائرية

إن تضخم أسعار الغذاء و أمام تراجع القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دفع إلى إعادة توجيه أنماط الاستهلاك الغذائي في الجزائر، حيث تبرز سيطرة الحبوب في النظام الغذائي بالمقابل يسجل تراجع في استهلاك اللحوم الحمراء و البيضاء و لحوم الأسماك التي تشكل أقل من **1,5%** من ميزانية الإنفاق على الغذاء نظرا لارتفاع أسعارها. إضافة إلى انخفاض السعرات الحرارية مقارنة بالدول الأوروبية وبعض الدول المتوسطية كما يبرزه الجدول الموالي.

جدول رقم**48** : هيكل توزيع السعرات الحرارية في الجزائر مقارنة ببعض الدول

البلد	السعرات الحرارية	المنتجات الحيوانية %	الحبوب %	الزيوت النباتية%	السكر %	الفواكه%	الخضر %
الجزائر	**3105**	**11**	**56**	**10**	**9**	**8**	**5**
إسرائيل	**3540**	**21**	**33**	**22**	**7**	**10**	**5**
تونس	**3312**	**11**	**50**	**15**	**10**	**8**	**4**
تركيا	**3482**	**12**	**48**	**16**	**8**	**10**	**6**
UE	**3462**	**29**	**27**	**14**	**11**	**7**	**5**
العالم	**2779**	**17**	**46**	**12**	**8**	**6**	**7**

Source : Jean louis Rastoin, Lucien bourgeois, Foued cheriet, Nahid Mohavedi, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, les notes d'IPEMED, paris 2012, p.30

يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية في تركيبة السعرات الحرارية اليومية للفرد الجزائري التي تقل عن المستوى العالمي المقدر ب **17 %** و المستوى المسجل في دول الاتحاد الأوروبي المقدر ب **29 %**، بالمقابل يلاحظ ارتفاع نسبة الحبوب• التي تشكل أساس النمط الغذائي للمستهلك الجزائري إلى أكثر من **56 %**، و هو معدل جد مرتفع

[1] Perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, étude du CIHEAM avec le soutien de l'agence françaises de développement, options méditerranéennes, série B, N64, 2009, p. 21

• في هذا السياق كشف الأمين العام للاتحادية الوطنية للخبازين إلى أن الجزائر تصنف في المراتب الأولى عالميا لاستهلاك الخبز وفقا للتقارير الصادرة عن الاتحاد العالمي للخبازين، حيث سجلت ارتفاعا كبيرا في كمية استهلاك الخبز التي ارتفعت من 20 مليون خبزة يوميا إلى 48 مليون و 600 ألف خبزة يوميا، و في ظل استمرار هذا التطور لاستهلاك الخبز و ارتفاع تكاليف الإنتاج بحوالي 50 % بسبب ارتفاع أسعار المادة الأولية في الأسواق الدولية (الفرينة و المادة المحسنة و الزيت و السكر) حيث وصل سعر الفرينة إلى 1050 دج بعد أن كان في حدود 750 دج. و أسعار الكهرباء و الغاز، فان حوالي 40 % من المخابز اضطرت إلى توقيف نشاطها على المستوى الوطني في ظل ضعف و عدم كفاية الدعم الحكومي حسب اغلب الخبازين.

مقارنة بنسبته في دول الاتحاد الأوروبي التي تنخفض إلى 27 % و على المستوى العالمي المقدر ب 46 %. إن تغير النمط الاستهلاكي للمواطن الجزائري و تركيز نظامه الغذائي على الحبوب و افتقاره إلى التنوع و إلى عناصر الطاقة الحقيقية من بروتينات و سكريات سينعكس حتما على صحة العامل الجزائري و إنتاجيته و مردوديته في مؤسسات النشاط المختلفة ومن ذلك فرع الصناعات الزراعية الغذائية (إنتاجية العامل الجزائري متدنية بثلاث مرات مقارنة بالعامل الأوروبي).

ثانيا–أثر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية على التشغيل و تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص وم

1– أثر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية على فرص التشغيل في الصناعات الزراعية الغذائية

أشار تقرير لوزارة الصناعة إلى أن فرع الصناعات الزراعية الغذائية كان من الفروع الأكثر تؤثرا بتغيرات و تهديدات الانفتاح الاقتصادي و التجاري، حيث شهد خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2003 خسارة كبيرة تمثلت في إغلاق 23 وحدة إنتاجية منها 21 وحدة تابعة لشركات الرياض و تسريح عمالها، و فقد في نهاية سنة 2002 أكثر من 3668 عامل و في سنة 2004 حوالي 517 عامل. و ذلك بسبب ضعف معدلات الاستثمار و تراكم المشاكل الداخلية لهذه الوحدات وضعف مستويات التجديد و التسيير فيها و تزايد مديونيتها، إضافة إلى نمو حجم الواردات جراء تحرير التجارة الخارجية مما جعلها غير قادرة على الاستمرار في مواجهة المنافسة الأجنبية .

كما أكدت ذلك معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، التي أشارت إلى أنه من إجمالي عدد العمال الذين تم إقصاؤهم و تسريحهم من القطاع الصناعي خلال الفترة 2001–2004 و المقدر ب 522000 عامل كان فرع الصناعات الزراعية الغذائية أكثر الفروع تأثرا بهذا التسريح بفقدانه حوالي 23 % من موظفيه أي حوالي 9343 عامل، وبذلك انتقل عدد العمال من 40503 عامل في 2001 إلى 32292 عامل في نهاية سنة 2004 . و خلال الفترة 2003–2004 فقد الفرع 7,9 % من عدد العمال مما أدى إلى تراجع مساهمته في التشغيل و توفير مناصب الشغل إلى أقل من 2,3 % سنة 2009 .و بصفة عامة يتوقع أن يفقد الفرع أكثر من 10000 عامل جراء عملية التحرير التجاري غير المدروسة[1].و عليه يمكن القول أن ارتفاع أسعار الواردات من المدخلات الزراعية الغذائية يؤثر سلبا على تكلفة الإنتاج كمقياس أساسي للمنافسة و يمتد تأثير ذلك إلى التشغيل[2] و تسريح العمالة في حالة عدم قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المنافسة و هو ما يساهم في رفع مستويات البطالة.

2– أثر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية على تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية يؤثر سلبا على القدرات التنافسية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م أمام المؤسسات الأجنبية، و يدفع إلى تحول ولاء المستهلك الجزائري الذي يعاني من تراجع القدرة الشرائية ويخصص أكبر جزء من ميزانيته للحصول على الغذاء باتجاه السلع المستوردة ذات الأسعار التنافسية المقرونة بالجودة العالية، الأمر الذي يدفع بعضها إلى التوقف عن النشاط و الانسحاب من السوق و تسريح عمالها خاصة تلك التي تعاني من صعوبات ومشاكل، و قد يدفع مؤسسات أخرى إلى إعادة تخصيص عوامل إنتاجها إلى مجالات إنتاجية أخرى و تغيير نشاطها مما يحملها تكاليف التحول و التغيير التي تؤثر سلبا على وضعها المالي إن لم تتخذ إجراءات وسياسات

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق،ص. 567

[2] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق ، ص. 72-73

استعجالية لتأهيلها ورفع قدراتها التنافسية، وعليه فان الوصول إلى سياسة سعرية للمنتجات الزراعية الغذائية مستقرة تتماشى مع القدرة الشرائية للفرد الجزائري تتطلب رفع الإنتاج الوطني تماشيا مع متطلبات السكان المتزايدة ومعدلات نموهم المرتفعة وارتفاع وعيهم الغذائي [1] للحفاظ على الحصة السوقية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م.

مما سبق يمكن القول أن المشكل الأساسي لتطبيق اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية ينشأ من الصعوبات المتعلقة بإحداث استقرار في أسعار استهلاك المواد و المنتجات الإستراتيجية واسعة الاستهلاك مثل الخبز و الدقيق، فكل الدراسات و التوقعات التي أجريت المتعلقة بالتطورات المستقبلية لأسعار البذور في الأسواق الدولية تشير إلى ارتفاع الأسعار المرتبطة بانخفاض الدعم المحلي الممنوح للمزارعين و منتجي الحبوب في الدول الكبرى الصناعية. وعليه فان المحافظة على الآلية المعمول بها لتحديد أسعار الاستهلاك يجب أن تتكيف مع التغيرات المستمرة الحاصلة في الأسعار الدولية المرجعية و تقبل انعكاس ارتفاعها على أسعار الاستهلاك في السوق المحلية[2].

الفرع الثاني: تأثير ارتفاع اسعار السلع الزراعية على سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة لدعم تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تواجه الجزائر جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية نوعين من المخاطر، مخاطر كمية تتمثل في مخاطر تناقص الإمدادات وعدم توفر الغذاء حتى في حالة توفر الأموال اللازمة لشرائه نتيجة تراجع المعروض السلعي في أسواق الغذاء العالمية التي تعتمد عليها بشكل كبير في تلبية احتياجات الطلب المحلي، و مخاطر سعرية ناتجة عن ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء و فاتورة الدعم الحكومي للمواد الغذائية لمنع ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية أو دعم الدخول للحفاظ على القدرة الشرائية، و ينتج عن ذلك انعكاسات سلبية على المواقف المالية الداخلية و الخارجية لها لا سيما إذا ما تزامن ارتفاع أسعار الغذاء مع تراجع في أسعار النفط في الأسواق الدولية. و قد دفع الارتفاع المسجل في أسعار السلع الزراعية في الأسواق الدولية (**2008-2011**) إلى تدخل مباشر للدولة للحفاظ على استقرار أسعار المنتجات الغذائية في السوق المحلي، و تحملت بذلك خسائر في الناتج المحلي و الموازنة العمومية.

أولا- مدى تعرض الجزائر لمخاطر صدمات ارتفاع أسعار السلع الزراعية

تشير دراسات صندوق النقد الدولي حول مخاطر ارتفاع و تصاعد أسعار الغذاء وفقا "لمؤشر التعرض لمخاطر الصدمات الغذائية" إلى أن الجزائر تعد من أهم الدول شديدة التعرض لمخاطر ارتفاع أسعار الغذاء، كما هو موضح في الشكل الموالي.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.580

[2] Voir : Rapport annuel du CIHEAM, 2006, p.116

شكل رقم26: مؤشر التعرض لمخاطر صدمات أسعار الغذاء في الجزائر مقارنة ببعض الدول (2005-2009)

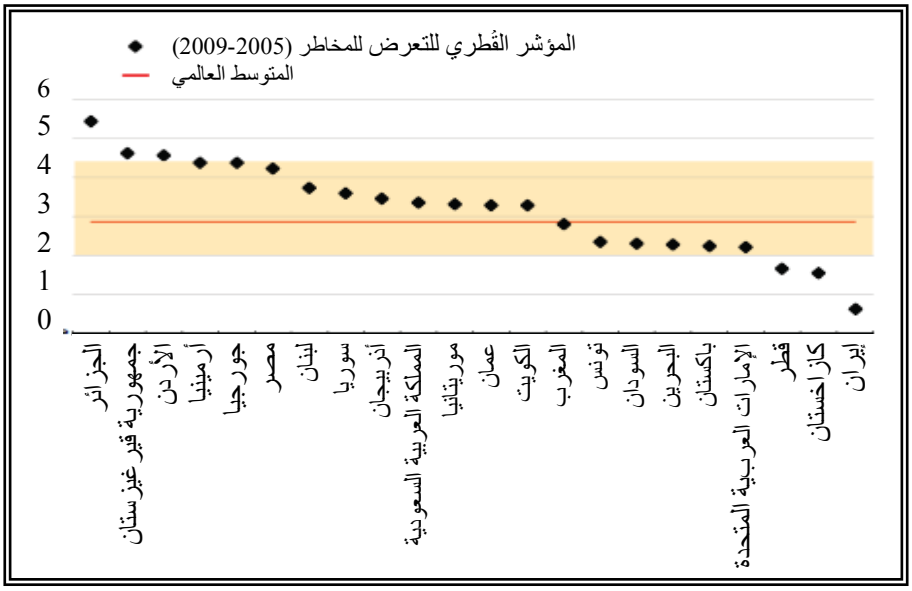

المصدر: صندوق النقد الدولي، أضواء على أهم الأحداث لآفاق الاقتصاد العالمي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الفصل الأول و الثاني، 11 نوفمبر 2013، ص.55

يلاحظ من الشكل ارتفاع قيمة مؤشر التعرض لمخاطر صدمات أسعار الغذاء في الجزائر المقدرة ب 5,5 % خلال الفترة 2005-2009 ، و أنها تقع أعلى المتوسط العالمي المقدر ب 3 % و هو ما يؤكد شدة تعرضها للمخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء مقارنة بالعديد من الدول النامية و العربية كتونس و المغرب و قطر؟؟؟؟

و اعتبر الصندوق أن الارتفاع المسجل في مستويات أسعار الغذاء يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم الكلي و تقليص القدرة الشرائية للأفراد مما يدفع السلطات الحكومية إلى مضاعفة وسائل التدخل لضمان تموين السوق المحلي بالمنتجات الغذائية، و إشباع رغبات المستهلكين لضمان استقرار أسعار السلع الأساسية(الحليب و الخبز) و زيادة التدابير المعنية بشبكات الضمان الاجتماعي على حساب مجالات استثمارية أخرى، مما يؤثر على أرصدة حسابات المالية العامة و يتسبب في حدوث خسارة في الناتج المحلي. و تعد مخاطر التعرض الى صدمات ارتفاع الاسعار مرتفعة نظرا لارتفاع فاتورة استيراد الغذاء التي شكلت حوالي 4,3 % من الناتج المحلي الإجمالي عندما كانت أسعار الغذاء جد مرتفعة في ظل أزمة الغذاء العالمية 2007-2008، و حوالي 3,8 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 عندما شهدت أسعار الغذاء تراجعا بسيطا مقارنة بالفترة السابقة.

ثانيا- أثر الاستمرار في دعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على الناتج المحلي الإجمالي

1-الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن دعم منتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

خلص البنك الدولي في سنة 2010 إلى أن انعكاس ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة 50 % على فاتورة واردات الحبوب في الجزائر و الناتج المحلي الخام كان سالبا، و قدر التأثير على هذا الأخير بحدود تراوحت بين 0,4 %و 0,5 % نظرا

لحجم المساعدات الموجهة لدعم بعض المواد الغذائية الأساسية كالحبوب و الزيوت و السكر[1] التي شهدت أسعارها ارتفاعا كبيرا .

و قد بينت دراسة أجراها صندوق النقد العربي أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال الفترة **2008–2010** تسبب في ارتفاع نسبة واردات المنتجات الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي من **2,9** %خلال الفترة **2000–2007** إلى **4,3** % أي بزيادة مقدارها **1,4** %، غير أن نسبتها إلى الاحتياطيات الرسمية انخفضت من **5,2** %إلى **4,4** %خلال نفس الفترتين السابقتين، كنتيجة لارتفاع أسعار النفط التي عززت من الوضع المالي للجزائر و خففت من وقع التداعيات السالبة لارتفاع أسعار الغذاء و قلصت من حجم المخاطر السعرية التي تواجهها[2]، إلا أنها لا تزال عرضة للمخاطر الكمية المتمثلة في تراجع إمدادات الغذاء في الأسواق العالمية في ظل محدودية الإنتاج المحلي و ضعف مرونته.

و في دراسة أخرى أجريت لقياس أثر ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بمعدل **15 %**على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تبين أنه يعمل على مضاعفة فاتورة استيراد الغذاء ب **0,15 %**، و تتحمل الجزائر خسارة ب **454** مليون دولار سنويا أي خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي **0,7 %** مقارنة بالأردن **0,9 %**و لبنان **0,8 %** (خسارة ب **87** و **157** مليون دولار على التوالي)، أما مصر و تونس فتتحملان خسارة بحوالي **0,3%** تقدر ب **270** و **76** مليون دولار [3].

و بما أن دراسات منظمة الأغذية و الزراعة تؤكد أن الفترات المستقبلية ستشهد إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الغذائية تقلبا كبيرا في الأسعار لا سيما في ظل استمرار وتيرة التغيرات المناخية، ووجود علاقة قوية بين أسعار المواد الطاقوية وأسعار السلع الغذائية(يدفع ارتفاع أسعار الأولى إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي و ارتفاع أسعار وسائل الإنتاج مما يجر أسعار السلع الغذائية إلى الارتفاع)، و بما أن أسعار المواد الطاقوية تشهد تقلبا كبيرا في الأسواق الدولية فان ذلك يعرض أسواق الأغذية العالمية هي الأخرى إلى تقلبات متزايدة، و لتغطية الآثار السلبية الناتجة عن هذه التقلبات والخسائر في الناتج المحلي الإجمالي تعتمد الجزائر على إيرادات المحروقات و التي لا تلزمها بإنتاج كميات أكبر من هذه المواد لتعويض ارتفاع أسعار الأغذية إذا كانت الزيادة في أسعار صادراتها تفوق الزيادة في أسعار الواردات الغذائية[4].

لكن المشكل يطرح بحدة في حالة تراجع أسعار المواد الطاقوية في الأسواق الدولية و استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية، فهل وسائل الدفع الجزائرية غير المستقرة و المرتبطة بأسعار المحروقات ستكون قادرة على التكيف مع ارتفاع مستويات الأسعار الدولية ؟؟؟ و كيف يؤثر ذلك على أداء سياسات الاقتصاد الكلي، و مدى قدرة الدولة على الاستمرار في دعم أسعار الإنتاج الزراعي و المواد الأساسية واسعة الاستهلاك، لاسيما في ظل تراجع البدائل التمويلية المتأتية من الإيرادات الجمركية و الضرائب (التهرب الضريبي)، مما يضطرها إلى تخفيض الإعانات و الدعم الموجه للقطاع الزراعي و الصناعات الغذائية، و هو ما يخلق تهديدا حقيقيا لمؤسسات الفرع و تنافسيتها كونه يرفع من تكلفة إنتاجها ويؤثر على سياسات تسعير منتجاتها.

[1] غونزايو ايسكريبانو، الأزمة المالية و الزراعة في جنوب المنطقة المتوسطية، رسالة سيام، المركز الدولي للدراسات الزراعية للبحر المتوسط، العدد 17، ص.7

[2] احمد بدوي، تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية، مرجع سابق، ص.16

[3] Jean louis Rastoin, Foued cheriet, sécurité alimentaire en méditerranée, un enjeu géostratégique majeur, op.cit, p. 4

[4] حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، تقرير صادر عن منظمة الأغذية و الزراعة 2011، مرجع سابق، ص.14

2- أثر زيادة التحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم القدرة الشرائية على الميزانية العمومية

تشير دراسات صندوق النقد الدولي حول آثار تصاعد أسعار الغذاء على الاقتصاد الكلي إلى الأثر الناتج عن ارتفاع معدل التضخم الكلي مما يؤدي إلى تقليص القدرة الشرائية للأسر، و تأثر أرصدة الحسابات المالية العامة و الحسابات الخارجية في الدول المستوردة للغذاء تأثرا سلبيا من خلال زيادة دعم السلع الأساسية و التدابير المعنية بشبكات الأمان الاجتماعي و تكاليف استيراد السلع الأولية[1].

و بالإسقاط على حالة الجزائر لوحظ أن من نتائج تضخم أسعار الغذاء تراجع القدرة الشرائية و تزايد عدد الأفراد الذين يعانون من تدني مستوى معيشتهم خاصة من ذوي الدخل المتوسط و الضعيف الذين ينفقون ما بين **35** %إلى **60** % من دخلهم على الغذاء إلى أكثر من **30**% من إجمالي عدد السكان في سنة **2010**، و اتسعت رقعة الفقر في الجزائر لتطال **7** ملايين نسمة[2]. و أمام هذه الوضعية وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى زيادة حجم مختلف التحويلات الاجتماعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي و التقليل من أثر التضخم العالمي الملحوظ في أسعار الغذاء، حيث شكل إجمالي الإعانات و الدعم المخصص لمواجهة ارتفاع الأسعار ما يفوق **1,5** % من الناتج المحلي الإجمالي سنة**2011** [3](**3,65** مليار دولار) و قارب **1,1** % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة **2013**، و من المعلوم أن هذه الإعانات يتم تمويلها مباشرة من ميزانية الدولة، و عليه فان الاستمرار في دعم أسعار إنتاج و أسعار استهلاك المنتجات الزراعية الغذائية يمكن أن يشكل ضغطا تصاعديا على الموازنة العمومية مستقبلا، لا سيما في حالة استمرار ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي وبقاء الإنتاج الوطني على حاله و تزايد سعر النفط التعادلي على مستوى سعر النفط الفعلي ،(سعر النفط التعادلي هو السعر الذي يكون عنده رصيد المالية العامة مساويا للصفر)، حيث تسجل الجزائر في سنة **2014** ارتفاعا في السعر المحقق للتعادل بعيدا عن سعر النفط الفعلي ما جعلها عرضة للمخاطر الناتجة عن انخفاض سعر النفط ،كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم 27: أسعار تعادل أرصدة المالية العامة و الحسابات الخارجية في الجزائر بالدولار الأمريكي للبرميل سنة 2014

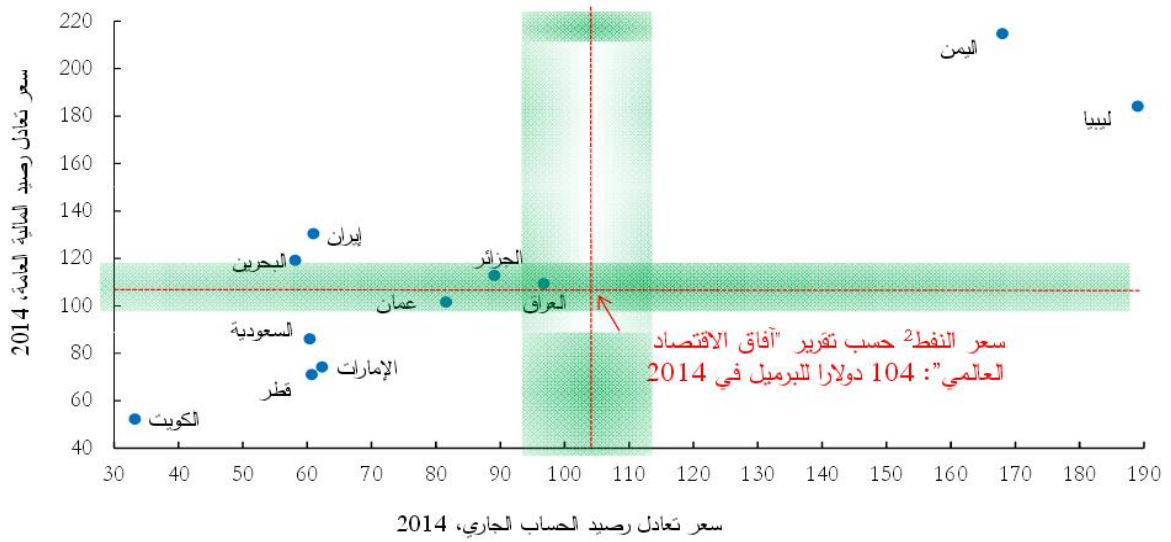

المصدر: صندوق النقد الدولي، عرض عن مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، **6** ماي **2014** ، ص.**20**

[1] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 26 ديسمبر 2013، ص.55

[2] اقتصاديات الصحوة العربية، من الثورة إلى التحول و تحقيق الأمن الغذائي،المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية(IFPRI)، ماي 2011، ص.2.

[3] Matthieu brun, les subventions alimentaires, enjeux et perspectives dans le monde arabe, les notes d'analyses du CIHEAM, N67 septembre 2012, p.9

يلاحظ من الشكل أن انخفاض أسعار النفط عن مستوى **104** دولار للبرميل سنة **2014** يرفع سعر تعادل رصيد المالية العامة إلى **120** دولار للبرميل، و سعر تعادل رصيد الحساب الجاري إلى **90** دولار برميل، و هو ما جعلها أكثر عرضة للمخاطر الناتجة عن انخفاض سعر النفط، و من المتوقع أن تؤدي ضغوط الإنفاق إلى ارتفاع السعر المحقق للتعادل في الأجل المتوسط و بالتالي زيادة تعرضها للمخاطر. و تشير نتائج محاكاة التقلبات في أسعار النفط المستقبلية إلى أن فرص تجاوز سعر النفط التعادلي المتوقع للسعر الفعلي في الجزائر سنة **2017** تزيد عن **40** % [1] وبالأخذ في الحسبان أيضا الانخفاض المتوقع لأسعار النفط بناء على أوضاع أسواق العقود المستقبلية، فان الجزائر ستكون أكثر عرضة للمخاطر على المدى المتوسط. و أمام هذه الوضعية تجبر الدولة على تقليص المخصصات والإعانات المالية مما يخلق تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي• في الجزائر لعدم قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الص وم على الاستمرار في النشاط في حالة تراجع الإعانات و الدعم بمختلف أشكاله كونها تحتاج إلى استقرار و انتظام التموين و تقليص المخاطر الناتجة عن تغير الأسعار و عدم استقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية.

[1] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، **26** ديسمبر**2013**، ص.**21**

• صنف التقرير الدولي الصادر عن وكالة الدراسات الاقتصادية في 2014 المتعلق بالأمن الغذائي العالمي الجزائر في المرتبة 70 من بين 109 دولة (تونس 54 و العربية السعودية 32 عالميا) و الثامنة عربيا، و الذي يعتمد على عدة معايير منها: قدرة الدولة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء ، نوعية و امن الأغذية للمستهلكين، تكلفة الحصول على التمويل للحصول على الأغذية، مستوى التموين الغذائي المحلي و جهود البحث و التطوير الزراعي. حيث تحصلت على 40,5 نقطة من أصل 100 نقطة.

خلاصة الفصل الثالث

إن استمرار الدول المتقدمة في تقديم الدعم الزراعي للمزارعين و عدم التزامها بتخفيض مستوياته التي أقرتها في جداول تنازلاتها و التحايل على أشكاله، يعد من الأسباب المباشرة في إحداث التشوهات السعرية في الأسواق الدولية و عدم استقرار أسعار السلع الزراعية الغذائية، كونه يوفر للسلع الزراعية التي تستفيد منه ميزة نسبية غير حقيقية لا علاقة لها بالنظرية الاقتصادية و مبادئ الميزة النسبية .

و بذلك تؤكد هذه الممارسات عدم التزام هذه الدول بتطبيق أحكام اتفاق الزراعة، لأن قوتها الاقتصادية والسياسية تخول لها خرق جميع القوانين و الاتفاقيات، و هو ما يؤكده تصريح احد خبراء صندوق النقد الدولي' إن مستقبل التجارة و الاقتصاد العالمي على المدى القصير يعتمد على أسلوب معالجة الو م ا لمعدلات التضخم و نموها الاقتصادي'، وأكد 'إن ما تتمتع به قوة اقتصادية كبرى كالوم ا من أهمية في النظام التجاري الدولي يجعل من الصعب التصور بأنها من الممكن أن ترغم على قبول حكم أو تعديل قرار تريده أو إلغاء قرار... و أن الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية لن تكون واجبة التنفيذ بشكل تلقائي في الو م ا أو الأحكام التي تصدرها لجان تسوية المنازعات في هذه المنظمة، و لا يوجد ما يحول دون خروج الو م ا على قاعدة دولية إذا ما وجدت مصلحة كبيرة في ذلك'. و إن كان الأمر لا يقتصر على سلوك الو م ا لوحدها بل يمتد إلى ممارسات جميع الدول المتقدمة الأخرى، التي كانت المشرف الأول على التخطيط للمفاوضات التجارية العالمية متعددة الأطراف إلا أنها أول من يخترق قواعده إذا ما تعارضت مع أهدافها ومصالحها التجارية.

و عليه فإن مكاسب التحرير التجاري للسلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر وغيرها من الدول النامية سوف يتوقف الكثير منها على مدى التزام الأطراف القوية في التبادل التجاري بإلغاء سياسات الدعم المشوهة للتجارة و تطبيق التزاماتها في آجال استحقاقها بالمعدلات المنصوص عليها، و عدم التحايل على الاتفاقيات لحماية مصالحها التجارية، مما سيسمح بإعادة تقسيم العمل الدولي لتجارة السلع الزراعية الغذائية على أساس الميزة النسبية الحقيقية، و يوسع فرص الإنتاج والمنافسة للمنتجات التي كانت تمتلك و تتوفر على مقومات التنافسية و التي فقدتها بسبب تنامي حجم الدعم المقدم للسلع الزراعية، و من ذلك منتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية و إن كان تحقق ذلك على المدى القصير جد مستبعد و يتوقع تحققه على المدى البعيد إن كانت هناك استجابة ومرونة كافية من قبل فروع النشاط المختلفة، لا سيما إذا رافقها دعما مستمرا متنوعا من طرف الدولة في حدود المستويات التي تقرها أحكام اتفاقية الدعم الزراعي .

من جهة أخرى فان التحرير الجزئي لتجارة السلع الزراعية ساهم الى جانب عوامل أخرى في دفع أسعار هذه السلع إلى الارتفاع على مستوى الأسواق الدولية، و أمام ارتباط و تبعية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م إلى هذه الأسواق فإنها استوردت التضخم الحاصل في الأسعار، مما انعكس سلبا على نشاط الكثير منها و تسبب في ارتفاع تكاليف إنتاجها و أسعار مخرجاتها و إضعاف قدراتها التنافسية و فقدانها لحصتها السوقية و إعلان إفلاسها و تسريحها لليد العاملة. ما دفع الدولة الى تحمل اعباء مالية كبيرة للاستمرار في دعم أسعار الإنتاج و الاستهلاك للكثير من الفروع الإنتاجية.

الفصل الرابع:

آثار تطبيق أحكام النفاذ إلى الأسواق على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر

تمهيد

يعد من الصعب تقدير الآثار الناتجة عن الالتزام بتطبيق أحكام النفاذ إلى الأسواق على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم باعتبار أن الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة و لم تحدد التزاماتها النهائية المرتبطة بالملف الزراعي، ذلك أن تحديد أثر التخفيض الجمركي و الانفتاح التجاري و تدفق الواردات الأجنبية على فروع الإنتاج الوطني يتوقف على القيود التعريفية التي ستلتزم بها الجزائر في جداول تنازلاتها و الالتزام بتخفيضها و على معدلات الربط التي سيتم الاتفاق عليها في عملية التفاوض، وعلى مدى قدرتها على الاستفادة من المعاملة الخاصة و اتخاذ الإجراءات الوقائية الواردة في أحكام الاتفاق، من جهة أخرى تمنح الاتفاقية فرصا أمام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية لتصدير منتجاتها والاستفادة وفقا لمبادئ المنظمة لاسيما مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية و الشفافية من فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية و استغلال المزايا النسبية التنافسية التي تتمتع بها و إن كان تحقق ذلك على المدى الطويل و هو مرهون بتحسين إنتاجية هذه الصناعات و التزامها بمعايير و مواصفات الإنتاج المطلوبة في الأسواق الدولية. وعليه فان الدراسة في هذا الفصل هي دراسة تقديرية تستند إلى بعض المعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الوقت الراهن. ويشمل الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الآثار الناتجة على نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

المبحث الثاني : الآثار المتعلقة بفرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

المبحث الأول: الآثار الناتجة على نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

أقبلت الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في عقد التسعينيات من القرن الماضي على إحداث تخفيضات معتبرة في معدلات الرسوم الجمركية تماشيا مع أهداف التحرير التجاري و التحول إلى اقتصاد السوق، كما سعت إلى تكييف منظومتها التعريفية وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية لتسهيل تدفق منتجات الدول الأعضاء إلى السوق الجزائرية، و إضفاء الشفافية على المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية الغذائية، غير أن الانفتاح المستعجل و غير المدروس كانت وستكون نتائجه وخيمة على تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية لا سيما الص و م منها. و هو ما يحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإصلاحات المعتمدة لتسهيل فرص نفاذ الواردات الزراعية الغذائية إلى السوق الجزائرية

المطلب الثاني:الآثار الناتجة عن التزامات تحسين فرص النفاذ إلى السوق المحلي على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

المطلب الأول: الإصلاحات المعتمدة لتسهيل فرص نفاذ الواردات الزراعية الغذائية إلى السوق الجزائرية

يمكن عرض أهم الإصلاحات التي أجرتها الجزائر بهدف تحرير المبادلات التجارية الخارجية و تسهيل فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الأجنبية إلى السوق المحلية فيما يلي:

الفرع الأول: الاتجاه إلى التحرير التجاري و الإصلاح الجمركي

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية المعتمدة لتسهيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق اتفاق التجارة في السلع الزراعية

الفرع الأول: الاتجاه إلى التحرير التجاري و الإصلاح الجمركي

عمدت الجزائر لتسريع وتيرة الانفتاح التجاري وزيادة فرص دخول المنتجات الغذائية الأجنبية إلى السوق الجزائرية إلى تخفيض الرسوم الجمركية و إضفاء المزيد من التبسيط و الوضوح في عمليات الجمركة، و تسهيلها لمختلف المتعاملين في مجال التجارة الخارجية و ضمان نوع من الاستقرار و المصداقية في هيكل الرسوم الجمركية لجذب المستثمرين الأجانب، وجاءت عملية التحرير تحت توصيات مؤسستي بروتن وودز (FMI, BM) بعد أن كانت الجزائر تتبع سياسة الاحتكار أو التقييد التجاري الكلي (1978) و تمت عملية الانفتاح التجاري عبر مرحلتين أساسيتين هما:

أولا– مرحلة التحرير التجاري التدريجي:1990–1993

تميزت ب:

1–إلغاء احتكار الدولة لعمليات التجارة الخارجية و إدماج معاملات القطاع الخاص

تجسدت أولى مبادرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بفتح المجال أمام الشركات الوطنية لإجراء المبادلات التجارية مع الخارج و إنهاء الاحتكار الممارس من طرف الدولة، حيث تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990و قانون النقد و القرض إشارة إلى رفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية و الترخيص للمؤسسات الوطنية والأجنبية(تجار الجملة و الوكلاء المعتمدين) بممارسة عمليات التجارة الخارجية(قائمة من المنتجات المرخص بها)[1]. وانطلاقا من افريل 1991 أصبح بإمكان أي متعامل جزائري طبيعي أو معنوي ممارسة عمليات التصدير والاستيراد .

2–نظام شركات الامتياز

اتسمت هذه المرحلة أيضا بإدخال ما يعرف بنظام شركات الامتياز (les sociétés de concession) و شركات البيع بالجملة للقضاء على مظاهر الاحتكار و تحسين العرض،.حيث يخضع إنشاء شركات الامتياز إلى موافقة و ترخيص من مجلس النقد و القرض للقيام بعمليات الاستيراد أو تمثيل مورد أجنبي في السوق المحلي[2].

3–الرقابة على الصرف الأجنبي

ساهم النمو السريع للواردات في عدم استقرار السوق الجزائرية و تزايد الاختلالات المالية، الوضع الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية التصحيحية التي تجسدت بإصدار التعليمة رقم 625 في 18 أوت 1992 التي أكدت على تشديد القيود على الصرف الأجنبي و معايير قابلية التحويل الخارجي و إسناده إلى لجنة دائمة تابعة للدولة مكلفة بمتابعة التجارة الخارجية و الالتزامات التجارية مع الخارج، كما تعمل بالتنسيق مع البنوك على تحديد معايير الحصول على النقد الأجنبي و القروض الموجهة للاستيراد بوضع قواعد صارمة على التمويل تخضع المعاملات التي تفوق قيمتها 100 ألف دولار إلى موافقة اللجنة الخاصة و يتم تمويلها من النقد الأجنبي الرسمي[3]. و ذلك بهدف تقليص حجم الواردات (منع و حضر استيراد بعض المنتجات الكمالية)، و تم تبرير ذلك بنقص الموارد من العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى أن تقليص الاحتكار في مجال التجارة الخارجية لا يعني غياب الدولة في تنظيم مخصصات النقد الأجنبي[4].

---

[1] عبد الله بن وناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص.168

[2] عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص. 438

[3] درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص. 388

[4] Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC, centre d'économie de l'Université paris nord, document de travail N 2009-05, p.10

ثانيا– مرحلة التحرير التجاري الكلي (منذ سنة 1994)

تميزت هذه المرحلة ب :

1–السعي إلى تخفيض القيود الكمية و الإدارية

1–1–التزامات الجزائر المتعلقة بتخفيض القيود الكمية و الإدارية

التزمت الجزائر بالتحرير الكلي لعمليات التجارة الخارجية منذ **1994** وتجسد ذلك بالتخفيف من القيود الإدارية بإلغاء نظام المراقبة والسماح للمستوردين بفتح حسابات بالعملة الصعبة، و الاحتفاظ بجزء من إيرادات صادراتهم بالعملة الأجنبية و الحصول عليها حسب احتياجاتهم و استيراد كل المنتجات[1]. كما ألغيت القيود المفروضة على الصادرات والقاعدة المتعلقة بتمويل بعض الواردات بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص بالمستورد.

كما عملت الجزائر على إعادة تكييف القوانين و التشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية لتكون متطابقة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، و هو ما تضمنه الأمر **03–40** المؤرخ في **19** جويلية **2003** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع لإضفاء المزيد من الشفافية حول عمليات التجارة الخارجية.(يتم التطرق إليه لاحقا)

1–2– مدى توافق إجراءات الحماية عن طريق القيود الكمية في الجزائر مع قواعد التجارة الدولية

بالرغم من الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية إلا أن البنك الدولي يعتبر الجزائر من الدول الأقل حمائية من ناحية مؤشر الرسوم الجمركية، غير أنها تعتبر ذات إجراءات تقييدية كبيرة حسب مؤشر القيود الكلية للتجارة، بسبب تأثيرات السياسات التجارية الناتجة عن استخدام القيود غير التعريفية التي تعد جد مرتفعة، حيث تجاوز المؤشر الإجمالي لتقييد التجارة الخارجية في الجزائر **35** % في سنة **2007** و انخفض في سنة **2008** إلى **27,1** %، غير أنه يبق مرتفع مقارنة بذلك المسجل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقدر ب **26** % [2]، وهو ما يلزمها في إطار التفاوض مع منظمة التجارة العالمية بتخفيض القيود غير التعريفية و إزالتها حتى تقتصر مظاهر حماية الاقتصاد الوطني على الرسوم الجمركية فقط تطبيقا لمبدأ الشفافية.

1–3–أهم انتقادات البنك الدولي للجزائر حول الحماية وفق الأساليب الكمية و الإدارية

ترتبط الإجراءات الحمائية وفق القيود الكمية حسب البنك العالمي و فريق العمل المفاوض مع الجزائر بمراقبة الواردات من المنتجات الحيوانية و طلب ترخيص مسبقا بالنسبة لبعض المنتجات كالمنظفات و الكبريت، و حضر استيراد بعض المنتجات المضرة بصحة المستهلك كالخمور و السيارات المستعملة، كما اعتبرت المنظمة العالمية للتجارة أن احتكار الواردات الزراعية من طرف الدولة عن طريق الدواوين المختلفة يعد قيدا غير تعريفي للمبادلات التجارية، في حين ردت الجزائر أن هذا الاحتكار خاصة من طرف الديوان المهني للحبوب يرجع إلى الأهمية الإستراتيجية للمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة الزراعية الضرورية للعملية الإنتاجية(الحبوب و الحليب)[3] و حتى تضمن استقرار السوق في حالة تخلي القطاع الخاص عن الاستيراد كما حدث في سنة **2011**.

---

[1] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، **2005–2006**، ص. **126**

[2] Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC, centre d'économie de l'Université paris nord, document de travail N 2009-05, p.16

[3] Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, op.cit, p.16

من جهة أخرى رأت الدول المتفاوضة مع الجزائر أن إجبار المستوردين الأجانب على الحصول على 'بطاقة التاجر الأجنبي' خروجا عن مبدأ المعاملة الوطنية و أنه يشكل قيدا إداريا غير تعريفي، و ردت الجزائر بأن ذلك يعد مجرد إجراء مسهل لعمليات الإحصاء الاقتصادي لعدد المستوردين الأجانب في الجزائر و أرغمت على إلغائه في قانون المالية لسنة 2008. كما أثير النقاش حول إجبارية التوطين المصرفي للواردات الذي تعارضه وترفضه الدول المفاوضة و الذي تعتبره الجزائر كآلية لمتابعة إحصائيات التدفقات المالية للتجارة الخارجية و محاربة الأنشطة غير الرسمية، و أنه لا يقصد بها التفرقة والتمييز بين المتعاملين التجاريين المحليين و الأجانب، في حين ترى المنظمة أن إجبارية التوطين المصرفي مكلفة للمتعاملين التجاريين و تتطلب إجراءات إدارية صعبة تجعلها بمثابة إجراءات تقييدية غير تعريفية للمبادلات التجارية[1].

1-4-تقييم منتدى الاقتصاد العالمي للحماية عن طريق الإجراءات الكمية و الإدارية في الجزائر

صنفت الجزائر حسب مؤشر تمكين التجارة بناءا على تقرير تمكين التجارة الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2014 في المرتبة 120 عالميا من بين 138 بلد، و ارجع ذلك إلى وجود صعوبات مرتبطة بمحيط النشاط و القدرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية و الدولية و مدى توفر الشفافية في الإجراءات الإدارية و القدرة على استعمال وسائل الإعلام والاتصال لا سيما إذا تمت المقارنة بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، كما يبرزها الشكل الموالي:

شكل رقم28: تصنيف الجزائر حسب مؤشر تمكين التجارة لسنة 2014

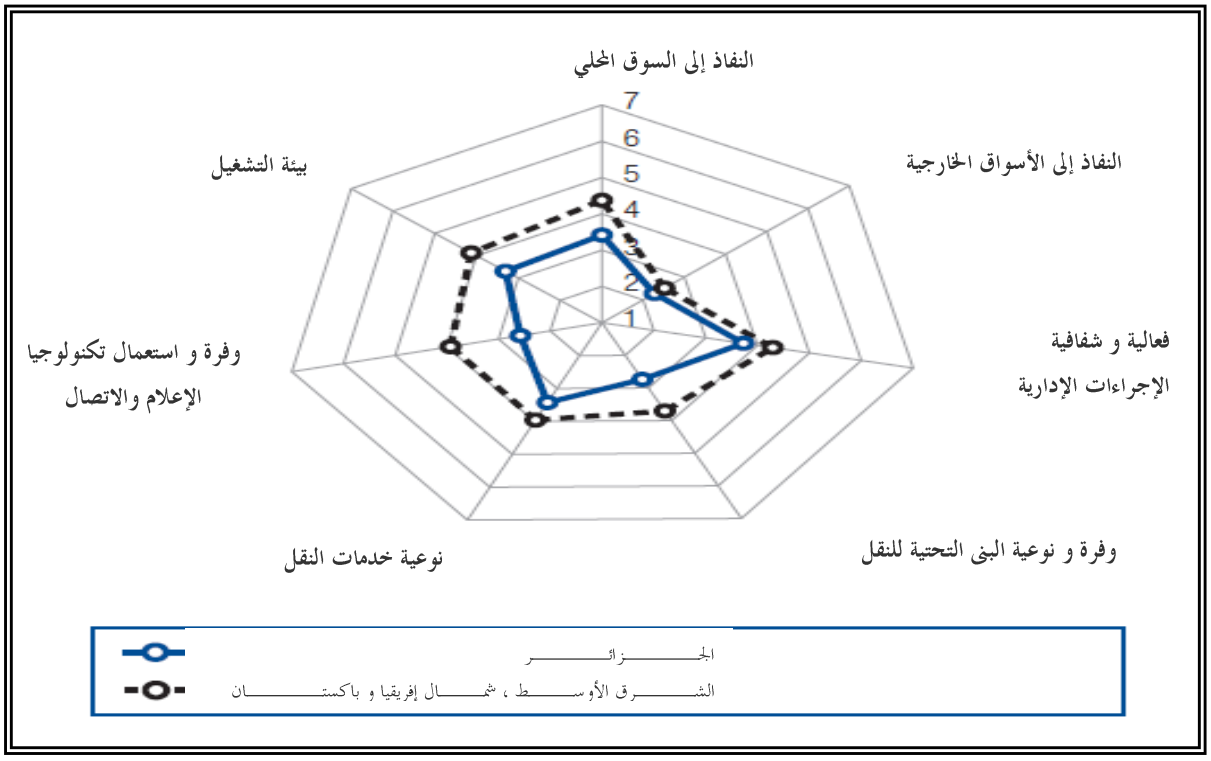

Source : world Economic forum, the global enabling trade report, 2014, p. 51

حيث احتلت الجزائر المرتبة 120 عالميا في المؤشر الفرعي المتعلق بالوصول إلى الأسواق المحلية أو الأجنبية بحصولها على 3,2 نقطة فقط من أصل 7 نقاط، و المرتبة 98 عالميا في المؤشر الفرعي المتعلق بشفافية و فعالية الإجراءات الإدارية

[1] Ibid. p.20

والمرتبة **112** في مجال نوعية البنى التحتية المرتبطة بوسائل النقل و خدماتها و استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال والمرتبة **130** عالميا في ما يتعلق ببيئة التشغيل.

و اعتبر التقرير أن عملية الاستيراد في الجزائر تعرقلها الكثير من الصعوبات يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل**29**:أهم صعوبات الاستيراد في الجزائر حسب مؤشر تمكين التجارة **2014**

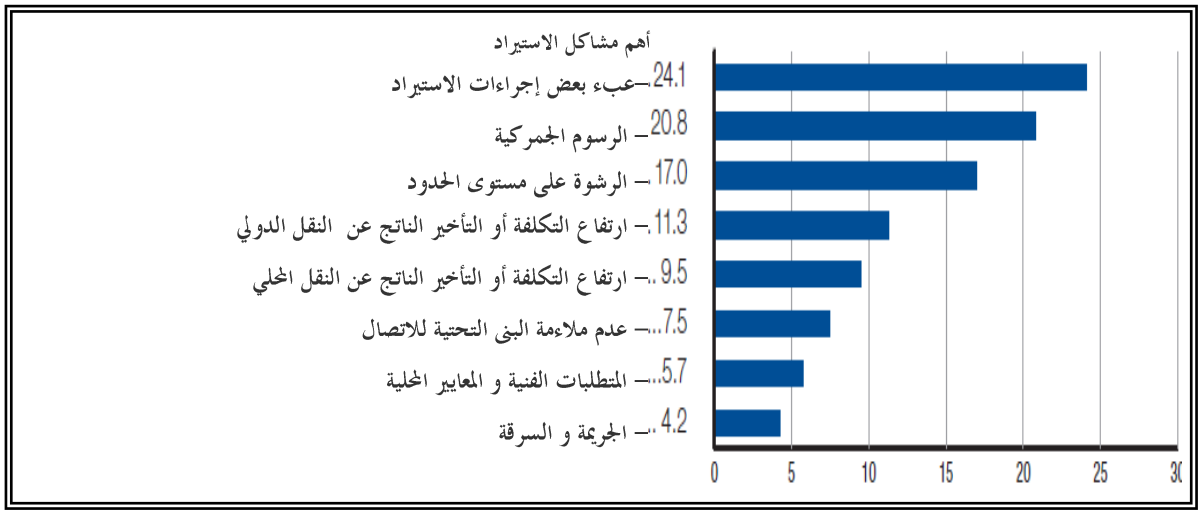

Source : world Economic forum, the global enabling trade report, 2014, p. 52

2- تكييف التعريفة الجمركية وفقا لقواعد العولمة التجارية

برزت أكثر اهتمامات الجزائر بتحرير التجارة الخارجية بعد تقديمها لطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وربط علاقات تشاركية إقليمية مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث اعتمدت جملة من الإجراءات التحريرية الهادفة إلى التكيف مع قواعد العولمة التجارية من أهمها[1]:

2-1-تعديل هيكل الرسوم الجمركية من خلال إلغاء القيمة الإدارية الجزافية و تعويضها بالقيمة التعاقدية، و التخلي عن الرسم النوعي الإضافي(**la taxe spécifique additionnelle**) الذي انشأ في **1991** بهدف وضع حد للواردات غير الضرورية و الحفاظ على النقد الأجنبي لمواجهة حالة الندرة في العملة الأجنبية.

2-2-تخفيض الرسوم الجمركية: اقتضت عملية الانفتاح و تسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية، حيث تم تخفيض عدد الخطوط الجمركية من حوالي **19** رسما جمركيا أقصاه **120 %** إلى **3** معدلات أقصاها المخفض من **60 %**إلى **45 %** إلى **40 %** ثم إلى **30 %** ،حيث كانت المنتجات الغذائية في سنة **1992** تخضع إلى أقصى رسم جمركي مقداره **60 %** .

بعدها أقر قانون المالية لسنة **2001** حدود المعدل الأقصى للرسم الجمركي ب **30 %** بعد أن كان **458** منتوج يمثل **56 %** منها منتجات زراعية و غذائية تخضع لرسم جمركي يقدر ب **45 %**. و بذلك انتقل متوسط المعدل البسيط للرسوم الجمركية من **23,3 %** إلى **17,5 %** و معدل أو مؤشر الحماية لصندوق النقد الدولي من **10 %** إلى **7 %** في سنة **2001** .(في سنة **2006** شكلت الواردات المعفاة كليا من دفع الرسوم الجمركية **0,5 %** من إجمالي قيمة الواردات بالرغم من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ).

[1] Youcef ben Abdallah, l'Algérie face à la mondialisation, 2010, p. 31 disponible sur le site : http://www.fes-alger.org/media/etude_%20mondialisation.pdf

و قدر متوسط الرسم الجمركي المطبق في سنة 2007 ب 11,2 % في حين قدر مؤشر التقييد التعريفي للمبادلات التجارية الدولية ب 12,7 %، و هو قريب من ذلك المطبق في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المقدر ب 12,6 % لكنه أكبر من المعدل المطبق في الدول المتوسطية ذات الدخل المتوسط المقدر ب 8 %[1]. كما تم المحافظة على نفس معدل الرسم على القيمة المضافة (7 % و 17 %) ما عدا بالنسبة للحوم الطازجة و المجمدة وغبرة الحليب والفرينة والسميد بهدف حماية المنتوج المحلي.

2-3- مبدأ التصاعدية في الرسوم الجمركية

عملت الجزائر على إعداد تصنيفات في الرسوم الجمركية حسب درجة تصنيع المنتوج الذي يخضع للتعريفة ، فهي تفرض ثلاث مستويات للتعريفة الجمركية (5%، 15 %، 30 %) لحماية الصناعة المحلية، حيث تتميز التعريفة الجمركية الجزائرية بكونها تصاعدية تبدأ ب 5 % على المواد الخام و 15 % على المواد نصف المصنعة و 30 % على المأكولات والمشروبات و التبغ و السلع الاستهلاكية، لكن تجدر الإشارة إلى أنها تستثني بعض السلع من هذه القاعدة فهي تفرض رسما ب 30 %على البرتقال الطازج و المجفف في حين تفرض رسما مقداره 15% على عصير البرتقال.

2-4-رفع درجة الانفتاح التجاري

ارتفعت درجة الانفتاح التجاري في الجزائر من أقل من 50 % في سنة 1995 إلى حوالي 57 % في سنة 2000 لتقارب 60 % في سنة 2013[2] (المرتبة 87 عالميا)، و هي معدلات مرتفعة مقارنة بتلك المسجلة في بقية الدول المتوسطية(53 %) أو في الدول المتقدمة التي تعادل 20 %، كما تعكس هذه المؤشرات الارتباط الوثيق لنمو الناتج المحلي في الجزائر بالأسواق الخارجية من خلال عملية الاستيراد، و هو ما يجعل الصناعات الغذائية في الجزائرية مستقبلة و متأثرة بمعظم التقلبات التي تشهدها أسعار السلع الزراعية في الأسواق الدولية.

2- الالتزام بالربط الأولي للتعريفة الجمركية

2-1-التزامات الجزائر الأولية المتعلقة بمعدلات ربط الرسوم الجمركية للسلع الزراعية الغذائية

تقتضي أحكام اتفاقية التجارة في السلع الزراعية الالتزام بربط التعريفات الجمركية، لذا قدمت الجزائر في إطار جداول التزاماتها و تنازلاتها هيكل التعريفة المطبقة على الواردات الزراعية الغذائية، و معدلات الربط الأولية لكل السلع الزراعية الغذائية باعتبار أن عملية الربط النهائي لم تتم ما دامت المفاوضات مستمرة و لم تنظم بعد إلى المنظمة، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, op.cit, p.1 5

[2] World Economic Forum, the global enabling trade report 2014, p.52

جدول رقم 49: التزامات الجزائر في تجارة السلع الزراعية الغذائية سنة 2012

سنة تطبيق رسوم *MFN	المتوسط البسيط		المعفاة من الرسوم الجمركية		الرسوم غير القيمية		الرسوم < 15 %		
	الربط	رسوم MFN المطبقة	الربط	رسوم MFN المطبقة	الربط	رسوم MFN المطبقة	الربط	رسوم MFN المطبقة	
	نسبة الأقسام الفرعية في النظام المنسق(6 أرقام) %								
2012	-	23,3	-	0,2	-	0	-	69,4	
2012	الرسوم التي تفوق المتوسط البسيط ب 3 مرات		تنازلات لم تنفذ في 2012	الرسوم القصوى		عدد الرسوم غير المتوفرة التي لم تأخذ بعين الاعتبار		معامل التغير	
	الربط	رسوم MFN المطبقة	الربط	رسوم MFN المطبقة	الربط	رسوم MFN المطبقة	الربط	رسوم MFN المطبقة	عدد خطوط رسوم MFN المطبقة
	نسبة الأقسام الفرعية في النظام المنسق(6 أرقام) %								
	12	13	14	–	30	4		47	785

Source: world trade organisation, world tariff profiles 2013, p.12, 13

* رسوم **MFN**: رسوم الدولة الأولى بالرعاية

تطبق الجزائر بالمتوسط رسما جمركيا في حدود 23,3 % على وارداتها من السلع الزراعية الغذائية مع العلم أن أقصى رسم جمركي مقداره 30 %، و أنه بالرغم من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 و انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2008 إلا أن الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية نهائيا لم تشكل سنة 2012 إلا 0,2 % من إجمالي الواردات الزراعية الغذائية في الجزائر، و هذا راجع إلى تأخر تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير تجارة السلع الزراعية في إطار اتفاق الشراكة إلى ما بعد سنة 2010 حسب أحكام الاتفاق و خضوع اتفاقية التحرير إلى نظام الحصص الزراعية ، كما يلاحظ أن نسبة الخطوط التعريفية التي تخضع إلى رسوم جمركية أقل من 15 % (تخضع لرسم جمركي 5 % أو 0) لم تمثل إلا 30,6 % من إجمالي الخطوط التعريفية المتعلقة بالسلع الزراعية الغذائية البالغ عددها 785.

2-2- رسوم الدولة الأولى بالرعاية المطبقة في الجزائر على عينة من المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة

لإعطاء نظرة توضيحية أكثر حول مستويات الرسوم المطبقة على الواردات الزراعية الغذائية يعرض الجدول التالي:

جدول رقم50 : الرسوم المطبقة على السلع الزراعية الغذائية المستوردة في سنة 2012

المنتجات	الربط النهائي للرسوم	رسوم الدولة الأولى بالرعاية المطبقة %			الواردات
		المتوسط	المعفاة من الرسوم الجمركية	أقصى رسم جمركي	النسبة إلى إجمالي الواردات
منتجات حيوانية	-----	27,9	0	30	0,6
منتجات الحليب والأجبان		22,4	0	30	2,2
الفواكه، الخضر، النباتات		25,4	0	30	1,4
القهوة و الشاي		26,5	0	30	0,8
الحبوب و مشتقاتها		24,6	1,3	30	6,8
البذور الزيتية و الزيوت والزبدة		19,7	0	30	2,3
السكر و الحلويات		25,0	0	30	1,4
المشروبات و التبغ		26,6	0	30	0,6
القطن		5,0	0	5	0,0
منتجات زراعية أخرى		17,3	0	30	0,2

Source:OMC, world tariff profiles, 2013, p.31

تخضع عملية تخفيض الرسوم الجمركية في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى مبدأ التخفيض الإجمالي للتعريفات الجمركية و ليس وفقا لمنهج منتج بمنتج، و عليه فإن الجزائر تلتزم بعد الانضمام بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وفقا للمعدلات المنصوص عليها في جدول تنازلاتها مع الالتزام بالحد الادني للتخفيض المقدر ب 10 % باعتبارها دولة نامية لتسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق، و يتاح لها وفق ذلك إحداث تخفيض أكبر على السلع الزراعية غير المنافسة للمنتوج الجزائري و إحداث تخفيض أقل على السلع المنافسة للمنتجات المحلية الحساسة التي تهدف إلى حمايتها. و يبرز الجدول السابق جانبا من هذه الإجراءات حيث يرتفع متوسط رسوم الدولة الأولى بالرعاية إلى أكثر من 25 % بالنسبة للمنتجات الحيوانية و مشتقات الحبوب و الخضر و الفواكه و المشروبات بهدف حماية الإنتاج الوطني و تنخفض إلى 5 % بالنسبة للقطن مثلا.

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية المعتمدة لتسهيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق اتفاق التجارة في السلع الزراعية

في اطار سعيها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، قدمت الجزائر طلبا لبدء المفاوضات مع الدول الأعضاء، كما أبرمت اتفاقا للشراكة مع الاتحاد الأوروبي و عملت على تعديل منظومتها التشريعية لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا–تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و مباشرة المفاوضات حول الملف الزراعي

1–بدء المفاوضات الجزائرية مع منظمة التجارة العالمية

في إطار تحضير الجزائر لتقديم طلب الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية أقدمت على تشكيل فريق عمل في نوفمبر 1994 (مجلس وزاري)، أشرف على إعداد مذكرة تعرضت بشكل شامل و مفصل للوضعية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية و التجارية المعتمدة لتسهيل عملية الانضمام، و بعد الانتهاء من مرحلة الإعداد تم تقديمها في 15 جوان 1996 إلى سكرتارية المنظمة و هو ما جعل طلب الانضمام رسميا، و بناءا على ذلك تم تشكيل لجنة وزارية تتولى مهمة التحضير

للمفاوضات متعددة الأطراف و الثنائية و تسييرها و التي تشمل 30 اتفاقا تعرف ب"القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية الخاصة بالبضائع و الخدمات و الملكية الفكرية"[1].

2-المحاور الأساسية للمذكرة المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالسلع الزراعية

تضمنت المذكرة المقدمة عدة محاور أساسية•، ركز المحور الرابع منها على السياسات المتعلقة بتجارة السلع و من ذلك تجارة السلع و المنتجات الزراعية الغذائية، حيث تضمن الإشارة إلى[2]:

2-1- تنظيم و تقنين عملية تصدير السلع الزراعية الغذائية من خلال مختلف الإجراءات التي لابد من إتباعها لإجراء التصدير و أنواع التراخيص و مختلف السياسات المعتمدة من طرف الدولة لتسهيل و دعم و تمويل و تأمين هذه العملية.

2-2-تنظيم و تقنين عملية الاستيراد بالتطرق إلى نظام التعريفة الجمركية و تراخيص الاستيراد و الإعفاءات المتاحة وإجراءات محاربة ممارسات الإغراق غير المشروعة.

2-3- عرض السياسة الداخلية المتعلقة بتجارة السلع الزراعية و السياسة المتبعة لدعم و تطوير القطاع الفلاحي و جبايته.

ثانيا- المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف حول السلع الزراعية

1-تطور المفاوضات حول السلع الزراعي

منذ بداية المفاوضات الجزائرية مع المنظمة العالمية للتجارة كان الملف الزراعي محل مناقشات جعلت الجزائر مطالبة بتقديم شروحات حول محاور السياسة الزراعية الوطنية، و كانت المفاوضات حول الملف الزراعي قد انطلقت في 30 جانفي 1998 ثم تبعتها أخرى في 8 افريل 2002 و 14 نوفمبر 2002 و 28 جانفي 2005، و تم في إطار الجولة الثامنة التفاوض حول مجموعة من المواضيع كسياسة الخوصصة و المقاييس الدولية المتعلقة بالاستثمارات و إجراءات الحماية والحفاظ على سقف من التعريفة الجمركية لبعض المنتجات الصناعية و الزراعية. و كانت الجزائر قد حققت باختتام الجولة العاشرة المنعقدة في 17 جانفي 2008 نتائج ايجابية حيث أنهت المفاوضات الثنائية المتعلقة بفرص النفاذ إلى الأسواق مع بعض الشركاء: كوبا، الأوروغواي، فنزويلا، البرازيل، كما تم تسجيل تقدم في المفاوضات مع الأرجنتين، استراليا، تركيا والو م ا. أما النقاط المتبقية فقد تم مناقشتها في إطار الجولة الحادية عشر أين تم تحديد حقوق الجزائر و التزاماتها في إطار الملف الزراعي و التي تعتبرها المنظمة غير كافية بالرغم من التطور المسجل في تعديل و تكييف القوانين و مختلف التنظيمات و سياستها الزراعية للتكيف مع قواعد المنظمة خاصة ما يرتبط بالنفاذ إلى الأسواق، الدعم الداخلي للزراعة وإعانات التصدير....حيث طالبت الجزائر بإجراء تعديلات على إعانات أو دعم التصدير و إجراءات الصحة و الصحة النباتية و حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالزراعة والنباتات، و بذلك تعتبر الجزائر أن الملف الزراعي لم يعد عائقا للانضمام كونها أقدمت على إعداد بعض التنظيمات التي لم تكن موجودة و تعديل و تكييف البعض الأخر مع قواعد منظمة التجارة العالمية. تجدر الإشارة إلى أنه و إلى غاية الجولة العاشرة من المفاوضات متعددة الأطراف عالجت الجزائر 1600 سؤال حول نظامها الاقتصادي و عقدت 93 اجتماعا ثنائيا مع 21 دولة، و في إطار الجولة الحادية عشر تلقت الجزائر 96 سؤالا تعلق بعشر مواضيع هي محل المفاوضات منها تراخيص

---

[1] مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية صادرة عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، العدد الحادي عشر، السنة الثانية، ماي 2009، ص. 76

• خصص المحور الأول لإعطاء نظرة شاملة حول الجوانب السياسية و الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، و المحور الثاني لعرض التطورات الاقتصادية في الجزائر وأهم الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها، و شمل المحور الثالث الإطار العام لإعداد و تنفيذ سياسات التجارة الخارجية من خلال القوانين و الهيئات ذات الصلة، بينما اختص المحور الخامس في عرض الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة و المحور السادس في جوانب تجارة الخدمات.

[2] راجع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، محور السياسات المتعلقة بتجارة السلع :

wt/acc/dza/14/add.1/rev.1 du 17/octobre 2002

الاستيراد و إجراءات الصحة و الصحة النباتية و العراقيل الفنية و المساعدات الموجهة لعمليات الاستيراد، وسير المؤسسات العمومية و ازدواجية تسعير مصادر الطاقة و الرسم على القيمة المضافة و المؤسسات التجارية العمومية[1].

2-التزامات الجزائر و حقوقها في تجارة السلع الزراعية

تتضمن المفاوضات التجارية تحديد طبيعة الالتزامات و الحقوق التي تتحصل عليها الجزائر عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة و التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

2-1- الالتزامات تتمثل في [2]:

أ-تقديم جدول التنازلات في السلع الزراعية الذي يشمل مختلف المعطيات المتعلقة بالرسوم الجمركية المطبقة وفقا للنظام المنسق (بما في ذلك معدلات الربط)، مع الالتزام بعدم تغييرها و اتخاذ إجراءات مقيدة للاستيراد إلا في حالات وقائية خاصة متعلقة بالميزان التجاري على أن تعمل على إلغائها فور انتهاء سبب وجودها.

ب- الالتزام بمبدأ حرية المنافسة بالإلغاء التدريجي للقيود الجمركية و الكمية و عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية)، وبين المنتجين المحليين و الأجانب عند تطبيقها (مبدأ المعاملة الوطنية) و تنفيذها لمختلف التدابير التجارية المتعلقة بالسلع الزراعية الغذائية.

ج-تكييف القوانين و التشريعات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي و الإنتاج الغذائي مع القواعد التجارية متعددة الأطراف، و تجنب سياسة الإغراق و قبول مبدأ التقييد الطوعي و الكمي للسلع الغذائية في الحالات الاستثنائية الرامية إلى حماية ميزان المدفوعات و تقديم المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية، اضافة الى الالتزام بتطبيق المعايير التي تتطابق مع اتفاقيات المنظمة .

2-2-الحقـــــــــــــــوق : و هي تتعلق ب :

أ-التزام أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية الموجهة إلى الأسواق الدولية، و بحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول التزاماتهم.

ب- المشاركة في المفاوضات المستقبلية المتعلقة بالزراعة لحماية مصالحها التجاريـــة و حتى تكون طرفا في صياغة الالتزامات الجديدة للاتفاقيات التي تقرها المؤتمرات الوزارية أو المفاوضات غير الرسمية تحت إشراف لجنة الزراعة.

ثالثا- تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فرع الصناعات الزراعية الغذائية

1- تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي لتسهيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

كرس قانون النقد والقرض **10/90** و مختلف قوانين الاستثمار المتعاقبة(قانون**1993** ،**2001** ..) مبدأ تحرير الاستثمار الأجنبي، حيث فسح المجال أمام كل أشكال مساهمة رأس المال الأجنبي بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر و أصبح من الممكن الاستثمار في كل القطاعات و فروع الإنتاج، و عملت الجزائر على تقديم العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب و التزمت بتعديل و تكييف قوانينها و تشريعاتها وفقا لأحكام المنظمة العالمية للتجارة و من ذلك تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية و حرية تحويل الأرباح الى الخارج.. مما شجع الاستثمارات الأجنبية على التدفق للاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، و قدرت قيمتها خلال الفترة **2007-2008** ب **176** مليون اورو أي ما يمثل **6,6 %** من إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى منطقة جنوب و شرق المتوسط المقدرة ب **2665** مليون اورو مقارنة بتركيا التي استحوذت على **61 %**من

[1] Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, op.cit, p.9

[2] محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، **2006-2007**، ص.**44**

إجمالي هذه الاستثمارات و إسرائيل **24 %** [1]. لكن وبالنظر الى فرص الاستثمار الحقيقية المتوفرة في السوق الجزائري المرتبطة خاصة بحركية السوق و عدم تشبعه و وفرة الإمكانيات الزراعية فإن هذه الاستثمارات الأجنبية تعد جد ضعيفة، و هو ما يستدعي تطوير الإجراءات القانونية و التنظيمية لجذب المزيد منها لا سيما في ظل حاجة الصناعات الزراعية الغذائية إليها في مجال التغليف والتعبئة و الإدارة و تكنولوجيا الإنتاج الحديثة..

2-تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فرع الصناعات الزراعية الغذائية

استقطبت الجزائر حوالي **8,76 %** من إجمالي المشاريع الرأسمالية في شعبة الصناعات الزراعية الغذائية الموجهة إلى منطقة جنوب و شرق المتوسط خلال الفترة **2003-2012**، بعد أن كان نصيبها من إجمالي المشاريع في المنطقة لا يتجاوز **6,6 %** خلال الفترة **2003-2004**، كما يوضح ذلك الشكل الموالي.

شكل رقم **30**: نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية مقارنة بدول جنوب وشرق المتوسط(**2003-2012**)

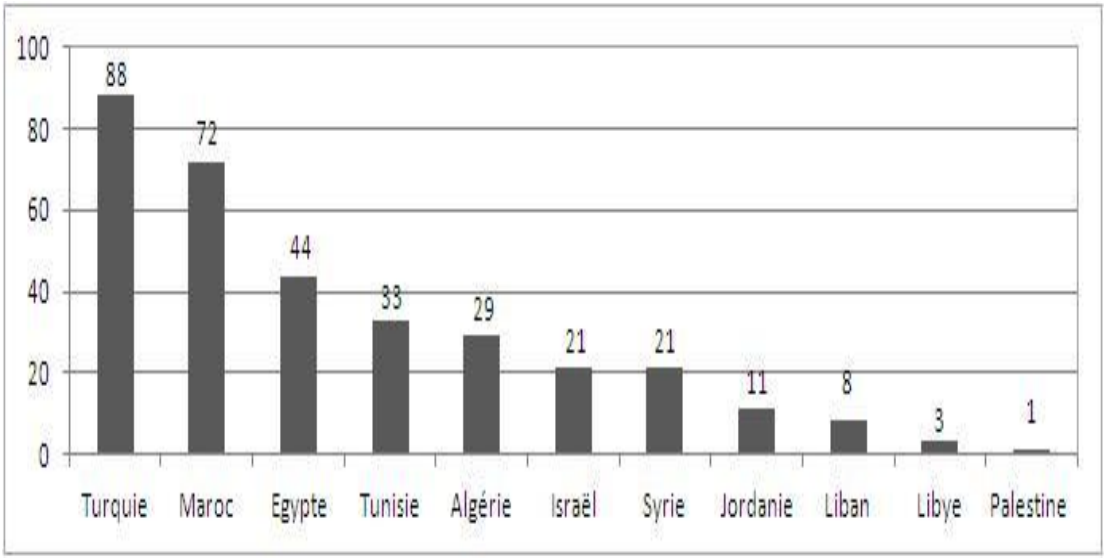

Source : Agriculture et agro-alimentaire: une pression accrue, un développement nécessaire, disponible sure le site : http://www.animaweb.org/opportunites_agro-alimentaire.php (31/12/2013)

يلاحظ أن الجزائر تحصلت خلال الفترة **2003-2012** على سبع و عشرون مشروعا استثماريا أجنبيا في فرع الصناعات الزراعية الغذائية(الزيت و السكر و مشتقات الحليب) فقط مقارنة بتركيا التي تحصلت على **88** مشروع و مصر و المغرب ب **44** و **72** مشروع على التوالي و هو ما يؤكد ضعف جاذبية الفرع للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و قد دفعت زيادة المنافسة الأجنبية إلى الحد من تطور المؤسسات الوطنية و إفلاس العديد منها و فقدان حصتها السوقية نظرا للتفوق التكنولوجي للشركات متعددة الجنسيات و أدائها الصناعي و قدراتها التسيرية[2]، من جهة أخرى فإن التزام الجزائر بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية الذي يقضي بتعميم جميع الامتيازات و التفضيلات الممنوحة للمؤسسة الجزائرية إلى المستثمر الأجنبي يدفع إلى إلغاء المعاملة التفضيلية للمنتجات الوطنية، و فقدانها للحماية و بذلك تكون في مواجهة حتمية أمام المؤسسات و الشركات الدولية الكبرى.

[1] Jean louis Rastoin, Foued cheriet, sécurité alimentaire en méditerranée, un enjeu géostratégique majeur, op.cit, p.15

[2] Jean louis Rastoin et Selma tozanli, l'agroalimentaire dans les payes méditerranéens, entre mimétisme et mémoire? op.cit, p.2

رابعا– إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

1–محتوى اتفاق الشراكة المتعلق بتجارة السلع الزراعية و الغذائية

1–1– التحرير التدريجي لتجارة السلع الزراعية و الغذائية

تخضع معالجة الملف الزراعي في إطار اتفاق الشراكة إلى جميع أحكام منظمة التجارة العالمية غير أنه تم استثناؤها من إجراءات التحرير التجاري الكلي، و أخضعت لتحرير تجاري جزئي تبادلي و تدريجي و حالة بحالة حسب حالة كل بلد متوسطي و حسب أهمية و حساسية المنتجات الخاضعة للتحرير، فمثلا تونس و المغرب أخرت عملية التحرير من سنة **1995** إلى سنة **2000** و بالنسبة للجزائر فإن عملية التحرير تتم بشكل تدريجي و تخضع لنظام الحصص وفقا لمراحل زمنية نظرا لحساسية هذه المنتجات، حيث تتم المشاورات بين مجلس التعاون الجزائري و مجلس التعاون الأوروبي لدراسة كل منتوج على حدا سواء كان المنتوج زراعيا أو مصنعا، و يدرج في القائمة التي تخص المبادلات بين الطرفين و تبدأ هذه الدراسة للتبادل الحر بين الطرفين في السنة السادسة ابتداءا من تاريخ توقيع الاتفاقية(**2011**).

1–2– الالتزام بتطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في تجارة السلع الزراعية

نص اتفاق الشراكة على إجراء تحرير أوسع للمبادلات التجارية بصورة تدريجية مع الالتزام بالمبادئ التالية[1]:

أ–عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات و اتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛

ب–إلغاء القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات؛

ج–إمكانية اللجوء إلى الإجراءات الحمائية الوقائية في حالة التعرض إلى ممارسات الإغراق أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات و شروط يمكن أن تلحق ضررا بالمنتجين الوطنيين.

2–التزامات الجزائر لتسهيل فرص نفاذ المنتجات الأوروبية المستوردة إلى السوق المحلية

يمكن عرض التنازلات الممنوحة من طرف الجزائر لتسهيل فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الأوروبية إلى أسواقها فيما يلي:

2–1– الالتزامات المتعلقة بالمنتجات الزراعية

بالرجوع إلى مدونة البروتوكول رقم **2** من اتفاقية الشراكة و التي تشمل **114** منتوج مستورد من دول الإتحاد الأوروبي (**57** منتوج خاضع لرسم **30** %و **13** منتوج خاضع لرسم **15**% أما **44** منتوج المتبقية فتخضع إلى رسم مقداره **5** %)، تلتزم الجزائر بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين **20** %و **100** %و ذلك في حدود الحصص المتفق عليها ، كما أن الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سيشمل **83** منتوج و يستفيد **12** منتوج من التخفيض ب **50** %من الرسوم الجمركية و **19** منتوج من تخفيض قدره **20** %.

2–2–الالتزامات المتعلقة بالمنتجات الزراعية المحولة(المصنعة)

تضمن البروتوكول رقم **5** من اتفاقية الشراكة طبيعة التنازلات المتعلقة بهذه المنتجات و أدرجها في قائمتين أساسيتين هما:

أ–قائمة المنتجات التي تخضع إلى التنازلات الجمركية الفورية، حيث تستفيد من إلغاء للرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بمعدلات (**20** %، **25** %، **30** %، **50** % و **100** %)، و تتضمن **50** منتوج منها **28** منتوج خاضع لأقصى رسم جمركي **30** % و **16** منتوج خاضع لرسم **15**% و **6** منتجات خاضعة لرسم أدنى **5** %.

[1] Article N°17 et 22 de l'accord de l'association.

ب–قائمة المنتجات التي تخضع إلى التخفيض التدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

إن تخفيض التعريفة الجمركية سيسمح بزيادة تدفق الصادرات الأوروبية إلى السوق الجزائري و سيترتب على ذلك آثار جد سلبية على المنتجات الزراعية الغذائية في السوق المحلي ناتجة عن تزايد ضغوطات المنافسة السعرية و النوعية.

المطلب الثاني:الآثار الناتجة عن التزامات تحسين فرص النفاذ إلى السوق المحلي على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تلتزم الجزائر عند انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة بتسهيل فرص نفاذ سلع الدول الأعضاء الزراعية الغذائية الى سوقها المحلي تطبيقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و هو ما يحمل عدة تأثيرات و انعكاسات تتراوح بين الايجابية منها والسلبية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، و هو ما يستعرضه المطلب من خلال:

الفرع الأول:تأثير التخفيض الجمركي على الحصة السوقية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م والقدرة على حمايتها و أسعار منتجاتها

الفرع الثاني: تأثير عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية على الدخل و الرفاهية في الجزائر وانعكاس ذلك على نشاط الصناعات الزراعية الغذائية الص وم

الفرع الأول: تأثير التخفيض الجمركي على الحصة السوقية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م و القدرة على حمايتها و أسعار منتجاتها

نمت الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في أجواء حمائية وفرتها لها الدولة عبر القيود التعرفية و الادارية، و هو ما يجعلها في منافسة غير متكافئة مع المؤسسات الاجنبية عند التزام الجزائر باحداث المزيد من التحرير و الانفتاح التجاري.

أولا– تأثير التخفيض الجمركي على الحصة السوقية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1– تراجع الحصة السوقية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الأمام المنافسة الأجنبية على المدى القصير

إن التزام الجزائر بتحسين فرص النفاذ إلى السوق الجزائري من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وفقا للنظام المنسق عملا بأحكام اتفاق الزراعة يؤدي إلى زيادة فرص نفاذ ووصول السلع الزراعية الغذائية لجميع الدول الأعضاء في المنظمة (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية) إلى الأسواق المحلية الجزائرية، وسيعمل ذلك على تنمية و تقوية المنافسة مع المنتجات المحلية مما يدفع إلى القضاء على العديد من الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر التي تكون غير قادرة على المنافسة الكمية والسعرية و النوعية، و يعيق تطورها و تنويعها الإنتاجي في حالة غياب و عدم وجود أي تفاعل ايجابي لتطوير طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة. و عليه فان تطبيق اتفاق الزراعة سيهدد التوازن الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر على المدى القصير بانسحاب العديد من الصناعات الزراعية الغذائية و المزارعين من السوق المحلي و تراجع حصتهم السوقية أمام تزايد وتنامي حصة الشركات الأجنبية [1]، الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع معدلات البطالة و تزايد الفقر في الجزائر إن لم تتخذ إجراءات استعجاليه لتأهيل مناخ الاستثمار في هذا الفرع على المستوى الكلي و الجزئي. و تستفيد من هذا التخفيض

[1] Mehdi Abbas, l'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? Laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale (LEPII), note de travail N 8, septembre 2009, Grenoble, France, p. 7

منتجات الدول العربية باعتبار الجزائر عضوا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و المنتجات الأوروبية في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

و في هذا الإطار أشارت دراسة أجرتها وزارة الم ص و م بالتعاون الفني مع برنامج التنمية الأوروبي إلى أن نمو الواردات الجزائرية من الطماطم الصناعية من **2600** طن سنة **2003** إلى **50000** طن سنة **2009** راجع إلى تسارع المبادلات التجارية و زيادة المنافسة من طرف أكبر المتعاملين الدوليين• خاصة الصين التي تمثل ثلث هذه الواردات و دول الإتحاد الأوروبي و الو م ا و الإمارات العربية و تركيا، وأمام هذه المنافسة القوية تراجعت مساهمة الإنتاج الوطني التي كانت تقدر ب **80** % في سنة **2002** من **50000** طن إلى **6000** طن سنة **2009** تساهم في تغطية الطلب المحلي بنسبة **10,71** % فقط.

2-تحسن القدرة التنافسية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المدى الطويل

يمكن للصناعات الزراعية الغذائية الص و م أن تستفيد من ظروف المنافسة القوية في المدى المتوسط و الطويل و هذا يتوقف على مدى استجابة القطاع الزراعي و زيادة إنتاجه و قدرة مؤسسات الفرع على تحسين نوعية الإنتاج .كما يمكن لهذه المؤسسات الاستفادة من انخفاض أسعار بعض معدات الإنتاج الصناعي في إطار تحرير تجارة المنتجات الصناعية وتخفيض الرسوم الجمركية مما يساعد على انتقاء التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في تقليص مدة الإنتاج و تحسين النوعية وتخفيض التكاليف، و إن كان ذلك يرتبط بدوره بتطبيق أحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

ثانيا- أثر تسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق على فرع الحبوب في الجزائر

يعرف السوق الجزائري انفتاحا كبيرا على الأسواق الدولية في مجال استيراد الحبوب التي تعد من السلع الأساسية واسعة الاستهلاك، و تشير الكثير من التوقعات أن الاعتماد على الاستيراد سيزداد مستقبلا في ظل تزايد عدد السكان و محدودية نمو الإنتاج، حيث ستتجاوز نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي **70** %سنة **2020**، أما إذا تمكنت سياسة التجديد الريفي من تحقيق أهدافها فإن ذلك يسمح للجزائر بتوفير **50** %من احتياجاتها المحلية من الحبوب [1].

1-أثر تسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق على مؤسسات التحويل الأولية

إن التزام الجزائر في إطار تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق بتخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للمدخلات الضرورية لصناعة مشتقات الحبوب خاصة البذور منها، حيث لا تتجاوز**5** % بالنسبة لبذور القمح الصلب واللين و **15** % بالنسبة لبذور الشعير و الأرز سيكون في صالح الصناعات التحويلية الأولية لصناعة الحبوب و مشتقاتها(السميد و الفرينة...) لا سيما إذا ترافق ذلك مع انخفاض للأسعار في السوق الدولي، حيث تسمح لهم بتخفيض تكاليف التحويل و الإنتاج و انخفاض الأسعار،مما يدفع المستهلكين إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات التي تعد من المواد واسعة الاستهلاك في الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن معظم واردات البذور من الحبوب تأتي من دول الإتحاد الأوروبي و تستفيد في إطار اتفاق الشراكة من تفضيلات جمركية، أي تدخل معفاة من الجمركة بالنسبة للكميات المستوردة في إطار الحصص و المحددة في الاتفاق ب **100** الف طن من القمح الصلب و **300** الف طن قمح اللين ، **200** الف طن للشعير و **500** طن للذرى. و يرى الكثير أن

• تؤمن **6** دول على المستوى العالمي **86** %من الصادرات العالمية للطماطم المقدرة ب **10** مليون طن سنويا و منها الصين ايطاليا و تركيا التي تتراوح مساهمتهم على التوالي ب **35**%، **17** % و **12** % .

[1] Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, op.cit , p.15

هذه الكميات تبقى ضعيفة مقارنة مع متطلبات و احتياجات السوق الجزائري و عليه فإن الحبوب الأوروبية سيبقى جزء كبير منها يخضع إلى التزامات التفاوض مع منظمة التجارة العالمية المتعلقة بمعدلات تخفيض الرسوم الجمركية.

2-أثر تسهيل فرص النفاذ الى الأسواق على مؤسسات التحويل الثانية

إن تطبيق أحكام اتفاق الزراعة سيكون له تأثيرات سلبية كبيرة على المؤسسات المتخصصة في عملية التحويل على المستوى الثاني مثل المخابز و صناعة العجائن و البسكويت... بسبب التدفق الكبير للمنتجات الأجنبية التامة الصنع المنافسة و التي لا تقوى المؤسسات الوطنية على منافستها لا سيما في ظل تزايد كمية الاستيراد من مشتقات الحبوب، بعد إحداث تخفيض في الرسوم الجمركية خاصة من دول الإتحاد الأوروبي التي تخضع منتجاتها وفقا لما أقره اتفاق الشراكة إلى تخفيض للرسوم الجمركية يتراوح ما بين **25** % و **30** % مقارنة بالرسم الأقصى المطبق (**30**%) بالنسبة لعدد محدد فقط من الخطوط التعريفية المتعلقة بالمنتجات الحساسة[1] (العجائن الغذائية المحشية المحضرة أو المطهية، البسكويت و بعض أنواع الخبز..) في حين تخضع المنتجات الأخرى إلى تخفيض يصل إلى **100** % (الأرز المسحوق و بعض أنواع الحساء....).

ثالثا – القدرة على حماية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تعد حماية الإنتاج المحلي للصناعات الزراعية الغذائية من أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر، حيث كانت تطبق رسوما جمركية مرتفعة على الواردات من المنتجات الغذائية مقارنة بباقي السلع المستوردة قبل سنة **2000**.

1-واقع الحماية الجمركية للمنتجات الزراعية الغذائية

بقيت الجزائر محافظة على الحماية الجمركية للمنتجات الزراعية الغذائية بالرغم من تحرير التجارة الخارجية، حيث قدر معدل حماية المنتجات الحيوانية ب **28** % و منتجات الحبوب **25** % و الزيوت **20** % في سنة **2008**، مقارنة بباقي المنتجات حيث ينخفض معدل الحماية إلى أقل من **20** % بالنسبة لمنتجات الجلود و المنتجات الكيميائية و تجهيزات النقل و الخشب والورق[2]. و عليه فإن التخفيض الجمركي سيزيل هذه الحماية و يجعل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في مواجهة شديدة مع السلع المستوردة مما يدفع بعض منها إلى الانسحاب نهائيا من السوق المحلي و البعض الآخر إلى إحداث تعديلات بنيوية جذرية تمكنه من المحافظة على حصته السوقية و تنمية قدراته التنافسية، لا سيما في ظل تغير نمط الاستهلاك الغذائي للمواطن الجزائري و محاكاته لأنماط الاستهلاك الغربية، اذ أصبحت شريحة من المستهلكين تفضل استهلاك المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية حتى لو كانت بأسعار مرتفعة.

2-عدم القدرة على رفع الرسوم الجمركية المربوطة و المثبتة

بمجرد التزام الجزائر في جداول تنازلاتها بربط التعريفة الجمركية على السلع الزراعية الغذائية لا يمكنها زيادة معدل التعريفة الجمركية بما يتجاوز معدل الربط إذا ما رغبت في رفع معدل حماية الإنتاج الوطني، و يجب عليها إتباع إجراءات محددة وتقديم بعض التنازلات التعريفية على بعض السلع الأخرى (تقديم طلب إلى مجلس تجارة السلع الزراعية و الدخول في مفاوضات مع الدول الأعضاء التي تفاوضت معها مسبقا بشأن التنازل التعريفي و الدول التي تمتلك أكبر نسبة من صادرات المنتج المعني بالتعديل التعريفي)، خاصة و أن الرسوم القصوى أو الرسوم المربوطة بالنسبة للمنتجات الغذائية والمشروبات هي الأضعف في الجزائر مقارنة ببقية الدول المتوسطية، حيث ثبت الحد الأقصى بمعدل **30** % غير أنه يرتفع إلى **180**% في كل

[1] Ibid, p.114

[2] Ahmed galal, Jean-Louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, novembre 2010, p. 95

من الأردن و تونس وإلى 70 % في لبنان، أما في مصر و المغرب و تركيا و سوريا فإنه في حدود 600 %، 329 %، 227,2 %و 150% على التوالي. فقد تمكنت تركيا في مجال المنتجات الزراعية الغذائية من ربط رسومها الجمركية في حدود 65 %و قدر المعدل المتوسط المطبق في سنة 2010 ب 50 %مع تطبيق مستوى حماية جد مرتفع فاق 100 % بالنسبة لبعض المنتجات التي تعد ضرورية لنشاط المؤسسات الصغيرة كاللحوم و منتجات الحليب و الحبوب[1].

ويرى بعض خبراء صندوق النقد الدولي و الإتحاد الأوروبي أن الجزائر أحدثت تخفيضات معتبرة في الرسوم الجمركية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة التي ستدفعها إلى إحداث المزيد من التخفيض في الرسوم الجمركية و هو ما يجعلها تفقد الكثير من الامتيازات، لأن التزامها بالربط و التثبيت في نطاق المفاوضات يجعلها غير قادرة مرة أخرى على رفع الرسوم الجمركية لحماية صناعتها المحلية في حين أنها ملزمة بإجراء وتطبيق معدلات أقل. و يرون أن الجزائر فقدت منذ بدء المفاوضات مع المنظمة هامش المناورة الذي يتمثل في ربط و تثبيت جزء فقط من التعريفات الجمركية، فقد قامت تونس مثلا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أو في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بربط 45 % فقط من تعريفاتها الجمركية و حافظت على 98 %من خطوطها التعريفية عند مستوى أعلى من 15 %، بالمقابل كانت الحماية أقل في الجزائر بالرغم من أنها لم تنظم بعد إلى منظمة التجارة العالمية و أن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ كان متأخرا إلى غاية 2005[2]، حيث أن نسبة الخطوط التعريفية التي تخضع إلى رسوم أكثر من 15 % تمثل 69,4 % فقط كما سبق الإشارة إليه. كما أقدمت دول الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر على ربط تعريفاتها الجمركية عند مستويات جد عالية تفوق أغلبها 100 % و يتراوح بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية لا سيما الحساسة ما بين 300- 400 % [3]. و لتعويض الخسارة الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية لجأت الجزائر إلى استحداث الرسم على القيمة المضافة الذي حدد في البداية ب 3 معدلات هي 21 %، 17 % و 7 % ثم أصبح معدلين فقط هما 17% و 7 % و تم توسيع نطاق استخدامهما.

3- أثر ضعف الحماية الجمركية على تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

ترتبت عن تخفيض الحماية الجمركية تأثيرات جد سلبية على تنافسية المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية بعد التدفق والنفاذ الكبير للمنتجات المستوردة إلى السوق الجزائري، خاصة المنتجات الأوروبية التي تحض في إطار اتفاق الشراكة بمعاملة تميزية استثناءا من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و تفرض عليها رسوم جمركية أقل وفقا لما شمله البروتوكول رقم 2 من اتفاق الشراكة(إعفاءات تتراوح بين 20 و 100%) و فيما يلي عرض لأهم هذه المنتجات.

[1] Erol H.CAKMAK, le commerce agro-alimentaire de la Turquie, la lettre de veille du CIHEAM, automne 2010, N15, p.10

[2] Youcef ben Abdallah, l'Algérie face à la mondialisation, op.cit, p.49,

[3] Mouloud Hedir, l'économie algérienne à l'éprouve de l'OMC, édition ANEP, 2003, p.197

جدول رقم 51: عينة لبعض المنتجات التي شملها بروتوكول رقم 2 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر للمنتجات الزراعية التي منشؤها الإتحاد الأوروبي

تعيين السلع	الرسوم الجمركية %	تخفيض الرسوم الجمركية %	حصص تعريفية تفضيلية سنوية(طن)
أبقار حية	5	100	5000
لحم بقر مجمد دون عظام	30	20	11000
حليب و قشدة حليب (دسم اقل من 1,5 %)	5	100	30000
حليب و قشدة حليب (دسم اكبر من 1,5 %)	5	100	40000
بذور البطاطس	5	100	45000
القمح الصلب	5	100	100000
القمح اللين	5	100	300000
الشعير	15	50	200000
الأرز	15	100	2000
زيت الصوجا الخام	15	50	1000
زيت الصوجا غير الخام	30	20	1000
زيت النخيل	30	100	250
زيت عباد الشمس	15	50	25000
سكر القصب أو الشمندر	30	100	150000

المصدر: البروتوكول رقم 2 من اتفاق الشراكة الأروجزائرية.

لكن تجدر الإشارة إلى أن التأثير الحقيقي الناتج عن زيادة تدفق الواردات الزراعية الغذائية يتوقف على نسب التخفيض السنوي التي تقرها الجزائر في جداول تنازلاتها بعد انتهاء المفاوضات، و مدى قدرتها على تطبيق الإجراءات الوقائية لحماية الإنتاج الوطني من خلال الرسوم المضادة لسياسات الإغراق و الرسوم المضادة للدعم و التدابير الوقائية الأخرى.

رابعا–تأثير تخفيض الرسوم الجمركية على أسعار الإنتاج و الاستهلاك في الصناعات الزراعية الغذائية الص وم

1–الأثر المتوقع لتخفيض الرسوم الجمركية على أسعار الإنتاج في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

أكدت العديد من الدراسات أن التحرير التجاري و تخفيض الرسوم الجمركية سيسهم في تخفيض أسعار الإنتاج ، و أن هذه المكاسب ستكون كمحصلة أو كنتيجة أولية لعملية تخفيض الرسوم الجمركية التي يستفيد منها القطاع أو الفرع أو المنتوج (الصدمة الأولية) **(le premier choc ou le choc initial)**، إضافة إلى المكاسب الناتجة عن المبادلات التي تنشأ مع القطاعات و الفروع الأخرى التي تستفيد أيضا من تخفيض الرسوم الجمركية، و عليه فإن انخفاض أسعار الإنتاج ستكون في شكل أثر تراكمي أو تجميعي**(effet cumulé)**. و في إطار عمليات التحرير التجاري في الجزائر لا سيما مع الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لها، يتوقع أن تشهد كل فروع الإنتاج الوطني انخفاضا في أسعار الإنتاج يقدر بالمتوسط ب **3,7 %** سنويا كنتيجة للصدمة المبدئية و ب **7 %** كنتيجة للأثر التراكمي أو التجميعي.كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم 52: أثر التحرير التجاري على انخفاض أسعار الإنتاج لأهم فروع الإنتاج الزراعي الغذائي سنويا

فروع الإنتاج	نسبة الانخفاض في أسعار الإنتاج %
الزراعة و الصيد البحري و الغابات	5,7 -
الصناعة الزراعية الغذائية و التبغ و الكبريت	5,7-
المناجم و المحاجر	8,0-
الصناعة التعدينية و الميكانيكية و الالكترونية	12,0-
مواد البناء و الخزف و الزجاج	6,5-
البناء و الأشغال العمومية و المياه	14,6-
النسيج و الملابس	26,1-
الجلود و الأحذية	23,3-
الخشب و الورق	16,3-
صناعات مختلفة	28,0-
النقل و الاتصالات	7,6-
الصناعة الكيميائية والمطاطية و البلاستيكية	18,7-
خدمات موجهة للمؤسسات	6,12-
خدمات موجهة للعائلات	1,27-
إجمالي الاقتصاد الوطني	7,0-

Source : Youcef ben abdallâh, ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation, recherche FEMISE, N FEM 22-37, avril 2005, p29

يتضح من الجدول أن الصناعات التحويلية باستثناء الصناعات الزراعية الغذائية ستعرف التخفيض الأكثر أهمية في أسعار الإنتاج، حيث يصل معدل التخفيض إلى **28 %** في الصناعات المختلفة و **26,1 %** بالنسبة للنسيج و يتجاوز **23 %** بالنسبة للجلود و الأحذية في حين لا يتعدى **5,7 %** في الصناعات الغذائية و كذلك في الزراعة و منتجات الصيد البحري. و تعد هذه التخفيضات جد مهمة لفروع النشاط الإنتاجي للصناعات الزراعية الغذائية الص و م و تحسين قدراته التنافسية كونها تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج كنتيجة للأثر المبدئي الناتج عن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المدخلات الأساسية، و كنتيجة للأثر التراكمي أو التجميعي الناتج عن استفادة المتعاملين في هذه الصناعات من انخفاض أسعار الإنتاج بعد إحداث تخفيض في التعريفة الجمركية على مدخلات أهم فروع الإنتاج الأخرى، التي تربطها بها علاقة كفرع الزراعة و الصناعة الكيميائية و الصناعة البلاستيكية و خدمات النقل و الاتصال و غيرها من الخدمات.

2- الأثر المتوقع لتخفيض الرسوم الجمركية على أسعار الاستهلاك لمنتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

نظرا للارتباط الحاصل بين الاستهلاك و الإنتاج فإن التحرير التجاري ستكون له هو الآخر آثار على أسعار الاستهلاك التي ترتبط بدورها بالتخفيض الحاصل في أسعار الإنتاج للعديد من المنتجات (سلة من المنتجات)، و كما سبق الإشارة إليه فإن أسعار الإنتاج في فرع الصناعات الزراعية الغذائية ستنخفض بمقدار **5,7 %** و سيدفع ذلك إلى إحداث تخفيض في أسعار الاستهلاك بشكل تراكمي أو تجميعي ب **8,37 %** ، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 53: تأثير تخفيض الرسوم الجمركية على أسعار الاستهلاك الزراعي الغذائي سنويا

الفروع	التأثير على أسعار الاستهلاك	
	الأثر الناتج عن الصدمة الأولية %	الأثر التراكمي%
منتجات الزراعة و الصيد البحري	1,00-	5,65-
التبغ و الكبريت	3,70-	3,72-
المواد الدسمة	11,01-	12,50-
منتجات البذور	3,70-	3,79-
السكر	14,78-	11,05-
المشروبات الكحولية	1,78-	1,78-
المشروبات غير الكحولية	9,87-	9,88-
الحليب و مشتقاته	10,63-	10,53-
اللحوم و مصبرات اللحوم و الأسماك	1,44-	6,81-
مصبرات الخضر و الفواكه	5,37-	5,42-
منتجات غذائية أخرى	3,14-	3,27-

Source : Youcef ben abdallâh, ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation, recherche FEMISE, N FEM 22-37, avril 2005, p.40

إن انخفاض أسعار إنتاج السلع الغذائية الناتج عن تخفيض الرسوم الجمركية ستكون له نتائج ايجابية على عملية التصنيع الغذائي، لا سيما المنتجات التي تعتمد على المدخلات التي ستشهد أسعارها انخفاضا ملحوظا (الأرز، البن، الكاكاو...) إذ يسهم ذلك في تخفيض تكاليف الاستيراد و الإنتاج و بالتالي الأسعار، مما يدعم قدراتها التنافسية و قدرتها على كسب ولاء المستهلك الجزائري لا سيما إذا رافق الانخفاض في الأسعار جودة المنتجات و احترام معايير الإنتاج المطلوبة في الأسواق المحلية أو الدولية.

غير أنه يلغي هذه النتائج الايجابية بشكل جزئي في بعض فروع الإنتاج الزراعي الغذائي الأثر الناتج عن ارتفاع أسعار بعض المدخلات الزراعية التي تشهد أسعارها ارتفاعا ملحوظا في الأسواق الدولية، لا سيما و أن طلب هذه الفروع على المواد الأولية هو طلب عديم المرونة في المدى القصير(الحبوب، الحليب، الزيوت، السكر) نظرا لأهميتها في العملية الإنتاجية وعدم القدرة على الحد من استيرادها بالرغم من ارتفاع أسعارها، مما يؤدي إلى تضخيم تكاليفها الإنتاجية و تراجع معدلات نموها و ارتفاع أسعار مخرجات جهازها الإنتاجي و التأثير سلبا على قدراتها التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية، مما يدفع البعض منها إلى الانسحاب من السوق وترك حصتها لمنافسيها و إعادة تخصيص عوامل إنتاجها إلى مجالات إنتاجية أخرى و تغيير أنشطتها مما يحملها تكاليف التحول و التغيير و يؤثر سلبا على وضعيتها المالية.

إضافة إلى الأثر الناتج عن ارتفاع تكاليف استيراد وسائل و معدات الإنتاج، فقد شهد مثلا فرع الحليب ارتفاعا في قيمة الواردات من آلات صناعة الحليب من 5975 ألف دولار في 2007 إلى 9208 ألف دولار في 2008 لتتجاوز 19784 ألف دولار سنة 2009[1]، و ارتفعت قيمة الواردات من الآلات الزراعية الأخرى و أجزائها و لوازمها خلال نفس

[1] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد 30، الخرطوم، 2010، ص ص.267 ،269

الفترة من **9908,82** ألف دولار إلى **63316,32** ألف دولار لتنخفض إلى **50026,90** ألف دولار سنة **2009**. (وهو ما تم التوصل إليه في الفصل السابق).

الفرع الثاني: تأثير عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية على الدخل و الرفاهية في الجزائر وانعكاس ذلك على نشاط الصناعات الزراعية الغذائية الص وم

قبل التطرق إلى مكاسب الرفاهية و الدخل المتوقعة في الجزائر جراء تحرير تجارة السلع الزراعية يجب التعرف على كيفية توزع هذه المكاسب على المستوى العالمي و الوقوف على نصيب الدول النامية منها.

أولا– توزيع المكاسب المتوقعة عن عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية على المستوى العالمي

1–المكاسب المتوقعة الناتجة عن تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية

تشير الكثير من الدراسات و التوقعات إلى أن خفض الحواجز الجمركية أمام السلع الزراعية الغذائية و تحقيق التحرير الكامل سيسهم في تحقيق مكاسب اجتماعية و اقتصادية كثيرة وزيادة الرفاهية و الدخل القومي لعديد الدول، و أن نسبة كبيرة من هذه الزيادة في الدخل الفعلي تأتي من عملية التحرير و إزالة الرسوم الجمركية و الشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم **31** : المكاسب المتوقعة في الرفاهية العالمية الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية في تجارة السلع الزراعية الغذائية حسب ثلاث توقعات

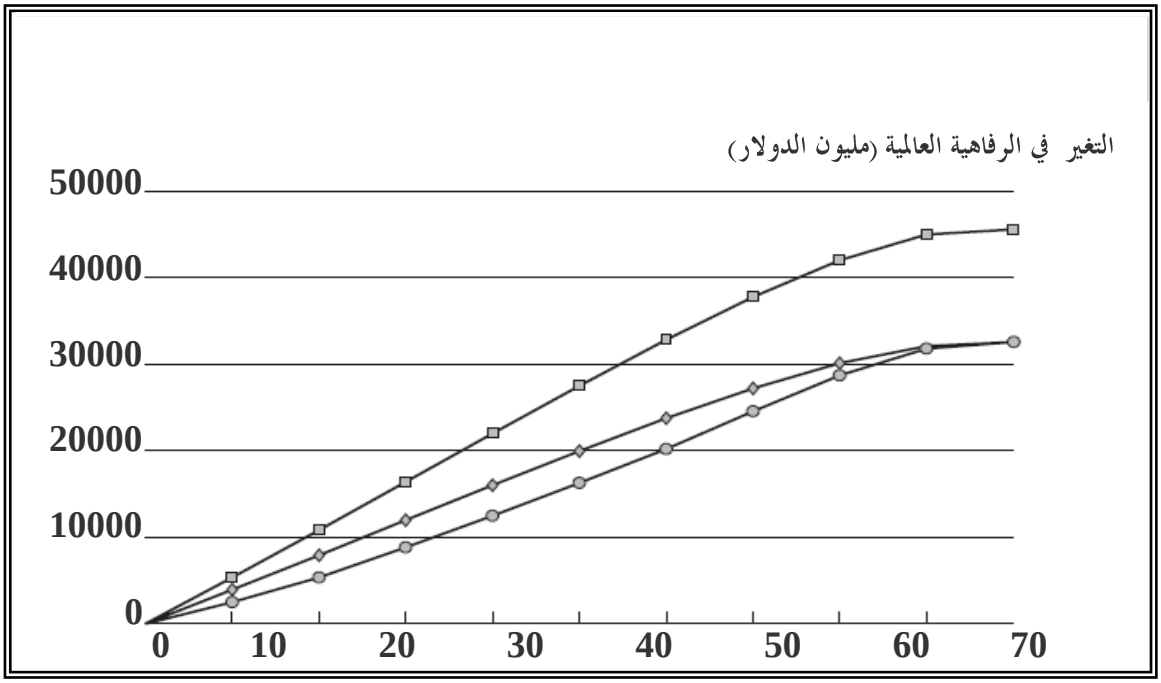

Source : Peter walkenhorst et Nora walkenhorst, consolidation tarifaires, protection inutilisée et libéralisation des échanges agricoles, revue économique de l'OCDE, N 36, 2003, p.26

وكما هو معروف فإن اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية من خلال عملية التعرفة يهدف إلى إحداث تخفيض في الرسوم الجمركية، مما يسهم في زيادة الرفاهية الاقتصادية لجميع دول العالم نظرا لتحسن و تسهيل المبادلات التجارية، ويتوقع أن تفوق المكاسب و الدخل العالمي **30** مليار دولار سنويا في حالة الالتزام الفعلي بتنفيذ أحكام تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية الغذائية.

2–حصة الدول النامية من مكاسب الرفاهية المتوقعة الناتجة عن تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية

يتميز تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول لا سيما النامية منها التي تعاني مشاكل انعدام الأمن الغذائي، حيث ظلت القواعد الاقتصادية والتجارية العالمية في خدمة مصالح الدول المتقدمة التي ستستفيد من أكبر زيادة في الدخل و الرفاهية الناتجة عن عملية التحرير التجاري. ذلك أن المكاسب و العوائد المرتقبة من تحرير تجارة السلع الزراعية ستكون ضئيلة بالنسبة للدول النامية التي تشكل **80 %** من سكان المعمورة، و التي يتوقع بالاعتماد على التحليل الديناميكي أن تحقق زيادة في الدخل يقارب **240** مليار دولار سنة **2015** مقارنة بالدول المتقدمة التي تشكل فقط **20 %** من سكان العالم و تستفيد من زيادة في الدخل تصل إلى **117** مليار دولار[1]. فبالرغم من أن المفاوضات تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية شاملة على المستوى العالمي إلا أنه لا يمكن الوصول إلى توزيع عادل بين طرفي التبادل التجاري حيث ستكون الدول الإفريقية هي الطرف الخاسر. فمكاسب تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية يتم توزيعها بصفة غير عادلة وستعود جولة الدوحة بالفائدة على عدد قليل من الدول المصدرة التي تتمتع بقدرات تنافسية عالية مثل استراليا والبرازيل والأرجنتين و تايلندا و الصين، و كذلك بعض المستهلكين في الدول التي ستعمل على تحرير منتجاتها الزراعية مثل الإتحاد الأوروبي و كوريا و تايوان.

و في هذا الإطار أشار تقرير قدم إلى الكونغرس الأمريكي في سنة **2000** إلى أن عدد مناصب الشغل و الوظائف التي توفرت في الو م ا نتيجة لدعم الصادرات الزراعية ارتفع من **1,4** مليون إلى **11,7** مليون منصب شغل منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في **1995** [2]. في حين تعد أغلبية الدول النامية الخاسر الأكبر (باستثناء بعض منها مثل الصين البرازيل، الهند، الأرجنتين و جنوب إفريقيا و تايلندا...)حيث تقدر مكاسبها ما بين **6,7** إلى **21,5** مليار دولار سنويا و تعد هذه المكاسب ضعيفة جدا كونها لا تتناسب و متطلبات التنمية فيها و سوف يحقق هذا المبلغ زيادة في العائدات بقيمة **0,01** إلى **0,03** دولار يوميا لكل فرد في الدول النامية[3].

ثانيا–تأثير عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية الغذائية على حصيلة الموارد الجمركية و الرفاه الاجتماعي في الجزائر و انعكاسه على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1– تأثير عملية التحرير التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية على حصيلة الموارد الجمركية

يتوقع أن لا تتحصل الجزائر و بعض الدول العربية التي تعد من الدول المستوردة الصافية للغذاء على المدى القصير على أي مكاسب ايجابية و زيادة في الدخل، بل ستتحمل جراء عملية تخفيض الرسوم الجمركية خسارة و تراجعا في الإيرادات الجمركية التي تعد ثان مورد مالي للخزينة العمومية في الجزائر.

ففي دراسة أجرتها وزارة الصناعة حول آثار اتفاق الشراكة على حصيلة إيرادات الجمارك تبين أن المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة تعد من بين العشر المنتجات الأكثر تأثيرا التي تدفع إلى انخفاض حصيلة الجمارك ، لا سيما الواردات من السكر التي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الواردات من قضبان الحديد و الفولاذ (**1078,72** مليون دج)و واردات الخشب (

---

[1] التجارة و التنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف و التحديات التي تواجههم، الدورة السابعة و العشرون لمجلس المحافظين، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **18–19** فيفري **2004**، ص. **22**

[2] احمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، **2003**، ص. **33**

[3] تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة المنظمة العالمية للتجارة، مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدورة السادسة و العشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **10–12** ماي **2010**، انطاليا، تركيا، ص. **34** الموقع الالكتروني:
www.comcec.org/.../agenda%203_%20iii%20WTO%20matters%20arabic.doc

579,90 مليون دج) حيث تقدر الخسارة الناتجة عنها ب 536,06 مليون دج، و تصل الخسارة الناتجة عن واردات الذرى و بعض البذور إلى 197,57 مليون دج[1]. و في دراسة لمنظمة الأغذية و الزراعة يتوقع أن تقدر خسارة الجزائر من الإيرادات الجمركية الناتجة عن تحرير تجارة السلع الزراعية وفقا لعدة احتمالات كما يلي:

جدول رقم 54: الخسارة في إيرادات الجمارك المتوقعة نتيجة تحرير تجارة السلع الزراعية الغذائية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الدولة	التحرير الكامل	تخفيض دعم سعر المنتج ب 20 %	إلغاء دعم التصدير	زيادة الواردات ب 10 %
الجزائر	-91	-33	-37	-82
مصر	-172	-69	-87	-16

المصدر: دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ص.245

يوضح الجدول أن خسارة الجزائر من الإيرادات الجمركية في حالة التحرير الكامل لتجارة السلع الزراعية تقدر سنويا ب 91 مليون دولار و تقدر ب 82 مليون دولار في حالة زيادة حجم الواردات ب 10 % اعتمادا على أسعار فترة الأساس (85-87)، و يتسبب ذلك في تراجع موارد الخزينة العمومية و هو ما يدفع الدولة إلى تقليص حجم الإعانات والدعم الموجه للقطاع الزراعي و الصناعات الزراعية الغذائية لا سيما و أن معظمها صغيرة و متوسطة الحجم، و بالتالي تحتاج لترقية تنافسيتها إلى وجود دعم فعال عبر مختلف آليات التأهيل و التمويل. من جهة أخرى قد تضطر الدولة لتغطية التراجع في إيرادات الجمارك و تعويض النقص بفرض ضرائب جديدة على نشاط هذه الصناعات مما يشكل عائقا و ضغطا أكبر على الاستثمار في الفرع، و يرفع من تكاليفه الإنتاجية مما يضعف قدراته التنافسية. غير أنه يمكن للجزائر بناءا على هذه الخسائر أن تطالب وفقا لاتفاق تعويض الدول النامية عن الخسائر الناتجة عن تحرير تجارة السلع الزراعية و بالحصول على تعويضات و مساعدات دولية للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عنه.

2- تأثير عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية الغذائية على الرفاه الاجتماعي

يمكن في هذا الإطار التمييز بين أثرين:

2-1- تأثير عملية التحرير الكامل لتجارة السلع الزراعية الغذائية على الرفاه الاجتماعي في الجزائر

تشير دراسة الأمم المتحدة أن الآثار السلبية لاتفاقية الزراعة ستمس الرفاه الاجتماعي• (دخول المنتجين و المستهلكين وإيرادات الحكومات) ، حيث يتوقع أن تفوق الخسارة السنوية في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية الناتجة عن عملية التحرير في الدول العربية أكثر من 486 مليون دولار سنويا، و يعود معظمها إلى انخفاض فائض المستهلك و المنتج و الإيرادات الحكومية ، و باعتبار الجزائر بلدا مستوردا صافيا للغذاء ستتحمل جزءا كبيرا من الخسائر في الرفاه الاجتماعي يوضحها الجدول التالي.

[1] Sema Schlumberger, étude de l'impact de l'accord d'association Algérie-union européenne, ministère de l'industrie et Alger, 2002, p.23

• يقصد بالرفاه الاجتماعي: مجموع فائض المنتج و فائض المستهلك و التغير في الإيرادات الحكومية من التعريفة الجمركية و إيرادات الضرائب)

فائض المستهلك: التغير في الدخل الذي يسمح بإعادة المستهلك إلى مستوى المعيشة قبل تغير السعر

فائض المنتج: التغير في أرباح المؤسسات الناتج عن تغير أسعار المنتجات.

جدول رقم 55: التغيرات السنوية المتوقعة في الرفاه الاجتماعي للجزائر و بعض الدول العربية الناتجة عن التحرير الكامل في التجارة الدولية للسلع الزراعية حسب طبيعة المنتجات.

الوحدة: مليون دولار(بأسعار 1985–1987)

البلد	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الذرة الرفيعة	اللحوم الحمراء	السكر	فول الصويا	الشاي	البن	التبغ	الإجمالي
الجزائر	-17,1	-5,8	-1,9	0	-4,7	-19,5	0	-0,4	-10,5	-1,7	-61,6
مصر	-153,5	-21 ,9	4,7	0	-33,5	-23,9	-0,2	-2,2	-0,6	-4,1	-235
إجمالي الدول العربية	-411	-62,6	-150	2,3	-91	-133,3	-1	-10,1	-21,4	-9,2	-887

المصدر: دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ص.**249**

تصل خسارة الجزائر في الرفاه الاجتماعي في حالة التحرير الكامل لتجارة السلع الزراعية الغذائية إلى أكثر من 61 مليون دولار سنويا اعتمادا على أسعار فترة الأساس(85–87) مقارنة بمصر (235 مليون دولار)، و تأتي أكبر خسارة من استيراد القمح ب 17 مليون دولار و السكر 19,5 مليون دولار.

2–2– تأثير عملية التحرير الجزئي للسلع الزراعية الغذائية على الرفاه الاجتماعي

تسمح دراسة الآثار المحتمة لعملية التحرير الجزئي للسلع الزراعية بتسجيل النتائج التالية:

جدول رقم 56: التغيرات المحتملة في الإيرادات العامة و الرفاه الاجتماعي في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الدولة	التحرير الكامل		تخفيض دعم سعر المنتج ب 20 %		إلغاء دعم التصدير		زيادة الواردات ب 10 %	
	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعي
الجزائر	-91	-118	-33	-43	-37	-48	-82	-93

المصدر: دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ص.**245**

يوضح الجدول أن التزام الدول الأعضاء بإحداث تخفيض في مستويات الدعم الزراعي تدفع إلى إحداث خسارة سنوية في الإيرادات العامة في الجزائر ب 33 مليون دولار و في الرفاه الاجتماعي ب 43 مليون دولار، و أن زيادة تدفق الواردات بنسبة 10 %سنويا تتسبب في خسارة الإيرادات العامة و الرفاه الاجتماعي ب 82 و 93 مليون دولار سنويا.

لكن بالرغم من هذه الخسائر إلا أن الاتفاق يساعد على المدى الطويل في تحقيق بعض المكاسب الناتجة عن إعادة هيكلة المنافسة في الإنتاج الزراعي و الغذائي في الجزائر، وتحسين أداء المؤسسات الجزائرية[1] لكن شرط أن يرافق ذلك رسم سياسة جمركية للواردات من السلع الزراعية تعمل على تحقيق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية و توفير الحماية الذكية للإنتاج الزراعي الغذائي المحلي[2].

[1] Mustapha Mekideche, l'économie algérienne à la croisée des chemins, édition DAHLEB, HYDRA, ALGER, 2008, p. 17

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.564

المبحث الثاني: الآثار المتعلقة بفرص نفاذ السلع الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

أسفرت جولة الارغواي عن تنظيم جديد للتجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية قائم على مبدأ الشفافية ووضوح الرسوم الجمركية المربوطة في جداول تنازلات الدول الأعضاء، مما يعطي تصورا أوليا على أن الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية ستجد فرصا أمامها للنفاذ إلى الأسواق الدولية، غير أن الاستثناءات الواردة في أحكام الاتفاق التي تتيح للدول الأعضاء إمكانية اللجوء إلى استخدام بعض القيود الكمية و عدم التزام بعض الدول بالقواعد المنصوص عليها أدت إلى انتشار القيود و الحواجز غير الجمركية بشكل جد واضح مما شكل قيدا أكبر أمام صادرات السلع الزراعية الغذائية الجزائرية.

المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام السلع الزراعية الغذائية الجزائرية للنفاذ إلى الأسواق الدولية

المطلب الثاني: تأثير التشوهات الزراعية على فرص وصول الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام السلع الزراعية الغذائية الجزائرية للنفاذ إلى الأسواق الدولية

تتاح أمام الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية وفقا لأحكام النفاذ إلى الأسواق و استثناءات مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عدة فرص لتنمية و ترقية صادراتها إلى الأسواق الدولية نستعرضها في العناصر التالية:

الفرع الأول: فرص نفاذ السلع الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية

الفرع الثاني: إمكانية استفادة السلع الزراعية الغذائية الجزائرية من النظام المعمم للتفضيلات التجارية

الفرع الثالث: المحددات الداخلية المعرقلة لنفاذ الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

الفرع الأول: فرص نفاذ السلع الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية

ابرمت الجزائر اتفاقا للشراكة مع الاتحاد الاوروربي وآخر مع الدول العربية بهدف الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية، و تحمل هذه الاتفاقيات عدة فرص امام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م لتصدير منتجاتها إلى هذه الأسواق.

أولا– فرص نفاذ السلع الزراعية الغذائية الجزائرية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة

1–محتوى اتفاق الشراكة المتعلق بنفاذ السلع الزراعية الغذائية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يوفر للمؤسسات المصدرة للمنتجات الزراعية الغذائية بعض العناصر الايجابية بالاستفادة من مبادئ المنظمة المتمثلة في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية و مبدأ الشفافية، من خلال خضوع صادراتها إلى قيود تعريفية فقط على اثر تطبيق عملية التعرفة و الالتزام بربط و تثبيث الرسوم الجمركية بعد تخفيضها وفقا للمعدلات المنصوص عليها، مما يجعل مبادلاتها التجارية تتسم بالشفافية و يمكنها من زيادة القدرة على التنبؤ و سهولة التنافس في الأسواق الخارجية و يوفر لها مجموعة من الضمانات[1]، و يقلل من تخوفاتها من رفع الدول الأعضاء لرسومها الجمركية التي أصبحت مشروطة بالإخطار و الإعلام عنها مسبقا، مما يسهل عليها اتخاذ قرارات التصدير والمفاضلة بين الأسواق بنوع من اليقين و التأكد.

و من أهم الفرص المتاحة أمامها تلك التي يوفرها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي تستفيد في إطاره المنتجات الجزائرية من تخفيضات في الرسوم الجمركية تختلف حسب طبيعة المنتجات زراعية أو زراعية محولة، و تتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

1–1–بالنسبة للمنتجات الزراعية: تضمنها البروتوكول رقم **1** من الاتفاقية و يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات الزراعية الجزائرية بنسب تتراوح بين **20** % و **100** % و ذلك في إطار الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

1–2–بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة: تم تضمينها في ثلاث قوائم أساسية:

أ–القائمة الأولى: تشمل **163** منتوج يستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية، من أهم المنتجات المشمولة في هذه القائمة: خمائر حية و مجففة، خمائر الخبز، مياه معدنية و مياه معدنية غير غازية، سجائر و كل أنواع المشروبات الروحية.

ب–القائمة الثانية: تشمل **11** منتوج من بينها مشتقات الحليب و الحبوب، حيث تخضع للإعفاء من دفع الرسوم الجمركية في إطار الحصص المتفق عليها و من أهم المنتجات المشمولة في هذه القائمة: اليايورت و العجائن الغذائية والكسكسي بحصص تعريفية سنوية محددة ب **1500** و **2000** و **2000** طن على الترتيب.

ج–القائمة الثالثة: تشمل **144** منتوج تخضع لجدول تفكيك زمني و منها البصل و التين الجاف و البرتقال و الفراولة.

2–مدى استفادة الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية من فرص النفاذ الى اسواق دول الاتحاد الاوروبي

2–1–معطيات حول الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية الى اسواق دول الاتحاد الاوروبي

مثلت الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية منذ دخول اتفاق الشراكة سنة **2005** و إلى غاية **2009** حوالي **5** % من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، شكلت فيها الصادرات الزراعية الغذائية التي استفادت من مزايا تفضيلية متمثلة في إعفاء جمركي نهائيا سواء مع تحديد أو عدم تحديد الحصة حوالي **78** % من إجمالي الصادرات الزراعية الغذائية (الصادرات غير المحددة الحصة تمثل حوالي **90** % منها).

و بالنسبة للمنتجات الغذائية المحولة تم تصدير منتوجين وفقا لنظام الحصص من أصل **11** منتوج هما العجائن والكسكسي، و خلال الفترة **2005–2009** قدرت الصادرات من هذين المنتوجين ب **4** % من إجمالي الصادرات الزراعية الغذائية المحولة التي استفادت من المزايا التفضيلية. حيث انخفضت الصادرات من العجائن الغذائية من **0,283**

[1] محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص. **91**

مليون دولار خلال سنة 2008 إلى 0,02 مليون دولار سنة 2009 ، أما الكسكسي فقدرت صادراته في سنة 2009 ب 0,59 مليون دولار[1].

و قدرت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية و الزراعية المحولة المستفيدة من مزايا تفضيلية خلال السداسي الاول من سنة 2013 ب 43, 12 و 5,73 مليون دولار على الترتيب بإجمالي قارب 18,18 مليون دولار مسجلة زيادة ب27 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 (14,25 مليون دولار)[2]، من بينها صادرات السكر التي شكلت 26 %من إجمالي الصادرات الجزائرية من السكر و الصادرات من البطاطا التي قدرت ب 579 طن من اجمالي الحصة المقدرة ب 5000 طن (12 %فقط من الحصة) بقيمة 299 الف دولار، و صادرات الخمور التي تراجعت من 251 الف دولار الى 167 الف دولار خلال نفس الفترة. كما سجل تحسن في صادرات زيت الزيتون حيث ارتفعت قيمتها من 6,8 الف دولار الى 50 الف دولار خلال الست اشهر الاولى من سنة 2013 (1,2طن من اجمالي الحصة المقدرة ب 1000طن). اما العجائن الغذائية الخاضعة لنظام الحصص فقد سجلت صادراتها انخفاضا ب 44 %، في حين عرفت صادرات الكسكسي ارتفاعا من 18,5 الف دولار الى 222 الف دولار خلال نفس الفترة .

2-2-محدودية الاستفادة من فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية الى دول الاتحاد الاوروبي على المدى القصير

مما سبق يمكن القول ان الجزائر لا تستفيد على المدى القصير من استثناءات مبدأ المعاملة الأولى بالرعاية وتحسن وزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، نظرا لتأخر عملية التفاوض لتحديد التدابير اللازمة لتحرير تجارة السلع الزراعية و الزراعية المحولة بالرغم من دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 إلى اجل مدته خمس سنوات بعد هذا التاريخ، كما أن طلب الجزائر إعادة التفاوض حول رزنامة التفكيك الجمركي وتأجيلها إلى سنة 2020 سوف يؤخر هو الآخر عملية التفاوض حول تحرير تجارة هذه السلع، و في هذا الإطار تنص المادة السادسة عشر من اتفاقية الشراكة في فقرتيها الثالثة و الرابعة" في حالة ما إذا عدلت المجموعة أو الجزائر تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات الزراعية تقوم بمنح الواردات التي منشؤها الطرف الآخر من المزايا ما يماثل ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق"[3]، و تنص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من الاتفاق الذي تضمنه المرسوم الرئاسي 05-159 المؤرخ في 2005 (جريدة رسمية رقم 31) على حق الجزائر في مراجعة قائمة المواد المعنية بالتفكيك الجمركي خلال الفترة الانتقالية التي تمتد إلى غاية 2017 في إطار اتفاق ثنائي يتم اتخاذه على مستوى مجلس الشراكة، و في حالة عدم توصل المجلس إلى اتفاق في غضون 30 يوما من تسجيل طلب المراجعة فانه يمكن تعليق قائمة المواد المعفية مؤقتا لمدة سنة، أما المادة الحادية عشر من الاتفاق فتشير إلى إمكانية لجوء الجزائر إلى اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل حقوق جمركية جديدة لمدة محدودة لا تتجاوز خمس سنوات لحماية الصناعات الناشئة أو التي تعرف إعادة هيكلة.[4] و عليه فان فرص النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي تبقى مرتبطة بنتائج عملية التفاوض، حيث طرحت الجزائر قائمتين الأولى تضم 1740 منتجا و الثانية تشمل قرابة 40 منتجا تستفيدان من تمديد يتراوح ما بين ثلاث إلى أربع

[1] Bulletin de veille, N 004, 250 février 2010, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, p.4

[2] Agence algérienne de promotion de commerce extérieur, les exportations hors hydrocarbures de l'Algérie vers l'UE, premier semestre 2013, aout 2013, p.7, 8,9

[3] محفوظ لشعب، مرجع سابق، ص.90

[4] أمينة بلحسين، إجماع وطني على ضرورة إعادة النظر في اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية، العدد 32 ، ماي 2011، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبة، الجزائر، ص. 51

سنوات قصد تكييف الآلة الإنتاجية الجزائرية ومن ذلك الصناعات الزراعية الغذائية و جعلها قادرة على الاستفادة من مزايا الاستثمار و التأهيل. كما لا يتوقع زيادة الصادرات عن مستوى الحصة المتفق عليها برسوم جمركية مساوية للصفر وهذا نظرا لارتفاع مستوى الحماية في هذه الأسواق (المنتجات الحساسة) و تعدد الاشتراطات الفنية للمنتج و أساليب التسويق التي تفتقر إليها الصادرات الجزائرية.

2-3-الاثار الناتجة عن اتفاق الشراكة الاوروجزائري على الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

يحمل اتفاق الشراكة الاوروجزائري مع الاتحاد الأوروبي جملة من الآثار الايجابية و السلبية على الصناعات الزراعية الغذائية، و قد قسمها كل من **(bensassi et al)** الى آثار مباشرة ترتبط مباشرة بالاتفاق التجاري الثنائي بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي و أخرى غير مباشرة ترتبط بالاتفاقيات المبرمة مع دول أخرى، حيث تسمح الآثار المباشرة و غير المباشرة بتحديد الاثار الصافية الناتجة عن التحرير التجاري•.و أشارت الدراسة إلى ان الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية لم تستفد من تخفيض الرسوم الجمركية في دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بالمنتجات المصرية و اللبنانية(الأثر المباشر سلبي) و اثر جد محدود بالنسبة للمنتجات الغذائية خلال الفترة **2001-2007** وذلك نظرا لارتفاع الحماية. كما ان الاثار غير المباشرة المبرمة بعيدا عن الاتحاد الأوروبي كانت بالنسبة للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية سالبة وضعيفة بالنسبة للمنتجات الغذائية، حيث قدر معدل زيادتها بحوالي **8 %** فقط. وهو ما جعل الاثر الصافي عن الاتفاقيات التجارية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي موجب (لكنه جد ضعيف).(ان العلاقات التجارية لتونس مع شركاء تجاريين جدد جعلت الأثر غير المباشر يرتفع في حين التجارة مع الاتحاد الأوروبي تتراجع أي اثر مباشر سالب) والشكل الموالي يوضح ذلك:

• اشارت الدراسة الى ان الاثار غير المباشرة الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة خارج منطقة المتوسطة حلت محل الآثار الناتجة عن اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي بين دول جنوب المتوسط و الاتحاد الاوروبي و هو ما جعل الاثار الصافية للاتفاق جد محدودة و سجلت تراجعا و ارجعها الى كون الاتفاقيات المبرمة تمت تزامنا مع بداية اتفاق الشراكة مما اثر على صادرات الدول الى الاتحاد الاوروبي و من جهة اخرى لان الاثار المباشرة الناتجة عن تدفق الصادرات الأوروبية إلى هذه الدول كانت جد مهمة، و بذلك الغت الاثار غير المباشرة المكاسب الناتجة عن الاتفاق بسبب انحراف تجارة هذه الدول الى الشركاء التجاريين الجدد على حساب الاتحاد الأوروبي.

شكل رقم 32: الآثار المباشرة و غير المباشر لاتفاق الشراكة على القطاع الزراعي و الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2001-2007

الآثار المباشرة و غير المباشرة لـ PSEM ، القطـــــاع الزراعـــي- الغذائي من 2001 إلى 2007 (%)

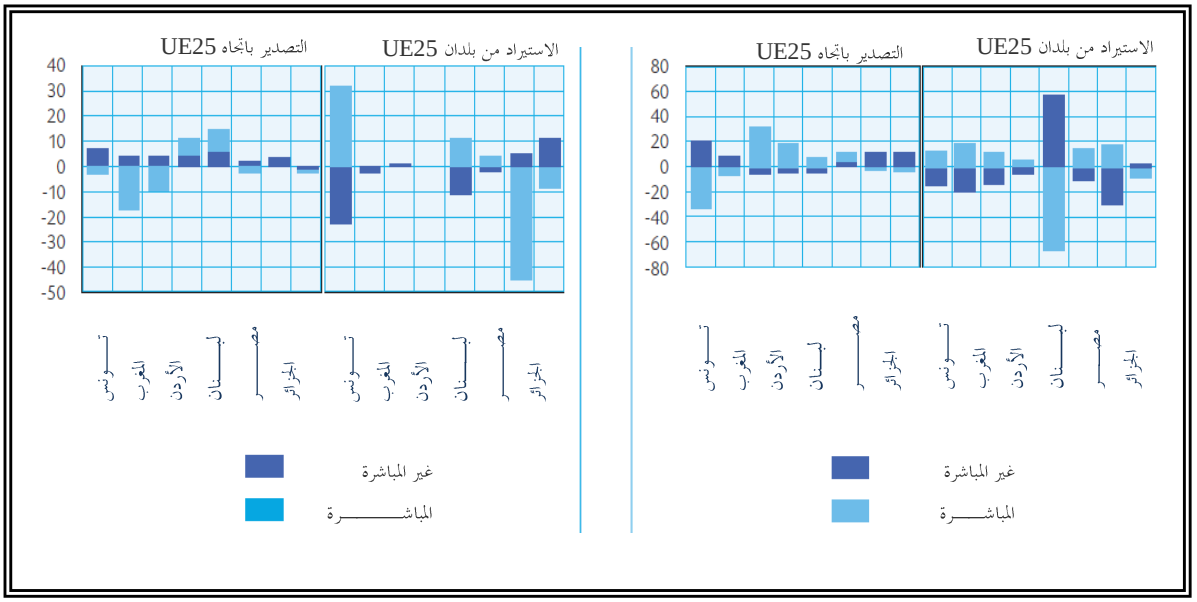

الآثار المباشرة و غير المباشرة لـ PSEM ، القطـــــاع الزراعـــي من 2001 إلى 2007

Source :Emmanuel comolet et autre, croissance et intégration commerciale Euro Med : peut –on parler d'un cout de la non-méditerranée? Agence française de développement, juin 2013, p. 11

تجدر الإشارة إلى محدودية الآثار خلال فترة الدراسة بالنسبة للجزائر نظرا لحداثة دخول الاتفاق حيز التنفيذ وعدم الانتهاء من المفاوضات حول السلع الزراعية، و إن كان الاتجاه العام لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية هو محدودية دوره في دعم الصادرات الزراعية الغذائية التي تظل غير قادرة على الاستفادة من النفاذ إلى الأسواق حتى ضمن نظام الحصص.

2-4-إمكانية توسيع فرص النفاذ الى أسواق الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل

تتاح فرص تجارية جد هامة أمام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في أسواق دول الاتحاد الأوروبي ناتجة عن تنامي ما يعرف بسوق منتجات حلال (le marché du HALLAL)، الذي أضحى يشكل 16 %من إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية عالميا، لا سيما في ظل ارتفاع عدد المستهلكين لهذه المنتجات الذي يقارب 17 مليون مسلم (فرنسا 7 مليون مسلم)، من جهة أخرى تتاح أمامها فرص واسعة لتوسيع صادراتها ضمن نظام الحصص التي تعد في معظمها غير مستنفذة.

ثانيا- إمكانية الاستفادة من الفرص المتاحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بالرغم من المقومات المتنوعة التي تجمع الجزائر و الاقتصاديات العربية، الا أن التجارة الجزائرية العربية البينية من المنتجات الزراعية الغذائية تعد جد ضعيفة، و هو ما يحمل الكثير من الفرص التجارية و الاستثمارية في هذا المجال مستقبلا.

1-واقع التجارة الزراعية الغذائية الجزائرية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بينت بعض الدراسات أن الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية إلى الدول العربية التي تستفيد من مزايا تفضيلية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد جد ضعيفة، حيث لم تتجاوز قيمتها 1 مليون دولار سنة 2011 و ارتفعت إلى 8 مليون دولار سنة 2012 (تتمثل في صادرات الترفاس) ، أي ما يشكل فقط 5 % من إجمالي الصادرات الزراعية الغذائية إلى هذه الدول المقدرة ب 164 مليون دولار و التي تمثل بدورها 61 % من إجمالي الصادرات خارج

قطاع المحروقات مقابل 111 مليون دولار سنة 2011) و ذلك بسبب صرامة قواعد المنشأ المطبقة عليها، و هو ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في قائمة السلع الزراعية الغذائية المستوردة من دول المنطقة التي تستفيد من مزايا تفضيلية و تقليص عددها، ما جعل الواردات الجزائرية من هذه المنتجات تتراجع ب 16 %، حيث انخفضت قيمتها من 217 مليون دولار سنة 2011 إلى 184 مليون دولار سنة 2012 ، تشكل فيها المنتجات التي تستفيد من مزايا تفضيلية حوالي 62 % بقيمة 112 مليون دولار، و الجدول الموالي يبين أهم الصادرات و الواردات الزراعية الغذائية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين سنتي 2011 و 2012 :

جدول رقم 57: الصادرات و الواردات الزراعية الغذائية للجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين سنتي 2011 و 2012

الوحدة:مليون دولار أمريكي

	الصادرات الزراعية الغذائية			الواردات الزراعية الغذائية	
البيان	2011	2012	البيان	2011	2012
السكر	94	140	منتجات غذائية محضرة	33	53
الترفاس (مزايا تفضيلية)	1	8	خضر جافة	21	8
زيت عباد الشمس	7	6	عصير الفواكه و الخضر	4	11
تمور	2	3	مواد سكرية	10	10
يايورت	0,5	2	قهوة و شاي	12	6
مياه معدنية و غازية	1	1	خضر مجهزة	2	7
عصير الفواكه	1	0,3	عجائن غذائية	5	6

Source : Ministère du commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur(ALGEX), impact de l'accord de libre échange sur l'échange de l'Algérie avec la grande zone arabe de libre échange, année 2012, Mars 2013, p. 2,3

و في سنة 2013 شهدت الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية و الغذائية ارتفاعا إلى 179 مليون دولار تشكل 64 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أغلبها من صادرات السكر بقيمة 144 مليون دولار أي ما يمثل 81 %من إجمالي الصادرات من هذه المنتجات، أما الواردات فقد ارتفعت ب 22 % مقارنة بسنة 2012، حيث تجاوزت224 مليون دولار[1] .

2- الفرص المتاحة أمام المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية في أسواق الدول العربية

يتوقع على المدى القصير أن لا يكون هناك أي تحسن لفرص دخول منتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية إلى أسواق الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نظرا لتشابه هياكل الانتاج وضعف القدرات الانتاجية. غير أنه تتاح أمامها فرص كبيرة لتوسيع صادراتها إلى أسواق هذه الدول مستقبلا، و يفسح المجال لهذه المؤسسات لاستهداف الأسواق العربية ذات التعداد السكاني و القدرات الشرائية المعتبرة في بعض الدول خاصة الخليجية

[1] Ministère du commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur(ALGEX), statistiques du commerce avec la zone arabe de libre échange, avril 2014, p.2

لا سيما في المنتجات التي تتفوق فيها نسبيا، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار منافسة المنتجات الأجنبية خاصة الأوروبية و الأمريكية و الأسيوية التي ترتبط بعض الدول منها باتفاقيات تجارية إقليمية، و التي تتحكم في عناصر المنافسة السعرية و النوعية و تقنيات التسويق الدولي الحديثة، و يتطلب ذلك تعزيز التكامل العربي الزراعي الغذائي على عدة مستويات تشمل جانب الاستثمار و التمويل و البحث و التطوير...

الفرع الثاني: إمكانية استفادة السلع الزراعية الغذائية الجزائرية من النظام المعمم للتفضيلات التجارية

نظرا للخصائص الانتاجية و التصديرية للدول النامية تبنت الدول المتقدمة نظاما للتفضيلات التجارية لتسهيل فرص نفاذ منتجات الدول النامية الى اسواقها، يمكن للمنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية الاستفادة من مبادراته و تفضيلاته التجارية.

أولا–نظام الافضليات المعمم المطروح من طرف الو م ا

1–شروط الاستفادة من نظام الافضليات المعمم للو م ا

يمكن للمنتجات الزراعية الغذائية الاستفادة من" نظام الافضليات المعمم" الذي اعتمدته الدول المتقدمة في إطار سعيها لتحسين فرص نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها، و تحسين معدلات تبادلها و اندماجها التجاري في الاقتصاد العالمي نظرا لخصائصها الإنتاجية و التجارية و الذي يعد استثناءا عن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومن ذلك قانون " النمو و الفرص لإفريقيا" الذي أصدرته الو م ا سنة **2000**، بهدف زيادة فرص دخول منتجات الدول النامية إلى أسواقها غير أنه اقتصر على قائمة محدودة من المنتجات و التي تخضع إلى الكثير من القيود خاصة قواعد المنشأ.

و في هذا الإطار تستفيد الجزائر منذ الفاتح مارس **2004** من النظام المعمم للتفضيلات **le système généralisé de préférences** المطروح من طرف الو م ا، و القاضي بمنح الجزائر تفضيلات تجارية هامة لبعض المنتجات الزراعية الغذائية[1]، شمل قائمة من **3448** منتوج يمكنها الدخول أسواق الو م ا معفاة من الرسوم الجمركية بشروط:

1–1–يجب أن يكون المنتوج متوافقا مع النظام المعمم للتفضيلات المحدد وفقا للنموذج –أ– **formule A** في العمود ما قبل الأخير من النظام المنسق للو م ا، و أن يرسل إلى مديرية الجمارك متضمنا رقما من ثمانية حروف للمنتوج المصدر، أين تقوم هذه المديرية بتحديد استفادة المنتوج من النظام من عدمه؛

1–2–يجب أن يتطابق مع قواعد المنشأ المحددة في الو م ا و التي تشترط أن تكون تكاليف المواد الأولية ذات المنشأ الجزائري مساوية على الأقل ل **35 %** من السعر المدفوع من طرف المستورد في الو م ا دون أن تتضمن تكاليف النقل؛

1–3–يجب أن يتم تصديره مباشرة من الجزائر إلى الو م ا و أن يكون مرفوقا بالوثائق التي تثبت منشأه[2] .

2–المنتجات المستفيدة من النظام المعمم للتفضيلات المطروح من طرف الو م ا

للاستفادة من النظام المعمم للتفضيلات في الو م ا يمكن التمييز بين نوعين من المنتجات:

2–1– المنتجات الزراعية المدمجة كليا في النظام: يتعلق الأمر بالمنتجات المزروعة و المحصودة في الجزائر والمنتجات التي تم إنتاجها انطلاقا من هذه المنتجات المحلية(منتجات المياه المعدنية التي مصدرها التربة أو من البحر، المنتجات ذات الأصل النباتي المزروعة في الجزائر، لحوم الحيوانات التي ولدت و تم تربيتها في الجزائر، المنتجات المحولة التي مصدرها حيوانات

[1] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2004**، ص.**464**

[2] www.algex.dz

ذات أصل جزائري، منتجات الصيد البحري ومشتقاتها التي تم استخراجها من البحر الجزائري، المنتجات التي تم صنعها اعتمادا على المنتجات السابقة الذكر، الفضلات الناشئة عن عمليات التصنيع و التحويل السابقة الذكر).

و للاستفادة من التفضيلات لابد على المصدر توفير تصريح من المنتج لتفتيش و معاينة المزرعة و المنتوج المزروع ووصفا للمنتوج و النوعية إضافة الى فاتورة مؤرخة لكل التكاليف.

2-2- المنتجات الزراعية المدمجة جزئيا في النظام: هي المنتجات التي لابد أن تكون حصة المواد الأولية المدمجة فيها ذات المصدر أو المنشأ الجزائري تتجاوز **35 %**، و تكون المؤسسات مطالبة بتقديم فاتورة مؤرخة للمواد ووسائل الإنتاج المستعملة في إنتاجها مع توضيح منشأ و مصدر هذه الوسائل و وصف للمنتوج و نوعيته.

و إذا كانت المنتجات الزراعية في الحالتين السابقتين منتجات زراعية محولة فإن المصدر يجب أن يقدم وصفا دقيقا لعملية التحويل أو التصنيع و مكان التصنيع و وثيقة تبين تكاليف عملية التصنيع.

يبرز مما سبق كثرة الاشتراطات التي تجعل الكثير من الصناعات الزراعية الغذائية الص وم غير قادرة على الوفاء بها وتوفيرها مما يقلل من فرص استفادتها من هذه التفضيلات التجارية.

ثانيا- مبادرة دول الاتحاد الأوروبي و النظام الشامل للتفضيلات التجارية

1- مبادرة دول الاتحاد الأوروبي

خلافا للو م ا طرحت دول الاتحاد الأوروبي ما يعرف باقتراح " كل شيء ما عدا السلاح " **(The Evry Thing But Arms Initiative)** لتسهيل وصول منتجات الدول النامية خارج الأسلحة دون رسوم جمركية أو حصص إلى الأسواق الأوروبية[1] و الذي بموجبه يسمح للمنتجات الزراعية للدول النامية خاصة منخفضة الدخل من دخول أسواقها معفاة من الرسوم الجمركية باستثناء الموز و الأرز و السكر. و بموجب هذه المبادرة تستفيد الصادرات الجزائرية من الخضر والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي من هوامش تفضيلية أقرها اتفاق الشراكة تعد مرتفعة مقارنة بصادرات بعض الدول الأخرى، حيث استفادت **7%** من إجمالي قيمة الصادرات الجزائرية من الخضر و الفواكه إلى الاتحاد الأوروبي المقدرة ب **17** مليون اورو من مزايا و هوامش تفضيلية تمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية عن مستويات رسوم الدولة الأولى بالرعاية التي تخضع لها الصادرات التي لا تستفيد من المزايا التفضيلية، و ذلك مقارنة بكل من مصر**5,7 %** ، تركيا **4,2 %**، سوريا **2,8 %** و الأردن **5,5%** من إجمالي صادراتهم من الخضر و الفواكه إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي في سنة **2007**[2].

2- النظام الشامل للتفضيلات التجارية بين الدول النامية

يمكن للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية الاستفادة من الفرص التصديرية المتاحة وفقا للاتفاقيات التجارية الإقليمية كاتفاقية " النظام الشامل للتفضيلات التجارية " التي وقعت عليها الجزائر ضمن **43** بلدا في مدينة ' ساوباولو البرازيلية' سنة **2004**، و التي تتيح إقامة مبادلات تجارية بين الدول النامية معفاة كليا أو جزئيا من الرسوم الجمركية[3].

---

[1] Mylène kherallah, impact of trade liberalization on agriculture in the Near East and North Africa, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, USA, 2007, p.54

[2]Bertrand Schmitt, libéralisation du commerce euro-méditerranéen : les effets douaniers ne sont pas le principal frein aux importations européennes de fruits et légumes, étude édite pare le département des sciences sociales, agriculture et alimentation, espace et environnement de l'institut national da la recherche agronomique, (INRA), N 06, janvier 2010, paris, p. 2

[3] Mohamed naili, les exportations du brésil en Algérie freinées par les contraintes logistiques? lettre de veille du CIHEAM, N 20, avril 2012, p.14

و في ما يلي توضيح لأهم الفرص التجارية التفضيلية التي استفادت منها الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية في 2009.

جدول رقم 58: الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى خضعت إلى رسوم جمركية تفضيلية حسب المناطق الجغرافية(2009)

	القيمة (دولار أمريكي)	متوسط رسوم الدولة الأولى بالرعاية%		التفضيلات التجارية %	الواردات المعفاة من الرسوم	
		المتوسط البسيط	معدل الربط		نسبة الخطوط التعريفية %	القيمة
الاتحاد الأوروبي	37	13,8	7,9	4,9	51,9	63,4
غانا	5	20,0	20,0	0	0	0
النيجر	4	15,1	15,2	0	0	0
موريتانيا	2	17,1	17,6	0	8,3	0 ,2
الو م ا	2	5,2	0,8	0,4	55,6	95,1

Source: world tariff profiles 2011, p.31+ Source: jean Louis Rastoin, Lucien bourgeois, fouad cheriet, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, IPEMED(institut de prospective économique du monde méditerranéen), 2012, p.16

يلاحظ من الجدول انه بالرغم من ضآلة الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية إلى الأسواق المشار إليها، إلا أن استفادتها من التفضيلات التجارية الممنوحة لها تعد جد ضعيفة، حيث لم تستفد إلا 4,9 %من إجمالي الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي المقدرة ب 37 مليون دولار من نظام الافضليات التجارية و تنخفض إلى 0,4 % في الوم ا و تنعدم نهائيا في الدول الإفريقية، كما أنها تخضع إلى متوسط رسم جمركي قدر ب 13,8 % في دول الاتحاد الأوروبي و هو جد مرتفع مقارنة بالمتوسط المطبق على الصادرات غير الزراعية الجزائرية الذي ينخفض إلى 3,4 %[1] ، و هو ما يؤكد عدم فعالية مثل هذه المبادرات التي لا تزال تعتريها الكثير من العراقيل و الصعوبات.

ثالثا–أسباب ضعف الاستفادة من نظام الافضليات التجارية المعمم

بالرغم من إقرار العديد من المبادرات التجارية التفضيلية إلا أن الممارسات الواقعية تؤكد محدودية الفرص التجارية الناشئة عنها و تآكل التفضيلات التجارية التي يمكن بموجبها للمنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بمعدلات جمركية أقل من معدلات الدولة الأكثر رعاية، لا سيما بعد فشل المبادرات السابقة المشابهة كمبادرة اتفاقية لومي• التي منحت صادرات الدول النامية(دول إفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي) فرص النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية خاصة دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية و كندا و الوم ا و اليابان معفاة من الرسوم الجمركية، غير أنها لم تسمح بإحداث تغيير في هيكل و نمط و حجم التدفقات التجارية للدول النامية باتجاه هذه الأسواق، حيث لم تستفد من نظام الافضليات المعمم الذي توفره الدول المتقدمة في سنة 1997 إلا 17 % من صادرات الدول النامية[2].

كما تشير دراسات إلى أهمية نظام التفضيلات المعمم الذي سيسمح بنمو صادرات الدول النامية و الأقل نموا ب 2,5 مليار دولار سنويا في حالة تطبيقه الفعلي و توسيعه من طرف الدول الرباعية (بتقديم مبادرات من طرف كندا

[1]Jean Louis Rastoin, Lucien bourgeois, fouad cheriet, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, op.cit, p.16

• وقع عليها في 1975 و امتد العمل بها إلى غاية سنة 2001

[2]روبرت شيرر، التجارة محرك النمو لإفريقيا، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 1999، ص. 26

واليابان) [1] و زيادة الرفاه الاقتصادي و إدامة العمالة و الدخل و النمو الاقتصادي، إلا أن الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية لا تستفيد منه نظرا للأسباب التالية:

1-ضعف حصة الصادرات الزراعية الغذائية الى الاسواق الدولية

ان عملية الانضمام إلى النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف و الاستفادة من التفضيلات التجارية تكون ذات أثر ايجابي على الاقتصاد الوطني اعتمادا على القدرات التصديرية و المزايا التنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد لا سيما في ظل تحسن شروط الدخول إلى الأسواق بتطبيق رسوم الدولة الأولى بالرعاية و محاولة تقليص الحماية عن طريق القيود غير التعريفية[2]، غير أن الاقتصاد الجزائري مكاسبه ضئيلة جدا بالرغم من امتلاكه لبعض المنتجات التي يتمتع فيها بميزة نسبية تنافسية نظرا لضعف مساهمته في التجارة الدولية و ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات من المنتجات الزراعية الغذائية وتبعيته إلى الأسواق الدولية في استيراد أهم مدخلات العملية الإنتاجية، حيث تشير معطيات التجارة الخارجية للجزائر في سنة **2013** إلى أن حصة الجزائر في اجمالي التجارة العالمية لم يتجاوز **0,32 %**[3] و حصة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات قدرت ب **24,1 %** في حين سجل انخفاض مساهمة الصادرات الزراعية الغذائية إلى **0,5%** من إجمالي الصادرات.

كما تتسم الصادرات الجزائرية بمحدودية الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية، و ضعف حصة هذه الصادرات في الأسواق الدولية بناءا على مؤشر الحصة السوقية• الذي تقترب قيمته من الصفر(**0, 27** سنة **2013**) وتمركز معظمها في المواد الطاقوية، و هو ما يجعل فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية جد محدودة نظرا لضعف التنوع في الصادرات وارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات الجزائرية•الذي يبرزه الجدول التالي.

---

[1] هانز بيتر لانكس، فرص وصول البلدان النامية إلى السوق، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر **2002**، ص.**10**

[2] سمير اللقماني، مرجع سابق، ص. **133**

[3] World Economic Forum, the enabling trade report2014, p.52

• يقيس مؤشر الحصة السوقية **market share(MS)** حصة صادرات دولة ما من سلعة معينة في الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس السلعة:

MS=Xi/Mi حيث: **Xi**صادرات البلد من السلعة **i** الى الاسواق الدولية ا والى سوق مستهدف،**Mi** الواردات العالمية او واردات السوق المستهدف من السلعة**i**

• يسمح مؤشر التركيز السلعي للصادرات **concentration** بقياس مستوى تنوع أو تركيز الصادرات، حيث أن في ارتفاعه و اقترابه من الواحد الصحيح دلالة على اعتماد صادرات البلد على المواد الأولية و عدد جد محدود من الصادرات، أما انخفاضه فيدل على تنوع الهيكل السلعي لصادرات البلد. (علاقة عكسية) و يتم حسابه وفقا للعلاقة التالية: $$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}(\frac{xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث: **I**: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها ، **xi**: قيمة الصادرات من السلعة **i**حيث (**i=1,2,3,……I**)، **X**: إجمالي الصادرات

أما مؤشر التنوع **diversification** فيقيس مستوى الترابط أو الانحراف الموجود بين هيكل الصادرات للبلد المعني مقارنة بهيكل التجارة العالمية، و كلما اقترب من الواحد كلما دل ذلك على وجود انحراف و تباعد كبير بين الهيكلين.

جدول رقم 59: مؤشر التمركز و التنوع السلعي للصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول المتوسطية

البلد	مؤشر التمركز		مؤشر التنوع	
	1995	2008	1995	2008
الجزائر	0,53	0,60	0,81	0,79
مصر	0,25	0,21	0,66	0,59
إسرائيل	0,28	0,30	0,55	0,60
الأردن	0,21	0,19	0,64	0,57
المغرب	0,18	0,21	0,75	0,70
سوريا	0,54	0,37	0,69	0,66
تونس	0,22	0,18	0,66	0,56
تركيا	0,11	0,10	0,63	0,47

Source Ahmed galal, Jean-Louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, novembre 2010, p.276

يبرز الجدول جليا الخصائص الهيكلية للصادرات الجزائرية و ارتباطها الوثيق بالصادرات من المحروقات و غياب التنوع السلعي أو الصادرات خارج المحروقات، حيث قارب مؤشر التركيز السلعي في سنة **2008** مستوى **0,6** ، مما يؤكد تمركز الصادرات في موارد الطاقة التي تشكل أكثر من **97 %** من إجمالي الصادرات الجزائرية، من جهة أخرى فان مؤشر التنوع يؤكد هو الأخر انحراف الصادرات الجزائرية عن الهيكل العالمي للصادرات حيث قدر بالمتوسط ب **0,8**.

و هو ما يقصي الجزائر على المدى القصير من الاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق و التحرير التجاري للسلع الزراعية في ظل محدودية الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية، مقارنة ببعض الدول المتوسطية كمصر و تونس والمغرب و تركيا التي عملت على تنويع هيكل تجارتها الخارجية (يقدر مؤشر تمركز الصادرات في كل من تونس و المغرب ب **0,2** و **0,18** على التوالي)، و هو ما يطرح مشاكل كثيرة في كيفية و طرق اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي في ظل هامشية و ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تسيطر المنتجات الكيميائية المرتبطة مباشرة بقطاع المحروقات على أكثر من **50 %** منها.

2-صرامة القواعد المتعلقة بشهادات المنشأ التي تطبق عليها وارتفاع تكاليف الامتثال إلى القواعد التنظيمية الفنية والصحية[1] و تطبيقها بصورة تمييزية بين الدول؛

3-تراجع هامش التفضيلات التجارية التي تتقلص كلما اتجهت الدول المتقدمة إلى إحداث المزيد من التحرير التجاري؛

4-آلية تطبيق هذه التفضيلات مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية و خسارة بعض الحصص في الأسواق الدولية، حيث تقوم الدول المتقدمة بالمبالغة في فرض الرسوم الجمركية على المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة و تخفيضها إلى مستويات أدنى بالنسبة للمنتجات منخفضة القيمة المضافة، فدول الاتحاد الأوروبي تطبق رسوما جمركية في حدود **5 %** على المواد الزراعية الخام في حين تفرض رسوما تفوق **10 %** على المنتجات الزراعية الغذائية المصنعة،كما تطبق رسوما جد منخفضة على المنتجات التي لا تنتج في أسواقها و رسوما أعلى على الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية المنافسة لمنتجاتها المحلية بهدف حماية المنتجين المحليين[2].

[1] حالة أسواق السلع الزراعية، منظمة الأغذية و الزراعة، **2006**، ص. **6**

[2] روبرت شيرر، جدول أعمال للتجارة و التنمية و الاستثمار و التكامل الإقليمي، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر **2001**، ص.**15**

رابعا– الفرص المتاحة لنفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق على المدى الطويل

يمكن أن تستفيد صادرات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية من تحسن فرص النفاذ إلى الأسواق على المدى الطويل، و إن كان ذلك لا يرتبط باتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية فقط، بل يعتمد على توافر جملة من الشروط والعوامل منها مدى قدرة الدولة على تبني سياسات تحفيزية مناسبة لنقل الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية إلى المنتجين المحليين و تحفيزهم على القيام بالاستثمارات الضرورية المساعدة على تحسين الإنتاجية، و رفع الإنتاج وتحسين نوعيته حتى تتطابق مع المعايير و المواصفات المطلوبة في الأسواق الدولية، و يتطلب ذلك تدخل الدولة لإثراء الميزة التنافسية في المنتجات الزراعية الغذائية من خلال[1]:

1–دراسة التزامات الدول الأعضاء في مجال التخفيضات الجمركية و تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية وتحديد أهداف تصديرية للسلع ذات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛

2–توحيد المواصفات القياسية للسلع و المنتجات الزراعية الغذائية؛

3–عصرنة وحدات التحويل و تقوية المصالح البيطرية؛

4–متابعة و دعم الفروع الإنتاجية ذات الميزة التنافسية مثل التمور و الكروم...؛

5–تنظيم مسار التسويق و إعادة هيكلة و تقوية المؤسسات المتخصصة في مجال التخزين والتكييف والتبريد والتعليب...

الفرع الثالث: المحددات الداخلية المعرقلة لنفاذ الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

إلى جانب المعوقات السابقة التي تم الإشارة إليها هناك معوقات أو محددات داخلية تجعل الصادرات الزراعية الغذائية غير قادرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية، ترتبط بضعف تنافسيتها و خصائصها الهيكلية و فيما يلي توضيح لذلك:

أولا– ضعف تنافسية الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية في الاسواق الدولية

من أهم الأسباب التي تجعل تنافسية الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية في الأسواق الدولية ضعيفة، ما يلي:

1– عدم قدرة الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية على الاندماج و التكامل في الأسواق الدولية

تتسم الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية الموجهة للتصدير بضعف اندماجها و تكاملها في الأسواق الدولية و ذلك بناءا على معطيات مؤشر الاندماج و التكامل في الأسواق الدولية• التي يبرزها الجدول الموالي:

جدول رقم **60**: مؤشر اندماج و تكامل المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية مع الأسواق الدولية(**2002–2013**)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر	0,025	0,035	0,032	0,036	0,037	0,034	0,030	0,037	0,09	0,093	0,06	0,08

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدولين رقم 13 و 15

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق ، ص.**564**

• يشير مؤشر الاندماج و التكامل في الأسواق الدولية (intra industrie trade (IIT المعروف بمؤشر Grubel Lioyd الى تبادل المنتجات المماثلة و التابعة الى نفس الصناعة في التجارة الدولية، و هو يقيس مدى اندماج صادرات دولة في الأسواق الدولية مع التجمعات و التكتلات الاقتصادية، و تنحصر قيمته بين 0 إلى 1، حيث يكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة 1، و يحسب كما يلي: $IIT=1-(|Xi-Mi|/|Xi+Mi|)$

حيث: Xi صادرات الدولة من السلعة i إلى الأسواق العالمية و Mi إلى واردات الدولة من السلعة i من الأسواق العالمية

يتضح من الجدول أن قيمة مؤشر الاندماج بالرغم من ارتفاعها من 0,03 إلى 0,09 في سنة 2011 إلا أنها تعد جد ضعيفة، نظرا لابتعادها عن الواحد الصحيح، و هو ما يؤكد عدم قدرة الصادرات الزراعية الغذائية على الاندماج والتكامل في الأسواق الدولية مقارنة بصادرات بعض الدول كماليزيا وسنغافورة التي تقترب قيمة المؤشر من 0,92.

2-عدم قدرة الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية على التطابق و التوافق مع الطلب العالمي

تقاس قدرة الصادرات الزراعية الغذائية على التكيف مع متطلبات الاسواق العالمية وفقا لمؤشر التوافق مع الطلب العالمي•• الذي يعد من المؤشرات الهامة في قياس تنافسية الصادرات السلعية، بمعنى هل يتم التصدير بناء على ما تحتاجه الأسواق الدولية أم يتم ذلك عشوائيا؟ و بالرجوع الى قيمة المؤشر في الجزائر التي بالرغم من ارتفاعها من 0,384 سنة 2002 الى 0,586 سنة 2009[1] ، فان ذلك يؤكد أن المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية لا تستجيب لمتطلبات و معايير والمواصفات المطلوبة في الاسواق الدولية(قيمة المؤشر في ماليزيا و سنغافورة تجاوز 0,87) و يرجع ذلك إلى ضعف أنظمة الإنتاج التي تراعي متطلبات البيئة و الصحة النباتية و عدم تحكم المنتجات في المعايير والمواصفات القياسية(شهادة الايزو 22000)مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في الأسواق الدولية.

3-قلة عدد المنتجات ذات الميزة التنافسية الظاهرة

يقيس مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة•• عدد المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية السلعية، و أمام تمركز الصادرات الجزائرية في منتوج واحد هو المواد الطاقوية فان هذا يجعل عدد المنتجات ذات الميزة النسبية في الجزائر جد محدود(علاقة عكسية)، فبناءا على دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية و الزراعة و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في سنة 2007 أكدت أن مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة أو المكشوفة للصادرات الزراعية في الجزائر يعد ضعيفا حيث قدر ب 0,02 (اقل من 1)، و هو ما يؤكد أن الصادرات الزراعية الغذائية لا تمتلك ميزة تنافسية تؤهلها للمنافسة في الأسواق الدولية، و أن الجزائر تمتلك منتوجا واحدا من إجمالي 115 منتوج غذائي مصدر إلى الأسواق الدولية يتمتع بميزة نسبية ظاهرة أو مكشوفة، ولا تمثل الصادرات من المنتجات التي تتمتع بهذه الميزة الظاهرة إلا 4,54 % من إجمالي الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية (تحتل الجزائر المترتبة 117 عالميا في تصدير المنتجات الزراعية الغذائية) مقارنة ببعض الدول العربية (مصر تمتلك 75 منتوج، سوريا 76 منتوج يتمتع بميزة ظاهرة

•• يقيس مؤشر توافق الصادرات **correspondence index(COSINE)** مدى تطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية، تنحصر قيمته بين **0** و **1** حيث يكون التطابق التام للصادرات السلعية مع الطلب العالمي عند القيمة **1**. و يأخذ الصيغة التالية:

$$COSINE_{ik} = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث تعني (X_{ik}) صادرات الدولة من السلعة (i) وتشير (k) إلى السوق المستهدف. اما (M_{ik}) فهي واردات السوق المستهدف من السلعة (i).

[1] صندوق النقد العربي، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، افريل 2012، ص.35.

•• يحسب مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة او المكشوفة للبلد **J** في القطاع **K** وفقا للصيغة التالية: علما ان:

$$RCA_{jk} = (X_{jk} / \sum_K X_{jk}) / (\sum_j X_{jk} / \sum_j \sum_k X_{jk})$$

حيث: $RCA_{j,k}$: هي الميزة التنافسية الظاهرة و المكشوفة ، $X_{j,k}$: صادرات البلد **j** من منتوجات القطاع **k**

اذا كانت قيمة المؤشر اكبر من **1** فإن البلد يمتلك ميزة تنافسية ظاهرة في هذا القطاع ، اما اذا كانت قيمته اقل من **1** فإن البلد لا يمتلك ميزة تنافسية ظاهرة في هذا القطاع .

أومكشوفة)[1]. و في سنة **2009** قدر عدد هذه المنتجات بمنتوجين فقط مقارنة بالمغرب و لبنان اللتان يتعد فيهما عدد المنتجات الزراعية الغذائية ذات الميزة النسبية **30** منتوجا[2].

ان الخصائص السابقة تضعف القدرات التنافسية للصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية في الاسواق الدولية و تحد من فرص توسعها و نفاذها اليها، و في هذا الاطار احتلت الجزائر في سنة **2009** المرتبة **18** في ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية المنتجات الزراعية الغذائية الذي يعبر عن متوسط المؤشرات الفرعية الثلاث السابقة .

4–ضعف معدل الانفتاح التجاري للسلع الزراعية الغذائية

سجل معدل الانفتاح التجاري للسلع الزراعية الغذائية • في الجزائر معدلات سالبة منذ سنة **2001**، كما يبرزها الجدول التالي.

جدول رقم **61**: تطور مؤشر الانفتاح التجاري للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة **2001–2013**

السنة	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013
مؤشر الانفتاح التجاري الزراعي الغذائي	-0,97	-0,97	-0,96	-0,96	-0,96	-0,96	-0,92	-0,90	-0,92	-0,93	-0,91

من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين رقم **13** و **15**

يلاحظ من الجدول أن مؤشر الانفتاح التجاري الزراعي الغذائي ظل يسجل معدلا سالبا منذ سنة **2001** ، و هذا راجع إلى ضعف الصادرات الزراعية الغذائية مقارنة بالواردات و افتقارها للمزايا التنافسية.

و عليه فان يمكن القول أن هذه المعطيات تؤكد و تعكس بقوة ضعف الجهود التنموية التي حضي بها القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية خلال العقود الماضية، كونها لم تحقق أي نتائج ايجابية باعتبار أن مؤشر الانفتاح التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية ظل سالبا (يقترب من –**1**)، و مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة اقل من الواحد و هو ما يؤكد محدودية الصادرات الزراعية الغذائية و عدم توفرها على أي مزايا تنافسية.

ثانيا–تراكم المشاكل و المعوقات المرتبطة ببيئة الاستثمار

يمكن حصر أهمها في:

1–ارتفاع تكاليف الإنتاج و أسعار البيع بسبب ارتفاع تكاليف النقل خاصة من المناطق الداخلية و مناطق الجنـــوب الى الموانئ و غياب وسائل الحفظ و التبريد و النقل الحديثة، اضافة الى نوعية الورق المستعمل للتعليب التي لا تتماشى ومقاييس حفظ المنتجات التي جعلت الكثير من منتجي التمور يطالبون بتسهيل الحصول على قروض لفتح وحدات للتعليب في إطار قرض الرفيق، و ارتفاع تكاليف حقوق الملكية الفكرية لا سيما و أنها مستوردة للتكنولوجيا و براءات الاختراع المرتبطـــة بالتصنيع الغذائي، و تضخم تكاليف و نفقات الحصول على الخبرة و المعرفة الفنية المستوردة من الخارج مما ينعكس سلبا على تكاليف الإنتاج و يدفع إلى تدهور و تراجع المزايا النسبية و التنافسية لها.

[1] Pete Liapis, changing patterns of trade in processed agricultural products, OECD FOOD, AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER , NO47, OECD 2011, p.93

[2] صندوق النقد العربي، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، افريل 2012،ص.37

• يقاس هذا المؤشر وفقا للصيغة التالية: **(x-m)/(x+m)** حيث: **x**: الصادرات الزراعية و **m** : الواردات الزراعية.

اذا كانت **M=0** فان قيمة المؤشر تساوي **1** يعني ذلك ان الصادرات الزراعية لها ميزة نسبية اما اذا كانت**X =0** فان المؤشر يأخذ قيمة سالبة **– 1** و يعني ذلك عدم توفر اي مزايا تنافسية للصادرات الزراعية.

في هذا الإطار اعتبر المدير العام لمجموعة "بليح" المتخصصة في الصناعات الغذائية أن الارتفاع المسجل في أسعار المدخلات والمواد الأولية ساهم في مضاعفة الأعباء و التكاليف، مما دفع العديد من المؤسسات التي تعمل في الفرع و منها مؤسسة بليح إلى توقيف التصدير إلى الأسواق الدولية لارتفاع التكلفة، التي جعلتها غير قادرة على ضمان التنافس في الأسواق الخارجية حتى الأسواق الإفريقية و دول المغرب العربي، بسبب منافسة المنتجات التركية التي تستفيد من دعم و مرافقة وتشجيع من طرف الدولة. و أشار إلى أن ارتفاع أسعار المواد الأولية ب 20 % في السوق الدولي تبعه ارتفاع الأسعار في السوق الداخلي، في حين إن انخفاضها في السوق الخارجي لا يتبعه انخفاض محسوس في الأسعار الداخلية بل إن التراجع يكون في حدود 2 إلى 3 % فقط.

2-غياب الرؤية الإستراتيجية للمؤسسات و عدم أخذها للأسواق الدولية بعين الاعتبار عند إعدادها لتقسيماتها الإستراتيجية(قصر النظر الاستراتيجي)، حيث يتم الاعتماد بشكل كبير على المعارض الدولية للتعرف على الأسواق و هو ما يشكل أحد العوائق المهمة أمام التصدير و اكتشاف الأسواق الجديدة[1].

3- المشاكل المرتبطة بالقروض البنكية و التحويلات المرتبطة بالتصدير، حيث غالبا ما تتأخر المتحصلات المالية بعد التصدير لفترة طويلة ما يتسبب في مضاعفة الأعباء المالية للمؤسسات و خسائرها، فقد اضطرت مثلا مؤسسة بليح إلى توقيف صادراتها بعد نوفمبر 2009 خاصة بعد اعتماد آلية الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع ، كما تسجل المؤسسات ضعف مستوى الدعم و المرافقة سواء تعلق الأمر بالشحن أو النقل.

4- ضعف القدرات الإنتاجية للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر التي تعد بعيدة نسبيا عن الكفاءة الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الدولية التي تتحكم في معايير الجودة، مما يؤثر سلبا على تنمية القدرات التصديرية للمؤسسات الجزائرية التي فقدت الكثير من المزايا النسبية التفضيلية التي كانت متاحة لها بالرغم من ضئالتها في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يقلص من قدرتها على تأمين النقد الأجنبي الكافي و الضروري لتمويل وارداتها في ظل ارتباطها بالأسواق الدولية، وهو ما يجعلها متلقية للأسعار أكثر من كونها صانعة للسعر[2]، و ذلك بانتقال و استيراد الآثار التضخمية الناشئة عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية إلى السوق المحلية و ينتج عن ذلك ارتفاع أسعار وارداتها و منه ارتفاع تكاليف إنتاجها مما يدفع مرة أخرى إلى تواضع و تقلص قدراتها التصديرية التي تفقد القدرة التنافسية بسبب ارتفاع الأسعار، إن هذه الحلقة المفرغة تكبد الصناعات الغذائية الزراعية الص و م في الجزائر خسارة كبيرة، و تفقدها العديد من فرص النفاذ المتاحة إلى الأسواق الناتجة عن ارتفاع الأسعار التي تعد من أهم مرتكزات القدرة التنافسية الحديثة في الأسواق سواء المحلية أوالدولية.

يمكن تلخيص أهم مشاكل التصدير التي تواجه الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الشكل التالي:

[1] براق محمد ، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 ، جوان 2006، ص . 136

[2] رانية ثابت الدروبي، مرجع سابق، ص.308

شكل رقم33: أهم مشاكل تصدير السلع الزراعية الغذائية في الجزائر

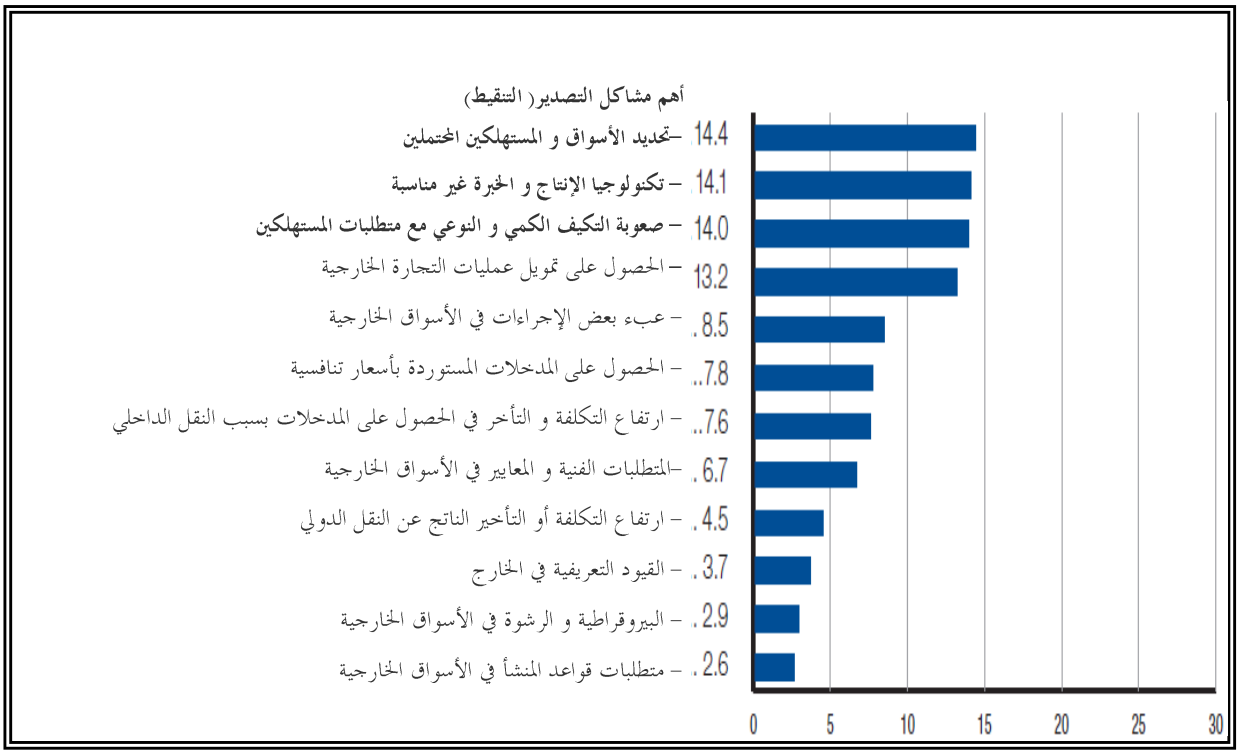

Source :World Economic Forum, the enabling trade report2014, p.52

يتضح من الشكل أن اغلب مشاكل تصدير السلع الزراعية الغذائية في الجزائر مرتبطة بضعف القدرة على دراسة الأسواق وتحديد المستهدفة منها و التكيف مع متطلبات المستهلكين كما و نوعا، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بتكنولوجيا الإنتاج و صعوبات الحصول على التمويل و عدم القدرة على احترام المعايير الفنية و الإنتاجية المطلوبة في الأسواق الدولية و ارتفاع التكاليف المرتبطة بالنقل الداخلي و الخارجي، و هو ما يطرح تحديات كثيرة للقضاء على هذه المشاكل ودعم الجهود التصديرية للصناعات الزراعية الغذائية الص وم للاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الأسواق الخارجية.

المطلب الثاني: تأثير التشوهات الزراعية على فرص وصول الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

إن ضعف الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية لا يقتصر على المحددات و العوائق الداخلية السابقة الذكر فقط بل تساهم الممارسات غير الشفافة للدول الأعضاء في عرقلة تدفقها و نفاذها إلى أسواقها، و هو ما يتعرض إليه المطلب من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: أثر السياسات الحمائية في تشويه بنية التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية

الفرع الثاني: معوقات نفاذ الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية المرتبطة بهيكل التعريفات الجمركية

الفرع الثالث: القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية

الفرع الأول: أثر السياسات الحمائية في تشويه بنية التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية

تحض السلع الزراعية في الدول المتقدمة بحماية كبيرة تؤمنها لها الدولة من خلال مختلف الإجراءات الجمركية والكمية و هو ما يمثل قيدا و عائقا كبيرا أمام المنتجات الزراعية الغذائية و يحد من فرص توسعها في هذه الأسواق.

أولا–استمرار الدول المتقدمة في تطبيق القيود التجارية على وارداتها من السلع الزراعية الغذائية

بالرغم من المزايا الايجابية الناتجة عن عملية التعرفة المتمثلة في تحسين و توسيع فرص النفاذ إلى الأسواق، إلا أن الكثير من الدراسات المتخصصة التي أجريت لتقييم نتائج الاتفاق يراهنون على محدودية هذه النتائج الايجابية بالنسبة للدول النامية و من ذلك الجزائر، و يرون أن تخفيض الرسوم الجمركية في إطار اتفاق الزراعة لم يساهم في تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق[1] (**hathaway et ingo 1995, wainio, hasha et skully 1998**) لأن الاتفاق تعتريه الكثير من النقائص و الثغرات التي استغلتها الدول المتقدمة لتقييد تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواقها، والتي لها تأثير سلبي على نمو و تطور القطاع الزراعي و فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر و تنافسيته، و ما يبرر ذلك هو أن " الحماية لا تزال قائمة في أشكال عديدة و بقدر أكبر مما تكشف عنه الإشارات المألوفة لمتوسط الرسوم الجمركية المفروضة على الدولة الأولى بالرعاية، فهذه الإشارات لا تعكس حصص الرسوم الجمركية و الرسوم الجمركية التصاعدية و خطوط التفضيل و الإجراءات التي تساعد في عدم التيقن من سبل الوصول إلى الأسواق، و من ثمة تثبط التوسع في التصدير" [2]، حيث تشير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية إلى أن حماية الأسواق المحلية للدول الأعضاء عن طريق نظام الحصص و الرسوم الجمركية تمثل بالمتوسط حوالي **50 %** من الحماية الناتجة عن الدعم المقدم للمزارعين. و في الوقت الذي شهدت فيه أسواق السلع الصناعية في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة التجارة العالمية (**1995**) تخفيضات جمركية معتبرة في مستويات الحماية التي تدرجت من متوسط **40 %** إلى **4 %**، بقي متوسط الرسوم الجمركية المربوطة للسلع الزراعية الغذائية في حدود **62%** ، و يظل هذا المعدل جد مرتفع خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعروفة بالمنتجات الحساسة أو الإستراتيجية لدول المنظمة مثل القمح(**214 %**) الشعير(**197 %**) الذرى(**154 %**)[3] .

ثانيا– أثر القيود التجارية على مكاسب الرفاهية في الدول النامية

لا تزال التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية تخضع إلى حواجز تجارية جد مرتفعة تمنع منتجات الدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، و هو ما يجعل اثر هذه الممارسات المشوهة للتجارة و تكاليفها جد ضخمة، ويؤكد ذلك ما يلي:

1– نتائج نماذج المحاكاة التي أجراها موظفو صندوق النقد الدولي و التي أكدت أن التكلفة التي تتحملها الرفاهية نتيجة التشوهات الزراعية تصل إلى **120** مليار دولار اعتمادا على بيانات سنة **1997** تتحمل الدول النامية **20 %** منها. وبالرغم من تنفيذ بعض الالتزامات الواردة في جولة الارغواي إلا أن الحماية تبقى عالية و متمركزة في القطاع الزراعي مما يجعل أثار الحماية جد واضحة ف" اتفاق الزراعة لم يحقق من الناحية الجوهرية سوى تحريرا جزئيا للتجارة في المنتجات

[1] Peter walkenhorst et Nora walkenhorst, consolidation tarifaires, protection inutilisée et libéralisation des échanges agricoles, revue économique de l'OCDE, N 36, 2003, p.258

[2] هانز بيتر لانكس، فرص الوصول البلدان النامية إلى السوق، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر **2002** ، ص.**9**

[3] Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassim oulmane, l'accès aux marches peut il aider l'agriculture africaine ? commission économique pour l'Afrique, N 26, novembre 2005, p. 7

الزراعية، ففي حين حدثت إصلاحات رئيسية في القواعد ذات العلاقة فان الالتزامات النهائية التي تم الاتفاق عليها لا تشكل تخفيضا ذا مغزى في درجة الحماية الزراعية و لا توسعا ذو شأن فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، فحتى في حالة الوفاء الكامل بمجمل تلك الالتزامات ستظل الحواجز الحمائية أمام استيراد العديد من المنتجات الزراعية مرتفعة كما كانت من قبل خصوصا في البلدان التي كانت فيها درجة الحماية مرتفعة جدا مثل دول الاتحاد الأوروبي و تحديدا فرنسا و كذلك الو م ا"[1] .و الجدول الموالي يعكس ذلك .

جدول رقم 62: التشوهات الزراعية الناتجة عن السياسات الحمائية في الزراعة لجميع دول العالم

الوحدة: مليار دولار

	العالم	دول OCDE	دول خارج OCDE
الخسارة في الدخل			
السياسة الزراعية في العالم	128,2	97,8	30,4
دول OCDE	101,4	92,7	8,7
دول خارج OCDE	26,8	5,1	21,7
إيرادات صادرات لم تتحقق			
العالم	378,0	255,8	122,2
دول OCDE	257,7	234,9	22,8
دول خارج OCDE	120,3	20,9	99,4

المصدر: هانز بيتر لانكس، فرص الوصول البلدان النامية إلى السوق، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002، ص.8

2- تتراوح تكاليف الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق التعريفة الجمركية على تجارة السلع الزراعية الغذائية و الإعانات المالية و مختلف الإجراءات المقيدة للتجارة الحرة على مستوى المعيشة بين 100-300 مليار دولار في سنة 2015، حيث أن ثلثها ناتج عن تطبيق الرسوم الجمركية و الدعم الزراعي، أما بقية التكاليف فإنها ناتجة عن إصلاحات الرسوم الجمركية والإعانات المالية في قطاعات أخرى ذات علاقة بالزراعة. وتعد هذه الخسائر أعلى بكثير مقارنة بحصة المنتجات الزراعية الغذائية المقدرة ب 6 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي و حصتها في التجارة الدولية المقدرة ب 8 %.

3- تشير التقديرات بأن 30 %من هذه التكاليف و الخسائر تتحملها الدول النامية خاصة من حيث أثرها السلبي على مستوى المعيشة. إذ تكلف الرسوم الجمركية المفروضة من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية و الدعم الممنوح للقطاع الزراعي الدول النامية سنويا حوالي خمسة أضعاف المستويات المخصصة للمساعدات الإنمائية لقطاع الزراعة في الدول النامية. و أكدت دراسات أن 9 % من هذه التكاليف و الخسائر ناشئة عن القيود المفروضة على حرية الوصول إلى الأسواق من خلال الرسوم الجمركية و الدعم المحلي و دعم التصدير[2].

[1] محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص. 91

[2] المساواة بين الجميع في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، مرجع سابق، ص. 1

الفرع الثاني: معوقات نفاذ الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية المرتبطة بهيكل التعريفات الجمركية

نصت جولة الارغواي على اعتماد عملية التعرفة لإضفاء المزيد من الشفافية في التجارة الدولية للسلع الزراعية وتوسيع فرص النفاذ إلى الأسواق، غير أن الواقع يبرز عدم التزام الدول الأعضاء بتعهداتها و التزاماتها في هذا المجال.

أولا– عدم التزام الدول الأعضاء بطرق حساب المعدل المكافئ للتعريفة الجمركية

1– المبالغة في حساب المعدل المكافئ للتعريفة الجمركية

إن تحويل القيود الكمية غير التعريفية إلى رسوم جمركية مكافئة أو معادلة في إطار ما يعرف بعملية التعرفة يؤدي من الناحية النظرية إلى خلق قواعد تجارية تتسم بالشفافية، و الوضوح في المعاملات التجارية تسمح للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية من تقدير أثر التعريفة الجمركية المكافئة على أسعار التصدير بشكل دقيق، و يوفر لها درجة كبيرة من الاطمئنان لشفافية العملية و اقتصار مظاهر الحماية على الرسوم الجمركية دون القيود الكمية، مما يساهم في إجراء المزيد من العمليات التجارية و يحسن من فرص نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول الأعضاء. غير أن الواقع العملي كشف عن ممارسات غير شفافة للكثير من الدول الأعضاء سمحت بتوفير و تأمين المزيد من الحماية للمنتجات الزراعية في أسواق الدول المصنعة الكبرى بالرغم من أن هدف جولة الارغواي من عملية التعرفة هو تخفيض مستويات الحماية، حيث أن التخفيضات التي التزمت بها في جداول تنازلاتها كانت جد هامشية وضعيفة، لأن الرسوم المكافئة للتعريفة الجمركية تراوحت ما بين **200** إلى **500 %** من قيمة السلعة المستوردة، و هي أعلى مما تبرره الفروق بين الأسعار المحلية و الأسعار الدولية للكثير من السلع الزراعية الرئيسية، لذا يطلق على هذه العملية" التحويل القذر للقيود غير التعريفية" أو " التعرفة الملوثة"[1] « **Dirty Tariffication** » كونها تؤدي في الواقع إلى إحداث مستوى حماية أعلى مقارنة بما كان في السابق، و قد أرجع ذلك إلى ارتفاع المعدل المكافئ للتعريفة بعد انتهاء فترة تنفيذ أحكام الاتفاق لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي والوم ا و غيرها من الدول ذات النزعة الحمائية، فحسب دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن مستويات الحماية خاصة غير التعريفية في فترة الأساس (**1986–1988**) كانت جد مرتفعة نظرا لانخفاض الأسعار الزراعية على المستوى العالمي ما جعل تقدير التعريفات الجمركية المكافئة في هذه الفترة مبالغا فيه، الأمر الذي أدى إلى انتفاء النتائج الايجابية المتمثلة في تقليص الحماية التعريفية، حيث يخضع في دول الاتحاد الأوروبي حوالي **270** خط تعريفي لرسوم جمركية تفوق **50 %** وتفوق بالنسبة للحوم و الألبان **120 %** .

2–الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المعدل المكافئ للرسوم الجمركية

لم تحترم الكثير من الدول الحمائية طرق حساب هذا المكافئ و عمدت إلى تضخيم الفارق بين سعر السوق و سعر الاستيراد[2] (ارتفاع السعر في سوق بلد الاستيراد و انخفاض سعر التسليم في ميناء الاستيراد).

2–1–ارتفاع سعر السوق في بلد الاستيراد

يرجع ارتفاع السعر في بلد الاستيراد إلى جملة من الممارسات التي تقوم بها بعض الدول لا سيما المتقدمة:

أ–ارتفاع الحد الأدنى المضمون لسعر البيع للمنتجين الزراعيين بسبب ضعف مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين.

---

[1] عادل السن، مرجع سابق، ص.**171**

[2] محمد عمر أبو حماد، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، **2003**، ص. **94،95**

ب–الانخفاض النسبي للكميات المعروضة.

ج–ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية بعد خضوعها إلى الرسوم الجمركية المرتفعة إضافة إلى تكاليف النقل.

2–2–انخفاض سعر التسليم في ميناء الاستيراد

بالمقابل فان انخفاض أسعار التسليم بميناء الاستيراد يرجع إلى العوامل التالية:

أ–الاعتماد في حساب هذا السعر على سعر صرف بلد الاستيراد الذي غالبا ما يكون لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي والوم ا أعلى من قيمة عملات الدول المصدرة من الدول النامية مما يجعل الأسعار في صالحها منخفضة.

ب– عدم احتساب و تضمين قيمة الرسوم الجمركية و تكاليف النقل في هذا السعر و التي يتم إدراجها في أسعار السوق.

في هذا الإطار أقدمت دول الاتحاد الأوروبي على حساب سعر السوق اعتمادا على السعر الأدنى المضمون مضافا إليه نسبة **10 %** و مختلف التقلبات و الزيادات الشهرية في الأسعار، من جهة أخرى و لتخفيض أسعار التسليم أو الاستيراد لجأت إلى حسابها على أساس سعر التسليم على ظهر السفينة في بلد التصدير (**FOB**) دون الأخذ بسعر التسليم في ميناء الاستيراد (**CIF**) الذي يتضمن تكاليف النقل و الشحن .

3–أثر عملية التعرفة الملوثة على تحسن فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

منحت قواعد التخفيضات التعريفية مرونة كبيرة للدول الأعضاء في اختيار نسب التخفيض التي تتم بصورة إجمالية شاملة جميع المنتجات، بهدف الوصول إلى معدل التخفيض المطلوب و ليس على أساس إحداث تخفيض بالمستوى المطلوب لكل منتج على حدا، و لذلك فان التزام الدول المتقدمة بإحداث تخفيض في الرسوم الجمركية المكافئة بمعدل **6 %** سنويا خلال ست سنوات لم يكن له تأثير واضح و ملموس و ايجابي في فتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية و منها الجزائرية، لان الالتزام بتخفيض الرسوم الجمركية المكافئة ككل و ليس على أساس كل سلعة مكن الدول المتقدمة من الاحتفاظ برسوم جمركية مرتفعة على العديد من المنتجات الزراعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية. كونها عملت على تخفيض الرسوم الجمركية بمعدلات مرتفعة على السلع التي لا تنتجها محليا و احتفظت بالحد الأدنى للخفض **15 %** على الواردات المنافسة للمنتجات المحلية التي كانت الرسوم الجمركية بالغة الارتفاع فيها[1]، لذا فان استفادة الصناعات الزراعية الغذائية الص وم الجزائرية من هذه العملية في ترقية صادراتها و توسيع حصصها إلى أسواق الدول المتقدمة تعد محدودة.

ثانيا– تعقد الهياكل التعريفية في الدول المتقدمة و عدم التزامها بتعهداتها المقدمة في جداول التنازلات

تضمن اتفاق الزراعة أحكاما تطالب الدول الأعضاء بتقليص أشكال الحماية عن طريق القيود الكمية و غير الجمركية واقتصارها على الرسوم الجمركية فقط، إلا أن الدول المتقدمة لم تلتزم بذلك و بقيت محافظة على أشكال الحماية الكمية.

1– تعقد الهياكل التعريفية في الدول المتقدمة

بالرغم من إقرار اتفاق جولة الارغواي الاعتماد على التعريفات القيمية(**ad valorem**)• التي تتمتع بنوع من الشفافية وسهولة التعرف عليها و ضعف تأثيرها على ارتفاع مستويات الحماية عند تغير الأسعار العالمية، إلا أن الواقع أبرز هيكلا تعريفيا تسيطر عليه التعريفات النوعية و التعريفات المركبة في الدول المتقدمة، حيث تشكل **90 %** من إجمالي التعريفات

[1]Peter walkenhorst et Nora Dihel, op.cit, P.258

• التعريفة القيمية تحدد على أساس نسبة من قيمة المنتج المستورد(**10 %**) في حين تفرض التعريفة النوعية على أساس قيمة مالية للوحدة الطبيعية من المنتج المستورد(**1** دج لكل قنطار من المنتوج) أما التعريفة المركبة فهي مزيج من التعريفة القيمية و التعريفة المحددة.

في سويسرا و 45,8 % في دول الاتحاد الأوروبي و 42,5 % في الو م ا، و 22 % في كندا، و في بعض الحالات تختلف الرسوم الجمركية تبعا لأسباب فنية ترتبط بنسبة المواد السكرية أو نسبة الكحول في المنتجات، مما يجعل التعريفات الجمركية أكثر غموضا و تعقيدا. و ينتج عن تطبيق هذه التعريفات النوعية و المركبة ارتفاع مستويات الحماية في حالة انخفاض الأسعار العالمية للسلع الزراعية الغذائية، كون ذلك يدفع إلى ارتفاع المكون القيمي (ad valorem equivalant) مما يؤدي إلى إلغاء الميزة التنافسية الناتجة عن انخفاض الأسعار.

و يكشف الواقع عن ممارسات مضادة لمبدأ الحرية التجارية بسبب تطبيق دول الاتحاد الأوروبي لما يعرف بالمكون الزراعي، و هو رسم إضافي يفرض من طرف هذه الدول للتأثير على تجارة بعض السلع الزراعية الغذائية مثل مشتقات الحبوب والحليب و مشتقات السكر. حيث تم الاحتفاظ بهذا الرسم في إطار اتفاقيات الشراكة خاصة بالنسبة للمنتجات المصنعة ومعظم المنتجات الأساسية التي تعد منتجات حساسة في دول الاتحاد الأوروبي، و هو ما يجعل الصادرات الجزائرية من مشتقات الحبوب و السكر و الحليب تفقد المعاملة التفضيلية. من جهة أخرى يتسبب هذا المكون الزراعي في إحداث تصاعد في التعريفة الجمركية وهو ما تعتبره الجزائر عائقا حقيقيا أمام رغبتها في إحداث تنوع رأسي في صادراتها من المنتجات الغذائية و يخلق توليفة معقدة من التعريفات و طرق الحساب التي تجعل المصدرين الجزائريين للمنتجات الزراعية الغذائية غير قادرين على التنبؤ بقيمة التعريفة المفروضة على منتجاتهم، و هو ما يشكل عائقا أمام نفاذ منتجاتهم إلى هذه الأسواق [1].

2–عدم التزام الدول المتقدمة بتعهداتها المقدمة في جداول التنازلات

إن أسلوب التخفيض الخطي الذي تم انتهاجه في إطار جولة الارغواي منح مرونة كبيرة للدول الصناعية الكبرى في الاستمرار في حماية المنتجات الحساسة، بإجراء عمليات تخفيض بنسب أقل لهذه المنتجات و إجراء تخفيض أكبر على السلع التي تقل أهميتها للوصول إلى متوسط نسبة التخفيض التي أقرها الاتفاق، كما أن هناك بعض المنتجات الحساسة التي تعهدت الدول المتقدمة في جداول تنازلاتها بتخفيض الحماية عنها عرفت زيادة في السنوات الأخيرة[2]، فقد سجل وجود تباين كبير بين الرسوم الجمركية المعلن عنها من طرف دول الاتحاد الأوروبي في جداول تنازلاتها و تلك المطبقة فعلا على بعض المنتجات الحساسة كالحبوب، حيث صرحت هذه الدول برسوم مكافئة تقدر ب 34 % غير أنها تطبق في الواقع معدل جمركي مكافئ يرتفع إلى 64 %، مما يبقي مستوى الحماية عن طريق رسوم الدولة الأولى بالرعاية مرتفع مقارنة بذلك المعلن عنه، و في بداية سنة 2000 كان معدل الحماية المطبق فعلا في حدود 24 % مقارنة بالمعدل المعلن عنه 19 %، إضافة إلى مختلف صور الحماية الأخرى من نظام الحصص و الاتفاقيات التفضيلية لبعض منتجات الدول الناشئة[3]. كما أن معدلات الحماية للمنتجات الزراعية المحولة تظل جد مرتفعة فهي في حدود 40 % بالنسبة لفرينة القمح و25 %بالنسبة لعصير البرتقال في الدول الأوروبية و30 %بالنسبة للسكر المكرر في اليابان و42% بالنسبة للحليب في الوم ا[4].

[1] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق ، ص. 13

[2] Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassim oulmane, op.cit, p. 7

[3] M. jacques gallesot, accès au marché agricole et agroalimentaire de Tue le point de vue du négociateur à l'OMC et celui du douanier, économie rurale, N 267, janvier –février 2002, p.58

[4] Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassim oulmane, op.cit, p.8

ثالثا– ارتفاع مستويات ربط التعريفة الجمركية و مبدأ التصاعدية

تطبق الدول المتقدمة رسوما جمركية متصاعدة على وارداتها من السلع الزراعية الغذائية تماشيا مع درجة تصنيعها، إضافة إلى ارتفاع معدلات ربط التعريفة الجمركية، و هي ممارسات جد مضرة بصادرات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م.

1– ارتفاع مستويات ربط التعريفة الجمركية

تواجه المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية الموجهة للتصدير إلى الأسواق الخارجية مستويات الحماية المرتفعة التي توفرها خاصة الدول الصناعية الكبرى، حيث تطبق هذه الدول حتى بعد دخول اتفاقية الزراعة حيز التنفيذ رسوما جمركية جد مرتفعة خاصة على وارداتها من المنتجات الحساسة المتأتية من الدول المتوسطية، علما أنها تطبق **91 %** من التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها وهي رسوما قيمية جد مرتفعة، و تخضع خطوط الرسوم الجمركية إلى نظام الحد الأقصى للرسوم الجمركية (الربط) و هي الرسوم التي تساوي أو تفوق**12 %** (les tarifs pic•) قدرت في بعض منها ب **215 %** و معظمها تتراوح ما بين **40 %** و **85 %** بالنسبة للمنتجات الزراعية الحساسة. كما يبرزها الجدول.

جدول رقم **63**: الرسوم الجمركية المربوطة على عينة من الواردات الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا في **2012**

المنتجات	الو م ا		دول الاتحاد الأوروبي	
	متوسط الرسوم الجمركية المربوطة %	أقصى رسم جمركي مربوط %	متوسط الرسوم الجمركية المربوطة %	أقصى رسم جمركي مربوط %
المنتجات الحيوانية	**2,4**	**31,0**	**23,4**	**134**
الحليب و مشتقاته	**19,8**	**96**	**54,7**	**605**
الخضر و الفواكه	**4,8**	**132**	**10,2**	**156**
الحبوب و مشتقاتها	**3,6**	**51**	**22,2**	**118**
البذور الزيتية والزيوت	**4,3**	**164**	**5,6**	**87**
السكر و الحلويات	**11,2**	**38**	**31**	**133**
المشروبات و التبغ	**16,3**	**35**	**21 ,3**	**174**
القطن	**4,9**	**38,3**	**0,0**	**0**
منتجات زراعية أخرى	**1,1**	**67**	**4,1**	**103**

Source : world tariff profiles 2013, WTO, p p.76, 170

تسمح ملاحظة الجدول بتأكيد صعوبة تصدير المنتجات الزراعية الغذائية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي و الوم ا نظرا لارتفاع معدلات ربط الرسوم الجمركية، التي تصل إلى **134** %بالنسبة للمنتجات الحيوانية و **605** % لمنتجات الحليب و **118** % لمنتجات الحبوب في دول الاتحاد الأوروبي، و تعد هذه المعدلات جد مرتفعة مقارنة بتلك المطبقة في الو م ا.

2– مبدأ تصاعد التعريفة الجمركية

2–1–واقع تطبيق مبدأ تصاعد التعريفية الجمركية في تجارة السلع الزراعية الغذائية

إن تطوير القدرات التصديرية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في قواعد التجارة العالمية نظرا لفرض تعريفات جمركية تصاعدية على السلع المصنعة و شبه المصنعة مقارنة بالمواد الخام، فأكثر من **50**

• Les tarifs ad valorem plus élevés de 12 %

% من الرسوم الجمركية القصوى المرتفعة مطبقة على المنتجات الزراعية و الزراعية المحولة و منتجات الصيد البحري[1]، كما يلاحظ أن الدول المتقدمة تطبق معدلات جمركية جد مرتفعة ضد صادرات الدول النامية الزراعية سواء الإفريقية أو الأسيوية أو من أمريكا اللاتينية مقارنة بصادرات الدول المتقدمة إلى نفس هذه الأسواق التي ترتبط مع بعضها البعض باتفاقيات تجارية إقليمية كدول الإتحاد الأوروبي أو دول منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية.

كما أن الواقع يكشف عن تصاعد هام للتعريفات الجمركية في نظام التجارة الزراعية الدولية، حيث لا يخضع الإنتاج الزراعي لوحده إلى حماية كبيرة في الدول المتقدمة، بل إن التصنيع الزراعي يتمتع أيضا بمستويات حمائية مناسبة، حيث تخضع السلع الزراعية المصنعة لتعريفات جمركية أعلى من تلك المطبقة على المواد الزراعية الخام لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا و اليابان، فقد أقدمت دول الاتحاد الأوروبي على فرض تعريفات قصوى على لحوم الأبقار في حدود 86 % و 215 % على لحوم الأبقار المجمدة، و معدل 6 % على الأناناس غير المجهز مقابل 25 % على الأناناس المجهز[2]. و 161 %على السكر المكرر مقابل 130 %على السكر الخام و 0 %على الكاكاو مقابل 21% على الشكلاطة ، كما تطبق رسوما جمركية على وارداتها من البرتقال و الحمضيات من دول المغرب العربي في حدود 1,9 % في حين ترتفع إلى حوالي 44 % بالنسبة لعصير البرتقال و الحمضيات [3].

2-أثر تطبيق مبدأ تصاعدية التعريفة الجمركية على صادرات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن ارتفاع التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الزراعية تامة التصنيع أو شبه المصنعة بشكل كبير مقارنة بتلك المفروضة على المنتجات الزراعية في شكلها الخام يوفر قدرا لا يستهان به من الحماية للمنتجات المصنعة، لا سيما وأن النمو في التجارة الدولية للسلع الزراعية يتجه نحو السلع الغذائية المصنعة التي تتسم بارتفاع مرونة الدخل مقارنة بالمنتجات الخام التي بالرغم من أهميتها إلا أنها ستكون مستقبلا في أدنى مراتب السلسلة الغذائية، نظرا لتسجيل ارتفاع في الصادرات العالمية من السلع الزراعية المصنعة خلال الفترة 1981-2000 بأكثر من 6 % مقارنة بالزيادة المسجلة في الصادرات من المنتجات الزراعية الأولية التي لم تتجاوز 3,5 % خلال نفس الفترة، مما يجعل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية تجد صعوبة كبيرة في تصدير السلع ذات القيمة المضافة المرتفعة و يرفع من مستوى أسعارها في الأسواق الدولية و يضعف قدراتها التنافسية، و يؤثر تأثيرا سلبيا مثبطا للاستثمار في عمليات التصنيع المحلي للمنتجات الغذائية، و يشكل بذلك عائقا أمام تنويع و تطوير الصناعات التحويلية الغذائية و يعمل على سلب القيمة المضافة لأن عملية تصاعد التعريفة كانت من الأسباب التي دفعت إلى تراجع حصة الدول النامية في إجمالي صادرات السلع الزراعية العالمية المصنعة من 53 % للفترة 1981-1990 إلى 28 % للفترة 1991-2004 [4].

---

[1] Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassim oulmane, op.cit, p.7

[2] Agriculture mondiale : horizon 2015-2030, rapport abrégé, FAO, 2003, p. 26

[3] فلاح جبر، مستقبل الصناعات الغذائية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية، تحدي التجارة و التقنية، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، سوريا، 2008، ص. 391

[4] التجارة و التنمية الريفية، الفرص المتاحة أمام فقراء الريف و التحديات التي تواجههم ، الدورة السابعة و العشرون لمجلس المحافظين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما 18-19 فيفري 2004، ص.15

الفرع الثالث: القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية

لم تلتزم معظم الدول المتقدمة بتحويل القيود غير التعريفية إلى رسوم جمركية وفق عملية التعرفة و بقيت تمارس مستويات حمائية جد مرتفعة عن طريق هذه القيود غير التعريفية ضد صادرات الدول النامية من السلع الزراعية الغذائية.

أولا– تنامي أشكال الحماية عن طريق القيود الفنية أمام الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية

عملت الدول المتقدمة على اعتماد أشكال حمائية جديدة تمثلت في استخدام القيود الفنية و البيئية ضد وارداتها من السلع الزراعية الغذائية، و هو ما يشكل قيدا جديدا أمام الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية.

1– واقع الحماية عن طريق القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية

تبق الحماية في الدول المتقدمة عن طريق القيود غير التعريفية جد مرتفعة كونها لم تلتزم بتحويل القيود الكمية إلى قيود جمركية لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي، حيث أكدت دراسة كل من(**Kee et Al**) في سنة **2006** حول مؤشر التقييد التجاري (indices de restriction commerciale) أن الحماية عن طريق القيود غير التعريفية تظل جد مرتفعة مقارنة بالحماية الجمركية وأن الحماية عن طريق القيود غير الجمركية في الزراعة تعد أعلى مقارنة بحماية المنتجات المصنعة[1]. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الشكل الموالي.

شكل رقم **34**: القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية الغذائية مقارنة بالسلع المصنعة في أقاليم مختلفة

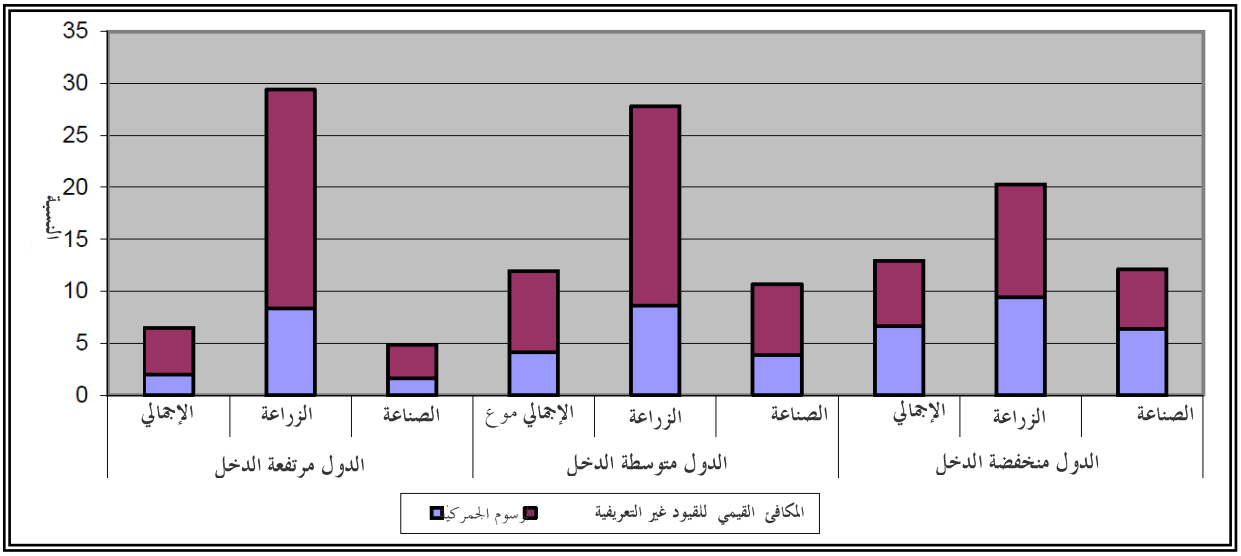

Source : Implication of global value chains for trade, Investment, Development and jobs, OECD, WTO, UNCTAD, paper prepared for the G-20 leader summit, saint Petersburg, russian Federation, september 2013, p. 17

يتضح من الشكل أن القيود غير التعريفية المطبقة ضد السلع الزراعية الغذائية مقارنة بالسلع الصناعية تبق جد مهمة في الدول مرتفعة الدخل مقارنة بالدول متوسطة و منخفضة الدخل لا سيما دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن المكافئ القيمي لها في هذه الدول يقدر ب **13,4** % مقارنة ب **11,1** % في اليابان و **9,5** % في الو م ا[2] ، و عليه فان عدم

[1] Ahmed galal, jean louis Reiffers, op.cit, p. 12
[2] Ibid, p. 14

الالتزام بتحويل و تخفيض الحماية عن طريق القيود الكمية يجعل المكاسب المتأتية من عملية التحرير التجاري ضئيلة بالنسبة للمنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية.

2- واقع استخدام نظام أسعار الدخول كقيد غير تعريفي في دول الاتحاد الأوروبي

2-1-مفهوم نظام أسعار الدخول

تشتهر دول الاتحاد الأوروبي بتطبيق ما يعرف بنظام أسعار الدخول (système de prix d'entrée) خاصة على وارداتها من الخضر و الفواكه، و هو نظام موسمي تتغير خلاله الأسعار في السنة الواحدة من فترة لأخرى، حيث ترتفع عندما تكون المنتجات الأوروبية كافية لتلبية الطلب المحلي و الأسعار الخارجية منخفضة مما يجعل الأسواق المحلية محمية من التأثر بالأسواق العالمية، و تنخفض في حالة ما إذا كانت السوق الأوروبية بحاجة إلى منتجات من الدول الأخرى، و يفرض النظام على المصدرين بيع سلعهم بأسعار لا تقل عن أسعار الدخول في الأسواق الأوروبية[1].

وبالرغم من أن اتفاقية الزراعة تنادي بالشفافية في تطبيق الرسوم الجمركية و زيادة القدرة على التنبؤ بها و إلغاء كل أشكال الرسوم الجمركية المتغيرة، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لا تزال تحتفظ بهذه الرسوم، حيث قررت في جولة الارغواي أن تحافظ على نوع من أنواع أسعار الاستيراد الدنيا و أعادت تسميتها ب" أسعار الدخول "من أجل المحافظة على أثر الحماية لنظام السعر المرجعي القديم، يتم ذلك بتحديد أسعار مرجعية تحتسب على أساس متوسط سعر المنتجين مضافا إليها مخصص لتكاليف النقل من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك خلال فترة أساس ثم تعتمد مستويات منها كسعر أدنى للاستيراد(سعر الدخول)[2].

يعبر سعر الدخول على السعر المسجل في فاتورة الاستيراد مضافا إليه الرسوم الجمركية المدفوعة، و في هذا الإطار يمكن التمييز بين هيكل تعريفي ذو مستويين[3]:

أ-التعريفة العادية: إذا كانت أسعار التصدير باتجاه دول الاتحاد الأوروبي أكبر أو مساوية لأسعار الدخول فإنه يتم فرض رسم قيمي un droit ad valorem.

ب-التعريفة الإضافية: إذا كانت أسعار الصادرات أقل من أسعار الدخول يجب على المصدر دفع رسم نوعي إضافي un tarif spécifique supplémentaire بعد أن يتم اقتطاع الرسم القيمي، قيمته تتحدد بناء على الفرق بين سعر الدخول وسعر التصدير (إذا كان الفرق بين السعرين يتجاوز 8 % من سعر الدخول يفرض رسم إضافي يساوي الفرق بين سعر الدخول وسعر الصادرات ؛ أما إذا كان الفرق بين السعرين يقل عن 8 % من سعر الدخول فانه يتم تطبيق الرسم الجمركي المربوط الملتزم به في جداول التنازلات مع المنظمة العالمية للتجارة أي التعريفة المعادلة القصوى كاملة).

2-2-أثر تطبيق نظام أسعار الدخول على نفاذ الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي

يعتبر نظام أسعار الدخول من أكثر الممارسات المشوهة لتجارة السلع الزراعية التي دعت المنظمة العالمية للتجارة إلى إلغائها، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي تمسكت بها في إطار اتفاقية الشراكة كونها تسمح بتوفير مستويات حمائية جد مرتفعة للمنتجين(مصدر للحماية المستترة)، مما يجعلها تشكل قيدا معيقا لنفاذ قسم كبير من الصادرات الجزائرية من الخضر

[1] براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، المنعقد 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، ص. 36

[2] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق ، ص. 74

[3] José Maria Garcia Alvarez –coque, Victor martinez –Gomez, mondialisation agricole et produits méditerranéens, MEDETERRA 2012, p. 368

والفواكه المشمولة في النظام التي تقل أسعارها عن سعر الدخول المحدد في كل فترة لا سيما في حالة تطبيق التعريفة المعادلة القصوى، و هو ما يجعلها مطالبة بتحديد سعر التصدير بدقة و تفادي التصدير بأسعار منخفضة نوعا ما لتجنب دفع تعريفة جمركية جد مرتفعة(التعريفة المربوطة).

و يبرز التأثير الكبير لهذا النظام على السلع التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية مثل الخضر و الفواكه المنافسة للمنتجات الأوروبية لا سيما البيولوجية أو العضوية منها ذات الجودة والذوق الجيد، حيث أشارت الدراسة التي أجراها البروفيسور مراد بوقلة في سنة **2008** حول: " السياسة الزراعية، التبعية و الأمن الغذائي" « politique agricole, dépendance et sécurité alimentaire » أن متوسط معدل النمو المسجل في القطاع الزراعي خلال الفترة **1995-2005** و المقدر ب **5 %** يرجع بالأساس إلى الزراعات المثمرة و الفواكه ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تجعل الجزائر تكتسب ميزة نسبية ظاهرية في هذه المنتجات و التي تواجه قيودا أكبر في الدخول إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

ثانيا- ضعف استفادة الصادرات الزراعية الغذائية من حصص التعريفة الجمركية و آلية الوقاية الخاصة

1- ضعف استفادة الصادرات الزراعية الغذائية من حصص التعريفة الجمركية

1-1-الفرص المتاحة أمام الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار نظام حصص التعريفة الجمركية

بالرغم من إقرار اتفاق الزراعة بضرورة اعتماد نظام حصص التعريفة الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية في إطارها لتسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق، إلا أن الكثير من الدول الأعضاء لم تلتزم بتطبيقها و بقيت تعريفات الدولة الأولى بالرعاية جد مرتفعة بالنسبة للمنتجات خارج الحصة (متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية **120 %** النرويج **239 %**و الاتحاد الأوروبي **45 %**)، مما يقيد عملية التصدير إلى أسواقها و يحد من تحسين فرص نفاذ منتجات الدول النامية إلى هذه الأسواق وفقا لهذا النظام .

و في هذا الإطار تستفيد بعض الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية وفقا لاتفاق الشراكة من نظام الحصص المعفى من دفع الرسوم الجمركية أو المخفضة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي التي تمتلك في إطار منظمة التجارة العالمية **87** حصة تعريفية، فمثلا بالنسبة للبطاطا يمكن تصديرها معفاة من الرسوم الجمركية في إطار حصة مقدرة ب **5000** طن سنويا فقط خلال الفترة **1/1** إلى **31**/مارس و بالنسبة للطماطم خلال الفترة **15**/أكتوبر و **30** افريل أما الخمور فتقدر حصتها ب **224** ألف هل معفاة من الرسوم و العسل **100** طن (حسب البروتوكول رقم **2** من اتفاق الشراكة)، أما إذا تجاوزت الكمية نطاق هذه الحصص أو تم تصديرها خارج الفترة الزمنية المحددة فانه تفرض عليها رسوما أكبر[1]، و تطبق عليها أحكام نظام سعر الدخول، الأمر الذي يخلق حواجز جد عالية و غير شفافة أمامها.

1-2-العراقيل التي تحد من استفادة الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية من حصص التعريفة الجمركية

يرجع ضعف استفادة الصادرات الزراعية الغذائية من نظام حصص التعريفة الجمركية إلى الصعوبات الإدارية التي رافقت عملية تخصيص هذه الحصص، و التي دفعت إلى محدودية الآثار الايجابية الناتجة عن تطبيقها و مساهمتها في خلق المزيد من فرص النفاذ إلى الأسواق و من أهمها[2]:

---

[1] براق محمد، ميموني سمير، مرجع سابق، ص. **36**

[2] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص. **14**

أ- تحايل الكثير من الدول عند حسابها لحجم الاستهلاك المحلي، مما أمن المزيد من الحماية للمنتجات الحساسة غير التنافسية؛

ب-غياب الشفافية في أسلوب التخصيص و كيفية التطبيق و تنامي الممارسات غير التجارية لشركات الاتجار الحكومي التي احتكرت عمليات الاستيراد في إطار الحصص التعريفية؛

ج-صعوبة و عدم القدرة على التنبؤ نظرا لعدم تخصيص الحصص على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو تخصيصها بطريقة تؤدي إلى حضر الاستيراد من دولة معينة.

2- تأثير تطبيق آلية الوقاية الخاصة على فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

أتاحت اتفاقية الزراعة للدول الأعضاء في المنظمة إمكانية اللجوء إلى تطبيق آلية الحماية أو الوقاية الخاصة لمواجهة التغيرات و الاضطرابات الطارئة الحاصلة في الأسعار أو الكميات المستوردة، و لقد كانت دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا و اليابان من أكبر الدول استفادة من هذه الاتفاقية منذ بدء تطبيقها سنة **1995** إلى غاية **2000**، حيث من إجمالي عدد الحالات التي طبقت فيها الإجراءات الوقائية و المقدرة ب **694** حالة، شكلت الإجراءات الحمائية في هذه الدول حوالي **70 %** وزعت كما يلي: الو م ا(**227** حالة) الاتحاد الأوروبي(**172** حالة) و اليابان **94** حالة[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن حوالي **80** %من المنتجات المتعرفة في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تخضع لتطبيق التدابير الوقائية الخاصة (**22** % من جميع بنود التعريفة الجمركية الخاضعة لتدابير الوقاية الخاصة تمس منتجات اللحوم، **18** % الحبوب، **13** %الخضر و الفواكه، **12** % البذور الزيتية ومنتجات الزيوت و الحليب). و عليه تتفاقم آثار الحماية المترتبة عن تطبيق أحكام الوقاية الخاصة نظرا لارتفاع التعريفة الجمركية إلى مستويات كبيرة، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع و عليه فان تطبيق هذه الآلية ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية يسهم في إضعاف تنافسيتها السعرية في الأسواق المستهدفة.

[1] المرجع نفسه، ص.15

خلاصة الفصل الرابع

تخضع عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية الغذائية إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و هو ما يجعل الجزائر تستفيد من الاستثناءات الواردة فيه، و التي تجيز كاستثناء عدم تعميم المزايا و الإعفاءات الممنوحة و المتبادلة بين دول التكتل الاقتصادي إلى الدول غير الأعضاء، و بناءا على ذلك فإنه من الناحية النظرية تستفيد المنتجات الجزائرية من معاملة تفضيلية في إطار منطقة التبادل الحر التي تهدف اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية إلى إنشائها، غير أن الصادرات الزراعية الجزائرية إلى أسواق الدول الأوروبية تعترضها الكثير من المعوقات و الصعوبات الناتجة عن تنامي أساليب الحماية غير السعرية من قيود غير تعريفية و تصاعد للتعريفية الجمركية و ارتفاع مستويات ربطها، و من جهة اخرى عدم توفر معايير التنافسية في هذه المنتجات من حيث قدرتها على التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية و افتقارها للتنوع و ضعف درجة اندماجها و تكاملها مع الأسواق الدولية، مما يقلص من حجم الفرص الايجابية و مكاسب الرفاهية الناتجة عن تحرير تجارة السلع الزراعية.

بالمقابل يترتب عن التزام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية و تسهيل فرص نفاذ السلع الزراعية الغذائية الأجنبية إلى أسواقها نمو منافسة غير متكافئة بين المنتجات المستوردة و المنتجات المحلية، لافتقار هذه الأخيرة لمقومات التنافسية الحقيقة و استمرار و تراكم مشاكلها الهيكلية المرتبطة بتعقد و غموض محيط الأعمال و الاستثمار. كما تتقلص قدرة الدولة على حماية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م عن طريق الرسوم الجمركية لالتزامها بتخفيض الرسوم الجمركية وانخفاض معدلات ربطها مقارنة بالعديد من الدول التي حافظت على مستويات جد مرتفعة من الحماية سواء في إطار اتفاق الشراكة أو في جداول تنازلاتها مع منظمة التجارة العالمية.

الفصل الخامس:

العوامل المساعدة في تحديد آثار اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

تمهيد

إن تطبيق أحكام اتفاق التجارة في السلع الزراعة يحمل الكثير من الآثار والانعكاسات على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، و التي تتراوح ما بين الايجابية منها و السلبية كما سبق الإشارة إليه، غير أن تحديد هذه الآثار الاقتصادية يعد أمرا صعب التقدير فهي لا تتوقف على ما تنص عليه أحكام و قواعد الاتفاقية فقط، بل هناك جملة من العوامل و المحددات والاعتبارات التي تشكل الأساس النظري الذي يقوم عليه تحديد آثار الاتفاقية كحجم الاقتصاد الوطني وسرعة تكيفه مع المتغيرات الاقتصادية الدولية، من حيث التشريعات القانونية والإجراءات التحديثية للتكيف مع قواعد و أحكام اتفاقية المنظمة و مدى استعداده لاستيعاب مستجدات الاقتصاد العالمي، إضافة إلى مستوى التنمية الاقتصادية فيه، و مدى تنوعه الاقتصادي لا سيما بالنسبة للقطاع الزراعي، و غيرها من المحددات الأخرى المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في حد ذاتها، و هو ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و تنافسية المحيط الاقتصادي الكلي و دور الدولة

المبحث الثاني: العوامل المرتبطة بنتائج تطبيق الاتفاقيات التجارية غير القطاعية

المبحث الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و الاقتصاد الكلي و دور الدولة

أضحت الجوانب المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و الاقتصاد الكلي و دور الدولة في دعم هذه الصناعات من المحددات الأساسية لتقدير حجم المكاسب أو الخسائر المترتبة عن تحرير تجارة السلع الزراعية، ويأتي ذلك في ظل التأثير الفعال لهذه المحددات على مكاسب الرفاهية التي جنتها الصناعات الزراعية الغذائية في الدول المتقدمة.

فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المكانة المرموقة التي وصلت اليها الصناعات الغذائية في فرنسا هي محصلة لتفاعل الدور القوي للدولة في دعم القطاع الزراعي و تحسين محيط عمل هذه المؤسسات من جهة، و من جهة أخرى القدرات الإدارية و التسييرية و الانتاجية التي تميز هذه الصناعات و تحكمها في معايير الانتاج ، ما جعلها رائدة على المستوى العالمي.

المطلب الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

المطلب الثاني:العوامل المرتبطة بتنافسية المحيط الاقتصادي الكلي و دور الدولة في عملية التفاوض الايجابية

المطلب الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تعد القدرات التنافسية للمؤسسات من أهم المحددات الأساسية لتقدير مدى الاستفادة من مكاسب النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، و هو ما تسعى إليه الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية لتحسين موقعها في الأسواق الدولية، ذلك أن استفادتها من الفرص التجارية المتاحة أمامها لا ترتبط بالأحكام و الضوابط و القواعد المنظمة للتجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية فقط، بل تعتمد على خصائصها و إمكانياتها و نقاط قوتها و قدرتها على تثمين الفرص المتاحة أمامها و مواجهة التهديدات التي تواجهها سواء في السوق المحلي أو الأسواق الدولية.

الفرع الأول: درجة مرونة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و قدرتها على التكيف مع مستجدات المحيط التجاري الجديد

الفرع الثاني:أسباب ضعف تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية

الفرع الأول: درجة مرونة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و قدرتها على التكيف مع مستجدات المحيط التجاري الجديد

إن الانعكاسات الايجابية و السلبية لتحرير تجارة السلع الزراعية ستختلف من مؤسسة إلى أخرى و ذلك حسب درجة تأهيلها وخصائصها التنافسية، وقدرتها على مواجهة التحديات و استغلال الفرص التي يتيحها المحيط الاقتصادي من جهة، و من جهة أخرى خصائصها المرتبطة بمدى قدرتها على تثمين نقاط قوتها و تعزيزها في محيط المنافسة وتحسين نقاط ضعفها، والتغلب على أهم التحديات التي تواجهها.

أولا– خصائص الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

يمكن إبراز أهم الخصائص التنافسية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م من خلال:

1– القدرة التنافسية النسبية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تستخدم مجموعة من المؤشرات لقياس القدرة التنافسية النسبية للصناعات الزراعية الغذائية ص و م من أهمها[1]:

1–1– معامل تكلفة الموارد المحلية: يوضح معامل تكلفة الموارد المحلية لأي سلعة الميزة النسبية للسلعة على مستوى الاقتصاد الوطني، من حيث إمكانية الاستمرار في الإنتاج المحلي أو الاعتماد على الواردات، وبالتالي فهو يقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلي والقيمة المضافة بسعر الحدود[2]. ويتم تقدير تكلفة الموارد المحلية من خلال قسمة قيم الموارد المحلية ومستلزمات الإنتاج غير القابلة للتجارة(العمل و رأس المال و تكاليف نقدية أخرى) بالأسعار المحلية على القيمة المضافة بسعر السوق، وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معامل تكلفة الموارد (DRC)} = \frac{B}{(E-F)}$$

حيث: **B** :تكلفة مدخلات الإنتاج

E-F :القيمة المضافة بأسعار السوق

ويمكن تفسير معامل تكلفة الموارد المحلية كما يلي:

- (DRC< 1): يعني أن المنتج قد استخدم موارده بكفاءة حسب سعر السوق العالمي، و أن الدولة توفر عملة أجنبية من إنتاج السلعة محليا، لأن تكلفة إنتاجه أقل من القيمة المضافة بسعر الحدود، ولهذا يفضل زيادة الإنتاج وتقليل الاستيراد، حيث يتمتع الفرع المنتج لهذه السلعة بالميزة النسبية و يحقق أرباح إذا كانت السلعة تصديرية كونها ذات أسعار تنافسية مقارنة بمنافسين دوليين (الفرع تنافسي).

- (DRC>1):يوضح أن الدولة تتحمل تكاليف من إنتاج السلعة محليا، حيث تكون تكاليف الإنتاج المحلية أكبر من القيمة المضافة بسعر الحدود، وفي هذه الحالة لا تحقق عوائد تصديرية، وينصح بالإعتماد على الإستيراد و تقليل الإنتاج،

[1] عبد الوهاب إسماعيل علام، شعبان علي سالم، تنافسية المحاصيل السكرية في مصر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي «New Role for the World Sugar Economy in a Changed Political and Economic », 10-13 November 2012, Aswan, Egypt, p. 4

[2] Competitiveness, productivity and efficiency in the agricultural and agri-food sectors, OECD, 2010, p.13

لعدم وجود ميزه نسبية فى إنتاج تلك السلعة محليا(يعني أن المنتج لم يستخدم موارده بكفاءة مثلي). و عليه فان الفرع المنتج لهذا المنتوج لا يتمتع بالميزة النسبية و يكون غير تنافسي و تكون ربحيته المالية سالبة.

– **(DRC=1):** يوضح وضع التوازن، حيث أن الدولة لا تكسب أو توفر من إنتاج تلك السلعة.

و في هذا الإطار وجد أن للجزائر ميزة نسبية في إنتاج زيت الزيتون(**0,61**) و الطماطم (**0,16**)و البرتقال (**0,15**)وإنتاج لحوم الأغنام لمنطقة الجلفة لأن معامل تكلفة الموارد المحلية كان أقل من الواحد الصحيح(**0,13**)، ومعنى ذلك أن تكلفة الموارد المحلية المستعملة في إنتاج **1** كغ من لحم الأغنام هو أقل من القيمة المضافة الناتجة عن النشاط، وبذلك يعتبر إنتاج لحم الأغنام باستخدام الموارد المحلية أقل تكلفة من الاستيراد[1].

كما يؤكد ذلك قياس مؤشر تكلفة الموارد المحلية خلال الفترة **2009–2011** في إنتاج اللحوم الحمراء الذي قدر ب **0,125** ، و يعني ذلك أن الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء محليا مقارنة باستيرادها نظرا لانخفاض تكلفة إنتاجها محليا، و أن الجزائر قادرة على تحقيق نقد أجنبي من خلال تصديرها نظرا لقدرتها التنافسية.

في حين أن مؤشر تكلفة الموارد المحلية بالنسبة لإنتاج لحوم الدواجن و الأسماك قدر خلال نفس الفترة ب **6,765** و **1,184** على التوالي[2]، و هو يؤكد أن فرع الدواجن (**95** %من مدخلاته مصدرها الأسواق الدولية) و الأسماك في الجزائر لا يتمتع بميزة نسبية نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها محليا، و عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نقد أجنبي من إنتاجها محليا و ضعف تنافسيتها لذا يعد من الأفضل استيرادها بدلا من إنتاجها محليا. (ضعف ربحيتها المالية).

1–2– معايير الحماية الاقتصادية: Economic Protection Indicators

و تشمل بدورها:

أ–معامل الحماية الاسمية:

يقيس أثر السياسات على سعر المنتج وسعر المدخلات معاً، حيث يبرز التشوه مدى التنوع في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية بفعل الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المنتج أو دعم المنتج ويحسب كالآتي:

$$\text{معامل الحماية الاسمي} = \frac{(A - E)}{E}$$

ويقاس بنسبة الفرق بين سعر السلعة بأسعار السوق (**A**) و سعرها العالمي (**E**)على قيمتها بالأسعار العالمية(**E**) بنفس العملة، فإذا كانت النسبة:

–أكبر من الواحد الصحيح يعني أن المنتج مدعوم من قبل الدولة.(أو أكبر من **100** %) .

–أقل من الواحد الصحيح يعني أن هنالك ضرائب مفروضة على المنتج من قبل الدولة.

–تساوي الواحد الصحيح يعني أن السعر الذي تعامل به المنتج يساوي السعر العالمي، ولا يوجد تدخل حكومي في السوق.

[1]Belhouadjeb F.A, la compétitivité de la filière viande ovine algérienne, cas de la wilaya de Djelfa, institut national de recherche agronomique INRAA, Alger, 2011, p.293

[2] Nayera Y.Solieman, the comparative advantages of meat production in the Arab world, International Journal of Agricultural Science and Research, New Delhi, India February 2013, p. 78

ب- معامل الحماية الفعال: يستخدم لقياس ما إذا كانت هنالك حماية أو حوافز على الإنتاج أو فرض ضرائب، أو بمعنى آخر فإنه يقيس الأثر الشامل لحصيلة السياسات على السلع و المدخلات القابلة للمتاجرة. وهو عبارة عن النسبة بين القيمة المضافة لوحدة منتجة بالأسعار المحلية و القيمة المضافة بالأسعار العالمية:

$$\text{معامل الحماية الفعلي} = \frac{(A-B)}{(E-F)}$$

فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن هنالك حماية وحوافز على الإنتاج، أو إعانة للمنتجين، وإذا كانت أقل من الواحد الصحيح يعني أن هنالك ضرائب على المنتج.

و بناءا على دراسة أجريت لتحديد مستوى الحماية الاسمية للمنتجات الزراعية الغذائية خلال الفترة 2000-2010 تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول رقم64 : معدل الحماية الاسمي لبعض المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

المنتجات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القمح	137,6	133,4	160,5	109,4	110,5	128,3	88,5	27,0	25,0	278,9	203,4
الحبوب	41,6	65,2	91,1	95,2	160,5	81,1	75,4	-4,6	119,1	180,9	135,2
الحليب	39,2	74,2	46,0	41,4	21,0	26,2	34,1	6,7	5,2	38,8	21,8
لحم الاغنام	190,1	56,8	254,8	262,4	279,4	226,5	283,0	259,6	269,6	375,6	271,6
لحم الابقار	295,2	60,1	184,3	208,0	127,7	96,8	50,6	223,9	131,9	95,1	62,5
التمور	-40,8	-35	-13	-26,3	-17,9	-7,7	9,1	14,5	23,7	58,5	-

Source : Maghni billal, analyse des politiques de soutien à l'agriculture en Algérie, communication à présenter lors des 7 journées de recherche en science sociales, INRA à agrocampus Ouest(centre d'Angers), 12-13 décembre 2013,p.22

تسمح ملاحظة الجدول أعلاه أن هناك تناقض بين حجم الدعم التي توفره الدولة للكثير من فروع الإنتاج و معدل الحماية الاسمي لأغلب هذه المنتجات التي تعد فيها الجزائر مستوردا صافيا، هذا الدعم الذي يوجه لتعويض جزء مهم من تكاليف الاستثمار و الانتاج كان من المفروض أن يدعم تنافسية هذه الفروع الانتاجية من خلال تخفيض أسعار المنتجات الزراعية الغذائية و ضمان استمرارية النشاط، لكن بالرغم من مبادرات الدعم المختلفة إلا أن شروط منح هذا الدعم في الجزائر (تسقيف حجم الدعم مثلا كما سبق الاشارة اليه) تستدعي إعادة النظر فيها لأنها عملت على تحجيم الاستثمار في بعض الفروع الانتاجية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية حقيقية.كما يلاحظ أن قيمة المؤشر شهدت مع بداية سنة 2000 ارتفاعا مستمرا تزامنا مع سياسة الدعم التي أولتها الجزائر لصناعة القمح في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا أن قيمته تراجعت و أصبحت أقل من 100 %خلال الفترة (2006-2008)، و ذلك بسبب تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للقمح على الأسعار المحلية. ليشهد المؤشر ارتفاعا بعد سنة 2009 تزامنا مع سياسة الدعم الموجه لصناعة الحبوب في اطار سياسة التجديد الريفي.

كما يلاحظ أن فرع إنتاج الحليب يعد من المنتجات الأقل حماية من المنافسة الاجنبية بالرغم من الدعم الذي توجهه الدولة له، حيث سجل مؤشر الحماية الاسمية لفرع الحليب تراجعا و هو أقل من 100 %خلال الفترة (2000-2010)، بالمقابل يعد فرع لحوم الابقار و الاغنام من الفروع الانتاجية المحمية في الجزائر (قارب معدل الحماية الاسمي

375 %في سنة 2009 بالنسبة للحم الأغنام). أما بالنسبة للتمور فإن قيمة المؤشر كانت سالبة قبل سنة 2005 و أضحت بعد سنة 2006 موجبة نظرا للدعم الذي وفرته الجزائر لها(الرواق الأخضر).

يمكن القول أن انخفاض معدل الحماية الاسمي للصناعات الزراعية الغذائية الص و م بسبب عدم فعالية سياسة الدعم الزراعي أو انخفاض الحماية عن طريق الرسوم الجمركية (سبق الاشارة اليه) يجعل هذه المؤسسات في معظم فروع النشاط أقل تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أو المنافسة الأجنبية، و هو ما جعل الكثير منها تنسحب من السوق في مدة تقل عن 10 سنوات من النشاط.

2–خصائص الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر المرتبطة بنقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات

يمكن إبراز أهم خصائص الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية المرتبطة بنقاط القوة والضعف و الفرص و التهديدات التي تواجهها من خلال المصفوفة الموالية.

جدول رقم 65: مصفوفة SWOT لفرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

الفرص	نقاط القوة
–إمكانيات معتبرة بالنسبة للحمضيات، الفواكه، البطاطا، و الكروم؛ – المنتجات البيولوجية أو العضوية؛ – استغلال و تثمين الفرص المستقبلية المتاحة في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ –إمكانيات متاحة لتثمين رأس المال اللامادي في الصناعات الغذائية، حيث تشكل 80 % فيها مقابل 60 % بالمتوسط في إجمالي الصناعة؛ –توفر الفرص لربط علاقات مباشرة مع المستهلكين، بإدخال و توظيف الطرق الحديثة في التسويق والتوزيع؛ –الحاجة إلى تقوية و تعزيز الإبداع و التجديد لتحسين تنافسية الفرع؛ – الفرص المتاحة أمامها في الأسواق الدولية في ظل تزايد الطلب العالمي على المنتجات الغذائية؛ – الفرص المتاحة للمساهمة في عملية التنمية المستدامة.	–التوسع الكبير الذي يشهده الفرع (الحليب و مشتقاته، المشروبات، المصبرات، مشتقات الحبوب، اللحوم...)؛ –مساهمة معتبرة في عرض المنتجات الغذائية؛ –ديمومة النشاط ما دام الاستهلاك الغذائي مستمر؛ –القدرة على خلق علامات تجارية في ظل النقص المسجل؛ – مجال واسع جدا و فرص متاحة للاستثمار في الفرع؛ –توفر اليد العاملة و فتح تخصصات في التكوين المهني و الجامعي تتماشى و خصائص الطلب على العمالة المتخصصة؛ –إعادة تنشيط و المساعدة على إنشاء المنظمات المهنية ذات العلاقة بالفرع؛ –الدعم المتزايد عن طريق مختلف الصناديق و السياسات للقطاع الزراعي ودعم الدولة لتصدير المنتجات الزراعية الغذائية؛ –سياسات الدعم لتسهيل إنشاء المؤسسات و تأهيلها و تطهيرها؛ – الإمكانيات الزراعية الهائلة المتعلقة بالسقي و مختلف الموارد الطبيعية؛ –النمو الديمغرافي المتزايد و نمو الناتج المحلي الإجمالي و تحسن القدرة الشرائية لبعض طبقات المجتمع الجزائري؛ –العادات و التقاليد الغذائية في السوق الجزائري تسمح بنمو السوق الداخلية.
–التبعية الكبيرة إلى الأسواق الخارجية لاستيراد المواد الأولية؛ –التقلبات و الزيادات المعتبرة في أسعار المواد الأولية؛ –عدم وضوح الإجراءات الجمركية سمحت بنمو النشاط التجاري على حساب النشاط الإنتاجي في الفرع؛ – مخاطر سوء و تراجع سمعة المؤسسة لدى	–الضعف الكبير في علاقة الترابط مع القطاع الزراعي (تذبذب و عدم انتظام التساقط وضعف أنظمة الري)؛ –قلة عدد المؤسسات ذات الحجم المؤثر؛ –نقص معاهد البحث و التطوير التكنولوجي وغياب سياسات التكوين لليد العاملة في المجال و ضعف مستوى التأطير؛ – سيطرة كبيرة لعملية التوزيع؛ –ضعف جاذبية الفرع؛ – غياب العلامات و مقاييس النوعية و الجودة؛

المستهلكين؛ –التوزيع غير المنظم يكلفها خسائر كبيرة؛ –المنافسة غير القانونية و غير المشروعة في بعض المنتجات مثل المنتجات الإقليمية **produit de terroir** –فقدان و زوال المزايا التفضيلية في الأسواق الدولية؛ – اشتداد المنافسة مع القطاع غير الرسمي.	–الاعتماد الكبير في عملية التغليف و التوظيب على المواد البلاستيكية؛ – غياب سياسات التسويق(ضعيفة جدا)؛ –تدهور النسيج الصناعي للمؤسسات الغذائية التابعة للقطاع العام و اهتلاك معظم معداتها؛ –ضعف استغلال القدرات الإنتاجية(**48 %**)؛ – ضعف المردودية الإنتاجية التي لا تستقطب المستثمرين؛ –التأخر الكبير في الممارسات الزراعية و توفر المؤسسات على طاقات إنتاجية قديمة.
التهديدات	**نقاط الضعف**

Source : industries agroalimentaires en Algérie : filière agroalimentaire, ministère du commerce, le 23 novembre 2008 + développement des métiers liés au domaine des industries agroalimentaires, ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, 2007, p.14

يتضح من الجدول أن الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر تمتلك الكثير من نقاط القوة و تتاح أمامها الكثير من الفرص التجارية و الاستثمارية التي تؤهلها أن تكون من فروع الانتاج القوية في الاقتصاد الجزائري، و إن كان ذلك يتطلب جهودا كبيرة للتخفيف من حدة التهديدات التي تواجهها و معالجة نقاط ضعفها و مشاكلها المتراكمة.

3– خصائص المنافسة في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

تمتاز المنافسة في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية بالخصائص التالية[1]:

3–1–التباعد في قنوات التوزيع (انتشار عدد كبير من المحلات التجارية للبيع على مساحات صغيرة تنشط بكل حرية)، مما يفتح المجال أمام المضاربة في مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية؛

2–2–غياب العلامات التجارية للموزعين في السوق واقتصار المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص التي تحاول الارتقاء بتنافسيتها لمواجهة المنتجات الأجنبية المماثلة؛

2–3–على المستوى التنظيمي، يسجل غياب التأطير الحقيقي و الفعلي من طرف السلطات لتوجيه و دعم المنافسة لهذه الصناعات على مستوى الأسواق.

تؤكد الخصائص السابقة المميزة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر أن قدرتها على تحقيق الاندماج الايجابي في محيط العولمة، و الانفتاح التجاري يتطلب اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية التي تضمن النمو الايجابي لها، وتنمي قدراتها التنافسية ويستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها و الارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته المؤسسات و الشركات الكبرى على المستوى العالمي، كما يرتبط بقدرتها على التغلب على نقاط ضعفها و المعوقات الداخلية التي تعرقل نموها بشكل طبيعي و متوازن كونها تتميز بجملة من الخصائص الإنتاجية و التسويقية التي تشكل موطن ضعف وخلل بالنسبة لها.

[1] الماحي ثريا،إستراتيجية المنافسة و الإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع و المأمول، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يومي 8 و 9 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، 2010 ، ص غير موجودة

ثانيا– مستقبل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في ظل ظروف البيئة التنافسية الجديدة

1–تأثير مستوى تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المكاسب المتأتية من تحرير تجارة السلع الزراعية

اعتبرت الكثير من الدراسات أن حجم المكاسب و الخسائر الناجمة عن آليات الانفتاح التجاري ذات صلة وطيدة بمستوى ودرجة مرونة الصناعات الزراعية الغذائية في التكيف و التأقلم بصورة ايجابية مع مجمل التغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي، وحجم الجهود التي تبذلها لتحويل الفرص المتاحة إلى مزايا و منافع فعلية، عبر إجراء تعديلات وتغييرات تمس سياساتها و هياكلها الإنتاجية من خلال زيادة تحكمها في تقنيات و طرق الإنتاج الحديثة و تقنيات التعبئة و التغليف والإعلان و الترويج لمنتجاتها و احترام معايير و مواصفات الإنتاج المطلوبة في الأسواق الدولية، أي تبني السياسات التي تمكنها بصورة مستمرة من الانفتاح على العالم الخارجي لمسايرة المستجدات الاقتصادية الدولية، والحفاظ على حصتها السوقية و خلق منافذ دائمة أمام مخرجاتها و مقابلة التغيرات الحاصلة في أذواق و رغبات واحتياجات المستهلكين سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

و في هذا الصدد أشار تقرير لمنظمة الأغذية و الزراعة إلى أن الدول النامية قد لا تتوقـــف مكاسبها من تحرير التجارة عند ضئالتها فقط بل هناك دول قد تتعرض إلى الخسارة و لا تحقق أي مكاسب [1]، حيث يهدد الانفتاح التجاري نسيجها الإنتاجي المحلي و أمنها الغذائي، لأن إحداث تخفيض و إلغاء للرسوم الجمركية يغذي زيادة درجة المنافسة بين منتجاتها المحلية و بين المنتجات المستوردة خاصة إذا كانت نظم الإنتاج المحلية و مستويات الدخل الزراعي و فرص العمل غير جاهزة لمواجهة هذا التحدي، إضافة إلى انعدام البنية الأساسية المؤسسية و كفاءة أنظمة التسويق للعديد من المنتجين مما يجعلهم في عزلة عن الأسواق العالمية [2].

2–عوامل تحسين تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن تحليل نتائج و انعكاسات تطبيق اتفاق تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر سواء بالسلب أو بالإيجاب ترتبط بواقع هذه الأخيرة، و قدرتها على التكيف مع معطيات المحيط الاقتصادي الجديد و التأقلم بصورة ايجابية مع متطلبات المنافسة[3]. حيث أكدت بعض الدراسات• أن بعض هذه الصناعات ستكون لها قدرة أكبر مقارنة ببعض الصناعات الأخرى على مواجهة تحديات الانفتاح التجاري، كون أن تأثيرات هذه العملية مرتبطة بتنافسية المؤسسة الجزائرية، فهناك مؤسسات تنافسية و أخرى مهددة من طرف المنافسة الأجنبية تستدعي وضعيتها تدخل الدولة لحمايتها. و لذلك يتطلب الأمر وضع توجهات ديناميكية لإحصاء و إجراء تحديد دقيق لطبيعة الفروع و القطاعات الاقتصادية لكل نوع من المؤسسات و تحليل التنافسية الممكنة لاختيار الصناعات التي تحتاج إلى الدعم لتطوير تنافسيتها.

---

[1] Agriculture mondiale : horizon 2015-2030, rapport abrégé, FAO, 2003, p. 26

[2] Ibid, p. 28

[3] بشير مصيطفى، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الانعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد الأول، مارس-افريل 2002، ص.4.

• من ذلك الدراسة التي أجرتها وزارة التجارة سنة 2004 و التي مكنت من التمييز بين ثلاث أنواع من المؤسسات الجزائرية: هناك قائمة من المؤسسات العامة و الخاصة (تمثل 30 % من اجمالي المؤسسات) التي ستعلن إفلاسها و توقفها عن النشاط و الانسحاب من السوق لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المتدفقة إلى السوق الجزائري لاسيما بعد إنهاء ترتيبات التخفيض الجمركي، و ذلك لعدم توفرها على مؤهلات و مقومات الكفاءة و الجودة المطلوبة، فهذه المؤسسات هي ذات قدرات تسييرية، بشرية و تقنية ضعيفة لا تؤهلها لمسايرة التطورات العالمية التي تشهدها المؤسسات الأجنبية التي تعرف مراحل جد متقدمة من الاندماج و التكامل. النوع الثاني يضم المؤسسات التي تمتلك مقومات البقاء في السوق لمواجهة المنتجات الأجنبية، لكن ذلك متوقف على جهود الدولة في إعادة هيكلتها و تأهيلها و تدعيم قدراتها التنظيمية و الإنتاجية و التسييرية لتمكينها من اكتساب و امتلاك مزايا نسبية، و من ذلك الصناعات كثيفة العمل كصناعة النسيج و بعض الصناعات الصغيرة و المتوسطة المحلية التابعة للجماعات المحلية، التي تعاني مشاكل عديدة تستدعي تسريع وتيرة إعادة هيكلتها و تأهيلها أو خوصصتها و تحويلها إلى القطاع الخاص و توفير المناخ المدعم و المشجع لنشاطها و هي تمثل 40 % من اجمالي المؤسسات. القائمة الثالثة تمثل 30 % من اجمالي المؤسسات، تتشكل من المؤسسات التي تمتلك قدرات و مزايا تنافسية تمكنها من مقاومة المنافسة الأجنبية في السوق المحلية و تؤهلها للاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية، اذ يتوقع أن تكون استفادتها اكبر من غيرها من المؤسسات و ذلك نظرا لخصائصها المتمثلة في الاعتماد على الخبرة الفنية و اليد العاملة المؤهلة و الكفأة و قدرتها على محاكاة أنماط و طرق التسيير و الإدارة المعاصرة. و من ذلك الصناعات الكيميائية و الصيدلانية و مواد البناء و الخشب و الصناعات الالكترونية و بعض فروع الصناعات الزراعية الغذائية لا سيما مؤسسات الحجم الكبير.

كما أن هناك دراسات تؤكد أن مستقبل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر سيتحدد بناء على ثلاث اتجاهات[1]:

1-اتصال أكثر ديناميكية مع النشاطات الزراعية التي تحض باهتمام من طرف الدولة في إطار سياسة الدعم؛

2-إنتاج الفواكه و الخضر و الأسماك و الحليب التي سجلت فيها الجزائر تؤخرا مقارنة مع دول الجوار؛

3-إدخال صناعة وسائل التعبئة و نظام الحاضنات التي تلعب دورا كبيرا في دراسات الجدوى و الاستشارات القانونية والدعم المالي والفني و الإداري و التسويقي.

الفرع الثاني:أسباب ضعف تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية

يعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر من الفروع الإنتاجية الواعدة التي تحمل الكثير من فرص النمو والتوسع غير أنه يواجه جملة من المشاكل و العراقيل التي تؤثر على نموه المتوازن و المستدام و تفعيل دوره في النسيج الصناعي الجزائري و ترقية تنافسيته، و من أهم هذه المشاكل ما يلي :

أولا –ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و القطاع الزراعي و تبعيتها للأسواق الدولية

1-ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و القطاع الزراعي

تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة التكاملية تعد جد ضعيفة في الجزائر و تسببت في تباطؤ نمو و تطور مؤسسات الفرع ، لان نمو هذه الصناعات منذ الثمانينيات صاحبه زيادة حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية نظرا لعدم قدرة العرض الزراعي المحلي على تغطية الطلب[2]، وتوفير التموين الملائم من حيث الحجم و النوعية و السعر، حيث لا تتجاوز مساهمة الإنتاج الزراعي• في تغطية احتياجات السوق المحلي 27 % (الحبوب: 36%، الحليب 43 %، الخضر الجافة 15% ، الطماطم الصناعية 20 %...) إضافة إلى ضعف اندماجها في القطاع الصناعي كما سبق الإشارة إليه.

2- تبعية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م إلى الأسواق الدولية

أكدت عديد الدراسات أن فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر هو فرع استيرادي• يعتمد على الأسواق الخارجية ويمكن إبراز شدة هذه التبعية من خلال مؤشر التجارة الفرعية للمنتجات الزراعية الغذائية • الذي يؤكد ارتباط السوق الجزائري بالاستيراد. و بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية و نتوصل إلى النتائج التالية:

---

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.582.

[2] Mohamed Amokrane Nouad, Agro-industries in Alegria, regional expert consultation « agro-industries development : countries of the middle East and North Africa », Cairo, Egypt., 6-7 December, 2009, p.23

•تجدر الإشارة إلى أن منتجات اللحوم البيضاء تلبي كل احتياجات السوق المحلي غير أن 90 % من مدخلاتها يتم استيرادها من الخارج (الأغذية، المدخلات البيولوجية، البيض، المواد البيطرية....)

• هناك مقياسا لتصنيف الدولة على أنها مستوردة صافية للغذاء يعتمد على إجمالي قيمة الواردات من المواد الغذائية كنسبة من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة السكان الذين يعيشون من الزراعة، فإذا كانت نسبة السكان تفوق ثلث السكان و كانت قيمة الواردات من المواد الغذائية تستحوذ على نحو 8 % من الصادرات تصنف الدولة على أنها مستوردة صافية للغذاء. (في سنة 2009 شكلت الواردات الغذائية التي قدرت قيمتها ب 7 مليار دولار حوالي عشر الصادرات الجزائرية المقدرة ب 78 مليار دولار و في سنة 2011 قدرت النسبة بأكثر من 12 % مما يجعل الجزائر دولة مستوردة للغذاء).

•يتم حساب مؤشر التجارة الفرعية للقطاع الزراعي اعتمادا على المؤشر المعروف بمؤشر Grubel et Lioyd (1975) و الذي يتم كما يلي:

$IT=1-(|Xx-Mx|/|Xx+Mx|)+100$

$IT=1-|Xx-Mx|/|Xx+Mx|+100$ حيث: Xx : صادرات البلد من المنتج x

Mx : واردات البلد من المنتج x

يأخذ المؤشر عدة قيم:

-إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين 0 و 100 فان صادرات البلد من المنتج x اكبر من الواردات

-إذا كانت قيمة المؤشر مساوية ل 100 فان هناك تطابق بين صادرات وواردات البلد من ذلك المنتج.

- إذا تجاوزت قيمة المؤشر 100 فان ذلك يؤكد ان واردات البلد اكبر من صادراته في ذلك المنتج .

جدول رقم 66: مؤشر التجارة الفرعية في الصناعات الزراعية الغذائية(2008-2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة المؤشر	101,96	101,962	101,90	101,929	100,07	100,09

من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين رقم 13 و 15

يتضح جليا من الجدولين أن قيمة مؤشر التجارة الفرعية للمنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر تتجاوز 100 في جميع المنتجات الزراعية الغذائية ، و هو ما يؤكد شدة التبعية التي تعاني منها الصناعات الزراعية الغذائية الص و م إلى الأسواق الدولية، في ظل ضعف علاقتها التشابكية مع القطاع الزراعي و مختلف الفروع الصناعية الأخرى لتزويدها بمواد التغليف و المضافات الغذائية و غيرها من المدخلات الأساسية لنشاطها.

و عليه فإن تطوير الاستثمار في هذه الصناعات سيظل مستبعدا إذا لم يتم اعتماد سياسة واضحة المعالم لخلق بنية تحتية لتطويرها قائمة على تنمية العلاقات التكاملية بينها و بين القطاع الزراعي[1]، الذي يعرف تذبذبا في الإنتاج بفعل الظروف المناخية و غياب المنافسة الحقيقية والنوعية و غياب التكامل بين مختلف القطاعات الوزارية كالفلاحة و التجارة والصناعات الصغيرة والمتوسطة مما أثّر سلبا على النهوض بالصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

ثانيا–ضعف الاستثمار الزراعي في الجزائر

1–واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر

ان محدودية الإنتاج الزراعي في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة منذ الاستقلال و ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي سواء المحلي أو الأجنبي، حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى تسجيل الزراعة لمعدلات ضعيفة في الاستثمار خلال الفترة 2002–2012 مقارنة بالقطاع الصناعي الذي يستقطب 62 %من إجمالي قيمة الاستثمارات و 35 %من مناصب الشغل. كما يبرزه الجدول الموالي.

جدول رقم67: مكانة الاستثمار الزراعي في إجمالي الاستثمار المنجز خلال الفترة 2002–2012

	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	491	2	23657	1	5139	2
الاستثمار الأجنبي	6	1	886	1	820	2

المصدر: حالة الانجازات للفترة الممتدة بين 2002–2012: متوفرة على الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع: 2013/11/28)
http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

يبرز الجدول جليا ضعف الاستثمار الزراعي خلال الفترة 2002–2012 سواء المحلي أو الأجنبي، حيث لم تتجاوز نسبة المشاريع الزراعية 2 %من إجمالي المشاريع الاستثمارية المقدرة ب 32414 مشروع و ضعف مساهمته في توفير مناصب الشغل التي لم تتعد 2 %من إجمالي مناصب الشغل المقدرة ب 342074 منصب.

2–مشاكل الاستثمار الزراعي في الجزائر

يمكن حصر أهم مشاكل و معوقات الاستثمار الزراعي في الجزائر فيما يلي:

[1] Mohamed Amokrane Nouad, op.cit, p.23

2-1 – ارتفاع تكلفة السياسات الزراعية

يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتقييم و قياس مدى نجاح السياسات الزراعية و من ذلك مؤشر كلفة السياسات الزراعية• أو مدى قدرة السياسات الزراعية على تحقيق التوازن المطلوب بين الأطراف الرئيسية الثلاثة المرتبطة بالزراعة و هم المنتجون الزراعيون والمستهلكون و دافعوا الضرائب.

و في الجزائر يسجل ارتفاع تكلفة السياسات الزراعية كون المؤشر يقدر ب 3,2 نقطة من أصل 7 نقاط[1](المرتبة 123 من أصل 148 دولة في مؤشر تكلفة السياسات الزراعية وفقا لتقرير التنافسية العالمي2014 و المرتبة 114 في تقرير 2015)، وهو ما يجعل المنتجين والمستهلكين و مستخدمي المنتجات الزراعية يتحملون تكاليف مرتفعة أثرت على قدراتهم الإنتاجية و ساهمت في تراجع أداء ومساهمة الزراعة في خلق القيمة المضافة إلى حدود 8 % فقط من إجمالي القيمة المضافة، وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 10,9%في سنة 1993 إلى 7,6 %سنة 2007[2]و إلى 7 %في سنة2013.

2-2-المشاكل المرتبطة بملكية الأراضي الزراعية

بناءا على دراسة أجرتها وزارة الفلاحة تبين أن:

94 % من المستثمرات الفلاحية تأخذ شكلا أو طابعا فرديا و 3,7 %منها طابعا جماعيا في حين الشركات المدنية العائلية تمثل 1,5 % من إجمالي هذه المستثمرات. و أن الأراضي في هذه المستثمرات تتوزع بطريقة غير عادلة حيث 70 % منها هي مستثمرات صغيرة بمساحة تتراوح بين 0,1 و أقل من 10 هكتار تمثل 25,4 % من إجمالي المساحة الزراعية المستعملة بالمقابل المستثمرات الكبيرة ذات المساحة المساوية أو الأكثر من 50 هكتار و التي تمثل أقل من 2 % من إجمالي المستثمرات تشكل حوالي 23 % من المساحة الزراعية المستعملة، المستثمرات ذات المساحة أكبر من 100 هكتار و التي تمثل 0,5 % من إجمالي المستثمرات تمثل 11,7 % من الأراضي الزراعية المستعملة، في حين تغطي المستثمرات ذات المساحة التي تفوق 200 هكتار(تمثل 0,1 % من إجمالي المستثمرات) ما يقارب 5,4 % من المساحة الزراعية المستعملة.

و قد لوحظ أن عدم التوازن في توزيع الأراضي له انعكاسات على تطوير و استغلال إمكانيات القطاع الزراعي، أما من ناحية الإطار القانوني فإن الدولة تسيطر على 30 % من الأراضي و 12 % من المستثمرات تابعة للقطاع الخاص في حين 41 % من الأراضي المستعملة دون عقود ملكية.

إن اختلاف حجم المستثمرات الزراعية ينعكس على نظم الإنتاج المتبعة و طرق الإنتاج المستخدمة، لذا تبقى مشكلة حجم المستثمرة الزراعية أحد المتغيرات المستقلة التي تؤثر على دالة الإنتاج، و هو ما جعل تأهيل المؤسسة الزراعية الصغيرة والمتوسطة محفزا للاستثمار الزراعي، نظرا لسهولة التحكم في التسيير من خلال اعتماد نظام إنتاجي يعتمد على تكثيف الإنتاج بفعل الاستخدام الكفء للموارد المائية و التكنولوجية مع تطوير الإدارة التي تعتبر نتاج القوى العاملة الزراعية التي تظل إنتاجيتها جد متدنية نظرا لانخفاض مستوى تعليمها و تكوينها.

• يحسب المؤشر ضمن مقياس يتراوح ما بين 1 إلى 7 نقاط، حيث: 1: أعباء باهظة جدا، 7: توازن بين المنتجين و المستهلكين و دافعي الضرائب.

[1] World Economic forum, the global competitiveness report 2013-2014, p. 103

[2] Mehdi Abbas, l'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? Laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale (LEPII), note de travail N 8, septembre 2009, Grenoble, France, p. 7

2-3- ضعف كفاءة العنصر البشري

بينت نتائج الدراسة المشار إليها سابقا أن أكثر من 90 %من الفلاحين المستثمرين غير قادرين على التحكم في التقنيات والآليات الحديثة للنشاط الزراعي[1]، نظرا لانخفاض مستوى تعليمهم و تكوينهم، حيث يتوزع المستثمرون حسب المستوى التعليمي كالآتي: 66,6 % دون أي مستوى، 19 % مستوى ابتدائي، 4,0 % تكوين متخصص، 5,5 % مستوى متوسط، 3,0 % مستوى ثانوي و 1% مستوى عالي.

و بالرغم من الإمكانيات الزراعية الموفرة إلا أن إنتاجية العمالة الزراعية لا تزال دون مستوى الإنتاجية المطلوبة، إذ تشهد انخفاضا مقارنة ببعض الدول العربية، حيث سجلت تراجعا ب – 4,6 % خلال الفترة 2001-2002 مقارنة بنظيرتها المغربية التي شهدت نموا قدر ب 12,5% [2].كما يسجل تراجع القوى العاملة الزراعية في الجزائر إلى إجمالي القوى العاملة من 24,39 %سنة 2000 إلى 21,67 % سنة 2010 و 20,85 %سنة 2011 [3]، مقارنة بمصر والمغرب (29 و 36 % على الترتيب سنة 2011).

و قد أثر ذلك سلبا على نصيب الفرد الواحد من الناتج الزراعي مقارنة ببعض الدول العربية، فقد بلغ نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي 186 دولار سنة 2003 مقابل 267 دولار بالنسبة للفرد المغربي و ارتفع في سنة 2008 إلى 323 دولار مقابل 343 دولار للفرد المغربي و 546 دولار في سوريا و 383 دولار في تونس[4] و قارب مستوى 6, 382 دولار في سنة 2010 مقابل 490 دولار في سوريا و 550 دولار في السودان و 390 دولار في المغرب.

يحدث ذلك في ظل تزايد ظاهرة التمدن و النزوح من الأرياف إلى المدن، حيث شهد عدد سكان الريف تراجعا من 42,49 % إلى 39,17 % من إجمالي عدد السكان ما بين الفترة 2000- 2010 .

2-4- تراجع مساحة الأراضي الصالحة للزراعية

إذا نظرنا إلى الطبيعة الجيولوجية للجزائر فان الإمكانيات الزراعية جد محدودة حيث أن (80 %) من المساحة هي أراضي صحراوية تتميز بالتصحر و الجفاف، و بذلك فإن حوالي 20 % فقط من المساحة صالحة للزراعة بحوالي 47 مليون هكتار، منها فقط 8 مليون هكتار مستعملة.

من جهة أخرى فإن حصة الفرد الجزائري من الأراضي الزراعية المستعملة شهدت تناقصا من 0,82 هكتار في 1962 إلى 0,32 هكتار في 1991 أي بمعدل انخفاض 6 % ، ثم تراجعت من 0,28 هكتار سنة 1995 إلى 0,25 هكتار سنة 2002 و استقرت عند 0,24 هكتار سنة 2011 ، بسبب الزحف العمراني والتصحر و تحويل المستثمرات الزراعية عن طابعها الزراعي لصالح الأفراد أو الهياكل القاعدية• نظرا لتأخر إصدار القوانين المتعلقة بالتوجيهي الزراعي و تطبيقها، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع مستقبلا إلى حوالي 0,181 هكتار للفرد في سنة 2025 ، إذا لم تتخذ إجراءات استعجالية لتثمين الأراضي الزراعية (تونس 0,371 هكتار للفرد).

---

[1] Muhamed saib musette, marche de travail et emploi en Algérie, organisation internationale du travail, bureau d'OIT à Alger, octobre 2003, p.42

[2]محمد رجراج، تأهيل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة، حالة القطاع الزراعي الجزائري، ملتقى حول متطلبات التأهيل في الدول العربية، 17-18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، ص. 1230

[3]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، مجلد 32، 2011، ص. 4

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة حول توثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، ديسمبر 2009 ص. 153

•بناءا على دراسة أجريت من طرف المعهد الوطني للعلوم الزراعية بالحراش قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية المحولة من سهل متيجة ب 10000 هكتار و انه خلال خمس عقود من الاستغلال تم تحويل حوالي 162000 هكتار على المستوى الوطني من الأراضي الزراعية إلى استغلالات و استخدامات غير زراعية. و تقدر وزارة الفلاحة انه انطلاقا من 2002 و إلى غاية 2022 سيتم تحويل 112000 هكتار من الأراضي الزراعية في إطار التوسع العمراني(في سنة 2007 تم تحويل 9400 هكتار من الأراضي الزراعية لصالح مشاريع عمومية) كما ان حوالي 230 ألف كلم2 مهددة بالتصحر. تجدر الإشارة إلى أن الدولة و في إطار سعيها لمحاربة الظاهرة قامت بإعادة النظر في طرق استغلال العقار الفلاحي و تم إصدار القانون 19-87 في 2010 الذي يحدد طرق و شروط استغلال الأراضي الزراعية التابعة للدولة.

2-5-ضعف المساحات المروية إلى إجمالي الأراضي المزروعة في الجزائر

بالرغم من أن الزراعة تعد القطاع الأكثر استهلاكا للمياه إلا أن الزراعة المروية لم تحظ بالاهتمام في إطار الاستراتيجيات الوطنية للمياه، فالزراعة الجزائرية تتسم بالاعتماد بشكل كبير على التساقط الذي يتصف بالتذبذب و عدم الانتظام في سقي الأراضي الزراعية وقلة الاعتماد على السقي و الري بالطرق الحديثة، حيث أن المساحة المروية في الجزائر لا تمثل إلا 15 %من إجمالي المساحة المزروعة و هي نسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط الدول العربية المقدر ب 18 % و المتوسط العالمي المقدر ب 19%[1].

بالإضافة إلى ندرة الموارد المائية• و ارتفاع نسبة الفاقد منها و عدم انتظام التساقط تعاني الزراعة الجزائرية من سوء توزعها عبر الأقاليم، حيث تستقطب 70 % من مناطق شمال البلاد 92 %من الأمطار في حين تقل في مناطق الجنوب، كما تجدر الإشارة إلى أن المساحات المروية الكبرى التابعة للقطاع العام لا تمثل إلا 15 % من إجمالي المساحات المروية بمساحة تقدر ب 120 ألف هكتار من إجمالي المساحة المروية التي تتراوح بين 700 و 800 ألف هكتار، و هو ما يجعل القطاع الخاص مصدر الحصة الأكبر من الإنتاج الزراعي المروي[2] و إن كانت المساحة جد ضعيفة مقارنة مع احتياجات الجزائر بسبب قلة المياه.

و ترجع أسباب ذلك إلى عدة مشاكل كظاهرة الجفاف التي تعاني منها الجزائر و ضعف التخطيط للموارد المائية وغياب الاستغلال العقلاني لها(بسبب انخفاض أسعار المياه)، والأدوات التي تسمح بإجراء التنبؤات و تحديد قواعد تسيير الندرة، إضافة إلى تدهور وضعية البنى التحية و فقدان أكثر من 40 % من شبكات المياه.

و عليه فإن رغبة الجزائر في توسيع المساحات المروية و رفعها إلى 1 مليون هكتار في أفاق (2015-2020) و زيادة حجم تعبئة الموارد المائية و فك الارتباط بتذبذب التساقط، يتطلب اعتماد سياسات و برامج وطنية خاصة من خلال بناء السدود و وضع مخططات لتطوير أنظمة السقي و تحديثها، و إعادة النظر في شروط الري و رفع المخصصات الموجهة للزراعة والسهر على حسن استغلالها[3]. كما يجب على الجزائر تبني مفهوم المياه الافتراضية virtuel water[4] الذي يشير إلى أفضلية استيراد السلع الزراعية ذات الاستهلاك الكبير للمياه و استخدام مواردها المائية النادرة في زراعات أخرى أقل استهلاكا للمياه.

2-6-ضعف التأمين في القطاع الزراعي

أشار الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى الضعف الكبير لعدد الفلاحين المؤمنين لممتلكاتهم ضد الكوارث في الجزائر من أصل 1 مليون فلاح الحاملين لبطاقة فلاح، بالرغم من انخفاض تكلفة التأمين حسب الصندوق•. و ارجع نقص إقبال الفلاحين على التأمين إلى غياب الوعي بأهمية التأمين ضد مختلف الكوارث و إلى المشاكل التي تواجههم عند وقوع الأضرار و المطالبة بالتعويض، حيث تمتد المدة إلى فترات طويلة، وهو ما جعل الصندوق يباشر بإطلاق تجربة جديدة لتعويض

---

[1] **التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2012، ص.8**

•لا تمتلك الجزائر إلا 17 مليار متر مكعب من المياه المتجددة سنويا و هو ما جعلها تصنف ضمن 17 دولة الأكثر فقرا للموارد المائية. و هي لا تستهلك منها إلا 33 % علما انها تخسر سنويا حوالي 1 مليار متر مكعب .

[2] Mohamed ben Blida, Gaëlle Thevet, gestion des ressources en eau : les limites d'une politiques de l'offre , les notes d'analyses du CIHEAM, N 58, mai 2010, p. 8

[3] Ibid, p. 9

[4] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، العدد الأول 2013، ص.44

•تقدر تكلفة التامين ب 5000 دج كمبلغ تأمين عن البقرة الواحدة في السنة و 2500 دج عن الهكتار من القمح و 3000 دج كتأمين على كافة المخاطر التي تصيب الحبوب الأخرى سواء فيضانات أو حرائق أو أي مخاطر أخرى، فيما يقدر التامين على البطاطا لعام 2008 ب 8000 دج و بالنسبة لطماطم 9000 دج.

الفلاحين في مدة لا تتجاوز الأسبوع من خلال الحملات التحسيسية عبر مختلف مناطق الوطن من أجل توعية الفلاحين لإدماجهم في نظام التأمين الفلاحي و تقديم الإرشادات الفنية و العلمية التي تمكنهم من الوقاية من الكوارث.

2-7-ضعف الإحصائيات المتعلقة بالقطاع الزراعي

يرى الاقتصادي في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية سليمان بدراني أن من أهم مشاكل الزراعة في الجزائر عدم تبني وزارة الفلاحة لأي نظام موثوق لجمع الإحصائيات الزراعية كما هو معمول به في الدول المتقدمة و حتى المجاورة، وتحقيقات دورية منتظمة بطريقة علمية قائمة على أسلوب العينات تسمح بتقدير الإنتاج الزراعي و المساحات المستغلة والمردودية و المعدات المستعملة و عدد العمال و مستويات الأجور .....[1]

كما تعاني الزراعة الجزائرية من المشاكل الناتجة عن ضعف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج•، حيث تقدر قيمة المؤشر بالمتوسط ب1,48%[2] مقارنة بقيمته في مصر و ليبيا المقدرة على التوالي ب2,18 %و2,95 % وهذا دليل واضح على ضعف توظيف التقنيات الحديثة في الإنتاج سواء المرتبطة بالعنصر البشري أو الأصول الرأسمالية، إضافة إلى ضعف دور الهيئات الوسيطة لإدارة النشاط الزراعي وتداخل صلاحياتها مما يؤثر سلبا على سير برامج الخدمات الزراعية.

مما سبق يمكن إبراز بعض نقاط القوة و نقاط الضعف في الزراعة الجزائرية فيما يلي:

جدول68: أهم نقاط القوة و نقاط الضعف في الزراعة الجزائرية

نقاط القوة	نقاط الضعف
-الإرادة السياسية و الإطار التنظيمي: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، سياسة التجديد الريفي والفلاحي. -تعبئة العديد من الصناديق العمومية لتشجيع الاستثمار الفلاحي. - الدعم العمومي للفلاحين للحصول على العتاد الفلاحي. - الجهود المبذولة لتجميع و تنسيق جهود مختلف الفاعلين العموميين المحليين.	-مساهمة لا تتعدى 7 %من الناتج المحلي الإجمالي. -الضعف المؤسساتي: غياب أو ضعف التمثيل الايجابي للمنظمات المهنية و فقدان الهيئات المحلية للاستقلالية. -غياب الثقة و الحوار بين الفلاحين و السلطات العمومية. -إغفال مختلف السياسات العمومية لأهمية الترابط والتنسيق الكامل لأنظمة الإنتاج على المستوى المحلي. -التوجيه السيئ لإعانات و دعم الدولة إلى المستفيدين. - نقص سياسات المرافقة و تكوين الأعوان المحليين المكلفين بتنفيذ السياسات الزراعية و تكوين المزارعين.

Source : Tahani Abdelhakim, regard sur des expériences en Algérie et en Egypte, option méditerranéennes, B 64, 2009, perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, p.169

يمكن القول أن تحسين و رفع درجة التكامل بين القطاع الزراعي و الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر مرهون بالقدرة على تثمين نقاط قوة الزراعة الجزائرية و استغلال الفرص المتاحة لها و معالجة جوانب النقص و القصور فيها.

[1] Mohamed Naili, évolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, op.cit, p.5

•الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج productivité totale des facteurs PTF : تقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات.(الفعالية تقيس مدى جودة المخرجات) و من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية و الدولية و يمكن إرجاع نموها إلى التغيرات التقنية و تحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم، و يمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة اقل فاعلية(لا فاعلية تقنية أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما). و هي تشير إلى النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات التي أنتجت خلال فترة زمنية محددة، وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج. وقد تكون هذه المدخلات (العمل، المواد، الطاقة، رأس المال).

[2] Antonio Flavio Dias Avila, Robert E. Evenson, total factor productivity growth in agriculture: the role of technological capital, edition ELSEVIER, NETHERLANDS, 2010, p. 3780

ثالثا– التطور غير المتكافئ بين النمو الديمغرافي و الطلب على السلع الغذائية و التشتت الإقليمي للاستثمارات الزراعية الغذائية

1– التطور غير المتكافئ بين النمو الديمغرافي و الطلب على السلع الزراعية الغذائية

يعد عدد السكان و النمو الديمغرافي من المتغيرات المهمة في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية نظرا لدوره في الطلب على المواد الغذائية و فتح منافذ للمنتجات الزراعية الغذائية، فقد شهد المجتمع الجزائري تحسنا في مستوى المعيشة و ارتفاع نسبة الولادات سمحت بنمو عدد السكان، كما سجل ارتفاع عدد سكان المدن من **40 %** في **1970** إلى **51,7 %** في **1990** و شهدت زيادة متواصلة في السنوات المتعاقبة حيث قدرت ب **59,6 %** في سنة **2000** و تجاوزت **60%** في **2010**، و بذلك فانه من المفروض أن يكون ارتفاع عدد السكان و سكان المدن من الآليات المهمة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية إذا صاحب هذا النمو تحفيز الطلب الاجتماعي على استهلاك منتجاتها، مما يسمح بتوسيع طاقاتها الإنتاجية (لأن نمو سوق الصناعات الغذائية مرتبط بتطور القدرة الشرائية للمستهلكين)، غير أن ما لوحظ في الجزائر أن ارتفاع الطلب المحلي تم تغطيته عن طريق الاستيراد و لم يحفز بشكل كبير الإنتاج المحلي و تطور الصناعات الزراعية الغذائية المحلية، من جهة أخرى فإن ما شهده عقد التسعينيات من إصلاحات اقتصادية (خوصصة، إلغاء الدعم و تحرير الأسعار...) قد ترك آثارا اجتماعية جد سلبية على المواطن الجزائري أضعفت قدرته الشرائية و أثرت على طلبه على مختلف السلع الغذائية التي تركزت في السلع الغذائية الأساسية (خبز،حليب، زيت، سكر). و بذلك يعد انخفاض القدرة الشرائية من أهم عوائق تطور الفرع في الجزائر بشكل متوازن[1]. حيث يلاحظ أن النظام الغذائي للعائلات الجزائرية غير متوازن يسيطر عليه استهلاك الحبوب مقارنة باللحوم و الأسماك التي لا يتجاوز متوسط الاستهلاك السنوي منها **5** كغ و هو يقل عن المتوسط العالمي المقدر ب **6,2**كغ للفرد /سنة، و يعد جد ضعيف إذا قورن بمتوسط الدول المغاربية أو الدول المتوسطية الذي يقدر على التوالي ب **9,5**كغ و **12,5** كغ للفرد سنويا.

2– التشتت الإقليمي للاستثمارات الزراعية الغذائية

دفع التشتت الإقليمي للاستثمارات الزراعية الغذائية إلى غياب التكامل الفعال بينها و تكثيف النسيج الصناعي، و الذي يعتبر كنتيجة تاريخية حتمية لمنهج التنمية المخطط. كما كشف انفتاح الاقتصاد الوطني الخلل الوظيفي و عدم التوازن بين الفروع (مشكل التنظيم و الضبط) التي أصبحت تعيش مرحلة تحول تأثرت سلبا منها نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية والتراجع النسبي لدور الدولة، و نمو معاملات وصفقات القطاع غير الرسمي خارج المواد واسعة الاستهلاك الذي أضحى يشكل عائقا كبيرا أمام نمو و ديمومة المؤسسة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تسجل بعض الشعب (الزيوت، السكر و الخمور) قدرات تحويل تفوق الطلب المحلي الداخلي في الوقت الذي تسجل شعبا إنتاجية أخرى ضعفا وقد أرجع ذلك إلى التفاوت في المستوى التكنولوجي والأداء الاقتصادي بين مؤسسات الفرع عبر التراب الوطني واختلاف معدلات الإنتاجية، و ضعف الترابط مع المحيط العلمي و التقني الذي يزودها بتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع تسجيل فوارق في تحصيل و توظيف المعلومات و المعارف المكتسبة المتعلقة بالأسواق[2].

[1] Mourad boukella, les industries agroalimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance, option méditerranéennes, CIHEAM, 1996, p.8

[2] A.ben charif, stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie : état des lieux et problématique, option méditerranéenne, sér B/N 32, 2001, p.26

رابعا– غياب التوجه الاستراتيجي للمؤسسة حول نشاطها و محيطها و ضعف أنظمة التسويق فيها

1– غياب التوجه الاستراتيجي للمؤسسة الزراعية الغذائية و علاقتها بالهيئات المهنية

معظم الصناعات الزراعية الغذائية هي صغيرة و متوسطة أو عائلية تعيش في عزلة تجعلها غير قادرة على تبني السياسات التي تسمح لها بمواجهة متطلبات الجودة و التجديد و تحسين الأداء و التنافسية، إذ تفتقر إلى الطرق الحديثة للتنظيم و التسيير وإدارة الأعمال المناسبة والمساعدة على تبني مشاريع التطوير و التجديد بصورة مستقلة، لا سيما ما تعلق بالعنصر البشري الذي لا يرقى مستوى تكوينه إلى مستوى تطوير المؤسسة.كما يسجل تعاقب الكثير من الهيئات و المنظمات المهنية التي كانت سببا في تضخم و تعدد مراكز اتخاذ القرار على المستوى القطاعي و الجزئي للفرع، و ضعف مستوى تدخلها لاتخاذ القرارات الملائمة لتطويره مما جعلها تكون سببا في إفلاس الكثير من المؤسسات[1]. (تتواجد **11** هيئة مهنية في القطاع الزراعي الغذائي).

2–ضعف السياسات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية الغذائية

تعاني الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من ضعف شبكات و قنوات التوزيع ووجود الكثير من مؤسسات البيع التي تنشط بحرية، مما دفع إلى نمو المضاربة في الفرع إضافة إلى غياب العلامات التجارية للموزعين و اقتصار المنافسة على مؤسسات القطاع الخاص فيما بينها أو مع المنتجات الأجنبية أمام ضعف منافسة القطاع العام التابع للدولة، و يأتي كل هذا في ظل عدم وجود تأطير حقيقي و فعلي للهياكل المؤسساتية التي نصبتها الدولة لتوجيه و تنظيم المنافسة في السوق وضبط الأسعار و النوعية، كما يلاحظ أن اغلب السياسات الزراعية الجزائرية لا تتناسب مع الأهمية المحورية للمنتجات الزراعية الغذائية و تطوير منافذها التسويقية و لا مع تحديات التنافسية الدولية التي تتنامى معها القيود الفنية و الاشتراطات الحمائية، حيث يسجل:

2–1– إهمال التسويق الزراعي الغذائي و الافتقار إلى المؤسسات المنظمة لعملية توفير و تبادل المعلومات التسويقية وارتفاع تكاليف التسويق مما انعكس على السعر النهائي للمنتجات، إضافة إلى ضعف شبكات المواصلات التي تعرقل عملية التوزيع و ترفع التكلفة.

2–2– التباين الكبير في مستوى الخدمات التسويقية، كخدمات التبريد التي تتسم بالتطور و ارتباطها بشبكة واسعة من الطرق السريعة في المدن الكبرى و غيابها أو نقصها في القرى و المناطق النائية.

2–3 –ضعف البنى التحتية التسويقية المساندة [2]، حيث يسجل عدم قدرة الأساليب و الطرق التسويقية على مسايرة التطورات التسويقية التي تشهدها الدول المتقدمة وعدم كفاية البنى التحتية الملائمة لعملية التوزيع و إيصال المنتجات إلى المستهلك (خدمات التجميع و التعبئة والنقل)، إضافة إلى بعد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك التي تسببت في عرقلة وصول المنتجات إلى المستهلك و ارتفاع تكلفة التسويق (مناطق الجنوب) و غياب الإرشاد التسويقي و عدم توفر المعلومات التسويقية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و العائلية.

خامسا–ضعف البحث العلمي المرتبط بالتصنيع الزراعي الغذائي و عدم القدرة على محاكاة التكنولوجيا الحديثة

1– ضعف البحث العلمي المرتبط بالتصنيع الغذائي

[1] Mohamed Amokrane Nouad, op.cit, p.23

[2]تطوير إنتاج و تصنيع و تسويق الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 2003، ص.37

بالرغم من الأهمية الكبيرة للبحث العلمي الزراعي في تحسين طرق الإنتاج الزراعي و مخرجاته و انتقاء أفضل طرق تصنيعه وتحويله إلى منتجات تامة الصنع ، إلا انه يعد ضعيفا جدا في الجزائر مما يجعل استفادة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من نتائجه محدودة جدا، و يرجع ذلك إلى ضعف التمويل و الافتقار إلى الموارد البشرية المتخصصة في المجال ذات الكفاءات المهنية العالية، حيث أن عدد الباحثين في الجزائر يقدر ب **2000** باحث مقابل **56376** باحث في **22** دولة متقدمة، و إجمالي الإنفاق على البحوث الزراعية فيها يتجاوز **85400** مليون دولار في حين ينخفض إلى **230** مليون دولار في الدول العربية و من بينها الجزائر[1] ، و لا يتجاوز **2 %** من قيمة الإنتاج الزراعي الجزائري. كما يسجل انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير بصفة عامة إذ لا تتعدى **1 %** من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بإسرائيل **5%** و السويد ، ألمانيا **4 %**[2] . و هو ما يجعل هذه الصناعات غير قادرة على استغلال و توظيف نتائج و مخرجات البحث العلمي في الفروع الإنتاجية الأخرى التي تربطها بها علاقة كالصناعة الكيميائية و البلاستيكية.

2- عدم قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على محاكاة التطورات التكنولوجية و المواصفات العالمية

أكدت عدة دراسات أن متوسط الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج حسب بعض الفروع الإنتاجية في الجزائر تعد حسنة نوعا ما مقارنة بباقي الدول المتوسطية ماعدا في الصناعات الزراعية الغذائية، و ما يؤكد عدم قدرة مؤسسات الفرع على محاكاة التطورات التقنية الحاصلة على المستوى العالمي و توظيفها لرفع مؤهلات العنصر البشري و تطوير الآلة الإنتاجية[3]، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم **69** : الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج و الكثافة الرأسمالية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

الفرع	البلد	PTF	PTF1	PTF2	PTF3	K/L	K/L1	K/L2	K/L3
الصناعات الزراعية الغذائية	الجزائر	2,46	2,49	2,52	2,46	5,05	7,95	3,94	12,91
	دول MENA	3,09	2,81	3,06	3,08	10,58	4,68	12,09	10,38
الكيمياء والصيدلة	الجزائر	4,12	4,23	3,62	-	2,41	2,41	2,29	-
	دول MENA	3,66	3,55	4,04	3,48	6,61	2,81	5,93	8,6
البلاستيك و الصناعات غير الحديدية	الجزائر	3,78	2,88	4,43	5,17	1,85	0,53	2,52	4,03
	دول MENA	3,03	2,9	3,29	3,49	4,66	4,47	6,91	4,96
المعدات والمنتجات الحديدية	الجزائر	3,81	3,54	3,81	5,07	2,5	2,53	2,5	1,33
	دول MENA	3,56	2,82	3,5	4,62	8,98	25,43	10,46	5,71

Source : Ahmed galal, Jean-Louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, novembre 2010, p.108

*المؤسسات مرتبة حسب عدد العمال: **1**-اقل من **20** عامل، **2**-بين **20** و **99** عامل، **3**-أكثر من **100** عامل

[1] رانية ثابت الدروبي، مرجع سابق، ص. 303

[2] Ahmed galal, jean louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, rapport de FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, novembre 2010, p. 17

[3] Patrick plane, performances productives et climat de l'investissement dans quatre pays de l'espace MENA : Algérie, Egypte, Maroc, Liban. Étude réalise pour FEMISE, N 33-09, février 2010, p.125

يلاحظ أن مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م يعد ضعيفا مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المقدر ب **3,09** %، و أنه أضعف من المعدلات المسجلة في فروع النشاطات الأخرى كفرع الصناعة الكيميائية و الصيدلانية مثلا، حيث قدر ب **2,46** % و في هذا تأكيد على ضعف استفادتها من التطورات التقنية المرتبطة بمختلف عناصر الإنتاج.

كما أن مساهمتها في الاستثمار من خلال استهلاك رأس المال الثابت(قيمة استبدال رأس المال المُستخدم في عملية الإنتاج) تظل ضعيفة حيث لم تتجاوز **22** % في سنة **2010** من إجمالي الاستثمارات مقارنة بقطاع الصناعة الميكانيكية وذلك نظرا لضعف تكوينها الرأسمالي[1].

سادسا– صعوبة المحيط المؤسساتي و تعقد النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالصناعات الزراعية الغذائية

1–صعوبة المحيط المؤسساتي الذي يترجم بغياب التكوين لصالح الصناعات الزراعية الغذائية و صعوبة الوصول إلى ملكية العقار الصناعي ،إضافة إلى التفكيك الجمركي غير المدروس جيدا الذي أعاق النشاط الإنتاجي و كان في صالح نمو النشاط التجاري[2]. كما يسجل ضعف حصة المياه الموجهة للصناعات الزراعية الغذائية، حيث لا توجه للصناعة في الجزائر إلا حوالي **16** % من الحصة الكلية لتوزيع المياه، و ضمن هذه الحصة توجه **25,5**% من المياه المخصصة للقطاع الصناعي إلى الصناعات الزراعية الغذائية بعد أن استأثرت الصناعات الكيميائية و الصيدلانية على **27,2** %[3].

2– تعقد النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالصناعات الزراعية الغذائية

يلاحظ عدم كفاية التشريعات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالصحة و المواصفات و تنظيم الوظائف التسويقية و العلاقة بين كافة المتدخلين في العملية التسويقية من منتجين و تجار و وسطاء و مستهلكين.

إضافة إلى ضعف تطبيق العمليات الرقابية المتعلقة بالجودة و سلامة الأغذية و مدى تطابقها مع الأنظمة و القوانين والمواصفات والقواعد الفنية، خاصة منتجات القطاع غير الرسمي التي تشكل نسبة معتبرة و منتجات القطاع العائلي التقليدية.كما تعاني هذه المؤسسات من مشاكل ناجمة عن عدم ثبات السياسات الزراعية و تغير القوانين و الأنظمة الخاصة بالزراعة و التصنيع الغذائي واستمرار فرض الضرائب مما أثر سلبا على قراراتها الاستثمارية و التوسعية[4].

[1] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, La filière boisson en Algérie, juin 2013, p.23

[2] Idriss ardjoune, op.cit, p.55

[3] Salon international des équipements, des technologies et des services de l'eau, 17-20 mai 2010, Alger.

[4] محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص. 83

المطلب الثاني:العوامل المرتبطة بتنافسية المحيط الاقتصادي الكلي و دور الدولة في عملية التفاوض الايجابية

إن تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و تحسين تنافسية المحيط الخارجي يسمح بإعادة تفعيل دور الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و رفع قدراتها لمواجهة التحديات التي تواجهها، و ذلك بتخفيض معدلات التضخم و تحقيق الاستقرار في الأسعار و أسعار الصرف والتقليص من حدة الضغوطات الجبائية و الجمركية، و بيروقراطية الجهاز المصرفي والمنافسة غير القانونية لمؤسسات القطاع غير الرسمي... نظرا لتأثير كل هذه المتغيرات على نشاط هذه المؤسسات، فعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي الجزائري ترجع بعض أسبابها إلى عدم استقرار مؤشرات التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي وتأثيراتها السلبية (التضخم). لذا فإن دور الدولة يعد محوريا في القيام بجملة من المهام الجديدة و التدخل من خلال مختلف آليات و هيئات الضبط و التنظيم لإعادة تنظيم الأسواق المحلية وفقا لقواعد اقتصاد السوق.

الفرع الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية المحيط الاقتصادي الكلي

الفرع الثاني: دور الدولة في عملية التفاوض الايجابية حول الملف الزراعي

الفرع الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية المحيط الاقتصادي الكلي

تعد متغيرات البيئة الخارجية من أهم المؤثرات المحيطة بالمؤسسة باعتبارها نظاما مفتوحا على المحيط تؤثر فيه وتتأثر به، حيث تحدد هذه المتغيرات الخارجية نشاطها و اتجاهها و تؤثر في سلوكها من خلال الفرص و التهديدات الناتجة عنها، باعتبارها تشمل الظروف الايجابية والسلبية للمتغيرات الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية و الاجتماعية و الثقافية والبيئية و القانونية، وعليه يتنامى دور الدولة في ترقية تنافسية المحيط الاقتصادي و تحسين محددات بيئة الأعمال الخارجية باعتبارها عوامل ضرورية لضمان ديناميكية و استمرارية ترقية الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م.

أولا–محيط الأعمال في الجزائر ودور الدولة في تحسينه لتعزيز تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1– معطيات حول تنافسية محيط الأعمال في الجزائر

تعاني الصناعات الزراعية الغذائية الص و م كغيرها من المؤسسات الجزائرية من تعقد مناخ الأعمال و الاستثمار نظرا لصعوبة الوصول إلى التمويل و تنامي المنافسة غير المشروعة، و ثقل الإجراءات الإدارية و غيرها من الخصائص التي تؤثر سلبا على استثمارها و نموها وتنافسيتها، و التي يمكن الإشارة إلى أهمها من خلال الشكل الموالي بناءا على تقرير محيط الأعمال الصادر في **2014**:

شكـــــــل رقم 35: اهم خصائص محيط الاعمال في الجزائر

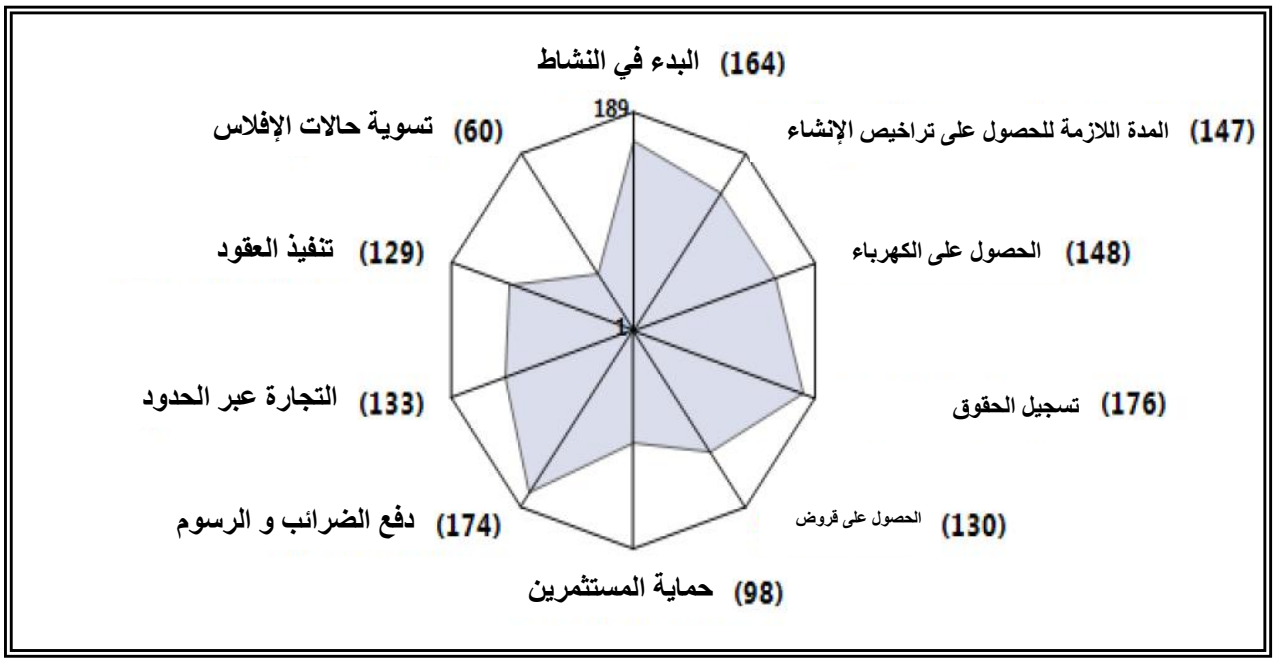

Source : Doing bussines 2014, economy Profile Algeria, p. 8

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر احتلت المرتبة **100** عالميا في تقرير التنافسية العالمي لسنة **2013–2014** من أصل **148** دولة و المرتبة **79** عالميا في تقرير **2014–2015**، نظرا لخصائص محيط الأعمال و الاستثمار الذي يتميز ب:

1-1- ارتفاع الضغط الجبائي

تشتكي المؤسسات الجزائرية من التأثير السلبي لارتفاع الضغط الضريبي على نشاطها و ربحيتها، كون مختلف أنواع الضرائب تشكل حوالي **70 %**من إجمالي أرباح المؤسسات، في حين لا تتعدى هذه النسبة **40 %** في مصر و سوريا والأردن وتونس، كما تشكل هذه الضرائب عائقا أمام تحفيز الاستثمار، و هو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة **86** عالميا من حيث مؤشر تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار وفقا لتقرير التنافسية العالمية **2015** [1].

كما صنفت الجزائر في مرتبة جد متأخرة في التقرير الصادر عن **2014 doing business** حول الضغط الجبائي ، باحتلالها المرتبة **153** من أصل **183** دولة مقارنة ببعض الدول العربية التي تبوأت مراتب أحسن كقطر و الكويت والبحرين، و قد دفعت هذه الأوضاع إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي و القطاع غير الرسمي تهربا من دفع التزاماتها الضريبية التي تستلهم جزءا معتبرا من أرباحها السنوي.

2-1-صعوبة الحصول على التمويل

يتميز القطاع المالي و المصرفي في الجزائر بتحرير و انفتاح متوسط إلى جانب تحرير ضعيف لحساب رأس المال ومحدودية التمويل عن طريق البورصة[2]، حيث يبقى تمويل الكثير من الأنشطة الاستثمارية يعتمد على السيولة الذاتية فقط وهو ما يعرقل إنشاء وتوسع العديد من استثمارات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م التابعة للقطاع الخاص، التي تعاني من ندرة و صعوبة الوصول إلى التمويل و محدودية الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع طبيعة نشاطها، فقد اعتبر **16,4 %** من رجال الأعمال و خبراء الاقتصاد و مسؤولي الشركات الدولية في سبر للآراء حول تنافسية الاقتصاد الجزائري أن عدم فعالية

[1] World Economic forum, the global competitiveness report 2014-2015, p. 107
[2] Ahmed galal, Jean-Louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, op.cit, p.99

البنوك و صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي تعد من بين نقاط الضعف و الصعوبات التي تواجه الاستثمار المنتج في الجزائر، و بذلك احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في مجال مقياس فعالية و توفر الخدمات البنكية و التمويل الكافي عن طريق السوق المالية المحلية في تقرير التنافسية العالمي **2015** (المرتبة **133** في تصنيف صلاحية و توفر الخدمات المالية و المرتبة **135** فيما يتعلق بسهولة الوصول إلى هذه الخدمات و المرتبة **136** فيما يتعلق بتنظيم سوق الأوراق المالية)[1]، كما أن النتائج الأولية لتقرير الإحصاء الاقتصادي الذي أجرته الجزائر في **2011** تشير إلى أن **3,5 %** من المؤسسات المصرحة فقط تعتمد على التمويل البنكي كمصدر للتمويل و**21,7 %** من المؤسسات التي توظف مابين **50** إلى **249** عامل فقط تلجأ إلى التمويل البنكي بالمقابل **88,2 %** من المؤسسات التي تنشط في مختلف القطاعات تعتمد على التمويل الذاتي.

1-3-تفشي ظاهرة البيروقراطية و الرشوة و نمو القطاع غير الرسمي

اعتبر تقرير التنافسية العالمي **2014** أن البيروقراطية الإدارية المبالغ فيها و صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي و استفحال ظاهرة الرشوة تشكل أهم عوائق الاستثمار في الجزائر(شكلت الرشوة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية حوالي **10,3 %** من المبيعات في سنة **2002** [2])، و أكد **21,14 %** من خبراء الاقتصاد و رجال الأعمال و مسؤولي الشركات الدولية في سبر للآراء أن بيروقراطية الإدارة غير المجدية و المبالغ فيها تعد أهم عائق للاستثمار.

كما أكدت **13,8 %**من الآراء أن انتشار الرشوة له دور كبير في إعاقة الحركية الاستثمارية، و أكدت دراسة للبنك الدولي أن **35 %** من الشركات الأجنبية تضطر إلى دفع رشوة للحصول على الموافقة و قرار الاستثمار، و بناءا على ذلك صنفت الجزائر في تقرير الشفافية الدولية لسنة **2012** في المرتبة **105**من أصل **174** دولة وفي المرتبة **94** في سنة**2013** [3].

من جهة أخرى يشكل نمو القطاع غير الرسمي في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر الذي يمثل حوالي **20 %** من المؤسسات الحرفية و الصناعات المصغرة و حوالي **35 %** من إجمالي النشاط التجاري سواء لمؤسسات الجملة أو التجزئة[4] عائقا كبيرا أمام نمو الاستثمار في هذا الفرع بطريقة قانونية، كما يسجل غياب آليات الرقابة و الضبط في السوق لمتابعة مدى التزام المنتجين و التجار بقواعد النظافة و صحة المنتجات و احترامها لتواريخ الاستهلاك، حيث يوجد **3500** عون رقابة فقط لمتابعة نشاط واحد مليون تاجر[5]، الأمر الذي أفضى إلى تجاوزات خطيرة في تجارة المنتجات الغذائية مست بصحة المستهلك.

1-4-ضعف هياكل البنى التحتية القاعدية و الاجتماعية: من بين العوامل التي تجعل مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز ومعرقل لاستثمارات في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م وجود يد عاملة غير مؤهلة، و عدم مواءمة المنشات و البنى التحتية القاعدية التي تعد بعيدة عن المقاييس الدولية، حيث صنفت الجزائر وفقا للتقرير السابق (منتدى الاقتصاد العالمي **2015**)في المرتبة **102** في مجال نوعية المنشآت القاعدية.(المرتبة **128** و**117** في مجال النقل الجوي و البحري).

1-5-عدم احترام حقوق الملكية الفكرية إذ احتلت الجزائر المرتبة **114** في مجال حماية الملكية الفكرية إضافة إلى عدم استقلالية العدالة(المرتبة **85**)(تقرير منتدى الاقتصاد العالمي **2015**). وضعف المؤسسات القانونية في الجزائر في حماية المستثمرين و السرعة في تنفيذ العقود و تسوية حالات الافلاس، اضافة الى تعقد الاجراءات الحكومية و ارتفاع تكلفتها في

[1] World Economic forum, the global competitiveness report 2014-2015, op.cit, p. 107
[2] Patrick plane, performances productives et climat de l'investissement dans quatre pays de l'espace MENA, op.cit, p. 113
[3] TRANSPARANCY INTERNATIONAL, Transparency international Corruption Perceptions Index 2013, p. 5
[4] Jean louis Rastoin, Foued cheriet, sécurité alimentaire en méditerranée, un enjeu géostratégique majeur, les notes de IPEMED, N6, janvier 2010, p.5
[5] Jean louis Rastoin, Lucien bourgeois, Foued cheriet, Nahid movahedi, op.cit, p.48

مجال بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء و تسجيل الملكية و دفع الضرائب و التجارة، و تشكل هذه الإجراءات عوائق ذات اثر كبير على تحفيز الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م.

1-7-ضعف القدرة التنافسية و القدرة على الابتكار و التجديد، و في هذا الاطار احتلت الجزائر مراتب جد متاخرة حسب تقرير التنافسية العالمي **2015**(قدرات التجديد المرتبة **143**، المؤسسات المنفقة على وظيفة البحث و التطوير المرتبة **138**، الشراكة بين الجامعة و الصناعة في مجال البحث و التطوير المرتبة **137** من أصل **144** دولة؟؟؟؟؟)

مما سبق يمكن القول أن مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تعظيم نتائجه الايجابية هو محصلة لمجموعة متكاملة من الإصلاحات و السياسات التي تقع على عاتق الدولة، كتبني سياسة صناعية محددة المعالم ترتكز على القطاعات و الفروع التي تمتلك فيها ميزة نسبية تنافسية، و تطوير سياسة البحث و التطوير و تحسين وضعية هياكل البني التحتية إضافة إلى تعزيز الإطار القانوني و التنظيمي و المؤسساتي بتحسين مناخ الاستثمار و الحكم الراشد و قدرات العنصر البشري[1]، ومن جهة أخرى اختيار التوقيت المناسب و الملائم للانفتاح لتفادي و تقليص التكاليف السلبية لعملية الانضمام.

2-دور الدولة في تحسين محيط الأعمال لتعزيز تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

2-1-الدور الجديد للدولة وفقا لنموذج التنافسية الجديد

أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الآثار الايجابية لعملية الانفتاح التجاري تعتبر من الناحية النظرية ممكنة غير أن تجسيدها وترجمتها على أرض الواقع سيكون على المدى البعيد، لارتباط تحققها بشكل كبير على توفر جملة من الشروط منها مدى توفر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية للبلد العضو، و على مرحلة تطورها الاقتصادي و الإطار المؤسساتي خاصة السياسات المرافقة التي يتم اعتمادها لتهيئة المناخ الاستثماري و الإنتاجي الملائم للصناعات الغذائية[2]. فقد أشار تقرير منظمة الأغذية و الزراعة لسنة **2007** (تقرير حالة أسواق السلع الزراعية **2006**)" إلى أن الدول النامية لا تستفيد بالضرورة من فرص التصدير و الوصول إلى الأسواق على المدى القصير والمتوسط، و أن استفادتها تعتمد و تتوقف بشكل كبير على تركيبتها الاقتصادية و تنافسيتها و قدرتها على الاستجابة إلى الحوافز التي توفر لها في الأسواق الجديدة.

و عليه فإن وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة و مستديمة يعد شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها عولمة الاقتصاد و رفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية، لا سيما في ظل تغير دور الدولة وفقا لمعايير و مؤشرات التنافسية الصناعية الجديدة الموضحة فيما يلي.

[1] Mehdi Abbas, op.cit, p. 7

[2] Vito Cistulli, libre échange, agriculture et environnement : contraints et opportunités pour la méditerranéennes, options méditerranéennes, série A/N 52, 2003, p. 95

جدول رقم **70**: النموذج الجديد للتنافسية

المعايير التقليدية للتنافسية	المعايير الحديثة للتنافسية
على مستوى الدولة:	
– من الدولة المتدخلة	–إلى اتركه يعمل
–من الدولة الفاعلة	–إلى الدولة المسهلة و المشاركة
–من الدولة العاملة	–إلى الدولة المرافقة
–من الدولة المالكة	–الملكية الخاصة
على مستوى السوق:	
–من الحماية	–إلى الانفتاح
–من المعايير و المواصفات المحلية	–إلى المعايير و المقاييس الدولية
–من المناولة و المقاولة في القدرات	–إلى المناولة في الكفاءات
–من الأسواق المركزة	– إلى الأسواق الواسعة
على مستوى المؤسسة:	
–من اقتصاديات الحجم	–إلى اقتصاديات المرونة
–من الإنتاج المادي	–إلى الإنتاج اللامادي

Source : restructuration et mise a niveau industrielle, guide méthodologique, ONUDI, vienne, 2000, p.5

يلاحظ تغير تدور الدولة في الاقتصاديات الوطنية في ظل موجة الانفتاح الاقتصادي و تغير معايير التنافسية و ذلك بالانتقال من الدولة المتدخلة و المالكة و المنتجة إلى الدولة المرافقة و الداعمة فقط للأنشطة الاقتصادية.

2-2–مظاهر تدخل الدولة لتعزيز تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

لا يمكن تعظيم مكاسب الانفتاح التجاري إذا لم تكن هناك دولة قوية و إدارة متطورة فعالة تتماشى مع سرعة المعلومة والإعلام وتكنولوجيا الرقابة والمتابعة، لاحترام التعهدات و الالتزامات المحلية و الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الاقتصاديين والتجاريين ...من أجل تغليب الجانب الايجابي لاتفاقية التجارة في السلع الزراعية على الجانب السلبي، و تدعيم قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الص وم على مواجهة المنافسة الحالية والمتوقعة. فقد أكد الاقتصادي **joseph Stieglitz** ذلك و اعتبر" أن النجاح الاقتصادي يتطلب وجود توازن بين دور الدولة و السوق من خلال مختلف الخدمات التي توفرها و التنظيمات و القوانين التي لابد من وضعها لحماية العمال والمستهلكين و المحيط، و من الواضح أن هذا التوازن يتغير مع الوقت و يختلف من دولة إلى أخرى"[1].

كما أشارت دراسة منظمة الأغذية و الزراعة في سنة **2006** إلى أن الإصلاح التجاري للسلع الزراعية يمكن أن يؤثر ويلحق ضررا بالأمن الغذائي للدول على المديين المتوسط و الطويل، إذا لم يتم اتخاذ مجموعة من التدابير على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية ترمي إلى تحفيز الإنتاج و رفع الإنتاجية و الحفاظ على العمالة[2].

[1] Mustapha Mekideche, l'économie algérienne à la croisée des chemins, édition DAHLEB, HYDRA, ALGER, 2008, p. 185

[2] حالة أسواق السلع الزراعية، منظمة الأغذية و الزراعة، 2006، ص. 5

الفرع الثاني: دور الدولة في عملية التفاوض الايجابية حول الملف الزراعي

يبرز الدور المحوري للدولة في إنهاء ترتيبات الانضمام و تعزيز المكاسب الايجابية للصناعات الزراعية الغذائية من خلال الاستفادة من المزايا الممنوحة لها و تقليص حجم التنازلات المقدمة في جداول الالتزامات، و يتطلب ذلك:

أولا–تفعيل دور الدولة في تسريع عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و التفاوض بطريقة ايجابية

1– تفعيل دور الدولة في تسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن تأخر عملية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيجعلها تتحمل جملة من الالتزامات الإضافية في مجال الزراعة مقارنة بتلك التي تحملتها الدول سابقة الانضمام، و التي تعرف " بضريبة التأخر أو تذكرة التأخر" و هو ما ينعكس مباشرة على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م، كما أن التأخر سيجعلها غير قادرة على الاستفادة من بعض أحكام المنظمة لا سيما الايجابية منها و المرتبطة باللجوء إلى هيئة تسوية المنازعات مثلا و الاستفادة من بعض التدابير الحمائية الاستثنائية. وهو ما يجعل الدولة مطالبة بتسريع عملية الانضمام باعتبارها ضرورة حتمية فرضتها العولمة الاقتصادية لجني المكاسب الايجابية المحتملة على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م بدل أن تبق مجرد متلقية للانعكاسات السلبية.

2– تفعيل دور الدولة في التفاوض بطريقة ايجابية لحماية مصالح الاقتصاد الوطني و الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن نتائج المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف لها دور كبير جدا في تحديد حجم المزايا و الاستثناءات التي تتحصل عليها الجزائر، لا سيما وأن مفاوضات الانضمام إلى المنظمة تختلف عن الانضمام إلى الهيئات و المؤسسات المالية والنقدية الدولية الأخرى التي تتم وفق طريقة موحدة و قصيرة، كونها لا تتضمن شروطا موحدة محددة و واضحة، و هو ما فتح المجال للدول المفاوضة خاصة الدول المتقدمة لفرض الشروط التي تتماشى مع مصالحها التجارية و الاقتصادية، في حين يخضع البلد المفاوض إلى ضغوطات كثيرة لتقديم أفضل التنازلات القطاعية التي تخدم مصالحهم[1]. و في هذا الصدد تحاول الدول المتفاوضة سحب صفة الدولة النامية أو الأقل نموا من عديد الدول وتحاول الضغط عليها للتخلي عن وضعها كدولة نامية و لا تمنح لها إلا بصعوبة كبيرة، كون هذه الدول حظيت بمعاملة خاصة و تفضيلية في الكثير من أحكام الاتفاقيات(مثال ذلك الصين والعربية السعودية اللتان تمسكتا بوضعهما).

لذا فإن الجزائر مطالبة بوضع إستراتيجية واضحة محددة الأهداف لعملية التفاوض، لأن عدم الاهتمام بإستراتيجية التفاوض وعدم التحكم في آلياتها يؤثر مباشرة على الفرص التجارية والتنمية الاقتصادية و المنافسة الدولية وعلى قدرتها المستقبلية في ضمان حقوق و مصالح الصناعات الزراعية الغذائية الص و م.

ثانيا– الجوانب التي لابد من مراعاتها في عملية التفاوض حول الملف الزراعي

إن نجاح عملية التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة حول الملف الزراعي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية:

1– الحصول على شروط و امتيازات المعاملة الخاصة و التفضيلية كدولة نامية

على عكس الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في جولة الارغواي و التي استفادت من مرونة خاصة فإن الدول المنظمة بعد ذلك أو المتفاوضة حاليا فقدت جزء من هذه المرونة نظرا لطبيعة العراقيل التي أصبحت تفرض عليها، حيث لم تعد العديد من أحكام المعاملة الخاصة و التمييزية تنتقل مباشرة إلى الدول النامية، بل يجب أن تتفاوض حولها مع الدول الأعضاء للحصول عليها أو بعض منها، و من ذلك المدة الزمنية الممنوحة لتنفيذ الاتفاقيات التي لم تحصل عليها كل

[1] ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، عدد 03، 2004، ص. 76

الدول حديثة الانضمام ، و هو ما يؤكده وزير التجارة الأسبق مصطفى بن بادة الذي أشار أن الجزائر فرضت عليها شروط لم تفرض على دول أخرى وأن الكثير من الدول الأعضاء استفادت من تفضيلات لم تستفد منها الجزائر.

وبما أن الهدف الأساسي من اتفاق الزراعة هو في خلق بيئة تجارية زراعية أقل تشوها و إقامة قواعد تجارية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأمن الغذائي و التنمية الزراعية المستدامة، فإن قدرة الجزائر كغيرها من الدول النامية على تنفيذ قواعد التجارة الزراعية الجديدة ستحتاج إلى نوع من المرونة و مساعدتها في المدى القصير، حتى تتمكن من تكييف سياساتها الزراعية و الإنتاجية مع هذه الأهداف وواقع ومتطلبات الأسواق الجديدة[1]، بمنحها امتيازات المعاملة الخاصة والتفضيلية في الجوانب المتعلقة بدعم و حماية الإنتاج الزراعي وتنمية تنافسيته، و تحديد مدة انتقالية لتنفيذ التزاماتها وتكييف استراتيجياتها وسياساتها الزراعية، وأنظمتها الإنتاجية والتجارية مع شروط وقواعد المنافسة التجارية الدولية انطلاقا من خصائص الاقتصاد الجزائري.

2- ضرورة توفير وفد متخصص من المفاوضين

ترتبط نتائج المفاوضات التجارية من جهة أخرى بمجريات المفاوضات و نتائجها التي تتوقف على قدرة الجزائر على توفير وفد من المفاوضين يشمل الخبراء المختصين والإطارات الفنية المؤهلة المتحكمة في تقنيات التفاوض، التي لها دراية كافية بأحكام اتفاق الزراعة واستثناءاته للتفاوض بقوة من أجل الحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة تراعي المصالح التجارية و الاقتصادية الوطنية وتقديم جداول التنازلات والالتزامات غير المضرة بالاقتصاد الوطني، ويتطلب ذلك تحسين قدرتهم على التفاوض بتوفير نظم المعلومات الحديثة والمتطورة و الوثائق التحليلية و البحوث التي تمكنهم من الفهم المعمق لتقنيات التفاوض و تسهيل معرفتهم لالتزامات و مزايا الاتفاق، ذلك أن القراءة الدقيقة لأحكام اتفاق الزراعة والفهم الجيد لها يتيح الفرصة لتحديد المكاسب و المزايا المتاحة للاقتصاد الجزائري خاصة المعاملة التفضيلية والاستثناءات والإجراءات المتاحة لحماية المنتجات المحلية، ومن جهة أخرى تحديد التحديات و المخاطر و الآثار السلبية و هو ما يسمح بتكييف الاتفاق لصالح الصناعات الزراعية الغذائية و الزراعة الجزائرية.

3- إشراك جميع المتعاملين الاقتصاديين و الهيئات و الجمعيات المهنية في المفاوضات و إعداد جداول التنازلات

إن تقليص الآثار السلبية و تعظيم الايجابية منها الناتجة عن تحرير تجارة السلع الزراعية الغذائية يتطلب أيضا ضرورة إشراك الجمعيات المهنية و النقابات المركزية و جميع المتعاملين الاقتصاديين، الذي تربطهم علاقة بالإنتاج و التصنيع الغذائي عند إجراء مفاوضات الانضمام و إعداد جداول التنازلات، لتأمين مستويات الحماية الملائمة لفروع الإنتاج الوطني. ذلك أن إقصاء هؤلاء الشركاء من التفاوض في إطار اتفاق الشراكة جعل عملية التفاوض تتم بطريقة غير محكمة و غير إستراتيجية مما جعل الانعكاسات جد سلبية على النسيج الصناعي في الجزائر•.

و في هذا الإطار يعتبر منتدى رؤساء المؤسسات أن "معظم تجارب التحرير التجاري الأكثر نجاحا هي تلك التي كانت إجراءات التحرير والانفتاح يتم التفاوض عليها بدقة وصرامة، تأخذ بعين الاعتبار المصالح طويلة ومتوسطة الأجل

[1] تقرير حالة أسواق السلع الزراعية، منظمة الأغذية و الزراعة، (تاريخ الاطلاع 2012/10/12)، متوفر على الموقع:
www.fao.org/.../TM_Trade_Dom_%20Pol_OEconomy-Ar_47-92.pdf

• يشير الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن الحكومة أقبلت و بصورة فردية على تحديد حجم التخفيضات الجمركية دون إشراك المتعاملين الاقتصاديين و دراسة أثر ذلك على نشاطهم، حيث يرى أن التزامها بتخفيض معدل الحماية الاسمية من 16 %إلى 11 % يجعله ضعيفا و لا يستجيب إلى متطلبات الحماية الضرورية لفروع الإنتاج الصناعي و الزراعي مقارنة بالمعدلات التي احتفظت بها الكثير من الدول الأعضاء في المنظمة (الأرجنتين 30%، الهند 32 %، البرازيل 27 %)، و أكد أن هذا المعدل لا يؤثر على نشاط الصناعات و انخفاض التشغيل فقط بل يثبط نوايا و مشاريع الاستثمار المستقبلية نظرا للتدفق الكبير للسلع الأجنبية و ضعف معدلات الحماية.

للمؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين. و يرى أنه من الضروري إجراء نقاش واسع و شامل مع كل الشركاء الاقتصاديين بهدف تحديد الشروط الموضوعية والضرورية لإجراء مفاوضات تجعل الجزائر في أحسن مكانة ضمن الاقتصاد العالمي.

4- الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في المنظمة

يتوجب على الجزائر إجراء دراسات تحليلية مفصلة لتجارب الدول الأعضاء في المنظمة لا سيما المشابهة لخصائص الاقتصاد الجزائري و التعرف على طبيعة الالتزامات التي أقرتها في جداول تنازلاتها المتعلقة بالقطاع الزراعي، و ظروف سير المفاوضات و المدة الانتقالية التي تحصلت عليها لتنفيذ الأحكام وإجراءات الوقاية والمعاملة الخاصة والتفضيلية، و أشكال المساعدات الفنية التي يمكنها الحصول عليها ودراسة الآثار الواقعية الناتجة عن تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة، وتقدير المكاسب الايجابية والسلبية، و محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة.

5- تعزيز جهود التفاوض الإقليمي مع الدول العربية و المتوسطية و النامية

اتجهت الجزائر كغيرها من الدول العربية و المتوسطية و النامية إلى التفاوض مع منظمة التجارة العالمية بصورة منفردة مما يجعلها في موقف تفاوضي ضعيف، يدفعها تحت ضغط القوى التفاوضية الكبرى إلى تقديم تنازلات أكبر في مجال تحرير تجارة السلع الزراعية قد تكون غير كافية لحماية المصالح التجارية لمختلف الفاعلين في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م، على عكس دول الاتحاد الأوروبي التي تفاوضت كتكتل اقتصادي إقليمي مما عزز قدرته التفاوضية و مكنه من الحفاظ على مصالح مزارعيه.

إن هذه الآثار السلبية التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري و الصناعات الزراعية الغذائية الص و م شبيه بما يحدث لبعض الدول العربية والمتوسطية، و يرجع هذا التباين و عدم تكافؤ و تجانس المصالح للدول المتوسطية إلى ضعف العلاقات السياسية بين دول الجنوب وغياب التكتلات الإقليمية بين هذه الدول و تشتت قوتها التفاوضية و مستوى تمثيلها في مختلف مجموعات وفرق التفاوض• حول السلع الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

لذا فإن تكثيف و توحيد الدول العربية و المتوسطية و النامية بصفة عامة لجهودها سيعمل على تدعيم مركزها التفاوضي في المنظمة ومواجهة أطماع الدول المتقدمة، و مقاومة الضغوط التي تمارسها عليها لتحقيق مصالحها التجارية، كما يجعل الدول النامية قادرة على طرح المسائل الزراعية التي تشكل أهمية بالنسبة لها، و إحداث تغيير في بعض جوانب الاتفاقيات الزراعية و توسيع الامتيازات والإعفاءات و الفترات الانتقالية التي تمكنها من التكيف الجيد مع المتطلبات الجديدة للأسواق الدولية•.

• تعد مصر الدولة الوحيدة المنظمة إلى مجموعة العشرين التي تلعب دورا بارزا تحت إشراف البرازيل و الهند في دفع المفاوضات نحو إحداث تحرير أوسع لتجارة المنتجات الزراعية، و تنظم تركيا إلى مجموعة الثلاث و الثلاثين أو ما يعرف بفريق أصدقاء المنتجات الخاصة، الذي ينادي بمعاملة خاصة و تفضيلية للدول النامية و آلية خاصة للحماية و يطالب بإلغاء كل أشكال الدعم التي توفرها الدول النامية. من جهة أخرى فان مصر و تونس هما عضوان في مجموعة G90 فريق الدول الموحدة ضد مسالة تآكل التفضيلات التجارية، كونها كانت تتمتع بنفاذ تفضيلي إلى أسواق الدول المتقدمة خاصة الاتحاد الأوروبي و تعاني من تبعية كبيرة إليه، لذا تنادي و تطالب بالإبقاء على هذه التفضيلات التجارية ما دامت الدول المتقدمة تحتفظ بسياسات الدعم و الإعانات الزراعية التي تؤثر سلبا على تنافسية صادراتها.

• لعل ما حدث في مؤتمر سياتل 1999 و مؤتمر كانكون يعتبر كافيا لإظهار رفض الدول النامية لقواعد العولمة التجارية و يكفي توحيد جهودها باعتبارها تشكل أكثر من 90 % من الدول الأعضاء لإحداث تغيير حقيقي في هذه القواعد و جعلها أكثر شفافية و عدلا، مما يسمح بتعزيز الفرص و المكاسب المترتبة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

المبحث الثاني: العوامل المرتبطة بنتائج تطبيق الاتفاقيات التجارية غير القطاعية

تهدف السياسات التجارية في إطار النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف إلى إزالة كل العراقيل التي تعيق التدفق الحر و المشروع لعناصر التجارة الدولية و إضفاء المزيد من الشفافية على الإجراءات و الممارسات التجارية، بهدف تحقيق المنافسة العادلة و المشروعة القائمة على احترام مبادئ اقتصاد السوق، غير أن هذا الهدف غالبا ما تعرقله بعض الممارسات غير المشروعة التي تشوه بنية التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية، كممارسات الإغراق و الاستمرار في دعم الصادرات و التمادي في استعمال القيود الفنية للتأثير على القدرات التنافسية لمنتجات الدول الأعضاء.

المطلب الأول: القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية

المطلب الثاني: الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و التدابير التجارية و الوقائية

المطلب الأول: القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية

أقرت أحكام اتفاق الزراعة بتحويل جميع القيود غير التعريفية وفقا لعملية التعرفة إلى رسوم جمركية و اقتصار مظاهر الحماية على الرسوم الجمركية فقط، غير أن العديد من الدول الأعضاء في المنظمة لا تزال تمارس الكثير من مظاهر الحماية لأسواقها المحلية عبر القيود غير التعريفية ، حيث نما و بشكل جد واضح تطبيق القيود الفنية و المعايير البيئية ومواصفات الجودة في التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية ما دفع إلى تنامي الخلافات التجارية و الإخطارات المتعلقة بهذا الشأن المقدمة إلى هيئة تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: أشكال القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية

الفرع الثاني: الخلافات التجارية المرتبطة باستعمال القيود غير التعريفية و أثرها على تجارة السلع الزراعية

الفرع الأول: أشكال القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية

تتخذ القيود غير التعريفية عدة أشكال يمكن إبرازها في ما يلي:

أولا– المعايير الفنية و معايير الصحة و الصحة النباتية

اعتبرت الدراسات الحديثة وفقا لنموذج الجاذبية (le modèle de gravité) الذي طوره كل من **Anderson et van wincoop** في **2004** أن محددات التدفقات التجارية بين طرفين تعتمد على الحجم الاقتصادي لكلا البلدين و إنتاج البلد المصدر و تنافسية الأسعار في البلدين و المسافة الفاصلة بينهما و الرسوم الجمركية ومدى تعرض المنتجات للتلف السريع[1]، و تم توسيعه ليشمل متغيرات أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار سابقا و تجميعها في متغير ثابت يعطي صورة شاملة حول التكاليف التي تتولد عبر الحدود لذا تعرف ب " آثار الحدود"(effets frontières) و هي تتضمن تكاليف التكيف مع معايير البلد المستورد و تكاليف دراسة السوق و التكاليف غير الرسمية أو ما يعرف بتكاليف المنافسة خارج السعر (la Compétitivité hors prix)، ومن ذلك نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة و قيام الأعمال و الفساد التي تؤثر بالإيجاب أو بالسلب على التدفقات التجارية[2]، و تم في هذا الإطار إدماج أثر تطبيق المعايير الصحية و الصحة النباتية و المعايير الفنية المعيقة للتجارة. و قد اعتبرت دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول تطبيقا لآثار الحدود خاصة على وارداتها من الخضر والفواكه،كما هو موضح في الشكل:

شكل رقم **36**: تأثير مؤشر آثار الحدود المطبقة في دول الإتحاد الأوروبي على تجارة الخضر والفواكه

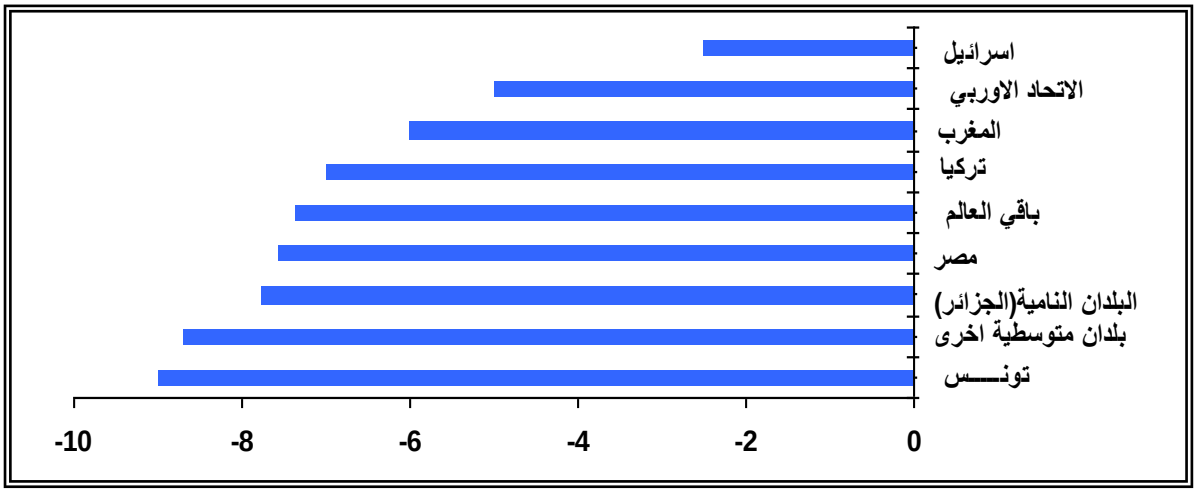

Source : Bertrand Schmitt, libéralisation du commerce euro-méditerranéen : les effets douaniers ne sont pas le principal frein aux importations européennes de fruits et légumes, étude édite pare le département des sciences sociales, agriculture et alimentation, espace et environnement de l'institut national da la recherche agronomique, (INRA), N 06, janvier 2010, paris, p..3

[1]Anne Célia Disdier, normes sanitaires et phytosanitaires et obstacles techniques au commerce : quels impacts sur les échanges internationaux de produits agricoles?, INRA (institut national de la recherche agronomique), France, N 3-juin 2008, p.4

[2]نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السابع و التسعون، نوفمبر 2010، الكويت، ص.4

يلاحظ من الشكل أن مؤشر آثار الحدود هو سالب في تجارة الخضر و الفواكه للكثير من دول العالم مع دول الإتحاد الأوروبي• و من ذلك الجزائر، مما يؤكد تعرض المصدرين إلى الكثير من القيود غير التعريفية عند نفاذ صادراتهم إلى هذه الدول، و التي تسببت في رفع تكاليف النفاذ (تكاليف غير مرئية les couts non observables) و تعد الالتزامات المرتبطة بالتكيف مع المعايير الفنية و معايير الصحة و الصحة النباتية مثالا جد واضح على هذه القيود أو آثار الحدود، التي أضحت تشكل التزامات تفوق في تكلفتها الالتزامات المرتبطة بالرسوم الجمركية و قد تؤدي إلى حضر دخول السلع جزئيا أو كليا إذا لم تتوافر فيها هذه المعايير، حيث أن أكثر من 50 % من الواردات الغذائية على المستوى العالمي تخضع للإجراءات و المقاييس المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية و العوائق الفنية للتجارة، وقد أدت إلى تناقص و اندثار الآثار الناتجة عن التفضيلات التجارية. وهي تشهد تزايدا مستمرا و تشعبا في خصائصها إذ تشمل خصائص المواد الخام التي تدخل في عمليات الإنتاج و تشترط خلوها و عدم احتوائها على بقايا المبيدات و الملوثات و الفطريات، إضافة إلى المواصفات المرتبطة بتداول و تخزين المواد الأولية، و كذلك مواصفات العملية التصنيعية و خصائص المياه المستخدمة والمدخلات الثانوية للتصنيع و مواصفات المنتجات النهائية و مواد التعبئة و التغليف، و من ذلك شهادة الايزو 22000 و الممارسات الزراعية الجيدةEUREPGAP التي وضعتها دول الاتحاد الأوروبي، واستخدام نظام تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة HACCP من طرف العديد من الشركات الأوروبية (سيتم التطرق إليها في الفصل السادس)، و معايير لجنة دستور الغذاء التي ترفع من صعوبة النفاذ إلى الأسواق. و قد اعتبرت الدراسة التي أجراها (Cadot et Gourdon) بهدف تقدير الأثر الناتج عن تطبيق مختلف أنواع القيود غير التعريفية على صادرات المنتجات الزراعية الغذائية في 2012 على عينة مشكلة من 5000 منتوج غذائي مصدرها 30 دولة إفريقية، أن المعايير البيئية والفنية و معايير الصحة و الصحة النباتية تعد أكبر عائق أمام مصدري الدول الإفريقية، بما في ذلك الجزائر إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا سيما دول الاتحاد الأوروبي و الوم ا و أن تأثيرها و تكاليف الامتثال لها تفوق بشكل كبير التكاليف التجارية العادية[1]. ويأتي ذلك في ظل ضعف قدرات المراقبة الجزائرية للتأكد من التزام المؤسسات المصدرة للمنتجات الغذائية بمعايير الصحية والصحة النباتية•، حيث لم تتجاوز الكمية المصدرة الخاضعة لعملية المراقبة 93944 طن سنة 2011 انخفضت إلى 69843 طن سنة 2012 شملت التمور(52801طن) و الترفاس(779طن)، خروب(5380طن) و المشماش ومنتجات أخرى (6892طن)[2].

ثانيا– المعايير البيئية

أضحت التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية تعتمد على مفهوم" السمعة التجارية"[3]من خلال فرض الالتزام بمعايير الجودة والشروط الفنية و المواصفات البيئية التي تشترطها الدول المتقدمة لنفاذ المنتجات إلى أسواقها، إذ يسجل بشكل ملحوظ نمو

• يلاحظ أن المؤشر سالب مع إسرائيل لكن قيمته أقل من مؤشر أثار الحدود بالنسبة للتجارة البينية لدول الإتحاد بالرغم من أنها في إطار سوق موحدة، و يرجع ذلك إلى المعاملة و المزايا الممنوحة للمنتجات الإسرائيلية، أما سلبيته بالنسبة للتجارة البينية فترجع إلى إعطاء كل بلد الأولوية لتشجيع التجارة الداخلية على حساب التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية الأخرى.

[1] Voir :- Anne Célia Disdier, op.cit, p.4
-Evdokia moïsé, op.cit, p.15

• تجدر الإشارة في نفس الإطار إلى أن كمية الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية التي خضعت إلى عملية المراقبة للتأكد من احترامها لمعايير الصحة و الصحة النباتية في سنة 2012 قدرت ب 10,570 مليون طن مقارنة بسنة 2011 التي قدرت فيها ب 11,116 مليون طن.

[2] Bilan des activités phytosanitaires et de contrôles techniques 2012, ministère de l'agriculture et de développement rural,6 janvier 2013, p.17

[3]الحسين عمروش، الشركات العابرة للقارات و تقويض السيادة الغذائية للدول، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، عدد 5 جويلية 2011، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية،ص.304

المواصفات البيئية التي يرى بعض المختصين أن الأضرار الناتجة عن تطبيقها تفوق بكثير تلك الناتجة عن تطبيق القواعد المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية[1]. و حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فان المعايير البيئية تحدد[2]:

1-الخصائص الكيميائية و المادية للمنتوج و المحتويات• (لا سيما المركبات الملوثة و الضارة)؛

2-قواعد التصنيع و التعبئة و التغليف و طرق عرض المنتجات لحماية صحة المستهلك و سهولة التعرف على المنتج؛

3-الحد الأقصى المسموح به من إصدارات التلوث و مخلفات السلعة خلال استعمالها؛

4-تحديد النسب القصوى من المواد الكيميائية المسموح باستخدامها (لا يسمح باستيرادها عند تجاوز هذه النسب)؛

5- طرق التخلص من العبوات و مواد التغليف بعد استخدام المنتوج• (إعادة التدوير أو استخدامها مرة أخرى).

و كمثال على ذلك تضع دول الاتحاد الأوروبي مجموعة من اللوائح المحددة لشروط نفاذ السلع الزراعية الغذائية إلى أسواقها تحدد فيها مثلا: نسب استخدام الفلورين و الزئبق في تغذية الحيوانات و مستويات وجود آثار بقايا المبيدات في المنتجات الزراعية، كما تضع معايير لقبول تسويق السلع الزراعية الغذائية و إعادة تدوير النفايات ، إضافة إلى قواعد تخص تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف بخصوص البيئة[3] .

الفرع الثاني: الخلافات التجارية المرتبطة باستعمال القيود غير التعريفية و أثرها على تجارة السلع الزراعية

لقد شاع في السنوات الأخيرة استخدام القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية، مما أدى الى تزايد حدة الخلافات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المرتبطة بها.

أولا- الخلافات التجارية المرتبطة باستعمال القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية

1- الممارسات الميدانية المرتبطة باستخدام القيود غير التعريفية

تلعب المعايير و اللوائح التنظيمية دورا بارزا في التجارة بضمان النوعية و الأمان و الصلاحية الفنية للمنتجات والعملية الإنتاجية، غير أنه قد يساء استخدامها من قبل بعض الدول لا سيما المتقدمة واستعمالها كقيد غير جمركي لدخول صادرات الدول الأخرى إلى أسواقها، واعتبرتها بعض الدول النامية أنها أكثر تقييدا للانسياب الحر للتجارة مقارنة بالرسوم الجمركية و نظام الحصص بالرغم من التعهدات التي قدمتها هذه الدول للحد من الممارسات الحمائية، إذ تعد بمثابة الأداة التي تسمح بتعزيز و تقوية النظام التجاري العالمي، غير أنه في حالة سوء استخدامها تتحول إلى سلاح حمائي قوي و فعال[4] و غالبا ما أصبحت الدول المتقدمة تعمد إلى استعمال هذه المعايير كقيد لمنع دخول صادرات الدول النامية إلى أسواقها، حيث " تصدر الو م ا يوميا لوائح و تعليمات و أنظمة لمواصفات و اشتراطات صحية و بيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها، خاصة السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس، و تقوم السوق الأوروبية بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة" [5].

---

[1] فلاح جبر، مستقبل الصناعات الغذائية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص. 395

[2] احمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، مرجع سابق، ص. 168

• تشترط ايطاليا أن تتضمن العجائن المستوردة اليها نوعا معينا من القمح الذي يزرع فقط في جنوبها، و بذلك يعد هذا الشرط حاجزا غير تعريفيا مانعا لدخول صادرات الدول الأخرى.

•أصدرت ألمانيا في 1991 و فرنسا في 1993 قوانين تطالب بإعادة استخدام و استعادة و تدوير العبوات و مواد التعبئة و التغليف بعد استخدام المنتجات بهدف المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث البيئي. كما أن القانون الدانمركي يشترط بيع المشروبات غير الكحولية في عبوات يعاد استخدامها مرة أخرى و عدم السماح بدخولها الأسواق الدانمركية إن لم تكن مطابقة لهذا الشرط.

[3] التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، مرجع سابق، ص.86

[4] Michael Gasiorek, les effets des accords d'association sur l'industrie des pays partenaires méditerranéens, FEMISE RESEARCH PROGRAMME, N 21-22 juillet 2004, p. 165

[5] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق،ص. 67

2- تطور الخلافات التجارية المرتبطة باستعمال القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية

تسجل لجنة العوائق الفنية على مستوى المنظمة العالمية للتجارة سنويا العديد من الشكاوى التي تؤكد عدم التزام الدول الأعضاء بالتطبيق الجيد للمعايير غير الجمركية، حيث يسجل ارتفاعا متزايدا لعدد الشكاوى و الإخطارات المقدمة إلى لجنة العوائق الفنية المرتبطة بتزايد استخدام القيود غير الجمركية في المبادلات التجارية العالمية من 4 إخطارات سنة 1995 إلى أكثر من 76 إخطار جديد قدم في سنة 2011 و 94 إخطار في سنة2012 [1].

ثانيا- تأثير استخدام القيود غير الجمركية على فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية

يمكن حصر أهم الآثار الناتجة عن استخدام القيود غير الجمركية ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية فيما يلي:

1- تقليص فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية بسبب استخدام القيود غير التعريفية كأداة حمائية

فقد أكدت دراسة (Cadot et Gourdon) أنه في الوقت الذي تراجع فيه استخدام القيود الكمية و قيود الحضر تزايد استخدام المعايير الفنية و معايير الصحة و الصحة النباتية بشكل جد واضح كقيد أمام صادرات الدول الإفريقية إلى الأسواق الدولية، و تسبب الالتزام بتطبيق معايير الصحة و الصحة النباتية في رفع أسعار المنتجات الغذائية بمعدل يتراوح بين 12 و 25 % في حين تطبيق القيود الكمية يسمح برفع الأسعار بحدود لا تتجاوز 19 % [2].

و قد واجهت الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية كغيرها من الصادرات الزراعية العربية بالرغم من ضئالتها هذه الإجراءات الحمائية، فإلى غاية سبتمبر 2009 بلغ عدد الإجراءات الحكومية المطبقة على الصادرات العربية 240 إجراء (146 إجراء ضد صادرات دول الخليج)، شكلت الإجراءات التمييزية حوالي 95 % من إجمالي الإجراءات الحمائية المطبقة ضد الصادرات العربية فيما شكلت الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة الحصة الباقية منها، بالمقابل تقل قدرة الجزائر على تطبيق إجراءات ذات أثر مماثل بهدف حماية الإنتاج المحلي كغيرها من الدول العربية التي بلغ عدد الإجراءات الحمائية المطبقة فيها 15 إجراءا فقط شكلت الإجراءات التمييزية 12 إجراء منها و الإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة 3 إجراءات منها(الرسوم الجمركية).

2 – صعوبة امتثال السلع الزراعية الغذائية الجزائرية للمعايير و القيود غير التعريفية على المدى القصير

نصت المادة 15 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة التزام الدول الأعضاء بالمقاييس والمعايير والمواصفات المحددة من طرف المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمنظمة، غير أن الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية لا سيما الص و م بإمكانياتها الحالية غير قادرة في الوقت الراهن على استيفاء هذه المعايير و توفيرها في منتجاتها، حيث يعتبر الكثير من المصدرين الجزائريين أن مثل هذه الاشتراطات تشكل عقبة أمام تصدير منتجاتهم• تزيد من التكلفة و تضعف قدراتهم التصديرية

---

[1] organisation mondiale du commerce, rapport annuel 2014 , p.54

[2] Evdokia moïsé, claire delpeuch, silvia sorescu, novella bottini, arthur foch, estimating the constraints to agricultural trade of developing countries, OECD TRADE POLICY PAPER N 142, OECD 2013, p.14

• في هذا الإطار تعترض الصادرات الزراعية الجزائرية و العربية الموجهة إلى أسواق الو م ا الكثير من الصعوبات منها المعايير البيئية والصحية (بلغت نسبة السلع المصدرة المحجوزة بسبب مخلفات المبيدات 2 %)، و عدم القدرة على الامتثال إلى المعايير الأمريكية المتعلقة باستخدام المعلبات التي تحتوي نسبة حمض في تصدير الفواكه (نسبة الحجوزات 9 %)، و وجد أن أهم مشكل يواجهها هو نظام وضع الملصقات التجارية و صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بنظام وضعها و تأمين التصريحات الضرورية حول مكونات البيئة و الصحة و سلامة المنتجات الغذائية، التي أصبحت أكثر تعقيدا منذ اعتماد الوم ا على " قانون مكافحة الإرهاب البيولوجي" سنة 2002 الذي يستوجب تزويد مصالح الجمارك الأمريكية بمعلومات دقيقة من قبل المستوردين قبل خمسة أيام من الاستيراد تسمح لها بمعرفة و تتبع كل الواردات الزراعية الغذائية.

والتنافسية و ترفع تكلفة المعاملات الإدارية•، وأن الدول التي تطبقها لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص المؤسسات الجزائرية ومؤسسات الدول النامية عند صياغة قوانينها و اشتراطاتها، بالرغم من أن أحكام المادة **10** من اتفاقية الصحة والصحة النباتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصالح الدول النامية و الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم عند صياغة و تطبيق هذه المعايير، إلا أن الواقع يبرز عدم حصول منتجات هذه الدول على أي معاملة تفضيلية. و من ذلك تصدير الجزائر لزيت الزيتون الذي يلق صعوبة كبيرة في التوزيع في الأسواق الدولية نظرا لاعتباره ذو درجة حموضة مرتفعة ولاستخدام عبوات بلاستيكية ذات تكلفة منخفضة تعد غير مقبولة في الأسواق الدولية[1]. وفي هذا الإطار أفادت الدول منخفضة و متوسطة الدخل أن إجراءات الصحة والصحة النباتية تشكل عائقا فنيا كبيرا أمام صادراتها كونها غير قادرة على استيفاء كافة الشروط و المتطلبات الصحية المتعلقة بسلامة النباتات الصحية في أكثر من **50 %** من صادراتها من اللحوم والفواكه و الخضر الطازجة و الأسماك الموجهة إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي[2].

3- ارتفاع تكاليف تكيف السلع الزراعية الغذائية مع المعايير غير التعريفية على المدى القصير

تمارس المعايير البيئية والتنظيمية والاشتراطات الفنية المفروضة في أسواق الاستيراد الدولية تأثيرا على القدرة التنافسية والتجارية لمنتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الأسواق الدولية، حيث ترفع تكاليفهم و تجعلهم يتحملون تكاليف إضافية للتكيف معها على المدى القصير مما يؤثر على هيكل النفقات و الأسعار النسبية، و من جهة أخرى هناك الكثير من هذه الصناعات غير قادرة على توفير المبالغ المالية للتوافق مع هذه المعايير، غير أنه يتوقع على المدى الطويل أن يكون لها أثر ايجابي و تسهم في انخفاض تكاليف المؤسسات نظرا لتطابق منتجاتها مع المعايير والمواصفات الدولية وتحسين جودتها وزيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية كونها تعطي المستهلك إشارة واضحة على سلامة و أمن المنتجات الغذائية المصدرة[3].

ثالثا- متطلبات تكيف السلع الزراعية الغذائية الجزائرية مع المعايير و القيود غير التعريفية

1-اعادة اشراك الجزائر و الدول النامية في صياغة المعايير غير التعريفية و مراعاة خصائصها الإنتاجية

تحتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية إلى وقت طويل للتكيف مع المعايير غير التعريفية على عكس الشركات الأجنبية التي تتحكم معظمها في المواصفات المعلقة بالجودة، أنظمة إدارة البيئة و مواصفات المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف و التي غالبا ما تعمل دولها المتقدمة على طرح مواصفات و مقاييس جديدة يسهل عليها مواءمتها، في حين تجد الصناعات الغذائية الص و م الجزائرية صعوبة كبيرة في التكيف معها لا سيما في ظل غياب مشاركة فعلية للدول النامية في إعداد و صياغة هذه المعايير لافتقارها الخبرة الفنية و المؤهلات البشرية، و حتى الإمكانيات المالية للمشاركة في الهيئات الدولية المصدرة لهذه المواصفات، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في طرق اعداد هذه المعايير باشراك حقيقي للدول النامية في صياغتها و الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الانتاجية لفروعها.

• تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الكلفة الإدارية السنوية بشان تنفيذ ثلاث اتفاقيات رئيسية لمنظمة التجارة العالمية و التي تتعلق بالصحة و الصحة النباتية و الجمارك و الحقوق الجمركية تبلغ **4,4** مليار دولار أمريكي بالنسبة لكافة الدول النامية.

[1] Hélèn Ilbert, produits du terroir méditerranéen : condition d'émergence, d'efficacité et mode de gouvernance, rapport final de CIHEAM, juin 2005, p. 117

[2] هانز بيتر لانكس، فرص وصول البلدان النامية إلى السوق، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002، ص.9

[3] Michael Gasiorek, op.cit, p.169

2-تحسين طرق الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعايير غير التعريفية

تتطلب زيادة فرص نفاذ السلع الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية تحسين طرق الوصول إلى معلومات دقيقة وملائمة حول المعايير الفنية و المتطلبات غير التعريفية باعتماد مبدأ الشفافية، من خلال دعوة الدول إلى نشر المعايير الفنية للصحة و الصحة النباتية و إتباع طرق واضحة للإعلام و التعريف بكل التعديلات التي تجريها على مواصفاتها بصورة دورية و مستمرة، مما يجعل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر قادرة على معرفة هذه المعايير و تكييف منتجاتها معها، و إن كان ذلك يتطلب أيضا على وجود نظام إعلامي وطني قوي قادر على تتبع التغيرات الحاصلة في هذه المعايير وتسهيل وصولها إلى المؤسسات، ووضع تنظيمات و إجراءات فعالة على مستوى الهيئات الجمركية لإلزام المؤسسات المصدرة بالتقيد بها.

المطلب الثاني: الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و التدابير التجارية و الوقائية

حددت اتفاقية الغات **47** جملة من القواعد و الضوابط لتنظيم تجارة السلع الدولية، و التي تطلب الأمر إعادة النظر فيها و تعديل بعض منها في إطار جولة الارغواي حتى تكون أكثر اتساقا و انسجاما مع المتغيرات التجارية العالمية الجديدة، وضمان الشفافية في تطبيق أحكام الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الارغواي و من ذلك اتفاق الزراعة و منع كل الممارسات غير المشروعة المخالفة لمبادئ التحرير التجاري والتي تتسبب في إحداث تشوهات في بنية التجارة الدولية، ومن أهم هذه القواعد:

الفرع الأول: الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و التدابير التجارية و الجمركية
الفرع الثاني: الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و اتفاقيات التدابير الوقائية التجارية

الفرع الأول: الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و التدابير التجارية و الجمركية

تتمثل التدابير التجارية و الجمركية في مجموعة الإجراءات الهادفة إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية الغذائية، و منها:

أولا- اتفاق التقدير الجمركي

1- مضمون اتفاق التقدير الجمركي و مدى التزام الجزائر بتكييف قوانينها معه

1-1-مضمون اتفاق التقدير الجمركي

يتضمن اتفاق التقدير الجمركي جملة القواعد التي تنظم العلاقة بين سلطة الجمارك والمستوردين عند تحديد قيمة السلعة لأغراض فرض الرسوم الجمركية عليها، بهدف تأمين استقرار التعامل وتحقيق التوازن بين حق السلطات الجمركية في تحديد قيمة السلعة المستوردة والحصول على الرسوم الجمركية الحقيقية، وحق المستورد في ضمان عدم مغالاة هذه السلطات في فرض الرسوم بشكل عشوائي.

و قد دفعت الآثار الناتجة عن المبالغة في حساب القيمة الجمركية و التي تسببت في تقييد نفاذ الصادرات إلى أسواق الكثير من الدول إلى إعادة إثارتها و طرحها للنقاش في جولة الارغواي بهدف استكمال أوجه النقص التي لم تعالجها جولة طوكيو، حيث تم التوصل إلى وضع أحكام تفصيلية لتحديد الأسس والأساليب اللازمة لتطبيق معدل التعريفة الجمركية، وذلك بمطالبة الدول الأعضاء وفقا للمادة **7** من اتفاقية الغات **94** بتوفير المزيد من الشفافية عند تطبيق عملية التقدير الجمركي، وتأمين المزيد من الوضوح في الإجراءات المعتمدة عند تحديد قيمة السلع المستوردة لتسهيل فرض الرسوم

الجمركية الملائمة عليها و منع استخدام هذه الإجراءات للتهرب من دفع الرسوم الجمركية الحقيقية التي تتماشى مع طبيعة السلعة و قيمتها[1]، و ضمان المنافسة الشفافة بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة.

1-2-مفهوم القيمة لدى الجمارك في القانون الجزائري

التزمت الجزائر بتطبيق أحكام اتفاق التقدير الجمركي من خلال القسم السادس من قانون الجمارك المتعلق بقيمة السلع الذي يستوحي قواعده من اتفاق التقدير الجمركي لمنظمة التجارة العالمية، حيث يعتمد التحديد الجديد للقيمة الجمركية في الجزائر الذي تضمنته المادة **16** من قانون الجمارك رقم **98-10** المؤرخ في **22** أوت **1998** على أحكام المادة **7** من اتفاقية الغات **94** المشار إليها سابقا، و القائمة على تقديرات واقعية أي ما يعرف بالقيمة التعاقدية أو التبادلية التي تعبر عن القيمة المصرح بها في فاتورة الشراء من طرف المتعاقدين بدلا من القيمة الإدارية، ما أدى إلى الانتقال من مفهوم نظري للقيمة إلى مفهوم واقعي يقوم على أساس القيمة الحقيقية للسلعة[2].

1-3-مدى تكييف الجزائر لقوانين التقدير الجمركي مع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

سجلت الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة بعض التحفظات التي قدمتها عدة دول أعضاء ترى بأن الجزائر لم تكيف قوانينها المتعلقة بالتقدير الجمركي مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، حيث ترى الصين أنه من بين العقبات التي تواجه منتجاتها في السوق الجزائري قيام السلطات الجمركية الجزائرية بإعادة التقدير الجمركي من خلال إرسال السلع إلى الإدارة الجمركية لفحصها و إعادة تقييمها بهدف الحد من التهرب الجمركي، مما يؤدي إلى تأخر الإفراج عنها ويرى البعض أن هذا الإجراء غير متوافق مع الالتزامات التي قدمتها الجزائر إلى منظمة التجارة لتطبيق اتفاقية التقييم الجمركي.و لهذا ولضمان التكيف الجيد مع قواعد التقدير الجمركي التي أقرتها المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر الاستفادة من مختلف أشكال الدعم الفني التي توفرها المنظمة العالمية للجمارك المرتبطة بالتكوين والوصول إلى مصادر المعلومات الخاصة بمنهجية تحديد القيمة لدى الجمارك.

2- أهمية اتفاق التقدير الجمركي بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

إن الالتزام بعملية التقدير الجمركي و القيمة التعاقدية يسمح بإضفاء بعض الجوانب الايجابية لفرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من خلال:

2-1- تسهيل المبادلات التجارية لهذه المنتجات و ضمان شفافيتها، نظرا لاعتماد إدارة الجمارك في تقييم القيمة و فرض الرسوم الجمركية على تقديرات واقعية و منطقية تسهم في التخفيف من الممارسات اللامشروعة القائمة على التحايل والتلاعب في فواتير الاستيراد و إخفاء القيمة الحقيقية للسلع المستوردة، و تفادي دخول هذه المنتجات بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية إلى الأسواق الجزائرية و منافسة المنتجات المحلية. و يعد هذا الإجراء نوعا من أنواع حماية المنتوج الوطني لا سيما إذا ما اتخذت الإجراءات اللازمة لتطوير إدارة الجمارك و الآليات التقنية المستخدمة للتقدير الجمركي وجعلها أكثر اطلاعا على الأسواق و المبادلات الدولية.

2-2 - يسمح التطبيق الصارم و السريع لهذه العملية من تخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ و الأرصفة لمدة طويلة، مما يساعد المستورد في الحصول على سلعه في وقت أقل و بتكاليف منخفضة[3].

[1] محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة الدولية الجزء الأول، دار الحكمة للنشر و التوزيع، القاهرة، سنة النشر غير موجودة، ص. 205

[2] Mouloud Hedir, op.cit, p.138

[3] بن موسى كمال، مرجع سابق، ص.475

2-3- مكن اعتماد الجزائر على نظام التبويب المعروف بالنظام المنسق le system harmonisé من وضع تفاصيل أكثر تحديدا لتصنيف البنود الجمركية، حيث أصبحت مدونة الرسوم الجمركية تتكون من 8 أرقام، منها 6 أرقام للنظام المنسق والرقم 7 يستعمل للمنتجات التي يجري تبادلها مع دول المغرب العربي و الرقم 8 خاص بالمنتجات الوطنية. و يسمح الاعتماد على هذا النظام بتحديد السلع المستوردة بدقة أكبر و فرض الرسوم الملائمة لكل منتج، و تفادي التهرب من دفع الرسوم الجمركية الحقيقية الذي يمكن أن يحدث عند تصنيف السلع بشكل خطأ و فرض رسوم جمركية تقل عن تلك التي من المفروض تحصيلها، و بهذا تتقلص فرص نفاذ بعض المنتجات الزراعية الغذائية إلى السوق الجزائرية بأسعار أقل تمكنها من منافسة المنتوج المحلي، إضافة إلى ما سبق يسمح التحديد الدقيق لقيمة الرسوم الجمركية على صادرات المؤسسات الزراعية الغذائية من اكتسابها الثقة و الأمان في النظام التجاري العالمي و يحفزها على تكثيف جهودها التصديرية.

ثانيا- اتفاق الفحص قبل الشحن

1- مفهوم الفحص قبل الشحن

يوضح اتفاق الفحص قبل الشحن مختلف الإجراءات و الأنشطة و الضوابط المسموح بها للتحقق من نوعية السلع و درجة جودتها، كميتها، الشروط المالية و أسعار الصرف و المواصفات الفنية و التصنيف الجمركي للبضائع المزمع شحنها لصالح البلد المستورد، هذا الأخير الذي يفوض بدوره هيئة مستقلة و متخصصة تعرف بهيئة الفحص قبل الشحن و يتعاقد معها في أراضي البلد المصدر للقيام بإجراءات التفتيش قبل الشحن[1]، و ذلك بهدف تسهيل إجراءات الفحص و التفتيش و توضيح الخطوات و المراحل و الوثائق المتعلقة بالمعاينة و التفتيش[2].

تضمن الاتفاق المنبثق عن جولة الارغواي المتعلق بالفحص قبل الشحن جملة من الترتيبات أهمها:

1-1-ضمان الشفافية، أي توفير جميع المعلومات ومختلف القوانين و النظم المتصلة بعملية الفحص قبل الشحن للهيئات والشركات المخولة للقيام بالمهمة، و عدم التمييز بين المصدرين عند تنفيذ إجراءات الفحص؛

1-2-حماية المعلومات السرية الخاصة بالمصدرين و عدم إفشائها إلى أطراف أخرى ليس لها أي علاقة بالصفقة التجارية[3]؛

1-3-إنشاء هيئة لتسوية المنازعات والخلافات التي قد تنشأ عند تطبيق إجراءات الفحص قبل الشحن، مع توضيح مختلف إجراءات التحكيم التي قد يلجأ إليها المصدرون عند التأكد من أن منتجاتهم المصدرة لم تعالج بطريقة عادلة من طرف إدارة الجمارك في البلد المستورد.

2-أهمية اتفاق الفحص قبل الشحن بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

يوفر اتفاق الفحص قبل الشحن عدة مزايا للصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:

2-1- يعد الاتفاق جد ملائم للصناعات الزراعية الغذائية الص و م لا سيما و أن الجزائر تعد دولة نامية تفتقر إلى الأجهزة المتخصصة والإمكانيات المادية و البشرية و الفنية و الإدارية إلى تؤهلها للقيام بعملية الفحص قبل الشحن للتأكد من نوعية المنتجات الغذائية المستوردة، و مدى صحتها و سلامتها و تصنيفها الجمركي ...و بما أن العملية توكل إلى هيئات متخصصة فإن ذلك يسمح بالتحديد الدقيق لقيمة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الزراعية الغذائية المستوردة ويخفض من نشاط الشركات المصدرة التي تسعى إلى التهرب من دفع الرسوم الجمركية الحقيقية بتقويم سلعها بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية و التي تجعلها أكثر تنافسية في السوق المحلي مقارنة بالمنتجات المحلية.

---

[1] Kamel Chehrit, l'organisation mondiale du commerce, édition M. L. P, p. 48

[2] رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، العراق، السنة غ م ، ص.311

[3] أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص. 206

2-2-يضمن اتفاق الفحص قبل الشحن للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق الدولية بمراقبة نوعية السلع المستوردة، ومراجعة أسعارها و التحقق من كميتها و تاريخ انتهاء صلاحيتها و صحة تصنيفها الجمركي و السعر المتعاقد عليه و الشروط المالية لعقود الاستيراد، مما يؤمن لها مصالحها المالية و يقلل من الممارسات غير المشروعة التي تمارسها الشركات المصدرة أو المغالاة في أسعارها.

3-واقع تطبيق آلية الفحص قبل الشحن في عمليات التجارة الخارجية المرتبطة بالمنتجات الزراعية الغذائية

لم يسبق للجزائر و أن طبقت إجراءات الفحص قبل الشحن، لكن في إطار تكيفها مع قواعد منظمة التجارة العالمية وأحكام اتفاق الفحص قبل الشحن أقدمت في 1 أكتوبر 2003 على إصدار مرسوم تنفيذي يحدد طرق تنظيم عمليات الفحص قبل الشحن، نص على ضرورة إنشاء شركات متخصصة في هذا الغرض و تحديث وتطوير الإدارة الجمركية للقيام بنفس مهام الشركات الأجنبية التي تعد تكاليف خدماتها جد مكلفة للمؤسسات الجزائرية المستوردة تؤثر سلبا على هيكلها المالي.

غير أنه و بعد أن تأخر إنشاء مخابر خاصة بمراقبة السلع المستوردة أقدمت الجزائر في 2009 على إخضاع البضائع المستوردة إلى عملية مراقبة من طرف شركات تنشأ في الخارج لهذا الغرض قبل إرسالها إلى الإقليم الجمركي مهما كانت طبيعتها، تسمح بمراقبة المنتجات الغذائية المستوردة و التقليل من دخول السلع المقلدة و المغشوشة التي تضر بصحة الإنسان ، كما تشمل عمليات المراقبة معظم المنتجات نصف المصنعة و المواد الأولية الموجهة للقطاع الفلاحي، من جهة أخرى تشرف إدارة الجمارك على ضمان المراقبة السليمة لجميع المنتجات الغذائية الموجهة للتصدير نحو الجزائر مهما كان بلد المنشأ، و مهما كانت طبيعتها و هذا في إطار حماية الإنتاج الوطني و المستهلك المحلي، حيث تطالب أي متعامل في مجال الاستيراد أو التصدير بالحصول على شهادة تؤكد مطابقة المنتجات الزراعية الغذائية للجودة و لا تسمح للمستورد بطرح المنتجات في السوق الجزائرية للاستهلاك قبل مراقبتها و وضع الملصقات عليها باللغة العربية.

ثالثا- اتفاق قواعد المنشأ و المؤشرات الجغرافية

1- اتفاق قواعد المنشأ

1-1-مفهوم قواعد المنشأ

حظيت قواعد المنشأ بأهمية كبيرة في مفاوضات جولة الارغواي خاصة مع اتساع ظاهرة الإقليمية، و ذلك بهدف توحيد ووضع قواعد منشأ مشتركة تطبق على جميع الدول الأعضاء بطريقة غير تميزية، باستثناء المبادلات التجارية التفضيلية الناتجة عن الترتيبات التجارية و التكتلات الاقتصادية التي تمنح أعضاؤها معاملة و مزايا خاصة لا تتاح لبقية الدول غير الأعضاء.

يمكن تعريف قواعد المنشأ على أنها " منظومة القوانين و المعايير المطبقة لتحديد منشأ أو مصدر سلعة ما شرط أن لا ينتج عن استخدامها تقييد أو تشويه للتجارة الدولية أو إخلال بمبدأ النفاذ إلى الأسواق"[1]. و تعد قواعد المنشأ الأساس الذي يتم بناءا عليه تبادل الإعفاءات و الامتيازات بين الدول التي تربطها علاقات تجارية ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف.

و يقصد بالمنشأ تحديد الجنسية الاقتصادية للسلع التي يتم تبادلها تجاريا، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من المنشأ أحدهما غير تفضيلي و الأخر تفضيلي، علما أن الأول يشير إلى اكتساب الجنسية الوطنية للسلعة دون تمتعها بأية ميزة سواء كانت السلعة متحصل عليها بالكامل من بلد ما أو خضعت إلى عمليات تصنيعية في أكثر من بلد، وفي هذه الحالة تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تم فيها آخر عملية تشغيل جوهرية، و يستخدم المنشأ غير التفضيلي في حالات معينة

[1] Revue de l'organisation mondiale du commerce, op.cit, p. 35

كالأغراض الإحصائية أو ترقيم المنتجات، ووضع "علامة المنشأ" أو تحديد ما إذا كانت السلعة ستتعرض للإجراءات المضادة للإغراق أو قيود كمية، في حين يتطلب المنشأ التفضيلي استيفاء السلعة لعدة معايير ترتبط بإجراء عمليات تصنيعية عليها أكثر من تلك التي يتطلبها المنشأ غير التفضيلي، وتكتسب بموجب ذلك السلع المتبادلة بين الدول التي تكون قد أقرت بينها ترتيبات تجارية مزايا تتمثل في دخولها برسوم جمركية تفضيلية أو معفاة من دفعها[1].

1-2-شروط تطبيق قواعد المنشأ

لتحقيق الأهداف المرجوة من اتفاق قواعد المنشأ تلتزم الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ الشفافية من خلال وضوح منظومتها القانونية وإتباع الطرق السريعة و المتطورة في نشر هذه القوانين، أو أي تعديل يجرى عليها و كل ما يتعلق بأحكامها القضائية و الإدارية المتعلقة بقواعد المنشأ، كما يجب عليها التقيد بالقواعد التالية[2]:

أ-لا يجوز لها استخدام قواعد المنشأ كأدوات لتحقيق أهداف تجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو استخدامها لتقييد التجارة في سلعة معينة، مما يؤدي إلى خلق تأثيرات مقيدة و مشوهة للتجارة العالمية؛

ب-عدم التشدد في فرض قواعد المنشأ سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات وإدارتها بطريقة موحدة و منسجمة غير تميزية أو تحيزية بين الدول الأعضاء؛

ج-عدم تطبيق قواعد المنشأ بأثر رجعي و السهر على نشر القوانين و التشريعات ذات العلاقة بصورة مستمرة.

1-3- أهمية قواعد المنشأ بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية

يكتسي اتفاق قواعد المنشأ أهمية كبيرة بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية، تتجلى فيما يلي:

أ-الاستفادة من الامتيازات و التخفيضات التي تمنح لها في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية[3] مثل اتفاقية الشراكة و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إذا ما التزمت الدول أطراف التبادل التجاري بتطبيقه بشفافية كبيرة ، حيث تخضع لمعاملة تفضيلية (قواعد المنشأ التفضيلية) تسهل نفاذها إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي و الدول العربية لا سيما المنتجات الزراعية الطازجة و المنتجات الحيوانية ذات الأصل الجزائري، أما المنتجات الغذائية المحولة التي تدخل المواد المستوردة في إنتاجها فإنها تخضع لقيمة مضافة معادلة على الأقل ل **50 %**محسوبة على أساس قيمة المنتوج النهائي.(تجدر الإشارة إلى أن المنتجات الجزائرية المصدرة باتجاه الاتحاد الأوروبي تشرف إدارة الجمارك على التحقق من خصائصها و منحها شهادة تثبت منشأها في الجزائر قبل تصديرها)،كما يساهم في الحد من استخدام هذه القواعد كقيود غير تعريفية في التجارة الدولية مما يشجع المؤسسات الجزائرية على تصدير المنتجات الزراعية الغذائية.

ب-يسمح التزام الجزائر بتطبيق قواعد صارمة وواضحة لتحديد قواعد المنشأ بالحد من تحايل الدول والمؤسسات المصدرة للمنتجات الزراعية الغذائية إلى الجزائر على هذه القواعد و إعادة تصدير المنتجات المغرقة و المدعمة من دولة أخرى، وبذلك يتم حماية الإنتاج الوطني على أثر فرض رسوم تعويضية حمائية ضدها. و إن كان ذلك يتطلب وجود إدارة جمركية كفؤة قادرة على التكيف مع قواعد تنظيم التجارة الدولية الجديدة. و في هذا الإطار تلقت الجزائر سؤالا يتعلق بمدى مطابقة نظامها التجاري لأحكام اتفاق قواعد المنشأ، و في حالة عدم المطابقة هل هي مستعدة لإحداث تعديل على قوانينها قبل

[1] دليل المستخدم لقواعد المنشأ التفضيلية المستخدمة في التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأوروبية الأخرى و الدول الأعضاء في الشراكة الاورو متوسطية، وثيقة مرجعية مقدمة من وزارة التجارة، ص. 2

[2] هاجر بغاصة، قواعد المنشأ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2006، ص.2.

[3] Linda Fulponi, Matthew Shearer, Juliana Almeida, regional trade agreements treatment of agriculture, OECD FOOD AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER N 44, OECD 2011, P.26

الانضمام إلى المنظمة، فأجابت بأن النظام الجزائري الحالي لقواعد المنشأ متوافق مع أحكام اتفاق المنظمة و أنها تأمل عند الانضمام الفعلي إلى الحصول على المساعدة الفنية في هذا الإطار[1].

1-4-الصعوبات التي تحد من استفادة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من مزايا قواعد المنشأ

يمكن لقواعد المنشأ أن تشكل قيدا أو عائقا حقيقيا أمام نفاذ الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية إلى أسواق الدول التي تربطها معها اتفاقيات تجارية إقليمية كدول الاتحاد الأوروبي أو الدول العربية، نظرا لما تتضمنه من أسس و معايير شديدة التفصيل تحدد المرتكزات التي تقوم عليها العملية التجارية، إضافة إلى مختلف التصرفات التي تقوم بها الدول للتحايل على تطبيق هذه القواعد بصورة شفافة[2]، كون هذه الاتفاقيات تشترط توفر المنتج المصدر على الأقل على **30 %** من المدخلات ذات المنشأ الوطني، و هو ما لا يتوفر في الكثير من الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية، كون أن معظم المدخلات من الأسواق الخارجية في حين تقل مساهمة الإنتاج المحلي عن النسبة المطلوبة و هو ما يجعلها تفقد ميزة المعاملة التفضيلية والتميزية الممنوحة لها في إطار هذه الاتفاقيات، و تعامل كمنتوج أجنبي تفرض عليه الالتزامات الجمركية العادية، و هو ما واجهته فعلا بعض الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية كما سبق الإشارة إليه. كما أن الالتزام بهذه القواعد يعد جد مكلف للمؤسسات المصدرة، بسبب كثرة الاشتراطات و الوثائق المطلوبة لإثبات المنشأ الوطني للمنتوج و إجراءات التفتيش و المعاينة التي تتم عبر المنافذ الجمركية للتأكد من مطابقته لقواعد المنشأ، و التي تؤدي إلى بقاء المنتجات الزراعية الغذائية في المنافذ الجمركية لفترة طويلة قد تعرضها للتلف و تحمل المؤسسة المصدرة تكاليف إضافية بسبب التأخر في إتمام الصفقة التجارية و ضياع الكثير من الفرص التجارية.

2-المؤشرات الجغرافية

2-1-مفهوم المؤشرات الجغرافية

يمكن تعريف المؤشر الجغرافي على أنه الإشارة التي توضع على منتج معين (المنتجات الزراعية الغذائية) لتشير إلى أنه ذو منشأ جغرافي محدد و أنه يتميز بصفات أو شهرة أو خصائص مُحددة أو سمعة ترتبط أساسا بمكان منشئه الجغرافي، و قد طالبت اتفاقية المؤشرات الجغرافية الدول الأعضاء بالالتزام بعدم استخدام أية تسمية للمنتج أو أي وسيلة تشير إلى أنه نشأ في مكان آخر يختلف عن المنطقة إلى أنتج فيها فعلا بطريقة مظللة للمستهلكين بخصوص المنشأ الجغرافي الحقيقي للمنتج، كما يمنع استخدام أي طريقة مضللة تؤثر على المنافسة المشروعة. ويتطلب الحصول على المؤشرات الجغرافية تنظيم المنتجين واحترامهم لدفتر أعباء دقيق يحدد الممارسات التي يجب الالتزام بها تحدده السلطات الوطنية. ويضمن المؤشر الجغرافي حماية منتوج معين و يسمح بالحصول عليها مسبقا مقارنة بطرف آخر،كما أن التعرف على المؤشرات يمنح حماية قانونية تمنع ممارسات التقليد من طرف متعاملين آخرين و هو ما يسمح لمنتجات منطقة معينة من ضمان النفاذ إلى أسواق هذه المنتجات بسهولة[3].

و قد حضي موضوع المؤشرات الجغرافية بحماية قانونية دولية جسدها القسم الثالث من الجزء الثاني من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، و أكدت المادة **24** من الاتفاقية على ضرورة مباشرة مفاوضات بين الدول الأعضاء في منظمة

[1] Mohamed Tayeb Medjahid, op.cit, p.125

[2] بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص. 108

[3] انظر:- بهاجيرات لال داس، تعريب احمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص.190

- Hélèn Ilbert, op.cit , p.34

التجارة العالمية لإضفاء المزيد من الحماية لهذه المؤشرات و التعريف بأهميتها، و قد تم التطرق إلى ذلك في جولة الدوحة لكن دون التوصل إلى نتائج ملموسة. و عليه تجرى المفاوضات بهدف التوصل إلى[1]:

أ-إعداد سجل متعدد الأطراف للإخطار والتسجيل لتسهيل حماية المؤشرات الجغرافية لمنتجات الخمور و المشروبات الروحية؛

ب-توسيع الحماية لتشمل منتجات أخرى غير الخمور و المشروبات الروحية.

2-2- أهمية المؤشرات الجغرافية

تلعب المؤشرات الجغرافية التي تعد أصلا من الأصول الاقتصادية غير الملموسة دورا بارزا في التعريف بجودة المنتوج ونوعيته للمستهلكين و تقليص المخاطر التي تظهر عند الشراء (مخاطر التقليد و التدليس)، و تمييز المنتوج عن بقية منتجات المنافسين مما يساعد في الحصول على ميزة تنافسية، كما أنها تقوي من شهرة و سمعة المنتجات و تحسن صورتها لدى المستهلكين الأجانب مما يسمح بزيادة الصادرات من هذه المنتجات المحمية، و قد يسمح ذلك بجذب المستثمرين الأجانب المهتمين بفرص التسويق و تصدير هذه المنتجات أيضا[2].(تعزى جودة المنتج و سمعته التجارية إلى منشئه الجغرافي الخاص).

و من الدلائل التي تؤكد أهمية المؤشرات الجغرافية تزايد عدد المنتجات المحلية الإقليمية **(les produits de terroir)**التي تتميز بعلامات الجودة الجغرافية لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي، و يرجع ذلك إلى الحماية القانونية التي توفرها هذه الدول لمنتجات الجودة الجغرافية، حيث أنشأت في **1992** جملة من النصوص القانونية المتعلقة بحماية منشأ المنتجات الزراعية يمكن بموجبها تقديم طلب إلى المفوضية الأوروبية بشأن أي منتوج لديه مواصفات الانتماء الجغرافي[3].

2-3-منتجات الجودة الجغرافية (المنتجات الإقليمية) في الجزائر

تعد دول الاتحاد الأوروبي من الدول الرائدة على المستوى العالمي في حماية المؤشرات الجغرافية بامتلاكها لنظام تسجيل فعال يسمح بتسهيل عملية تسجيل و حماية المؤشرات الجغرافية. سمح بارتفاع عدد المؤشرات الجغرافية من **785** مؤشر في سنة **2008** إلى حوالي **1032** مؤشر في أوت **2011** شكل أكثر من **80 %** من المنتجات التي تتميز بعلامات الجودة الجغرافية في المنطقة المتوسطية(المنتجات الإقليمية)[4]. ثم إلى **1190** مؤشر (خارج الخمور) في جانفي **2014** مع تسجيل معدل نمو قدر ب **47 %**مقارنة بسنة **2009**[5].

و بالرغم من تزايد الأهمية النسبية للمنتجات الإقليمية ذات علامة الجودة الجغرافية إلا أن الاهتمام بالموضوع يعد حديث النشأة بالنسبة لدول جنوب المتوسط، التي لا تزال غير قادرة على تأمين الحماية القانونية لمنتجاتها ماعدا تركيا التي أدركت جيدا أهمية هذه المنتجات في جذب و شد انتباه المستهلكين.

بدأ الاهتمام بالمؤشرات الجغرافية في الجزائر متأخرا مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **(PNDA)** في إطار ترقية الصناعات الغذائية، و ذلك للتعرف أكثر على المنتجات المحلية و منطقة منشئها و نوعيتها و جودتها و ظروف إنتاجها

[1] Jean BIZET, réflexion sur les moyens de mieux assurer le respect et la promotion des indications géographiques agroalimentaires a l'échelle internationale, juin 2005, paris, p. 7

[2] Lahcen Kenny, labellisation des produits de terroir au Maroc, acquis et défis futurs, lettre de veille n 19, CIHEAM, décembre 2011, p.10

[3] Jean louis Rastoin, vers un label pour les produits alimentaires méditerranéens? configuration, opportunités et contraintes, lettre de veille de CIHEAM, n 19, décembre 2011, p.2

[4] Annarita Antonelli, Hélène Ilbert, la protection juridique des produits méditerranéens, Méditera 2012, CIHEAM, paris 2012, p.351

[5] Khadija bendriss, creation d'un label pour le nord comme pour le sud, revue FOCUS, février 2014, p.4

وتحويلها وتوزيعها و شهرتها على المستوى المحلي و الوطني و الإقليمي[1](شملت خمور معسكر و عين تيموشنت و زيت زيتون القبائل و تمور غرداية و مشماش المناطق الجبلية و السهبية)، لأن حماية المؤشرات الجغرافية له دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية في التجارة الدولية و يسمح بالدفاع عن المنتجات الزراعية الغذائية التقليدية التي تكون محمية بمؤشرات جغرافية وبروتوكولات دولية. و في نوفمبر **2008** أصدرت وزارة الفلاحة أمرا يحدد الطرق و الإجراءات المعتمدة لمنح المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية الإقليمية، مما يسمح بإعطاء تسميات لها بعد تقديم طلب يتماشى وفقا لدفتر شروط يحدد المنطقة الجغرافية و النوعية و المساحة و تنوع المنتجات و غيرها من المعايير.

2-4-الحماية القانونية لمنتجات الجودة الجغرافية في الجزائر

منحت وزارة الفلاحة في شهر جانفي **2010** مؤشرا جغرافيا ' دقلة نور' بناءا على طلب لفائدة اتحاد منتجي التمور ل **10** بلديات في ولاية بسكرة، و يهدف منح المؤشر الجغرافي إلى تعزيز مكانة الصادرات من هذا المنتوج في الأسواق الدولية وتعريف المستهلكين بمزاياها حتى يمكنهم التفريق و التمييز بين نوعيتها و نوعية تلك المسوقة بطريقة غير قانونية لنفس العلامة. غير أن الحماية التجارية تظل ضعيفة في الجزائر مقارنة بالدول الأوروبية و العربية، و يتضح ذلك من خلال الجدول الموالي

جدول رقم 71 : المؤشرات الجغرافية للمنتجات الغذائية في الجزائر مقارنة ببعض الدول المتوسطية في 2008

الدول	عدد المؤشرات الجغرافية	أهم المنتجات الغذائية	أمثلة لبعض للمؤشرات الجغرافية
تركيا	**30**	الفواكه، الخضر، أجبان، العسل، منتجات لحوم الخنزير. زيت الزيتون، المشروبات الكحولية،الطبخ الشعبي المحلي، الحلويات	مشمش **MALATYA**، أجبان مصطفى كمال باشا، العنب الجاف سلطانة.
تونس	**6**	اللحوم و الخمور	لحوم سيدي بوزيد، خمر مورناغ**Mornag**
المغرب	**5**	الزيت، الحلويات، التوابل، الخمر	زيت لوز البربر، حلويات البسطيلة و المخنشة توابل رأس الحانوت، خمر منحدرات الأطلس.
الجزائر	**4**	زيت الزيتون، التمور و المشمش و الخمر	زيت زيتون البويرة، خمور معسكر، تمور غرداية

Source : jean louis Rastoin, créer un label méditerranéen pour les produits agroalimentaires d'origine : quelques justifications théoriques et empiriques, options méditerranéennes, An 89, 2009, p.89

فبالرغم من المساعي التي قامت بها الجزائر و إصدار جملة من القوانين و الإجراءات المؤسساتية لمحاولة تثمين بعض المنتجات الإقليمية الجزائرية• و جعلها أكثر شهرة، إلا انه سجل وجود ضعف و عد م القدرة على حماية هذه المنتجات وصعوبة عملية التسجيل و ارتفاع تكاليف العملية و الالتزام بدفتر الأعباء المشروط(حسب بعض الدراسات قد ترتفع تكاليف الإنتاج بين **10** إلى **20 %**).

2-5-جهود الجزائر لحماية منتجات الجودة الجغرافية

سعيا منها إلى تأمين المزيد من الحماية القانونية لمنتجات الجودة الجغرافية تعمل الجزائر على تعزيز و تكثيف التعاون الدولي والإقليمي للاستفادة من تجارب و خبرات الدول في هذا المجال.و يبرز ذلك من خلال الانضمام إلى المؤسسة العربية للمؤشرات الجغرافية التي أنشأت في سنة **2008** بهدف إعداد قوانين و اتخاذ إجراءات تتعلق بوسم المنتجات الغذائية والعلامات التجارية و المؤشرات الجغرافية، تسمح لها بالتطابق مع المعايير الدولية و الاستجابة لمتطلبات النفاذ إلى الأسواق الدولية مما يرفع من تنافسية منتجاتها في هذه الأسواق. و محاولة الاستفادة من خبرة الدول الأوروبية و تجربتها في مجال

[1] Hélèn Ilbert, op.cit, p. 117

•أهم هذه المنتجات: الخمور في سبع مناطق من وسط و غرب الجزائر، زيت زيتون منطقة القبائل، و تمور الواحات و بعض الفواكه ذات الشهرة المحلية و الوطنية وحتى الدولية: المشمش و التفاح و البرتقال و حمضيات متيجة، تين القبائل بطاطس تلمسان ...زيتون المائدة..

تطوير القوانين و المعايير المتعلقة بحماية المؤشرات الجغرافية، لا سيما و أن نظام حماية هذه المؤشرات لدول الاتحاد الأوروبي يتماشى مع المعايير و القواعد العالمية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية كما يسمح لها بالدفاع عن مصالحها في حالة نشوء خلاف، وفي هذا الإطار أبرمت الجزائر في 13 ديسمبر 2011 اتفاقا بين وزارة الفلاحة و وحدة تسيير برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بقيمة 1,5 مليون اورو يمتد لمدة 24 شهرا بهدف تثمين المنتجات الزراعية الإقليمية ذات الجودة الجغرافية و منحها علامات جودة و يتعلق الأمر بثلاث منتجات هي: دقلة نور طولقة ببسكرة• و التين المجفف ببجاية و زيتون المائدة سيق(معسكر)، يسمح المشروع بوضع نظام للمعلومات وتسجيل علامات واضحة للمنتجات الزراعية الإقليمية و تقوية الجانب البشري المتعلق بالجوانب الإدارية و الفنية[1]، و تبرز مهمة الطرف الأوروبي في التكوين ونقل الخبرة و المرافقة التقنية و ترقية المنتجات وإعداد بنك معلومات حول طرق تثمين المنتجات الإقليمية الجغرافية.

من جهة أخرى فإنه من مصلحة الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر التعرف على هذه المعايير لا سيما و أن هناك ارتباط تجاري مع دول الاتحاد الأوروبي نظرا للقرب الجغرافي، و هو ما يسمح لها ببيع منتجاتها بعلامات وطرق تحصيل للجودة معترف بها من طرف المستهلكين الأوروبيين (يتم التطرق إليها لاحقا من خلال الممارسات الزراعية الجيدة و أنظمة الهاسب وأنظمة التتبع)، ويمكن أن تسهل المنتجات الإقليمية من فرص نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية من خلال نشر العلامة الجزائرية في هذه الأسواق مثل دقلة نور و لحوم المناطق السهبية و زيت زيتون و تين منطقة القبائل لكن شرط تحديث طرق إنتاجها[2].

الفرع الثاني: الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و اتفاقيات التدابير الوقائية التجارية

أصدرت الجزائر في إطار تكييف منظومتها التجارية مع قواعد منظمة التجارة العالمية سلسلة من النصوص القانونية الهادفة إلى إقامة منظومة جديدة لوقاية الإنتاج الوطني من الممارسات غير المشروعة التي تمارسها شركات التصدير العالمية في السوق الجزائري، وقد جاءت المراسيم المحددة لشروط و طرق تنفيذ هذه التدابير الوقائية تطبيقا لأحكام المواد من 9 إلى 16 من المرسوم رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع. و من أهم هذه الإجراءات الوقائية:

• منحت الدولة مؤشر تمييز جغرافي لدقلة نور بمنطقة طولقة المعروفة بأنها أهم موطن أصلي لهذا النوع من التمور الراقية، بناءا على دراسات علمية جزائرية وأمريكية أكدت أن "دقلة نور" يستحيل إنتاجها بنفس المقاييس والجودة والنوعية التي هي عليها بمناطق الإنتاج الرئيسية لها بالجزائر، وهو ما يسمح بحمايتها من أي استغلال غير قانوني في الخارج إلا من طرف شركات إنتاج وتصدير جزائرية.

[1] Algérie-UE : les produits agricoles du terroir algérien auront un label "appellation d'origine"(30/07/2013) disponible sur le site :http://fr.africatime.com/algerie/articles/algerie-ue-les-produits-agricoles-du-terroir-algerien-auront-un-label-appellation-dorigine#sthash.sfQxJohH.dpuf

[2] Voir :- Annarita Antonelli, Hélène Ilbertop.cit, p.353

- Antonio colom, le système de qualité des produits alimentaires de l'union européenne est –il le plus approprie pour les pays méditerranéens? lettre de veille n 19, CIHEAM, décembre 2011, p. 6

- Mohamed naili, évolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, op.cit, p.5

أولا–مكافحة ممارسات الإغراق

1–مفهوم الإغراق و شروط فرض الرسوم المضادة له

1–1–مفهوم الإغراق

يشير الإغراق إلى مختلف الممارسات التمييزية في تسعير منتج ما، التي تقوم من خلالها المؤسسات المصدرة للمنتجات الغذائية بتصدير منتجاتها إلى سوق البلد المستورد بأسعار تقل عن أسعار بيعها في البلد المصدر[1]، مما يضعف القدرة التنافسية السعرية للمنتجات المحلية في سوق البلد المستورد. و ذلك بهدف:

أ–تحقيق مركز احتكاري للسلع المصدرة و إخراج المنتجين المحليين و المنافسين من الأسواق محل الإغراق و المحافظة على الأسواق القائمة لسلعها؛

ب–السعي لفتح أسواق جديدة لمنتجات الشركات و الدول مصدر الإغراق؛

ج–التخلص من فائض المخزون من منتوج معين.

1–2–شروط فرض الرسوم المضادة للإغراق

نظرا لخطورة سياسات الإغراق و تأثيراتها السلبية حضي موضوع الإغراق بالمعالجة في إطار منظمة التجارة العالمية و أوجد لذلك اتفاقا يعرف باتفاق الإجراءات المضادة لسياسات الإغراق•، تضمن جملة من النصوص و الأحكام التي تتيح للبد العضو اللجوء إلى فرض رسوم مضادة للإغراق شرط الالتزام بالشروط الواردة في الاتفاق المتمثلة في حدوث الإغراق وإثبات وقوع الضرر على المنتجات والصناعة المحلية في البلد المستورد و تأثير ذلك على الأسعار و فروع الإنتاج المحلي[2]؛ على أن لا يتجاوز هذا الرسم هامش الإغراق الذي يعبر عنه بالصيغة التالية:

هامش الإغراق= القيمة العادية لمنتوج مماثل في السوق المحلي – السعر المقرر لتصدير نفس المنتج في السوق الخارجي

حيث يجب أن يكون: هامش الإغراق > 0

و لضمان التحديد الدقيق لهامش الإغراق نص الاتفاق على ضرورة إجراء عملية المقارنة بين أسعار التصدير و القيمة العادية بطريقة عادلة، و يتطلب ذلك توفر عدة شروط[3]:

أ–أن يتم إجراء المقارنة عند نفس مستوى التجارة (تجارة التجزئة أو الموزعين المحليين أو الموزعين الإقليميين) و قد اعتمد الاتفاق على تسليم المصنع، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر على المقارنة بين الأسعار مثل اختلاف ظروف وشروط البيع، الضرائب، الكميات و الخصائص المادية؛

ب–لابد من إجراء المقارنة لأسعار البيع في نفس الوقت أو في وقت قريب إن أمكن ذلك؛

ج–تحويل العملات، حيث في الكثير من الحالات تتضمن عملية المقارنة بين سعر التصدير و القيمة العادية تحويل العملات وهنا لابد من اعتبار سعر الصرف في تاريخ البيع، و إذا كان بيع العملات الأجنبية في السوق المستقبلية يرتبط مباشرة بسعر التصدير فإنه يتم استخدام سعر الصرف المستقبلي، كما يسمح للمصدرين ب 60 يوما على الأقل لإصلاح و تعديل أسعار التصدير لتعكس تحركات مستمرة لسعر الصرف خلال التحقيق.

---

[1] نيفين حسين شمت، سياسات مكافحة الإغراق في العالم العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص. 6

• تم التطرق إليه في إطار جولات الغات ، حيث تناولت جولة كيندي تفعيل المادة 6 من اتفاقية الغات المتعلقة بقواعد مكافحة سياسات الإغراق و الرسوم المضادة التي أقرت بأنه ممارسة تجارية غير عادلة و غير مشروعية ، كما طرح الموضوع في جولة طوكيو 1979 التي أكدت بأنه مشوه للتجارة الدولية و يقضي على المنافسة و يسمح بنمو ظاهرة الاحتكار و السيطرة على الأسواق من خلال عرض المنتجات بأسعار اقل من المنتجات المماثلة أو المشابهة في أسواق الدول المستوردة.

[2] Mohamed Tayeb Medjahid, op.cit , p. 48

[3] بهاجير لال داس، تعريب رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 251

2- أسباب نمو ممارسات الإغراق غير المشروعة و الخلافات المرتبطة بها

2-1- أسباب نمو ممارسات الإغراق غير المشروعة

تضمن اتفاق مكافحة الإغراق الكثير من التعديلات إلا أن أحكامه تبق غير كافية لمنع الدول المتقدمة من اللجوء باستمرار إلى ممارسات الإغراق غير المشروعة التي تستغلها كأداة لتطبيق نزعتها الحمائية الجديدة ضد صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية، من جهة أخرى فإنها تطبق باستمرار الأحكام المتعلقة بفتح التحقيقات بشأن الإغراق ضد منتجات الدول النامية، حيث تمثل حصتها أكثر من **60 %** من إجمالي التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق.

و تعود الإشكالية في ذلك إلى وجود ثغرة في الجوانب المفاهيمية لظاهرة الإغراق، الذي يعبر عن بيع المنتوج في بلد أجنبي بسعر أقل من سعر بيعه في البلد المصدر، و يترتب عن هذا التعريف مشكلتين عمليتين في تحديد السعر، الأولى مرتبطة بتحديد السعر على أساس التكاليف الحدية و يعد ذلك ناتجا عن وفورات الحجم التي تجعل تكلفة الوحدة تنخفض عند زيادة المبيعات مما يجعل أسعار التصدير أقل من الأسعار المحلية، أما المشكلة الثانية فترتبط بالتسعير التفاضلي الذي هو نتاج للاختلاف و التباين القائم بين أذواق وتفضيلات المستهلكين وقدراتهم الشرائية في أسواق التصدير مما يؤثر على متوسط التكلفة التسويقية[1]. و عليه فإن الإشكالية المتعلقة بالمفاهيم تدفع إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الإغراق بتحديده بدقة وإعادة صياغة الاتفاق حتى لا تكون الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية ضحية لإجراءات مكافحة الإغراق.

2-2- تطور الخلافات التجارية المرتبطة بممارسات الإغراق غير المشروعة

يعد الخلاف حول ممارسات الإغراق من أكثر الخلافات المطروحة لدى هيئة تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة، حيث ارتفع عدد التحقيقات ضد ممارسات الإغراق غير المشروعة خلال الفترة **1995-2001** من **157** تحقيق إلى أكثر من **347** تحقيق و مكن ذلك من تطبيق إجراءات مضادة لهذه السياسات ارتفعت من **118** إجراء إلى **159** إجراء[2]. وبلغ عدد الشكاوى التي تم تقديمها في سنة **2009** ما يفوق **400** شكوى، **45 %** منها مصدرها الدول النامية ولم يتم الاستجابة إلا إلى **42 %** منها، في حين غابت أي شكوى من الدول العربية خلال هذه الفترة بالرغم من تعرضها للعديد من الإجراءات التمييزية و ممارسات الإغراق المضرة بمنتجاتها[3].

3- حماية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م عن طريق الرسوم المضادة للإغراق في الجزائر

3-1-شروط فرض الرسوم المضادة للإغراق في الجزائر

عملت الجزائر على تكييف منظومتها القانونية• و صياغة تشريعات تسمح لها بحماية صناعتها المحلية في حالة إثبات وجود إغراق في سوقها المحلي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجاتها. حيث يعتبر إغراقا إذا تم دخول المنتجات إلى السوق

---

[1] محمد طوبا اونغون، مرجع سابق، ص.94

[2] Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie internationale, édition DALLOZ, 2005, p.347

[3] علا الصيداني، اثر الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، الاتحاد العام لغرف الصناعة و التجارة و الزراعة للبلاد العربية، نوفمبر 2009، بيروت، ص.21

• من ذلك المادة **8** من القانون **79-07** الصادر في **21** جويلية **1979** المعدل و المتمم بالقانون رقم **98-10** الصادر في **22** أوت **1998** من قانون الجمارك الجزائري الذي يوضح كيفية وضع الرسوم المضادة للإغراق و فرض الرسوم التعويضية و تطبيق بعض الإجراءات الوقائية. و بناءا على ذلك طبقت الجزائر لأول مرة إجراءات لمكافحة سياسات الإغراق بفرض رسوم مضادة و رسوم تعويضية في **1992** من خلال المرسوم التنفيذي **92-123** الصادر في **23** مارس **1992** لحماية الإنتاج الوطني من ممارسات المنافسة التجارية غير المشروعة، و حدد في هذا المرسوم قيمة الرسم و مدة سريانه التي امتدت لسنة واحدة. كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم **05-222** المؤرخ في **22** جوان **2005** الذي يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق و كيفياته، كما أصدر القرار رقم **81** المؤرخ في **03** فيفري **2007** المحدد لكيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق ضد الإغراق التي تتطابق مع شروط الإثبات و تطبيق الرسوم المضادة للإغراق الواردة في اتفاق المنظمة العالمية للتجارة

الوطنية بسعر أقل من القيمة العادية لمنتوج مماثل•• (تحدد على أساس السعر المقارن المدفوع أو الواجب دفعه أثناء عمليات تجارية عادية عند بيع المنتوج المماثل الموجه للاستهلاك في السوق الداخلية)، و في حالة وجود شك بحالة إغراق لابد من فتح تحقيق تقوم به مصالح مختصة تابعة لوزارة التجارة للتأكد من فعل الإغراق و إثبات الضرر الناتج عنه والعلاقة السببية بين تدفق الواردات موضوع الإغراق و الضرر الواقع، و بالتالي شرعية فرض الحق المضاد له الذي لا يمكن فرضه و بالتالي إقفال التحقيق إذا كان هامش الإغراق ضعيفا لا يتجاوز 2 % من سعر التصدير، أو كان حجم الواردات الحقيقية أو المحتملة موضوع الإغراق من بلد معين ضعيفا يقل عن 3 % من واردات المنتوج المماثل في السوق الوطنية إلا إذا تجاوزت مساهمة البلدان المصدرة للمنتوج المماثل مجتمعة نسبة 7 % [1].

3-2-الإجراءات المتبعة لفرض الرسوم المضادة للإغراق في الجزائر

في حالة إثبات وقوع الإغراق و وجود الضرر أو التهديد بحدوثه على فرع قائم من فروع الإنتاج الوطني أو تأخير إنشائه وذلك بالتأثير السلبي على المبيعات و الأسعار الداخلية و المخزون و التشغيل و الأجور و نمو الاستثمار، يحق لإدارة الجمارك فرض حق ضد الإغراق بأثر رجعي للفترة التي لم يطبق فيها حق مؤقت ضد الإغراق لا تتجاوز قيمته قيمة هامش الإغراق خلال مدة تكون كافية لمواجهة الإغراق المسبب للضرر قابلة للتمديد إذا وجد مبرر لذلك، شرط أن لا تتجاوز المدة خمس سنوات من تاريخ بداية تطبيقه إلا إذا تبين بعد المراجعة استمرار الإغراق و الضرر و تكرارهما عند إلغاء الحق ضد الإغراق[2]، لكن تجدر الإشارة إلى أن المنتوج لا يمكن أن يخضع في نفس الوقت لرسوم مضادة لسياسة الإغراق والحق التعويضي[3].

3-3- مدى قدرة الجزائر على فرض الرسوم المضادة للإغراق لحماية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

عملت الجزائر على توفير الحضانة القانونية المضادة لممارسات الإغراق، إلا أن قدرتها على تطبيق رسوم مضادة لها تعد مقيدة، فحتى وإن تعرض السوق المحلي للإغراق بالمنتجات الزراعية الغذائية للشركات العالمية التي لها قدرة كبيرة على التهرب القانوني من إثبات ممارسات الإغراق فإن الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المتضررة غير قادرة على المطالبة بفرض رسوم مضادة لسياسات الإغراق نظرا للأسباب التالية:

أ-صعوبة إثبات الضرر و جمع الأدلة القانونية التي تؤكد فعلا تعرضها للإغراق، كون أن عملية الإثبات جد معقدة و تخضع لعدة شروط و تتطلب إمكانيات مالية و بشرية و فنية لتمكينها من الإثبات القانوني لحدوث فعل الإغراق [4]، مثل تحديد حجم المبيعات و الفترة الزمنية التي تم خلالها الإغراق، إضافة إلى مشكلة تحديد السعر و كيفية احتسابه إذا كان سعر جملة أو سعر استهلاك و كيفية احتساب مستوى السعر نظرا لتعدد حجم الصفقات و مشاكل النقل و الشحن و التفريغ وتغيرات أسعار الصرف....كما أن إثبات وقوع الضرر يتم بدراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في قياس الانخفاض الفعلي و المحتمل في المبيعات، الأرباح، حجم الإنتاج و الحصة السوقية، الإنتاجية و معدل عائد الاستثمار والانخفاض الفعلي و المحتمل في استغلال الطاقات الإنتاجية، الأسعار المحلية، التدفقات النقدية، المخزون، الأجور... [5]

•• منتوج مماثل: منتوج مشابه من حيث جميع الجوانب للمنتوج المعني ، او في غياب هذا المنتوج منتوج أخر و إن كان غير مماثل من كل الجوانب إلا انه يتصف بنفس المواصفات المشابهة تماما للمنتوج المعني.

[1] انظر: المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 05-222 الصادر في 22 جوان 2005 المحدد لشروط تنفيذ الحق ضد الإغراق و كيفياته.
[2] بتصرف المواد 38، 39 ، 40، 42 من المرسوم 05-222 (السابق الإشارة إليه)
[3] المادة 41 من المرسوم التنفيذي 05-221 المحدد لشروط و كيفيات تطبيق الحق التعويضي.
[4] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق ، ص. 75
[5] عادل مهدي، عولمة النظام الاقتصادي و المنظمة العالمية للتجارة، الدار المصرية البنانية، ط2، 2004، ص.246

و يجب الإثبات بمختلف الأدلة على وجود العلاقة السببية بين حدوث الضرر و تدفق الواردات المغرقة للسوق الجزائري وتبيان مختلف العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون هي السبب وراء حدوث الضرر و ليست الواردات، كانخفاض إنتاجية الفرع و التطورات التكنولوجية أو تراجع الطلب و الاستهلاك المحلي...

ب–عدم امتلاك الصناعات الزراعية الغذائية الص و م أجهزة اقتصادية كفؤة و خبرات إدارية و قانونية متخصصة حتى تتمكن من معالجة الممارسات الاغراقية وفقا لنصوص اتفاق الإغراق، من جهة أخرى تجد صعوبة كبيرة في فرض الرسوم المضادة لعدم قدرتها في الكثير من الحالات على التحديد الدقيق للدولة المسببة أو مصدر الإغراق في ظل تداخل عمليات الإنتاج وعمليات التجارة على المستوى الدولي، و إن تمكنت من تحديد مصدر الإغراق فإنها تفقد قدرتها على وضع الإجراءات المضادة اتجاه صادرات الدول المتقدمة خاصة الو م ا و دول الاتحاد الأوروبي المهيمنة على مجريات التبادل التجاري.

4–سبل تعظيم استفادة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من أحكام اتفاقية الإغراق

إن قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على مواجهة حالات وممارسات الإغراق التي تطبقها الشركات العالمية في السوق الجزائرية تتطلب ما يلي:

4–1– تزايد وعي و إدراك هذه الصناعات بأحكام الاتفاق و شروطه، حتى يتسنى لها المطالبة بفتح تحقيق لإثبات الضرر وفرض رسوم مضادة للإغراق، أما المؤسسات المصدرة فإنه لابد أن تتوخى الحذر و جميع الإجراءات التي تجنبها فرض تدابير مكافحة الإغراق ضد منتجاتها في الأسواق الدولية.

4–2– التسريع بإنشاء هيئات و أجهزة حكومية متخصصة في مجال مكافحة ممارسات الإغراق و تعزيز أكثر للجوانب القانونية و التشريعية التي تتماشى مع التطورات القانونية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالموضوع، و العمل على نشرها والإبلاغ عنها بصورة دورية مستمرة حتى تكون في متناول جميع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية، و بذلك تؤمن فرص ومكاسب الاقتصاد الوطني من التحرير التجاري و توفر لها الحماية الكافية ضد الممارسات غير السليمة و غير المشروعة.

ثانيا– حماية منتجات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

نظرا لتأثر الإنتاج الوطني سلبا جراء عمليات التحرير التجاري طبقت الجزائر حماية تجارية منذ **1996** من خلال " القيمة الإدارية" "**la valeur administrée**" التي اعتمدت كإجراء وقائي لحماية الأنشطة و مستويات التشغيل التي يهددها التدفق الكبير للواردات المنافسة للمنتوج المحلي، و في إطار تكييف الجزائر لإجراءات الحماية و الوقاية مع قواعد منظمة التجارة العالمية تم استبدال القيمة الإدارية وفقا لقانون المالية لسنة **2001** ب" الحق الإضافي المؤقت " **DAP**" و هو رسم إضافي حمائي معدله **60 %** طبق على حوالي **500** منتوج يحدد سنويا ضمن قانون المالية وتم تخفيضه بمعدل **12 %** سنويا إلى أن الغي في سنة **2006** ، غير أن هذه الأساليب الحمائية لم تكن كافية للصناعات الزراعية الغذائية بل شهدت العديد من المطاحن إغلاقها نظرا لتراجع مستويات الحماية التي توفرها لها الدولة[1]. و لهذا عملت الجزائر على تعزيز تدابير حماية الإنتاج الوطني لمحاولة الاستفادة من أحكام اتفاق التدابير الوقائية لمنظمة التجارة العالمية، و ذلك من خلال:

[1] Mustapha Mekideche, op.cit, p. 176

1-إمكانية تطبيق التدابير الوقائية لحماية إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1-1-أشكال التدابير الوقائية• المعتمدة لحماية إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

يمكن اللجوء إلى اتخاذ تدابير وقائية تكون في شكل رفع للحقوق الجمركية أو تخفيض كمية الواردات بمستوى لا يقل عن متوسط حجم الواردات من المنتوج خلال ثلاث سنوات الأخيرة، إذا ما ثبت بناءا على تحقيق تقوم به المصالح المختصة التابعة لوزارة التجارة (وقائع فعلية) وجود علاقة سببية بين تزايد تدفق الواردات من منتوج معين و الضرر الكبير الذي يلحقه أويهدد بالحاقة بفرع الإنتاج الوطني للمنتوج المماثل، على أن يتم تطبيقه في فترة زمنية تكون كافية للوقاية أو إصلاح الضرر الواقع أو حماية المنتوج من الضرر الذي يمكن أن يهدده[1].

1-2-شروط تطبيق التدابير الوقائية

يشترط عند تطبيق التدابير الوقائية أن لا يخضع المنتوج المستورد الذي طبق عليه الإجراء الوقائي إلى إجراء وقائي آخر مدته مساوية لمدة تطبيق الإجراء الأول إذا لم تتجاوز المدة الفاصلة بين الإجراءين سنتين، غير أنه يمكن تطبيق تدبير وقائي مرة أخرى عند استيراد منتوج ما لمدة مئة وثمانين يوما على الأقل في حالة ما إذا تجاوزت مدة تطبيق تدبير وقائي السنة، وإذا لم يطبق مثل هذا التدبير الوقائي على نفس المنتوج أكثر من مرتين خلال فترة خمس سنوات التي سبقت مباشرة تاريخ إدخال التدبير[2]. كما أنه لا يمكن تطبيق هذه التدابير الوقائية إلا بناء على نتائج عملية التحقيق الذي يجرى في مدة أربعين يوما قابلة للتمديد بثلاثين يوما، و الذي يثبت فعلا وجود علاقة سببية بين تزايد تدفق الواردات و تضرر فروع الإنتاج من خلال تقلص الحصة السوقية و التغيرات الحاصلة في مستوى المبيعات و الإنتاج و الإنتاجية، واستعمال طاقة الإنتاج والأرباح والخسائر و عملية التشغيل و في حالة وجود عوامل أخرى يلغى تطبيقه [3].

2- إمكانية تطبيق الحق التعويضي لحماية إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

2-1-مفهوم الحق التعويضي

يطبق الحق التعويضي• على الواردات الزراعية الغذائية في حالة تقدم فرع من فروع الإنتاج الوطني بطلب إلى المصالح المختصة لفتح تحقيق حول وجود الدعم و دراسة مدى تأثيره على هذا الفرع، و يعد الدعم موجودا إذا اتخذ شكلا من الأشكال التالية[4]:

أ-مساهمة مالية من السلطات العمومية؛

ب-أي شكل من أشكال دعم السلطات العمومية للمداخيل أو الأسعار؛

ج-التخلي عن مداخيل عمومية تكون عادة مستحقة التحصيل أو عدم تحصيلها؛

• يخضع تحديد اشكال التدابير الوقائية الى المرسوم التنفيذي رقم 05-220 المؤرخ في جوان 2005 المحدد لشروط تنفيذ التدابير الوقائية و كيفياتها و القرار رقم 79 المؤرخ في 03 فيفري 2007 الذي يحدد كيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق التدابير الوقائية. قد طبقت الجزائر قبل ذلك الإجراءات الوقائية لحماية المنتوج الوطني من التدفق الكبير للواردات الأجنبية بتبنيها في 10 نوفمبر 2003 قرارا يقضي برفع الرسوم الجمركية على الواردات من الخمور، بعد تقديم الديوان الوطني للمتاجرة بالخمور طلبا إلى الحكومة يشكو فيها المنافسة غير الشرعية للخمور المستوردة و تقديمه لتقرير يؤكد تراجع الإنتاج المحلي الذي أصبح يباع بصعوبة في السوق المحلي وتراجع المبيعات بنسبة 30 %، و بناءا على ذلك أقدمت الحكومة على تعديل المادة 16 من قانون المالية لسنة 2004 الذي أقر رفع الرسوم الجمركية إلى أكثر من 95 % من قيمة الاستيراد.

[1] بتصرف بناء على المواد من 1 إلى 7 من المرسوم التنفيذي رقم 05-220 المؤرخ في 22 جوان 2005 الذي يحدد شروط تنفيذ التدابير الوقائية و كيفياته.

[2] المواد 16 و 17 من المرسوم التنفيذي رقم 05-220 المحدد لشروط تنفيذ التدابير الوقائية و كيفياتها.

[3] المواد 5، 9 ، 10 من القرار 79 المؤرخ في 3 فيفري 2007 المحدد لكيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق التدابير الوقائية.

•يخضع تطبيق الحق التعويضي الى المرسوم التنفيذي رقم 05-221 المؤرخ في 22 جوان 2005 المحدد لشروط تنفيذ الحق التعويضي و كيفياته و القرار رقم 80 المؤرخ في 03 فيفري 2007 يحدد كيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق التعويضي)

[4] المادة 9 من المرسوم 05-221 المتعلق بشروط تحديد الحق التعويضي و كيفياته.

د–تقديم السلطات العمومية أو شرائها سلعا بمقابل لا يتناسب مع شروط السوق في البلد المصدر.

2-2–شروط فرض الحق التعويضي

إن الدعم الذي يكون موضوع تطبيق الحق التعويضي هو الدعم الخاص الذي تستفيد منه مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أومؤسسات فرع إنتاجي معين أو مجموعة معينة من فروع الإنتاج، كما أنه لابد من تحديد وجود الضرر الناتج عن تدفق الواردات المدعمة أو الذي يهدد بإحداثه على فرع الإنتاج المحلي الموجود أو يتسبب في تأخير إنشائه و ظهوره، و يستند في ذلك إلى جمع مجموعة من الدلائل الايجابية و الوقائع الفعلية التي تؤكد ذلك و منها:

أ– نسبة الزيادة في الصادرات المدعمة في السوق الوطني؛

ب– أثر الواردات المدعمة على الأسعار و تأثيرها في السوق الوطني؛

ج–اثر الواردات المدعمة على فرع الإنتاج الوطني للمنتوج المماثل و العوامل و المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على وضعية فرع الإنتاج الوطني.

و بعد إجراء التحقيقات اللازمة يلغى تطبيق الحق التعويضي إذا كان مبلغ الدعم لا يتجاوز 1 % من سعر تصدير المنتوج محل التحقيق أو إذا كان حجم الواردات المدعمة الفعلية أو الممكنة أو الضرر ضئيلين. كما يقفل التحقيق إذا كانت الواردات المدعمة مصدرها دول نامية و كان مستوى الدعم الإجمالي الممنوح للمنتوج المعني لا يتجاوز 2 % من قيمته المحسوبة على أساس وحدوي، و كان الحجم الإجمالي للواردات المدعمة من بلد واحد يشكل أقل من 4 % من إجمالي الواردات و إذا كانت الواردات المدعمة تشكل في مجموعها أقل من 9 % من الواردات الإجمالية للمنتوج المماثل في السوق الوطنية[1].

و خلال فترة إجراء التحقيق و استكماله و اثبات وجود الضرر من عدمه يمكن تطبيق حق تعويض مؤقت لصالح الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المتضررة بعد مرور 60 يوما على فتح التحقيق شرط أن لا تتجاوز مدة تطبيقه 4 أشهر، وفي حالة إبداء المصدر للمنتجات المدعمة موافقته بإلغاء الدعم أو اتخاذ تدابير أخرى تتعلق بآثاره و التزاما بمراجعة أسعار منتجاته أوعدم التصدير إلى السوق الوطني منتجات مدعمة فإنه يقفل التحقيق دون تطبيق أي حق تعويضي سواء مؤقت أو نهائي[2].

3– إمكانية حماية المنتجات الزراعية الغذائية الحساسة

تضمن اتفاق جويلية 2004 إمكانية لجوء الدول النامية إلى اعتبار بعض منتجاتها ' منتجات حساسة أو خاصة' نظرا لأهميتها في الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بحيث لا تطبق عليها كل التخفيضات الجمركية المتفق عليها[3]، وبناء على ذلك فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة يسمح لها في حالة توفر الشروط و المعايير المتعلقة بالمنتجات الحساسة(الأمن الغذائي و ضمان سبل العيش واحتياجات التنمية الريفية)• أن تحدد قائمة من المنتجات الحساسة و توفر لها الحماية الكافية، بإعفائها من التخفيضات الجمركية لا سيما المنتجات التي تواجه منافسة شديدة و تعد ضرورية للأمن الغذائي، على أن

---

[1] بتصرف من المواد 12، 13،14، و 15 من المرسوم التنفيذي المحدد لشروط تنفيذ الحق التعويضي و كيفياته .

[2] انظر المواد 18، 21 من المرسوم التنفيذي المحدد لشروط تنفيذ الحق التعويضي و كيفياته .

[3] حالة أسواق السلع الزراعية، 2006، ص.7

• معايير تحديد المنتجات الخاصة هي :

أ- مؤشرات الأمن الغذائي: - مساهمة المنتوج في التغذية(السعرات الحرارية)
- الاعتماد على الواردات(نسبة الواردات من المنتج إلى حجم الاستهلاك منه)
- نسبة الاكتفاء الذاتي (نسبة الاستهلاك إلى حجم الإنتاج)

ب- مؤشرات ضمان سبل العيش:- حصة المنتج من الأراضي الزراعية أو المساحة المحصولية
- مدى تراجع الإنتاج بفعل الواردات(الترابط بين الإنتاج و الاستيراد)

ج- مؤشرات التنمية الريفية: أهمية المنتج في الاقتصاد الريفي(حصة المنتج من الإنتاج الزراعي الإجمالي، معدل نمو الإنتاج بالنسبة للمنتج)

يرافق إجراءات الحماية تدابير مساندة تساعد على التغلب على المعوقات المرتبطة بالعرض في مجال الإنتاج و التسويق والتجارة و إعادة تخصيص الموارد تخصيصا أمثلا. من جهة أخرى و باعتبار أن اتفاق الحماية يسمح لجميع الدول باختيار وتسمية منتجات معينة منتجات خاصة و حساسة و غياب المعايير الموحدة لتسمية هذه المنتجات، فإن ذلك يجعل الدول الأعضاء تختار قائمة هذه المنتجات حسب مصالحها الاقتصادية لا سيما الدول المتقدمة، لذا يتوقع أن يقلل استخدام المنتجات الخاصة من مكاسب الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و فرص نفاذها إلى الأسواق الدولية لتعرضها لأساليب حمائية إضافية.

ثالثا–صعوبات تطبيق تدابير حماية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و الطرق الموضوعية لها

1–صعوبات تطبيق تدابير حماية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تواجه الجزائر جملة من الصعوبات التي تحد من قدرتها على حماية إنتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م ترتبط بالتزامها بشروط الحماية التي أقرها اتفاق الوقاية لمنظمة التجارة العالمية المتمثلة في:[1]

3–1– أن تكون الحماية نسبية و ليست مطلقة (تمثل الحماية نسبة من تكلفة الإنتاج و يتغير مقدارها بتغير التكلفة)؛

3–2– أن تكون الحماية مؤقتة و ليست دائمة: لفترات زمنية محددة بأربع سنوات قابلة للتجديد؛

3–3– أن تكون الحماية متدرجة أي متناقصة مع مرور الوقت إلى أن تنعدم في السنوات الأخيرة، لأن الهدف من الحماية هو منح المؤسسة فرصة للتكيف مع متطلبات التجارة الجديدة و الارتقاء بتنافسيتها.(الحق الإضافي المؤقت)

فعلى عكس الممارسات و التطبيقات الحمائية السابقة التي اتبعت فيها الجزائر حماية دائمة و مستمرة، تتطلب الحماية في المنظمة أن ترتبط بأجل زمني لا يتجاوز أربع سنوات قابلة للتمديد إذا اثبت التحقيق استمرار الضرر على أن لا تتجاوز المدة الإجمالية الكلية لتطبيق التدبير الوقائي ثماني سنوات[2]، و هي فترة تعتبرها الجزائر غير كافية لتأمين الحماية و الوقاية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م من الممارسات التجارية غير المشروعة.

2–الطرق الموضوعية لاتخاذ إجراءات الحماية لصالح الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

حتى يمكن اتخاذ إجراءات وقائية في الجزائر لحماية فروع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م بطريقة ذكية و موضوعية لابد من:

2–1–الاختيار الدقيق لقدرات الإنتاج الوطني التي تمتلك قدرات تنافسية على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية إذ يجب تحديد الفروع المهيأة كما و نوعا للمنافسة، من حيث قدرتها على تلبية الطلب الكلي و توفير العرض المناسب وكذلك الفروع ضعيفة الإنتاجية؛

2–2– اختيار على مستوى كل فرع قائمة السلع التي تساهم بحصة أكبر في إنتاج القيمة المضافة و السلع ضعيفة الإسهام، و بعد احتساب التكاليف الفعلية للإنتاج و دراسة مدى قدرة فروع الإنتاج على النمو في المدى القصير و البعيد يمكن على أساس ذلك وضع الاختيارات المناسبة لكل فرع و لكل منتوج في إطار تشجيع الإنتاج الوطني، و يكون بذلك لكل اختيار إجراءاته الجمركية المناسبة سواء بزيادة الرسوم الجمركية أو وضع قيود كمية أو سحب بعض الالتزامات المتعلقة بالتنازلات الجمركية[3].

---

[1] رواء زكي الطويل، مرجع سابق ، ص. 315

[2] المواد 11، 12، 13 من المرسوم 05-220 المؤرخ في 22 جوان 2005 المحدد لشروط تنفيذ التدابير الوقائية و كيفياتها.

[3] بشير مصيطفى، الشراكة الأجنبية و مبدأ حماية المنتوج الوطني، ملتقى الجزائر و الشراكة الأجنبية ، جامعة الجزائر 9-10 ماي 1999 ، ص.21

خلاصة الفصل الخامس

إن تأثر الصناعات الزراعية الغذائية الص و م سلبا جراء عمليات التحرير التجاري للسلع الزراعية الغذائية يعد نتيجة حتمية لضعف قدراتها الإنتاجية و التسييرية و التنظيمية و تراجع قدراتها التنافسية، لعدم تحكمها في معايير و مواصفات التصنيع الغذائي العالمية وتقنيات الإنتاج الحديثة و ارتفاع تكاليف إنتاجها و تدني جودة منتجاتها من جهة، و من جهة أخرى التأثير السلبي لمحيط الأعمال المعقد و البيروقراطي و ضعف السياسات و هياكل الدعم المرافقة لتطويرها و القوانين والتشريعات التي تحميها و توفر لها الحضانة القانونية لضمان نموها بشكل طبيعي و متوازن حتى يرتقي دورها في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي للمستهلك الجزائري، و تقليص التشوهات التجارية التي تتحملها الناتجة عن التحرير غير المدروس للتجارة الخارجية التي جعلتها في منافسة غير متكافئة مع الشركات متعددة الجنسيات المتحكمة في مجريات التجارة الدولية للسلع الزراعية الغذائية، و التي غالبا ما تلجأ إلى إتباع تدابير تجارية غير مشروعة كالإغراق و تصدير منتجات مدعمة إلى السوق المحلي تضعف القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الصغيرة في الجزائر، لا سيما أمام ضعف قدراتها على إثبات العلاقة السببية بين تدفق صادرات هذه الشركات و تراجع حصتها السوقية و أرباحها .

و عليه فان هذه الوضعية تستدعي تفعيل دور الدولة و اعتماد سياسات و إجراءات مستعجلة لإعادة تثمين الفرص المتاحة أمام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م جراء عمليات الانفتاح التجاري، و الاستغلال الأمثل لنقاط قوتها باعتبارها من أهم الفروع الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري التي يعول عليها في خلق القيمة المضافة و التشغيل و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفصل السادس:

سياسات و استراتيجيات تأهيل وتطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

تمهيد

إن عولمة المنافسة و تنوع الأسواق و تجدد المنتجات الغذائية و تزايد تطبيقات التكنولوجيا في الصناعة الزراعية الغذائية الحيوية قد غيرت من محددات المنافسة على المستوى الدولي، إذ لم تعد تقتصر على تكلفة مدخلات الإنتاج بل تمتد إلى هيكل المؤسسة ومرونتها في الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين و التغيرات الحاصلة فيها. و عليه فإن الاستفادة من مكاسب عملية التحرير والانفتاح التجاري العالمي للسلع الزراعية التي تعد تحديا كبيرا أمام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر يتطلب تعايشها مع المحيط الاقتصادي العالمي وتعقب تطوراته و التفاعل معها ودراسة مختلف المتعاملين الرئيسين المحليين و الدوليين في هذا الفرع، وتحديد جميع العوامل الرئيسية و العناصر المحددة للقدرة التنافسية، ويتطلب ذلك إعادة تأهيل مؤسسات الفرع في إطار إستراتيجية واضحة المعالم محددة المستويات، لا سيما و أنها لم تستعد جيدا لعملية التحرير بعد أن كانت تعيش في وضعية حمائية أمنتها لها الدولة عبر مختلف إجراءاتها القانونية و الجمركية. و ذلك من خلال مدخلين أو اصلاحين أساسين :

المدخل الأول يتعلق بإصلاح المحيط العام للمؤسسة من خلال إعادة النظر في آليات و إجراءات تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، و المدخل الثاني يرتبط بإحداث إصلاحات على مستوى السياسات الاقتصادية الجزئية للمؤسسة. وهو ما يعالجه هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسات تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المستوى الكلي

المبحث الثاني: سياسات تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المستوى الجزئي

المبحث الثالث: برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و إستراتيجية تطويرها

المبحث الأول: سياسات تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المستوى الكلي

يعد بناء و تنمية القدرات التنافسية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م منطلقا أساسيا لمواجهة التحديات والآثار الناتجة عن اتفاقية التجارة في السلع الزراعية، و يتطلب الأمر تدخلا قويا من الدولة و تغييرا و تجددا في وظائفها لتأمين محيط الأعمال التنافسي لهذه المؤسسات و الانتقال من وظائف تقليدية حمائية إلى وظائف حديثة من خلال ضبط الأسواق ومراقبتها، و تحسين مناخ الاستثمار و إزالة معوقاته و تعزيز البنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية التي تمكن المؤسسة من الارتقاء بتنافسيتها و تحسين جودة منتجاتها. و إتباع السياسات الاقتصادية و الإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية إضافة إلى توفير الحضانة القانونية و التشريعية المنظمة للبيئة الاستثمارية التي تحمي مصالح هذه المؤسسات من المنافسة غير الشفافة و المشروعة ....و هو ما يستعرضه المبحث من خلال:

المطلب الأول: تأهيل محيط الاقتصاد الكلي

المطلب الثاني: إصلاح القطاع الزراعي وإعادة تنظيم فرع الصناعات الزراعية الغذائية

المطلب الأول: تأهيل محيط الاقتصاد الكلي

تلعب الدولة دورا هاما في مجال تأهيل محيط الاقتصاد الكلي و ذلك من خلال السعي إلى تحسين مناخ الاستثمار والتقليل من معوقاته و تسهيل إجراءاته لخلق بيئة استثمارية مشجعة على نمو و تطور مختلف الفروع الإنتاجية للصناعات الزراعية الغذائية الص و م . و يحاول المطلب استعراض أهم هذه الإجراءات من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تحسين مناخ الاستثمار و محيط أعمال الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

الفرع الثاني: تأهيل القطاع المالي والمصرفي

الفرع الثالث: الإصلاح الجمركي و تسهيل إجراءات تصدير المنتجات الزراعية الغذائية

الفرع الأول: تحسين مناخ الاستثمار و محيط أعمال الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن الارتقاء بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الاقتصاد الجزائري يتطلب تأهيلا حقيقيا لمحيط أعمالها و ازالة العراقيل التي تواجهها و ذلك من خلال:

أولا– تحسين المحيط القانوني و الإداري للصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1–تحسين المحيط القانوني المتعلق بالصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تحتاج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م إلى حضانة قانونية و تشريعية خاصة بها تضمن مصالحها و توفر لها الحماية من الممارسات غير القانونية و تحفز على تطوير استثماراتها المحلية و الأجنبية على أن تتسم بالمرونة و الوضوح، كما تتطلب وضعيتها الحالية ضرورة إسراع الدولة في تكييف قوانينها مع قوانين اتفاق التجارة في السلع الزراعية و الاتفاقيات ذات الصلة به، لا سيما و أنها ملزمة باحترامها في جميع تعاملاتها التجارية كقوانين الصحة و الصحة النباتية و قوانين التدابير الوقائية و القوانين المرتبطة بمعايير و مواصفات الإنتاج (الايزو و معيار الهاسب ..) و الالتزام بتطبيقها.

2- تحسين المحيط الإداري المتعلق بالصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن الرغبة في تفعيل دور الصناعات الزراعية الص و م في الاقتصاد الجزائري و ترقية مساهمتها فيه على مختلف المستويات وتشجيع الاستثمار في فروعها الإنتاجية، يتطلبا تدخلا حقيقيا من طرف الدولة لوضع إطار إداري مناسب لهذه الصناعات مرن قادر على التكيف مع احتياجاتها و متطلباتها يتسم بالشفافية و قلة التعقيد من حيث الاجراءات البيروقراطية، مع اعادة النظر في طرق تسيير مختلف الأجهزة الادارية التي تتعامل مع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و اعتماد مبدأ اللامركزية في تسيرها حتى ترتقي إلى إدارة اقتصادية تتوخى التبسيط و السهولة و السرعة في اجراءاتها ، كما أن الوضعية الحالية تستدعي انشاء هيئات ادارية متخصصة في دعم فروع الانتاج الزراعي الغذائي و تفعيل علاقة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م بالهيئات المتواجدة مثل مراكز التسهيل التي تتولى المرافقة و تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات الص و م و الإعلام و التوجيه بهدف تطوير سياسة المقاولة و ضمان التسيير الجيد للملفات و تقليص مدة إنشاء المؤسسات ...[1].

ثانيا- تحسين المحيط التنظيمي المدعم لنشاط الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1-تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية

إن إعادة إدماج الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الاقتصاد الوطني بشكل حقيقي و تحفيز الاستثمار فيه وإقامة فرع متطور يتطلب تطوير محيط عمل هذه المؤسسات على جميع المستويات و رفع تنافسيته، و جعله قادرا على دعم الإنتاج الزراعي و عمليات الإنتاج و البيع و التسويق من خلال توفير و تحسين خدمات هياكل البنى التحتية الملائمة والخدمات المساندة و توفير المعلومة الاقتصادية في الوقت المناسب والتكنولوجيا ... نظرا لدورها الفعال في زيادة القدرة التنافسية لهذه الصناعات، كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم 37: دور البنى التحتية و القاعدية في تحسين تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

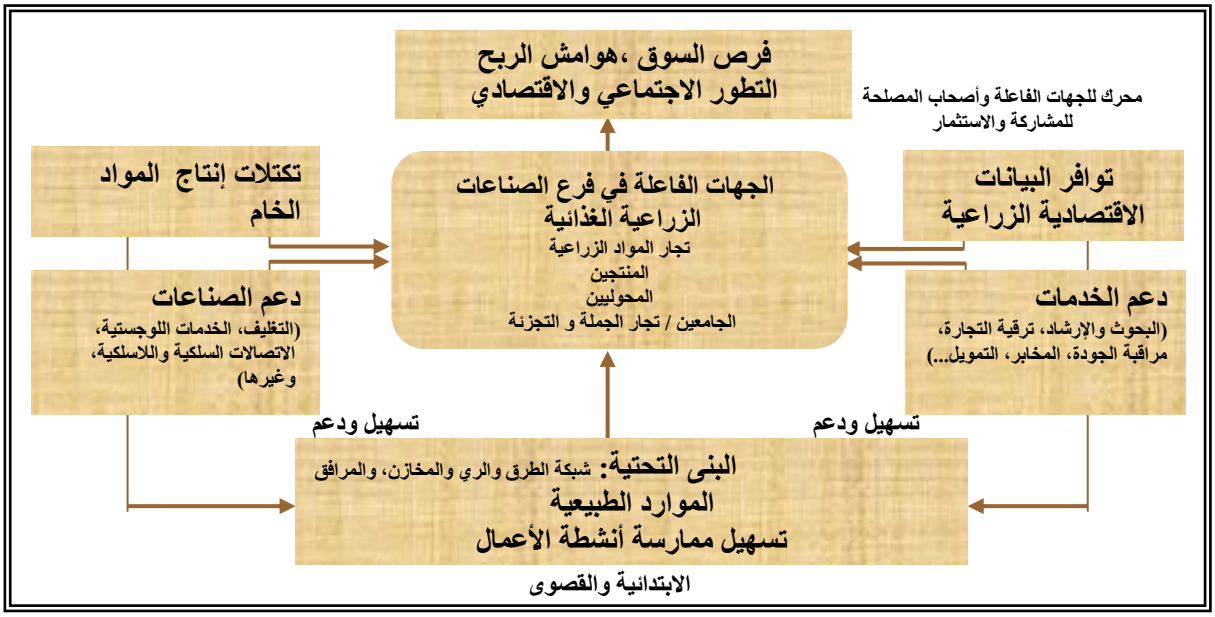

Source: Dan Acquaye, Abishag Frimpong –Manso, The roles and opportunities for the private sector in Africa's agro-food industry, United Nations development program, 2010, p.36

[1] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79 الصادر في 25 فيفري 2003 المتعلق بإنشاء مراكز التسهيل .

يتضح من الشكل أن قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على النمو و التطور و الاستثمار في بيئة الأعمال الحالية الموصوفة بنمو المنافسة، يتطلب دورا محوريا من طرف الدولة على عدة مستويات ترتبط بتطوير البنى التحتية، وتبسيط وتحسين إجراءات ممارسة الاعمال و تقديم الخدمات المساندة المتعلقة بالبحث و التطوير والمواصفات ومعايير الإنتاج العالمية و القدرة على توفير المعلومة الاقتصادية حتى يمكن استثمارها بدلالة الزمن...

2-توفير العوامل التمكينية الضرورية لنشاط الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

توصل **christy** و آخرون في سنة **2009** إلى صياغة تراتبية للعوامل و الاحتياجات الأساسية التي لابد أن تتخذها الدولة لخلق بيئة تمكينية للصناعات الزراعية الغذائية المتنافسة، و بعد إجرائهم لفحص عميق للمكونات الرئيسية للبيئة التمكينية الخاصة بالصناعات الزراعية الغذائية تم ترتيب هذه المكونات وفقا للشكل الموالي:

شكل رقم **38**: تراتبية الاحتياجات التمكينية للتنافسية في الصناعات الزراعية الغذائية



المصدر: حالة الأغذية و الزراعة**2012**، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، منظمة الأغذية و الزراعة ، **2012** ، ص. **43**

يتضح من الشكل أن هناك عوامل تمكينية ضرورية لابد على الدولة توفيرها ترتبط بمدى توفر البنى التحتية و العقار وإجراءات وسياسات التجارة الخارجية، و هي تؤثر بقوة في القدرة التنافسية للصناعات الزراعية الغذائية، كما أن وجود هذه البيئة يمكن أن يشجع على تطوير الاستثمار في هذا الفرع و دخول مؤسسات الص و م إلى السوق و يعزز قدرتها التنافسية، كما تقدم إسهاما كبيرا لتوليد الاستثمار في الزراعة، إلى جانب ذلك لابد من توفير عوامل تمكينية هامة تتمثل خاصة في تسهيل الحصول على التمويل نظرا لمحدودية الموارد المالية لهذه الصناعات، و دعمها و تزويدها بمخرجات البحث و التطوير و تقريبها بمراكز المواصفات و المعايير لجعلها قادرة على الالتزام بها عند طرح منتجاتها.كما تبرز الحاجة إلى تدخل الدولة في توفير عوامل تمكينية مفيدة و مسهلة لنشاط هذه الصناعات من خلال تبسيط إجراءات الاستثمار والأعمال و الاتصالات التجارية.

3-تحفيز استثمارات القطاع الخاص و تنمية علاقاته التشاركية مع القطاع العام

لابد من خلق شراكة قوية بين القطاع العام و الخاص بالتحديد الدقيق للمسؤوليات و تعميق الترابط بين الزراعة والصناعة كجزء من خطة مستقبلية تحضيرا لما بعد البترول، مما يساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية و التصنيع الغذائي. فتنافسية القطاع الخاص في هذه الصناعات تعتمد على تنافسية محيط الاقتصاد الكلي و قدرته عل تخفيض تكاليف العرض

(أسعار تنافسية) و طرح منتجات ذات جودة عالية، كما تعتمد أساسا على تنافسية عرض المواد الأولية و وسائل الإنتاج المناسبة، خصوبة الأراضي و توفر البنى التحتية الأساسية والتكنولوجيا و أنظمة رفع إنتاجية العمال و غيرها من العوامل التي ينبغي للدولة تحسينها، و التي يبرزها الشكل الموالي.

شكل رقم 39: عوامل رفع تنافسية القطاع الخاص في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

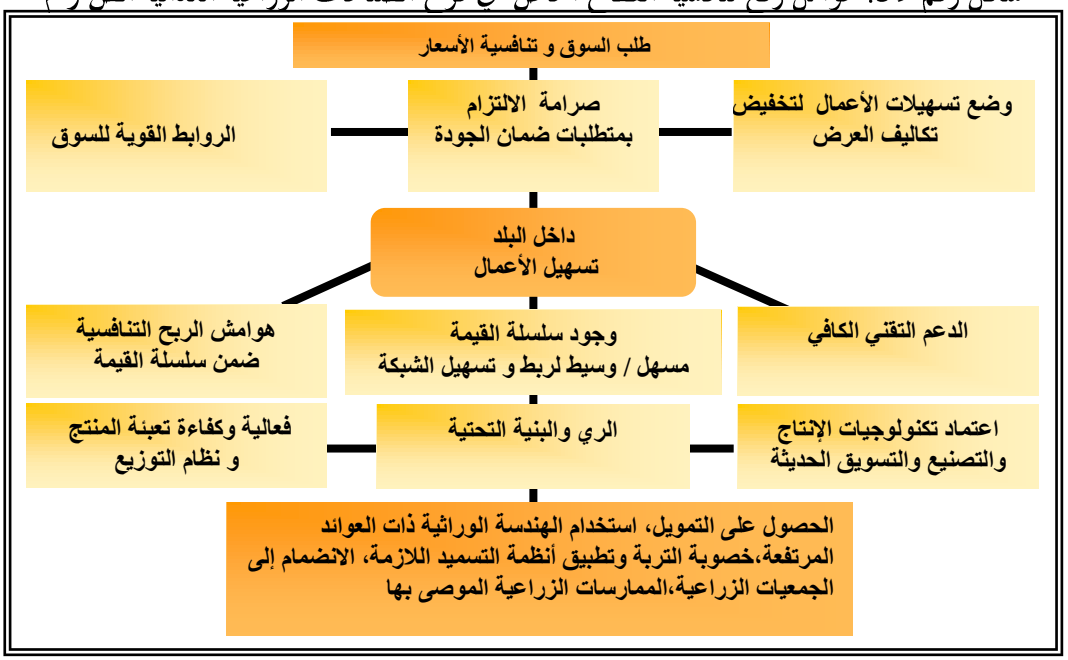

Source: Dan Acquaye, Abishag Frimpong –Manso, The roles and opportunities for the private sector in Africa's agro-food industry, United Nations development program 2010, p.36

الفرع الثاني: تأهيل القطاع المالي والمصرفي

ترتبط الكثير من معوقات الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م بالمشاكل المتعلقة بندرة التمويل و محدودية صيغه و ارتفاع تكالفيه و هو ما يستدعي اعادة تأهيل القطاع المالي و المصرفي، و ذلك من خلال :

أولا–رفع قيمة الإقراض الزراعي و إنشاء بنوك متخصصة في تمويل القطاع الزراعي و الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1–رفع قيمة الإقراض الزراعي

تعد مخصصات الإقراض الموجهة للقطاع الزراعي جد ضعيفة في الجزائر ولا تتماشى مع احتياجاته التمويلية، كما يوضح الجدول الموالي.

جدول رقم 72: تطور قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر (2000–2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

متوسط2000–2006			2007			2008			2012		
نقدي	عيني	إجمالي	نقدي	عيني	إجمالي	نقدي	عيني	إجمالي	نقدي	عيني	إجمالي
114,4	714,9	829,4	307,7	1050,4	1358,1	825,6	1867,7	2693,4	72,9	2220	2293

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 31، 32، 33الخرطوم، 2011،2012، 2013ص.125، 126،112

فبالرغم من تطور قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر من إجمالي **829** مليون دولار كمتوسط للفترة **2000-2006** إلى **2293** مليون دولار سنة **2012**، إلا أنه يزال ضعيفا مقارنة بالقدرات و الوفرة المالية التي تتمتع بها (حوالي **206** مليار دولار احتاطي صرف)، ما يتطلب إعادة توجيه هذه الفوائض المالية لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي.

2-إنشاء بنوك متخصصة في تمويل القطاع الزراعي و الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

من أهم خصائص التمويل في الجزائر محدودية و غياب البنوك الزراعية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي و فروع الصناعات الزراعية الغذائية التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص القطاع وتكيف صيغها التمويلية وفقا لذلك، حيث يأتي أغلب التمويل من البنوك التجارية غير المتخصصة التي تساهم بأكثر من **90 %**، كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم 73: توزيع الإقراض الزراعي في الجزائر حسب المصدر

الوحدة: مليون دولار

	2007		2008		2012	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %	القيمة %	النسبة %
بنوك زراعية	163,49	12,03	192,04	7,13	192,84	8,41
بنوك تجارية	1194,67	87,96	2501,36	92,86	2099,87	91,58
تعاونيات الإقراض الزراعي	–	0	–	0	–	0
الإجمالي	1358,15	100	2693,4	100	2292,71	100

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد**31**، **32** ،**33** الخرطوم **2011**،**2012**،**2013**، ص.**128** ،**129**، **114**

يلاحظ أن الإقراض الزراعي عن طريق البنوك التجارية يمثل أكثر من **90** %من اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الزراعي، في حين تأتي النسبة المتبقية من البنوك الزراعية (غياب الإقراض عن طريق تعاونيات الإقراض الزراعي)، علما أن أغلب القروض هي قروض قصيرة و متوسطة الأجل موجهة لتمويل دورة الاستغلال، اما القروض طويلة الاجل الموجهة لتوسيع الاستثمار فهي حديثة نسبيا اذا بدأ العمل بعد استحداث قرض التحدي في سنة **2011**.

مما سبق تنبع الحاجة إلى ضرورة استحداث بنوك متخصصة لتمويل مختلف فروع الاستثمار الزراعي الغذائي وجعل الإجراءات البنكية أكثر مرونة لتشجيع الاستثمار فيها، لا سيما في ظل ارتفاع معدل الادخار الوطني (قدر في سنة **2000** ب **40 %** و تجاوز منذ سنة **2006** معدل **60 %** بالمقابل يسجل ضعف معدل الاستثمار الذي يقدر ب **25 %**) والسيولة البنكية، كما تنبع حتمية ذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل عن طريق رأس المال الخاص لاستثمارات الفرع الذي يقدر ب**61,7 %** مقارنة بضعف حصة التمويل عن طريق القروض البنكية المقدرة ب **11,5 %** فقط[1].

ثانيا- تنويع صيغ التمويل الموجهة إلى القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية

إن تحديث القطاع الزراعي و فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر و التقليل من عراقيل التمويل يتطلب تقوية التمويل البنكي من خلال طرح المنتجات المالية الملائمة والمحفزة و السعي لتنويعها، و تحديثها بطرح بدائل تمويلية متعددة تتماشى واحتياجات تمويل هذه المؤسسات، حيث تقتصر صيغ التمويل الحالية على الصيغ التالية فقط:

[1] Patrick plane, op.cit, p. 113

1-قرض الرفيق le crédit RFIG

1-1-مفهوم قرض الرفيق

هو قرض استغلال موسمي (قصير الأجل) يمتد لمدة سنة قابلة للتمديد يخضع لشروط محددة وفقا للاتفاق المبرم بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية (5 أوت 2008)، تتولى الوزارة تسديد فوائد القروض الصفرية الممنوحة للمستثمرات الفلاحية لتمويل الحصول على المدخلات الضرورية لنشاطها و تعزيز قدرتها في نظام السقي والحصول على التجهيزات الزراعية البسيطة وتحسين الهياكل القاعدية لتخزين الأعلاف. يستفيد منه المزارعون المربون (بصفة فردية أومنظمون في تعاونيات) الجمعيات ووحدات الخدمات الزراعية والمزارع النموذجية، والمؤسسات الاقتصادية التي تسعى إلى تكثيف، تحويل، تثمين و تخزين المنتجات الزراعية ، كما تم طرح صيغة " قرض الرفيق تصدير" الذي يوجه لتمويل وحدات توضيب و تصدير التمور•.

1-2-نتائج تطبيق قرض الرفيق و أفاق تطبيقه

تمكن في سنة 2009 حوالي 80 % من المستفيدين من قرض الرفيق من تسديد التزاماتهم في حين عجز 20 % عن الوفاء بديونهم و هو ما جعلهم يقصون من الحصول على القرض لاحقا، الأمر الذي دفع وزارة الفلاحة إلى تمديد وتوسيع مدة القرض إلى 24 شهرا بدلا من 18 شهر. و قد خصص بنك الفلاحة و التنمية الريفية في سنة 2010 حوالي 5 مليار دينار جزائري كقروض للفلاحين و المنتجين في إطار قرض الرفيق ، وفي سنة 2011 ارتفعت المخصصات إلى 6,5 مليار دج خصص منها 4 مليار دج لمنتجي الحبوب، في حين توزعت 2,5 مليار دج المتبقية بين منتجي البطاطا والبقوليات و الأشجار المثمرة و تربية الأبقار[1]. و تجاوزت قيمته 7 مليار دج في سنة 2013. (انتقل عدد المستفيدين من القرض من 7000 في سنة 2010 الى 8744 في سنة 2012 و تجاوز 9910 في سنة 2013) .

2-قرض التحدي le crédit ETTAHADI

هو قرض استثماري جديد (2011) موجه لاستغلال وتجهيز وتحديث الأراضي في إطار المستثمرات الفلاحية الجديدة ومستثمرات تربية المواشي التي أنشأتها الدولة، تستفيد منه المستثمرات التي تفوق مساحتها 10 هكتار بقيمة لا تتجاوز سقف 200 مليون دج، ويعفى في إطاره المستفيدون من دفع الفوائد البنكية خلال ثلاث سنوات الأولى لتبدأ عملية التسديد في السنة الرابعة بنسبة 1 %و في السنة الخامسة 2 %، و ترتفع في السنة السادسة و السابعة إلى 3 % و يتم انطلاقا من السنة الثامنة إلغاء مبدأ تيسير الفوائد لتكون على عاتق المستثمر.

3-القرض الفدرالي

إلى جانب هذين القرضين هناك القرض الايجاري le crédit leasing الذي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية (سمح بتمويل 12 ألف تجهيز زراعي) و القرض الفدرالي le crédit fédératif الموجه خاصة إلى متعاملي القطاع الخاص و العام في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، كما طرح قرض التحدي الفدرالي le crédit ETTAHADI fédératif (2012/3/1) الذي يستفيد منه كل المتعاملين في مجال التحويل و التعبئة و التغليف و تخزين المنتجات الزراعية الغذائية لتمويل عملية الحصول على وسائل الإنتاج الضرورية في حدود 200 مليون دج (وحدات تحويل الطماطم وإنتاج زيت

• للتعرف اكثر على خصائص هذه القروض يرجى زيارة موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية: http://www.badr-bank.dz

[1] Ali ben Mohamed, crédit RFIG, l'Eco, revue bimensuel de l'économie et de la finance, N 36, du 1 au 15 février 2012, p. 29

الزيتون و زيت المائدة و وحدات إنتاج المنتجات المحلية الإقليمية ، عمليات تخزين وتعبئة وتغليف وتثمين المنتجات الزراعية ذات المصدر الحيواني و النباتي، وحدات تجميع و تحويل الحليب، إنتاج العسل....)

وعليه يمكن القول أن إيجاد صيغ تمويلية متخصصة في تمويل القطاع الزراعي و الصناعات الزراعية الغذائية الص وم يعد من أهم الآليات التي تسهم في تطوير الزراعة الجزائرية والإنتاج الغذائي، باعتبار أنها كانت من أهم عوامل نجاح هذه الأنشطة في الدول المتقدمة، إذ انطلقت من دراسة مشاكل تمويل هذه المؤسسات ،خصائصها وإمكانياتها ثم تبني الصيغ التمويلية الملائمة لها.

ثالثا- اعتماد مقاربة حديثة لتمويل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

1-الاعتماد على المناهج الحديثة في تمويل الصناعات الزراعية الغذائية

أمام تنامي تحديات تمويل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الناتجة عن تغير طبيعة المخاطر التي تواجهها في ظل الانفتاح التجاري و ارتباطها بتقلبات الأسواق الدولية، يجب على البنوك الجزائرية أن تعمل على تكييف طرق تمويلها لهذه الصناعات مع طبيعة المخاطر التي تواجهها و تبني الطرق و المناهج الحديثة لتمويل مؤسسات الفرع المتمثلة فيما يلي.

جدول رقم 74: المناهج و الطرق الحديثة لتمويل الصناعات الزراعية الغذائية

الموضوع	الطرق التقليدية	الطرق الحديثة
هدف التمويل	التركيز على الإنتاج بهدف رفع حجمه و الإنتاجية مع إهمال تسويق المنتوج	منهج سلسلة القيمة: يأخذ بعين الاعتبار السوق أولا و تقدير مستوى تطور سلسلة القيمة.
تقليص المخاطر	التجميع المصرفي أهم آلية لتوزيع و تقليص المخاطر	نظام مستودع السلع، التأمين على المحاصيل و صناديق الضمان
مؤسسات التمويل	غالبا تمول عن طريق بنوك التنمية الزراعية	بنوك التنمية الزراعية المتخصصة، مؤسسات التمويل المصغر، كما تم إدخال البنوك التجارية.
التعرف على المؤسسات	معرفة مخطط البيع للمؤسسة الزراعية الغذائية	فهم عميق لاندماج المؤسسة في النشاط على طول سلسلة القيمة
تغطية فوائد القرض	انخفاض مستوى تغطية فوائد القرض	ارتفاع نسبي لمعدلات تغطية فوائد القرض لتخفيض المخاطر.
الدعم الفني	القروض تمنح دون الأخذ بعين الاعتبار الخبرة الفنية المتاحة للمؤسسة المقترضة	توفر الخبرة الفنية للمؤسسة يعد جد ضروري للحصول على أي تسهيلات مالية
معايير القبول أو الأهلية	تستند إلى ربحية المؤسسة و معدل العائد على الاستثمار	تركز أكثر على طرق تخفيف و تقليص مخاطر الإنتاج و التسويق، مستوى تطور سلسلة القيمة و ربحية المؤسسة

Source: Dan Acquaye, Abishag Frimpong –Manso, The roles and opportunities for the private sector in Africa's agro-food industry, United Nations development program 2010, p.39

يلاحظ من الجدول أن طرق التمويل الحديثة للصناعات الزراعية الغذائية التي تعتمدها معظم البنوك في الدول المتقدمة قائمة على مبدأ التخصص في التمويل و الدراسة الدقيقة لوضعية المؤسسة و قدراتها الإنتاجية و مكانتها في سلسلة القيمة ومدى توفرها على الخبرة الفنية كشرط أساسي لحصولها على التمويل، و بالرغم من أهمية هذه الطرق إلا أنه يصعب بشكل كبير تطبيقها على كل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر لا سيما الص و م منها لضعف خبرتها الفنية و ربحيتها و اندماجها على طول سلسلة القيمة.

2- إنشاء صناديق ضمان قروض متخصصة لصالح الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تنبع الحاجة الى إنشاء صناديق ضمان قروض• متخصصة لصالح الصناعات الزراعية الغذائية الص و م، خاصة في ظل صعوبة الحصول على القروض المصرفية المرتبطة غالبا بضمانات تعجز عن توفيرها و نقص ثقة البنوك بها و التخوف من عدم التزامها بتسديد التزاماتها البنكية.

و بتتبع حصيلة نشاط صندوق ضمان القروض بهدف التخفيف من مشاكل الإقراض البنكي و مخاطرها، يلاحظ أن دوره في ضمان القروض الموجهة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م يبق جد ضعيف، حيث لم تستفد من ضماناته خلال الفترة الممتدة بين سنة **2004** و جوان **2013** إلا **165** مؤسسة من إجمالي عدد مؤسسات الفرع تمثل **17,3 %** من إجمالي المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق، بقيمة ضمان قدرت ب **4,3** مليار دج[1]، و أمام هذا الضعف تنبع حتمية إنشاء صناديق ضمان قروض متخصصة لصالح بعض فروع الصناعات الزراعية الغذائية [2] تتولى ضمان القروض الموجهة لها بهدف إنشاء و توسيع أو تجديد أصولها أو أخذ مساهمات في مؤسسات أخرى، ومتابعة الأخطار الناتجة عن تقديم الضمانات و متابعة المشاريع الممولة و تقديم المشورة و الدعم الفني للمؤسسات المنخرطة في هذه الصناديق.

و تعد المبادرة التي قامت بها الحكومة في هذا الإطار دليل على أهمية إنشاء هذه الصناديق المتخصصة، حيث أقرت تعديلا على القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بمنحه مهام تسيير صناديق ضمان قطاعات أخرى لحساب الدولة، حيث شرع منذ جانفي **2012** في تسيير أول صندوق و هو صندوق ضمان القروض البنكية الممنوحة للقطاع الفلاحي(الفلاحين و المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي) الذي خصصت له ميزانية قيمتها **20** مليار دينار يتم تحريرها تدريجيا على مدار أربع سنوات بمعدل **5** مليار دج سنويا، حيث يتولى الصندوق تغطية القروض البنكية للقطاع الفلاحي بنسب تتراوح ما بين **50** إلى **80 %** من قيمة القرض الممنوح.

3-تعزيز التوجه الى صيغ التمويل الإسلامي للصناعات الزراعية الغذائية

أكدت الأزمات المالية الأخيرة عجز النظرية الراسمالية المبنية على فكرة الربا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و هو ما أدى إلى تنامي الأصوات المطالبة بالتوجه الى التمويل الاسلامي الخالي من الفوائد الربوية او التمويل بالمشاركة. و في هذا الاطار تنبع الضرورة في الجزائر إلى إعادة الاعتبار لصيغ التمويل الاسلامي و دورها في تنمية الاستثمار الزراعي الغذائي، و ذلك بتشجيع انشاء بنوك اسلامية و تعزيز قدرتها على تمويل القطاع الزراعي و الصناعات الغذائية عن طريق مختلف صيغ التمويل الإسلامي ، نظرا لايجابياتها الكثيرة المتمثلة في توفير التمويل المطلوب لشراء البذور و الأسمدة ووسائل جلب المياه و مختلف الآلات و المعدات و قلة مخاطرها و تكلفتها مقارنة بصيغ التمويل الربوي.

• تعرف صناديق ضمان مخاطر البنوك بناءا على المرسوم الرئاسي رقم 434 المؤرخ في 19 افريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على انه مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد و التزام الم ص و م بدفع مستحقاتها و القروض البنكية التي تحصلت عليها في آجال استحقاقها.

[1] Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, N23, novembre 2013, p. 36

[2] La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011, p.15

الفرع الثالث: الإصلاح الجمركي و تسهيل إجراءات تصدير المنتجات الزراعية الغذائية

يتطلب تحسين قدرات الإنتاج و الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م تبني إصلاحات جمركية عميقة تقلل من ثقل الإجراءات البيروقراطية و تكاليف المعاملات التجارية و تعمل على تبسيطها و جعلها اكثر سهولة امام المتعاملين.

أولا -إصلاح المنظومة الجمركية

1-الصعوبات الجمركية التي تواجه الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

يعاني المتعاملون التجاريون و الاقتصاديون المرتبطين بالصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر العديد من الصعوبات و المشاكل عند قيامهم بعمليات التصدير و الاستيراد يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-1-تعقد و ثقل الإجراءات الجمركية و صعوبتها ، مما يعرقل عمليات الاستيراد و التصدير و يرفع من تكاليفها، حيث يضطر المتعاملون التجاريون إلى توفير وثائق يفوق عددها **8** وثائق، في حين لا تتعدى في بعض الدول العربية و الأوروبية **5** وثائق(تونس، لبنان...سنغافورة، ألمانيا،السويد..).

1-2- ارتفاع تكلفة استيراد الشحنة الواحدة التي تتجاوز **1318** دولار مقارنة **858** في تونس و **950** في المغرب وطول فترة الاستيراد التي تقدر ب **26,8** يوم و **5** أيام للتصدير[1].

وهو ما يشكل عبئا كبيرا أمام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م ، مما يستدعي إعادة النظر في الإجراءات و الشروط التنظيمية لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وتقليص الإجراءات البيروقراطية، مما ينعكس إيجابا على عمليات التبادل التجاري لهذه الصناعات و بالتالي تحسين دورها في دعم النمو الاقتصادي. فتكلفة النقل البحري للواردات الغذائية تفوق **7000** دولار يوميا لكل باخرة شحن، و في هذا الإطار أشار تقرير صادر عن البنك الدولي **2011** أن التكلفة اللوجيستية لكل طن من القمح تستورده **10** بلدان عربية تبلغ **36** دولار أمريكي.

1-3- قدم البنية التحتية للموانئ الجزائرية و عدم مطابقتها للمواصفات الدولية الحديثة و تعقد نظام التسيير فيها، مما ساهم في ارتفاع تكاليف الاستيراد • التي تعد الأعلى في المنطقة المتوسطية، و دفع المستوردين إلى التوجه إلى الأسواق القريبة جغرافيا من الجزائر لتجنب عملية النقل البحري[2]. و لعل أهم ما يؤكد ذلك هو مؤشر ربط النقل البحري المنتظم• الذي يعرضه الشكل الموالي.

---

[1] Patrick plane, op.cit, p.113

• يقدر متوسط تكلفة بقاء السفينة في البحر وعدم تفريغ الحمولة بين 8 الاف و 12 الف دولار يوميا علما ان مدة بقاء السفن دون معالجة تمتد بين 6 إلى 12 يوم.

[2] Mohamed naili, les exportations du brésil en Algérie freinées par les contraintes logistiques?op.cit , p.15

• يعتمد المؤشر على 5 عناصر أساسية هي: عدد البواخر في البلد، قدرات تحميل كل باخرة، الحد الأقصى لحمولة الباخرة، عدد الخدمات المقدمة في الميناء و عدد البواخر التي تستغل الميناء، يأخذ القيمة 100في الدول 5 الأولى التي تحصلت على أكبر متوسط لقيمة العناصر الخمس سنة 2004 التي تعد سنة الإصدار الأول له.

شكل رقم**40**: مؤشر ربط النقل البحري المنتظم سنة **2011**

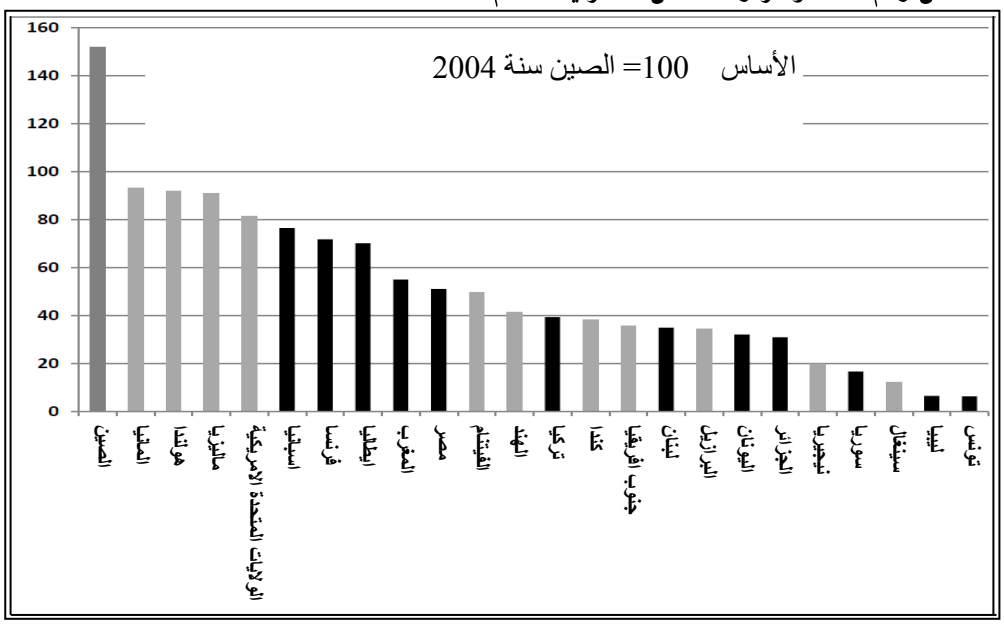

Source : Sébastien Abis, logistique et sécurité alimentaire en méditerranée, CIHEAM, N68 novembre 2012, p.7

استقر مؤشر ربط النقل البحري المنتظم في الجزائر في حدود **30** % سنة **2011** ، و احتلت حسب البنك الدولي سنة **2012** المرتبة **125** من أصل **155** بلد بعيدا عن تونس و المغرب و مصر (المرتبة **41**، **50** و**57** على التوالي)[1]، وهو ما يؤكد ضعف الخدمات المقدمة في الموانئ الجزائرية للمتعاملين التجاريين و قدم البنى التحتية و ثقل الإجراءات الإدارية و الجمركية) .

2–آليات تطوير إدارة الجمارك للارتقاء بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

ان الصعوبات سابقة الذكر تستدعي تحديث الموانئ الجزائرية لتقليل الصعوبات التي تواجه المصدرين والمستوردين عند تحميل أو تفريغ منتجاتهم و تبسيط الإجراءات الجمركية، و تسريعها لتقليص خسائر المؤسسات الناتجة عن تعرض منتجاتها للتلف و الفساد في حالة بقائها لفترة أطول و ذلك من خلال:

2–1–عصرنة إدارة الجمارك بإعادة النظر في الإجراءات الجمركية و قانون الجمارك و تكييفه مع قواعد التنظيم التجاري الجديد للمنتجات الزراعية الغذائية؛

2–2– التقليل من تكاليف الإدارة الجمركية و تحسين محيط العمل و علاقة الإدارة الجمركية بالمؤسسات الزراعية الغذائية و تسهيل عمليات دخول و خروج السلع و عمليات نقل البضائع و تقليص متوسط مدة الجمركة (**16** يوما)؛

2–3–وضع شباك وحيد على مستوى الموانئ للقيام بكل الخدمات المرتبطة بتسديد الرسوم الجمركية ربحا للوقت .

ثانيا- تبسيط و تسهيل إجراءات تصدير المنتجات الزراعية الغذائية

إن زيادة قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على النفاذ الى الاسواق الدولية يتطلب تبسيط و تسهيل الاجراءات المتعلقة بتصديرها و مساعدتها في ايجاد المنافذ التصديرية، و في هذا الاطار اقدمت الجزائر على تبني برنامج يعرف ببرنامج "تعظيم التصدير" **optime export** .

[1]Mohamed naili, transport, logistique et développement agro-alimentaire en Algérie, op.cit, p. 372

1-أهداف برنامج optime export

اعتمد البرنامج في 29 جوان 2008 بالشراكة بين وزارة التجارة و الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 2,1 مليون دولار، وهو برنامج موجه لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة و المتوسطة منها. حيث تستفيد المؤسسات المدمجة في البرنامج من دورات تكوينية لصالح المسيرين تكون في شكل ملتقيات و ورشات عمل، تتطرق إلى مواضيع متعلقة بالتجارة الدولية و تقنيات التصدير الدولي و الإعلام التجاري وطرق اكتشاف الأسواق الخارجية والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية. كما تتولى الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات تغطية مختلف المخاطر التي تتعرض لها في إطار عملية التصدير و وضعت الهيئة الفرنسية للتأمين على الصادرات (Coface) تحت تصرفها قاعدة بيانات تتضمن قائمة مشكلة من حوالي 50 مليون مؤسسة دولية يمكنها الاطلاع عليها للاستفادة من تجاربها الدولية و علاقتها بزبائنها.

تم في البداية اختيار 40 مؤسسة صغيرة و متوسطة من بين 600 مؤسسة أبدت رغبتها و اهتمامها للاندماج في البرنامج للاستفادة من مرافقة تقنية تمتد لمدة سنتين، تشمل ثلاث جوانب مهمة: تحسين مستوى الإعلام الاقتصادي في المؤسسة ومرافقتها في أنشطة التصدير إلى الأسواق الدولية حتى يكون مسار التسويق الدولي أكثر حرفية، و تحسين كفاءة و نجاعة الأطراف الاقتصادية الفاعلة.

2-نتائج تطبيق برنامج optime export

سمح تطبيق البرنامج الذي كان من المفترض انتهاؤه في 2010 بتأهيل 44 مؤسسة صغيرة و متوسطة فقط للتصدير، ما دفع إلى تمديده إلى نهاية 2012 و توسيعه ليشمل أكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة.

و لتحقيق الأهداف السابقة اقترح البرنامج بحث مختلف مجالات التنمية التي يمكن للمصدرين اكتشافها عبر الأنشطة الجماعية أو الفردية، و ذلك من خلال أجندة تمنح للمؤسسات المصدرة إمكانية الترشح حتى تكون عضوا في ما يعرف ب ' تحدي optime export '، كما يتطلب الأمر إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات، منها صادرات التمور والمنتجات الزراعية الغذائية التي تشترطها مصالح الجمارك لحماية سمعة المنتوج الجزائري من التلاعبات الحاصلة في الأسواق الدولية من حيث التغليف و التعبئة و الأسعار[1].

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد 1، 2002، ص. 12

المطلب الثاني: إصلاح القطاع الزراعي وإعادة تنظيم فرع الصناعات الزراعية الغذائية

نظرا للعلاقة الترابطية بين الصناعات الزراعية الغذائية و القطاع الزراعي باعتباره المورد الأول لمدخلات إنتاجها، و أمام الضعف المسجل في العلاقة التكاملية بينها في الجزائر، يمكن القول أن مستقبل هذه الصناعات و قدرتها على تقليص الاعتماد على الأسواق الدولية مرهون بمدى الجدية في معالجة مشاكل القطاع الزراعي و تشجيع الاستثمار فيه.

الفرع الأول: إصلاح القطاع الزراعي

الفرع الثاني : إعادة تنظيم فرع الصناعات الزراعية الغذائية

الفرع الأول: إصلاح القطاع الزراعي

بالرغم من تعاقب الكثير من السياسات الزراعية في الجزائر إلا أن القطاع الزراعي لا يزال قطاعا تقليديا عشوائيا، و لم تمكن هذه السياسات من تحقيق الأمن الغذائي و تجاوز المشاكل التي تعرقل التنمية الزراعية المحلية، حيث تظل مردودية القطاع الزراعي ضعيفة، كما يسجل تدهور وضعية الأراضي الزراعية و الموارد الطبيعية و تدني الإنتاجية و هامشية الصادرات الزراعية، لذا فإنه لابد من اعتماد إستراتيجية طويلة الأجل لخلق زراعة مستديمة قادرة على تحقيق أهدافها، من خلال زيادة العمالة الماهرة في القطاع الزراعي و تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق و الاستثمار...كما يبرزها الشكل التالي:

شكل رقم 41: الأهداف الأساسية لبرامج السياسات الزراعية المستديمة

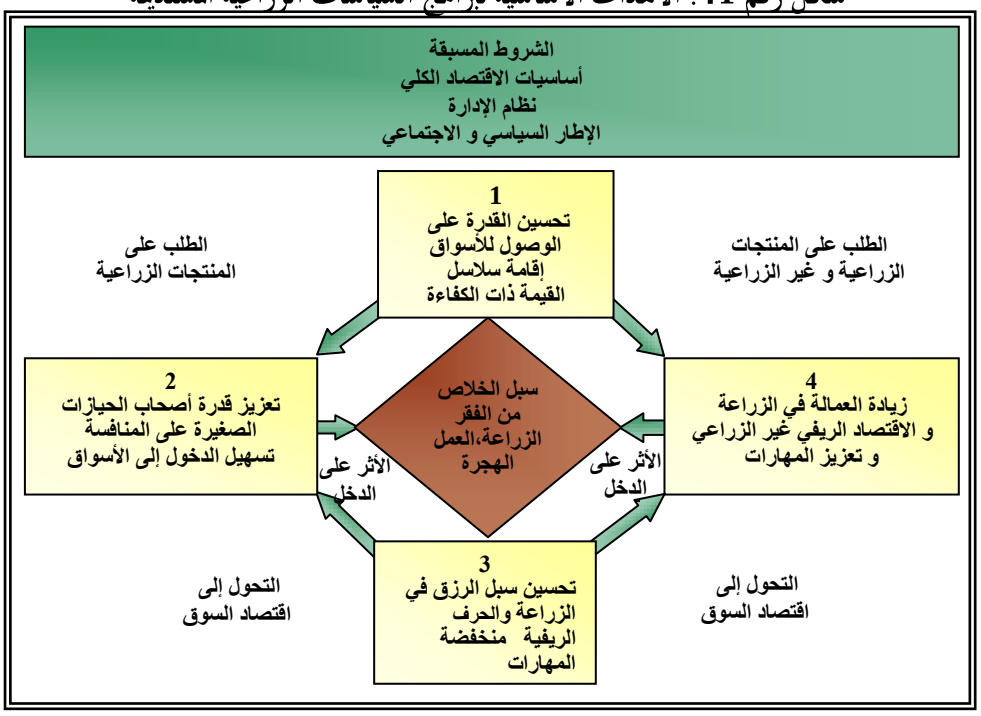

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم 2008، الزراعة من أجل التنمية، البنك الدولي للإنشاء و التعمير. ص.19

و لتحقيق هذه الأهداف لابد من:

أولا–الاهتمام بالإرشاد الفلاحي

1–أسباب ضعف الإرشاد الفلاحي في الجزائر

يرجع ضعف الإرشاد الفلاحي في الجزائر إلى الأسباب التالية[1]:

أ–غياب المفهوم العلمي و الدقيق لسياسة الإرشاد الفلاحي باعتماد و تبني مناهج و طرق و برامج للإرشاد غير ملائمة؛

ب–عدم التحديد الدقيق للفئة المستهدفة من إجراءات الإرشاد الفلاحي(منذ الاستقلال إلى غاية بداية **90** وجهت **98 %** من أنشطة الإرشاد الفلاحي إلى مؤسسات القطاع الزراعي التابعة للدولة على حساب مؤسسات القطاع الخاص)؛

ج–ضعف الدعم المالي الذي يتم بطريقة غير مباشرة(يدرج في إطار المشروع أو ضمن ميزانية مختلف الهيئات الزراعية) ومع بداية التسعينيات تم تخصيص **0,02 %**من الميزانية لتمويل عمليات الإرشاد الفلاحي بطريقة غير مباشرة؛

د–غياب المتابعة و التقييم لآثار و نتائج عملية الإرشاد الفلاحي بعد الانتهاء من تطبيقها، إضافة إلى غياب المعايير والمؤشرات الضرورية لعملية التقييم؛

ه– ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة التي تتولى الإشراف على هذه العملية.

2– طرق تطوير الإرشاد الفلاحي في الجزائر

نظرا لأهمية الإرشاد الفلاحي في تحسين الإنتاج و الإنتاجية فإن القطاع الزراعي في الجزائر بحاجة إلى اعتماد سياسة للإرشاد واضحة الأهداف و الأولويات، مع الاختيار الجيد للهيئات و الأفراد الذين يشرفون على تطبيقه لضمان وصول أكبر قدر ممكن من المعلومات و الاحتياجات التكنولوجية و التعليمية إلى أكبر فئة من الفلاحين مع العمل المستمر على متابعة إجراءات التنفيذ و التقييم.

ثانيا- تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي و الإسراع في حل مشكل العقار الزراعي

1–تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي

يسهم البحث العلمي في المجال الزراعي في تحسين الإنتاجية و انتقاء أحسن طرق و تقنيات الإنتاج الاقتصادية التي تتناسب مع الموارد الزراعية الطبيعية الجزائرية و ظروف الإنتاج، كما يسمح بخلق سلع و منتجات زراعية غذائية تتلاءم مع متطلبات المستهلك الجزائري[2]، إلا أن البحث الزراعي في الجزائر لا يزال ضعيفا يعاني الكثير من الصعوبات لا سيما ما يرتبط بضعف التمويل و افتقاره إلى الأسس السليمة لإدارة الموارد المادية المتاحة و نقص المواد البشرية المتخصصة في البحوث الزراعية الغذائية. و هو ما دفعها في أعقاب أزمة الغذاء العالمية و انعكاساتها السلبية على الأمن الغذائي إلى المشاركة في مشروع دعم البحوث الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، الذي يتم بالتعاون مع مؤسسات التمويل العربية و الإقليمية، يهدف البرنامج إلى تحسين النظم و الممارسات الزراعية والاستخدام الأمثل للموارد المائية وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، و تأسيس شراكة فعالة بين مراكز البحوث الزراعية العربية و تدريب الباحثين المتخصصين في البحوث الزراعية المختلفة، و تحسين كفاءة البحث العلمي من خلال تطوير قدرات المؤسسات البحثية الزراعية و العاملين فيها و تعزيز التعاون مع مراكز البحوث في الدول المتطورة.

2– الإسراع في حل مشكل العقار الزراعي

[1] Cherif mesbah, historique et place de vulgarisation en Algérie, cahier option méditerranéennes, vol 2 , p. 32

[2] بتصرف: رانية ثابت الدروبي،مرجع سابق، ص. 298

يعد مشكل العقار من أكبر المشاكل التي تواجه الزراعة الجزائرية، حيث يتسم نظام حيازة الأراضي بالتعقيد و التجزئة بدرجة كبيرة و محدودية فرص ملكية الأرض غير الملائمة لمقتضيات التحديث، و يشكل ذلك عائقا امام الاستثمار الخاص و يحد من فرص الحصول على الائتمان. و هو ما يستدعي الإسراع بإنشاء هيئة متخصصة تعمل على الإحصاء الدقيق للأراضي الزراعية و العمل على توزيعها بطريقة عادلة لضمان الاستغلال الأمثل لها، و توجيهها توجيها صحيحا و هو الهدف الذي جاء لأجله المرسوم التنفيذي رقم **11-06** مؤرخ في **10** جانفي **2011** المحدد لكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة و الملحقة بالهيئات و المؤسسات العمومية، بوضع هذه الأراضي تحت تصرف هذه الهيئات عن طريق الامتياز حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به و ذلك مقابل إتاوة تحدد وفقا لقانون المالية.

ثالثا-إقامة شراكة زراعية غذائية

إن إعطاء دفع لآلة التصنيع الغذائي تستدعي زيادة درجة التكامل بين القطاع الزراعي و الصناعات الزراعية الغذائية وإقامة شراكة فعالة مع المزارعين بالتركيز على طبيعة المدخلات و المواد الأولية الضرورية لمؤسسات الفرع، التي لابد من إنتاجها محليا و دراسة تكلفة إنتاجها و أسعار توريدها، و البحث عن طرق الإنتاج الحديثة التي تقلص من أثر التغيرات المناخية على الإنتاج[1].(تدفع التغيرات المناخية الناتجة عن ارتفاع درجة الحرارة و تقلص الأراضي الزراعية الى تراجع انتاج الحبوب بين **5,7** %و **14** %و إنتاج الخضر بين **10** %و **30**% في حدود سنة **2030** في الجزائر). ذلك أن قيام حركة مدمجة بين القطاعين تساعد على تعزيز طرق استغلال الإنتاج الوطني و يتم ذلك حسب الجمعية الجزائرية للمصدرين عبر:

1- استحداث مناطق زراعية متخصصة و إعادة تأهيل هياكل التكوين في النشاط الزراعي و تبسيط الإجراءات الجبائية وإنشاء فروع مستقلة للبذور؛

2- الاستغلال الأمثل للمنتجات الزراعية المنتجة محليا و تحويلها إلى الصناعة الغذائية التحويلية لتقليص فاتورة الاستيراد، مثال ذلك الأجبان المنتجة محليا التي شهد إنتاجها تراجعا كبيرا أمام نمو قيمة الأجبان المستوردة(قدرت في **2010** ب **38** مليون دولار)؛

3- بعث زراعات غير موسمية لدعم الإنتاج و المخزون المحلي يجنب المؤسسات الوطنية تبعات التغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية سواء من ناحية الأسعار أو الكميات؛

الفرع الثاني : إعادة تنظيم فرع الصناعات الزراعية الغذائية

يمكن إعادة تنظيم فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر من خلال:

أولا- التحديد الدقيق للأنشطة التي تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية و إعادة تنظيم الأسواق الوطنية

1- التحديد الدقيق للأنشطة التي تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية[2]، و ذلك بتحليل نقاط القوة و نقاط الضعف لكل فرع و تحليل إنتاجية و أداء أهم فروع الإنتاج و العوامل المعيقة و المؤثرة على إنتاجيتها، و ما هي تنافسية الفرع مقارنة بنفس

[1] A.Bencharif, stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie, op.cit, p.42
[2] Idem

فروع الإنتاج في الدول المجاورة و الدول الأوروبية مع التحديد الدقيق للفروع التي تحتاج للتأهيل لتسهيل عملية تحديد التدابير متوسطة و طويلة الأجل الملائمة للنهوض بها.(ما سبق التطرق إليه في الفصل الخامس)

2-إعادة تنظيم الأسواق الوطنية وفقا لقواعد اقتصاد السوق[1] و تقليص الاحتكار

في هذا الإطار أقرت الحكومة إجراءات تتمثل في استحداث شركات عمومية تتولى القيام بعمليات الاستيراد و تخزين وتوزيع المنتجات الاستهلاكية الأساسية شبيهة للديوان المهني للحبوب و الديوان المهني للحليب في منتجات اللحوم والمنتجات الزراعية، وإعادة النظر في موضوع استيراد و تخزين و توزيع المواد الاستهلاكية كالبن و الشاي و السكر والزيوت بهدف تقليص الاحتكار والهيمنة على الأسواق من طرف المتعاملين الخواص، و تفعيل دور مجلس المنافسة ومختلف آليات الضبط و المراقبة للسوق.

ثانيا-تقوية العلاقات التجارية بين الفاعلين في الصناعات الزراعية الغذائية و إعادة التنظيم القانوني للرقابة على جودة منتجاتها

1- تقوية العلاقات التجارية بين الفاعلين في الصناعات الزراعية الغذائية

أشارت بعض الدراسات إلى محدودية علاقات الشراكة المحلية بين الفاعلين الرئيسيين في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر و هو ما يدعو إلى ضرورة إقامة علاقة قوية بين المزارعين و سوق المنتجات الزراعية الغذائية، لا سيما إذا أحسن الفاعلون على طول سلسلة القيمة توظيف و استغلال قدراتهم و كفاءاتهم الحقيقية و عملوا على تنسيق جهودهم للحصول على مختلف البرامج، وطرح و صياغة المبادرات التي تمكنهم من تطوير الأسواق بناءا على نماذج يمليها واقع السوق، كما يجب تكثيف الجهود لحماية المزارعين من مختلف المخاطر و توعيتهم لمواجهة مشاكل الفقر، و إعادة تنظيم المستثمرات الصغيرة[2]، إذ يعد تنظيم صغار المستثمرين و المنتجين من الأمور بالغة الأهمية التي تسمح بالتوجه إلى وفورات الحجم و تخفيض تكاليف الإنتاج و المعاملات التجارية، وتسهيل طرق وصولها للدعم المالي والمعلومات المرتبطة بالأسواق، التسويق و طرق التسيير التجاري و استفادتها من التأطير و التكوين الوظيفي، و هنا تبرز مسؤولية الدولة في وضع المبادرات التي تجمع المستثمرات الصغيرة مع بعضها و خلق علاقات الشراكة والاستثمار والمقاولة من الباطن لا سيما من خلال تشجيع إقامة المعارض الوطنية.

2-إعادة التنظيم القانوني للرقابة على جودة المنتجات الغذائية

إن القدرة على حماية المستهلك و ضمان جودة المنتجات الغذائية و مطابقتها للمعايير الدولية يتطلب وجود بنية تحتية للجودة و التقييس توفرها هيئات و هياكل وطنية و مختلف القوانين• التي تضمن سلامة و صحة المنتجات، بفرض التزامات صارمة على مختلف المهنيين ، تتعلق بالنظافة الصحية و سلامة المنتجات وعدم تضمنها للملوثات، أو أية مواد أخرى تجعل المنتوج مضرا لصحة المستهلك، كما تلزمهم بمراقبة المنتجات قبل عرضها للاستهلاك و الالتزام بسلامة المستخدمين ونظافة المحلات و وسائل النقل.

و من بين هذه القوانين المرسوم المحدد لوسم المنتجات الغذائية و عرضها الذي يطالب بتوفر المعلومات الأساسية الإجبارية والمتمثلة في تسمية المنتوج و الكمية الصافية، تاريخ الإنتاج و التاريخ الأقصى للاستهلاك و معلومات عن المنتج الموضب

[1] Mustapha Mekideche, op.cit, p.177

[2] Rapport du forum mondial pour l'agro-industrie, op.cit, p. 50

•المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عرض الأغذية للاستهلاك، والمرسوم التنفيذي رقم 92-25 المؤرخ في 13 جانفي 1992 المتعلق بشروط استعمال المواد المضافة إلى المنتجات الغذائية و كيفيات ذلك.

و الموزع أو المستورد و بلد الصنع (البلد الأصلي أو بلد المنشأ)، وقائمة المكونات و الشروط الخاصة بالحفظ و تبيان طريقة الاستعمال المناسب للمنتوج. و القانون رقم 09-03 الصادر في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش الذي يطالب المؤسسات باحترام قواعد الصحة و سلامة الأغذية و عدم تلوثها ، أمن المنتجات الغذائية، مطابقة المنتجات و مراقبة مدى تطابقها مع المعايير.

ثالثا– تعزيز آليات الشراكة الدولية

1- علاقات الشراكة بين الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية و الشركاء الدوليين

تعد علاقات الشراكة بين الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية و مختلف المتعاملين الاقتصاديين الدوليين جد ضعيفة ونادرة ، كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم 42: الشراكة في الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر مقارنة بتونس، المغرب و فرنسا

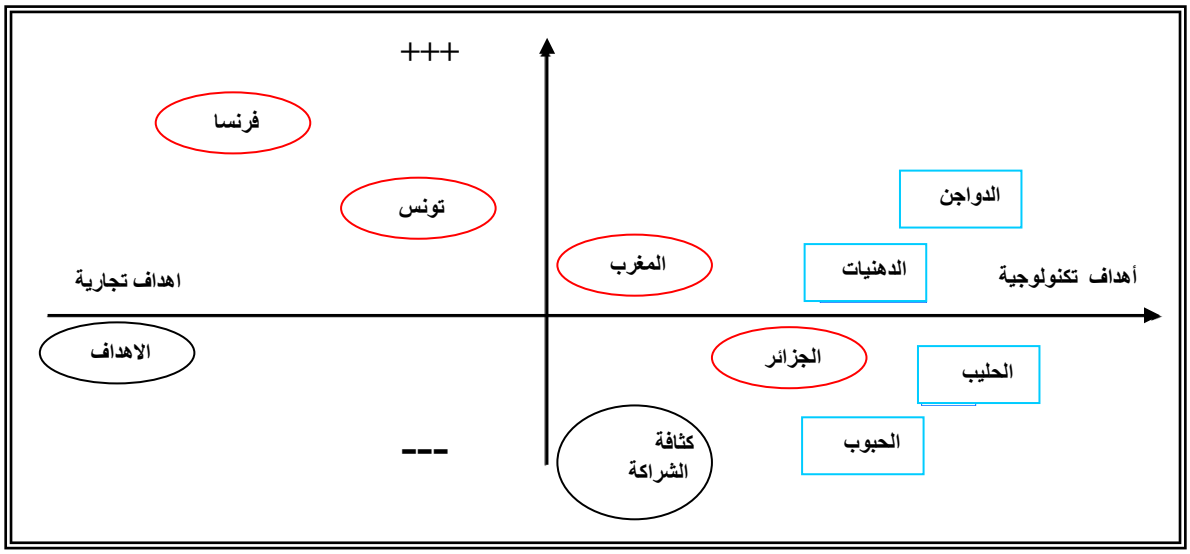

Source : F.Cheriet, les coopérations inter-entreprisses agroalimentaire en méditerranée : opportunités et difficultés des operateurs industriels, article présenté d'un travail de recherche élaboré dans le cadre du projet « partenariat pour la sécurité alimentaire en méditerranée », (IPEMED), décembre 2011, p.17

يبرز الشكل ضعف علاقات الشراكة بين الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية و الأجنبية مقارنة بنظيرتها التونسية والمغربية التي تتميز بكثافة علاقات الشراكة،مع اقتصارها على فرعي الحبوب و الحليب فقط.

2-أهمية الشراكة الدولية بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية

إن تنمية و تكثيف علاقات الشراكة بين الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية و نظيرتها الأجنبية يكتسي أهمية كبيرة، تتمثل في[1]:

2-1-تقليل ضغوط المنافسة: فالشراكة تحول المنافسة القائمة بين المؤسسات التي تدفع بعض منها إلى الانسحاب من السوق إلى توحيد أهدافها و السعي إلى تحقيقها بصفة مشتركة مما يقلل المنافسة بينها على الأسواق؛

[1]- انظر: -علاش محمد، منصوري الزين، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمنظمات الاقتصادية في ظل العولمة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، 14-15 مارس 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جيجل.
-Lotfi ramdani, la relance de l'industrie algérienne : une nouvelle vision pour de nouvelles contraintes, journée d'étude organisée par LEPII-EDDEN, sous le thème « l'Algérie face aux défis de la globalisation » Grenoble, 8 février 2011, 142

2-2-تقليل التكاليف: بتقاسم التكاليف و تقليص المخاطر و توزيعها بين المؤسسات المتحالفة؛

2-3-التوسع و النمو: النتائج التي تحققها المؤسسة منفردة في مجال التوسع الأفقي و العمودي أقل بكثير من النتائج المحققة في حالة الشراكة نظرا للأثر التعاوني(effet synergique) أو قاعدة 2+2=5؛

2-4-اكتساب المعرفة و التكنولوجيا: تسمح الشراكة بالاستفادة من الخبرة و نقل التكنولوجيا الحديثة وخلق الظروف الملائمة لإبراز الأفكار و المنتجات الجديدة، وتحسين جودتها و غيرها من المكاسب التي تمكنها من التطور و النمو .

في هذا السياق أسفرت دراسة لسبر آراء شمل بعض المؤسسات في الصناعات الزراعية الغذائية التي أبدت رغبة كبيرة في إقامة علاقات شراكة لا سيما في فرعي الحبوب و الحليب في الجزائر، أنها ترغب في الحصول على الدعم الفني و نقل التكنولوجيا الحديثة من وراء علاقات الشراكة مقارنة بمؤسسات الفرع في تونس و المغرب و فرنسا،كما هو موضح.

جدول رقم 75:الأهداف المنتظرة من علاقات الشراكة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر مقارنة بنظيراتها في تونس والمغرب و فرنسا.

	الجزائر	المغرب	تونس	فرنسا
مجال الشراكة	في مجال التصنيع والتكنولوجيا	المجال الصناعي والتواجد في الأسواق المغربية و دول الإتحاد الأوروبي	المجال الصناعي و التواجد التجاري في أسواق دول الإتحاد الأوروبي	التواجد التجاري في الأسواق المغاربية
أهداف الشراكة	التأهيل، التوسع في السوق المحلي، إعادة الهيكلة والتكامل بين فروع الإنتاج.	التأهيل، التصدير إلى الأسواق المغاربية و الأوروبية و التوسع في السوق المحلي	التصدير، التسويق	التموقع في الأسواق الدولية و التوزيع فيها وإعادة التصدير منها
المكاسب المنتظرة	تحويل المعارف و الخبرات والتكنولوجيا و المهارات التسييرية	تأهيل المؤسسات في مجال المعايير و المواصفات، زيادة الحصة في السوق المحلية.	تأهيل في مجال المعايير والمواصفات و اكتساب التكنولوجيا النفاذ إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي	الريادة في الأسواق المحلية و السيطرة على شبكات التوزيع.
البحث عن الشراكة مع	مؤسسات دول الإتحاد الأوروبي، المؤسسات الرائدة على المستوى العالمي ذات الشهرة العالية	مكاتب التمثيل التجاري لدول الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية	مكاتب التمثيل التجاري لدول الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية	المؤسسات الرائدة في السوق المحلي وشبكات التوزيع.

Source : F.Cheriet, les coopérations inter-entreprisses agroalimentaire en méditerranée : opportunités et difficultés des operateurs industriels, article présenté d'un travail de recherche élaboré dans le cadre du projet « partenariat pour la sécurité alimentaire en méditerranée », (IPEMED), décembre 2011, p.18

3- الصعوبات التي تواجه الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في ربط علاقات الشراكة الدولية

أرجعت معظم المؤسسات التي شملها سبر الآراء صعوبة ربط وعقد اتفاقيات شراكة إلى الأسباب التالية[1]:

3-1-المحيط السياسي والمؤسساتي للدول المضيفة، و إلى طبيعة مؤسساتها و استراتيجياتها و إلى حاجتها إلى التعاون الدولي.

3-2-مستوى تجربة الشراكة و التعاون على المستوى المحلي الذي يشكل عائقا كبيرا للبحث عن شركاء على المستوى الدولي. فالمؤسسات الجزائرية خاصة في فرع الحبوب و مشتقاتها تعاني من ضعف و محدودية تجربتها في الشراكة والتعاون المحلي مما يعيق قدرتها في البحث عن شركاء دوليين خاصة من دول الإتحاد الأوروبي، في حين أن فرع اللحوم البيضاء في

[1] **F.Cheriet, les coopérations inter-entreprisses agroalimentaire en méditerranée : opportunités et difficultés des operateurs industriels, op.cit, p. 19, 20**

فرنسا و تونس يواجه صعوبات أقل في البحث عن شركاء دوليين، و هذا يرجع إلى تجربتها الكبيرة في مجال التعاون المحلي المتراكمة و التي تستغلها في البحث عن شركاء جد.

3-3-حجم المؤسسة، حيث أن مختلف أشكال المؤسسات و المتعاملين الصغار يواجهون أكبر الصعوبات لعقد اتفاقيات شراكة، لأن هذه المؤسسات الصغيرة غالبا ما تواجهها الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تتميز بالتحالف والشراكة مما مكنها من عقد اتفاقيات تعاون و شراكة أخرى. و أكدت الدراسة بأنه في الجزائر يعد فرع سيفتال من المؤسسات التي يؤهلها حجمها لعقد و إبرام اتفاقيات شراكة، على عكس مؤسسة الرياض التي بالرغم من حجمها المعتبر إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة في تنمية علاقات الشراكة مع المتعاملين و الشركاء الأوروبيين. يضاف إلى ما سبق الصعوبات المرتبطة بالمشاكل التسييرية (الفجوة الكبيرة في جوانب الثقافة التسييرية و التنظيمية بين المتعاملين الجزائريين و الأوروبيين و صعوبة تكيف المؤسسات الجزائرية مع المؤسسات الأوروبية)، السياسية و المؤسساتية (تعقد الإجراءات و عدم استقرار الإطار المؤسساتي ،البيروقراطية و المنافسة غير القانونية للقطاع غير الرسمي)، و التنظيمية التي ترجع إلى عدم هيكلة المؤسسات الجزائرية و حاجتها إلى التأهيل و الأخذ بعين الاعتبار بعض خصائصها.

مما سبق يتضح أن تنمية علاقات الشراكة بين الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية و الشركاء الاقتصاديين الأجانب يعد ضرورة حتمية في ظل تحديات المحيط الاقتصادي المعولم، نظرا لأهمية أشكال الشراكة في نقل التكنولوجيا العالية و أساليب الإنتاج المتطورة والطرق التسييرية و التسويقية الحديثة التي تفتقر إليها المؤسسات الجزائرية، و لتذليل الصعوبات التي تحد من تطوير سبل الشراكة لابد من تحسين مناخ الاستثمار و البيئة القانونية والتشريعية وضمان استقرارها و التسريع في برنامج تأهيل المؤسسات لتقريبها من خصائص و إمكانيات المؤسسات الأوروبية. كما تنبع حتمية التكامل و التعاون مع الدول العربية و الإفريقية و خلق علاقات شراكة تسهم في تعزيز القوة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، وهوما اقترحته الجزائر في إطار مشاركتها في الندوة الإفريقية **19** لوزراء الصناعة، حيث طالبت بإنشاء مرصد إفريقي للصناعات الزراعية الغذائية يعمل على إعداد و تطبيق برامج إفريقية مشتركة لتطوير الصناعات الغذائية، و متابعة تطور محيط المؤسسات الإفريقية والمساهمة في تعزيز تنافسيتها من خلال توفير المعلومات الضرورية لها لاتخاذ القرار في الوقت المناسب وتنمية فرص التعاون والشراكة و الاستثمار بينها[1].

[1]فريد سالمي، إقبال غير مسبوق لشباب مهتم بالاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية، العدد 32 ، ماي 2011، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبة، الجزائر، ص. 19

المبحث الثاني: سياسات تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المستوى الجزئي

أضحت الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية مطالبة بإحداث تغييرات جذرية في أنماط إدارتها وتسييرها التقليدية وبذل جهود أكبر لمسايرة الطرق التسييرية الحديثة، و إحداث نقلة نوعية في طرق و أساليب الإنتاج والتغليف مع التركيز على الجانب النوعي، دون إهمال الأنشطة التسويقية التي تعرف بطبيعة المنتجات و تقربها من المستهلك، مع التركيز على تنويع مصادر تمويلها والبحث عن بدائل تمويلية ذات تكلفة و مخاطر أقل و عوائد أكبر.كما تواجه الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية الص و م تحديات كثيرة ومن ذلك مدى قدرتها على التكيف مع التغيرات الناتجة عن العوامل الاقتصادية و البيئية و التكنولوجية و عوامل السوق، و يعد رأس المال البشري أهم مورد يمكنها من التكيف والتأقلم الايجابي مع هذه التغيرات، لذا لابد من تفعيل دوره و تركيز الاستثمار فيه حتى تكون مساهمته مساهمة ديناميكية في تحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات الفرع في ظل بيئة الأعمال الدولية الحديثة القائمة على اقتصاديات المعرفة، وتحقيق التطور و التميز النوعي في الموارد البشرية للمؤسسة، من خلال التوجه نحو التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية التي تكون لها القدرة الكافية على إدارة المواد المالية و أصول المؤسسة بكفاءة، واستثمار المعلومة الاقتصادية بدلالة الزمن بالاختيار والانتقاء الجيد للعمالة التي تتصف بالكفاءة و المؤهلات الجيدة مع إجراء دورات تكوينية مستمرة لهم لتنمية مهاراتهم .

كما تنبع ضرورة محاكاة التطورات التكنولوجية و معايير و مواصفات الإنتاج الحاصلة في مجال التصنيع الغذائي والاهتمام أكثر بوظيفة البحث و التطوير لتحسين جودة مخرجاتها و تنويعها وفقا لمتطلبات الأسواق، و هو ما سيتم التركيز عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تفعيل وظيفة الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

المطلب الثاني: تبني المعايير الدولية المرتبطة بجودة و سلامة الأغذية

المطلب الأول: تفعيل وظيفة الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تفتقر الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر إلى القدرة على التكيف مع معايير ومواصفات الإنتاج ومتطلبات الجودة المختلفة التي تعد من أهم عوائق نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية، و نظرا لأهميتها النسبية (معايير الجودة) يتم التركيز عليها في دراسة آليات تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية على المستوى الجزئي إضافة إلى الحاجة إلى الاهتمام الابتكار و الإبداع.

الفرع الأول: الحاجة إلى الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

الفرع الثاني: واقع الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية و طرق تطويره

الفرع الأول: الحاجة الى الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

مع تزايد حدة المنافسة و انفتاح الاسواق و التجدد المستمر للتكنولوجيا و تطور احتياجات العملاء، تتزايد الضغوطات على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر مما يجبرها على بناء منظومة للابداع و الابتكار تمكنها من تطوير و تحسين جودة منتجاتها و تخفيض التكلفة و الاسراع في تلبية متطلبات المستهلكين.

أولا– أهمية الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و مجالاته

1– أهمية الإبداع و الابتكار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

أصبح الابتكار و الإبداع التكنولوجي في الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية الص و م في ظل الاتجاه إلى اقتصاد المعرفة وتزايد الاهتمام بالمعارف و التكنولوجيا من جهة، و من جهة أخرى تزايد تحديات عولمة التجارة الدولية، خيارا استراتيجيا ضروريا لتعزيز و رفع قدرتها التنافسية، لا سيما و أن التنافس أضحى بالدرجة الأولى تنافسا معرفيا و أن البعد التكنولوجي أصبح الأداة الأساسية لتنافسية المؤسسات، نظرا لأثره الكبير في دالة الإنتاج [1]، حيث أكدت العديد من الدراسات في الدول المتقدمة أن **60%–80 %**من التحسين و القيمة المضافة في المؤسسات مصدره التقدم التكنولوجي و أن **20 %** فقط يعود إلى تراكم رأس المال .

2– مجالات و جوانب الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

يعد الابتكار و الإبداع في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من أهم مرتكزات التنافسية لا سيما في ظل التغيرات الكثيرة في مجال الاستهلاك و الأنظمة الغذائية و أضحى عاملا مهما للحفاظ على وتيرة النمو، وهو يمتد إلى نماذج الدخول و الاندماج في حقول التجارة الدولية من خلال إيجاد منتجات جديدة تتماشى و متطلبات الأسواق الدولية. ويشترط أن يكون الإبداع شاملا لجميع الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسة و ذلك من خلال[2]:

2–1–الإبداع في المنتج: بتعديل خصائصه و مواصفاته و جعلها قادرة على التماشي مع التغيرات الحاصلة في أذواق ورغبات المستهلكين و قدراتهم الشرائية؛

2–2–الإبداع في طرق الإنتاج: بتغيير أساليب الإنتاج و تحسينها و تبسيطها مما يساعد على السرعة في معالجة المدخلات و تقديم المخرجات و تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين جودة المنتجات؛

2–3–الإبداع التنظيمي: تغيير طرق و أساليب التسيير و المعارف المكتسبة لجعل سلوك المؤسسة و الأفراد أكثر ايجابية وفعالية، بالتركيز على الطرق الإدارية الحديثة و إجراء تحويلات في توزيع الأنشطة بين العاملين و تركيب الوظائف؛

2–4–الإبداع التسويقي: يشمل جميع عناصر المزيج التسويقي و يهدف إلى التطبيق الفعلي للأفكار الجديدة المستقاة من دراسة السوق ومعاينة متطلبات المستهلك في الممارسات التسويقية.

[1] غالم عبد الله، بومجان عادل، آثار العولمة و الإبداع التكنولوجي على تنافسية المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 14-15 مارس 2006، ص غير موجودة.

[2] بن نذير نصر الدين، منصوري الزين، الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائري، مرجع سابق، ص غير موجودة

ثانيا– أهمية البحث و التطوير في دعم الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تبرز أهمية وظيفة البحث و التطوير في تفعيل عمليات الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م بمنحها التميز والسبق في طرح المنتجات مقارنة بالمنافسين الذين يكونون بحاجة إلى فترة زمنية لتقليد فكرة الإبداع، وهو ما يكسب المؤسسة العديد من المكاسب و المزايا الايجابية و الثقة في نشاطاتها و منتجاتها.

كما يسهم البحث و التطوير في طرح منتجات جديدة تمكن المؤسسة من الحصول على براءات اختراع و حمايتها لفترة زمنية معينة مع إمكانية تحويلها إلى مصدر تمويلي جد مهم عن طريق تراخيص الاستغلال. و يمكن إبراز أهمية البحث والتطوير في دعم الإبداع والابتكار في مجال الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من خلال المساهمة في[1]:

1–طرح منتجات جديدة للاستجابة لمتطلبات المستهلكين و أذواقهم؛

2–إدخال تحسينات على خصائص المنتجات؛

3–تحسين الطرق الفنية و وسائل الإنتاج و المدخلات(المضافات و الملونات...) و طرق و مواد التغليف؛

4–التقرب من فئات معينة من المجتمع كمرضى السكري و الرضع و أغذية الحمية ...؛

4–الحفاظ على صحة المستهلك؛

5–زيادة درجة التفاعل و الشراكة بين الفروع المختلفة..

الفرع الثاني: واقع الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية و طرق تطويره

إن حداثة النسيج الصناعي في الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر لا سيما المؤسسات التابعة للقطاع الخاص وغياب المنافسة بالنسبة لمؤسسات القطاع العام جعل جهود الإبداع و الابتكار جد ضعيفة في المؤسسات الجزائرية وتشهد تطورا ضعيفا، حيث أشارت إحصائيات المعهد الجزائري للملكية الصناعية أن تسجيل المؤسسات الغذائية في الجزائر للعلامات انتقل من **1329** علامة مسجلة سنة **1993** إلى **2130** علامة سنة **2003**، و هو ما جعل الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة في تقرير التنافسية العالمية حول الإبداع والابتكار.

أولا– واقع عمليات الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية

تخضع معظم عمليات الإبداع و الابتكار في الجزائر لنظرية " القيادة عن طريق الطلب" **(pilotage par la demande)** [2]، وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا المنهج الذي تعتمده الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية كونه مرتبط فقط بالطلب المحلي و يهمل جانب النوعية، لذا فإن التحرير الكامل للتجارة الخارجية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أوالاتفاقيات التجارية الإقليمية يجعلها مطالبة بتحسين جانب العرض على جميع المستويات حتى تكون لديها قدرة تنافسية تؤهلها للبقاء في السوق المحلي و المنافسة بكفاءة في الأسواق الدولية، إن هذه الوضعية تتطلب تفعيل الإبداع ووظيفة البحث و التطوير و تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسة من خلال:

1– الاستمرارية في طرح الأفكار و الطرق الجديدة من خلال التتبع المستمر لكل ما هو جديد في مجال الصناعات الزراعية الغذائية، و فروع التخصص و محاولة الاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى؛

---

[1] Kheladi mokhtar, L'industrie agroalimentaire : Réalité, Enjeux et Problèmes, Colloque internationale L'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles dans les économies émergentes, Biskra les 2 et 3 décembre 2008, p. 7

[2] ثريا الماحي، مرجع سابق، ص. غير متوفرة

2-اقتناع الإدارة العليا في المؤسسة بأهمية البحث و التطوير و ابتكار طرق و منتجات جديدة و ترشيد و إعلام المسؤولين بالمخاطر المحتملة الناتجة عن إهمال هذه الوظيفة، بإجراء مناقشات داخلية تؤكد أهمية التطوير و التجديد في تنمية القدرات التنافسية؛

3- وضع جداول زمنية لعملية التطوير و الابتكار باعتماد خطط تشغيلية و إستراتيجية ذات أهداف محددة، كالسعي إلى الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المعطلة، و توسيع نطاق التوزيع الجغرافي و البحث عن تقنيات تمويل جديدة و إتباع إجراءات دفاعية أو هجومية اتجاه المنافسين و تنويع المنتجات لتلبية رغبات المستهلكين...

ثانيا- دور الدولة في تدعيم جهود البحث و التطوير و الإبداع في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

إن الجهود الفردية لهذه الصناعات تظل دون مستوى تطلعاتها و مسايرتها للتغيرات التكنولوجية المتسارعة على المستوى العالمي وذلك لعدم قدرتها على استغلال و توظيف نتائج البحث و التطوير، واستغلال براءات الاختراع و هامشية الذكاء الاقتصادي و غياب ما يعرف باليقظة التكنولوجية، مما يطرح حتمية تدخل الدولة لدعم جهود المؤسسات في هذا المجال لا سيما في ظل الاتجاه إلى الاقتصاد المبني على المعرفة و التكنولوجيا التي أضحت العنصر المعرفي الأهم في عملية التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال:

1-إيجاد نظام وطني للابتكار و الإبداع يحتضن المؤسسات المبدعة و يوفر لإطاراتها الإمكانيات اللازمة لصقل أفكارهم وتوطيد علاقتهم مع المراكز والمعاهد الوطنية المتخصصة، ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي و الصناعات الغذائية لتقليص الفجوة القائمة بين الطرفين و زيادة القدرة على توظيف مخرجات هذه المعاهد في تحسين نوعية و سلامة الأغذية.

و وعيا من الدولة بأهمية الإبداع و الابتكار في المؤسسة الجزائرية رصد المخطط الخماسي (2010-2014) مبالغ مالية معتبرة لتطوير الموارد البشرية العلمية و جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا مبنيا على المعرفة، حيث تم تحديد الإطار التنظيمي و المؤسساتي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي الذي يرمي إلى تفعيل وظيفة البحث و التطوير و ربط علاقات مع مراكز و معاهد البحث العلمي• نظرا لغياب آليات التعاون بين هذه الأطراف و المؤسسات، مما أعاق الكثير من جهود التطوير فيها و جعلها تلجأ إلى عقد اتفاقيات وتراخيص استعمال التكنولوجيا مع المؤسسات الأجنبية[1].

كما تعكف وزارة الصناعة و الم ص و م و ترقية الاستثمار على إعداد إستراتيجية خاصة بالإبداع الصناعي و تطويره، تجمع كل المعطيات و الحلول لتدعيم إقحام التكنولوجيا الحديثة و الذكاء الصناعي في تسيير المؤسسات الجزائرية، وتطوير العلاقة بينها و بين الجامعات و معاهد البحث العلمي و تكييف البرامج لتتماشى مع متطلبات المؤسسات. كما خصصت الدولة غلافا ماليا قدر ب 385 مليار دج لتغطية نفقات المؤسسات المتعلقة بالتطور و النمو واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

• في هذا الإطار يعكف المعهد الجزائري للإنتاجية و التنمية الصناعية في إطار تنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة على القيام بدورات تكوينية و تكييفها حتى تتلاءم مع توقعات مختلف المؤسسات لا سيما تدريب الإطارات في مجال إدارة الأعمال و التسيير العصري، كما يهدف إلى دعم سياسة الإبداع و الابتكار و التطوير على مستوى المؤسسة ضمن برنامج الإستراتيجية الصناعية الجديدة حيث تم إطلاق برنامج تكوين جديد لمستويات الماجستير المهني في مجال الابتكار و النقل و الإمداد يمتد إلى غاية سنة 2014.

[1] نوري منير و لجلط إبراهيم، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و إشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص. غير متوفرة.

2- تحسين دور حاضنات الأعمال في دعم نشاط الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

تعد حاضنات الأعمال• من أهم هياكل الدعم التي تسمح بتنمية قدرات الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م لا سيما حاضنات الجيل الثالث(حاضنات الجيل الأول موجهة لصالح المؤسسات المتخصصة في إنتاج الحواسيب والمنتجات الالكترونية، حاضنات الجيل الثاني تستفيد منها المؤسسات الكبيرة) التي تسعى إلى تطوير و إدارة المشاريع الابتكارية (تعد بمثابة مراكز تجديد) بتقديم الخدمات الفنية و الاستشارية من أجل دعم قدرات التجديد التكنولوجي و الابتكاري في المؤسسة و المساهمة بشكل كبير في تمويل التجديد التكنولوجي و ربط المؤسسات بمختلف الجامعات و مراكز البحث المتخصصة[1].

غير أن دور هذه الحاضنات يظل محدودا في الجزائر و هذا يتطلب توفير الشروط الموضوعية لعملها و من ذلك:

2-1- تخفيض تكاليف إنشاء حاضنات الأعمال بتعزيز دور السلطات العمومية و صناديق ضمان القروض في منح قروض ميسرة لتمويل عملية إنشائها؛

2-2-تشجيع و تحفيز المبادرات التابعة للقطاع الخاص في إنشاء حاضنات الأعمال؛

2-3-وضع الإجراءات التنظيمية التحفيزية لتشجيع إنشاء حاضنات الأعمال.

المطلب الثاني: تبني المعايير الدولية المرتبطة بجودة و سلامة الأغذية

في ظل تزايد ضغوط المنافسة الدولية أضحت جودة• المنتجات بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية من أهم التحديات و عوامل التنافسية و الاستمرارية، و النمو في السوق المحلي و مواجهة المنافسة الأجنبية، حيث أن المؤسسات التي ترغب في البقاء في السوق مطالبة بتبني المفاهيم و الأدوات المتعلقة بتحسين الجودة.

الفرع الأول: الجودة في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

الفرع الثاني: معايير ضمان و تأكيد جودة الأغذية

الفرع الأول: الجودة في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

يجب على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية أن تعمل على ضمان جودة الأغذية و سلامتها من خلال تطبيق أنظمة ومعايير ضمان الجودة و سلامة الأغذية من مختلف المخاطر، بتكثيف استخدامها للمعارف العلمية المتوافرة في هذا المجال، ذلك أن التزامها بتنفيذ هذه الضوابط في جميع مراحل العملية الإنتاجية و المناولة و التسويق يؤدي إلى تحسين جودة الأغذية و سلامتها، مما يرفع من قدرتها التنافسية و التقليل من تكاليف إنتاجها و نسبة الوحدات التالفة و المعيبة منها. لا سيما و أن فرص وصولها إلى الأسواق الدولية أصبح مرتبط بمدى قدرتها على الوفاء بهذه المتطلبات. و قبل التطرق إلى هذه المعايير تجدر الإشارة إلى عرض أنواع الجودة أولا.

• بناء مؤسساتي حكومي أو خاص يعمل على توفير مجموعة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و المشورة (نصائح، مساعدات مالية و فنية ...) و لمرحلة محددة من الزمن للمستثمرين الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، حيث ينخفض معدل فشل هذه المؤسسات من 50-60 إلى اقل من 15 في حالة الاستفادة من خدمات الحاضنة، جاء إنشاؤها في الجزائر تحت اسم "مشاتل المؤسسات" بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

[1] أحمية بلال، دور إدارة الابتكار و التطوير التكنولوجي في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تعزيز تنافسيتها، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المنعقد يومي 14-15 مارس 2006، بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيجل، ص غير موجودة .

• تعد الجودة حسب المنظمة العالمية للتقييس تعبيرا عن مجموع الخصائص و المميزات في المنتوج التي تساعد على إشباع الحاجات المعبر عنها و الضمنية أي مدى قدرة المنتوج على إشباع و تغطية متطلبات المستهلكين .

أولا– أنواع الجودة في المنتجات الغذائية

يمكن التمييز في مجال جودة المنتجات الغذائية بين[1]:

1– الجودة الصحية(الجودة في النظافة): مرتبطة بصحة و نظافة الأغذية التي تضمن عدم تسمم المنتجات الغذائية و هي ضرورية لضمان أمن و صحة المستهلك من مختلف التسممات التي تنشأ من أي تغير كيميائي أو بكتيري يمس الأغذية، مما يتطلب مراقبة الأغذية في عملية التحويل و التصنيع حتى لا تتضمن المنتجات أي عناصر أو مواد سامة بنسب تركيز عالية خطيرة على صحة الإنسان و مراعاة النظافة في جميع مناطق العمل و التخزين و وسائل النقل.

2–الجودة الغذائية: في هذا الإطار يمكن التمييز بين مفهومين:

2–1–المفهوم الكمي : يقصد به الطاقة المخزنة في المنتوج التي يمكن قياسها بعدد السعرات الحرارية حسب مختلف الحالات، فالمستهلك قد يبحث عن منتجات غنية بالطاقة مثل الرياضيين أو يبحث عن منتجات قليلة السعرات الحرارية في حالة إتباعه حمية لإنقاص الوزن؛

2–2–المفهوم النوعي: يقصد به البحث على التوازن الغذائي في المنتجات مع مراعاة احتياجات المستهلك من حيث غنى المنتوج بعنصر معين (فيتامين، حديد....)، أو احتوائه على مكونات خاصة تتماشى مع بعض الأمراض(خالية من السكر أو الملح أو الدسم)؛

3–الجودة الحسية(المتعة): تعد جد ضرورية كونها مرتبطة بأذواق المستهلكين، و هي شخصية أو ذاتية متغيرة حسب الوقت والمكان و حسب الأفراد، تعد في بعض الحالات كمالية و غير ضرورية لحياة الفرد و يمكن التخلي عنها.

ثانيا–ضمان و تأكيد جودة الأغذية

1 – مفهوم برنامج ضمان و تأكيد الجودة quality assurance program

يقصد ببرنامج ضمان أو تأكيد الجودة مختلف السياسات و الإجراءات الوقائية الاستباقية المتخذة من طرف المؤسسة للتأكد من الوفاء بجميع متطلبات الجودة سواء على مستوى العملية الإنتاجية أو على مستوى جميع الوظائف الأخرى[2].

كما يعبر عن الإجراءات المنطقية التي يتم تخطيطها من طرف المؤسسة لتوفير الثقة المناسبة للمنتوج بأنه قادر على تلبية احتياجات محددة يطلبها المستهلك، ويتطابق مع التشريعات الغذائية و المواصفات القياسية و بتكاليف مناسبة .

2– أهداف برنامج ضمان و تأكيد الجودة

يتم تطبيق البرنامج على كامل مراحل السلسلة الغذائية بدءا بإنتاج المواد الزراعية الخام إلى عملية التصنيع و التحويل والتعبئة و التغليف وصولا إلى عملية التوزيع و إيصال المنتوج إلى المستهلك، بهدف تأمين الظروف المناسبة لإنتاج أغذية سليمة من المخاطر ذات قيمة غذائية مرتفعة. و يمكن تلخيص أهم أهدافه في النقاط التالية:

2–1– تأمين مستوى جودة مقبول يتلاءم مع متطلبات المستهلكين؛

2–2– ضمان تطابق المنتوج مع المعايير و المواصفات المطلوبة و التشريعات الغذائية الوطنية؛

2–3– تقليل احتمالات تلف و فساد المنتجات الغذائية و تخفيض تكاليف الإنتاج؛

2–4–الرفع من قيمة المنتوج و قابليته للبيع.

3– وظائف قسم ضمان و تأكيد الجودة

[1] Les petites et moyennes entreprises alimentaires à l'heur de la qualité, ONUDI, vienne 2005, p. 7

[2] محمد ماجد خشنة، الجودة الشاملة و تنافسية المشروعات، المعهد العربي للتخطيط، العدد 15، جويلية 2005، ص.32

لتحقيق الأهداف السابقة يقوم قسم ضمان و تأكيد الجودة على مستوى المؤسسات الزراعية الغذائية بالوظائف التالية:

3-1-مراقبة جودة المياه و فحص جميع المدخلات و المواد المضافة و مواد التعبئة و التغليف و التأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة؛

3-2- ضمان جودة عمليات التصنيع و الكفاءة الإنتاجية و تحديد نقاط التحكم الحرجة عبر مختلف مراحل العملية الإنتاجية؛

3-3- ضمان و تأمين جودة المنتج النهائي و تطابقه مع المعايير و المواصفات و اختبار فترة صلاحيته؛

3-4-القيام بالمراقبة الدورية المستمرة للمخازن و الشؤون الصحية بالمصنع لضمان سلامة الأغذية المطروحة في السوق؛

3-5-الاحتفاظ بسجلات الإنتاج و إعداد التقارير مع السعي إلى تدريب اليد العاملة و تنمية مهاراتها الإنتاجية والتسيرية.

إن هذه الأهداف تجعل الاختلاف واضحا و جليا بين ضمان الجودة و مراقبة الجودة التقليدية التي يقتصر دورها على عملية الفحص النهائي للمنتوج للتعرف على نوعيته و تطابقه مع المواصفات القياسية، و فحص عمليات الإنتاج في سلسلة إمداد و تصنيع و تخزين وتداول المنتجات الغذائية مع تحديد الأخطاء دون منع حدوثها، في حين يسمح نظام التأكيد أو ضمان الجودة بتحديد المشكلة واتخاذ الإجراءات التي تمنع حدوثها.

الفرع الثاني: معايير ضمان و تأكيد جودة الأغذية

يجب على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية أن تسعى باستمرار إلى تحديث معرفتها بمختلف القوانين والمعايير و الأنظمة المتصلة بجودة و سلامة الغذاء، التي تصدرها مختلف المنظمات الدولية و دول الإتحاد الأوروبي نظرا لتأثير هذه الأنظمة الفنية والمعايير على قدرتها التنافسية و فرص نفاذها إلى الأسواق الدولية، و من أهم هذه المعايير و الأنظمة ما يلي:

أولا- الممارسات الصحية و التصنيعية الجيدة

تم إدخال الممارسات الصحية الجيدة و ممارسات التصنيع الجيدة كثقافة لضمان أمن و أعلى جودة للمنتجات الغذائية، و محاولة الاستفادة من خدمات مخابر التغذية و مراكز التكنولوجيا و مختلف الأنظمة المرتبطة بإنتاج الغذاء.

1-ممارسات التصنيع الجيدة **GMP- Good manufacturing practices**

تعبر عن الإجراءات و الحد الأدنى من متطلبات التصميم الصحي و الشروط الصناعية التي لابد من اعتمادها عند بناء وتشغيل مصانع إنتاج الأغذية لضمان سلامة و جودة و صلاحية الأغذية[1]، ومن ذلك النظافة و المتطلبات الصحية للعاملين و المعدات و المباني، إضافة إلى عمليات الرقابة على تصنيع الأغذية بهدف تقليل التلوث الكيميائي و الفيزيائي.

و تعد مؤسسات التصنيع الغذائي في الجزائر مجبرة على استخدام أحدث المعدات في الصناعة و التعبئة و التغليف والتخزين والمحافظة على التقارير لكل عمليات التصنيع لفترات زمنية معينة، و التعامل مع المصانع التي لها قدرة على خدمات ما بعد البيع وضمان سلامة المنتج و مراعاة معايير التصنيع الغذائي الدولية التي تتطلب احترام[2]:

1-1- النظافة العامة للعمال و السلوك الشخصي للعاملين؛

[1] ممارسات التصنيع الجيدة و تحليل المخاطر لنقاط التحكم الحرجة لمعامل تصنيع الأغذية في العراق، برنامج إنماء للمشاريع الزراعية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ العراق، 2008، ص.5

[2] Mohamed Amokrane Nouad, op.cit, p. 25

1- 2-الشروط المتعلقة بالمباني والمرافق المستخدمة في تصنيع الأغذية(استخدام مواد بناء آمنة غير سامة و تطابق الجدران والأرضيات و الأبواب و النوافذ....مع المعايير المصادق عليها)؛

1-3-التنظيف و التعقيم المستمر للقضاء على الحشرات و تجنب تراكم الأوساخ؛

1-4-المعدات و الأدوات و شروط استعمالها و صيانتها؛

1-5-الممارسات الجيدة في الاستلام و الفحص و النقل و التخزين.

2-الممارسات الصحية الجيدة **GHP-Good hygienic practices**

تتمثل في جميع العمليات و الممارسات المتخذة التي تتعلق بالشروط و التدابير اللازمة لضمان سلامة الأغذية وصلاحيتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية[1]. فقد ازدادت الحاجة إلى ضمان أمن و سلامة الأغذية و أصبحت من أهم اهتمامات الفاعلين في سلسلة الغذاء لا سيما الأغذية الطازجة منها، انطلاقا من المزارعين و تجار التجزئة و الجملة وصولا إلى المستهلكين، بهدف تصميم برامج تضمن سلامة وأمن الأغذية و إيصالها إلى المستهلك النهائي خالية من المخاطر و الملوثات و البقايا الكيماوية المضرة لصحته. و من هذا المنطلق جاءت فكرة إعداد و تطوير برامج خاصة بسلامة و أمان الأغذية التي تعد الممارسات الزراعية الجيدة مثالا عنها لذا سيتم التركيز عليها.

2-1-مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة**EUREPGAP**

هي منهج يهدف إلى تطبيق المعرفة و التكنولوجيا الحديثة لإنتاج منتجات زراعية ذات جودة عالية و سلامة غذائية مع مراعاة الأبعاد البيئية و الاستدامة الاقتصادية و الاجتماعية أثناء عملية الإنتاج و عمليات ما بعد الإنتاج(التعبئة و النقل والتوزيع) من خلال مراقبة كل مراحل سلسلة الغذاء، ومختلف العمليات التكنولوجية التي قد تتسبب في إفساد و تلف الأغذية و التأثير سلبا على جودتها و حتى على البيئة، و تضمنها لمواصفات معيارية تسمح بمتابعة مختلف ظروف العمل ومستويات دخل المزارعين و مصانع الأغذية، و جاء ذلك لاستعادة ثقة المستهلكين فيما يتعلق بعوامل السلامة و أمن الغذاء بعد انتشار العديد من الأمراض و الأضرار الناتجة عن الأغذية المصنعة و المعدلة وراثيا.

و في هذا الإطار تمنح المؤسسة التي توفر منتجاتها الحد الأدنى من المواصفات الموافقة ل **EUREPGAP** شهادة اعتماد، تتوزع هذه المواصفات بين مواصفات غير ملزمة يستحسن الوفاء بها و مواصفات إلزامية بعضها إجبارية (عدم تطبيقها يلغي الحصول على الشهادة و الأخرى ثانوية يتم تطبيقها بنسبة **90 %**).

2-2- أهمية الالتزام بمعايير **EUREPGAP** من طرف الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية

سمح اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بصياغة آليات للتعاون في مجال المعايير و المطابقة تهدف إلى تقليص الفروق القائمة فيما يخص المعايير و شهادات المطابقة، و يركز التعاون على تشجيع استخدام المعايير الأوروبية و الإجراءات التقنية للتقييم و المطابقة، ورفع مستوى تأهيل المؤسسات الجزائرية في مجال التقييس و التنسيق فيما يتعلق بمعايير ومراقبة صحة المنتجات الزراعية الغذائية.

[1] Enjeu des industries agro alimentation, ministère de l'alimentation, de l'agriculture et de la pèche, la France, édition 2010, p.23, le site : www.alimentation.gov.fr/panorama-iaa

و في هذا الإطار تجد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م نفسها ملزمة بتطبيق معايير السياسات الزراعية الجيدة حتى يمكنها دخول الأسواق الأوروبية، لأن تطبيق نظام **EUREPGAP** من طرف منتجي الخضر و الفواكه و مصدري المنتجات الزراعية الطازجة في الجزائر يضمن بأن منتجاتهم تتوفر فيها الاشتراطات التي تحقق أمان الأغذية و سلامة البيئة وسلامة العاملين، مما يسهل دخولها إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي و يدعم مكانتها في هذه الأسواق ، كما أن التطبيق المستمر يسمح بتخفيض التكاليف، غير أن نجاح تطبيق هذا النظام يتطلب التزام المزارعين بهذه القوانين و وجود هيئات رسمية متخصصة تعمل على توفير المعلومات و الإرشاد الكافي حول تطبيق هذه المعايير والتكيف مع مستجداتها.

ثانيا– نظام إدارة سلامة الأغذية ISO 22000

1–مفهوم نظام إدارة سلامة الأغذية

تلعب المواصفات و المقاييس المعتمدة في معظم دول العالم سواء الناتجة عن القوانين المحلية أو الصادرة عن هيئات دولية معترف بها (هيئة دستور الغذاء)، دورا أساسيا في تسهيل و تنمية حركة التبادل التجاري للمنتجات الغذائية، وذلك بتركيزها على جودة و سلامة الأغذية و ضمان صحة مستهلكيها، حيث تركز هيئة دستور الغذاء على ضرورة توجيه عملية صنع الأغذية و تحديد اشتراطاتها من أجل تحقيق التنسيق بين الدول و الإسهام في تيسير تدفق التجارة الدولية[1].

و تعد المواصفات الدولية لنظام إدارة سلامة الأغذية **ISO 22000-2005** من أحدث المواصفات التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس•، بهدف طرح منتجات غذائية سليمة، و ذلك من خلال تطبيق معايير تساعد على السيطرة و التحكم في المراحل المشكلة لسلسلة الغذاء و يطلق على هذا المفهوم' سلامة الأغذية من المزرعة إلى المائدة' **(from farm to fork)**.

و يقصد بسلامة الأغذية القدرة على توفير منتجات غذائية آمنة تتوفر فيها الشروط و الإجراءات الواجب اتخاذها خلال إنتاج و تجهيز و تخزين و توزيع و إعداد الغذاء للتأكد من سلامته و صلاحيته للاستهلاك.

و هنا أضحت الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية في إطار احترامها لقواعد و أحكام اتفاقية الزراعة مطالبة بتطبيق المبادئ العامة لنظام إدارة سلامة الأغذية التي تم التأكيد عليها بموجب دستور الغذاء العالمي و المتمثلة في [2]:

1–1– تحديد المبادئ الأساسية لسلامة الأغذية التي يمكن تطبيقها على كامل حلقات سلسلة الغذاء؛

1–2–التوصية باعتماد منهج تحليل المخاطر و تحديد نقاط التحكم الحرجة كسبيل لتعزيز سلامة الأغذية؛

1–3–توضيح كيفية تنفيذ المبادئ العامة لنظام سلامة الأغذية ؛

1–4–تقديم الإرشاد اللازم لتنفيذ قواعد محددة في حلقات السلسلة الغذائية و عمليات تجهيز و تصنيع الأغذية.

2–المحاور الأساسية لنظام إدارة سلامة الأغذية

يرتكز تحقيق مفهوم إدارة سلامة الأغذية 'خلال سلسلة الغذاء' من المزرعة إلى المائدة على أربعة محاور رئيسية هي[3]:

2–1– مسؤولية الإدارة la responsabilité de la direction : تنبع انطلاقا من انتماء المؤسسة إلى سلسلة الغذاء، و هو ما يجعلها مطالبة بالأداء الواضح في إطار حلقة ديناميكية قائمة على الاتصالات الفعالة بين الجهات المختلفة في سلسلة الغذاء

---

[1] فلاح جبر، مستقبل الصناعات الغذائية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية، تحدي التجارة و التقنية، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، سوريا، 2008، ص. 394

• تعد اللجنة الفنية ISO /TC34 على المستوى العالمي أهم لجنة لصياغة المعايير و المواصفات المتعلقة بفرع الصناعات الغذائية (المواصفات المتعلقة بالمنتجات الغذائية و تغطي سلسلة الغذاء من الإنتاج الأولي إلى الاستهلاك و وسائل إعادة الإنتاج الحيواني و النباتي و الأمور المتعلقة بإدارة أنظمة سلامة الأغذية و متطلبات التغليف و التوزيع و النقل.

[2] خلود الحياصات، مصطلحات في سلامة الأغذية، نشرة دليلي إلى غذاء امن، نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العامة للغذاء و الدواء ، عمان، الأردن، العدد الرابع، كانون الثاني 2009 ، ص. 8

[3] M. Megdoud Djemaa, la maitrise de la sécurité alimentaire selon le révérenciel ISO 22000, PME Magazine, n 52, du 15 octobre au 15 novembre 2007, ministère de PME-PMI, Algérie, p. 45

لتحديد المخاطر والتحكم فيها، و تبني نظام إدارة يحكم و ينظم مختلف الأنشطة في المؤسسة الغذائية لجعلها في حالة تحسين مستمر تضمن سلامة الأغذية.

2-2- إدارة الموارد management des ressources : يتطلب نجاح هذا النظام في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م تدريب و توعية العاملين في سلسلة الغذاء بأدوات الوقاية والمراقبة والمتابعة التي تضمن جودة و أمان المنتجات الغذائية، وتزويدهم بالمهارات و المعلومات الضرورية لأداء مهامهم.

2-3-التخطيط و إنتاج منتجات سليمة la planification et la réalisation des produits surs: يتطلب ذلك وضع برامج أولية لمختلف مراحل تطبيق نظام تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة، و تكامل تطبيق برامج المتطلبات الأساسية التي تضمن سلامة الأغذية التي تنص عليها هيئة دستور الغذاء.

2-4-التحقيق والمصادقة والتحسين المستمر لنظام إدارة سلامة الأغذية la vérification, la validation et l'amélioration de SMSA: بعد تحديد المخاطر و إجراءات التحكم فيها المعتمدة في البرامج الأولية يجب على المؤسسة اعتماد نظام للتتبع وفقا لإجراءات معينة، ثم التحقق من تطابق النتائج مع الأهداف المسطرة في مجال سلامة الأغذية بالقيام بعملية التحقيق والمصادقة والتحسين المستمر لنظام إدارة سلامة الأغذية.

ثالثا-أدوات و وسائل تطبيق نظام إدارة سلامة الأغذية

إن القدرة على تبني نظام إدارة سلامة الأغذية يتطلب إجراء ما يعرف بنظام تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة HACCP ونظام التتبع la traçabilité و فيما يلي توضيح لذلك.

1- نظام تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة Hazard Analysis and Critical Control Point(HACCP)

1-1-مفهوم نظام تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة•

يعتبر نظام تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة أحد أنظمة السلامة الغذائية، كونه وسيلة فعالة لضمان سلامة الغذاء عبر كافة مراحل العملية الإنتاجية و مختلف مراحل السلسلة الغذائية التي يمكن أن تظهر بها المخاطر في الأغذية. و هو طريقة علمية نظامية و منهجية ذات قبول دولي لضمان التصنيع السليم للأغذية و التحكم في المخاطر المحتملة التي تدفع إلى انخفاض الجودة و سلامة المعطيات المتعلقة بالسلسلة الغذائية، بدءا من استخدام المواد الخام للسلعة مرورا بعملية التخزين والتصنيع وصولا إلى المنتج النهائي[1]، ومن ذلك المخاطر البيولوجية(ميكروبات) الكيميائية(مبيدات) و الفيزيائية(صدأ، قطع حديد...) و يعد النظام أعلى مرحلة من مراحل تأكيد و ضمان الجودة في أي مؤسسة تعمل في مجال التصنيع الغذائي.

1-2-فوائد نظام تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة

يسمح النظام باكتشاف الأخطاء التي يمكن أن تحدث للغذاء في أي مرحلة من مراحل تصنيعه قبل وقوعها و مراقبة هذه العمليات لوضع نظام للمكافحة و الوقاية من المخاطر التي تؤثر على سلامة الأغذية، وصحة المستهلك مع التسجيل الدائم و العمل على تطوير النظام باستمرار لتفادي الوقوع في هذه الأخطاء مستقبلا. فهو بذلك نظام وقائي و رقابي في آن واحد

• تجدر الإشارة إلى أن الهاسب ليس معيار كمعايير الجودةISO و إنما هو منهج أو طريقة فقط وهو نظام مشتق من جزئين:
- تحليل مصدر الخطر :(hazard analysis) HA: هي عملية تجميع وتقسيم المعلومات عن مصادر الخطر المتعلقة بغذاء معين.
- نقاط التحكم الحرجة (critical control point) CCP: هي النقاط التي يجب عند بلوغها تطبيق الرقابة و السيطرة لمنع وجود أي خطر غذائي أو التقليل منه.

[1] م.غ. احمد العداربه، ما هو الهاسب، نشرة دليلي إلى غذاء امن، نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العامة للغذاء و الدواء ، الأردن، العدد الرابع، ، 2009 ، ص. 24

يمنع وقوع مشاكل صحية للمستهلكين و يسمح بتقييم أداء المؤسسات الغذائية مما، يمنع تعرض القائمين عليها إلى مشاكل عديدة مع الجهات الرقابية. و يمكن تلخيص أهم فوائد النظام في النقاط التالية[1]:

أ- يسمح بالتخطيط على أساس منع الأخطاء قبل حدوثها بدلا من معالجتها بعد حدوثها؛

ب-منح الثقة بأن إدارة سلامة الغذاء و جودته في المؤسسة قد كانت فعالة؛

ج-يتوافق نظامHACCP مع أنظمة إدارة الجودة و يتكامل معها؛

د-يتميز النظام بالتكامل لذا يمكن تطبيقه في جميع مراحل سلسلة الغذاء و أماكن التصنيع؛

ه-يخفض إجمالي التكاليف لإتباعه مبدأ الوقاية من الأخطاء؛

و-يساعد في زيادة مستوى رضا العميل و يمنح انطباعا جيدا عن المؤسسة و جودة منتجاتها؛

ي-يساعد النظام في تنشيط التجارة العالمية في المواد الغذائية.

1-2- المبادئ الأساسية لنظام الهاسب HACCP

هناك سبعة مبادئ يتم تطبيقها لإنشاء برنامج تحليل المخاطر و نقاط التحكم الحرجة و هي مبادئ ذات شهرة عالمية تعد ضرورية لإعداد أي خطة جيدة و نظام مراقبة فعال في هذا المجال و هي[2]:

أ- تحليل المخاطر المصاحبة لعملية تصنيع الأغذية و تحديد الخطوات المطلوبة للسيطرة على هذه المخاطر(يقصد بتحليل المخاطر تحديد مواقع الخطر المحتملة بهدف وضع الإجراءات الضرورية للتأكد من سلامة العملية الإنتاجية)؛

ب- تعريف و تحديد نقاط المراقبة الحرجة المصاحبة لمراحل إنتاج الأغذية انطلاقا من المواد الخام إلى عملية المعالجة والتصنيع وصولا إلى مرحلة الاستهلاك(الطبخ، التبريد، التعبئة....)؛

ج-إنشاء الحدود الخاصة بنقاط التحكم الحرجة، باعتماد تدابير وقائية لكل نقطة حرجة تم تحديدها مسبقا، و ذكر الحدود المسموح فيها بما في ذلك ما تتضمنه مرحلة التصنيع(حدود السلامة لكل نقطة تحكم حرجة مثل الحرارة أو الرطوبة و نسبة الحموضة)؛

د- مراقبة نقاط التحكم الحرجة، باعتماد قوانين و أساليب محددة لرقابة نقاط التحكم، و اكتشاف الأخطاء عند هذه النقاط وعملية تنفيذ التدابير الوقائية التي تتضمن تحديد فريق عمل يتولى هذه المهمة و مراقبة طرق تنفيذ الإجراءات الوقائية، على أن يزود النظام متخذي القرار بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ الفعل التصحيحي؛

ه- اعتماد الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة الأخطاء، و التي تتخذ عند ملاحظة المخاطر أو إذا كانت وقايتها قد تخطت الحدود المسموح بها و المحددة سابقا في المرحلة الثالثة.(تقوم المؤسسة بوضع خطة للإجراءات التصحيحية تتضمن إصلاح سبب الانحراف في حالة وجوده و الاحتفاظ بسجلات للإجراءات التصحيحية المتخذة، إضافة إلى تحديد طريقة التخلص من المنتج غير المطابق للمواصفات)؛

و- تأسيس نظام فعال للتوثيق وحفظ السجلات بإنشاء وثيقة نظام الهاسب، التي تتضمن سجلا شاملا لجميع المخاطر وطرق مراقبتها ومعالجتها، والإجراءات اللازمة التي لابد من اتخاذها لتصحيح المشاكل و أسماء فريق العمل و وصف المنتج و خريطة تدفق العمليات، يتميز بالتسلسل و الديمومة و سهولة الوصول إليه.

[1] محفوظ احمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004، الأردن، ص. 322

[2] Les petites et moyennes entreprises alimentaires à l'heur de la qualité, ONUDI, vienne 2005, p.31

ي–التحقق من صحة عمل النظام و إجراء تحقيق مستمر للتأكد من مواكبة العمليات للتطورات الحاصلة و عملها بصورة سليمة وصحيحة.

1–3–أهمية تبني نظام الهاسب من طرف الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

إن تبني هذا النظام يجعل المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية تكتسي قبولا عالميا، كونه يمنح ضمانا كافيا للمستهلكين لبناء الثقة بأن هذه المنتجات آمنة صحيا، فهو نظام وقائي متكامل يركز على المخاطر البيولوجية و الفيزيائية و الكيميائية التي يمكن أن تصيب الأغذية و تتسبب في تلوثها و فسادها بما يجعلها تشكل خطرا على صحة المستهلك، كما أنه يسعى للرقابة الكاملة و للتحكم في جميع مراحل عملية تصنيع الأغذية و الوقاية من مختلف الملوثات و فحص مواصفات المواد الوسيطة و متابعة مواصفات التخزين و التوزيع [1]، و بذلك يشكل ضمانا حقيقيا لجودة المنتجات منذ بداية الإنتاج و عدم الانتظار إلى غاية طرحها ثم إجراء الاختبارات و التحاليل اللازمة لمحاولة إثبات جودتها، كونه يسمح بالتعرف على مصادر الأخطاء المحتملة في عملية الإنتاج و معالجتها باستخدام الوسائل المناسبة لمنع حدوث المخاطر، و يدعم قدرة المؤسسة على السيطرة التامة في عملية الإنتاج و ضمان السلامة الغذائية أو الصحية للمنتج النهائي.

و نظرا لصعوبة تطبيق هذا المنهج من طرف الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية حظي هذا المحور بأهمية في إطار برنامج التأهيل لوزارة الصناعة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **ONUDI**، حيث تم اعتماد مشروعين **TE/ALG/03/A02**• جويلية **2004** (يشرف عليه خبراء جزائريين فقط) و **TE/ALG/04/001** (خبراء جزائريين و أجانب) يركزان على إنشاء مركزين تقنيين لمرافقة الصناعات الزراعية الغذائية، و تقديم الدعم الفني في مجال تطبيق معايير الهاسب ،كما استفاد في إطارهما عشرون مهندسا و إطارا من التكوين حسب هذا المنهج و تنظيم ملتقيين جهويين بعنابة (ديسمبر **2005**) ووهران (افريل **2006**) حول الأمن الغذائي و التعريف بالنظام الهاسب و الجودة **22000** ، و إجراء تشخيص حول الممارسات الصحية الجيدة في **12** مؤسسة زراعية غذائية و إعداد برنامج لتنفيذ منهج الهاسب في هذه المؤسسات و تم تنظيم ملتقى لمسيري هذه المؤسسات لتحسيسهم بأهمية الجودة[2].من هذه المؤسسات مؤسستين في فرع الحليب(**200** عامل) و مؤسستين في إنتاج السميد(**100**عامل) و مؤسسة في فرع التصبير(**100** عامل)، و قد خلص البرنامج إلى وجود صعوبات كثيرة نظرا لحداثة المنهج في الجزائر و صعوبة التحسيس به من طرف الخبراء الذين يفتقرون للتكوين الجيد ومحدودية المؤسسات المندمجة فيه، لذا فإنه لابد من بذل جهود أكبر لضمان وجود الكفاءات القادرة على التعريف بالمنهج و تحفيز أكثر للمؤسسات بأهمية تبنيه.

2–التتبع في سلسلة الغذاء La traçabilité

2–1–مفهوم التتبع في سلسلة الغذاء

يقصد بالتتبع حسب معيار **ISO 22000 -2005** القدرة على معرفة منشأ و مصدر و مسار أي منتج غذائي سواء كان طازجا أو مصنعا عن طريق البيانات المسجلة، و ذلك بتتبع مختلف مراحل إنتاج و تحويل و توزيع المنتجات الغذائية على طول سلسلة الغذاء، من خلال إظهار: مصدر المواد الأولية و مورديها، جميع مراحل تصنيع أو تحويل المنتوج و مكوناته،

[1] M. Megdoud Djemaa, op.cit, p. 46

• Renforcement des capacités des structures d'appui et assistance à la mise à niveau des PME de l'industrie agroalimentaire (volet HACCP)

[2] Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie, ONUDI, vienne 2006, p. 48

مكان تخزين المنتوج، مختلف الاختبارات التي أجريت على المنتوج و مكوناته، مختلف التجهيزات التي استعملت في نقله وصناعته، طرق توزيع المنتجات الغذائية و العملاء الذين تم تزويدهم بها.

2-2-أنواع التتبع في سلسلة الغذاء

يمكن التمييز بين نوعين من التتبع في سلسلة الغذاء هما:

أ-تتبع مدخلات و معطيات الإنتاج، و يتمثل في تتبع مدخلات الإنتاج **la traçabilité matière**للتعرف على مختلف المدخلات المستعملة (الأسمدة، البذور، مواد التعبئة المستخدمة أثناء الإنتاج و مصادر الحصول على هذه المدخلات ...) من خلال المعلومات المتعلقة بمصدر المدخلات الزراعية و المواد الأولية، قائمة محددة لمراحل الإنتاج، طرق التوزيع و عرض مفصل للكميات على طول السلسلة، و من جهة أخرى تتبع معطيات الإنتاج **la traçabilité des denrées de production** بتسجيل و حفظ جميع المعلومات و المعطيات المفيدة ذات العلاقة بالمنتوج و طريقة صنعه (طريقة الإنتاج والتوضيب و إعادة التدوير و مختلف المدخلات و المضافات و الشروط المناخية للانتاج و الحفظ....)[1].

ب-التتبع حسب مسار عملية التصنيع

يمكن إجراء عملية التتبع وفق هذا النوع بأسلوبين مختلفتين، سواء التتبع النازل الذي يسمح بالانطلاق في تحديد توجه المنتوج أو مساره منذ نشأته و تصنيعه إلى غاية وصوله إلى نقاط البيع، أو التتبع الصاعد الذي يتم بعكس الحالة الأولى اذ ينطلق من تحديد المنتوج في نقاط البيع و البحث عن مراحل توزيعه و تصنيعه و تحديد مصدر المواد الأولية [2].

2-3-أهمية التتبع في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية

لم يعد مفهوم التتبع يشير إلى تعقب مختلف مراحل الإنتاج و التحويل والتوزيع و غيرها من المراحل التي تمر بها المنتجات الزراعية الغذائية فقط، بل تم توسيعه ليشمل العديد من المفاهيم كأمن و شفافية مصدر المنتجات الغذائية ومشروعية و قانونية المعاملات و الصفقات التجارية و جودة المنتجات بصفة عامة [3].

و لهذا أصبح منهج التتبع من أهم الأدوات التي لابد من الاعتماد عليها في تسيير فرع الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية(خاصة نظام التتبع لدول الإتحاد الأوروبي **2002/178**)[4]، كونه من أحدث الآليات المعتمدة على المستوى العالمي لتسهيل الحصول على المعلومات الموجهة خاصة إلى المستهلك النهائي و الوصول إلى شفافية المبادلات وسلامة الأغذية مما يقوي ثقة المستهلك في المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية، و ذلك نظرا لمزاياه المتعددة[5]:

أ-فهو منهج متكامل لكل فروع التصنيع الغذائي انطلاقا من الإنتاج إلى غاية وصول المنتج إلى المستهلك النهائي(من الحقل إلى المائدة) ؛

ب- توفير و حفظ المعلومات المتعلقة بالمنتوج و مراحل التصنيع؛

ج- تسهيل الاتصال بالزبون و مختلف الشركاء الذين هم بحاجة إلى المعلومات المتعلقة بالمنتوج و خصائصه النوعية؛

د- إضفاء الشفافية بين مختلف المتعاملين في الفرع و التقليل من الممارسات غير القانونية و غير المشروعة؛

ه- تحديد مسؤولية كل الفاعلين في سلسلة الغذاء بدقة.

[1] دليل المواصفات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2007، ص. 25

[2] Manuel traçabilité de la filière boisson, association des producteurs algériens de boissons, APAB, 2010, p.18

[3] Ibid., p.7

[4] M. Megdoud Djemaa, op.cit, p. 46

[5] Journée nationale de normalisation, cas d'expérience traçabilité et labellisation, Algérie, décembre 2010, p.20

و لضمان سلامة الأغذية و صحة المستهلكين أصدرت الجزائر جملة من القوانين تتماشى مع تطورات المعايير الدولية المتعلقة بالتتبع، منها قانون حماية المستهلك و محاربة الغش الذي يطالب المؤسسات بأولية ضمان سلامة المنتجات الغذائية وجودتها وحق المستهلكين في التعرف على مختلف المعلومات المتعلقة بالمنتوج الغذائي، ومنحهم ضمانات حول سلامتها بتطبيق نظام التتبع في المؤسسة بصورة شفافة كأداة تسمح لها بالحصول على ثقة المستهلك و تحسين سمعتها.

لكن بالرغم من تعدد القوانين التي تطالب المنتجين باحترام قواعد السلامة الغذائية على مستوى الإنتاج والاستيراد و التوزيع والبيع وتخزين و نقل المنتجات الغذائية، وتطبيق نظام **HACCP** و نظام التتبع في الصناعات الزراعية الغذائية الص وم الجزائرية، إلا أنه لم يتم تعميم استعمالها بشكل كبير لأن معظم المؤسسات لا تمتلك الوسائل الكافية لتطبيقها [1]، ولا تمتلك إدارة متخصصة لضمان جودة مخرجاتها، كما أن بعضها يجهل القوانين و المواصفات سواء المحلية أو الدولية ذات العلاقة بجودة الأغذية (الهاسب و التتبع)، وهو ما يجعلها تجد صعوبة كبيرة في تصدير منتجاتها خاصة في الأسواق الدولية التي يرتقي فيها دور جمعيات حماية المستهلك و وعي المستهلك بضرورة سلامة الأغذية. إن هذه الوضعية تجعل الصناعات الزراعية الغذائية الص وم الجزائرية مطالبة بتبني هذه المفاهيم والتعرف على هذه المواصفات للارتقاء بجودة وسلامة منتجاتها الغذائية و تسهيل الترويج لها، و يتطلب ذلك تعزيز الجوانب القانونية المتعقلة بالملصقات و الصحة والسلامة الغذائية، و أنظمة الهاسب والتتبع و الرقابة على الأغذية و تقوية نظام الإعلام الاقتصادي الذي يسمح بسرعة تدفق المعلومات المتعلقة بهذه المواصفات إلى المؤسسة.

[1] Ibid, p.12

المبحث الثالث: برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و إستراتيجية تطويرها

إن الارتقاء بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية و جعلها قادرة على مواجهة مختلف التحولات الاقتصادية العالمية، يستدعي إعادة التفكير بكل جدية في المفاهيم وأنماط التسيير التي تعتمد عليها وتبني المفاهيم والمبادئ الحديثة في مختلف المجالات التي تمكنها من ضمان التفاعل الايجابي مع هذه المتغيرات و مواجهة تعقيدات المحيط الاقتصادي المعولم، و من ذلك مفاهيم الجودة التي أضحت من أهم المداخل الهامة لتحقيق الأسبقية التنافسية و تطوير طرق تنافسية اقتصادية جديدة قائمة على استيعاب التطور التقني و نشر المعلومة الاقتصادية و أنظمة الإعلام الفعالة، ذلك أن رفع مستوى التجديد التكنولوجي و التجاري أصبح العنصر الأساسي لرفع التنافسية و ضمان الاندماج الفعال في التقسيم الدولي الجديد للعمل، و لتحقيق ذلك لابد من اعتماد برامج تأهيلية لصالح الصناعات الزراعية الغذائية الص و م .

المطلب الأول: برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

المطلب الثاني: المعالم الأساسية للإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

المطلب الأول: برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

في إطار توجه الجزائر إلى الانفتاح الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و الترتيبات الإقليمية تتزايد المشاكل و التحديات المفروضة أمام الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الجزائرية، ما جعل الدولة تسعى إلى تبنى جملة من البرامج التأهيلية المتعلقة بالمؤسسة لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني .... فقد ساهم تفاعل القوى الأربعة المتمثلة في المنافسة والتغيير و التعقيد والزبون في إحداث تغيرات كثيرة على طرق و مناهج أداء وتسيير المؤسسة الاقتصادية في فرع التصنيع الغذائي على المستوى العالمي، و إحداث تحولات متسارعة عجزت المؤسسة الجزائرية في ذات التخصص بإمكانياتها و خصائصها الهيكلية المشار إليها سابقا على مسايرتها و التكيف معها، و هو ما يطرح حتمية تأهيلها.

الفرع الأول: مفهوم التأهيل

الفرع الثاني: تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

الفرع الثالث: تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول

الفرع الرابع: تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني

الفرع الأول: مفهوم التأهيل

تولد مفهوم تأهيل المؤسسات الاقتصادية لأول مرة من خلال الإجراءات المرافقة التي تبنتها البرتغال في سنة **1988** للنهوض بقطاعها الصناعي و تسهيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، و قد ساعد نجاح هذه الإجراءات على تحفيز الاتحاد الأوروبي على تبني برامج مماثلة مع الدول المغاربية في إطار اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، و اعتماده من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كآلية لترقية تنافسية الدول النامية و منها الجزائر.

أولا– تعريف التأهيل و أهدافه

1–تعريف التأهيل

برز في الأدبيات الاقتصادية مصطلح التأهيل الاقتصادي للمؤسسات تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي تعرفه على انه "مجموعة من الإجراءات المتواصلة التي تهدف إلى تحضير المؤسسة و محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر"، و تعرفه وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "بأنه عملية تعلم مستمر و التفكير و المعلومات و التبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة و ردود فعل و سلوكيات رجال الأعمال و أساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة[1].

2–أهداف التأهيل

يهدف تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر باعتباره عملية مستمرة إلى[2]:

2–1–تقديم الدعم لإعداد و تنفيذ إستراتيجية صناعية في الجزائر و تقوية و تعزيز دور الهياكل الوسيطة و المجالس الصناعية في تقديم الخدمات للمؤسسة الجزائرية؛

2–2–تحضير و تكييف المؤسسة الاقتصادية و محيطها مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التبادل التجاري الحر؛

2–3–اعتماد منهج نموذجي للدعم لإعادة هيكلة وتحسين تنافسية المؤسسات (تقوية نقاط القوة و تقليل نقاط الضعف)؛

2–4–وضع أنظمة و شبكات للإعلام الاقتصادي و الإحصائي.

ثانيا– آليات التأهيل

يعد التأهيل برنامجا موجها للمؤسسات القادرة على الاستمرار في بيئة عمل تنافسية وذات أداء جيد يهدف إلى تحسين و تعزيز قدراتها التنافسية و ترقية صادراتها إلى الأسواق الدولية، من خلال ما أصطلح عليه وفق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ب[3] **les 3 c** المتمثلة في:

1– تنمية وتطوير تنافسية قدرات الإنتاج(**la compétitivité**) : بتبني المؤسسة لأنظمة متعلقة بالانتاج والإدارة و التسيير ومطابقة المعايير و المقاييس المعروضة في مجال نشاطها و تطوير أساليب التكوين والتسويق؛

2–تحسين القدرة على الامتثال و التطابق (**la conformité**) مع خصائص السوق؛

3– تعزيز وتقوية الاتصال (**la connectivité**) بالأسواق و البحث عنها و إقامة الشراكات . كما يوضحه الشكل الموالي.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تعريف إعادة التأهيل، متوفر على الموقع:(2013/09/12)
http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80&Itemid=396&lang=ar

[2] Mohamed Tayeb Medjahid, op.cit, p.97

[3] Les petites et moyennes entreprises alimentaires à l'heur de la qualité, ONUDI, vienne 2005, p.7

شكل رقم 43: آليات برنامج التأهيل

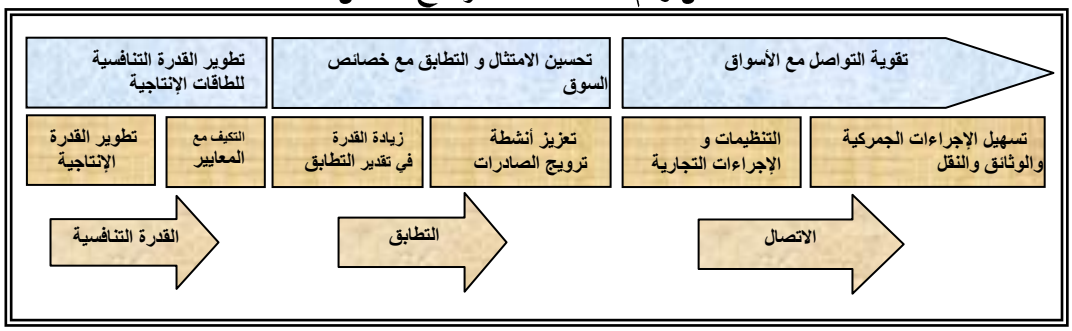

Source : Les petites et moyennes entreprises alimentaires à l'heur de la qualité, ONUDI, vienne 2005, p.14

الفرع الثاني: تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

أولت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة اهتماما كبيرا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، باعتباره ضرورة حتمية لتحسين تنافسيتها و جعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، و الظروف المحيطة بها و التقليل من الآثار السلبية لعملية الانفتاح الاقتصادي، و تجسد ذلك من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي تم اعتماده في إطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(قانون **01-18** الصادر في **12** ديسمبر **2001**)، و بناء على ذلك أصبح بإمكان المؤسسات التي تنشط في مختلف فروع التصنيع الغذائي الانضمام إلى برنامج التأهيل.

أولا- أهداف برنامج التأهيل الأول

تنصب إستراتيجية تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي على تحقيق هدفين:

1- الانفتاح أي إجراء المزيد من التحرير التجاري و فتح الأسواق المحلية؛

2- التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة المنتجات العضوية التي يشهد الطلب عليها نموا معتبرا في الأسواق الدولية.

و كانت وزارة الصناعة قد أعدت برنامجا للتأهيل سنة **2002** في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (**2001-2004**) بغلاف مالي قدر ب **4** مليار دج ، منها **2** مليار دج يشرف عليها الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية و **2** مليار دج الأخرى وجهت إلى تطوير المناطق الصناعية و مناطق النشاط الكبرى، يهدف البرنامج إلى ترقية تنافسية المؤسسات بإعداد أنشطة مرافقة لتحسين الجودة و التغليف و التسيير و الإدارة و التسويق، لجعل المؤسسات في الفرع قادرة على احترام المعايير والقواعد الفنية خاصة نظام الجودة **ISO 22000** ونظام **HACCP**.

ثانيا- مكانة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في برنامج التأهيل الأول

1-حصة الصناعات الزراعية الغذائية في برنامج التأهيل الأول

كانت مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الأكثر انضماما إلى برنامج التأهيل المعتمد في سنة **2002** حسب معطيات وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة كما يبرزها الجدول الموالي.

جدول رقم 76: حصة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في برنامج التأهيل إلى غاية سبتمبر 2002

القطاع	الصناعات الغذائية	الميكانيك	موادالبناء	البلاستيك	الورق	الكيمياء	خدمات	نسيج	كهرباء	إجمالي
عدد المؤسسات	17	12	11	10	09	08	08	07	07	89
النسبة %	19,10	13,48	12,35	11,23	10,11	8,98	8,98	7,86	7,86	100

المصدر: تشام فاروق، تشام كمال، دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر– تونس– المغرب، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و 18 افريل 2006، ص. 69

يستنتج من الجدول أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الملفات المقدمة من طرف الصناعات الزراعية الغذائية الص و م للاستفادة من برنامج التأهيل إلى غاية سبتمبر 2002 التي قدرت ب 19,10 % (17 ملف) من إجمالي عدد الملفات المرشحة المقدرة ب 89 ملفا، إلا أن هذه النسبة تعد جد ضعيفة عند مقارنتها مع إجمالي عدد الصناعات الزراعية الغذائية في تلك الفترة الذي قارب 13000 مؤسسة، حيث لم تمثل إلا 0,13 % منها.

2–توزيع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المستفيدة من برنامج التأهيل الأول حسب الطابع القانوني

بناءا على مخطط عمل أنجز من طرف المصلحة الوزارية المكلفة بالصناعة أشار أنه إلى غاية نهاية مارس 2004 استفادت 50 مؤسسة زراعية غذائية توظف 11000 عامل من برنامج التأهيل (حوالي 30 % من إجمالي المؤسسات التي استفادت من برنامج التأهيل المقدر عددها ب 168 مؤسسة) أغلبها من القطاع العام، حيث تمثل 56 % من مجموع المؤسسات المعنية وتضم 84 % من المجموع الكلي للعمال الموظفين في هذه المؤسسات[1]. و الجدول يوضح أهمها:

جدول رقم 77: أهم المؤسسات الزراعية الغذائية المستفيدة من برنامج التأهيل إلى غاية نهاية 2004

النشاط	مؤسسات العمومية				مؤسسات القطاع الخاص				الإجمالي			
	العدد	%	عدد العمال	%	العدد	%	عدد العمال	%	العدد	%	عدد العمال	%
المطاحن	17	61	5905	64	2	9	146	9	19	38	6051	55
الحليب و مشتقاته	1	4	215	2	2	9	147	9	3	6	362	3
الزيوت و المواد الدسمة	1	4	526	6	1	5	65	4	2	4	591	5
العصائر، المشروبات الغازية و المياه المعدنية	3	11	891	10	4	18	717	42	7	14	1608	15
المشروبات الكحولية	3	11	952	10	0	0	0	0	3	6	952	9
منتجات الطيور (الدواجن)	1	4	480	5		0	0	0	1	2	480	4
مصبرات الخضر والفواكه	2	7	246	3	7	32	360	21	9	18	606	6
الحلويات والبسكويت و الشوكولاطة	0	0	0	0	6	27	280	16	6	42	280	3
الإجمالي	28	100	9215	100	22	100	1715	100	50	100	10930	100

Source : mise à niveau des entreprises du secteur de l'agroalimentaire en Algérie, synthèse du GREDAAL, p.2

[1] Qualité, normalisation et certification des produits agroalimentaires en Algérie, synthèse du GREDAAL.

يلاحظ من الجدول أنه و بالنظر إلى طبيعة التخصص القطاعي أو النشاط في هذه المؤسسات المؤهلة، فإن أكبر حصة سيطر عليها فرع تحويل الحبوب، إنتاج المشروبات، حفظ الخضر و الفواكه، صناعة الحلويات و البسكويت. إضافة إلى ضعف عدد المؤسسات المستفيدة من التأهيل الذي لم يتجاوز **0,36** %من إجمالي عدد المؤسسات المقدر ب **13673** مؤسسة ، ما يعني أن أكثر من **99**% من المؤسسات لم تستفد من خدمات البرنامج؟؟؟؟

و قد أبدت مؤسسات القطاع الخاص رغبتها منذ سنة **2002** في الحصول على شهادة التقييس **ISO 18001** المتعلقة بالصحة وأمن العمال و **ISO 14000**، و كانت معظم المؤسسات التي تحصلت على شهادة الجودة في فرع الحليب ومنتجاته و الحبوب و المياه المعدنية و المشروبات الغازية و الحلويات.

الفرع الثالث: تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول

نظرا لمحدودية النتائج المحققة في برنامج التأهيل الأول و ضعف الإعلام حول أهدافه و أهميته بالنسبة للصناعات الزراعية الغذائية، تم في **13** ديسمبر **2004** إجراء أول ملتقى تحسيسي لفائدة المتعاملين الاقتصاديين في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، لتشجيعهم على الاندماج في برنامج التأهيل الثاني شمل جميع الجوانب المتعلقة بالجودة والنوعية[1]. (إلى غاية **2007** كانت مؤسستين فقط قد دخلتا في مبادرة **HACCP** ، و أرجع ذلك إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المتعلقة بالتحكم في إدارة الجودة التي تفرض عليها تغييرا جذريا في طريقة التفكير و التسيير.

أولا– الآليات المرافقة لتشجيع الصناعات الزراعية الغذائية على الدخول في برنامج التأهيل الثاني

بهدف تشجيع المؤسسات الجزائرية على الانضمام إلى برنامج التأهيل الثاني، عملت الجزائر على:

1–تبني برامج لدعم ومرافقة المؤسسات في إعداد برامجها المرتبطة بالتحكم في الجودة و التقييس. وأصدرت في **4** جوان **2004** تعديلا على قانون التقييس الصادر منذ **1989**، كما تم تعزيز دور المعهد الجزائري للتقييس، من خلال:

1–1– إعداد المجلات و المنشورات و الوثائق المتعلقة بالمعايير الجزائرية و وضعها تحت تصرف المؤسسات؛

1–2–تبني علامات المطابقة وفقا للمقاييس الجزائرية وعلامات النوعية أو الجودة و منح تراخيص باستعمال هذه العلامات، و مراقبة طريقة استعمالها في إطار التشريعات القانونية؛

1–3– ترقية و تحسين الأعمال و البحوث بهدف وضع المعايير و ضمان تطبيقها؛

1–4– تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال التقييس التي تعد الجزائر عضوا فيها.

كما سعى المعهد الوطني للتقييس و الملكية الصناعية إلى تطبيق المعايير المرتبطة باتفاق العوائق الفنية في إطار منظمة التجارة العالمية بتشكيل **57** لجنة تقنية للتقييس، منها **12** متخصصة في المسائل المتعلقة بالتجهيزات الزراعية ومدخلات الصناعة الزراعية الغذائية والصحة الغذائية، المنتجات الغذائية و حماية البيئة. و إعداد دليل وطني للمعايير الجزائرية المتعلقة خاصة بالأسمدة و المنتجات النباتية الصحية، الصناعات الغذائية، اللحوم و منتجات اللحوم، المنتجات الحيوانية الأخرى ومنتجات الصيد البحري، الحليب ومشتقاته، الحبوب، الخضر، الفواكه و البذور الزيتية.

2–تكثيف جهود التعاون الدولي في مجال النوعية و التقييس

في إطار التعاون الدولي الهادف إلى تقوية و تعزيز القدرات المؤسساتية الوطنية في مجال التقييس والحصول على شهادة الجودة، تم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الشروع منذ سبتمبر **2003** في تطبيق برنامج يسعى إلى تحسين محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تطوير الخدمات الموجهة إليها، و في فيفري **2004** تم إبرام اتفاق لتعزيز

[1] Mohamed Tayeb Medjahid, op.cit, p.99

قدرات هياكل الدعم ومرافقة الم ص وم الزراعية الغذائية في عملية التأهيل(TE/ALG/03/002)، واتفاق آخر في جويلية 2004 لتعزيز وتقوية دور هياكل الدعم لمرافقة الم ص وم الزراعية الغذائية المندمجة في برنامج التأهيل في تبني معايير HACCP.

ثانيا– حصة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في برنامج التأهيل الثاني و نتائجه

1–حصة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في برنامج التأهيل الثاني

بالرغم من الجهود المبذولة لتوعية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و حثها على الاستفادة من خدمات برنامج التأهيل الثاني إلا أن نتائج العملية بقيت متواضعة جدا، خاصة أمام الاحتياجات الملحة للصناعات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع الخاص في مجال التقييس و الجودة و الحصول على شهادات المطابقة التي تعرف فيه الجزائر عجزا و تؤخرا كبيرا. فإلى غاية 30 سبتمبر 2008 شكلت الصناعات الزراعية الغذائية الص و م 21 % من إجمالي المؤسسات المنظمة إلى برنامج التأهيل الثاني بعدد قدر ب 65 مؤسسة، بعد أن استأثرت مؤسسات البناء (108 مؤسسة) بأكبر حصة قدرت ب 35 % من إجمالي عدد المؤسسات المقدر ب 305 مؤسسة ، كما هو موضح في الشكل التالي.

شكل رقم 44: حصة الصناعات الزراعية الغذائية في برنامج التأهيل الثاني إلى غاية نهاية سبتمبر 2008

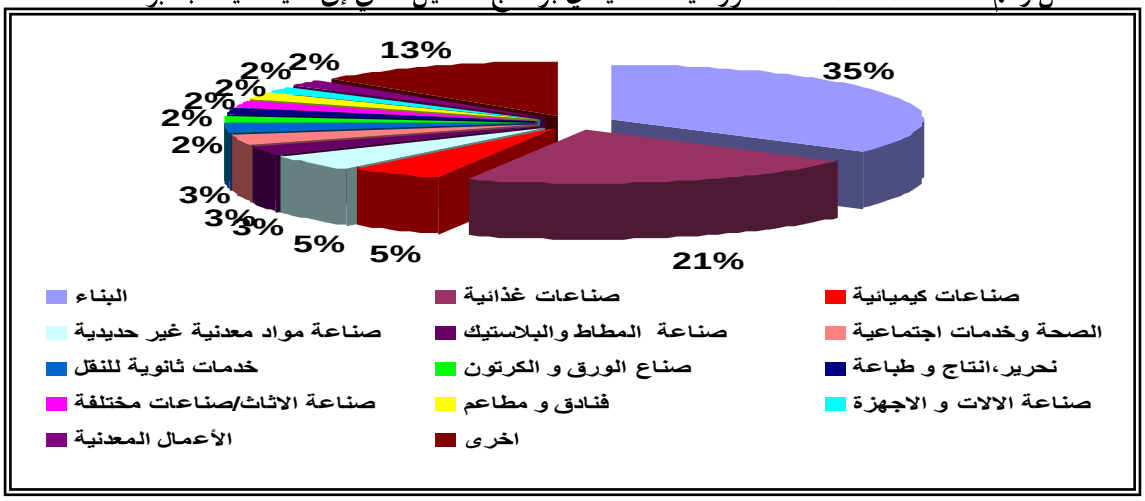

Source : bilan des actions du programme national de mise à niveau, rapport complet, agence nationale de développement des pme(ANDPME), ministère de la pme et de l'artisanat, 30 septembre 2008, p.4

يتضح أيضا ضعف حصة الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المستفيدة من برنامج التأهيل الثاني كونها لم تتجاوز 0,38 % من إجمالي مؤسسات الفرع في تلك السنة المقدر ب 17045 مؤسسة.

2–نتائج تطبيق برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الثاني

مكنت عملية التأهيل الثاني حسب معطيات وزارة الصناعة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2007 من تمكين أربع مؤسسات من انهاء العمليات و الطرق المرتبطة ب HACCP التي تم مرافقتها من طرف المعهد العالي للصناعات الغذائية في باريس، و كان ذلك في إطار مشروع نفذ من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتمويل من الحكومة الفرنسية. كما تم اختيار 10 مؤسسات زراعية غذائية لإجراءات التقييس ISO 22000 نفذ من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و مول من طرف الحكومة الايطالية، تحصلت في إطاره VITAJUS في 30 نوفمبر 2010 على شهادة الجودة 22000 ،كما استفادت أربع مؤسسات في بجاية من تكوين للمسيرين حول نظام HACCP.

الفرع الرابع: تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي

خصصت الجزائر غلافا ماليا ضخما لبرنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني قدر ب **286** مليار دولار، بهدف بعث حركية الاستثمار و النمو الاقتصادي. ولبلوغ ذلك سطرت برنامجا طموحا لتأهيل المؤسسات الاقتصادية. نستعرضه فيما يلي.

أولا–أهداف برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الثالث و أشكال المساعدة المقدمة فيه

1– أهداف برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الثالث

سطرت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني (**2010–2014**) برنامجا خاصا لإعادة تأهيل **20** ألف مؤسسة ص و م بقيمة إجمالية تصل إلى **380** مليار دج[1] ترتفع إلى **1000** مليار دج إذا تم إضافة الإعفاءات والتخفيضات البنكية. تستفيد منه حوالي **500** مؤسسة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية منها **200** مؤسسة مؤهلة للحصول على شهادة الايزو **22000** لجعلها قادرة على تصدير منتجاتها، وذلك بتحسين عمليات الإنتاج و التجهيزات وجودة مخرجاتها و تحسين محيطها الإداري والفني (سلاسل التبريد) و دعم في مجال الخبرات، لأن تحسين جودة و نوعية المنتجات الزراعية الغذائية حسب البرنامج يعتمد على تطوير وحدات الإنتاج والرقابة النوعية على الإنتاج[2].

2–أشكال المساعدة المقدمة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م المنضمة إلى برنامج التأهيل الثالث

يتكفل برنامج التأهيل الثالث بالمساعدات المباشرة للم ص و م المنخرطة فيه و تقليص معدلات الفائدة على القروض الممنوحة في هذا الإطار التي تقدر ب **19,2** مليون دج لكل مؤسسة. و يعتمد البرنامج في دعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المندمجة فيه على[3]:

2–1–منح مساعدات في حدود 80 %من التكاليف الأولية لعملية التشخيص الاستراتيجي الشامل التي لا تتجاوز 3 مليون دج، مرفوقة بقرض مصرفي بأسعار فائدة منخفضة.

2–2–منح دعم للاستثمارات اللامادية التي لا تتجاوز قيمتها 3 مليون دج حسب الحالات التالية:

أ– مساعدات من طرف الدولة في حدود 80 %من هذه الاستثمارات مرفوقة بقرض ذو فائدة جد مخفضة و هذا لصالح المؤسسات التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.

ب–تستفيد المؤسسات التي تحقق رقم أعمال مساو ل 100 مليون و أقل من 500 مليون من مساعدات في حدود 50 % من نفقات الاستثمار اللامادي و قرض بأسعار فائدة مخفضة.

ج–تمويل بنكي بسعر فائدة 2 %للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال بين 500 مليون دج و 1 مليار دج.

د– قرض بنكي بسعر فائدة 4 % للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال بين 1 و 2 مليار دج.

2–3–دعم الاستثمار المادي شرط عدم تجاوز القيمة 15 مليون دج حسب الشروط التالية:

أ–دعم بقيمة 10 مليون دج و قرض بسعر فائدة 3,5 % للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال أقل من 100 مليون دج.

ب–قرض بنكي بسعر فائدة(1إلى 3 %) تستفيد منه المؤسسات التي تحقق رقم أعمال بين 100 مليون و2 مليار دج.

---

[1] La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011, p.39

[2] Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA), op.cit, p.42

[3] La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, op.cit, p.39

2-4-إعانات و تخفيضات في معدلات الفائدة البنكية لصالح الاستثمارات المادية التكنولوجية و العلمية، تطوير التأطير وحصول المؤسسة على معايير الجودة.

كما يسعى البرنامج إلى تكثيف و تطوير أشكال الدعم المالي للم ص و لا سيما المالية المصغرة و إدراجها كأداة مالية تكميلية، و إنشاء مراكز تسهيل لهذه المؤسسات تعمل على مرافقتها و تسهيل نشاطها في محيط أكثر جاذبية، كما تعكف الوزارة أيضا على اعتماد بطاقة وطنية لتطوير المناولة و وضع نظام لبنك المعطيات يوجه لتوفير المعلومة الاقتصادية لها، إلى جانب تكثيف الاهتمام بالابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على الانضمام إلى برنامج التأهيل للاستفادة من مخرجات الابتكار و التطوير باعتبارها تشكل عنصرا أساسيا في مجال المنافسة[1].

ثانيا- العراقيل التي تواجه تطبيق برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م الثالث

تجدر الإشارة أنه وإلى غاية بداية سنة 2012 بقيت عملية تأهيل المؤسسات ص وم معطلة، تنتظر إعطاء الوزارة الوصية(وزارة الصناعة و الم ص و م و ترقية الاستثمارات) موافقتها لإعادة التكفل بتكاليف دراسات التشخيص الاستراتيجي الشامل و الخبرة الأولية. ذلك أن اللجنة المكلفة بدراسة ملف إعادة تأهيل مؤسسات القطاع الخاص لم تتوصل إلى اتفاق فيما يخص مسألة التكفل بتكاليف الخبرة، حيث تطالب الوزارة المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل المساهمة ب 20 % من تكاليف الخبرة الأولية (التشخيص الأولي)، و هو المطلب التي ترفضه منظمات أرباب العمل التي تطالب بتأخير دفع هذه المستحقات إلى غاية الانتهاء من عملية التأهيل و مباشرة المؤسسات لنشاطها، لا سيما وأن تكاليف هذه العملية قد تصل إلى 500 ألف دج بالنسبة لمؤسسات الحجم المتوسط وحوالي 100 ألف دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة. كما يمكن إرجاع محدودية نتائج برنامج التأهيل إلى[2]:

1-الوضعية المالية غير المتوازنة و غير المستقرة للعديد من المؤسسات سواء التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص التي جعلتها غير مقبولة و غير مؤهلة للدخول في برنامج التأهيل.

2-اعتقاد الكثير من رؤساء المؤسسات بأن المشكل لا يتعلق بالتأهيل الداخلي بل يتعلق بتأهيل محيط العمل الخارجي، نظرا للضغط الجبائي المرتفع و بيروقراطية البنوك، و مشكل العقار و ضعف هياكل البنى التحتية و هياكل الدعم ، كما يرون بأن معظم برامج التأهيل لم تأخذ بعين الاعتبار مشاكل المحيط الاقتصادي للمؤسسة الجزائرية.

و بعد مشاورات مكثفة وقع في 9 مارس 2012 على الإجراءات الجديدة المتعلقة بعمليات إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية التي كانت تشكل عائقا أمام انطلاق هذه العملية، و المتمثلة في موافقة وزارة الصناعة و الم ص و م و ترقية الاستثمار على دفع تكاليف التشخيص الأولي التي تمثل 10 % من تكاليف عملية إعادة التأهيل، و تمديد فترة تطبيق البرنامج إلى غاية 2017، و عليه تظل نتائج البرنامج جد ضعيفة و غير واضحة.

[1] البرنامج الخماسي 2009-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية ، العدد الحادي عشر السنة الثانية، ماي 2009، ص. 35

[2] Ali Harbi, stratégie industrielle, a quand la sortie du marasme? ECONOMIA février 2009, p. 55

المطلب الثاني: المعالم الأساسية للإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

اعتمدت الجزائر في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة منهجا جديدا لتطوير و تأطير فرع الصناعات الزراعية الغذائية أعلن عنه في **21** مارس **2010** يمتد من **2010** إلى غاية **2014**، يهدف إلى تطوير الشعب الغذائية(الحبوب والزيوت، السكر، الحليب ومشتقاته ...)، و ذلك بتوفير الدعم الكافي للموارد الإنتاجية المحلية بعد انجاز تشخيصات إستراتيجية لكل الفروع و اختيار فروع مهيكلة وقابلة للترقية، وتشجيع الاستثمار فيها و تطوير و تكوين إطاراتها و رأس مالها البشري بما يمكنها من إرساء معايير التنافسية و الجودة، و تأمين الحضانة القانونية و التنظيمية و المؤسساتية الداعمة للاستثمار في الفرع، إضافة إلى ترقية الأقاليم الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة و تشجيع انضمام المؤسسات إلى التنظيمات التعاضدية بهدف دمج كامل النشاطات المتعلقة بالصناعات الزراعية الغذائية

قبل التطرق إلى مضمون الإستراتيجية الغذائية الجديدة في الجزائر باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر من الأولى تقديم عرض وجيز عن الإستراتيجية الصناعية الجديدة و أهدافها و توجهاتها.

الفرع الأول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

الفرع الثاني:دوافع اعتماد إستراتيجية جديدة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و أهدافها

الفرع الأول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

إن وضعية القطاع الصناعي في الجزائري و تدهور دوره الاقتصادي دفعت إلى انعقاد أيام وطنية بهدف صياغة إستراتيجية صناعية الجديدة (**26**، **27** و**28** فيفري **2007**)، تسعى إلى دراسة و تحديد إمكانيات الفروع الصناعية التي يجب أن تحظى بالأولوية و التطوير في إطار سياسة التصنيع الجديدة التي تضمن الاندماج الفعال و الايجابي للجزائر في التقسيم الدولي للعمل [1]. و فيما يلي توضيح لأهم توجهاتها و أهدافها.

أولا–الأسباب الداعية إلى تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة و توجهاتها

1– الأسباب الداعية إلى تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة

ارتكزت مسيرة التنمية الاقتصادية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي في إطار المخططات التنموية على ما يعرف بالصناعات المصنعة، و عليه حظيت الصناعة باهتمام كبير يتجلى من خلال ارتفاع قيمة المخصصات المالية المرصودة للنهوض بالقطاع الصناعي ، حيث خصصت له في إطار المخطط الثلاثي و الرباعي الأول و الثاني ما يقارب **50 %** من قيمة المخصصات المالية لهذه المخططات و كان يستحوذ على **80 %** من اليد العاملة.

غير أن هذا القطاع بقي عاجزا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه، ما دفع الدولة مع مطلع الثمانينيات إلى إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية و الاجتماعية في إطار هذه البرامج التنموية برد الاعتبار لقطاع الزراعة و هياكل البنى التحتية الأساسية و الاجتماعية، و من جهة أخرى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية لتفعيل أداء المؤسسات الصناعية انطلاقا من إعادة الهيكلة العضوية و المالية و منح الاستقلالية، و التي لم تتمكن بدورها من تحسين و تفعيل أداء هذه المؤسسات التي ازداد وضعها تدهورا بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي كونها فتحت أبواب المنافسة أمامها بقوة دون تحضير مسبق لها. حيث أكدت معظم التقارير أن معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر سجل معدلات سلبية قبل سنة **2006** (**0,3- %**

[1] Les chois de Temmar " à la loupe », Midi Economie, hebdomadaire N 07 du 24 février au mars 2007, p. 12

)، و أن مؤسسات القطاع غير قادرة على مواكبة التحديات الجديدة التي فرضت عليها في إطار اندماج الاقتصاد الجزائري في الحركة الاقتصادية العالمية لافتقارها للقدرات التنظيمية و التسييرية العالمية، مما جعل الدولة تفكر في وضع آليات واستراتيجيات تسمح بإعادة تنظيم النسيج الصناعي الجزائري و تنمية القدرات التنافسية لمؤسسات القطاع بما يضمن لها التفاعل الايجابي مع تحديات العولمة الاقتصادية و تعقيدات المحيط الاقتصادي، و خلق قاعدية صناعية متنوعة تقضي على هيمنة قطاع المحروقات.

2-توجهات الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تعتمد الإستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة على أربع توجهات أساسية هي[1]:

1-تبني إطار مرجعي و نظرة جديدة لعملية التنمية الصناعية في الجزائر؛

2-تحديد مبادئ الإستراتيجية و صياغة السياسات الصناعية المناسبة؛

3-التأكيد على ضرورة تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

4-التركيز على مواصلة سياسات الإصلاح الهيكلي (إصلاح المنظومة المالية و المصرفية و الجوانب القانونية و التنظيمية وحل مشاكل العقار الصناعي ....)

ثانيا- أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة و النتائج المنتظرة منها

1-أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تهدف الإستراتيجية الصناعية الجديدة إلى بلوغ جملة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية[2]:

1-1-تحسين أداء القطاع الصناعي الجزائري و رفع معدلات نموه الاقتصادي التي اتسمت بالسلبية بمعالجة عوامل هشاشته المتمثلة في:

أ-غياب الاستغلال العقلاني للطاقة الإنتاجية التي لا يتجاوز معدلها 48 % في المتوسط ؛

ب-تراجع أداء الآلة الإنتاجية و عدم تجديد نوعية الإنتاج و تحديثه لعدم قدرتها على مسايرة التطورات التكنولوجية المتسارعة و إهمال الاستثمار في جوانب البحث و التطوير و الصيانة.

ج-ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني و محدودية أساليب التسيير و الإدارة و عدم قدرتها على محاكاة الأنظمة والمناهج الحديثة المتغيرة باستمرار؛

د-الارتباط القوي بالأسواق الخارجية في التموين بالمدخلات و المعدات الصناعية؛

ه-التوجه إلى الأسواق المحلية فقط في ظل غياب مبادرات التصدير و الاستثمار في الأسواق الخارجية و ضعف مساهمتها في تحصيل النقد الأجنبي.

1-2-تطوير الميزان التجاري للقطاع الصناعي.

1-3- رفع مساهمة الاستثمار الخاص في الصناعة عبر عملية الخوصصة و الشراكة بين القطاع العام و الخاص.

2-النتائج المنتظرة من الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تتوخى الجزائر من تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة الوصول إلى النتائج التالية [3]:

2-1-تنويع القاعدة الصناعية في الجزائر و تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات؛

---

[1] اجتماع مجلس الحكومة في 24 جويلية 2007، الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة www.cg.gov.dz

[2] La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, op.cit, p.20

[3] Lotfi ramdani, la relance de l'industrie algérienne, op.cit, p. 146

2-2-اختيار الفروع الإنتاجية القادرة على الاستجابة للطلب المحلي و توسيعها لتقليص الواردات؛

2-3-توسيع الصادرات خارج قطاع المحروقات لتعزيز مداخيل النقد الأجنبي؛

2-4-الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الاتجاه إلى سياسات التحالف و الشراكة؛

2-5-تقليص معدلات البطالة بخلق فضاءات إنتاجية جديدة تعمل على تثمين الموارد المحلية؛

2-6-ضمان التوزيع و الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية؛

2-7-تطوير الإبداع و الابتكار للاستجابة إلى المتطلبات الجديدة في الأسواق؛

2-8-السعي إلى رفع معدل نمو الصناعة الجزائرية بين **10** و **15** %في غضون **5** سنوات.

ثالثا- عوامل إنجاح الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

إن قدرة الجزائر على تحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة و بلوغ النتائج المتوقعة منها يتطلب :

1-تفعيل دور الدولة وقواعد السوق لخلق أنشطة صناعية قادرة على البقاء و المنافسة من خلال:

1-1-الاختيار الدقيق للقطاعات التي يجب ترقيتها و تشجيعها و ذلك بتثمين الموارد الطبيعية و تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة، و من أهم الصناعات التي يتم التركيز عليها: الكهربائية، الالكترونية، الميكانيكية، المعدنية والصناعات الزراعية الغذائية[1].

1-2-الانتشار القطاعي للصناعة و خلق شبكات تواصل بين مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص؛

1-3-انتشار و توسع حيز الصناعة بخلق مناطق لتطوير صناعة متكاملة و أقطاب صناعية متخصصة؛

1-4-وضع سياسات و إستراتيجية واضحة الأهداف و المعالم للترقية الصناعية[2]؛

2-إعادة النظر في سياسة إحلال الواردات و بعث سياسات لتحفيز المؤسسات على التوجه إلى الأسواق الخارجية و تبني مقاربة تصديرية توسعية ثلاثية الأبعاد: دولي، أوروبي و مغاربي.

3-توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحفيز استثمارات القطاع الخاص المحلي وترقية تنافسيتها؛

4-تعميم الابتكار و الإبداع و اكتساب المعارف و التكنولوجيا من خلال نظام وطني للابتكار؛

5-تبني سياسة أفقية تدعم التكامل بين مؤسسات الفرع الواحد و سياسة عمودية لتشجيع التعاون بين الفروع الإنتاجية المختلفة[3].

و في هذا الإطار وقعت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار في أكتوبر **2011** على اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بغلاف مالي تجاوز **350** ألف دولار، تهدف إلى دعم تطبيق الإستراتيجية الصناعية و ترقية الاستثمارات وتحسين و تعزيز الإستراتيجية التنموية في الجزائر لإحداث تنوع في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تحسين تنافسية مؤسسات القطاع الصناعي خاصة الصغيرة و المتوسطة منها، كما تسعى الاتفاقية إلى تأهيل المؤسسات و دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الص و م و تحسين دور هياكل و فضاءات الدعم و المساهمة في إحداث نجاعة أكبر لعملية التوسع الصناعي و تطوير الابتكار الصناعي و كفاءة رأس المال الفكري.

[1] La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, op.cit, p.21
[2] Les chois de Temmar " à la loupe », op.cit, p. 13
[3] Lotfi ramdani, op.cit, p.146

الفرع الثاني:دوافع اعتماد إستراتيجية جديدة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و أهدافها

نظرا لتزايد وتيرة الانفتاح التجاري و رغبة من الجزائر في تكييف المؤسسات مع التحولات الاقتصادية العالمية في مجال المنافسة و الاستفادة من التكنولوجيا و احترام المعايير الدولية، أولت الحكومة أهمية متزايدة لفرع الصناعات الزراعية الغذائية، بإدماجها في عملية إعادة هيكلة إحدى عشر فرع من الفروع الإنتاجية التي أدرجت في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة و في برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري le programme d'appui à la diversification de l'économie (DIVECO1)•(**30** ديسمبر **2009**– **30** ديسمبر **2013**)، الذي تم الانطلاق الفعلي لتنفيذه في **25** مارس **2013** على أساس أن المرحلة الأولى خصصت لتحديد الأعمال الواجب القيام بها على أساس الاحتياجات المسجلة على مستوى مؤسسات و فروع القطاعات الثلاث المستهدفة الزراعة و الصناعة(الصناعات الزراعية الغذائية) و السياحة). و يأتي البرنامج بالتعاون مع دول الإتحاد الأوروبي بهدف رفع و تنويع الإنتاج الزراعي لتقليص الواردات و التوجه إلى التصدير بالتركيز على فروع الإنتاج الاستراتيجي، و من جهة أخرى ضمان الاندماج و التكامل الايجابي بين القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية و تقليص العراقيل التي تحد من تطورها و مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني[1]، وذلك من خلال إجراء تحليل استراتيجي لفرع التمور و تحويل الحبوب و إنتاج زيت الزيتون و دراسة تكاليف و قدرات الإنتاج في فرع الحبوب والحليب و البطاطا، إضافة إلى تحديات و طرق تصدير المنتجات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية[2] وجاء ذلك في ظل تزايد التحديات التي تواجه مؤسسات الفرع و تهدد مستقبله المتمثلة في حتمية ترقية مستوى التكنولوجيا لجعلها قادرة على مسايرتها، و إنشاء آليات للتعاون المشترك بين القطاعات و الفروع مع الالتزام بالتوظيف الأمثل للمخرجات الزراعية الخام و رفع القدرة على تحويلها و تصنيعها.

أولا– دوافع اعتماد إستراتيجية وطنية للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

أرجعت وزارة الصناعة الأسباب التي دفعت إلى تبني إستراتيجية خاصة بفرع الصناعات الزراعية الغذائية إلى ما يلي:

1– الدور المتزايد لشعب هذا الفرع في النظام الغذائي و تحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل النمو الديمغرافي المتزايد وضعف العرض المحلي، ما جعل الجزائر تعد من الدول المستوردة الصافية للغذاء؛

2– المشاركة الايجابية لفرع الصناعات الزراعية الغذائية في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات(**45 %** من القيمة المضافة للقطاع الصناعي) ؛

3– الرغبة في إقامة إستراتيجية تنافسية للفرع (كما و نوعا) بجعله يتسم بالاستقرار، وفك الارتباط الكبير و المتزايد بالأسواق الخارجية و تأثره السلبي بتقلبات الأسعار الدولية غير المستقرة؛

4–حتمية تطوير مؤسسات الفرع و تأهيلها بشكل يجعلها ترقى إلى المعايير الدولية و التكيف مع التحولات العالمية في مجال المنافسة و الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، و احترام المعايير البيئية في الإنتاج للوصول إلى صناعة حديثة منافسة، و قابلة للتصدير في مختلف الأسواق الدولية و تحسين عرض المنتجات الفلاحية المحولة بما يضمن توفير مناصب شغل و تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

•تجدر الإشارة إلى أن برنامج (DIVECO2) المقرر في 2014 يخصص لقطاع الصيد البحري و الصناعة الصيدلانية.

[1] Présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie (DIVECO), revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, 2 trimestre 2013, N 24, p. 11

[2]Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, délégation de l'union européenne en Algérie, 2011, p.17

ثانيا– أهداف الإستراتيجية الوطنية للصناعات الزراعية الغذائية

يمكن حصر أهم أهداف الإستراتيجية الوطنية للصناعات الزراعية الغذائية في :

1– رفع مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الناتج المحلي الصناعي من **50 %** إلى **60 %** في سنة **2014** بتوسيع قدرات الاستثمار و خلق مؤسسات في إطار الأقطاب التكنولوجية و تحسين الإنتاجية من خلال برنامج التأهيل.

2– تكثيف نسيج الصناعات الزراعية الغذائية بإنشاء **500** مؤسسة توظف بالمتوسط **200** عامل و تساهم في توفير **100000** منصب شغل خلال الفترة **2010–2014**[1].

3–تأهيل **500** مؤسسة وفق معايير الجودة العالمية منها **200** مؤسسة لتتوافق مع معايير الجودة **ISO 22000** .

4–رفع مستوى الاندماج و التكامل بين الإنتاج الزراعي و الصناعات الغذائية والتجارة إلى معدل يتراوح ما بين **10 %** إلى **80 %** حسب فروع النشاط، واعتماد سياسة لإحلال الواردات بوضع إجراءات لدعم المنتجين تحفزهم على إدماج المواد المحلية في عملية الإنتاج محل المنتجات الأجنبية المستوردة(تثمين المادة الأولية المحلية) بانجاز **5000** عقد صناعي – فلاحي سنويا على الأقل[2]. وذلك للتخفيف من مشاكل التموين بالمواد الأولية المرتبطة بالنوعية و الكمية والوقت المناسب.

و يمكن إبراز أهداف عملية دمج الإنتاج المحلي في العملية الإنتاجية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم **78**: أهداف دمج بعض أنواع الإنتاج الوطني في فرع الصناعات الزراعية الغذائية و القدرات الضرورية المتوقعة

المنتوج الوحدة: طن	الإنتاج 2008	معدل الاندماج	الإنتاج في 2014	معدل الاندماج المتوقع للإنتاج المحلي	القدرات الحالية للتحويل	القدرات الضرورية إلى غاية 2014	القدرات الإضافية الضرورية إلى غاية 2014	ملاحظات
القمح	2950	% 12	3600	%80	10000	10000	0	مشكل نقص الإنتاج الوطني والنوعية(لابد من تطوير خصائص فنية للقمح للاستجابة إلى متطلبات الصناعة التحويلية).
البقوليات	50	% 0	87	% 40	0	35	35	----------
الطماطم								
جميع الأنواع	261		683					
الطماطم الصناعية	93	% 80	160	% 90	105	140	35	المخطط الوطني للطماطم الصناعية يتطلب تكييف و تنظيم مستوى الأسعار، الإنتاج لتشجيع المنتجين على التوجه إلى هذا الفرع و أسعار تحويل تكون قادرة ضمان عوائد للمنتجين و تنافسية مقارنة بالنسبة

[1] H.O, la sécurité alimentaire, principale enjeu pour les industries, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p. 38

[2] M.EL HACHEMI, industrie agro-alimentaire, attendre 60 % du PIB industriel en 2014, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p.40

للسلع المستوردة.								
الحمضيات	699	% 0	800	% 20	30	130	100	
التمور	583	%0	890	%10	0	90	90	القدرات الحالية موجهة للتوضيب فقط
البذور الزيتية								
الزيتون الموجه للزيت	128		387					
السحق	102,4	% 80	310	% 80	636	636	0	وجود قدرات زائدة (فائض)
زيتون المائدة	81	%80	77	%80	68	68	0	وجود فائض
الحليب (مليون لتر)	2185	%10	3240	%40	2100	2100		مستوى جمع الحليب المستهدف إلى غاية 2014 هو 1,3 مليار لتر –القدرات المعتمدة كافية للوصول والاستجابة لطلبات المستهلكين
اللحوم البيضاء	260	ضعيفة	325	%20	5	65	60	----------
الأسماك	145	ضعيفة	225	%20	24	44	20	----------
البيض (مليون)	3913	%0	4590	%20	ضعيفة	918	918	----------

Source : stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, document de référence, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, mars 2010, pp.99-100

5- تعزيز قدرات التصدير للمؤسسات الزراعية الغذائية برفع طاقات التصدير السنوية من 120 مليون دولار قبل سنة 2010 إلى 1,2 مليار دولار سنة 2014، عبر إنشاء 5 مجمعات اقتصادية للتصدير(تم إنشاء اثنين فقط في سنة 2013)، و إنشاء مركز فني لدعم المؤسسات و تحسين صورة المنتجات الزراعية الغذائية و وضع إجراءات تسهل وصولها إلى الأسواق الدولية و رفع التنسيق بين المتعاملين التجاريين المحليين والأجانب و تنظيم السوق، بتفعيل دور هيئات التدخل في الأسواق و مراقبة الأسعار و إنشاء صندوق خاص بضبط و تنظيم الأسواق[1].

6-تعزيز قدرات و كفاءات الصناعات الزراعية الغذائية بتحسين عرض المؤهلات و معدل تأطيرها من 5 إلى 10 % لضمان أفضل اندماج للصناعات الغذائية في البيئة الاقتصادية المعاصرة و تسهيل تأقلمها مع تقنيات التسويق و الإدارة والتكنولوجيا الحديثة و مواصفات الإنتاج الوطنية و الدولية[2]. من خلال[3]:

6-1-تأهيل كل الفاعلين في فرع الصناعات الزراعية الغذائية (لا يقتصر التأهيل على المؤسسات الإنتاجية فقط بل يشمل كل الفاعلين الذين لهم علاقات ترابطية مع هذه المؤسسات).

6-2-تطوير العنصر البشري (ضعف معدل التأطير الذي لا يتعدى 5 %)، لا سيما و أن القدرة على تطوير الإبداع والابتكار واستقطاب التكنولوجيا الحديثة يتطلب قدرات بشرية مؤهلة و متخصصة، ويتم ذلك بتكثيف الدورات التكوينية.

6-3-ترقية الاستثمار الزراعي و الصناعي و ذلك بتكييف الإطار القانوني و التنظيمي و توسيع المزايا لصالح الأنشطة القادرة على خلق القيمة المضافة.

[1] H.O, la sécurité alimentaire, principal enjeu pour les industries, op.cit, p. 38

[2] Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA) axes d'action et objectifs stratégiques pour 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011, p.43

[3] Organisation de nation unis pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), cadre programmation par pays Algérie (2013-2016), décembre 2012, P.78

6-4-دعم الابتكار و التجديد في الصناعات الزراعية الغذائية (زراعة-صناعة) وترقية أساليب الشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر القادر على نقل التكنولوجيا و رؤوس الأموال، و تطوير الكفاءات والطرق التسييرية و سبل النفاذ إلى الأسواق.

ثالثا-الآليات المعتمد لتنفيذ إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

تعتمد إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية على أربعة محاور تركز على تطوير إنتاجية و تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية و تسريع إعادة التأهيل و بناء قاعدة لوجيستيكية توجه للتصدير و دفع عجلة البحث العلمي و الابتكار في الفرع[1]. و لبلوغ هذا الهدف تسعى الجزائر إلى:

1-تفعيل دور العديد من الهيئات و الهياكل الوسيطة التي تعكف على تحقيق التكامل في أدوارها لبعث نشاط مختلف الصناعات الزراعية الغذائية، من ذلك وزارة التجارة و وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....

2-إنشاء معاهد و مخابر متخصصة في مجال الصناعات الزراعية الغذائية ، و وضع الجهاز و الإطار المؤسساتي المكلف بالإشراف على إقامة أدوات المنافسة و تطوير طرق تموين الصناعات الغذائية بالمدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية، فضلا عن تأطير السوق و تعزيز المهارات و الكفاءات و مؤهلات هذه الصناعة بهدف تطوير العرض الوطني من المنتجات الغذائية المحولة وتشجيع ترقية الصادرات منها في الأسواق الدولية و إحلال الواردات[2].

و في هذا الإطار أكدت الإستراتيجية الوطنية للصناعات الزراعية الغذائية على ضرورة:

2-1- تشكيل لجنة وزارية مشتركة خاصة بالعتاد و إنشاء مجلس وطني للصناعات الزراعية الغذائية يشارك في تحديد وتطبيق و تقييم السياسات الوطنية المتعلقة بها؛

2-2- إنشاء مركز تقني صناعي ذو طابع وطني و مرصد اقتصادي• و صندوق للدعم المالي ب 50 مليار دينار جزائري و إنشاء أربعة أقطاب تقنية خاصة بالصناعة الزراعية الغذائية ذات طابع جهوي؛

2-3- إنشاء بنك معلومات لإحصاء مختلف الفاعلين في الفرع من فلاحين و محولين و موزعين و إنشاء أرضيات لوجيستيكية قبلية و بعدية، و إعادة تأهيل مؤسسات الفرع و إنشاء مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية؛

2-4- إنشاء جهاز دعم يشجع على إدماج المواد الأولية في العملية الإنتاجية و تقليص الاستيراد و يشجع المنتجين والمحولين على انتهاج سياسة التعاقد.

3- إجراء تشخيص استراتيجي لجميع فروع النشاط و تحليل توقعات النمو فيها و ترقية المناطق التي تتوفر على إمكانيات معتبرة، و تسهيل إنشاء المؤسسات و تحقيق التقارب الجغرافي و تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار لتشجيع ظهور مؤسسات رائدة[3]. ويعرض الشكل الموالي أهم الفاعلين و المتدخلين في هذه الإستراتيجية و البرامج المرتبطة بها.

---

[1] فريد سالمي، إقبال غير مسبوق لشباب مهتم بالاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، مرجع سابق، ص. 18

[2] Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA), op.cit, p.42

• يعمل المرصد على تعزيز نظم المعلومات والخدمات الإحصائية و توفير القدرات البحثية للقطاع للتحكم أكثر في أسواق المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية، حيث يسمح بمعرفة مدى تطور الفروع الانتاجية وتنوعها، ووضعها تحت تصرف المستثمر الذي يجب أن يكون مطّلعا على ما هو متوفر من معلومات في محيطه لمواكبة الحركية التي يعرفها القطاع، لاسيما في مجال برنامج العصرنة و تنفيذ أساليب جديدة لإدارة الفروع. وعلى المستوى التنظيمي، سيضم مرصد الفروع الزراعية والصناعات الغذائية جميع الشركاء والفاعلين المعنيين بمسار إنتاج الإحصائيات الزراعية والصناعات الغذائية، وبمشاركة العاملين في المجال العلمي والتقني بالمرصد في مختلف لجان ما بين المهن لمختلف الفروع الفلاحية والصناعات الغذائية، ودعم هذه اللجان في مجال التحليل والخبرة. و يتم انشائه بالشراكة و التوأمة مع دول الاتحاد الاوروبي.

[3] Les premières assises nationales des industries agroalimentaires 21/22 mars 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 1, janvier 2011, p.41

شكل رقم 45: مختلف الفاعلين والبرامج المعتمدة في إطار الإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

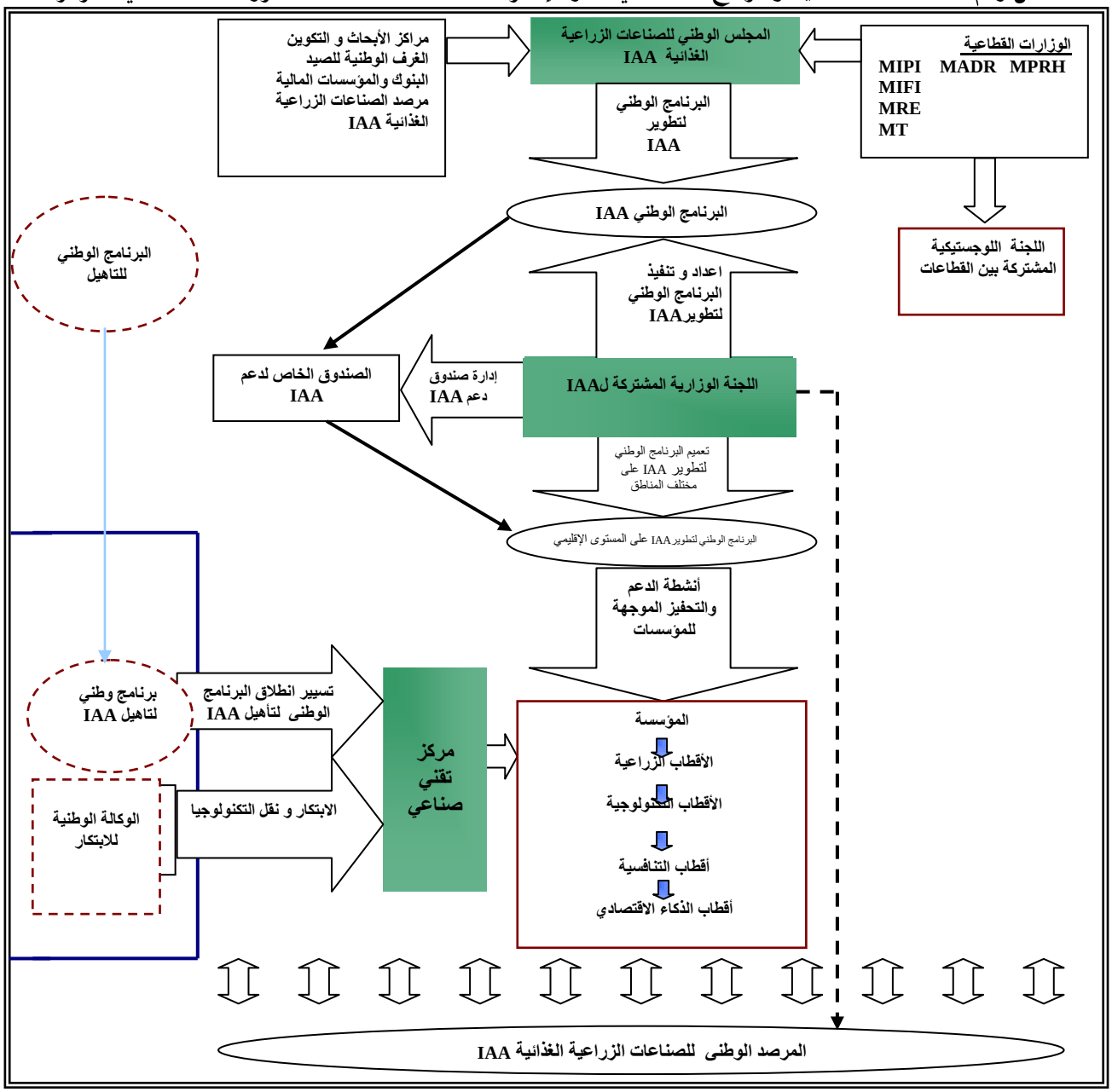

Source : stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, document de référence, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, mars 2010, p.93

المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية

سطرت الجزائر مخططا وطنيا لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية (PNDIAA)دخل حيز التنفيذ منذ 2010 ويمتد إلى غاية سنة 2014 بهدف تحسين العرض المحلي من المنتجات الزراعية الغذائية و ترقية المؤسسات، و إيجاد الأدوات المناسبة لإجراء التقييم الدقيق لمختلف فروع النشاط[1]، و تحقيق الاندماج للإنتاج المحلي و إحلال الواردات وترقية الصادرات و زيادة فرص تموقع المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية و إعداد إطار مؤسساتي لتنسيق السياسات العمومية. و لهذا الغرض تم تقديم 17 وثيقة توجيهية و 50 عملا لتنفيذ هذا المخطط تتعلق 5 منها بوسائل التوجيه، 15 بوسائط رفع المنافسة، 7 لمرحلة ما قبل الإنتاج الفلاحي، 12 للتحويل الصناعي، 3 للتموين الفلاحي، 8 لتأطير السوق [2] نستعرضها في ما يلي:

الفرع الأول: وسائل التوجيه ووسائط رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية

الفرع الثاني: تقوية عمليات تموين القطاع الزراعي و تطويره

الفرع الثالث: تطوير عمليات التحويل الصناعي و تأطير و ضبط نشاط السوق

الفرع الأول: وسائل التوجيه ووسائط رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية

لا يمكن تنفيذ أهداف البرنامج الوطني لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية إلا بإنشاء هيئات متخصصة وظيفيا تعمل على التنسيق فيما بينها و بين مختلف الفاعلين من مؤسسات و متعاملين اقتصاديين و تجاريين لإجراء عملية التقييم والمتابعة و الإشراف، ومن جهة أخرى تفعيل دور الهياكل الداعمة لتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية و من ذلك العناقيد الصناعية.

أولا–وسائل التوجيه (instrument de pilotage) للصناعات الزراعية الغذائية

من أهم وسائل التوجيه التي تعكف الحكومة على إنشائها لتنفيذ البرنامج الوطني للصناعات الزراعية الغذائية ما يلي:

1– مجلس الوطني للصناعات الغذائية(Conseil national des IAA(CNIAA

2– مفوضية وزارية للصناعات الزراعية الغذائية(délégation interministérielle des IAA(DI-IAA

3– مرصد للصناعات الزراعية الغذائية Observatoires des IAA

4– لجنة متعددة القطاعات للعتاد comité intersectoriel de logistique

5– صندوق خاص لدعم الصناعات الزراعية الغذائية Fonds spécial de soutien des IAA

[1] H.O, la sécurité alimentaire, principale enjeu pour les industries, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p. 37

[2] M.EL HACHEMI, op.cit, pp.40, 41

ثانيا– وسائط رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية

تعتبر العناقيد الصناعية و الأقطاب التنافسية من أهم الوسائل الداعمة لرفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية، حيث:

1–العناقيد الصناعية (LES CLUSTERS AGROALIMENTAIRES)

1–1–تعريف العنقود الصناعي

يعرف العنقود على أنه سلسلة مترابطة من الصناعات تربطها علاقات قوية تتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج و التكنولوجيا والاشتراك في قنوات التوزيع و المهارات المطلوبة، كما يعرف على أنه مجموعة من المؤسسات المنخرطة في أنشطة اقتصادية متشابهة أو متصلة في منطقة جغرافية معينة والمرتبطة بعلاقات أمامية و خلفية(موردي المدخلات الأساسية أوموردي الخدمات، قنوات التسويق، المؤسسات المنتجة للسلع و المنتجات المكملة أو التي تستخدم مدخلات مشابهة أو عمالة وتكنولوجيا مقاربة)، كما يشمل العنقود مجموعة من الصناعات التي قد لا تنتمي إلى نفس الفرع إلا أن تنميتها وتطويرها معا يعد ضروريا لتعزيز تنافسيته[1].

1–2–أهمية العناقيد الصناعية في رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر

يكتسي التعنقد الصناعي أهمية كبرى في تعزيز القدرات الإنتاجية ودعم تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م من خلال تحديد نقاط القوة و الفرص المتاحة في الفرع، وكذلك نقاط الضعف و التعرف على الخدمات الداعمة و المساندة لها و المرتبطة بها، كما يمكن المؤسسات من الوصول إلى وفورات الحجم و استقطاب العمالة المدربة و توفير البنية التحتية الملائمة و تدعيم خدمات الأعمال و زيادة فرص التخصص و تقسيم العمل، و تحقيق ربحية أكبر لمؤسسات الفرع و تخفيض تكاليفها نظرا لخلق جو من المنافسة بين المؤسسات التي تدفع إلى زيادة الإنتاجية و تحسين الجودة، كما أن هذه العناقيد تمكن من إيجاد موردين محليين يوفرون لها مدخلات الإنتاج في بعض الحالات بأسعار تنافسية تفضيلية تقل عن أسعار الاستيراد، و وجود صناعات مدعمة للإنتاج تتجه إلى التخصص في إنتاج بعض المدخلات الوسيطة الضرورية لعملية الإنتاج بأسعار منخفضة مما يدعم في النهاية تنافسية الفرع و مؤسساته[2]. كما يمكن أن يساعد إنشاء العناقيد الصناعية في التأثير على تنافسية المؤسسات من خلال توفير العديد من المزايا منها[3]:

أ–تحقيق وفورات خارجية ناتجة عن التعامل مع وكلاء التسويق أو موردين متخصصين في مدخلات الإنتاج؛

ب– تقليل نفقات التبادل عبر مختلف مراحل العملية الإنتاجية، مما يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة القدرات التنافسية للمنتجات؛

ج–المساهمة في تركيز الخبرات الفنية و البشرية و التكنولوجية و تحسين فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية؛

د– تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية و القانونية و غيرها من الخدمات المتخصصة؛

---

[1] انظر: -علال بن ثابت، متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسات في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، المنعقد يومي 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات ، سطيف ، ص.727

- إستراتيجية التنمية الصناعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، ديسمبر 2004، ص. 8

[2] يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، 27-28 نوفمبر 2007، ص.8

[3] نظر:- شوقي جباري، بوديار زهية، تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الص وم من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية، قراءات في التجربة الايطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص.6-7

- زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 7، 2007، ص. 173

ه– قيادة الإبداع في مجال النشاط بتشجيع التعلم المتبادل و الابتكار الجماعي و تدفق المعرفة و التعاون في مجال الأبحاث الأساسية ذات التكلفة المرتفعة، إضافة إلى السرعة في حل المشاكل من خلال التعلم التبادلي؛

و–زيادة إنتاجية المؤسسات في العنقود و استحداث أعمال جديدة في المجال.

لذا تسعى الجزائر في إطار الإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية إلى اعتماد نظرة جديدة مخالفة للسياسات السابقة، ترتكز على إنشاء مناطق صناعية معينة تعرف ب" مناطق التنمية الصناعية المندمجة"[1]من خلال تحديد مقاطعات صناعية و نظام محلي للإنتاج و شبكات المؤسسات و عناقيد صناعية.

2– أقطاب التنافسية les pôles de compétitivité

2–1– تعريف أقطاب التنافسية

تمثل أقطاب التنافسية أو الأقطاب التقنية أقطاب نشاط تجمع في الموقع ذاته بين مراكز و هيئات البحث من جامعات ومعاهد من جهة و من جهة أخرى الصناعة ذات التكنولوجيا العالية. و يعد مفهوم الأقطاب التقنية في الجزائر حديث النشأة، حيث برز في بداية التسعينيات و تطور مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة في إطار الاستراتيجيات الهادفة إلى مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية و الاندماج في اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الرقمي، و ذلك من خلال رفع درجة التنسيق والتعاون بين المتعاملين الاقتصاديين و مراكز البحث العلمي و تسهيل إجراءات وصولهم إلى المعرفة عبر إقامة شراكة بين المؤسسات الإنتاجية و المراكز البحثية المدعمة من طرف الدولة.

2–2–أهمية إنشاء الأقطاب التنافسية للصناعات الزراعية الغذائية

تأتي فكرة إنشاء الأقطاب التقنية للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر كضرورة ملحة لرفع تنافسية هذه الصناعات وتقريبها من مستوى التكنولوجيا المعتمدة في مؤسسات الدول المتقدمة، و توفير الإجراءات المحفزة لها على الإبداع ونقل و تحويل التكنولوجيا وتراكمها و استعمالها محليا، و لا يتم ذلك إلا عبر شراكة حقيقية قائمة على التعاقدية والشبكات. كما أنها تأتي في ظل الظروف الحالية لمؤسسات الفرع التي تعاني من نقص كبير في جوانب البحث والتطوير يمكن إيجازها في [2]:

أ–الحاجة الماسة إلى وسائل الدعم العلمي و الفني؛

ب–عدم تكافؤ و تطابق برامج التكوين مع الاحتياجات الجديدة المتنامية لمؤسسات الفرع؛

ج–عدم الاكتراث بأهمية البحث و عزل الكفاءات القادرة على الإبداع و التجديد و تهميشها؛

د– غياب علاقات التكامل بين الجامعات و المعاهد و القطاع المهني؛

ه–غياب المعلومة الاقتصادية و التكنولوجية.

2–3– دور الأقطاب التنافسية في رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م

من المهام الإستراتيجية للأقطاب التنافسية تقديم الدعم و المعونة للصناعات الزراعية الغذائية الص و م و إعداد دورات تكوينية و تقديم الإعلام، إضافة إلى البحث و التطوير و التجديد، و يمكن حصر هذه المهام في [3]:

أ– المساعدة : تقديم النصائح لأصحاب المؤسسات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات ولضمان و تأمين الصيانة الجيدة لوسائل الإنتاج.

[1]قريش نصيرة، أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص. 96

[2]Abdelhamid Bencherif, Kamel belkahia, les technopoles agroalimentaires dans les pays du Maghreb, opportunités et spécificités, options méditerranéennes, B46, 2009, p.234

[3] Ibid., p.235

ب–التكوين: إعداد دورات تدريبية للتقنيين و الإطارات للتحكم في التكنولوجيا و طرق التسيير؛

ج–التوعية والإعلام: توفير المعلومات و المعطيات التكنولوجية و المالية والقانونية و الاقتصادية لمسيري المؤسسات؛

د–التجديد: يشكل عاملا مهما لتطوير و ضمان نمو و استمرارية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و جعلها قادرة على مواكبة مختلف التطورات الحاصلة سواء على مستوى المنتوج أو التغليف أو العمليات...

ه–ربط العلاقة مع هيئات الدعم: تعاني مؤسسات الفرع من صعوبة الوصول إلى هيئات الدعم العمومية و المهنية وضعف التعاون و التنسيق معها، و هو ما يتطلب صياغة سياسة حقيقية تدعم النمو المتوازن و المستدام لهذه المؤسسات.

2-4–واقع الأقطاب التنافسية المدعمة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

أمام تزايد أهمية الأقطاب التنافسية أو التقنية أقدمت الجزائر على تبني العديد من المبادرات الرامية إلى إنشاء مثل هذه الأقطاب في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، حيث تم في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في سنة **2006** برمجة إنشاء أقطاب للتنافسية و الذكاء **pôles de compétitivité et d'excellence** وأنشأت **6** أقطاب زراعية متكاملة في إطار سياسة التجديد الريفي و الزراعي **pôles agricoles intégrés** .

و تم برمجة في إطار الإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية إنشاء أقطاب تقنية في أهم الفروع الإنتاجية الإستراتيجية مثل الخضر و الفواكه الطازجة و الحبوب و الزيوت و البقوليات و اللحوم و البيض و العصير و المربى.

حيث سيتم إنشاء أربعة أقطاب تقنية للصناعات الزراعية الغذائية تضم**500** مؤسسة ، تتمركز في ولاية سطيف(إنتاج المنتجات الجافة مثل الحبوب و البقوليات و كذلك البذور الزيتية و اللحوم) و متيجة(المنتجات السائلة كالحليب والزيت و عصير الفواكه و المشروبات)، مستغانم(منتجات الكروم و منتجات الصيد البحري) و أدرار (المنتجات الطازجة الموجهة للتصدير و المنتجات الغذائية التقليدية).

كما يشرف برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري الأول المشار إليه سابقا و المقدرة قيمته ب **20** مليون اورو (**17,5** مليون اورو مساهمة الإتحاد الأوروبي) على المرافقة في إنشاء و تشغيل هذه المراكز التقنية لفائدة الصناعات الزراعية الغذائية باعتبارها تجربة حديثة في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب، و المساهمة في الجوانب التنظيمية المتعلقة بالجودة و سلامة الأغذية و العمل على إنشاء مركز تقني يختص في مجال التغليف و التوضيب [1]، إضافة إلى تزويد المخابر المنجزة في إطار هذه المراكز بالأجهزة المتطورة و إعداد دورات تكوينية لتطوير استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في هذه الصناعات.

[1] Présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie (DIVECO), op.cit, p. 11

الفرع الثاني: تقوية عمليات تموين القطاع الزراعي و تطويره

تهدف الإستراتيجية الصناعية الزراعية الغذائية الجديدة في الجزائر إلى معالجة أهم المشاكل التي تعرقل تطور القطاع الزراعي و تحسين دوره في الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال:

أولا– تقوية عمليات تموين القطاع الزراعي بوسائل و مدخلات الإنتاج

1– واقع استخدام وسائل و مدخلات الإنتاج في القطاع الزراعي في الجزائر

يعاني القطاع الزراعي من ضعف و تقادم وسائل الإنتاج من جرارات و حاصدات و غيرها و ارتباطه باستيرادها من الأسواق الخارجية، حيث يظل عدد الجرارات المستخدمة لكل **100** كيلو مترمربع من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر ضعيفا لا يتعدى **140** جرار مقارنة ببعض الدول المتوسطية كالأردن (**367** جرار) و تركيا(**489**) و تونس (**145**). كما يسجل تراجع في إنتاج الأسمدة الآزوتية وتزايد الاتجاه إلى الاستيراد من الأسواق الدولية، حيث ارتفعت الواردات منها من **46,96** ألف طن سنة **2007** إلى **53,26** ألف طن سنة **2008** لتقارب **79,18** ألف طن سنة **2011** [1]، و بالنظر إلى ارتفاع فاتورة و تكلفة استيرادها فقد دفع ذلك إلى تراجع استخدام الأسمدة في الزراعة الجزائرية إلى أقل من**12**كغ/ها في سنة **2010** مقارنة ب **15**كغ/ها سنة **2007**[2] ، مما أدى إلى تدني مردودية الإنتاج الزراعي .

2–أهداف الإستراتيجية الصناعية الغذائية المتعلقة بتموين القطاع الزراعي

من أهم أولويات الإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية توفير وسائل و أجهزة الإنتاج الزراعي المتطورة ومختلف المدخلات الضرورية للنشاط الفلاحي بأسعار تنافسية تخفض تكاليف الإنتاج الزراعي، و تثمين استغلال المدخلات المحلية ورفع درجة اندماجها في عملية التحويل و تصنيع الأغذية.

ثانيا– تطوير القطاع الزراعي

تهدف الإستراتيجية الصناعية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية إلى تطوير القطاع الزراعي و تقليل درجة اعتماده على الأسواق الدولية و رفع درجة التكامل بينه و بين الصناعات الزراعية الغذائية، من خلال سياسة تجديد الاقتصاد الريفي والزراعي، وهي سياسة تهدف إلى الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي والبحث عن التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية إلى تؤسس دعامة الأمن الغذائي و شراكة بين القطاع العام و الخاص و خلق حوكمة جديدة للقطاع الزراعي و الأقاليم الريفية، و هي ترتكز على ثلاث أسس رئيسية:

1–سياسة التجديد الريفي renouveau rural

تعتمد سياسة التجديد الريفي على خمسة محاور رئيسية هي[3]:

1–1–حماية و تطوير المناطق والأحواض المنحدرة (حوالي **34** حوض ينتشر عبر **25** ولاية تتربع هذه المناطق على مساحة تقدر ب **3,5** هكتار)؛

1–2–إعادة الاعتبار للمناطق الغابية و تحسين طرق تسييرها و حمايتها (تشجير حوالي **36000** هكتار)؛

1–3–المحافظة على المناطق البيئية المحمية **(parcs protégées)**؛

[1] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 32، الخرطوم، 2012، ص.277

[2] أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الخرطوم، 2010، ص.10

[3] Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, novembre 2010, p.2

1-4-محاربة ظاهرة التصحر (برنامج وطني يشمل **30** ولاية، المساحة المستهدفة تقدر ب **2,5** مليون هكتار)؛

1-5-تثمين الأراضي الزراعية بتوسيع المساحة الزراعية المستغلة.

و يهدف برنامج دعم التجديد الريفي **le programme de soutien au renouveau rural(PSRR)** المعتمد خلال الفترة **2010 -2014** إلى ضمان تطوير الأسواق و تنويع الأنشطة الاقتصادية و حماية و تثمين مختلف الموارد الطبيعية، والإرث الريفي المادي منه و اللامادي و تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف عبر مختلف أشكال الدعم التي توفرها الدولة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وإحداث تطور ديناميكي و دائم للزراعة الجزائرية بتشجيع الاستثمار الزراعي وتوفير التمويل (القروض المصغرة).

2-سياسة التجديد الزراعي**le renouveau agricole**

ترمي سياسة التجديد الزراعي إلى ما يلي:

2-1- معالجة بعض جوانب الضعف و النقص في الزراعة الجزائرية، عبر اعتماد برامج من شأنها تحسين مستوى الإنتاج وإنتاجية العمالة الزراعية، و تقوية الروابط بين مختلف الفاعلين الذي لديهم دور في تطوير الاقتصاد الزراعي و تشجيع التكامل بين القطاع الزراعي و الصناعات الزراعية الغذائية، وتكثيف الإجراءات التحفيزية للمنتجين من خلال سياسات التأمين ضد التغيرات المناخية وحل المشاكل المرتبطة بالعقار و تحسين طرق و آليات التمويل .

2-2-تحسين طرق الإنتاج في المنتجات واسعة الاستهلاك كالحبوب و الحليب الطازج و البقوليات و الطماطم الصناعية والزيوت و اللحوم .... و دعم أسعار إنتاج الحبوب و الحليب و إتباع سياسة للاقتصاد في المياه و تطوير إنتاج الأصناف و البذور المحسنة[1]، و يبرز ذلك من خلال البرامج الوطنية (البرنامج الوطني لإنتاج البذور الذي يتربع على مساحة تقدر ب **14000** هكتار بمتوسط إنتاج يقدر ب **1,4**مليون قنطار، **10000** هكتار مخصصة للزراعات الموسمية و **4000** هكتار للزراعات غير الموسمية، و هي توفر أكثر من **92** صنفا) وتعاظم دور الهيئات الحكومية و الخاصة التي تسعى إلى توفير الأصناف و البذور المحسنة و الإعانات الموجهة إلى تطوير إنتاجها و تشجيع استعمال البذور ذات الجودة في الإنتاج. و في هذا الإطار تعكف الجزائر من خلال المراكز المنشأة لإنتاج البذور المحسنة إلى ضمان التزويد الذاتي لها ببذور البطاطا بحلول سنة **2014** و تقليص الاستيراد[2].

كما شرعت وزارة الفلاحة في إجراء إصلاحات على مؤسسات تسيير مساهمات الدولة المتعلقة بالإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي في مارس **2010** ، بهدف إعادة تنظيم القطاع بإنشاء مؤسسات تتعلق باللحوم الحمراء و التبريد وأخرى مكلفة بإنتاج البذور و النباتات و تثمين الوسط الفلاحي و ترقية المنتجات المحلية كالتمور و منتجات الزيوت و الخمور[3].

2-3- تبني برنامج لتنظيم المنتجات واسعة الاستهلاك كالحبوب والحليب والزيوت...لتأمين العرض و حماية مداخيل المزارعين و القدرة الشرائية للمستهلكين من خلال تبني سياسات المخزون الاستراتيجي و مخزون الطوارئ من السلع الزراعية، ذلك أن ارتباط الصناعات الزراعية الغذائية بالأسواق الخارجية لتموينها بالمدخلات الضرورية الذي جعلها مستوردة للتغيرات الطارئة الناتجة عن التغيرات والتقلبات الشديدة في الأسعار وحجم الإمدادات، يتطلب اعتماد سياسة

[1] La sécurité alimentaire en Algérie, ministère de l'agriculture et de développement rural, la grande exposition de l'agriculture et de développement rural, 18-24 février 2013, p.3

[2] Sofiane Ahmed bey, l'Algérie produira sa semence de pomme de terre des 2013, l'ECO, revue mensuelle de l'économie et de la finance, N 26 mai 2011, p. 11

[3] Fayçal Abdelaziz, développement de l'industrie agroalimentaire, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010, p. 42

وطنية لضمان المخزون الاستراتيجي الملائم القادر على مواجهة هذه التغيرات والتخفيف من حدة تأثيرها، و العمل على إحداث نوع من الموازنة بين حجم المخزون والتوقعات العالمية المختلفة لأسعار مختلف المحاصيل الزراعية وحجمها، لا سيما وأن الجزائر لا تزال من أضعف الدول العربية القادرة على تبني هذه السياسة التي تقتصر على منتوج الحبوب فقط. كما يبرزها الشكل الموالي.

شكل رقم **46**: سعة تخزين الحبوب في الجزائر

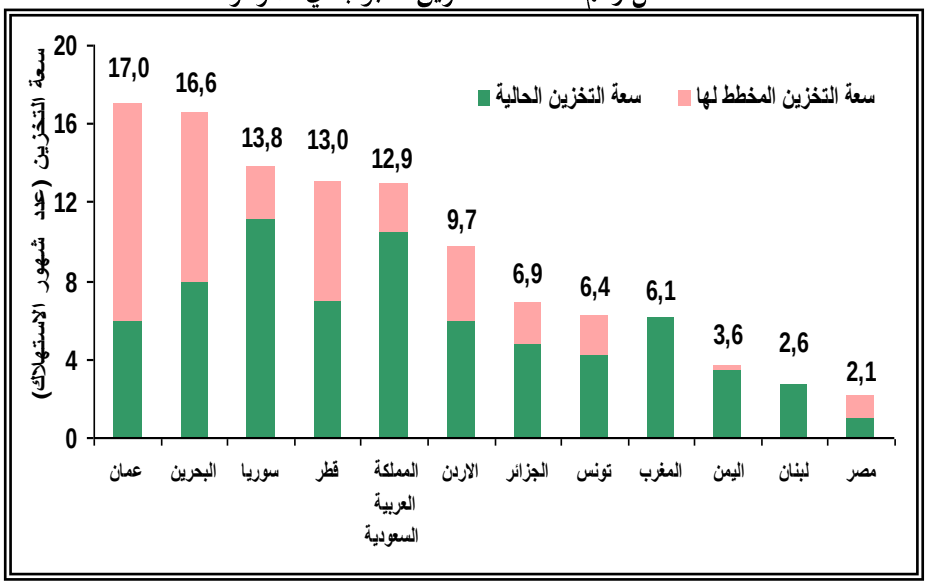

المصدر: سلسلة الحبوب، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية، إصدار البنك العالمي، **2012**، ص.**10**

يتضح من الشكل ضعف سعة تخزين الحبوب في الجزائر التي لا تتعدى **6** أشهر من حجم الاستهلاك مقارنة ببعض الدول كسوريا التي تصل قدرات تخزينها إلى تأمين سنة كاملة من الاستهلاك، لذا تسعى إلى محاولة رفعها إلى حوالي **7** أشهر، ومع ذلك تبق هامشية وغير قادرة على حماية فرع الحبوب من التقلبات السعرية أو الكمية الحاصلة في الأسواق الدولية. كما أنها مهددة بالتراجع، حيث شهد مثلا مخزون القمح تراجعا بسيطا في سنة **2013** مقارنة بمتوسط مخزون الفترة(**2007-2008**)، يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم **47**: نسبة مخزون القمح إلى الاستهلاك المحلي في الجزائر مقارنة بدول أخرى

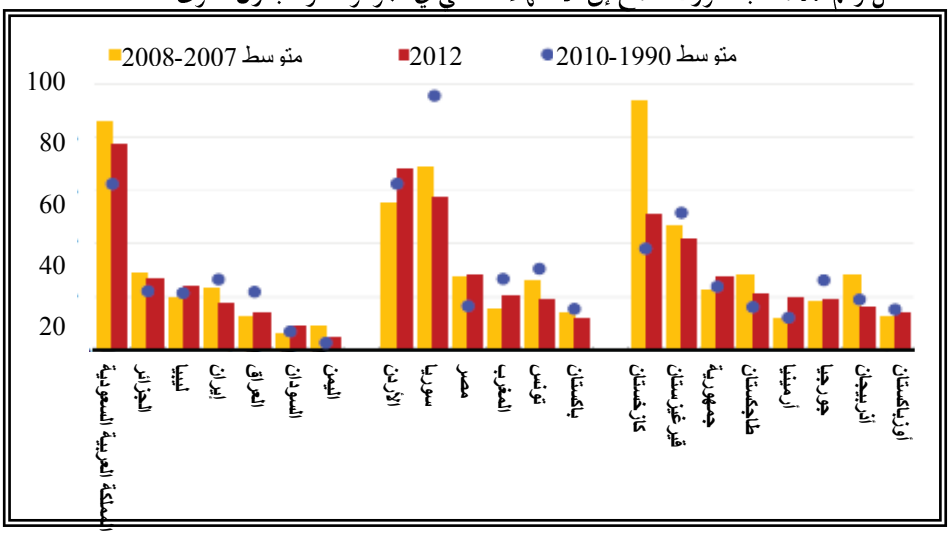

المصدر: أضواء على أهم الأحداث لآفاق الاقتصاد العالمي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الفصل الأول و الثاني، الصادر عن صندوق النقد الدولي في **11** نوفمبر **2013**، ص .**54**

لذا سطرت الجزائر برنامجا لتحسين البنية التحتية للتخزين بإنشاء **39** مركز تخزين و غرف التبريد لرفع السعات التخزينية و ضمان استقرار إمدادات الغذاء و الحد من تقلبات أسعار الغذاء في المدى القصير، و دعت في اجتماع مجموعة **5+5** في فيفري **2012** إلى ضرورة إنشاء مرصد للتحكم في تقلبات أسعار المواد الغذائية و مستوى عرضها و رصد حركتها ومتابعة الظروف المحيطة بها، وإنشاء نظام للإنذار المبكر للمخاطر المتوقعة قبل حدوثها والتنبؤ بأوضاع الزراعة المحلية والعالمية.

3-تقوية و تعزيز القدرات البشرية و الدعم الفني للمنتجين(PRCHAT)•

سعيا إلى تطوير و تحسين مستوى كفاءة الفلاحين تبنت وزارة الفلاحة برنامجا لتعزيز و تقوية القدرات البشرية والدعم التقني للقطاع الزراعي انطلق في سبتمبر **2010** و يمتد إلى غاية سنة **2014**، يهدف إلى تطوير طرق الإدارة الزراعية وتحسين الكفاءات التسييرية، و توعية الفلاحين و تطوير معارفهم اعتمادا على تكثيف سياسات التكوين و الإرشاد الفلاحي، لتسهيل تفاعلهم مع التكنولوجيات الحديثة و تقوية القدرات المادية والتسييرية للهيئات المكلفة بدعم الفلاحين ومختلف المتعاملين في القطاع و تعزيز هيئات وآليات الرقابة الصحية المرتبطة بالمعايير و المواصفات[1].

يشرف على البرنامج حوالي **1345** مرشد فلاحي و تقني من مختلف المراكز التقنية و مراكز البحث الزراعي الذين يعملون على إيصال المعلومة عبر مختلف وسائل الاتصال إلى الفلاحين و المربين(**3300** حصة إذاعية و تلفزية)، وإجراء دورات تكوينية لهم في مدة **3** أشهر(استفادة **12000** شخص من التكوين)، و تنظيم ملتقيات و أيام دراسية (**17000** تظاهرة إلى غاية أوت **2011**)، أما في مجال الإرشاد الفلاحي فقد استفاد حوالي **130** ألف فلاح و مربي عبر **9600** تظاهرة من شروح حول مختلف الطرق و التقنيات الفلاحية الحديثة[2].

الفرع الثالث: تطوير عمليات التحويل الصناعي و تأطير و ضبط نشاط سوق المنتجات الزراعية الغذائية

حدد البرنامج الوطني لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية جملة من الآليات التي تسمح بتطوير عمليات تصنيع الغذاء في الجزائر و إعادة النظر في كيفية تنظيم و تأطير سوق المنتجات الزراعية الغذائية الذي تشوبه الكثير من التشوهات.

أولا- تطوير عمليات التحويل الصناعي

يركز هذا الجانب على تبني معايير الجودة و المواصفات المطلوبة في الإنتاج الزراعي الغذائي التي تتماشى مع متطلبات الأسواق المحلية و الدولية من خلال تبني برامج لتأهيل مؤسسات الفرع و هياكل الدعم و الهيئات الوسيطة من خلال:

1-تبني برنامج وطني للجودة؛

2-برنامج وطني للمراقبة و برنامج نموذجي لإدخال المؤسسات الص و م إلى البورصة؛

3- برنامج دعم الإبداع و الابتكار و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال؛

4-برنامج دعم للمراكز الفنية و المخابر.

• Le programme de renforcement des capacités humaines et d'assistance technique.

[1] La sécurité alimentaire en Algérie, ministère de l'agriculture et de développement rural, op.cit, p. 6

[2] Ahmed hadjab, Le ministère de l'agriculture met en place le programme PRCHAT, l'Eco, mensuel de l'économie et de la finance, N 29 aout 2011, p.27

ثانيا– تأطير و ضبط نشاط سوق المنتجات الزراعية الغذائية

1–واقع سوق المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر

يواجه سوق المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر جملة من الصعوبات التي تعيق نموه المستدام، من أهمها[1]:

1–1–نمو الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تؤثر سلبا على آليات ضبط السوق و أسعار المنتجات و صعوبة تأطير ومراقبة مسار التسويق، و غياب النظافة الصحية للأغذية التي ينجر عنها عدة مخاطر على صحة و سلامة المستهلكين إضافة إلى ظاهرة التهرب و الغش الضريبي ؛

1–2–غياب الشفافية في مسار توزيع المنتجات الزراعية الغذائية نظرا لندرة الهياكل التجارية الضرورية لضبط و تنظيم مسار توزيعها كأسواق الجملة والمساحات الكبرى ، وتعدد الوسطاء وعدم استخدام الوثائق التجارية القانونية.....

1–3–نقص آليات ضبط السوق لضمان استقرار التموين بالمواد واسعة الاستهلاك التي يشهد مستوى عرضها و أسعارها تذبذبا و احتكار من طرف بعض مؤسسات القطاع الخاص(سيفتال في انتاج السكر، الزيت...)

1–4–ضعف الوسائل المادية و البشرية لضبط سوق المنتجات الزراعية الغذائية و محاربة اشكال الغش، كون عدد الأعوان المكلفين بالرقابة غير كاف لمراقبة أنشطة التجار المقيدين في السجل التجاري (بمتوسط **1** عون تجاري لكل **325** تاجر).

2–آليات ضبط و تأطير سوق المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر

تبنت الجزائر في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامجا يهدف إلى تطهير بصورة مستدامة مختلف شبكات توزيع المنتجات الزراعية الغذائية، و السهر على ضمان استقرار الإمدادات و تأطير أسعار المنتجات الغذائية الأساسية و تعزيز وسائل الرقابة من خلال[2]:

2–1–العمل على تقليص التجارة الموازية و تأهيل الهياكل التجارية الموجودة و إنشاء أخرى جديدة؛

–2–2–صياغة آليات جديدة لضمان التموين المنتظم بالمواد الأساسية واسعة الاستهلاك؛

2–3–وضع آليات مناسبة للتحكم في أسعار المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك (تسقيف الأسعار و تحديد هوامش الربح عند مختلف مراحل الإنتاج و وضع آلية لتعويض المنتجين عند ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة)؛

2–4–تعزيز أنظمة الرقابة بتدعيم مصالحها بالوسائل اللازمة

في هذا الإطار تبنت الحكومة برنامجا لإعادة تنظيم **271** سوق للخضر و الفواكه، منها **33** سوق للجملة و**238** سوق للتجزئة للحد من النشاط غير الرسمي، خصص له غلافا ماليا قدر ب **5,9** مليار دينار، و قد سمحت العملية إلى غاية نهاية **2010** بإعادة تنظيم **8** أسواق للتجارة الجملة و **90** سوق في تجارة التجزئة[3].

[1] بوكحنون، مداخلة حول ضبط السوق و اشكالية اسعار المواد الغذائية الاساسية، وزارة التجارة ، فيفري 2011، ص.5.
[2] نفس المرجع، ص. 6
[3] Ismaïl rouha, l'adhésion à l'OMC n'est pas une fin en soi, EL.Djazair.com, magazine promotionnel de l'Algérie, p.51

خلاصة الفصل السادس

بالرغم من تعدد مبادرات و محاولات الدولة لترقية تنافسية فرع الصناعات الزراعية الغذائية سواء عبر برامج التأهيل أو الإستراتيجية الصناعية الزراعية الغذائية الجديدة إلا أن الفرع لم يشهد تطورا ملحوظا، حيث لم تتجسد أي أهداف من تلك المعلن عليها في الإستراتيجية الزراعية الغذائية الجديدة (بالرغم من عدم توفر معطيات حول نتائجها الفعلية)، و المتمثلة في:

– رفع معدل نمو مؤسسات الفرع، حيث سجل مؤشر الإنتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العام في هذا الفرع تراجعا ب**3,1** % في السداسي الأول **2013** ؛

–رفع إنتاج بذور البطاطا في سنة **2014** و تقليص الاعتماد على الأسواق الدولية؛

– رفع مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي و رفع معدل إدماج الإنتاج المحلي في الدائرة الإنتاجية، الدليل على ذلك ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء و تسجيلها زيادة ب **15** % في السداسي الأول**2013**، حيث سجلت واردات الحبوب من القمح زيادة ب **7** % و من البقول الجافة زيادة ب**64** % و استمرار استيراد الطماطم الصناعية بالرغم من وفرة المنتوج لضعف قدرات الدمج؛ و ارتفاعها في **10** أشهر الأولى من سنة **2014** إلى **9,49** مليار دولار مقاربة بذلك إجمالي الواردات لسنة **2013** المقدر ب **9,5** مليار دولار، كما تظل معدلات إدماج المنتوج المحلي دون المستوى المنشود في إطار الإستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية للعديد من فروع الإنتاج(الحبوب، الحليب، الطماطم الصناعية..)

– ترقية صادرات الفرع إلى **1,2** مليار دولار و رفع عدد المؤسسات المصدرة إلى **500** مؤسسة، حيث ظلت الصادرات جد هامشية لم تتجاوز **350** مليون دولار سنة **2013** و **250** مليون دولار في تسع الأشهر الأولى من سنة **2014** وعدد المؤسسات المصدرة في حدود **162** مؤسسة مصدرة فقط .....

– بقي مخطط العمل الاستراتيجي المدرج ضمن الإستراتيجية الصناعية الجديدة حبرا على ورق بدليل قرب انتهاء فترة تطبيق هذه الإستراتيجية(آخر سنة **2014**)، و عدم إنشاء الكثير من الأجهزة التي تقرر إنشاؤها مثل المجلس الوطني للصناعات الغذائية وصندوق دعم الصناعات الغذائية و الأقطاب التكنولوجية...و غيرها من الهيئات المتخصصة؛

–عدم القدرة على ضبط و تأطير سوق المنتجات الزراعية الغذائية و الحد من نشاط القطاع غير الرسمي و ضمان استقرار أسعار المنتجات الزراعية الغذائية.....

و عليه يمكن القول أن تعدد برامج التأهيل و السياسات المعتمدة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر، و تعدد الهيئات المشرفة على ذلك و تداخل صلاحياتها يعد من العوامل الأساسية لفشل هذه البرامج والسياسات لذا من المستحسن توحيدها في سياسة واحدة واضحة و دقيقة تشرف عليها وصاية واحدة متخصصة.

الخـــــــــــــــاتمة

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

الخاتمـــــــ

قائمة المراجع

1-مراجع اللغة العربية

أولا: الكتب

1-إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، جانفي 2001
2-أحمد جامع، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و شهرتها الغات، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، 2001
3-احمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003
4- أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997
5-بهاجيرات لال داس، تعريب احمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ، العربية السعودية، 2009
6-بهاجيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية، تعريب: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006
7-خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009
8-رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، العراق، السنة غ م
9-سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية،أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية، المكتبة الوطنية، الرياض، ط1 ، 2004
10- سمير عبد العزيز، التجارة العالمية و جات 94 ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 1997
11-سمير محمد عبد العزيز، و عالمية تجارة القرن الحادي و العشرين، منظمة التجارة العالمية و مؤتمراتها الوزارية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2006
12-عادل أحمد حشيش و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،مصر، 1998
13-عادل مهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و المنظمة العالمية للتجارة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004
14-عاطف السيد ، الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002
15-عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مطبعة رمضان و أولاده، الإسكندرية ، 1999
16-علي إبراهيم، جولة الارغواي و تقنين نهب العالم، دار النهضة العربية، 1997
17-فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000
18-محفوظ احمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2004
19-محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006-2007
20-محمد عمر أبو حماد، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003
21-محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة الدولية، الجزء الأول: تحرير التجارة الدولية، دار الحكمة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، سنة النشر غير موجودة
22-محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر و التوزيع، 2005
23- محمد عمرحماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
24- محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
25-مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004
26-مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007
27-نيفين حسين شمت، سياسات مكافحة الإغراق في العالم العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010
28-هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010

ثانيا: الرسائل العلمية

1-آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011

2-بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005-2006

3-بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004

4-حشماوي محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

5-درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006

6-رقية خلف حمد الجبوري، السياسة الزراعية و أثرها في الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 103، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2012

7-شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007

8-عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003

9-عبد الله بن وناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005

10-عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007

11-غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، رسالة دكتوراه غير منشورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 -2008

12-غردي محمد، القطاع الزراعي و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة الجزائر 3،2011-2012

13-محسن يوسف اسمندر، سياسة حماية القمح السوري و دعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010

14-محمد عمار محسن، الصناعات الغذائية في سوريا، واقعها و آفاق تطويرها، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2000

15-مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2002

ثالثا: البحوث و الملتقيات و المؤتمرات

1-أحمية بلال، دور إدارة الابتكار و التطوير التكنولوجي في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تعزيز تنافسيتها، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المنعقد يومي 14-15 مارس 2006، بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيجل.

2-اشرف مختار، تطور مفاوضات جولة الدوحة، بحوث و أوراق عمل مؤتمر منظمة التجارة العالمية: تحديات التجارة الدولية و اهتمامات الدول العربية، القاهرة، 2012، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية

3- انعكاسات التطورات الراهنة في بيئة التجارة العالمية و الإقليمية على الأمن الغذائي و التنمية الزراعية في الشرق الأدنى، المؤتمر الإقليمي الثامن و العشرون للشرق الأدنى، صنعاء، اليمن 12 مارس 2006

4-براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، المنعقد 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف

5-بشير مصيطفى، الشراكة الأجنبية و مبدأ حماية المنتوج الوطني، ملتقى الجزائر و الشراكة الأجنبية ، جامعة الجزائر 9-10 ماي 1999

6-تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، جانفي 2009

7-تطوير إنتاج و تصنيع و تسويق الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 2003

8-جمال الدين زروق، اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية، الدروس المستفادة و التحديات الجديدة أمام الدول النامية و منها الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سنة النشر غير موجودة

9-شوقي جباري، بودیار زهية، تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية، قراءات في التجربة الايطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية

10-عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة و مفاوضات جولة الدوحة (الفرص و التحديات)، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، الفرص و التحديات أمام الدول العربية(المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، دمشق، سوريا، 2008

11-عبد الوهاب اسماعيل علام، شعبان علي سالم، تنافسية المحاصيل السكرية في مصر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي «*New* Role for the World Sugar Economy in a Changed Political and Economic », 10-13 November 2012, Aswan, Egypt

12-علاش محمد، منصوري الزين، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمنظمات الاقتصادية في ظل العولمة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، 14-15 مارس 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جيجل.

13-علال بن ثابت، متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسات في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، المنعقد يومي 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات ، سطيف

14-عوض خليفة موسى، التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعات الإفريقية(الجامعة الإفريقية العالمية)، جانفي 2006، الخرطوم

15-غالم عبد الله، بومجان عادل، آثار العولمة و الإبداع التكنولوجي على تنافسية المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التطورات التكنولوجية الراهنة و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 14-15 مارس 2006.

16-غونزايو ايسكريبانو، الأزمة المالية و الزراعة في جنوب المنطقة المتوسطية، رسالة سيام، المركز الدولي للدراسات الزراعية للبحر المتوسط، العدد 17

17-فلاح جبر، مستقبل الصناعات الغذائية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية ، تحدي التجارة و التقنية، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، سوريا، 2008

18-فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة و تحرير التجارة على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001

19-الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد 30، الخرطوم، 2010

20-الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد 32، الخرطوم، 2012

21-الماحي ثريا،إستراتيجية المنافسة و الإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع و المأمول، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يومي 8 و 9 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، 2010

22-مبادرة تطوير شركاء التصنيع الغذائي و الزراعي الإفريقي، منظمة الأغذية و الزراعة، 2010

23-محمد بيبلي، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2006

24-محمد رحراج، تأهيل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة، حالة القطاع الزراعي الجزائري، ملتقى حول متطلبات التأهيل في الدول العربية، 17-18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف

25-محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية السورية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، 2006، سوريا

26-محمد ماجد خشنة، الجودة الشاملة و تنافسية المشروعات، المعهد العربي للتخطيط، العدد 15، جويلية 2005

27-مفاوضات منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على الدول النامية، منتدى السياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي، دمشق، سوريا، 2002

28-مفاوضات منظمة التجارة العالمية: هل تستفيد الدول النامية من تفاهم جديد، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، ديسمبر 2005

29-ممارسات التصنيع الجيدة و تحليل المخاطر لنقاط التحكم الحرجة لمعامل تصنيع الأغذية في العراق، برنامج إنماء للمشاريع الزراعية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ العراق، 2008

30-منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونغ كونغ، مجلة جسر التنمية، العدد الخامس و الخمسون، ، المعهد العربي للتخطيط، جويلية-أوت 2006

31-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، مجلد 32،2011

32- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة حول توثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، ديسمبر 2009

33-ميلود زيد الخير، الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ و بعده، الملتقى الدولي حول المنافسة و الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف

34-نوري منير و لجلط إبراهيم، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و إشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف

35-هاجر بغاصة، قواعد المنشأ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2006

36-هدى عباس، المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين في منظمة العالمية للتجارة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2009

37-يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، 27-28 نوفمبر 2007

رابعا: الدوريات

1-إبراهيم احمده سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا و بشريا ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+ الرابع، 2011

2-احمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية : من هونغ كونغ إلى الدوحة، مجلة جسر التنمية، مجلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الخامس و العشرون، جويلية، 2006

3-أسامة بدير، سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، الواقع و التحديات و الآفاق المستقبلية، سلسلة الأرض والفلاح، مركز الأرض لحقوق الإنسان، العدد رقم 48، مارس 2009، القاهرة

4-الأمن الغذائي و إدارة واردات القمح في البلدان العربية، سلسلة الحبوب، إصدار البنك الدولي، 2012

5-أمينة بلحسين، إجماع وطني على ضرورة إعادة النظر في اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية، العدد 32 ، ماي 2011، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبة، الجزائر

6- براق محمد ، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 ، جوا ن 2006

7-البرنامج الخماسي 2009-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية ، العدد الحادي عشر، السنة الثانية، ماي 2009

8-بشير مصيطفى، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الانعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد الأول، مارس-افريل .2002

9-بلعة جويدة، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10، 2010

10-بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس

11-الجمارك تدخل عهد العصرنة و تتكيف مع التغيرات، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية صادرة عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، العدد الحادي عشر، السنة الثانية، ماي 2009

12-الحسين عمروش، الشركات العابرة للقارات و تقويض السيادة الغذائية للدول، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، عدد 5 جويلية 2011، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية

13-خلود الحياصات، مصطلحات في سلامة الأغذية، نشرة دليلي إلى غذاء امن، نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العامة للغذاء و الدواء ، عمان، الأردن، العدد الرابع، كانون الثاني 2009

14-رابح زبيري، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004

15-رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008

16-روبرت شيرر، التجارة محرك النمو لإفريقيا، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 1999

17-روبرت شيرر، جدول أعمال للتجارة و التنمية و الاستثمار و التكامل الإقليمي، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2001

18-زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 7، 2007

19-سلسلة الحبوب، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية، إصدار البنك العالمي، 2012

20-سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2008/06

21-طلال محمد مفضي بطاينة، العولمة و انعكاساتها على الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، جانفي 2004

22-عبد المجيد بهلول، الزراعة و التنمية الريفية في الوطن العربي، مجلة نصف سنوية، العددان الأول و الثاني 2009

23-عبد المليك مزهوده، واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا و جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2007

24-عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

25-فريد سالمي، اقبال غير مسبوق لشباب مهتم بالاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية، العدد 32 ، ماي 2011، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبة، الجزائر

26-قريش نصيرة، أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5

27-كمال رواينية، تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الحادي عشر، ماي 2007

28-م.غ. احمد العداربه، ما هو الهاسب، نشرة دليلي إلى غذاء امن، نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العامة للغذاء و الدواء ، الأردن، العدد الرابع، 2009 ،

29-محمد طوبا اونغون، منظمة التجارة العالمية و بعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004

30-ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، عدد 03، 2004

31- نبيل حشاد، الغات و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، بنك الكويت الصناعي، العدد 42، سبتمبر 1994

32-نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السابع و التسعون، نوفمبر 2010، الكويت

33-هانز بيتر لانكس، فرص وصول البلدان النامية إلى السوق، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002

34-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد 1، 2002

خامسا: التقارير

1-التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الاثار المتوقعة على النفاذ الى الاسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة نيويورك، جويلية 2005

2-إستراتيجية التنمية الصناعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، ديسمبر 2004

3-استعراض وضع الغذاء و الزراعة في العالم، التركيز على الإنتاجية، حالة الأغذية و الزراعة 2012، منظمة الأغذية و الزراعة، 2012

4-أضواء على أهم الأحداث لآفاق الاقتصاد العالمي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الفصل الأول و الثاني، الصادر عن صندوق النقد الدولي في 11 نوفمبر 2013

5-اقتصاديات الصحوة العربية، من الثورة إلى التحول و تحقيق الأمن الغذائي،المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية(IFPRI)، ماي 2011

6-الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الامن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة و استجابات الدول لعدم استقرار الاسواق الزراعية، مارس 2012

البنك الدولي، مراقبة اسعار الغذاء ، العدد 11، اوت 2012

7-بوكحنون، مداخلة حول ضبط السوق و اشكالية اسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة ، فيفري 2011

8-التجارة و التنمية الريفية، الفرص المتاحة أمام فقراء الريف و التحديات التي تواجههم ، الدورة السابعة و العشرون لمجلس المحافظين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما 18-19 فيفري 2004

9-تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010

10-تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008

11-تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة المنظمة العالمية للتجارة، مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى الدورة السادسة و العشرين للجنة 12-المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، 10-12 ماي 2010، انطاليا

13-حالة أسواق السلع الزراعية، منظمة الأغذية و الزراعة، 2006

14-حالة الأغذية و الزراعة 2012 ، الاستثمار في الزراعة من اجل مستقبل أفضل، منظمة الأغذية و الزراعة ، 2012، روما

15-حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، تقرير صادر عن منظمة الأغذية و الزراعة 2011

16-دراسة قومية حول سياسات الدعم الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2009

17-دليل المواصفات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2007

18-صندوق النقد العربي، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، افريل 2012

19-علا الصيداني، اثر الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، الاتحاد العام لغرف الصناعة و التجارة و الزراعة للبلاد العربية، نوفمبر 2009، بيروت

20-العولمة و أثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، تقرير مقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة، 15 جانفي 2002، الأمم المتحدة

21-المساواة بين الجميع في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، تقرير عن التنمية في العالم 2008، البنك الدولي، موجز للسياسات

22-منظمة الأغذية و الزراعة، استعراض أوضاع الزراعة و الغذاء في العالم، حالة أسواق الزراعة و الغذاء 2012

سادسا-القوانين

القانون 01-08 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2-المراجع باللغات الاجنبية

أولا: الكتب

1-André Dumas, l'économie mondiale, 2 édition de BOECK université, Bruxelles, 2004
2-Annie Krieger – Krynicki, l'organisation mondiale du commerce, 2e édition Vuibert, mai 2005
3-Aymeric pontvianne, les grandes agricultures mondiales face à la libéralisation, L'agriculture dans le monde, L'agriculture, nouveaux défis - édition 2007
4-Antonio Flavio Dias Avila, Robert E. Evenson, total factor productivity growth in agriculture: the role of technological capital, edition ELSEVIER, NETHERLANDS, 2010
5-Daniel Jouanneau, le GAAT et OMC, presse universitaires de France, paris, 1997
6-Dominick Selvatore, introduction to international economics, john wiley&singaporePte, inc, Hoboken, 2012
7-Fereydoun A. Khavand, le nouvel ordre commercial mondial, du GATT à L'OMC, édition NATHAN, 1995, paris
8-Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie internationale, édition DALLOZ, 2005
9-Kamel Chehrit, l'organisation mondiale du commerce, édition M. L. P
10-Mohamed Tayeb Medjahid, le droit de l'OMC, perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, 2 édition, HOUMA, Alger, 2010
11-Mouloud Hedir, l'économie algérienne à l'éprouve de l OMC, édition ANEP, 2003
12-Mustapha Mekideche, l'économie algérienne à la croisée des chemins, édition DAHLEB, HYDRA, ALGER, 2008
13-Paul Krugman, Maurice Obstfeld, économie international, publié par Pearson Education France, 2006
14-Richard E.Mshomba, Africa and the WORLD TRADE ORGANIZATION, cambridge university press, new york, USA, 2009

ثانيا: الرسائل العلمية

1-Idriss ardjoune, libéralisation et ouverture de l'économie algérienne : quel impact sur la gouvernance des entreprises agroalimentaires ?thèse présenté en vue de l'obtention du diplôme de hautes études du CIHEAM, 8 décembre 2009

ثالثا: البحوث و الملتقيات و المؤتمرات

1-Abdelhamid Bencharif et jean Rastoin, concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires : application par la chaine globale de valeur au cas des blés en Algérie, working paper N7/2007, CIHEAM
2-A ben charif, stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie : état des lieux et problématique option méditerranéenne, sér B/N 32, 2001
3-Abdelhamid Bencherif, Kamel belkahia, les technopoles agroalimentaires dans les pays du Maghreb, opportunités et spécificités, options méditerranéennes, B46, 2009
4-Abdelkrim boudra, l'industrie des boissons et des jus de fruits, euro développement pme (EDPME), édition mi-juillet 2007
5-Adel A.kader ,role of agro-industry in reducing food losses in the middle east and north Africa region, FAO, February 2012
6-Allal rida, place des IAA dans l'économie nationale, constats, opportunités et perspectives, séminaire : les enjeux de la mise a niveau des entreprises dans la filière agroalimentaire, 21 mai 2012, université de Mostaganem

7-Annarita Antonelli, Hélène Ilbert, la protection juridique des produits méditerranéens, Méditera 2012, CIHEAM, paris 2012
8-Anne Célia Disdier, normes sanitaires et phytosanitaires et obstacles techniques au commerce : quels impacts sur les échanges internationaux de produits agricoles?, INRA (institut national de la recherche agronomique), France, N 3-juin 2008
9-Antonio colom, le système de qualité des produits alimentaires de l'union européenne est – il le plus approprie pour les pays méditerranéens? lettre de veille n 19, CIHEAM, décembre 2011
10-Belhouadjeb F.A, la compétitivité de la filière viande ovine algérienne, cas de la wilaya de djelfa, institut national de recherche agronomique INRAA, Alger, 2011
11-Ben Semmane, développement le secteur de l'huile d'olive en Algérie, le premier forum méditerranéen de l'oléiculture, les 29-30 mars 2009, hôtel el aurassi
12-Bertrand Schmitt, libéralisation du commerce euro-méditerranéen : les effets douaniers ne sont pas le principal frein aux importations européennes de fruits et légumes, étude édite pare le département des sciences sociales, agriculture et alimentation, espace et environnement de l'institut national da la recherche agronomique, (INRA), N 06, janvier 2010, paris
13-Bilan des activités phytosanitaires et de contrôles techniques 2012, ministère de l'agriculture et de développement rural,6 janvier 2013
14-Boukhalfa benamar, jean louis Rastoin, l'innovation dans les entreprises agroalimentaires en Algérie, 1 er colloque international »le management dans l'espace méditerranéen » Beyrouth, 9-10 juin 2006
15-Cherfaoui Assia, essai de diagnostic stratégique d'une entreprise publique en phase de transition, cas de LFB, Algérie, CIHEAM, N 62, 2003
16-Cherif mesbah, historique et place de vulgarisation en Algérie, cahier option méditerranéennes, vol 2
17-Conseil oléicole international, production de l'huile d'olive, novembre 2013
Contingents tarifaires et autres, note d'information du secrétariat de l'OMC
18-Dan Acquaye, Abishag Frimpong –Manso, The roles and opportunities for the private sector in Africa's agro-food industry , united nations development program 2010
19-Darryl Jones, analysing the composition of producer support, new tools and methods , agriculture and fisheries working papers, N 32, OECD, publishing 2010
20-David Laborde, Will Martin, Agricultural Trade : whate matters in the Doha round, international Food Policy Research Institute, paper N 01251, March 2013
21-Développement des métiers liés au domaine des industries agroalimentaires, ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, 2007
22-Dossier de presse, organisation mondiale du commerce, quatrième conférence ministérielle, Doha, 9/13 novembre 2001
23-Effets des accords d'association sur l'industrie des pays partenaires méditerranéens, FEMISE RESEARCH PROGRAMME, N 21-22 juillet 2004
24-Enjeu des industries agro alimentation, ministère de l'alimentation, de l'agriculture et de la pèche, la France, édition 2010
25-Enjeux des industries agroalimentaires françaises, ministère de l'agriculture et de la pêche, édition 2008
26-Emmanuel Noutary, Manal Tabet, les pays émergents investissent la méditerranée, bilan 2012 de l'attractivité des pays Med en matière d'investissement étranger, étude N 65 ,ANIMA, octobre 2013
27-Évaluation des réformes de la politique agricole aux états –unis, OCDE, 2011

28-Evdokia moïsé, claire delpeuch, silvia sorescu, novella bottini, arthur foch, estimating the constraints to agricultural trade of developing countries, OECD TRADE POLICY PAPER N 142, OECD 2013
29-Evolution des prix des matières premières alimentaires importées entre 2008-2010 sur le marché international, ministère du commerce.
30-Fabrice Hatem, le secteur agroalimentaire dans la région euro méditerranéenne, notes et études ANIMA, N 16, novembre 2005
31-FOOD AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER N 44, OECD 2011
32-Hakim ben hammouda, Stephen karingi, Nassim oulmane, l'accès aux marches peut il aider l'agriculture africaine ? commission économique pour l'Afrique, N 26, novembre 2005
33-Hugon Philippe, l'industrie agroalimentaire, analyse en termes de filières, Tiers –Monde, tome 29, N 115, 1988
34-IMF, Jean Louis Combes , Christian Ebeke, are foreing aid and ramittance inflows a hedge against food price shocks ? , march 2012
35-Industrie agroalimentaire dans l'UEMOA, panorama, problématiques, enjeux et perspectives, publication PMC, juillet 2008
36-J.L. Rastoin, S. Tozanli, G. Ghersi, l'émergence du capitalisme agroalimentaire dans les pays méditerranéens, conférence FEMISE, 4, 5,6, décembre 2003, Marseille
37-Jean BIZET, réflexion sur les moyens de mieux assurer le respect et la promotion des indications géographiques agroalimentaires a l'échelle internationale, juin 2005, paris
38-Jean louis Rastoin et Selma tozanli, l'agroalimentaire dans les payes méditerranéens, entre mimétisme et mémoire? académie d'agriculture de France, 9 avril 2008
39-Jean louis Rastoin, agriculture méditerranéen : les trois défis de la mondialisation, options méditerranéennes, B64, 2009, perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord
40-Jean louis Rastoin, Foued cheriet, sécurité alimentaire en méditerranée, un enjeu géostratégique majeur, les notes de IPEMED (institut de prospective économique du monde méditerranéen), N6, janvier 2010
41-Jean louis Rastoin, Lucien bourgeois, Foued cheriet, Nahid movahedi, pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne, les notes d'IPEMED (institut de prospective économique du monde méditerranéen, paris 2012
42-Jean louis Rastoin, vers un label pour les produits alimentaires méditerranéens? configuration, opportunités et contraintes, lettre de veille de CIHEAM, n 19, décembre 2011
43-Jean marie boisson, la négociation agricole dans l'Uruguay round, options méditerranéennes, (CIHEAM), sér B, N8, 1994
44-Jean pierre Butault, évolution du soutien à l'agriculture en termes réels dans les pays de l'OCDE et les économies émergentes, édition OCDE, n 37, 2011
45-Jean-Louis Rastoin, Sortir de l'insécurité alimentaire par une stratégie de proximité et de solidarité euro-méditerranéenne, IPEMED, paris, 5 décembre 2013
46-Journée nationale de normalisation, cas d'expérience traçabilité et labellisation, Algérie, décembre 2010
47-Kheladi mokhtar, L'industrie agroalimentaire : Réalité, Enjeux et Problèmes, Colloque internationale
48-L'agroalimentaire français en 2011, chambre d'agriculture, n 1012 avril-mai 2010
2012
49-L'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles dans les économies émergentes, Biskra les 2 et 3 décembre 2008
50-La carte des investissements en méditerranée, ANIMA INVESMENT NET WORK, étude N 7, janvier 2010
51-La sécurité alimentaire en Algérie, ministère de l'agriculture et de développement rural, la grande exposition de l'agriculture et de développement rural, 18-24 février 2013

52-Les futurs agricoles et alimentaires en méditerranée, MEDITERRA, CIHEAM, paris, 2008
53-Les petites et moyennes entreprises agroalimentaires à l'heure de la qualité, approche qualité de l'ONUDI dans le secteur agroalimentaire, vienne 2005
54-Les politiques agricoles des payes de l'OCDE, suive et évaluation 2007, OCDE, 2007
55-Linda Fulponi, Matthew Shearer, Juliana Almeida, regional trade agreements treatment of agriculture, OECD
56-Lotfi ramdani, la relance de l'industrie algérienne : une nouvelle vision pour de nouvelles contraintes, journée d'étude organisée par LEPII-EDDEN, sous le thème « l'Algérie face aux défis de la globalisation » Grenoble, 8 février 2011
57-M. jacques gallesot, accès au marché agricole et agroalimentaire de Tue le point de vue du négociateur à l'OMC et celui du douanier, économie rurale, N 267, janvier – février 2002
58-M.mendil, l'oléiculture, expériences algériennes, le premier forum méditerranéen de l'oléiculture, les 29-30 mars 2009, hôtel el aurassi
59-Maghni billal, analyse des politique de soutien à l'agriculture en Algérie, communication a présenter lors des 7 journées de recherches en sciences sociales INRA-SFER-CIRAD à agrocampus ouest, les 12 et 13 décembre 2013
60-Mahmoud babili, Amer Selman, the impact of Syria's accession to the WTO on agricultural sector, national agricultural Policy center, ministry of agricultural and agrarian reform , Syrian Arab republic, Damascus, may2012
61-Manuel traçabilité de la filière boisson, association des producteurs algériens de boissons, APAB, 2010
62-Marie Madeleine Mialot, les industries agroalimentaires en région centre, agence de développement et de promotion économique de la région centre, France, avril 2012
63-Marita wiggerthale, la politique commerciale sous la férule de l'industrie agroalimentaire, édition WEED en collaboration avec ABL, novembre 2005
64-Matthieu brun, les subventions alimentaires, enjeux et perspectives dans le monde arabe, les notes d'analyses du CEHEAM, N67 septembre 2012
65-Mechal petit, paralysie ses négociation internationales agricoles : enjeux et risques pour les pays méditerranéens, la lettre de veille de CIHEAM, automne 2010, N 15, Mediterranean attractiveness 2012, ANIMA, march 2013
66-Mehdi Abbas, l'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? Laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale (LEPII), note de travail N 8, septembre 2009, Grenoble, France
67-Mesures sanitaires et phytosanitaires, la série des accordes de l'OMC, organisation mondiale du commerce, édition 2010
68-Michael Gasiorek, les effets des accords d'association sur l'industrie des pays partenaires méditerranéens, FEMISE RESEARCH PROGRAMME, N 21-22 juillet 2004
69-Mohamed Akli Achabou, Selma Tozanli, Association agreement between Algeria and the European Union: consequences on the Algerian sugar industry , Paper prepared for presentation at the I Mediterranean Conference of Agro-Food "Adding Value to the Agro-Food Supply Chain in the Future Euro Mediterranean" , Barcelona, Spain, April 23rd - 25th, 2007
70-Mohamed Amokrane Nouad, Agro-industries in Alegria, regional expert consultation « agro-industries development : countries of the middle East and North Africa », Cairo, Egypt, 6-7 December, 2009
71-Mohamed ben Blida, Gaëlle Thevet, gestion des ressources en eau : les limites d'une politiques de l'offre , les notes d'analyses du CIHEAM, N 58, mai 2010

72-Mohamed kaci, Abdenour ABtroun, la filière boisson en Algérie synthèse 2012, ministère de l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, juin 2013
73-Mohamed naili, évolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, les notes de CIHEAM, N 52, septembre 2009
74-Mohamed naili, les exportations du brésil en Algérie freinées par les contraintes logistiques? lettre de veille du CIHEAM, N 20, avril 2012
75-Mohamed naili, transport, logistique et développement agro-alimentaire en Algérie, MEDITERRA 2014, logistique et commerce agro-alimentaires, un défi pour la méditerranée, CIHEAM
76-Mourad boukella, les industries agroalimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance, option méditerranéennes, CIHEAM, 1996
77-Mourad Boukella, politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, fondation Friedrich Ebert, bureau Algérie, septembre 2008
78- Muhamed saib musette, marche de travail et emploi en Algérie, organisation internationale du travail, bureau d'OIT à Alger, octobre 2003
79-Mylène kherallah, impact of trade liberalization on agriculture in the Near East and North Africa, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, USA, 2007
80-Najib akesbi, prix agricoles : une nouvelle inconnue pour la méditerranée, la lettre de veille du CIHEAM (centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes) Série N 5, 2008
-Nayera Y.Solieman, the comparative advantages of meat production in the Arab world, International Journal of Agricultural Science and Research, New Delhi, India February 2013
81-OCDE :politique agricoles suivi et évaluation (pays de l'OCDE et économies émergentes), 2013
82-OCDE, sécurité alimentaire mondiale :défis pour le system agricole et agroalimentaire
83-OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES, Note de Conjoncture
84-Office national des statistiques, l'activité industrielle année2012, Collections Statistiques N° 180/2013 , juillet 2013
85-Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie, ONUDI, vienne 2006
86-Qualité, normalisation et certification des produits agroalimentaires en Algérie, synthèse du GREDAAL.
87-Rachid Amellal, la filière lait en Algérie, option méditerranéennes, sér B, N14 1995
88-Restructuration et mise à niveau d'entreprise, ministère de l'industrie et de la restructuration industrielle, Alger, 2003
89-Samir Abdelkrim, diasporas : passerelles pour l'investissement, l'entrepreneuriat et l'innovation en méditerranée, ANIMA NET WIRK, étude n 20, septembre 2010
90-Sébastien Abis, logistique et sécurité alimentaire en méditerranée, CIHEAM, N68 novembre 2012
91-Sébastien Abis, pierre blanc, perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, options méditerranéennes, série B, N 64, 2009
92-Sema Schlumberger, étude de l'impact de l'accord d'association Algérie-union européenne, ministère de l'industrie et Alger
93-Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie, centre national de l'informatique et des statistiques, 2013
94-Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, document de référence, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, mars 2010
95-Sylvaine Lemeilleur, Selma Tozanli, Abdelhamid Bencherif, dynamique des acteurs dans la filière agricoles et agroalimentaires, options méditerranéennes, B64, 2009, perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord

96-Thijs Kerckhoffs, et al, Financing Food, financialisation and Financial actors in agriculture commodity markets, Somo, 2010
97-United States Department of Agriculture Foreign Agricultural Service, World Agricultural Outlook Board /USDA, December 2013
98-Vito cistulli, libre échange, agriculture et environnement : contraints et opportunités pour la méditerranée, options méditerranéennes, sér A/n 52, 2003

رابعا: الدوريات

1-Abdelkader Djermoun, la production céréalière en Algérie : les principales caractéristiques, revue nature et technologie, n 1, juin 2009, université de Hassiba Benbouali, Chelef
2-Abdelkrim boudra, la filière boisson en Algérie, la revue agro ligne, n 76 septembre-octobre 2010
3-Ahmed hadjab, Le ministère de l'agriculture met en place le programme PRCHAT, l'Eco, mensuel de l'économie et de la finance, N 29 aout 2011
4-Ali ben Mohamed, crédit RFIG, l'Eco, revue bimensuel de l'économie et de la finance, N 36, du 1 au 15 février 2012
5-Ali Harbi, stratégie industrielle, a quand la sortie du marasme? ECONOMIA février 2009
6-Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, N 18 (2010) et N20, mars 2012
7-Bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, N23, novembre 2013
8-Bulletin de veille, N 004, 250 février 2010, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements
9-Dynamiques de développement de la filière lait en Algérie, bulletin infos élevages N 6, 9 janvier 2014, institut technique d'élevages
10-Erol H.CAKMAK, le commerce agro-alimentaire de la Turquie, la lettre de veille du CIHEAM, automne 2010, N15
11-Farouk si Mohamed, sommet de la tripartite, enquêtes économiques, revue économique mensuelle, N 13 /juin 2011
12-Fayçal Abdelaziz, développement de l'industrie agroalimentaire, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010
13-H.O, la sécurité alimentaire, principale enjeu pour les industries, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010
14-Hervé Guyomard, Louis-Paul Mahe, Knud Munk, Terry roe, l'agriculture au GATT et la reforme de la PAC: l'éclairage de l'économie politique et de l'économie publique, revue Economie rurale, N 220-221, mars -juin 1994
15-Bulletin de Veille Technologique et Économique, Alger, N27, mars 2013
16-Ismaïl rouha, l'adhésion à l'OMC n'est pas une fin en soi, EL.Djazair.com, magazine promotionnel de l'Algérie
17-L'Economique, revue économique mensuelle, N 9, du 15 février au 15 mars
18-Khadija bendriss, creation d'un label pour le nord comme pour le sud, revue FOCUS, février 2014
19-La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011
20-La production industrielle et taux d'utilisation des capacités de production, collection statistiques d'ONS, 2012
21-Lahcen Kenny, labellisation des produits de terroir au Maroc, acquis et défis futurs, lettre de veille n 19, CIHEAM, décembre 2011

22-Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA) axes d'action et objectifs stratégiques pour 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011
23-Les chois de Temmar " à la loupe », Midi Economie, hebdomadaire N 07 du 24 février au mars 2007
24-Les premières assises nationales des industries agroalimentaires 21/22 mars 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 1, janvier 2011
25-M. Megdoud Djemaa, la maitrise de la sécurité alimentaire selon le révérenciel ISO 22000, PME Magazine, n 52, du 15 octobre au 15 novembre 2007
26-M.EL HACHEMI, industrie agro-alimentaire, attendre 60 % du PIB industriel en 2014, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010
27-Mehadi Salem, impact de la volatilité des prix internationaux de produits agricoles sur les industries agroalimentaires en Algérie, cas de CEVITAL agroalimentaire, université 20 aout 1955, Skikda

28-Omar bessaoud, Mohamed tounsi, les stratégies agricoles et agroalimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000, options méditerranéennes, sér B/N14, 1995
29-Omar Bouazouni, étude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les 92 ménages pauvres algériens, programme alimentaire mondial, octobre 2008
30-Premier recensement économique2011, collections statistiques N 168, office nationale des statistiques, Alger, janvier 2012, p.21
31-Organisation de nation unis pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), cadre programmation par pays Algérie (2013-2016), décembre 2012
32- Patrick plane, performances productives et climat de l'investissement dans quatre pays de l'espace MENA : Algérie, Egypte, Maroc, Liban, étude réalise pour FEMISE, N 33-09, février 2010
33-Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO 2011-2020, édition OCDE
34-Perspectives de l'économie mondiale, une dette élevée et une croissance anémique, étude économiques et financières, FMI, octobre 2012
35-Perspectives des politiques agricoles en Afrique du nord, étude du CIHEAM avec le soutien de l'agence françaises de développement, options méditerranéennes, série B, N64, 2009
36-Pete Liapis, changing patterns of trade in processed agricultural products, OECD FOOD,
37-Peter walkenhorst et Nora walkenhorst, consolidation tarifaires, protection inutilisée et libéralisation des échanges agricoles, revue économique de l'OCDE, N 36, 2003
38-Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC, centre d'économie de l'Université paris nord, document de travail N 2009-05
39-Philippe Rouault, analyse comparée de la compétitivité des industries agroalimentaires françaises par rapport à leurs concurrents européennes, CIAA, octobre 2010
40-Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, novembre 2010
41-Présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie (DIVECO), revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, 2 trimestre 2013, N 24
42-Revue de l'organisation mondiale du commerce, 2 éditions, mars 1998
43-Sofiane Ahmed bey, l'Algérie produira sa semence de pomme de terre des 2013, l'ECO, revue mensuelle de l'économie et de la finance, N 26 mai 2011
44-Souki Hakima, les stratégies industrielles et la construction de la filière lait en Algérie : portée et limites, revue scientifique trimestrielle de l'université Mouloud

45-Mammeri, Tizi-Ouzou, N 15, septembre 2009
Un commerce ouvert sur l'avenir, la revue de l'OMC, 2 édition, avril 1998, Genève

خامسا: التقارير

1-A UNIQUE GLOBAL INQUIRY INTO WEALTH AND WELLBEIENG, the 2012 Legatum Prosperrity Index, 2012
2-Agence algérienne de promotion de commerce extérieur, les exportations hors hydrocarbures de l'Algérie vers l'UE, premier semestre 2013, aout 2013
3-Agriculture mondiale : horizon 2015-2030, rapport abrégé, FAO, 2003
4-Agriculture, pèche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, rapport annuel du CIHEAM, 2006
5-Ahmed galal, jean louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, rapport de FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, novembre 2010
6-Ahmed Galal, Jean-Louis Reiffers, les payes méditerranéennes face à la crise, FEMISE, 2008-2009
7-CNES, rapport : pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2002
8-Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, Co-développement des filières céréales et oléagineux au Maghreb, rapport d'étape d'IPEMED (institut de perspective économique du monde méditerranéen, 2-12-2013
9-Hélèn Ilbert, produits du terroir méditerranéen : condition d'émergence, d'efficacité et mode de gouvernance, rapport final de CIHEAM, juin 2005
10-Hassan benabderrazik, Jean louis Rastoin, Co-développement des filières céréales et oléagineux au Maghreb, rapport d'étape d'IPEMED (institut de perspective économique du monde méditerranéen, 2-12-2013
11-Jean René buisson, industrie agroalimentaire face à de nouveau enjeux, rapport de l'association nationale des industries agroalimentaires, France, 2010
12-José Maria Garcia Alvarez –coque, Victor martinez –Gomez, mondialisation agricole et produits méditerranéens, MEDETERRA 2012

13-Olivier de Schutter, Food commodities speculation and food Price crises, UNITED NATIONS SPECIAL RAPPORTEUR ON THE RIGHT TO FOOD, briefing note 2, september 2010
14-Organisation mondiale du commerce, rapport annuel 201 3
15-Rapport du forum mondial pour agro-industrie, new Delhi, inde, 8-11 avril 2008
16-Rapport sur la situation du secteur agricole, ministère de l'agriculture et du développement rural, 2006,

17-World Economic Forum, the enabling trade report 2014
18-World Economic forum, the global competitiveness report 2013-2014
19-TRANSPARANCY INTERNATIONAL, Transparency international Corruption Perceptions Index 2013
20-Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, délégation de l'union européenne en Algérie, 2011

القوانين:

1-Article N°17 et 22 de l'accord de l'association
2-Résultats des négociations commerciales multilatérales du cycle d'Uruguay, texte juridiques, le secrétariat du GATT, mai 1994, Genève, suisse

فهرس الجداول

الفصل الأول:	
جدول رقم 1: المقترحات الرسمية المقدمة في ديسمبر 1990 المتعلقة بتخفيض مستويات الحماية الزراعية و الدعم.	22
جدول رقم 2 : المقترحين الأمريكي و الأوروبي المقدمين في 2002 لتخفيض مستويات الدعم الزراعي	53
الفصل الثاني:	
جدول رقم 3 : تطور هيكل الاقتصاد الصناعي الزراعي الغذائي في الدول المتقدمة	71
جدول رقم 4: أهم الدول المصدرة و المستوردة للمنتجات الزراعية الغذائية في سنة 2012 على المستوى	81
جدول رقم 5: مصفوفة الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية سنة 2012	83
جدول رقم 6: مصفوفة SWOT للصناعات الزراعية الغذائية في فرنسا	85
جدول رقم7: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصناعات الزراعية الغذائية في دول جنوب و شرق المتوسط(2003–2012)	93
جدول رقم8 : الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1950–1959	96
جدول رقم9 : تطور خصائص الصناعات الزراعية الغذائية العمومية في فترة الإصلاحات الاقتصادية	100
جدول رقم10: تطور عدد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر (2004–2012)	103
جدول رقم11 : تطور عدد الأجراء في الصناعات الزراعية الغذائية من 1998 إلى غاية 2012	105
جدول رقم12 : مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في إجمالي الناتج المحلي و القيمة المضافة حسب الطابع القانوني	106
جدول رقم13: تطور الواردات الزراعية الغذائية في الجزائر من سنة 2001 إلى سنة 2013	108
جدول رقم14: أهم الواردات من المنتجات الزراعية الغذائية خلال سنتي 2012–2013	109
جدول رقم15: تطور الصادرات الزراعية الغذائية خلال الفترة 2001–2013	110
جدول رقم16: الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر	111
جدول رقم17: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر	113
جدول رقم18: تطور إنتاج و تصدير و استيراد الحبوب في الجزائر(2002–2013)	115
جدول رقم19: دراسة مؤشر تبادلية فرع الحبوب خلال الفترة(2002–2013)	115
جدول رقم20: تطور إنتاج الحليب الطازج في الجزائر 2000–2015	119
جدول رقم21: تطور معدلات جمع حليب الأبقار في الجزائر مقارنة بحجم الإنتاج من 1992 إلى غاية 2013	120
جدول رقم22: تطور إنتاج و استيراد الحليب و مشتقاته في الجزائر (2003–2012)	121
جدول رقم23 : دراسة تبادلية فرع الحليب خلال الفترة(2003–2013)	121
جدول رقم 24 : تطور خصائص الهيكل الانتاجي لفرع زيت الزيتون في الجزائر(2000–2012)	125
جدول رقم25: تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر(2000–2012)	131
الفصل الثالث:	
جدول رقم 26: تمويل الإنتاج الزراعي الغذائي (2003–2004)	142
جدول رقم27: هيكل الدعم الزراعي الغذائي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000–2004)	143
جدول رقم28: دعم فرعي الحبوب و الحليب على أثر أزمة جانفي 2011	144
جدول رقم29: تطور مستوى السعر الأدنى المضمون لإنتاج الحبوب في الجزائر (1963–2013)	151

جدول رقم30 : تطور تكاليف إنتاج الخبز في الجزائر بين 1996–2012	153
جدول رقم31: تقديرات دعم المنتجين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الزراعي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	157
جدول رقم32 : مصادر تمويل إجمالي الدعم الزراعي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (86–2012)	161
جدول رقم33: هيكل دعم الإنتاج الزراعي في بعض الدول (1995–2010)	163
جدول رقم34: توزيع دعم الخدمات الزراعية في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية خلال الفترة 86–2012	163
جدول رقم35 : الأثر المقدر لتغير المناخ على الناتج الزراعي المحلي الإجمالي و إنتاج الحبوب في عام 2080	165
جدول رقم 36: توازنات سوق الغذاء العالمي	167
جدول رقم 37: تطور المخزون العالمي من الحبوب (1990–2014)	167
جدول رقم38: أهم المحددات المسببة لارتفاع أسعار الغذاء حسب درجة تأثيرها	174
جدول رقم39: نتائج عملية التحرير الجزئي و الكلي لتجارة السلع الزراعية على الأسعار العالمية	175
جدول رقم40: التغيرات السنوية المتوقعة في حصيلة النقد الأجنبي في الجزائر الناتجة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية	185
جدول رقم41: تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي في الصناعات الزراعية الغذائية (1989–2013)	186
جدول رقم 42 : آثار تقلب أسعار الغذاء العالمية	188
جدول رقم43 : تطور حجم الإنتاج في فروع المؤسسات الزراعية الغذائية التابعة للقطاع العام بين 2002–2012	189
جدول رقم44: تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الصناعات الغذائية للقطاع العمومي خلال الفترة 2010–2012	190
جدول رقم45: عدد الصناعات الزراعية الغذائية الص و م المفلسة التابعة للقطاع الخاص (2010–2012)	191
جدول رقم 46 : مؤشر أسعار الاستهلاك للمنتجات الغذائية في الجزائر	194
جدول رقم 48:هيكل توزيع النفقات الغذائية في الجزائر حسب طبيعة المنتجات و المناطق في سنة 2011	195
جدول رقم48: هيكل توزيع السعرات الحرارية في الجزائر مقارنة ببعض الدول	196
الفصل الرابع:	
جدول رقم 49 : التزامات الجزائر في تجارة المنتجات الزراعية الغذائية سنة 2012	111
جدول رقم 50: الرسوم المطبقة على المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة في سنة 2012	112
جدول رقم 51 : عينة لبعض المنتجات التي شملها بروتوكول رقم 2 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر للمنتجات الزراعية التي منشؤها الإتحاد الأوروبي	222
جدول رقم 52 : أثر التحرير التجاري على انخفاض أسعار الإنتاج لأهم فروع الإنتاج الزراعي الغذائي سنويا	222
جدول رقم 53 : تأثير تخفيض الرسوم الجمركية على أسعار الاستهلاك الزراعي الغذائي سنويا	223
جدول رقم 54: الخسارة في إيرادات الجمارك المتوقعة نتيجة تحرير تجارة المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر	226
جدول رقم 55 : التغيرات السنوية المتوقعة في الرفاه الاجتماعي للجزائر و بعض الدول العربية الناتجة عن التحرير الكامل في التجارة الدولية للسلع الزراعية حسب طبيعة المنتجات	227
جدول رقم56: التغيرات المحتملة في الإيرادات العامة و الرفاه الاجتماعي في الجزائر في ظل احتمالات مختلفة لعملية التحرير التجاري للسلع الزراعية	227
جدول رقم 57: الصادرات و الواردات الزراعية الغذائيى للجزائر في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين سنتي 2011–2012	233
جدول رقم 58: الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى خضعت إلى رسوم جمركية تفضيلية حسب المناطق الجغرافية(2009)	236

جدول رقم 59: مؤشر التمركز و التنوع السلعي للصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول المتوسطية	238
جدول رقم 60: مؤشر اندماج و تكامل المنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية مع الأسواق الدولية(2002-2013)	239
جدول رقم61: تطور مؤشر الانفتاح التجاري للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013	241
جدول رقم62: التشوهات الزراعية الناتجة عن السياسات الحمائية في الزراعة لجميع دول العالم	245
جدول رقم63: الرسوم الجمركية المربوطة على عينة من الواردات الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي و الو م ا في 2012	249
الفصل الخامس:	
جدول رقم 64 : معدل الحماية الاسمي لبعض المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	260
جدول رقم 65 : مصفوفة SWOT لفرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر	261
جدول رقم 66: مؤشر التجارة الفرعية في الصناعات الزراعية الغذائية(2008-2013)	265
جدول رقم 67: مكانة الاستثمار الزراعي في إجمالي الاستثمار المنجز خلال الفترة 2002-2012	265
جدول رقم 68 : أهم نقاط القوة و نقاط الضعف في الزراعة الجزائرية	269
جدول رقم 69: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج و الكثافة الرأسمالية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر	272
جدول رقم70: النموذج الجديد للتنافسية	278
جدول رقم 71: المؤشرات الجغرافية للمنتجات الغذائية في الجزائر مقارنة ببعض الدول المتوسطية في 2008	295
الفصل السادس:	
جدول رقم72: تطور قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر (2000-2012)	309
جدول رقم 73: توزيع الإقراض الزراعي في الجزائر حسب المصدر	310
جدول رقم 74: المناهج و الطرق الحديثة لتمويل الصناعات الزراعية الغذائية	312
جدول رقم 75: الأهداف المنتظرة من علاقات الشراكة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر مقارنة بنظيراتها في تونس و المغرب و فرنسا	322
جدول رقم 76 : حصة الصناعات الزراعية الغذائية في برنامج التأهيل إلى غاية سبتمبر 2002	341
جدول رقم 77: أهم المؤسسات الزراعية الغذائية المستفيدة من برنامج التأهيل إلى غاية نهاية 2004	341
جدول رقم 78: أهداف دمج بعض أنواع الإنتاج الوطني في فرع الصناعات الزراعية الغذائية و القدرات الضرورية المتوقعة	350

فهرس الأشكال

الفصل الأول:	
شكل رقم1 : أشكال الدعم السعري للمنتجات الزراعية في الو م ا	8
شكل رقم2: نظام أسعار التدخل في إطار السياسة الزراعية المشتركة	10
شكل رقم 3: تطور الخلافات التجارية المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية (1995–2012)	35
شكل رقم 4: المنهج المركب المقترح للنماذج في مؤتمر كانكون	56
الفصل الثاني:	
شكل رقم5: هيكل سوق الصناعات الزراعية الغذائية	68
شكل رقم6: حصص السوق العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية	82
شكل رقم7: تطور مردودية الحبوب في الجزائر من 1961–2011 مقارنة ببعض الدول	114
شكل رقم8: تطور الواردات من المدخلات الضرورية لفرع الزيوت النباتية في الجزائر من 2000 إلى 2011	124
الفصل الثالث:	
شكل رقم9 : تطور أسعار استهلاك مادة الحليب في الجزائر	148
شكل رقم10: تطور أسعار الاستهلاك و أسعار الإنتاج لمادة القمح في الجزائر	150
شكل رقم11 : مؤشر تطور الإنتاج الزراعي في 15 منتوج أساسي في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(86–2009)	158
شكل رقم12: تطور التحويلات النوعية للمنتجات كنسبة مئوية من الإيرادات الزراعية لكل منتج في دول OCDE	160
شكل رقم13: تطور أشكال الدعم الزراعي في دول OCDE (1986–2009)	162
شكل رقم14 : الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية على أسعار التصدير لأهم المنتجات الغذائية	166
شكل رقم15 : الارتباط العكسي بين المخزون العالمي و الأسعار العالمية للقمح	168
شكل رقم16 : العلاقة بين تطور أسعار المواد الغذائية و أسعار البترول بين سنتي 2000–2010	169
شكل رقم17: تطور إنتاج الاثانول في الو م ا و الاستهلاك المقابل من منتوج الذرى	170
شكل رقم18: حصة المتعاملين التجاريين و غير التجاريين في أسواق العقود الآجلة لبعض المنتجات الغذائية 2005–2008	173
شكل رقم19: الفقاعة المضاربية الأولى و الثانية في أسعار المنتجات الزراعية الغذائية.	174
شكل رقم 20:متوسط الاختلاف بين اسعار الاغذية و اسعار السلع الاستهلاكية الكلية (2000–2011)	177
شكل رقم21: تطور الرقم القياسي لأسعار أهم المنتجات الزراعية الغذائية (2000–2014)	177
شكل رقم22: التوقعات المستقبلية لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بين 2011–2020 مقارنة بالفترة (2008–2010)	178
شكل رقم23: مؤشر التعرض لمخاطر الصدمات الغذائية في الدول النامية (1980–2009)	179
شكل رقم24: مدى تأثر الدول بصدمات أسعار الغذاء العالمية	180
شكل رقم25: تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في فرع الصناعات الزراعية الغذائية (1998–2012)	190
شكل رقم26: مؤشر التعرض لمخاطر صدمات أسعار الغذاء في الجزائر مقارنة ببعض الدول (2005–2009)	199
شكل رقم 27: اسعار تعادل ارصدة المالية العامة و الحسابات الخارجية في الجزائر بالدولار الامريكي سنة 2014	201
الفصل الرابع:	
شكل ر قم28: خصائص المعاملات التجارية في الجزائر حسب مؤشر تمكين التجارة لسنة 2014	208
شكل رقم29: أهم صعوبات الاستيراد في الجزائر حسب مؤشر تمكين التجارة	209
شكل رقم30: نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية مقارنة بدول جنوب وشرق المتوسط(2003–2012)	215

شكل رقم 31: المكاسب المتوقعة في الرفاهية العالمية الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية في تجارة المنتجات الزراعية الغذائية حسب ثلاث توقعات	224
شكل رقم 32: الآثار المباشرة و غير المباشر لاتفاق الشراكة على القطاع الزراعي و الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2001-2007	232
شكل رقم33: أهم معوقات و المشاكل التي تواجه تصدير المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر	243
شكل رقم34: القيود غير التعريفية المفروضة على المنتجات الزراعية الغذائية مقارنة بالمنتجات المصنعة في أقاليم مختلفة	251
الفصل الخامس:	
شكل رقم 35: أهم خصائص محيط الأعمال في الجزائر	275
شكل رقم 36: تأثير مؤشر آثار الحدود المطبقة في دول الإتحاد الأوروبي على تجارة الخضر والفواكه	283
الفصل السادس:	
شكل رقم 37: دور البنى التحتية و القاعدية في تحسين تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م	307
شكل رقم 38: تراتبية الاحتياجات التمكينية للتنافسية في الصناعات الزراعية الغذائية	308
شكل رقم39 : عوامل رفع تنافسية القطاع الخاص في فرع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م	309
شكل رقم 40: مؤشر ربط النقل البحري المنتظم سنة 2011	315
شكل رقم 41 : الأهداف الأساسية لبرامج السياسات الزراعية المستديمة	317
شكل رقم 42: الشراكة في الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر مقارنة بتونس، المغرب و فرنسا	321
شكل رقم 43: آليات برنامج التأهيل	340
شكل رقم 44: حصة الصناعات الزراعية الغذائية في برنامج التأهيل الثاني الى غاية نهاية سبتمبر 2008	343
شكل رقم 45: مختلف الفاعلين والبرامج المعتمدة في إطار الإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر	353
شكل رقم 46: سعة تخزين الحبوب في الجزائر	360
شكل رقم 47: نسبة مخزون القمح الى الاستهلاك المحلي في الجزائر مقارنة بدول اخرى	360

فهرس المحتويات

مقدمة	أ –د
الفصل الأول: مدخل لعرض و تحليل اتفاق التجارة في السلع الزراعية	**63-1**
المبحث الأول:مكانة الملف الزراعي في إطار اتفاقية الغات 47	**2**
المطلب الأول: الحمائية في إطار السياسات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي و الوم ا	2
المطلب الثاني: **المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في اتفاقية الغات 47**	13
المطلب الثالث: المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية في جولة الارغواي	20
المبحث الثاني: أحكام اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية المنبثق عن جولة الارغواي(الغات 94)	27
المطلب الأول: تسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق	27
المطلب الثاني: اتفاق تخفيض مستويات الدعم الزراعي	38
المبحث الثالث: تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حول السلع الزراعية بعد جولة الارغواي	48
المطلب الأول: المطلب الأول: المفاوضات الزراعية في إطار جولة الدوحة للتنمية	48
المطلب الثاني: المفاوضات التجارية حول السلع الزراعية قبل مؤتمر هونغ كونغ	52
المطلب الثالث: مفاوضات جولة الدوحة للتنمية حول السلع الزراعية في مؤتمر هونغ كونغ و ما بعده	58
الفصل الثاني: مكانة الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية	**133-64**
المبحث الأول:مدخل للتعريف بالصناعات الزراعية الغذائية	65
المطلب الأول: مفهوم الصناعات الزراعية الغذائية	65
المطلب الثاني: أهمـــــــية الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاديات الوطنية و العوامل المساعدة على تطورها	72
المطلب الثالث: واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد العالمي	78
المبحث الثاني: واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر	95
المطلب الأول: تطور الخصائص الهيكلية للصناعات الزراعية الغذائية و دورها في الاقتصاد الجزائري	95
لمطلب الثاني: دراسة لأهم الفروع الإنتاجية في الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر	111
الفصل الثالث: آثار تطبيق أحكام الدعم الزراعي على الصناعات الزراعية الغذائية الص وم في الجزائر	**203-134**
المبحث الأول: سبل دعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر وفقا لاتفاق الدعم الزراعي	134
المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام الجزائر لدعم الصناعات الزراعية الغذائية الص و م وفقا لاتفاق الدعم الزراعي	134
المطلب الثاني: سياسة دعم صناعة الحليب و الحبوب في الجزائر	146
المبحث الثاني: آثار تخفيض مستويات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة على أسعار الغذاء العالمية	156
المطلب الأول: الممارسات الميدانية المتعلقة بتخفيض مستويات الدعم الزراعي	156
المطلب الثاني: أثر التخفيض الجزئي لمستويات الدعم الزراعي على أسعار الغذاء العالمية	165
المبحث الثالث: أثر التقلبات السعرية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر	182
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على تكاليف الإنتاج و قرارات الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م	182

المطلب الثاني : أثر ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية على أسعار الاستهلاك و التشغيل و سياسات الاقتصاد الكلي	193
الفصل الرابع: آثار تطبيق أحكام النفاذ إلى الأسواق على الصناعات الزراعية الغذائية ص و م في الجزائر	255-204
المبحث الأول: الآثار الناتجة على نفاذ المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م	205
المطلب الأول:الإصلاحات المعتمدة لتسهيل فرص نفاذ الواردات الزراعية الغذائية إلى السوق الجزائرية	205
المطلب الثاني:لآثار الناتجة عن التزامات تحسين فرص النفاذ إلى السوق المحلي على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م	217
المبحث الثاني: الآثار المتعلقة بفرص نفاذ السلع الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية	228
المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام السلع الزراعية الغذائية الجزائرية للنفاذ إلى الأسواق الدولية	228
المطلب الثاني: تأثير التشوهات الزراعية على فرص وصول الصادرات الزراعية الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الدولية	243
الفصل الخامس: العوامل المساعدة في تحديد آثار اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر	304-256
المبحث الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و الاقتصاد الكلي ودور الدولة	257
المطلب الأول: العوامل المرتبطة بتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية الص و م	257
المطلب الثاني:العوامل المرتبطة بتنافسية المحيط الاقتصادي الكلي و دور الدولة في عملية التفاوض الايجابية	274
المبحث الثاني: العوامل المرتبطة بنتائج تطبيق الاتفاقيات التجارية غير القطاعية	282
المطلب الأول: القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية	282
المطلب الثاني: الصناعات الزراعية الغذائية الص و م و التدابير التجارية و الوقائية	288
الفصل السادس: سياسات و استراتيجيات تأهيل و تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في الجزائر	363-305
المبحث الأول: سياسات تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المستوى الكلي	306
المطلب الأول: تأهيل محيط الاقتصاد الكلي	306
المطلب الثاني: إصلاح القطاع الزراعي وإعادة تنظيم فرع الصناعات الزراعية الغذائية	317
المبحث الثاني: سياسات تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية الص و م على المستوى الجزئي	324
المطلب الأول: تفعيل وظيفة الإبداع و الابتكار في الصناعات الزراعية الغذائية الص و م	324
المطلب الثاني: تبني المعايير الدولية المرتبطة بجودة و نوعية و سلامة الأغذية	332
المبحث الثالث: برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر و إستراتيجية تطويرها	338
المطلب الأول: برنامج تأهيل الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر	338
المطلب الثاني: المعالم الأساسية للإستراتيجية الجديدة للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر	346

المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية	354
الخاتمة	372-364
فهرس المراجع	386-374
فهرس الجداول	389-387
فهرس الاشكال	391-390
فهرس المحتويات	394-392

الملخص:

أسفرت جولة الأروغواي عن إطار جديد لتنظيم التجارة الدولية للسلع الزراعية، بعد أن ظلت لعقود من الزمن بعيدة عن مبادئ التحرير التجاري العالمي متعدد الأطراف التي تنادي بها الغات47 (GATT47)، حيث تضمن اتفاق الزراعة المنبثق عنها جملة من الأحكام والضوابط التي تهدف إلى إقامة سوق تجاري عالمي مستند إلى قوى السوق، عادل وشفاف ، من خلال إلزام الدول الأعضاء بتسهيل فرص النفاذ إلى الأسواق وبتخفيض مستويات الدعم الزراعي المحلي و دعم الصادرات المشوه للأسعار.

وفي ظل تزايد درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية ، فإن تطبيق أحكام اتفاق الزراعة يترتب عليه جملة من الآثار والانعكاسات السلبية والايجابية على فروع الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت الانعكاسات السلبية على المدى القصير أكبر من الإيجابية نظرا للخصائص التي تميز هذه الصناعات وتبعيتها وارتباطها الوثيق بالأسواق الخارجية لتوفير متطلباتها الإنتاجية في ظل محدودية الإنتاج الجزائري، وهو ما يستدعي التدخل السريع للدولة لاتخاذ إجراءات تأهيلية استعجالية على المستوى الكلي لتحسين مناخ الاستثمار وتنافسية محيط الأعمال من جهة، ومن جهة أخرى إسراع الصناعات الزراعية الغذائية الص و م في حد ذاتها في تبني إجراءات تأهيلية على المستوى الجزئي و زيادة مرونتها في التأقلم مع مختلف المعايير ومواصفات الإنتاج و الجودة العالمية، لتمكينها من الاستفادة من مزايا التحرير التجاري الدولي للسلع الزراعية الغذائية والتكيف بايجابية مع تحديات المحيط الاقتصادي العالمي المتسارعة.

Abstract :

The Uruguay Cycle resulted a new framework to regulate International Trade of Agricultural Products, after it has been for decades, far from the principles of Global Multilateral Trade Liberalization advocated by GATT 47, where the agreemen f agriculture included a set of rules and regulations that aim to establish a commercial market based on the global market forces, fair and transparent, by requiring Members to facilitate market access and reduce the levels of domestic agricultural subsidies and export subsidies distorting prices.

In light of the increasing degree of openness of the Algerian economy to global markets , the application of the provisions of the Agreement on Agriculture results positive and negative effects and implications on small and medium agro-food industries and that negative repercussions in the short term are greater than the positive ones due to the characteristics that distinguish these industries and their subordination and its close association with foreign markets to provide the requirements of productivity in the face of limited production of Algeria , which calls for the rapid intervention of the state to take urgent qualifying actions at the macro level to improve the investment climate and competitive business environment on one hand , on the other hand speed up the agro-food industries small and medium enterprises in their own right in the end to adopt the same qualifying procedures at the micro level and increase their flexibility to adapt to different standards and specifications and international quality production to enable them to take advantage of the benefits of international trade liberalization of agro-food products and adapt positively to the challenges of rapid global economic environment .